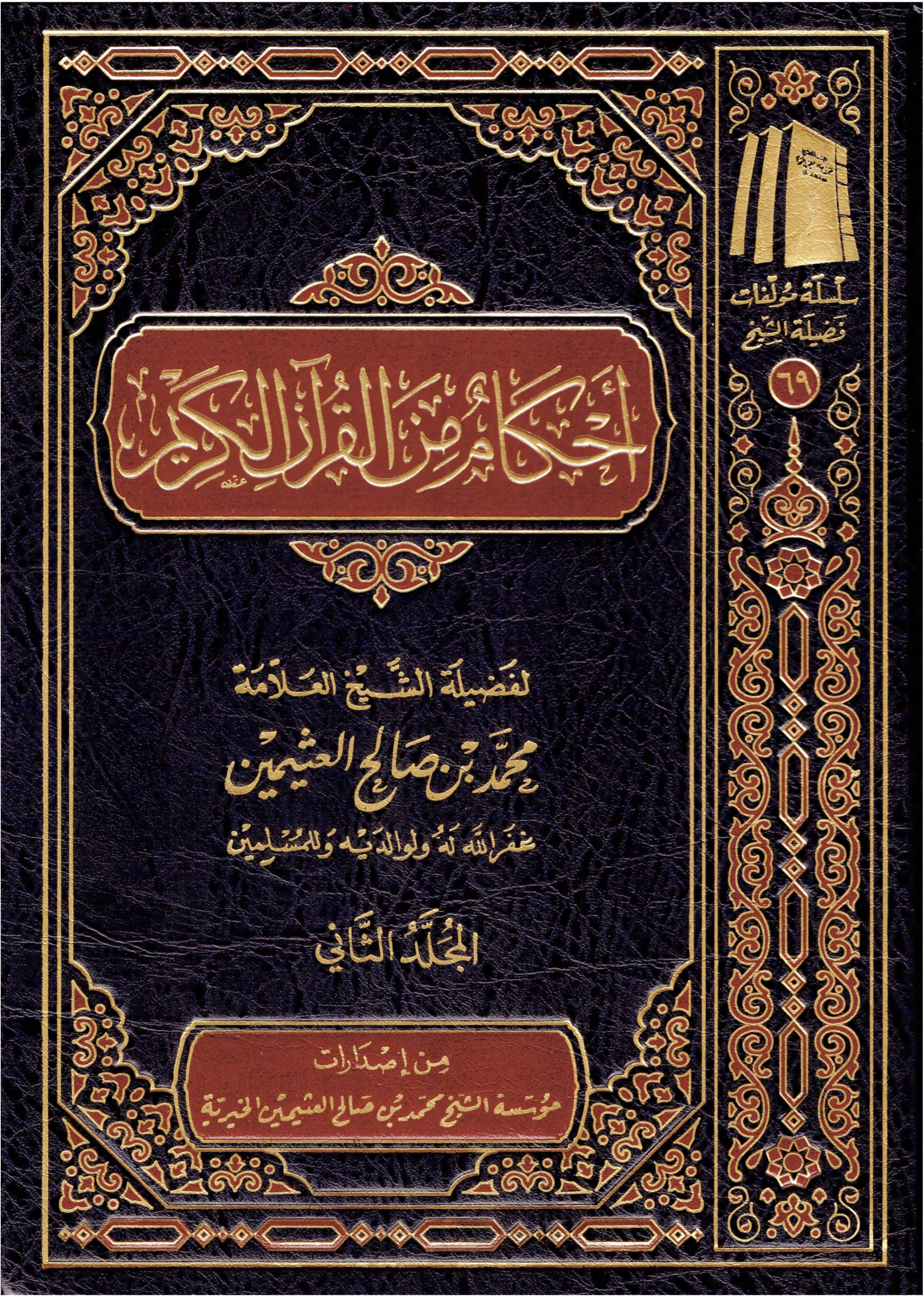
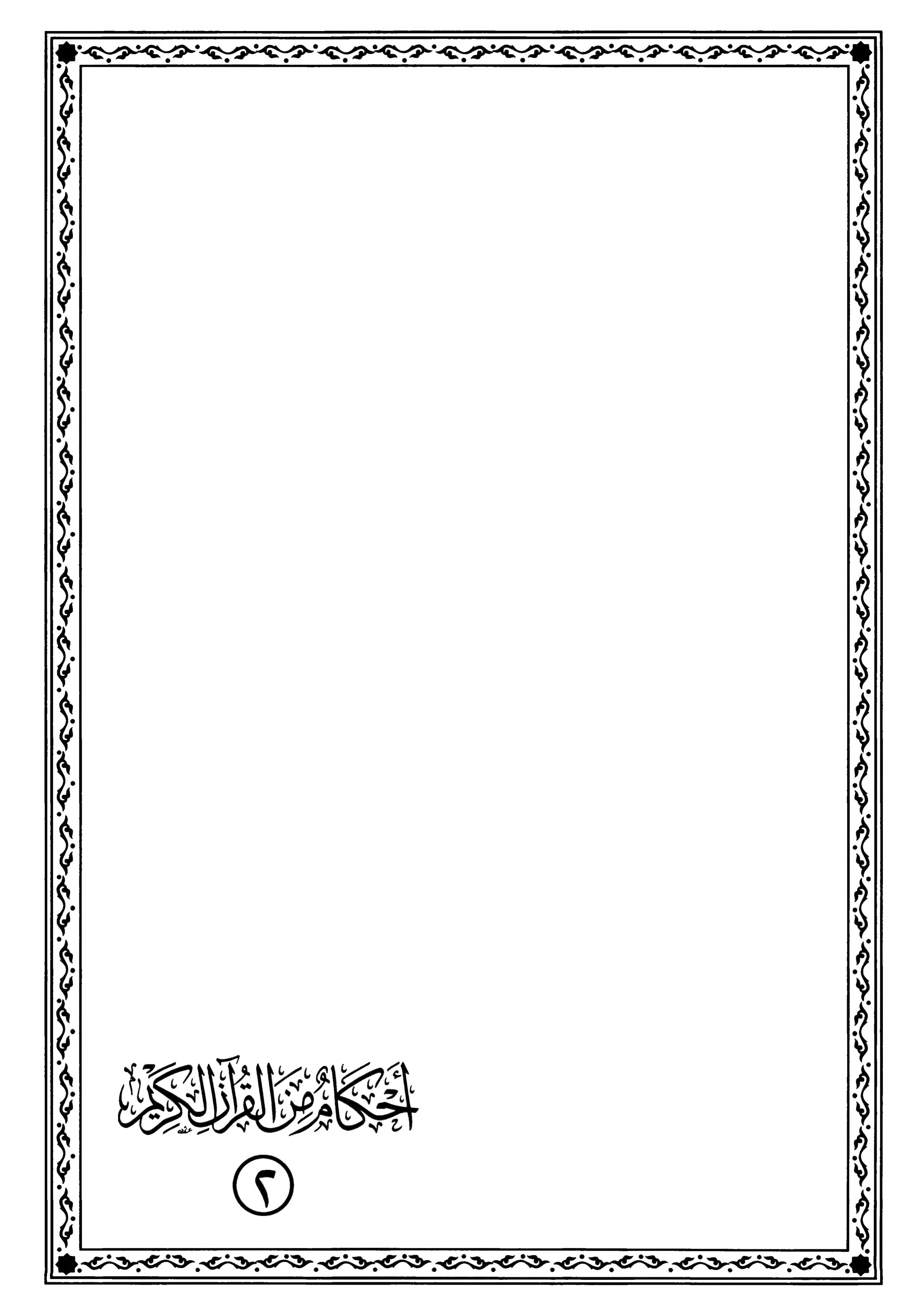


سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ
٦٩
أحكام من القرآن الكريم
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
المجلد الثاني
من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


أحكام من القرآن الكريم
٢

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٤٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

أحكام من القرآن الكريم ج ٢./ محمد بن صالح العثيمين - ط ٣ -

عنيزة، ١٤٤٣هـ

٧٦٨ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٦٩)

ردمك: ٦-٣١- ٢-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١- القرآن - أحكام. أ - العنوان

ديوي ٢٢٦.٠٢ ١٤٤٣/٢٢١٩

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٢٢١٩

ردمك: ٦-٣١-٢-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثالثة

١٤٤٣هـ

يُطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

المملكة العربية السعودية

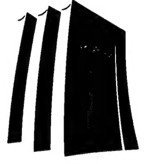
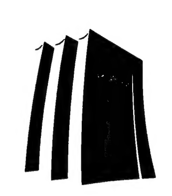
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوّال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوّال المبيعات : ٠٥٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّة الدولية للطباعة والتوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف وفاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

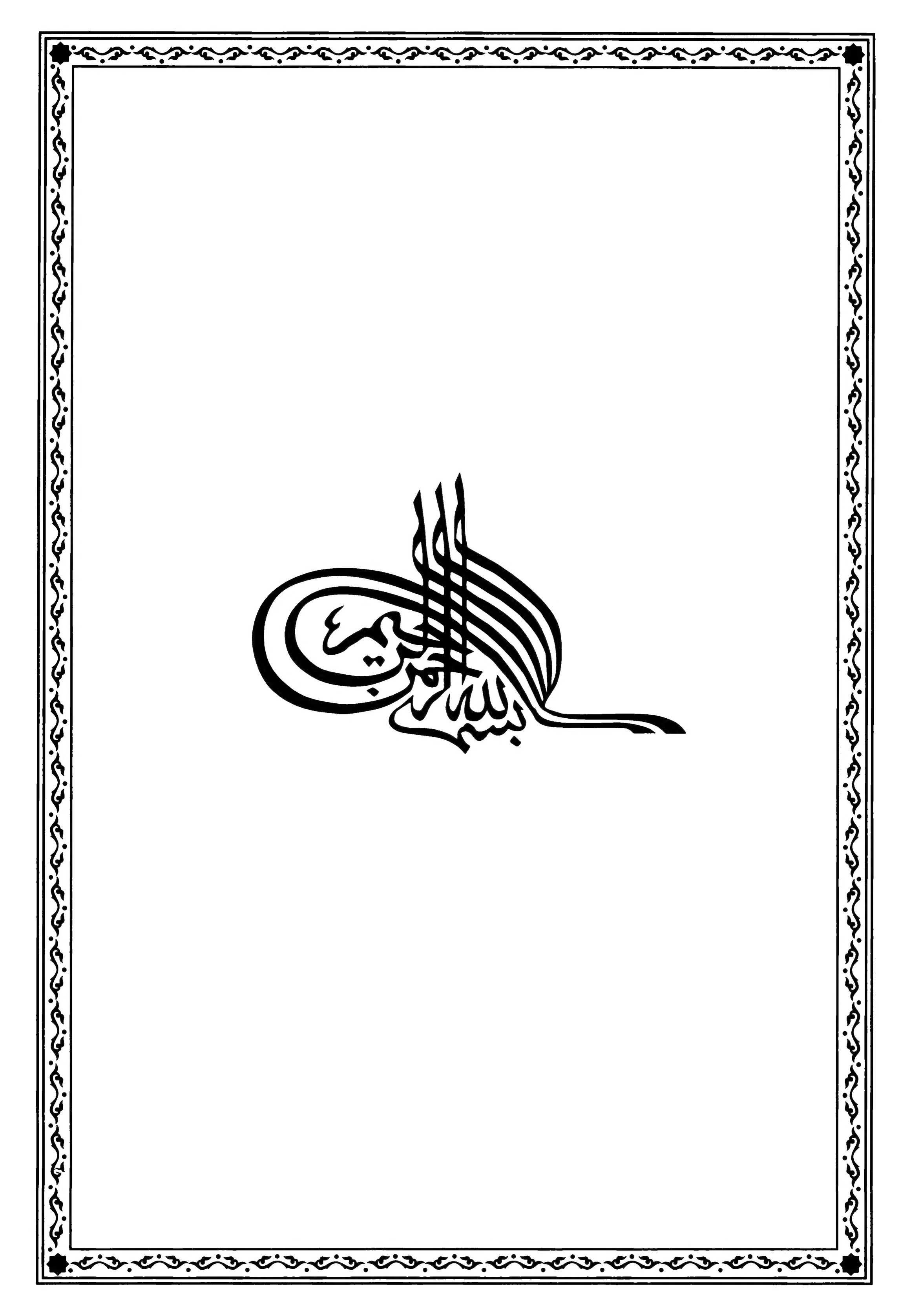


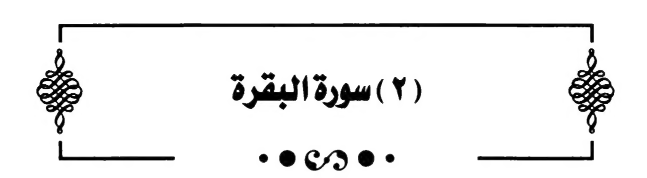


لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثاني

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم



(٢) سورة البقرة

ثُمَّ قَالَ تعَالَى:

﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۖ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾﴾

في هذه الآيةِ الكريمةِ أمَرَ اللهُ تَعالى عبادَه أن يُتِمُّوا الحجَّ والعُمرةَ للهِ.

والحجُّ هو: قَصْدُ مكَّةَ لأداءِ مَناسكِ الحجِّ.

والعُمرةُ: قَصْدُ مكَّةَ لإرادةِ العُمرةِ.

وقَولُه: ﴿لِلَّهِ﴾ فيه الإِشَارةُ إلى الإخْلَاصِ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في هاتَيْنِ العِبادتَينِ.

﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ أي: مُنِعتُم عن الإتمامِ ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ أي: فعَلَيْكُم ما اسْتَيْسَرَ من الهَدْيِ.

﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥ﴾ يَعْني: إذا أَحْرَمتُم بالحجِّ أو العُمرةِ فإنَّ من إتمامِهما: ألَّا تحلِقوا رُؤوسَكم حتَّى يَبْلُغَ الهَديُ مَحِلَّه.

وبلوغُ الهَديِ مَحِلَّه في العُمرةِ: أن يَصِلَ إلى البيتِ. وفي الحجِّ: أن يَكُونَ عيدُ الأَضْحَى، وهو يومُ النَّحرِ.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ أي: في حالِ الإِحْرَامِ ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ وإن لم يكن مَرَضًا كالقَمْلِ الكَثيرِ ونَحْوِه ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ أي: فعليه فِدْيةٌ من صِيَامٍ أو صَدَقةٍ أو نُسُكٍ.

والمَعْنى: مَن كان مريضًا، أو به أذًى من رَأْسِه، فحَلَقَ رَأْسَه قبلَ أن يَبْلُغَ الهَديُ مَحِلَّه، فعليه هذه الفِدْيةُ، على التَّخييرِ: صيامٌ، أو صَدَقةٌ، أو نُسُكٌ.

وقد بيَّنَ النَّبيُّ ﷺ المُجملَ من الصِّيامِ والصَّدَقةِ، فبيَّنَ أنَّ الصِّيامَ صِيَامُ ثلاثةِ أيَّامٍ، وأنَّ الصَّدَقةَ إِطْعَامُ ستَّةِ مَسَاكينَ، لكُلِّ مِسكينٍ نِصْفُ صاعٍ[1]، وأمَّا النُّسُكُ فهو ذَبْحُ شَاةٍ أو ما يَقُومُ مقامَها من سُبُعِ بَقَرةٍ أو بَدَنةٍ.

﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ أي: زال عنكمُ الحَصْرُ، وأَمِنتُم من الخَوفِ ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ أي: فإذا أَمِنتُم، وأَتيْتُمْ بالعُمرةِ والحجِّ، وقَدَّمتُمُ العُمرةَ؛ لِتَحلُّوا منها، وتتمتَّعوا بها إلى الحجِّ ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ أي: فعَلَيْكُم ما اسْتَيْسَرَ من الهَدْيِ.

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ أي: لم يَجِدِ الهَدْيَ ولا ثَمَنَه ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ أي: فعليه صِيَامُ ثلاثةِ أَيَّامٍ في الحجِّ -أي: قبلَ فَرَاغِ الحجِّ- وسبعةِ أَيَّامٍ إذا رَجعتُم إلى أَهْلِكم، أو إذا رَجعتُم من مناسكِ الحجِّ.

وقَوْلُه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ المُشارُ إليه: ما سبَقَ من صيامِ ثلاثةِ أَيَّامٍ في الحجِّ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب المحصر، باب الإطعام في الفدية، رقم (١٨١٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، رقم (١٢٠١/ ٨٤) من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وسَبعةٍ إذا رجَعَ الحاجُّ ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

وأكَّدها بـ: ﴿كَامِلَةٌ﴾؛ لئلَّا يَظُنَّ الظَّانُّ أنَّها لَمَّا تفرَّقتْ كان لكُلٍّ منها حُكْمٌ خاصٌّ، فبيَّنَ اللهُ تَعالى أنَّها وإن تفرَّقتْ فإنَّها تُعتبرُ مُتتابِعةً، فهي عَشَرةٌ كَاملةٌ.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ما لَزِمَ من الهَديِ أو بَدْلِه ﴿لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، وهُم أَهْلُ مكَّةَ، ومَن كان داخِلَ أَمْيَالِ الحَرَمِ.

والمَسْجِدُ الحرامُ: هو مَسْجِدُ الكعبةِ. وحاضِرُه: مَن كان بقُرْبِه، بأن يكونَ دَاخِلَ أَمْيَالِ الحَرَمِ.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: اتَّخِذوا وِقايةً من عَذابه، بفِعْلِ أوامرِه، واجْتِنَابِ نواهيهِ، ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لَمن لم يَتَّقِهِ، ومن تَقْواه: تنفيذُ ما أَمَرَ به في هذه الآيةِ الكَريمَةِ.

في هذه الآيةِ من الأحْكَامِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- وُجوبُ إِتْمَامِ الحجِّ والعُمرةِ.

٢- وُجوبُ الإِخْلَاصِ للهِ تَعالى في العبادةِ؛ لقَولِه: ﴿لِلَّهِ﴾، لكنَّ اللهَ تَعالى ذَكَرَ في هذه السُّورةِ أنَّه ليس على الإِنْسَانِ جُناحٌ أن يَبْتَغِيَ فَضْلًا من اللهِ تَعالى بطلبِ الرِّزقِ، وإن كان حاجًّا أو مُعتمِرًا، لكن يَجِبُ أن يكونَ أَصْلُ النِّيَّةِ خالصًا للهِ عَزَّوَجَلَّ.

قال العُلماءُ رَحِمَهُمُاللَّهُ: وفي ذِكْرِ الأمرِ بإتمامِ الحجِّ والعُمرةِ بعد ذِكْرِ الإنفاقِ في سَبيلِ اللهِ، إشارةٌ إلى أنَّ الحجَّ والعُمرةَ من الجهادِ في سَبيلِ اللهِ، ويُؤيِّدُ هذا الاسْتِنْبَاطَ: أنَّ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: يا رَسُولَ اللهِ، هل على النِّساءِ جِهادٌ؟ قال ﷺ: «نَعَمْ،

عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ»[١].

٣- أنَّ مَن عَجَزَ عن إِتْمَامِ الحجِّ والعُمرةِ فإنَّه يتحلَّلُ، ولكن عليه ما اسْتَيْسَرَ من الهَديِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾.

واختلَفَ العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ: هل المرادُ: الحَصْرُ بالعدُوِّ، بمَعْنى: إن منَعَكمُ عدُوٌّ من الوُصُولِ إلى البيتِ، فأَحِلُّوا، واذْبَحوا ما تيسَّرَ من الهَدْيِ. أو المرادُ: الحصرُ العامُّ، أي: إن مُنِعتُم عن الوُصولِ إلى البَيْتِ بأيِّ سببٍ، حتَّى ولو كان مرضًا لا يُرْجَى أن يُشْفَى منه قبل فَواتِ الحجِّ، أو ضياعَ نَفَقةٍ، أو ضَياعًا عن الرُّفقةِ، أو ما أشْبَهَ ذلك؟ على قَولينِ في هذه المسألةِ.

فمن العُلماءِ مَن عمَّمَ الإحصارَ، وقال: إنَّ اللهَ أَطْلَقَ، فقال: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾، فيشملُ كُلَّ ما يمنَعُ إتمامَ الحجِّ والعُمرةِ من عدُوٍّ أو غيرِه، كمَرَضٍ، أو ضَياعِ نفقةٍ، أو مشقَّةٍ شَدِيدةٍ لا تُحْتَمَلُ، وما أَشْبَهَ ذلك.

ومنهم مَن قال: إنَّه خاصٌّ بحَصْرِ العدُوِّ فقط؛ لقَولِه في أَثْناءِ الآيةِ: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾ إلى آخرِه.

والَّذي يَظْهَرُ -واللهُ أعلمُ، وهو ظُهورٌ ليس بذاك القَوِيِّ- أنَّ الآيةَ عَامَّةٌ في أيِّ حَصْرٍ كان، وأنَّ ذِكْرَ حُكمٍ يَخْتَصُّ ببعضِ أَفْرَادِ العامِّ لا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ العامِّ بذلك.

---

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب المناسك، باب الحج جهاد النساء، رقم (٢٩٠١)، وأحمد (٦/ ١٦٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وأصله في صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب جهاد النساء، رقم (٢٨٧٥).

ونَظِيرُه: قَولُه تَعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ فإنَّ أوَّلَ الآيةِ عامٌّ، يَشمَلُ المُطلَّقاتِ على وَجْهِ البَيْنونةِ، والمُطلَّقاتِ على وَجْهِ الرَّجعيَّةِ، وأَثْناءَها -وهو قَوْلُه: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾- يَقْتَضِي أنَّ المرادَ بالمُطلَّقاتِ: اللَّاتي لأزواجِهنَّ الرَّجْعَةُ عليهِنَّ، ومع ذلك فإنَّنا نقولُ: إنَّ الآيةَ عَامَّةٌ فيمَن طُلِّقَتْ طلاقًا بائِنًا، وفيمَن طُلِّقت طلاقًا رَجعِيًّا، فتكونُ هذه الآيةُ مِثلَها، أي: أنَّ الإِحْصَارَ عامٌّ، سواء كان بعدُوٍّ، أو بغيرِه.

٤- أنَّ مَن أُحصِرَ وَجَبَ عليه الهَديُ؛ لقَولِه: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾.

٥- أنَّ هذا الدِّينَ الإسلاميَّ مَبْنيٌّ على اليُسْرِ في أُصولِه وفُروعِه، ففي الصَّلاةِ: يُصلِّي الإِنْسَانُ قائمًا، فإن لم يَسْتَطِعْ فقاعِدًا، فإن لم يستطِعْ فعلى جَنبٍ، والصَّلاةُ من أُصولِ هذا الدِّينِ؛ لأنَّها أحدُ أَرْكَانِه الخمسةِ، وهنا مسألةٌ خاصَّةٌ جُزئيَّةٌ إذا حَصَلَ للإنسانِ مُوجِبٌ يُوجِبُ عليه شيئًا في فَوَاتِها، فإنَّه لا يُكلَّفُ إلَّا ما اسْتَيْسَرَ عليه؛ لقَولِه: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾.

وقد دلَّتِ الشَّواهدُ الكثيرةُ على أنَّ الدِّينَ الإسلاميَّ مَبْنيٌّ على اليُسرِ، فمنها: قَولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة:٦]، وقَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، وقَولُ النَّبيِّ ﷺ وهو يَبْعَثُ البُعُوثَ للدَّعوةِ إلى اللهِ

عَزَّوَجَلَّ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا»[١]، وقال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»[٢]، وهذا لا شكَّ أنَّه من فضلِ اللهِ ورحمتِه على عبادِه، أنْ جَعَلَ هذا الدِّينَ الإسلاميَّ العظيمَ مَبْنيًّا على اليُسرِ والسُّهُولةِ، والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

٦- أنَّ المُحصَرَ إذا لم يَجِدِ الهَديَ فلا شَيْءَ عليه؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لم يَذْكُرْ له بَدَلًا، وذَكَرَ بعده هَدْيَ التمتُّعِ، وذَكَرَ له بَدَلًا، فلمَّا سَكَتَ عن البَدَلِ في هَديِ المُحصَرِ، وذَكَرَ البدَلَ في هَديِ التَّمتُّعِ، دلَّ ذلك على أنَّه لا بَدَلَ له، أعني: دمَ المُحصَرِ.

وهذا نظيرُ قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في كفَّارةِ القَتلِ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾، إلى قَولِه: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء:٩٢]، ولم يذكُرِ اللهُ الإطعامَ، وفي كَفَّارةِ الظِّهارِ ذكَرَ اللهُ تَعالى عِتقَ الرَّقَبةِ، ثمَّ صيامَ شهرينِ مُتتابعينِ، ثمَّ الإِطْعَامَ، وقد ذَكَرَ العُلماءُ رَحِمَهُمُٱللَّهُ أنَّه لا إِطْعَامَ في كَفَّارةِ القَتلِ؛ لأنَّ اللهَ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ لم يَذْكُرْه فيها، ولو كان واجبًا لذَكَرَه، كما ذَكَرَ ذلك في آيةِ الظِّهارِ، وهذا هو الحقُّ، أعني: أنَّه ليس على المُحصَرِ صِيامٌ ولا إِطْعَامٌ إذا لم يجِدِ الهَديَ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد، باب في الأمر بالتيسير، رقم (١٧٣٢) من حديث أبي موسى رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

كما أخرجه بنحوه البخاري: كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة، رقم (٦٩)، ومسلم في الموضع السابق، رقم (١٧٣٤) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، رقم (٢٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

ولم يذكُرِ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنَّ على المُحصَرِ حَلْقَ الرَّأسِ أو تَقْصِيرَه، ولكنَّ السُّنَّةَ دلَّتْ على أنَّه لا بُدَّ من حَلْقِ الرَّأسِ أو تَقْصِيرِه؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَمَرَ بذلك، وغَضِبَ حين تأخَّرَ الصَّحابةُ عنه، حتَّى خَرَجَ إلى النَّاسِ، ودَعا بالحلَّاقِ، فحَلَقَ رأسَه، وحينئذٍ تتابَعَ النَّاسُ على الحَلْقِ[1].

٧- تحريمُ حَلْقِ الرَّأسِ حالَ الإحرامِ حتَّى يَبْلُغَ الهَديُ مَحِلَّه؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُۥ﴾، وإنَّما حُرِّمَ الحَلْقُ -واللهُ أعلمُ- لِمَا فيه من زَوَالِ الشَّعَثِ، الَّذي هو من شِعَارِ الإِحْرَامِ، ولأنَّ شَعرَ الرَّأسِ حَلْقُه نُسُكٌ في الحجِّ والعُمرةِ، فلو حُلِقَ في أَثْنَاءِ الإحرامِ لفاتَ الحُصولُ على هذا النُّسُكِ.

٨- أنَّه إذا بَلَغَ الهَديُ مَحِلَّه حلَّ حَلْقُ الرَّأسِ، فهل يكونُ هذا الحَلْقُ إطْلَاقًا من محظورٍ -أي: استباحةً لَمحْظُورٍ بعد أن كان مَحْظُورًا- أو هو عِبادةٌ يتقرَّبُ بها الإنسانُ إلى ربِّه عَزَّوَجَلَّ؟ اختلَفَ في هذا العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ على قَوْلَينِ.

▪ فمنهم مَن قال: إنَّه إطْلَاقٌ من محْظُورٍ، وإنَّ الإنسانَ لو تَرَكَ الحَلقَ أو التَّقصيرَ في الحجِّ أو العُمرةِ فليس عليه فِدْيةٌ؛ لأنَّه إطْلَاقٌ من محظورٍ، وإذا حَصَلَ الإطلاقُ من المَحْظُورِ في الإحرامِ بأيِّ شيءٍ فإنَّه يَحْصُلُ به المقصودُ.

▪ ومنهم مَن قال: إنَّه عِبادةٌ -أعني: الحَلْقَ أو التَّقصيرَ- ونُسُكٌ لا بدَّ منه.

وهذا القَولُ هو الصَّحيحُ، ودليلُه: أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- دَعا للمُحلِّقينَ، فقال: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ**» أو: «**ارْحَمِ المُحَلِّقِينَ**» قالها ثلاثًا، ثمَّ قيلَ: يا رَسُولَ اللهِ، والمُقصِّرينَ؟ في كلِّ مرَّة يَدْعو فيها للمُحلِّقينَ، فقال في الثَّالثةِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، (٢٧٣١).

أو الرَّابعةِ: «وَالْمُقَصِّرِينَ»[1]، فدلَّ هذا على أنَّه عِبادةٌ يُتَقَرَّبُ بها إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا دَعا النَّبيُّ ﷺ لفاعِلِها بالمَغْفِرَةِ والرَّحمةِ.

٩- جوازُ انْتِهاكِ المَحْظُورِ للعُذرِ، يعني: أنَّ الإنْسَانَ إذا حُظِرَ عليه شَيءٌ، واحْتَاجَ إليه، فإنَّه يَحِلُّ له، ويَرْتفِعُ عنه الحَظْرُ، لكن من المَحْظُوراتِ ما تُبيحُه الحاجةُ، ومن المَحْظُوراتِ ما لا يُبيحُه إلَّا الضَّرورةُ.

وحَلْقُ الرَّأسِ المُحرَّمُ في الإحرامِ ممَّا تُبيحُه الحاجةُ؛ لقَولِه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾.

١٠- أنَّ وُجُوبَ الفِدْيَةِ لا يَثْبُتُ إلَّا أن يُزِيلَ من شَعرِ الرَّأسِ ما يَحْصُلُ به إِزَالَةُ الأَذَى، وأمَّا ما دون ذلك فليس فيه فِديةٌ.

وقدِ اخْتَلَفَ العُلَماءُ في هذه المسألةِ، فقال بعضُهم: إذا أَزَالَ من شَعرِ رَأْسِه ولو شَعرةً واحدةً فقدِ ارتكَبَ المَحْظُورَ، لكن عليه في الشَّعرةِ الوَاحِدَةِ إطعامُ مِسكينٍ، وفي الشَّعرتَينِ إطعامُ مِسكينَينِ، وفي الثَّلاث فِديةٌ.

ومنهم مَن قال: إذا أزالَ رُبُعَ شَعرِ الرَّأسِ وَجَبَتِ الفِديةُ.

ومنهم مَن قال: إذا أزالَ من الرَّأسِ ما يَحْصُلُ به إِزَالَةُ الأذى، وهذا مَذْهَبُ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]، وهو أَقْرَبُ الأقوالِ إلى الصَّوابِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الحلق والتقصير عند الإحلال، رقم (١٧٢٧) و(١٧٢٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير، رقم (١٣٠١) و(١٣٠٢) من حديث ابن عمر وأبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

كما أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (١٣٠٣/ ٣٢١) من حديث أم الحصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/ ٦٥).

وعلى هذا فالشَّعرةُ والشَّعرتانُ والثَّلاثُ والأربعُ والخمسُ ليس فيها فِديةٌ، لكنَّ الإنسانَ يكونُ قد ارْتَكَبَ النَّهيَ، وارْتِكَابُ النَّهيِ شَيءٌ، والفِديةُ الَّتي عُلِّقَتْ على وَصفٍ أو معنًى شَيءٌ آخرُ.

ولهذا لَمَّا احْتَاج النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- إلى الحِجَامةِ وهو مُحرِمٌ احتجَمَ في رأسِه[1]، والحجامةُ تَحْتَاجُ إلى إِزَالةِ الشَّعرِ، ولم يُنقَلْ عنه -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه افْتَدَى، فأُبيحَ حَلقُ مَوْضِعِ الحِجامةِ للحاجةِ، ولا فِدْيَةَ فيه؛ لأنَّه لم يُزِلْ شَعْرَ الرَّأسِ كلَّه، ولم يُزِلْ منه ما يُزالُ به الأذى.

١١- أنَّ النُّصوصَ تَأْتِي على وَجْهَينِ:

▪ وَجهٌ مُبيَّنٌ مُفصَّلٌ من حين وَرَدَ، وهذا كثيرٌ، بل هو الأكثرُ.

▪ ووَجهٌ مُجمَلٌ غيرُ مُبيَّنٍ ولا مُفصَّلٍ، ثمَّ يُبيَّنُ ويُفصَّلُ بعد ذلك، وهذا قليلٌ بالنِّسبةِ للأوَّلِ، لكن له حِكْمَةٌ عظيمةٌ، وهي أنَّه إذا وَرَدَ مُجملًا تشوَّفتِ النُّفوسُ إلى بَيَانِه وتَفصيلِه، وتَشَوَّقتْ إلى ذلك؛ حتَّى يَرِدَ التَّفصيلُ والبيانُ، والقُلوبُ ظَمْأى إلى وُرُودِ هذا البيانِ والتَّفصيلِ.

ومنه: هذه الآيةُ الكريمةُ، قال تَعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، فلم يُبيِّنِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الصِّيامَ، ولا الصَّدَقةَ، ولا النُّسُكَ، ولكنَّ النَّبيَّ ﷺ بَيَّنَه لكعبِ ابنِ عُجْرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حين حُمِلَ إلى النَّبيِّ ﷺ في الحُدَيبيةِ، والقَملُ يَتناثَرُ على رَأْسِه من

(١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحجامة للمحرم، رقم (١٨٣٥) (١٨٣٦)، ومسلم كتاب الحج، باب جواز الحجامة للمحرم، رقم (١٢٠٢) (١٢٠٣) من حديث ابن عباس وابن بحينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

المَرَضِ، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «مَا كُنْتُ أُرَى الْوَجَعَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى»، ثمَّ أَمَرَه أن يَصُـومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ، أو يُطعِمَ سِتَّةَ مَساكينَ، لكـل مِسكينٍ نِصفُ صـاعٍ، أو يَذْبَحَ شاةً[1].

١٢- أنَّ الكَفَّاراتِ عن فِعلِ الذُّنوبِ فِدًى يَفْدِي بها الإنسانُ نَفْسَه من النَّارِ والمُخالَفةِ، فتَقَعُ مُكفِّرةً لِما مَضى؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾.

١٣- الحِكمةُ في البَداءةِ بالأَيْسَرِ والأَسْهَلِ؛ فإنَّ اللهَ بدَأَ هنا بالصِّيامِ، وهو أَيْسَرُ على غالبِ النَّاسِ من الصَّدَقةِ والنُّسُكِ، ثمَّ بالصَّدَقةِ، وهي أَيْسَرُ من النُّسُكِ غالبًا، ثمَّ بالنُّسُكِ.

وهكذا يكونُ الأمرُ غالبًا في الكفَّاراتِ المُخيَّرةِ، ألَا ترى إلى قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في آيةِ كفَّارةِ اليَمينِ، حيثُ قال تَعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، فبدَأَ بالأسهَلِ فالأسهَلِ، ثمَّ قال تَعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة:٨٩]، لكن في الكفَّاراتِ المُغلَّظةِ الَّتي على التَّرتيبِ يُبْدَأُ بالأشَدِّ فالأشَدِّ، ألَا ترى إلى قَـولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في كَـفَّارةِ القَتلِ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ إلى أن قَـال: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء:٩٢]، وفي آيَةِ الظِّهارِ بدَأَ بالعِتْقِ، ثمَّ الصِّيامِ، ثمَّ الإطعامِ.

فالغالبُ أنَّ الكفَّاراتِ المُخيَّرَ فيها يُبْدَأُ فيها بالأَسْهَلِ، وأمَّا الكفَّاراتُ المُرتَّبةُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الإطعام في الفدية، رقم (١٨١٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، رقم (١٢٠١/ ٨٥) من حديث كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيُبدَأُ بالأغلَظِ، ولعلَّ من الحِكْمَةِ في الأوَّلِ -أي: في الكَفَّاراتِ المُخيَّرةِ- أنَّ الإِنْسَانَ ينبَغي له أن يَفْعَلَ ما هو أسهَلُ.

١٤- أنَّ المُتمتِّعَ بالعُمرةِ إلى الحجِّ يجبُ عليه الهَدْيُ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ﴾.

وصِفةُ التَّمتُّعِ: أن يُحْرِمَ الإنسانُ بالعُمرةِ في أشهُرِ الحجِّ -أي: بعدَ دُخولِ شَهرِ شوَّالٍ- ثمَّ يَحِلَّ منها، ويَحُجَّ من عامِه. فهنا لولا هذه العُمرةُ لَبَقِيَ مُحرِمًا بالحجِّ من شوَّالٍ إلى أن يَحِلَّ منه يومَ العيدِ، لكنَّه إذا أَتَى بالعُمرةِ وحلَّ منها تمتَّعَ بما أَحَلَّه اللهُ له من مَحْظُوراتِ الإحرامِ إلى أن يأتيَ الحجُّ، ولهذا جاءت ﴿إِلَى﴾ الدالَّةُ على الغايةِ في قَولِه: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ﴾.

ويتفرَّعُ على هذه الفائدةِ: أنَّ دمَ التَّمتُّعِ دَمُ شُكرانٍ، وليس دَمَ جُبْرانٍ؛ لأنَّه ليس فِدْيَةً عن مَحْظُورٍ، ولكنَّه شُكرٌ على مَشْكُورٍ، أي: على فِعلٍ يُشْكَرُ عليه الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ، وهو الرُّخْصةُ للإنسانِ بالتَّمتُّعِ بما أَحَلَّ اللهُ له من مَحْظُوراتِ الإحرامِ من انْتِهَائه من العُمرةِ إلى ابتداءِ الحجِّ.

وألحَقَ أَكْثَرُ أهْلِ العِلمِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بذلك: القارِنَ الَّذي يُحْرِمُ بالحجِّ والعُمرةِ جميعًا، ثمَّ لا يَحِلُّ منهما إلَّا يومَ العيدِ، وقالوا: إنَّ هذا نوعُ تمتُّعٍ؛ لأنَّ القارِنَ تمتَّعَ بسُقوطِ أحَدِ السَّفَرينِ؛ إذ لولا تمتُّعُه هذا لوَجَبَ عليه أن يَأْتِيَ بعُمرةٍ في سَفَرٍ، وبالحجِّ في سَفَرٍ آخَرَ، أو أن يأتيَ بالعُمرةِ مُستقِلَّةً عن الحجِّ، ويَحِلَّ بينَهما، ثمَّ يُحرِمَ بالحجِّ.

ولهذا كان جُمهورُ العُلماءِ على إِلْحَاقِ القارِنِ بالمُتمتِّعِ في ذلك، أي: في وُجُوب الهديِ.

وأمَّا المُفرِدُ -وهو الَّذي أَحْرَمَ بالحجِّ مُفْرَدًا- فإنَّه لا شَيْءَ عليه، أي: ليس عليه هَديٌ؛ لأنَّه لم يَجْمَعْ بين النُّسُكينِ.

١٥- التَّيسيرُ على العبادِ، بأنَّ مَن لم يجِدِ الهَدْيَ أو ثَمَنَه فإنَّه يصومُ ثلاثةَ أيَّامٍ في الحجِّ، وسَبعةً إذا رَجَعَ.

وهذه الأَيَّامُ الثَّلاثةُ يَجُوزُ صيامُها من حينِ إِحْرَامِه بالعُمرةِ ناويًا التَّمتُّعَ، إلى أيَّامِ التَّشريقِ، ولا يجوزُ تَأْخِيرُها عن أيَّامِ التَّشريقِ؛ لأنَّه لو أخَّرها عن أيَّامِ التَّشريقِ لصامَها في غيرِ الحجِّ.

وعلى هذا، فلو أنَّ إنسانًا قَدِمَ إلى مكَّةَ في العِشْرينَ من ذي القَعْدَةِ مُتمتِّعًا، فأَحْرَمَ بالعُمرةِ، فله أنْ يَصُومَ من عِشرينَ ذي القَعْدَةِ، إلى الثَّالِثَ عَشَرَ من ذي الحِجَّةِ.

وبناءً على ذلك، يحِلُّ له أن يَصُومَ اليومَ الحاديَ عَشَرَ، والثَّانيَ عَشَرَ، والثَّالِثَ عَشَرَ من ذي الحِجَّةِ عن هَدْيِ التَّمتُّعِ؛ كما قالت عائشةُ وابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: لم يُرَخَّصْ في أيَّامِ التَّشريقِ أن يُصَمْنَ إلَّا لمَن لم يَجِدِ الهَدْيَ(١).

أمَّا السَّبعةُ الباقيةُ فتكونُ إذا رَجَعَ، وله أن يَصُومَها إذا فَرَغَ من أَعْمالِ الحجِّ قبل الرُّجوعِ إلى أَهْلِه، لكن الأَفْضَل ألَّا يَصُومَها إلَّا إذا رَجَعَ إلى أهْلِه.

١٦- أنَّه يجوزُ أن يَصُومَ الأَيَّامَ الثَّلاثةَ مُتتابِعةً ومُتفرِّقةً، وكذلك السَّبعةُ، يجوزُ أن يَصُومَها مُتتابِعةً ومُتفرِّقةً؛ لأنَّ اللهَ تَعالى أَطْلَقَ الصِّيامَ، ولم يَشْتَرِطِ التَّتابُعَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صيام أيام التشريق، رقم (١٩٩٧) (١٩٩٨).

وهكـذا كُلُّ شَيءٍ وَرَدَ مُطلقًا، فإنَّـه لا يجوزُ لنا أن نُضيفَ إليه شَرْطَ تَقييدٍ إلَّا بدليلٍ من الكِتابِ والسُّنَّةِ، وهذه القاعدةُ تَنْفَعُك في هذا البابِ وغيرِه.

ولهذا لَمَّا أرادَ اللهُ التَّتابُعَ في صيامِ الشَّهرينِ في القَتْلِ الخطأ، وفي الظِّهارِ، ذَكَرَ اللهُ التَّتابُعَ، وقيَّدَ الصِّيامَ بذلك.

وبناءً على هذه القاعدةِ العظيمةِ نقولُ: السَّفَرُ الَّذي يترخَّصُ فيه الإنسانُ برُخَصِ السَّفَرِ جاء مُطلقًا في القُرآنِ والسُّنَّةِ، والجواربُ الَّتي يُمْسَحُ عليها والخُفَّانِ جاءت مُطلَقةً في الكِتابِ والسُّنَّةِ، ومُقيَّدةً بأَشْياءَ مُعيَّنةٍ، فلا يجوزُ أن نَزيدَ في التَّقييدِ على ما جاءت به السُّنَّةُ في هذا؛ لأنَّنا نقولُ: المُطلَقُ يَبْقَى على إطلاقِه إلَّا بتَقييدٍ من الكِتابِ والسُّنَّةِ، والمُقيَّدُ بشَيءٍ من الكِتابِ والسُّنَّةِ لا يَجُوزُ أن يُزادَ عليه قُيودٌ أُخرى، ما لم يكن هناك دليلٌ من الكِتابِ والسُّنَّةِ.

١٧- حكمةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فيما شَرَعَه لعبادِه، بذِكْرِ ما تَطمئِنُّ به نُفوسُهم؛ حيثُ قال بعد أنْ ذَكَرَ الصِّيامَ في المُتعةِ -مُتعةِ الحجِّ- وأنَّه مُتفرِّقٌ: ثلاثةٌ في الحجِّ، وسَبعةٌ إذا رَجَعَ. قال: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾؛ لِيَهْدَأَ البالُ، وتَطمئِنَّ النَّفسُ عن كَوْنِ هذا الصِّيامِ المُتفرِّقِ في حُكمِ المُتفرِّقِ، فبيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّه في حُكمِ المُتواصِلِ، حيثُ قال: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

١٨- أنَّ الهَديَ أو بدَلَه لا يَجِبُ إلَّا على مَن لم يَكُنْ أهْلُه حَاضِري المسجِدِ الحَرامِ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾.

وعلى هذا، فيُقالُ: هل لأهْلِ مكَّةَ مُتعةٌ، أوْ لا؟

والجَوابُ: أنَّ لهم مُتعةً؛ لأنَّنا لو قَدَّرنا أنَّ أحدًا سافَرَ إلى المَدِينَةِ، وهو من أَهْلِ

مكَّةَ، ثمَّ عادَ في أَشْهُرِ الحجِّ، وأَحْرَمَ بالعُمرةِ من ذي الحُلَيفةِ في ذي القَعْدةِ ناويًا حجَّ ذلك العامِ، ووَصَلَ إلى مكَّةَ، وطافَ وسَعَى وقَصَّرَ، ثمَّ حجَّ من عامِه، فإنَّه مُتمتِّعٌ بالعُمرةِ إلى الحجِّ بلا شكٍّ، لكنَّ اللهَ تَعَالى رَفَعَ عنه وُجوبَ الفِدْيةِ في قَولِه: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، وهذا هو القَولُ الَّذي يُؤيِّدُه الأَثَرُ والنَّظَرُ.

▪ أمَّا الأثَرُ فإنَّ قَولَه: ﴿ذَٰلِكَ﴾ اسمُ إشارةٍ، واسمُ الإِشَارةِ يَرجِعُ حُكمُه إلى أَقْرَبِ مَذكورٍ، كالضَّميرِ.

▪ وأمَّا النَّظَرُ فإنَّ هذا المكِّيَّ الَّذي قَدِمَ من المدينةِ في ذي القَعْدةِ، لو أَحْرَمَ بالحجِّ لبَقِيَ مُلتزِمًا بمَحْظُوراتِ الإحرامِ من إحرامِه إلى أن يَحِلَّ يومَ العيدِ، فإذا أَتَى بالعُمرةِ صَدَقَ عليه أنَّه تمَتَّعَ بالعُمرةِ إلى الحجِّ.

١٩- أنَّ هَدْيَ التَّمتُّعِ على التَّرتيبِ، وليس على التَّخييرِ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ﴾، ونفيُ الوُجودِ يشملُ:

▪ نفيَ وُجودِ الهَدْيِ، مثلُ: أن تَنْفَدَ بهيمةُ الأنعامِ، فلا يكونَ هناك هَدْيٌ.

▪ ونَفْيَ وُجودِ النَّفَقةِ مع المُتمتِّعِ، فلا يَبْقى معه من النَّفَقةِ إلَّا ما يحتاجُه في سَفَرِه، فهُنا يسقُطُ عنه الهَديُ ولو كان مَوْجُودًا في الأسواقِ، حتَّى لو قُدِّرَ أنَّه يُمكِنُه أن يَسْتَسْلِفَ -أي: يَقْتَرِضَ- من شَخصٍ لِيُوفِيَه في بَلَدِه، فإنَّه لا يلزَمُه ذلك؛ لأنَّه يَصْدُقُ عليه نفيُ الوُجودِ.

٢٠- تعظيمُ مكَّةَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، وأنَّ لأهلِها أَحكَامًا تَخُصُّهم.

٢١- وُجوبُ تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، والتَّقْوى: فِعلُ أَوَامِرِ اللهِ، واجْتِنابُ نَواهيهِ؛ تَعبُّدًا له.

وقد قيلَ في تَفْسِيرِها أقوالٌ، لكن ما ذَكَرْناه أَجْمَعُ الأَقْوالِ، وإلَّا فقيلَ في تَفسيرِها: إنَّ التَّقْوى أن تَعْمَلَ بطاعةِ اللهِ، على نُورٍ من اللهِ، تَرْجو ثَوابَ اللهِ، وأنْ تَتْرُكَ ما نَهى اللهُ عنه، على نُورٍ من اللهِ، تَخْشى عِقابَ اللهِ.

وقيلَ فيها:

خَلِّ الذُّنُوبَ صَغِيرَهَا ... وَكَبِيرَهَا ذَاكَ التُّقَى

وَاعْمَلْ كَمَاشٍ فَوْقَ أَرْ ... ضِ الشَّوْكِ يَحْذَرُ مَا يَرَى

لَا تَحْقِرَنَّ صَغِيرَةً ... إِنَّ الجِبَالَ مِنَ الحَصَى[1]

٢٢- عِظَمُ ما ذَكَرَ اللهُ تَعالى فيها من أَحْكَامٍ وشَرائعَ؛ لأنَّ أَمْرَه بالتَّقْوى بعد ذِكْرِ هذه الأَحْكَامِ، كالنَّصِّ على وُجُوبِ اتِّقاءِ اللهِ تَعالى في هذه الأَحْكَامِ.

٢٣- التَّحذيرُ من مُخالفةِ اللهِ تَعالى، وعِصيانِه في تَرْكِ التَّقْوى؛ لقَولِه تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، ولكنَّه جَلَّوَعَلَا شديدُ العِقابِ لمَن خالَفَ أمْرَه.

أمَّا من حيثُ وَصْفُه جَلَّوَعَلَا فقد قال اللهُ تَعالى: ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلۡعَذَابُ ٱلۡأَلِيمُ﴾ [الحجر:٤٩-٥٠]، وقال تَعالى: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة:٩٨].

٢٤- تَحْذِيرُ النَّاسِ من المُخالفةِ بالعَذابِ، وبناءً عليه يجوزُ للإنسانِ أن يَدَعَ

(١) البيت لابن المعتز، كما في ديوانه (ص:٣٣٣).

ما حرَّمَ اللهُ عليه؛ خوفًا من عِقابِه؛ إذ لو لم يكنِ الأَمْرُ كذلك لكان ذِكْرُ العِقابِ -على مَن خالَفَ الأمْرَ- لَغْوًا لا فائِدةَ منه.

ولهذا أَوْجَبَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إقامةَ الحُدودِ في الدُّنيا على مَن فَعَلَ معصيةً فيها حَدٌّ، كُلُّ ذلك من أَجْلِ أن يَقُومَ النَّاسُ بشَريعةِ اللهِ على ما أرادَ اللهُ؛ لأنَّ مَن لم يُقِمْه الوازِعُ الدِّينيُّ فلْيُقِمْه الرَّادِعُ السُّلطانيُّ، والحُدودُ رَوادِعُ سُلطانيَّةٌ، جَعَلَها اللهُ تعالى لأولياءِ الأُمورِ، يُقيمونَها على مَن أَوْجَبَ اللهُ إقامتَها عليه.

هذا ما تَيَسَّر من الكَلَام على هذه الآيَةِ الكَرِيمَة، ورُبَّما يكونُ فاتَنا شيءٌ من أَحْكَام كَثِيرةٍ فيها، وبإِمْكَان الإِنْسَان الَّذي أَعْطَاه اللهُ تَعالى فَهْمًا أن يَتأَمَّل فيها؛ ليَسْتَنْبِطَ منها أَكْثَر ممَّا قَرأَ.

• ● ● •

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ يَعني: أنَّ الحجَّ ليس شَامِلًا لجميعِ العامِ، ولكنَّه في أشهُرٍ مَعْلُوماتٍ، وهي:

١- شوَّالُ الَّذي بعد رَمَضانَ.

٢- وذو القَعْدةِ، الَّذي يليه.

٣- وذو الحِجَّةِ، جميعُ الشَّهرِ؛ لأنَّ هذا هو الأَصْلُ في الجمعِ، أن يكونَ ثَلَاثةً.

وأمَّا مَن قال: إنَّها شَهْرَانِ وعشرةُ أيَّام. فقد قال بخِلافِ ظاهِرِ الآيةِ، ثمَّ إنَّ فيما قَالَه نَظَرًا من حيثُ إنَّ أَفْعَالَ الحجِّ تمتدُّ أكثَرَ من ذلك، فأيَّامُ التَّشريقِ من أيَّامِ الحجِّ بلا شكٍّ، فيها الرَّميُ، وفيها المبيتُ، ورُبَّما يكونُ فيها الطَّوافُ والسَّعيُ، أو فيما بَعْدَها، وهي أَعْمَالٌ في الحجِّ خارجةٌ عن الأَشْهُرِ المَعْلوماتِ، إذا قُلنا بأنَّها تَنْتَهي في اليَومِ العاشِرِ من شَهْرِ ذي الحِجَّةِ، فالصَّوابُ أنَّ الأَشْهُرَ المعلوماتِ هي ثلاثةٌ: شَوَّالٌ، وذو القَعْدةِ، وذو الحِجَّةِ.

ولكن هل هذه الأشهُرُ كلُّها يُفعَلُ فيها الحجُّ، أو يُفْعَلُ في شَيءٍ مُعيَّنٍ منها؟

الجوابُ: الثَّاني؛ لأنَّ أَفْعَالَ الحجِّ لا تُفْعَلُ في كُلِّ الشُّهورِ الثَّلاثةِ؛ فإنَّ منها ما هو مُقيَّدٌ بأيَّامٍ مَعْلُومةٍ من هذه الأَشْهُرِ الثَّلاثةِ، أمَّا الإِحْرَامُ بالحجِّ فنعَمْ، يُمكِنُ أن يُحرِمَ الإنسانُ بالحجِّ من أوَّلِ يَوْمٍ من شَوَّالٍ، والإِحْرَامُ لا شكَّ أنَّه فِعْلٌ من أَفْعَالِ الحجِّ.

يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ أي: مَعْلُوماتٌ عندَ النَّاسِ؛ لأنَّ النَّاسَ لم يَزَالُوا يَعْلَمون أنَّ هذه الأشهُرَ هي أَشْهُرُ الحجِّ.

﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ أي: أَوْجَبَ الحجَّ، وذلك بالإحرامِ؛ فإنَّ الإنسانَ إذا أَحْرَمَ بالحجِّ أو العُمرةِ فقد أَوْجَبَ على نَفْسِه الحجَّ والعُمرةَ، ولهذا كان إِتْمَامُ الحجِّ والعُمرةِ واجبًا على مَن شَرَعَ فيهما ولو كانَا نفلًا، كما سَبَقَ.

﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ ﴿لَا﴾ في هذه الجُمَلِ الثَّلاثِ نافيةٌ، لكنَّه نَفْيٌ بمعنى النَّهيِ، أي: فلا يَرْفُثْ، ولا يفسُقْ، ولا يُجادِلْ.

والرَّفثُ: الجِماعُ وما يَتعلَّقُ به.

والفُسوقُ: الخُروجُ عن الطَّاعةِ، بتَركِ واجبٍ، أو فِعلِ مُحَرَّمٍ.

والجِدالُ: المُماراةُ. وخصَّ منها الدَّليلُ ما كان جِدالًا لإِثْبَاتِ الحقِّ، وإِبْطَالِ الباطِلِ، فإنَّ ذلك لا يَضُرُّ.

﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ أي: أيُّ خَيرٍ تَفْعَلوه فإنَّ اللهَ يَعْلَمُه، لا يَخْفى عليه، وسوف يُثِيبُكم عليه، إذا فَعَلتُموه تعبُّدًا له.

﴿وَتَزَوَّدُوا۟﴾ أي: افْعَلوا ما يَكُونُ لكم زَادًا، والزَّادُ قد يكونُ زَادًا في الدُّنيا، وهو ما يتزوَّدُ به الإِنْسَانُ لِحفظِ بَدَنِه، كالأكلِ، والشُّربِ، واللِّباسِ، والنَّفَقةِ، وما أَشْبَهَ ذلك، وقد يكونُ الزَّادُ ما يتزوَّدُ به للآخِرةِ، وهو التَّقْوى، وأيُّ الزَّادَينِ خيرٌ؟

بيَّنَ اللهُ ذلك في قَولِه: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، أي: تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والتَّقْوى قد تَكُونُ في الزَّادِ الدُّنيويِّ؛ فإنَّ الإنسانَ إذا تَنَعَّمَ بنِعَمِ اللهِ، شاكِرًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، مُعترِفًا له بالفَضلِ، كان ذلك زَادَ تَقْوى.

وكذلك لو نَوى بأَكْلِه وشُربِه حِفْظَ نفسِه من الهَلاكِ كان هذا زَادَ تَقْوى؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء:٢٩].

وكذلك ما يُنفِقُه على نَفْسِه من نَفَقاتٍ أُخرى، إذا نَوَى بذلك امْتِثَالَ أَمْرِ اللهِ كان ذلك من التَّقْوى.

وكأنَّ اللهَ تَعالى يُشيرُ إلى أنَّ الإِنْسَانَ يَنبغي له أن يَسْتَحضِرَ أنَّ جميعَ ما يتزوَّدُ به يَستعينُ به على طاعةِ اللهِ؛ حتَّى يكونَ من التَّقْوى.

﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أَمَرَ اللهُ تعالى أن نَتَّقِيَه، ثمَّ وَجَّهَ الخِطابَ لأُولي الألبابِ، أي: لأُولي العُقولِ؛ لأنَّهم همُ الَّذين يَقْدُرونَ التَّقْوى قَدْرَها، ويَعرِفونَ

أهمِّيَّتَها، أمَّا أهْلُ الغَفْلَةِ والسَّهوِ والسَّفَهِ فإنَّهم لا يَقْدُرونَ للتَّقْوى قَدْرَها، ولهذا وُجِّهَ الخِطابُ -أي: خطابُ الأمْرِ بالتَّقْوى- إلى أُولي الألبابِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ الحجَّ أَشْهُرٌ مَعلوماتٌ، ويُفهَمُ منه: أنَّ العُمرةَ ليست أَشْهُرًا مَعلوماتٍ، ولهذا كانت العُمرةُ تَجُوزُ في كُلِّ وَقتٍ، في هذه الأشهُرِ الثَّلاثةِ الَّتي هي أَشْهُرُ الحجِّ، وفي غيرِها، بل إنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قال: «**عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً**»[1].

وبهذه المُناسبةِ أوَدُّ أنْ أُبيِّنَ أنَّ كَوْنَ العُمرةِ في رَمَضانَ تَعدِلُ حَجَّةً أَجْرٌ عظيمٌ بلا شكٍّ، ولكن إذا كان هناك أَعْمالٌ صالحةٌ أَفْضَلُ من ذلك فصَرْفُ الأَمْوالِ فيها أَوْلى وأَحْرى، كما لو احْتَاجَ المُسْلمون إلى المالِ لمجاعةٍ شَدِيدةٍ، أو لأَمْراضٍ فتَّاكةٍ تحتاجُ إلى عِلَاجٍ، أو إلى قِتَالِ الكُفَّارِ، فإنَّ بَذْلَ الأَمْوالِ في ذلك أَفْضَلُ من العُمرةِ في رَمَضانَ.

وكذلك إذا ترتَّبَ على هذه العُمرةِ إِضَاعةُ الأهلِ، وعدمُ تَرْبيتِهم، مع عِلمِه أو غَلَبَةِ ظنِّه أنَّهم سوف يَضِلُّونَ إذا غابَ عنهم، فإنَّ العُمرةَ حينئذٍ تكونُ مَرْجُوحةً، وبقاؤُه عند أهْلِه، وتَرْبِيتُه إيَّاهم، وتوجيهُهم إلى الخيرِ أَفْضَلُ.

وكذلك إذا كان يترتَّبُ على هذه العُمرةِ أُمورٌ سيِّئةٌ في مكَّةَ، مِثْلُ: أن يَكُونَ معه شَبَابٌ أو شابَّاتٌ، يَذْهَبُ بهم إلى مكَّةَ في رَمَضانَ، ثمَّ يتسكَّعون في الأَسْوَاقِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان، رقم (١٢٥٦) من حديث ابن عباس رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا.

ذاهِبينَ وراجِعينَ، ويَحْصُلُ بذلك من الاخْتِلَاطِ والفِتنةِ والشَّرِّ ما لا تُحْمَدُ عُقباه، فهنا بقاؤُه في بلدِه أَفْضَلُ وأَحْسَنُ.

المهمُّ: أنَّه يجبُ على الإنسانِ المُقَارَنةُ بين الفَوائِدِ والمَضارِّ، والمَصَالحِ والمفاسدِ؛ فإنَّ الشَّيَء قد يكونُ فاضلًا، ويكونُ المَفْضُولُ خيرًا منه؛ لأُمُورٍ أُخرى وأَسْبَابٍ أُخْرَى.

٢- أنَّ الإحرامَ بالحجِّ أو العُمرةِ يَجْعَلُ الحجَّ والعُمرةَ فَرْضًا، ويُلْزِمُ المُحرِمَ الإتمامَ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾.

٣- أنَّ الحجَّ لا يَصِحُّ في غيرِ هذه الأَشْهُرِ؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾، فلم يُرتِّبْ أَحْكَامَ الإحرامِ إلَّا على مَن أَحْرَمَ بالحجِّ في هذه الأشهُرِ، وإلى هذا ذهَبَ الإمامُ الشَّافعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-، أنَّ مَن أَحْرَمَ بالحجِّ قبل دُخولِ أَشْهُرِه فإنَّ إِحْرَامَه بالحجِّ لا يصحُّ[1]، لكن هل يقَعُ باطِلًا، أو يتحوَّلُ إلى عُمرةٍ؟ يحتملُ الوَجْهينِ.

٤- تحريمُ الرَّفَثِ والفُسوقِ والجِدالِ بعد الإِحْرَامِ بالحجِّ؛ لقَولِ اللهِ تَعَالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾، وسبَقَ مَعْنَى الرَّفَثِ، وهو الجِماعُ ومُقدِّماتُهُ، ولهذا كان من مَحْظُوراتِ الإحرامِ: الجِماعُ.

والجِماعُ في الحجِّ قبل التَّحلُّلِ الأوَّلِ يترتَّبُ عليه أُمُورٌ خَمْسَةٌ:

الأَوَّلُ: الإثمُ.

---

(١) نهاية المحتاج (٢/ ٣٨٩).

الثَّاني: فَسَادُ النُّسُكِ.

الثَّالِثُ: وُجوبُ المُضيِّ فيه.

الرَّابعُ: وُجوبُ قَضائِهِ من العامِ القادِمِ.

الخامِسُ: فِدْيةٌ، وهي ناقةٌ تُذْبَحُ، وتُوزَّعُ على الفُقَراءِ.

أمَّا بعدَ التَّحلُّلِ الأوَّلِ فإنَّ فِديتَه فِديةُ حَلْقِ الرَّأسِ، أي: أنَّه يُخيَّرُ بين صِيَامِ ثلاثةِ أيَّامٍ، وإِطْعَامِ سِتَّةِ مَساكينَ، وذَبحِ شاةٍ.

٥- تحريمُ الفُسوقِ في الحجِّ، سواءٌ كان الفُسوقُ فيما يَختَصُّ بالإِحْرَامِ، أو فيما يكونُ عامًّا، فلا يَحِلُّ للحاجِّ أن يَفْسُقَ بانْتِهَاكِ مَحْظُوراتِ الإحرامِ، ولا يَحِلُّ له أن يَنْتَهِكَ ما كان مُحرَّمًا تَحريمًا عامًّا، كالغِيبةِ، والنَّميمةِ، والنَّظَرِ المُحرَّمِ، وما أَشْبَهَ ذلك.

فإن قال قائلٌ: أليس الفُسوقُ مُحرَّمًا في كُلِّ حالٍ، في الحجِّ وغيرِه؟

قُلنا: بلى، لكنَّه في الحجِّ يتأكَّدُ تَحْرِيمُه؛ لأنَّ الإنسانَ مُتلبِّسٌ بعِبادةٍ.

وهنا يجبُ التَّنبُّهُ إلى أنَّ شُرْبَ الدُّخانِ وما شَابَهه من المَعاصي المُؤثِّرةِ في النُّسُكِ، ولهذا يجبُ على المُحرِمِ أن يتجنَّبَ شُرْبَ الدُّخَان، ويتأكَّدُ ذلك في حقِّه، ولْيَعْلَمَ أنَّ هذا يَنْقُصُ ثوابَ نُسُكِه، ولو أنَّ الإنسانَ صَبَّرَ نَفْسَه في مُدَّةِ الإحرامِ لكان ذلك سَبَبًا في أن يَدَعَ شُرْبَ الدُّخانِ، فيكونُ هذا من فَوائِدِ النُّسُكِ.

٦- تَرْكُ الجِدالِ للمُحْرِمِ، وذلك لأنَّ الجِدالَ يُوجِبُ انْشِغَالَ القَلْبِ، ويُحْدِثُ العَداوةَ والبَغضاءَ، فيَصُدُّ المرءَ عمَّا هو مُتلبِّسٌ به.

وسَبَقَ أنَّ المرادَ بالجِدال هنا: الجدالُ الَّذي هو المُماراةُ، والَّذي لا يُقصَدُ به الوُصولُ إلى الحقِّ، أو إبطالُ باطِلٍ، وأمَّا الجِدالُ الَّذي لا بُدَّ منه في بيانِ الحقِّ وإِبْطَالِ الباطِلِ، فإنَّه لا يُذَمُّ عليه المُحرِمُ، بل هو ممَّا يُحمَدُ عليه.

٧- عُمُومُ عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾.

ويترتَّبُ على هذه الفائدةِ فائِدةٌ أُخرى مَسْلَكيَّةٌ، وهي: أن يَحْذَرَ الإنسانُ من فِعْلِ الشَّرِّ؛ لأنَّ فِعلَ الشَّرِّ مَعْلُومٌ عند اللهِ كالخيرِ.

ويترتَّبُ على ذلك أيضًا: قُوَّةُ رجاءِ الإنسانِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ إذا عَمِلَ خيرًا؛ لأنَّ اللهَ تعالى يَعلَمُه، ولن يُضيعَه أبدًا؛ كما قال تَعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨].

٨- أَمْرُ الحاجِّ بالتَّزوُّدِ، وقد سَبَقَ أنَّ التَّزوُّدَ نوعانِ:

- تزوُّدٌ يَقُومُ به البَدَنُ، كالطَّعامِ، والشَّرابِ، واللِّباسِ، وغيرِها.
- وتزوُّدٌ يقومُ به الدِّينُ، كالتَّقْوى.

وزادُ التَّقْوى خَيرٌ من زَادِ البَدَنِ، بل قد سَبَقَ لنا أنَّ زادَ البَدَنِ قد يكونُ من زَادِ التَّقْوى، إذا أرادَ الإنسانُ به امْتِثَالَ أَمْرِ اللهِ، وحِفْظَ حياتِه، وسَتْرَ عَوْرَتِه، وما أَشْبَهَ ذلك.

٩- وُجُوبُ تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَوْلِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُونِ﴾.

١٠- أنَّ تَقْوى اللهِ تَعالى من أَكْبَرِ الأدلَّةِ على عَقْلِ الإنسانِ، وأَنَّه من ذَوِي الأَلْبَابِ.

١١- أنَّ أُولي الألبابِ هُمُ المُنْتفِعونَ بخِطاباتِ الشَّرعِ؛ لأنَّ اللهَ وَجَّهَ الخِطابَ إليهم في قَولِه: ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾.

١٢- أنَّ مَن لم يَتَّقِ اللهَ فليس من ذَوي الأَلْبَابِ.

١٣- الحثُّ على التَّعقُّلِ في الأُمورِ؛ حتَّى يَصِلَ إلى درجةِ أَصْحَابِ هذا اللَّقبِ: ﴿يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾﴾

قَوْلُه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ الخِطابُ للأُمَّةِ، والجُناحُ: الإثمُ ﴿أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي: في ابْتِغَائِكم فضلًا من الله، أي: رِزْقًا. والفَضْلُ بمَعْنى: الرِّزقِ، كما في قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:١٠] أي: من رِزْقِه بالبَيعِ والشِّراءِ وغيرِهما.

وإنَّما نَفى اللهُ الجُناحَ عمَّن ابْتَغى فَضْلًا من اللهِ في الحجِّ؛ لأنَّهم تحرَّجوا من كَوْنِ الإنسانِ يتَّجِرُ في الحجِّ، وخَافُوا أن يكونَ في ذلك نَقْصٌ في نُسُكِهم؛ لأنَّهم عَمِلوا عَمَلًا دُنيويًّا، فكأنَّهم قالوا: إذا كان الإِنْسانُ لا يَبيعُ ولا يَشْتَري في المسجدِ؛

لأَنَّه مكانُ العبادةِ، فكذلك لا يَبِيعُ ولا يَشتري في الحجِّ؛ لأَنَّه مُتلبِّسٌ بالعِبادةِ، فنفَى اللهُ تَعالى الإثمَ في ذلك، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

وقَوْلُه: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ أي: دَفَعْتُم، وهو من الإفاضةِ، بمعنى: التَّوسُّعِ والامْتِدَادِ، فشُبِّهَ الدَّافعُ من عَرَفةَ بذلك؛ لأَنَّ النَّاسَ يَدْفَعون من عَرَفةَ وكأَنَّهم يتوسَّعون في السَّيرِ.

وعَرَفاتٌ: اسمٌ مُفْرَدٌ بصيغةِ الجَمْعِ، وليس بجَمْعٍ؛ بدليلِ أَنَّها تُسمَّى أيضًا: (عَرَفة) بالإفرادِ.

﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ بطَاعَتِه؛ لأَنَّ كُلَّ طاعةٍ فهي ذِكْرٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ إذ إنَّ الإنسانَ في طَاعَتِه يَشْعُرُ بالإخلاصِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، والمُتابعةِ لرَسُولِه -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وهذا ذِكْرٌ للهِ.

والمشعَرُ الحَرامُ: هو مُزْدَلِفةُ، وسُمِّيَ: مَشْعرًا حَرامًا؛ لأَنَّ عَرَفةَ مَشْعَرٌ حَلالٌ، ومُزدلِفةَ مَشْعرٌ حَرامٌ.

وذِكْرُ اللهِ تَعَالى عند المَشْعَرِ الحَرَامِ يشملُ صلاتَيِ المَغْرِبِ والعِشاءِ، وصَلاةَ الفَجْرِ، والذِّكرَ الخاصَّ عند المَشْعَرِ الحَرامِ؛ لأَنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لمَّا دَفَعَ من عَرَفةَ صلَّى في مُزْدَلِفةَ المغربَ والعِشاءَ، ولمَّا صلَّى الصُّبحَ رَكِبَ ناقتَه، فوَقَفَ عندَ المَشْعَرِ الحَرَامِ -وهو جبلٌ مَعْرُوفٌ بمُزدلِفةَ، في آخِرِها- ودَعا، ووحَّدَ اللهَ، وكبَّرَه، وهلَّلَه، حتَّى أَسْفَرَ جِدًّا، ثمَّ دَفَعَ إلى مِنًى[1].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعلى هذا فذِكرُ اللهِ عند المَشعَرِ الحَرامِ يشمَلُ كُلَّ عبادةٍ، كالمَبيتِ، والأَذانِ فيها للمَغْرِبِ والعِشاءِ، والإقامةِ لهما، وكذلك أَذانُ الفَجرِ، وصلاةُ الفَجْرِ، والذِّكرُ الخاصُّ، فذِكرُ اللهِ تَعالى يَشمَلُ كُلَّ تعبُّدٍ للهِ تَعالى في هذا المَشعَرِ.

ووَصَفَ اللهُ تَعالى المَشْعَرَ بـ: ﴿ٱلْحَرَامِ﴾؛ لأَنَّه داخلَ حُدُودِ الحَرَمِ، بخِلافِ عَرَفةَ، فإنَّها خارجَ حُدُودِ الحَرَمِ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ كرَّرَ الأَمْرَ بالذِّكرِ؛ لتأكُّدِه.

وقَوْلُه: ﴿كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ يحتملُ أن تكُونَ الكافُ للتَّعليلِ، أي: اذْكُروه لهِدايَتِكم، ويحتملُ أن تكُون للتَّشبيهِ، كهِدايَتِكم، أي: بالذِّكرِ الَّذي هَداكُمُ اللهُ له. وكِلاهما صحيحٌ، والآيةُ إذا اشْتَمَلَتْ مَعْنَيَينِ كِلاهما صحيحٌ، ولا مُرجِّحَ لأَحدِهما على الآخَرِ، فهي شاملةٌ لهما؛ توسُّعًا في مَعَاني القُرآنِ الكَريمِ.

وقَولُه: ﴿كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ يَشْمَلُ الهِدايتَينِ: هِدايةَ الإِرْشَادِ والبَيانِ، وهِدايةَ التَّوفيقِ والالتِزامِ.

﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ هذه الجُملةُ جُمْلَةٌ خبريَّةٌ مُثبَتةٌ؛ لأَنَّ (إنْ) هُنا مُخفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، وأصلُها: (إنَّ) واسمُها محذوفٌ، وجُملةُ ﴿كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ خبَرُها، والمَعْنى: أنَّ اللهَ هَداكم، وكُنتُم من قَبْلِ ذلك قومًا ضالِّينَ، ولا شكَّ أنَّ الهِدايةَ بعد الضَّلالِ هي الَّتي يَتبيَّنُ بها فَضْلُ الهِدايةِ؛ لأنَّ مَن لا يَعْرِفُ الكُفرَ لا يَعرِفُ قَدرَ الإسلامِ، ولهذا قال عُمَرُ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ-: إنَّما يَنقُضُ الإسلامَ عُرْوةً عُروةً مَن لم يَدْخُلْ في الكُفرِ[1]. وأمَّا مَن كان داخِلًا في

(١) هذا اللفظ ذكره ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع، منها: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٠١) (١٥/ ٥٤)، وقد أخرجه بمعناه البيهقي في شعب الإيمان (١٠/ ٢٨).

الكُفرِ، ثمَّ نَجَا منه، فإنَّه يعرفُ قَدرَ الإسلامِ.

وقَولُه: ﴿لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ أي: ضالِّينَ في عِلْمِكم، لا تَعْلَمون من الحقِّ شيئًا، ضَالِّينَ في عَمَلِكم، لا تَعْمَلون بشَرائِعِ اللهِ.

في هذه الآية من الفوائِدِ والأحْكَامِ ما يلي:

١- تيسيرُ الدِّينِ الإسلاميِّ، وسَعةُ فَضْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حيثُ أَذِنَ لعبادِه أن يَتَّجِروا في الحجِّ، مع أنَّهم مُتلبِّسونَ بالعِبادةِ.

٢- أنَّه يَنبغي للإِنْسَانِ أن يتلقَّى الرِّزقَ وقَلْبُه مُعلَّقٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

٣- ألَّا يَعْتَمِدَ الإنسانُ في طلبِ الرِّزقِ على نَفْسِه، وألَّا يجعَلَ ما كَسَبَه من جرَّاءِ عَمَلِه وشَطَارتِه، بل هو فَضْلٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا لمَّا قَال النَّاصحونَ لِقارون: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص:٧٧] قال مُفتخِرًا بنفسِه: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص:٧٨]، نسألُ اللهَ العافيةَ.

واللهُ عَزَّوَجَلَّ لو لم يَسُقِ الرِّزقَ إلى عَبْدِه لم يحصُلْ له رِزقٌ، مهما بَلَغَ في النَّشاطِ والحِذْقِ.

٤- أنَّ من تمامِ رُبوبيَّةِ اللهِ لعبادِه: أنَّه يتفضَّلُ عليهم جَلَّوَعَلَا بالرِّزقِ والعَطاءِ؛ لقَولِه: ﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

٥- أنَّ الإفاضةَ من عَرَفاتٍ بعد الوُقُوفِ بها أَمْرٌ مَعْلُومٌ عند النَّاسِ؛ لقَولِه: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾، وكان

ذلك مَعْرُوفًا عند العَرَبِ عامَّةً، إلَّا أنَّ أَهْلَ الحَرَمِ -لِحَمِيَّتِهم الجَاهِلِيَّةِ- كانوا لا يَقِفُون يَومَ عَرَفةَ بعَرَفةَ، وإنَّما يَقِفُون في مُزدلِفةَ، ويَقولون: نحنُ أَهْلُ الحَرَمِ، فلا نَقِفُ في الحِلِّ. وهذا شُذُوذٌ لا دَلِيلَ له.

٦- تأكيدُ ذِكْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في مُزدلِفةَ.

فإنْ قال قائلٌ: أليس قد ثَبَتَ في حَدِيثِ جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حين صلَّى المَغْرِبَ والعِشاءَ، وكان قد جَمَعَهما جمعَ تَأْخِيرٍ، اضطجَعَ حتَّى تبَيَّنَ له الصُّبحُ[1]؟ وهل النَّومُ من ذِكْرِ اللهِ؟

فالجوابُ عن ذلك أن نقولَ: نَعَم، النَّومُ الَّذي يَسْتَعِينُ به الإنسانُ على طاعةِ ربِّه، ويُعطِي نَفْسَه حظَّها من نَصِيبِها، هو طاعةٌ، ولهذا أَمَرَ به النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- عبدَ اللهِ بنَ عَمْرِو بنِ العاصِ، الَّذي قال: لأقومَنَّ اللَّيلَ، ولا أَنَامُ. قال له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قُمْ، وَنَمْ؛ فَإِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ**»[2]، وعلى هذا فلا إِشْكَالَ في نَومِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلةَ المُزدلِفةِ إلى أنْ أَصْبَحَ.

٧- أنَّ مُزدلِفةَ مَشْعرٌ حَرامٌ؛ لدُخُولِها في حُدُودِ الحَرَمِ، بخِلافِ عَرَفةَ، فإنَّها مَشْعَرٌ حَلالٌ؛ لأنَّها خَارجَ حُدودِ الحَرَمِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم (١٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم، رقم (١٩٧٥)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، رقم (١١٥٩/ ١٦٨) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولم أجد في شيء من روايته لفظ: «فَإِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا»، وقد أخرجه البخاريُّ: كتاب الصوم، باب من أقسم على أخيه ليُفطر، رقم (١٩٦٨) من قول سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأقرَّه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه.

ويَنْبَني على ذلك: أنَّ مُزدلِفةَ يثبُتُ فيها من التَّحريمِ تحريمُ ما يَحْرُمُ في جَوْفِ مكَّةَ من الصَّيدِ وقَطعِ الشَّجرِ؛ لأنَّها من الحَرَمِ، وأمَّا عَرَفةُ فلا، فعَرَفةُ يَجُوزُ فيها الصَّيدُ لغَيرِ المُحْرِمِ، ويجوزُ فيها قَطْعُ الشَّجرِ للمُحرِمِ وغَيرِه؛ لأنَّها ليست حَرَمًا.

٨- أنَّ ما أَمَرَ اللهُ به من الذِّكرِ في قَوْلِه: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ يكونُ على وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أن يكونَ شُكرًا لله تَعالى على نِعمَتِه وتَيسيرِه.

والثَّاني: أن يكونَ ذِكرًا مُوافِقًا لشَريعتِه.

وهذا يُؤخَذُ من قَولِه تَعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ بناءً على أنَّ الكافَ هل هي للتَّعليلِ، أو للتَّشبيهِ؟ وسبَقَ أنَّ الآيةَ تَشمَلُ المَعْنيَينِ؛ لأنَّه متى كان المَعْنَيانِ مُحتمَلَينِ في الآيةِ بدُونِ تَرجيحٍ بينهما، فإنَّ الأَوْلى حَمْلُها عليهما جميعًا؛ لأنَّ ذلك أَوْسَعُ في مَعْنى القُرآنِ الكَريمِ.

٩- مِنَّةُ اللهِ تَعالى على عِبادِه بالهِدايةِ؛ لقَولِه: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾، ولا شكَّ أنَّ أَكبَرَ نِعْمَةٍ يُنعِمُ اللهُ بها على العَبْدِ أن يَهدِيَه صِراطَه المُستقيمَ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٥-٦].

والهِدايةُ نوعانِ: هِدايةُ تَوفيقٍ والتِزامٍ، وهِدايةُ بَيانٍ وإرشادٍ.

▪ فأمَّا الأُولى فهي مُختصَّةٌ باللهِ، لا أَحَدَ يُمكِنُه أن يُوفِّقَ أحدًا، فيَلْتَزم، حتَّى أَشْرَفُ البَشَرِ عندَ اللهِ، وأعظَمُهم جاهًا -وهو رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لم يتمكَّنْ من هِدايةِ عمِّه أبي طَالبٍ، مع حِرْصِه عليها، ومحبَّتِه لها؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦].

▪ وأمَّا الثَّانيةُ -وهي هِدايةُ البَيانِ والإرشادِ- فهي تكونُ من اللهِ، وتكونُ من الرَّسولِ ﷺ، وتكونُ من العُلماءِ؛ لقَوْلِ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، وقَوْلِه تَعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، لكنَّ هؤلاء لا يَمْلِكون هِدايةَ التَّوفيقِ والالتزامِ؛ لأنَّ ذلك بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فإذا مَنَّ اللهُ على العَبْدِ بعِلْمٍ والتزامٍ فهذا غايـةُ ما يَكُـونُ من النِّعَمِ، قَـال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

١٠ - تَذْكِيرُ الإِنْسَانِ بحالِه السَّابقةِ الَّتي مَنَّ اللهُ عليه برَفْعِها عنه؛ لقَولِه تَعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

وعلى هذا فلو أَنَّك رأيتَ شخصًا الْتزَمَ بعد أنْ كان عاصيًا مُخالِفًا، فهل تُذَكِّرُه بما كان عليه من قَبْلُ، فتقولُ له: احْمَدِ اللهَ الَّذي هَدَاكَ من الضَّلالةِ، وقد كُنتَ تَفْعَلُ كذا وكذا، فاحْمَدِ اللهَ. أو يُقالُ: إنَّ الأفضَلَ أَلَّا يُذكِّرَه؛ لأَنَّه رُبَّما إذا ذَكَّرَه بذلك تَحِنُّ نَفْسُه إلى ما كان مَأْلُوفًا عنده من قبلُ؟

فيُقالُ في هذا: يُنظَرُ للمَصْلَحةِ، إن كان من المَصْلَحةِ أن يُذَكَّرَ بذلك ذُكِّرَ، وإن كان ليس من المَصْلَحةِ فلا يُذَكَّرُ.

فإن قال قائلٌ: إذا تردَّدَ فهل الأَوْلى أن يُذَكَّرَ، أو أَلَّا يُذَكَّرَ؟

قُلنا: السَّلامةُ أَسْلَمُ، لا تُذكِّرْه، بل ذَكِّرْه بنِعمةِ اللهِ عليه بالاسْتِقَامةِ والهِدايةِ، وفي هذا كِفايةٌ.

١١- أنَّ العَرَبَ كانـوا قَبْلَ بِعْثَةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كانـوا ضالِّينَ؛ كـما قال تَعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة:٢].

نَسأَلُ اللهَ لنا ولإخوانِنا أن يَمُنَّ علينا بالهِدايتَينِ: الهِدايةِ العِلميَّةِ، والهِدايةِ العَمَليَّةِ؛ إنَّه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ.

• ● ● •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾﴾

كان أهْلُ مكَّةَ لا يَقِفونَ في عَرَفةَ في الحجِّ، بل يَقِفونَ في مُزدلِفةَ، ويَقولون: نحنُ أهلُ الحَرَمِ لا يُمكِنُ أن نَقِفَ إلَّا بالحَرَمِ. فيَقِفونَ في مُزدلِفةَ، فأنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ أي: من المكانِ الَّذي أفاضَ منه النَّاسُ، وهو عَرَفةُ، ولهذا قال جابرٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهو يَصِفُ حجَّ النَّبيِّ ﷺ: أجازَ رسولُ اللهِ ﷺ، ولا تشُكُّ قُرَيشٌ إلَّا أنَّه واقِفٌ عندَ المَشعَرِ الحَرامِ كما كانت قُرَيشٌ تفعَلُ في الجاهليَّةِ، ولكنَّه تجاوَزَها ﷺ، ونَزَلَ بنَمِرةَ، ثمَّ لَمَّا زالتِ الشَّمسُ ذَهَبَ إلى عَرَفةَ، ووَقَفَ هناك، فأمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ النَّاسَ جميعًا -ومنهم قُرَيشٌ- أنْ يُفيضوا من حيثُ أفاضَ النَّاسُ[1].

وقَوْلُه: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ﴾ يعني: اسألُوا اللهَ المَغفِرةَ، والمَغفِرةُ هي: سَترُ الذَّنبِ، والعَفوُ عنه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴿٢٠٠﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ۚ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾﴾

وذلك أنَّ الإنسانَ إذا فرَغَ من العِبادةِ رُبَّما يَلْحقُه كَسَلٌ أو مَلَلٌ، فيغفُلُ عن ذِكر اللهِ، فأمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يذكُرَ الإنسانُ ربَّه إذا قَضى نُسُكَه.

وهذا كما في قَولِه تَعالى في سُورةِ الجُمُعةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة:٩-١٠]، فأمَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذِكْرِه؛ لأنَّ الإنسانَ مَظِنَّةُ الغَفلةِ، ولهذا قال تَعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

ثمَّ قسَّمَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ النَّاسَ إلى قِسمَينِ، منهم مَن يقولُ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ أي: ليس له همٌّ في الآخِرةِ، ومنهم مَن يقولُ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾.

ثمَّ قَال عن هَذا القِسمِ الثَّاني: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ۚ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

• • • • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ هذه الأَيَّامُ هي أَيَّامُ التَّشريقِ الثَّلاثةُ، وهي: الحادِيَ عَشَرَ، والثَّانيَ عشَرَ، والثَّالِثَ عشَرَ، من شَهرِ ذي الحِجَّةِ.

وهُناك أَيَّامٌ مَعْلُوماتٌ، لكنَّها ليست هذه، بل هي عَشْرُ ذي الحِجَّةِ، فعِيدُ النَّحرِ محْفُوفٌ بأَيَّامٍ بعضُها مَعْلُوماتٌ، وبعضُها مَعْدُوداتٌ، فالمَعلوماتُ هي: عَشرُ ذي الحِجَّةِ، والمَعْدُوداتُ هي: أَيَّامُ التَّشريقِ الثَّلاثةُ: الحادِيَ عَشَرَ، والثَّانيَ عَشَرَ، والثَّالِثَ عَشَرَ.

وقَوْلُه: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ﴾ أي: في إِنْهاءِ نُسُكِه ﴿فِى يَوْمَيْنِ﴾ وهما: الحادِيَ عَشَرَ، والثَّانيَ عَشَرَ ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ أي: في تعجُّلِه ﴿وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، لكن ذلك ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ أي: اتَّقى اللهَ عَزَّوَجَلَّ في عِبادتِه، فكان فيها مُوافِقًا لشَريعةِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وَسلَّم-.

والتَّقْوى سَبَقَ الكلامُ عليها مِرارًا.

ثمَّ أمَرَ اللهُ تَعالى بتَقْواهُ، فقال: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾، فمتى اتَّقى اللهَ، وعَلِمَ أنَّه يُحشَرُ إلى اللهِ، فإنَّه سوف يُحقِّقُ التَّقْوى تمامًا؛ لأنَّ مآلَه إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦].

والنَّاسُ يُحشَرونَ إلى اللهِ تَعَالى يومَ القيامةِ -كما جاءت به السُّنَّةُ- حُفاةً، عُراةً، غُرلًا، بُهمًا[1]، فالحُفاةُ: الَّذين لا نِعَالَ معهم. والعُراةُ: الَّذين لا كِسْوَةَ معهم. والغُرْلُ: الَّذين عادت قِطْعَةُ الجِلدِ الَّتي قُطِعَتْ في الخِتانِ، يَعني: أنَّهم يُحشَرونَ غيرَ مختُونينَ، والبُهمُ: هُمُ الَّذين ليس معهم مالٌ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الفَوائِدِ والأحْكَامِ ما يلي:

١- أَمَرَ اللهُ تَعالى بذِكْرِه في أيَّامٍ مَعْدُوداتٍ، وذِكْرُه في هذه الأيَّامِ يتناوَلُ التَّكبيرَ، والتَّهليلَ، والتَّحميدَ، فيقولُ العَبدُ: «اللهُ أكبَرُ، اللهُ أكبَرُ، لا إلهَ إلَّا اللهُ، اللهُ أكبَرُ، اللهُ أكبَرُ، وللهِ الحَمدُ».

ويشمَلُ -أيضًا- المبيتَ في مِنًى؛ لأنَّ المبيتَ في مِنًى امْتِثَالٌ لأَمْرِ اللهِ، فهو من ذِكْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويشمَلُ رَمْيَ الجَمَراتِ الثَّلاثِ، فهي تُرْمَى في هذه الأيَّامِ بعدَ الزَّوالِ.

٢- أنَّ اللهَ يسَّرَ على العبادِ في التَّعجُّلِ والتَّأخُّرِ، فمَن شاء تعجَّلَ في اليَومِ الثَّانيَ عَشَرَ، ومَن شاءَ تأخَّرَ إلى اليَومِ الثَّالِثَ عَشَرَ، وليس بعدَ الثَّالِثَ عَشَرَ بقاءٌ في مِنًى على وَجْهِ التَّعبُّدِ.

٣- أنَّ مَن غابتْ عليه الشَّمسُ قبلَ أنْ يتعجَّلَ وَجَبَ عليه البقاءُ إلى اليَومِ الثَّالِثَ عَشَرَ، وذلك لقَولِه: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، و(في) للظَّرفيَّةِ، ولا تتحقَّقُ الظَّرفيَّةُ في اليَوْمَينِ إلَّا إذا تعجَّلَ قبلَ الغُروبِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب الحشر؟، رقم (٦٥٢٧) (٦٥٢٤)، ومسلم: كتاب الجنة، باب فناء الدنيا، رقم (٢٨٥٩) (٢٨٦٠) من حديث عائشة وابن عباس رَضِيَاللهُعَنهُم.

ولكنْ لو فُرِضَ أنَّ الرَّجُلَ تأهَّبَ للتَّعجُّلِ، وحَمَلَ مَتَاعَه على سيَّارتِه، ومَشَى، ولكـنْ للزِّحامِ غابتِ الشَّمسُ قبل أنْ يخرُجَ من حُدُودِ مِنًى، فهل يلـزَمُه البقاءُ، أو يَسْتَمِرُّ في سَيرِه؟

نقولُ: بل يستمِرُّ في سَيرِه، حتَّى لـو فُرِضَ أنَّه لم يَحْملِ المتاعَ، ولكنَّه قوَّضَ الخِيامَ، وجَمَعَ المتاعَ، ولم يَبْقَ إلَّا أنْ يَحْمِلَه على السَّيَّارةِ، ثمَّ يخرُجَ، فلا حَرَجَ عليه أنْ يُكَمِّلَ ذلك، ويَخرُجَ حتَّى وإنْ غابتِ الشَّمسُ قبلَ أنْ يخرُجَ من حُدودِ مِنًى؛ لأنَّه يَصْدُقُ عليه أنَّه تعجَّلَ.

٤- الإشارةُ إلى أنَّ التَّأخُّرَ أفضَلُ؛ لقَولِه: ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾، وقد يُقالُ: إنَّ قَولَه تَعالى: ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ قَيْدٌ لإباحةِ التَّعجُّلِ والتَّأخُّرِ، يَعني: أنَّ مَن حَمَلَه التَّعجُّلُ على فِعْلِ إثمٍ -مِثلُ: أنْ يتعجَّلَ؛ لِيُسافِرَ إلى بَلَدٍ يحرُمُ السَّفَرُ إليها، وما أَشْبَهَ ذلك- فإنَّ عليه الإثمَ، وهذا ليس ببَعيدٍ من أنَّ قَولَه: ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ عائِدٌ إلى التَّخييرِ بيْنَ التَّعجُّلِ والتَّأخُّرِ، وأنَّ ذلك منوطٌ بما إذا كان الحامِلُ على التَّعجُّلِ أو التَّأخُّرِ هو التَّقْوى.

٥- وُجوبُ تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾.

٦- وُجوبُ العِلمِ الَّذي يترتَّبُ عليه الاعتقادُ بأنَّنا سنُحْشَرُ إلى اللهِ؛ لقَولِه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

وإنَّما نُحْشَرُ إلى اللهِ تَعالى؛ لِيُجازِيَنا على أعمالِنا؛ كما في قَولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۞٦ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۞٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۞٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۞٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۞١٠ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ۞١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۞١٢ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۞١٣ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق:٦-١٤].

٧- بيانُ قُدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكمالِ سُلْطانِه؛ حيثُ تُحشَرُ هذه الخلائِقُ إلى اللهِ تَعالى يومَ القيامةِ، وتُعْـرَضُ عليها الأعمالُ في كِتَابٍ لا يُغـادِرُ صَغيرةً ولا كبيرةً إلَّا أَحْصَاها.

وهذا الحَشرُ ليس حَشرًا صَعْبًا على اللهِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْـنَا يَسِيرٌ﴾ [ق:٤٤]، ويكونُ هذا الحَشرُ بكلمةٍ وَاحِدَةٍ من ربِّنا عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال تَعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وقال تَعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات:١٣-١٤]، وقال تَعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٥٣].

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أن يَحْشُرَنا على أَكْمَلِ الوُجوهِ، وهو راضٍ عنَّا؛ إنَّه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾

في هذه الآياتِ قسَّمَ اللهُ تَعالى النَّاسَ إلى قِسمَينِ:

- قِسمٌ مُنافقٌ مُلحِدٌ كافِرٌ، يُعجِبُ الإنسانَ قَوْلُه في الحياةِ الدُّنيا.

▪ وقِسمٌ آخرُ، مُؤمِنٌ يبيعُ نَفْسَه لله عَزَّوَجَلَّ.

فالأوَّلُ يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عنه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (مِنْ) هنا بمعنى: بَعض ﴿مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ أي: تَستحسِنُ قَولَه في الحياةِ الدُّنيا؛ لفَصاحتِه، وبَلاغتِه، ويَأتي بكلامٍ يظُنُّه الإنسانُ حقًّا، وهو باطلٌ، ﴿وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ﴾ يعني: أنَّه ناصِحٌ، مُوافِقٌ لشَريعةِ اللهِ، ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ أي: أَعْظَمُهم خُصومةً.

وهذا يَنطبِقُ تمامًا على المُنافِقينَ، قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في وَصْفِهم في سُورةِ (المُنافِقين): ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡ﴾ [المنافقون:٤]، فَهُم محلُّ عَجبٍ في المقالِ والهَيْئَةِ، تُعْجِبُ أجسامُهم رَائِيَها، ويَسْحَرُ بيانُهم سامِعَه.

قال: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ﴾ أي: إذا تولَّى عنك بعدَ هذا البَيانِ وهذه الفَصاحةِ ﴿سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أي: مَشى مَشيًا حَثيثًا ﴿لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَ﴾ أي: يُفسِد فيها بالمَعَاصِي، والدَّعوةِ إليها، ويترتَّبُ على ذلك: أنَّه يُهلِكُ الحَرثَ والنَّسلَ، فيُهْلِكُ الحَرثَ بحُلُولِ الجَدْبِ والقَحْطِ من فِعلِه؛ لأنَّ المعَاصِيَ يظهَرُ بها الفَسادُ في البَرِّ والبَحرِ؛ كما قال تَعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [الروم:٤١].

ويُهْلِكُ النَّسلَ أيضًا، وذلك بكَثرةِ الأَمْواتِ من الحَيَوانِ والإنسانِ؛ لأنَّ المعاصيَ سَبَبٌ للأَوْبِئَةِ والقَحْطِ والجَدْبِ، وبهذا تَهلِكُ الأَمْوالُ وتَنقطِعُ السُّبُلُ.

قال اللهُ تَعَالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾، وإذا كان لا يحبُّ الفَسادَ فإنَّه لا يُمكِنُ أنْ يأذَنَ فيه.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ﴾ يعني: إذا أُمِرَ بالتَّقْوى اشْمَأزَّ، ونَفَرَ، وانتَفَخَ، و﴿أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾، والعياذُ باللهِ! فأَثِمَ في الرَّدِّ على مَن أَمَرَه بالمعروفِ، واسْتكْبَرَ، وعَبَسَ، وبسَرَ، فلهذا يقولُ فيه اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾.

وهذا مآلُه إلى النَّارِ -والعياذُ باللهِ- ولهذا قال اللهُ تَعالى عنه: ﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ﴾ أي: كَافِيهِ جهنَّمُ، فلا يَصِلُ إلى الجنَّةِ ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ أي: بِئسَ المِهادُ مِهادُه؛ لأنَّه سوف يُفْرَشُ من نارِ جَهنَّمَ -والعياذُ باللهِ- ويُخَلَّدُ فيها.

أمَّا القِسمُ الثَّاني فقال اللهُ تَعالى عنهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ أي: يَبيعُ نَفْسَه؛ طلبًا لمرضاةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، سواء باعَ نَفْسَه تُجاهَ أَعْداءِ اللهِ ورسولِه من الكُفَّارِ، حيثُ يَخرُجُ إليهم مُجاهِدًا في سَبيلِ اللهِ، فيُقْتَلُ شَهيدًا، أو باعَ نَفْسَه بأن ضَحَّى براحَتِه، وأَتْعَبَ بَدَنَه في سَبيلِ اللهِ، في طلبِ العِلمِ، وفي تَعْليمِ الخَلْقِ، وفي الإِحْسَانِ إليهم، وما أَشْبَهَ ذلك.

و(يَشْري) بمَعنى: يَبيعُ، و(يَشْتري) بمعنى: يأخُذُ. فالشَّاري دافعٌ، والمُشتري آخِذٌ، وعندَ العامَّةِ: أن (يَشْرِي) و(يَشْتَري) بمعنًى واحِدٍ، وليس كذلك، بل بَيْنَهما فَرقٌ، كما أنَّ بين البَيْعِ والابْتِيَاعِ فَرقًا، فالبائِعُ: الدَّافِعُ، والمُبتاعُ: الآخِذُ أو المُشْتَري.

وهذا فرقٌ يَنْبَغي أن يتفطَّنَ له الإنسانُ؛ لئلَّا يَقَعَ في خطأ، فلو قال لك قائِلٌ، وأقرَّ عندك، وقال: إنِّي شَرَيْتُ البهيمةَ. فبماذا تَحْكُمُ له؟ أهو دافِعٌ، أم آخِذٌ؟ عندَ العامَّةِ أنَّه آخِذٌ، ولكنَّها في اللُّغةِ العربيَّةِ: شَرَيتُ البهيمةَ، أي: بِعتُها.

وهذا قد تترتَّبُ عليه أَحْكامٌ، فيَنْبَغي للإنسانِ أن يَعْرِفَ الفَرقَ بين الكَلِماتِ بمُقتضى اللُّغةِ العربيَّةِ.

وقَولُه: ﴿ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ أي: ابْتِغَاءَ رِضْوانِه، أي: طَلَبَه، وهذا يَعني الإِخْلاصَ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقَولُه: ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ أي: رَحِيمٌ بهم، قال العُلماءُ: والرَّأفةُ هي أشدُّ الرَّحمةِ وأَرَقُّها.

والمرادُ بالعبادِ هنا: جميعُ الخَلْقِ؛ كما قال تَعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٥٣]، لكن رَأْفَته بالمُؤمِنينَ رأفةٌ مُستمِرَّةٌ في الدُّنيا والآخرةِ، وأمَّا رأفتُه بغَيرِ المُؤمِنينَ فهي خاصَّةٌ في الدُّنيا، وليس لهم نَصِيبٌ منها في الآخرةِ.

نسأَلُ اللهَ تَعالى أن يَكُونَ رَؤُوفًا بنا في الدُّنيا والآخرةِ، وأن يُوفِّقَنا لِمَا يُحِبُّه ويَرْضاهُ.

• • ❊ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨﴾

قَوْلُه: ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾ هو الإسلامُ، وقَوْلُه: ﴿كَآفَّةٗ﴾ بمَعنى: جميعًا، وهو شامِلٌ للأَشْخَاصِ والأعمالِ، أي: ادْخُلوا كُلُّكم في السِّلمِ كافَّةً، وادْخُلوا -أيضًا- في جميعِ شَرائِعِ الإِسْلَامِ كافَّةً.

وقَولُه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ أي: ما يأمُرُكم به؛ فإنَّ الشَّيطانَ يأمُرُ بالفَحْشَاءِ والمُنْكَرِ.

وقَولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ أي: بيِّنُ العَداوةِ، ظاهِرُها.

في هذه الآيةِ من الأَحْكَامِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- توجيهُ الخِطابِ إلى المُؤمنينَ يدُلُّ على العنايةِ بما سيُوجَّهُ إليهم، وأنَّه من مُقْتَضى الإيمانِ، وأنَّ التَّفريطَ فيه مُنافٍ لكَمالِ الإيمانِ.

٢- وُجوبُ الدُّخولِ في الإِسْلَامِ على جميعِ النَّاسِ؛ كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

٣- أنَّه يجبُ الْتِزامُ جميعِ شعائِرِ الإسلامِ وشَرائِعِه؛ لقَولِه: ﴿كَآفَّةً﴾.

٤- تحريمُ مُتابعةِ الشَّيطانِ في خُطُواتِه، وهذا يَقْتَضِي تحريمَ التَّشبُّهِ بأَوْلياءِ الشَّيطانِ، وهُمُ الكُفَّارُ، ولهذا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»(١).

٥- بلاغةُ القُرآنِ الكَريمِ، وحُسْنُ أُسْلُوبِه؛ حيثُ ذَكَرَ الحِكمةَ بعدَ ذِكْرِ الحُكْمِ، فقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

٦- التَّحذيرُ الشَّديدُ من مُتابَعةِ الشَّيطانِ في خُطُواتِه؛ لأنَّه من المَعْلُومِ أنَّ عَدُوَّك لن يَدْعُوَك ولن يَدُلَّك إلَّا على ما فيه ضَرَرٌ عليك في الدُّنْيا والآخِرَةِ.

•••

(١) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، وأحمد (٢/ ٥٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾

قَولُه تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ أي: عن سواءِ السَّبيلِ، وانْحَرَفتُم يمينًا وشِمالًا، أو تَجاوَزتُم، أو تَقاصَرتُم، فهو يَشمَلُ الأُمورَ الأَرْبَعةَ: الانحرافَ يمينًا أو شِمالًا، والغُلُوَّ والتَّقدُّمَ، والقُصورَ والتَّفريطَ.

وقَولُه: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ أي: الآياتُ البيِّناتُ الَّتي جاء بها رَسُولُ الله -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- من القُرآنِ والسُّنَّةِ ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ أي: ذو عِزَّةٍ كاملةٍ، وغَلَبةٍ قاهرةٍ ﴿حَكِيمٌ﴾ أي: ذو حِكْمَةٍ وحُكْمٍ وسُلطانٍ.

وخَتْمُ الآيةِ بهذا فيه التَّحذيرُ من الزَّللِ؛ لأنَّ خَتْمَ الآيةِ باسْمَينِ يدُلَّانِ على العِزَّةِ والحِكْمَةِ والحُكْمِ فيهما التَّحذيرُ ممَّا دلَّتْ عليه الآيةُ.

ولقد ذَكَرَ بعضُ أهلِ العِلمِ قِصَّةً يُناسِبُ ذِكْرُها هنا، وهي أنَّ أَعْرابيًّا سَمِعَ قارِئًا يقرأُ قولَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٣٨]، فقال: «والله غَفُورٌ رَحِيمٌ»، فقال الأَعْرابيُّ: أَعِدِ الآيةَ. فأعادها القارِئُ كما قَرَأَها أوَّلًا، فقال: أَعِدِ الآيةَ. فأعادَها، وفي الثَّالثةِ أو الرَّابعةِ قال القارئُ: ﴿نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فقال الأعرابيُّ: الآنَ أَصْبَتَ! لأنَّه عزَّ وحَكَمَ فقَطَعَ، ولو غَفَرَ ورَحِمَ ما قَطَعَ.

في هذه الآيةِ من الأَحْكَامِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- تَحْذِيرُ المُؤمِنينَ من الزَّللِ بعدَ أن قامتْ عليهمُ البيِّنةُ.

٢- أنَّ مَن زلَّ قبلَ أن تَقُومَ عليه البيِّنةُ فإنَّه لا عُقوبةَ عليه، ولا إِثْمَ عليه؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قيَّدَ الوَعِيدَ بما كان من بَعْدِ ما جاءتِ البيِّنةُ.

٣- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بيَّنَ الحقَّ بيانًا تَبِينُ به المَحَجَّةُ، وتَنقطِعُ به الحُجَّةُ؛ لقَولِه: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾.

٤- إِثْبَاتُ هَذَينِ الاسْمَينِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهما: العَزِيزُ، والحَكِيمُ. وإثباتُ ما دلَّا عليه من المَعَاني والصِّفاتِ، فهو عزيزٌ ذو عِزَّةٍ غَالِبَةٍ، وحكيمٌ ذو حِكْمَةٍ بالغةٍ، وذو حُكْمٍ وسُلطانٍ قاهرٍ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾

قَوْلُه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ أي: ما ينظرُ هؤلاء، والنَّظَرُ هنا بمَعْنَى الانتظارِ، أي: ما ينتظِرُ هؤلاء الَّذين يُخالِفونَ أَمْرَ اللهِ، ويَزِلُّون عنه إلَّا أن يأتيَ يومُ القيامةِ، حيثُ يأتي اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في ظُلَلٍ من الغَمامِ، وتأتي الملائكةُ تنزِلُ من السَّماواتِ، وتُحيطُ بأهلِ الأَرْضِ، كُلُّ ملائكةِ سماءٍ من وراءِ الآخَرِ، وحينئذٍ يُقْضَى الأمرُ، ويُفصَلُ بين النَّاسِ، فريقٌ في الجَنَّةِ، وفريقٌ في السَّعيرِ.

﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ أي: شُؤُونُ الدُّنيا والآخرةِ، وأَحْكَامُ الدُّنيا والآخرةِ.

وهذه الآيةُ تتضمَّنُ الوعيدَ بِمَا يحصُلُ لأهلِ الزَّللِ من القَضَاءِ الدَّائِرِ بين العَدْلِ والفَضْلِ، وذلك يَوْمَ القيامةِ.

في هذه الآية من الأحْكَامِ والفوائِدِ ما يلي:

١- إثباتُ اليَومِ الآخِرِ، والإيمانُ باليَومِ الآخِرِ أحدُ أَرْكَانِ الإيمانِ، الَّتي لا يَتِمُّ الإيمانُ إلَّا بها؛ لأنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سأَلَ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- عن الإيمانِ، فقال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

٢- إِثْبَاتُ الإِتْيَانِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَوْلِه: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾، وهو إِتْيَانٌ حقيقيٌّ، يَلِيقُ بعَظمتِه وجَلالِه، وليس مُماثِلًا لإِتْيَانِ المَخْلُوقينَ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى أَجَلُّ وأعظَمُ من أن يُماثِلَ خَلْقَه في أَفْعَالِه، فيجبُ علينا أن نُؤمِنَ بأنَّ لله تعالى إتيانًا يَلِيقُ به، وهكذا يجبُ علينا أن نُؤمِنَ بكُلِّ فِعْلٍ أضافه اللهُ إلى نَفْسِه أنَّه مُضافٌ إليه حَقِيقةً.

ومن أَمْثلةِ ذلك ما يلي: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [إبراهيم:١٩] أي: هو الخالِقُ، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢] أي: هو الجائي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] أي: هو القَاضِي.

وهكذا كُلُّ فِعلٍ أضافه اللهُ إلى نَفْسِه، فيجبُ علينا أن نُضيفَه إليه على وَجْهِ الحقيقةِ، إلَّا أنَّه يجبُ أنْ نتبرَّأَ من طَرِيقينِ ضالَّينِ:

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَحَدُهما: التَّمْثِيلُ.

والثَّاني: التَّكييفُ.

فلا نُمثِّلُ إِتْيَانَ اللهِ ومجيئَه بإِتْيَانِ الخَلْقِ ومجيئِهم، ولا نُكيِّفُه، فنُحْدِثُ له كيفيَّةً مُعيَّنةً؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

٥- إِثْبَاتُ الملائكةِ، والملائكةُ عالَمٌ غَيْبيٌّ، خَلَقَهمُ اللهُ تَعالى من نُورٍ، وجَعَلَ لهم وظائفَ مُعيَّنةً، وهُم مُمتثِلونَ لأَمْرِ اللهِ، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:١٩-٢٠]، وهُم أقوياءُ على ما كلَّفَهم اللهُ به، لا يَفْتُرونَ ولا يَملُّونَ.

٦- الإشارةُ إلى أنَّه في تلك الحالِ -أي: حَالِ مجيءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ والملائكةِ- يَنْتَهي الأمرُ، ويُقْضَى الأمرُ، ويَرجِعُ كُلُّ إنسانٍ إلى مَأْواه ومَثْواه الأخيرُ، أهلُ النَّارِ إلى النَّارِ، وأهلُ الجَنَّةِ إلى الجَنَّةِ.

٧- أنَّ جميعَ الأُمورِ تَرْجِعُ إلى اللهِ وَحْدَه، سواء أُمورُ الدِّينِ وأُمورُ الدُّنيا وأُمورُ الآخرةِ، كُلُّها ترجعُ إلى اللهِ تَعالى؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ أي: الشُّؤونُ كُلُّها.

• • ❧ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢١١﴾﴾

قَوْلُه: ﴿سَلْ﴾ بمعنى: اسأَلْ، والخِطابُ إمَّا للرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وإمَّا لكُلِّ مَن يَصِحُّ توجُّهُ الخِطابِ إليه من البَشَرِ.

وبَنو إسرائيلَ: هُم بَنو يَعقوبَ بنِ إِسْحَاقَ بنِ إبراهيمَ، وهُم أبناءُ العمِّ للعَرَبِ.

وقد بَعَثَ اللهُ فيهم أَنْبياءَ، وجَعَلَ فيهم مُلُوكًا، وآتاهُمْ ما لم يُؤْتِ أحدًا من العالَمِين، وآتاهُمْ من الآياتِ البيِّناتِ -الَّتي يُؤمِنُ على مِثْلِها البَشَرُ- ما تقومُ به الحُجَّةُ عليهم، ولهذا قال: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾ و(كم) هنا للتَّكْثِيرِ ﴿مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ من التَّوْرَاةِ وغيرِها، قال اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ﴾ [الإسراء:١٠١].

وقَولُه: ﴿بَيِّنَةٍ﴾ أي: ظاهرةِ الدَّلالةِ على ما جُعِلَتْ له، فهل آمَنُوا أو كَفَرُوا؟

يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾، وهذا إشارةٌ إلى أنَّهم بدَّلوا نِعْمَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولقد بدَّلوها حقًّا؛ فإنَّهم كانوا يَعْلَمون أنَّ مُحَمَّدًا رسولَ اللهِ ﷺ سيبْعَثُ، وكانوا من قَبلِ بِعْثَتِه ﴿يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ أي: يَسْتَنصِرونَ بمُحمَّدٍ على الَّذين كَفروا، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة:٨٩].

وقد كانوا يَعرِفونَ مُحَمَّدًا ﷺ كما كانوا يَعْرِفُون أَبْناءَهم تمامًا، وقد كانوا ﴿يَجِدُونَهُۥ﴾ أي: مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ

﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧]، فهم عَرَفُوه حقًّا.

وبشَّر به آخِرُ أَنْبيائِهم عِيسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فقال: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم﴾ أي: هذا الرَّسولُ الَّذي بشَّرَ به عِيسَى ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف:٦].

وقد هدَّدَ اللهُ تَعالى بَني إِسْرَائيلَ الَّذين بدَّلوا نِعمةَ اللهِ كُفرًا، بأنَّه تَعالى ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾، أي: شديدُ المُعاقَبةِ والمُؤاخَذةِ على الذَّنبِ، وهذا من أَبْلَغِ التَّحذيرِ.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- تحدِّي بَني إِسْرَائيلَ الَّذين كذَّبوا رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، بل كذَّبوا رُسُلَهم أيضًا، فكانوا يَقتُلون الأَنْبِياءَ بغيرِ حقٍّ، ويَقتُلون الَّذين يَأْمُرون بالقِسطِ من النَّاسِ، من العُلماءِ وغَيْرِهم.

٢- بيانُ عُتُوِّ بَني إِسْرَائيلَ، وغِلْظَتِهم، وخِيانَتِهم، وتَبْدِيلِهم نِعْمَةَ اللهِ كُفرًا.

٣- أنَّ الآياتِ الَّتي يَجْعَلُها اللهُ تَعالى على يَدِ الأَنْبياءِ آياتٌ بيِّنةٌ، لا إِشْكالَ فيها؛ لأنَّ الآياتِ البيِّنةَ هي الَّتي تَنقطِعُ بها الحُجَّةُ، وتَبِينُ بها المَحجَّةُ، فآياتُ اللهِ تَعالى بيِّنةٌ ظاهرةٌ واضحةٌ.

٤- أنَّ الشَّرائعَ والدِّينَ من أكبَرِ النِّعَمِ؛ لقَولِه: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ﴾، وهو قال في أوَّلِ الآيةِ: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾.

ولا شكَّ أنَّ الشَّرائعَ الَّتي شَرَعَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ لعبادِه على أَيْدي رُسُلِه من أكبَرِ النِّعَمِ، بل هي أكبَرُ النِّعَمِ على الخَلْقِ؛ لأنَّ بالتَّمسُّكِ بها سعادةَ الدُّنيا والآخِرَةِ، والفَلاحَ في الدُّنيا والآخِرَةِ.

٥- الإشارةُ إلى أنَّ بَني إِسْرَائيلَ قد أُوتُوا من الآياتِ ما تَقُومُ به الحُجَّةُ عليهم؛ لقَوْلِه: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾.

٦- تحذيرُ مَن بدَّل نِعمةَ اللهِ كُفرًا؛ لقَولِه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾، والعِقابُ يَعني: المُؤاخذَةَ، وسُمِّيَتِ المُؤاخذةُ: عِقابًا؛ لأنَّها تَعْقُبُ العَمَلَ وتُكافِئُه.

•●෴●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾﴾

قَوْلُه: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: حُسِّنَتْ لهم، وذلك بما يُلْقِيهِ الشَّيطانُ في قُلُوبِهم، وما تَهواهُ نُفُوسُهم، فهم مُنْغَمِسون في الدُّنيا؛ لأنَّها زُيِّنَتْ لهم، فلا يَرَوْنَ غيرَها مِثلَها، ولا خَيرًا منها.

﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يعني: يتَّخِذونَهم سُخْرِيًّا، حيثُ إنَّ المُؤمِنينَ لا يُبالُون بالدُّنيا، ولا يَهتَمُّون بها، واتَّخذوها وَسيلةً للآخرةِ، فهؤلاء يَسْخَرون منهم، يَقُولون: هؤلاء مُتخلِّفونَ، هؤلاء لم يَذُوقوا نَعِيمَ الدُّنيا، لم يَصِلوا إلى تَرَفِها، وما أَشْبَهَ ذلك.

ولكنَّ هذه السُّخريةَ سيَعْقُبُها سُفولٌ وخِذلانٌ وذُلٌّ، ولهذا قال تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾؛ لأنَّ الَّذين اتَّقَوْا يكونون في أَعْلى عِلِّيِّينَ في جنَّاتِ النَّعيم، وهؤلاء في أَسْفَلِ السَّافِلينَ، قال اللهُ تَعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء:٢١]، وقال اللهُ تَبارَكَ وَتَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ وَمَآ أُرْسِلُواْ عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ ﴿٣٣﴾ فَٱلْيَوْمَ﴾ يعني: يومَ القيامةِ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين:٢٩-٣٥].

وفرقٌ بين ضَحِكِ المُجرِمينَ من المُؤمِنينَ في الدُّنيا، وضَحِكِ المُؤمِنينَ من الكُفَّارِ في الآخرةِ؛ لأنَّ ضَحِكَ الكُفَّارِ من المُؤمِنينَ في الدُّنيا يَعْقُبُه الحُزنُ الدَّائمُ والكآبةُ والحَسْرةُ، وأمَّا ضَحِكُ المُؤمِنينَ من الكُفَّارِ يومَ القيامةِ فلا يَعْقُبُه شيءٌ من الكَدَرِ والحَزَنِ، بل هُم يَضْحَكون منهم، كما ضَحِكَ هؤلاء الكُفَّارُ منهم في الدُّنيا جَزاءً وِفاقًا.

يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي: يُعطي الرِّزقَ -وهو العطاءُ- مَن يشاءُ بغَيرِ حِسَابٍ، بل يُعطيهِ جَلَّوَعَلَا بكَثْرةٍ وغَزارةٍ.

وقد بيَّنَ اللهُ تعالى أَسْبابَ الرِّزقِ المعنويَّةَ والحِسِّيَّةَ، فقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣]، وهذا سببٌ مَعنويٌّ، وهو تَقْوى الله عَزَّوَجَلَّ، وقال جَلَّوَعَلَا: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:١٠]، وهذا سَببٌ حِسِّيٌّ للرِّزقِ، أنْ يَعْمَلَ الإنسانُ

ويتَّجِرَ ويَكْتَسِبَ، وقال تَعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك:١٥]، وهذا أيضًا سببٌ بالحَرْثِ والحشيشِ وغيرِ ذلك ممَّا يَكْتَسِبُه الإنسانُ من الأرضِ.

وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ قَيَّدَ رِزْقَه تَعالى بالمشيئةِ؛ لِيتبيَّنَ أنَّ الإِنْسانَ قد يَفْعَلُ أسبابَ الرِّزقِ، ولكِنْ لا يُرزَقُ، بل يَمْنَعُ اللهُ تَعالى عنه الرِّزقَ؛ لِحكمةٍ عظيمةٍ بالغةٍ؛ فإنَّ من عبادِ اللهِ مَن إذا رَزَقَه اللهُ تَعالى وأَغْناهُ أَفْسَدَه الغِنى، ومنهم مَن إذا قَدَرَ اللهُ عليه رِزْقَه أَفْسَدَه الفَقْرُ، فاللهُ جَلَّوَعَلَا -لِحكمتِه ورَحْمَتِه بالمُؤمِنِ- يختارُ له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَكْمَلَ الأَحْوَال، سواء كان في كَثْرةِ المالِ، أو في قِلَّةِ المالِ.

نَسألُ ا للهُ تَعالى أن يرزُقَنا حلالًا طيِّبًا مُباركًا، يَنْفَعُنا في دِينِنا ودُنيانا، وأنْ يهَبَ لنا منه رَحْمةً؛ إنَّه هو الوهَّابُ.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأَحْكَامِ ما يلي:

١- الحذرُ من الانْغِماسِ في الدُّنيا، وإنْ رأى الإنسانُ ذلك حَسَنًا؛ لأنَّ هذا طريقُ الكُفَّارِ، أن يَنْغَمِسَ الإنسانُ في الدُّنيا، ويَنْسى الآخِرةَ، ودليلُه: قَوْلُه تَعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾.

٢- أنَّ الكافِرينَ يَسْخَرون من المُؤمنِينَ، وكُلَّما قَوِيَ الإيمانُ قَوِيَتِ السُّخريةُ؛ لأنَّ لدينا قَاعِدَةً مُهمَّةً، وهي: أنَّ الحُكمَ المُعلَّقَ على وَصْفٍ يَزْدَادُ بزيادةِ ذلك الوَصْفِ، ويَنْقُصُ بنَقْصِه.

٣- أنَّ مَن سَخِرَ من المُؤمِنينَ ففيه شَبَهٌ من الكُفَّارِ؛ لأنَّ السُّخريةَ من المُؤمِنينَ هي طَرِيقُ الكافِرينَ، فإذا سَخِرَ أحدٌ من المُؤمِنينَ كان مُشابِهًا للكُفَّارِ في سُخْرِيَتِه.

ويتفرَّعُ على هذه الفائدةِ: أنَّه يجبُ الحَذَرُ من السُّخريةِ من المُؤمِنينَ، سواء كان ذلك في أَخْلَاقِهم، أو خِلقَتِهم، أو في غَيْرِ ذلك.

وأشدُّه وأَعْظَمُه: أن تكونَ السُّخريةُ من المُؤمِنِ بتمسُّكِه بهَدي النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، كالَّذي يَسخَرُ ممَّن أَعفَى لِحيَتَه، أو رَفَعَ ثَوْبَه عن كَعْبِهِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فإنَّ هذه السُّخريةَ تكونُ أشدَّ وأَعْظَمَ.

٤- أَلَّا يَغْتَرَّ المؤمنُ بالكافِرِ؛ فإنَّ الكافِرَ رُبَّما يُعامِلُه مُعاملةً يظنُّها المُؤمِنُ طيِّبةً مُلائمةً له، لكنَّ الكافِرَ يتَّخِذُه سُخريًّا، فعليه الحَذَرُ من الكُفَّارِ وسُخْرِيَّاتِهم.

٥- البَشَارةُ للمُؤمِنينَ بأنَّهم يومَ القيامةِ فوقَ الَّذين كَفَروا، ومعلومٌ أنَّ تلك الفَوْقيَّةَ لن يكونَ بعدَها سُفْلٌ، وأمَّا فوقيَّةُ الكافِرِ على المؤمنِ في الدُّنيا -إن وَقَعَتْ- فإنَّه سوف يَعْقُبُها الذُّلُّ والانْحِطَاطُ.

٦- فضيلةُ التَّقْوى، وأنَّها سببٌ للعُلُوِّ والرِّفعةِ؛ لقَوْلِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾.

٧- إِثْبَاتُ يَومِ القيامةِ، والإيمانُ به أحدُ أَرْكَانِ الإيمانِ السِّتَّةِ، الَّتي بيَّنها رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لجبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حين قال له: أَخْبِرْنِي عن الإِيمانِ. قال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1].

٨- الإشارةُ إلى أنَّ التَّقْوى سببٌ للرِّزقِ؛ لأنَّه قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ بعد أنْ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٦).

ويُؤيِّدُ ذلك -وهو واضحٌ صريحٌ- قولُ الله تَعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣].

٩- سَعةُ فَضْلِ اللهِ تَعالى وعَطَائِه؛ لقَوْلِه تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

١٠- إِثْبَاتُ المشيئةِ للهِ، وأنَّ الرِّزقَ بيَدِه عَزَّوَجَلَّ، فكَمْ من إنسانٍ عَمِلَ الأَسْبَابَ الكثيرةَ للرِّزقِ، ولم يحصُلْ له! وكَـمْ من إنسانٍ حَصَلَ له الرِّزقُ بلا تَعَبٍ! لكـن لا يَعْنِي ذلك أن نُكبِّلَ أَيْدِيَ العامِلِينَ، وأن نَقُولَ: لا تَبْتَغوا الرِّزقَ. بل نقولُ: ابْتَغُوا عند اللهِ الرِّزقَ، واعْمَلوا الأَسْبَابَ، لكن إن لم تَصِلُوا إلى مُرادِكم فاعْلَموا أنَّ الأَمْرَ بيَدِ اللهِ، وأنَّه تعالى يرزُقُ مَن يشاءُ بغيرِ حِسَابٍ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٢١٣﴾

قَوْلُه: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ﴾ أي: فيما مَضى منذ خُلِقَ آدمُ إلى أنِ اخْتَلفوا، كانوا ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ يعني: على دِينٍ وَاحِدٍ، وعَمَلٍ واحِدٍ، ليس بَيْنَهم اختلافٌ، ولا عَداوةٌ، ولا شَحْناءُ؛ لأنَّهم لم يَكْثُروا بعدُ، ولم يتفرَّقوا في الأرضِ، ولم تَختَلِفْ أَهْوَاؤُهم، ثمَّ مع كَثْرتِهم وتفرُّقِهم في الأرضِ اخْتَلفوا، وحينئذٍ صاروا مُضطرِّينَ إلى الرِّسالةِ،

﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ﴾ أي: أَرْسَلَ ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، والمرادُ بالنَّبِيِّينَ هنا: الرُّسُل، وهكذا كُلَّما جاءتِ: (النَّبي) أو (النَّبِيُّونَ) أو ما أَشْبَهَ ذلك في القُرآنِ الكَريمِ فالمرادُ بها: نُبوَّةُ الرِّسالةِ.

وقَوْلُه: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ أي: مُبشِّرينَ مَن أطاعَ بالخَيرِ العاجِلِ والآجِلِ، ومُنذِرينَ مَن عصى بالعُقوبةِ العاجلةِ والآجلةِ.

﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: أنزَلَ مع النَّبِيِّينَ الكِتابَ، والمرادُ به هنا: الجِنسُ؛ لأنَّ كُلَّ نَبيٍّ أُنزِلَ عليه كتابٌ خاصٌّ به، مُناسِبٌ لأَحْوالِ أُمَّتِه؛ لأنَّ النَّبيَّ كان يُبعَثُ إلى قَومِه خاصَّةً، ولم يُبعَثْ أحدٌ من الأَنْبياءِ إلى النَّاسِ عامَّةً، إلَّا رسولُ اللهِ مُحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ ﷺ.

إذَنْ، ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يعني: الكُتُبَ، كُلُّ رسولٍ له كتابُه.

وقَوْلُه: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بشَرائِعِ الحقِّ، وضِدُّه: الباطِلُ. وأعظمُ الحُقوقِ وأحقُّ الحُقوقِ: عبادةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإفرادُه بالأُلُوهيَّةِ، قال الله تَعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

وقَوْلُه: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ أي: اللهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ المُختلِفينَ ﴿فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾، وذلك بما أَنْزَلَ على النَّبيِّنَ من الكِتابِ المُتضمِّنِ للحقِّ.

﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ﴾ يعني: وما اختَلَفَ فيه بعدَ إرسالِ الرُّسُلِ، وإنزالِ الكُتُبِ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ﴾ أي: أُوتوا الكتابَ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾، وهؤلاء همُ الَّذين يُلامونَ؛ لأنَّ الرُّسُلَ أقامتْ عليهمُ الحُجَّةَ.

قال اللهُ تعالى: ﴿بَغْيَا بَيْنَهُمْ﴾ أي: أنَّهم اخْتَلفُوا في ذلك، وبَغى بعضُهم على بعضٍ، حتَّى سُلِّطُ الكُفَّارُ على المُؤمنينَ، فقَاتَلوهم، بل سُلِّطَ الكُفَّارُ على الرُّسُلِ، فقَتَلوهم.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وهُمْ أتباعُ الأَنْبِياءِ ﴿لِمَا ٱخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ يعني: دلَّهم على ما اخْتَلَفَ النَّاسُ فيه من الحقِّ، فتبيَّنَ لهمُ الحقُّ، وجَانَبوا النَّاسَ، والْتَزَموا الشَّريعةَ.

وقولُه: ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ أي: إذْنِه القَدَريِّ، أي: قدَّرَ اللهُ لهم هذه الهِدايةَ، فاهْتَدَوْا.

﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ يعني: يدُلُّ مَن يشاءُ من عِبادِه إلى صِراطٍ مُستقيمٍ، أي: طريقٍ مُستقيمٍ، وهو طريقُ الرُّسُلِ.

وهذه المشيئةُ مُطلَقةٌ هنا، لكنَّ اللهَ بيَّنَ أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَهْدي بذلك مَن اتَّبَعَ رِضْوانَه، فقال: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة:١٦]، وقال تَعالى في ضدِّ هؤلاء: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥].

نسأَلُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنْ يَهْدِينا جميعًا لِما اختُلِفَ فيه من الحقِّ بإذْنِه، واللهُ يَهْدي مَن يشاءُ إلى صِراطٍ مُستقيمٍ.

في هذه الآيةِ من الفوائدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- أنَّ النَّاسَ كانوا على دِينٍ واحدٍ، هو الَّذي يَدِينُ به أبوهم آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأنَّهم كانوا إذ ذاك قِلَّةً، لم تتفرَّقْ بهم الأَهْواءُ، ولم يَنْتَشروا في الأرضِ، ولم يَخْتَلفِ النَّاسُ، فكانوا على هذه المِلَّةِ.

٢- نِعمةُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى على الرُّسُلِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ حيثُ اخْتارَهم أن يَكُونوا رُسُلًا له، ونِعمةُ اللهِ تَعالى على المُرسَلِ إليهم؛ حيثُ أَرْسَلَ إليهم مَن يُبيِّنُ لهم الحقَّ؛ لِيَتَّبِعوه.

٣- شِدَّةُ حاجةِ النَّاسِ إلى الأنبياءِ والمُرسَلينَ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾.

٤- بيانُ رَحْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بإرسالِ الرُّسُلِ.

٥- أنَّ وَظيفةَ الرُّسُلِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ هي البَشارةُ والإنذارُ، بعدَ بَيانِ ما جاؤُوا به من الأَحْكامِ والأَخْبارِ؛ لقَولِه: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، وذلك لأنَّ مآلَ الخَلْقِ إلى دارَينِ، هُما: الجَنَّةُ، والنَّارُ. فإمَّا مُؤمِنٌ يُبشَّرُ بالجَنَّةِ، وإمَّا كافِرٌ يُنْذَرُ بالنَّارِ.

٦- أنَّ أحكامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ قِسمانِ:

- قِسمٌ يصِلُ به العبدُ إلى غايةِ السَّعادةِ.
- وقِسمٌ آخَرُ يَصِلُ به العبدُ إلى غايةِ الشَّقاوةِ إذا خالَفه.

ولذلك جاءتِ الشَّرائعُ أَوامِرَ ونواهِيَ، ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء:٣٦]، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، وما أَشْبَهَ ذلك.

٧- أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ إذا عَرَضَ شريعةَ اللهِ ألَّا يَعْرِضَها أحكامًا غيرَ مَقْرُونةٍ بالبَشارةِ والإنذارِ؛ لأنَّ البَشارةَ تُوجِبُ أن يُقبِلَ الإنسانُ ويَقْوى ويتشَجَّعَ، والإنذارَ يُوجِبُ للإنسانِ أن يَحْذَرَ مُخالفةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٨- تَقْدِيمُ البُشْرى على الإِنْذَارِ؛ لقَوْلِه: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، وعلى هذا فيَنْبَغي للإنسانِ الدَّاعي إلى اللهِ أن يُقدِّمَ البَشارةَ على الإِنْذَارِ، اللهمَّ إلَّا أن يكونَ مَوْضُوعُ كلامِه التَّحذيرَ من مآثِمَ مُعيَّنةٍ، فحينئذٍ يَبْدَأُ بالإنذارِ؛ لأنَّ الحالَ تَقْتَضيه.

٩- أنَّ الرُّسُلَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ معهم كُتُبٌ من اللهِ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وأنَّ لكُلِّ نبيٍّ كتابًا، فيه الشَّرائعُ المُناسِبَةُ لقَومِه.

وآخِرُ هذه الكُتُبِ، وأَعمُّها، وأنفعُها: الكتابُ الَّذي نَزَّلَه اللهُ على محمَّدٍ ﷺ، وهو القُرآنُ الكَريمُ، نَسأَلُ اللهَ أن يجعَلَنا ممَّن يَتْلُونه حقَّ تِلاوتِه.

١٠- أنَّ كُلَّ كتابٍ مع نبيٍّ فإنَّه نازِلٌ من عِنْدِ اللهِ، وليس من قَوْلِ النَّبيِّ، بل هو من عِنْدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

١١- أنَّ الكُتُبَ الإلهيَّةَ كُلَّها نازلةٌ بالحقِّ، أَخْبارٌ صادقةٌ، وأَحْكَامٌ عادلةٌ، ومصالحُ مَرْمُوقةٌ ومطلوبةٌ، ومفاسدُ مَرْهُوبةٌ مُخَوَّفٌ منها؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾، وهذا كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام:١١٥].

١٢- أنَّ الكُتُبَ الإلهيَّةَ الَّتي أَنْزَلَها اللهُ على الرُّسُلِ حقٌّ، ولهذا كان من أَرْكَانِ الإيمانِ: الإيمانُ بكُتُبِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولكن لِيُعْلَمْ أنَّه ما من كِتابٍ سَبَقَ القُرآنَ إلَّا وحَصَلَ فيه التَّبديلُ، والتَّغييرُ، والإِخْفاءُ، والإِظْهارُ، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام:٩١]، وقال تَعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦].

لكِنَّ كتابَنا الَّذي نَزَلَ على مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- كان مَحْفُوظًا بحِفظِ اللهِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، ولهذا لم يَتَجَرَّأْ أحدٌ من المسلمين حقًّا أن يَزِيدَ فيه أو يَنْقُصَ، ولم يتجرَّأْ أحدٌ على تَحْرِيفِ مَعْناه وتَأْوِيلِه على غيرِ مُرادِه إلَّا فَضَحَه اللهُ تَعالى، ويسَّرَ له مَن يَرُدُّ باطِلَه.

١٣- اطْمِئْنَانُ العبدِ لِمَا جاءَ في شَرائِعِ اللهِ، ونَزَلَتْ به الكُتُبُ؛ حيثُ وَصَفَ اللهُ ذلك بأنَّه حَقٌّ، والحَقُّ مَقْبُولٌ لكُلِّ ذي عَدْلٍ وإنصافٍ.

وعلى هذا، فلا يُمكِنُ قَبولُ الاعْتِرَاضِ على شَيْءٍ من شَريعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّها كُلَّها حقٌّ، ولكنَّ الحقَّ قد يَخْفَى على بعضِ النَّاسِ، فتَخْفَى عليه الحِكمةُ، فإن كان مُؤمِنًا حقًّا اسْتَسْلَمَ وأَذْعَنَ، وكان كما وَصَفَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ المُؤمنينَ في قَوْلِه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦]، وإن كان ضَعِيفَ الإيمانِ فقد يَقَعُ في قَلبِه شَكٌّ من حُكْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وحينئذٍ يَهْلِكُ ويَضيعُ.

١٤- أنَّه يجبُ الرُّجوعُ عندَ التَّنازُعِ إلى ما جاءت به الرُّسُلُ؛ لقَوْلِ اللهِ تَعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾.

١٥- أنَّ الحُكْمَ بين النَّاسِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وليس إلى القَوانينِ الوَضْعِيَّةِ المُخالفةِ لشَريعةِ اللهِ، وليس إلى الأَهْواءِ والأَمْزِجَةِ والأذواقِ، بل هو إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾.

١٦- الإِشَارةُ -ولو على بُعْدٍ- إلى أنَّ إِجْماعَ هذه الأُمَّةِ حقٌّ؛ لقَوْلِه: ﴿فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾، ففيه الإشارةُ إلى أنَّ ما اتَّفقَتْ عليه الأُمَّةُ من الحقِّ فهو مَقْبُولٌ عندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

١٧- فضيلةُ العِلمِ والعُلَماءِ؛ لأنَّهم هُمُ المَرْجِعُ للنَّاسِ؛ ليَحْكُموا بينَهم بما أَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وبهم يكونُ إرْثُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ فإنَّ العُلَماءَ وَرَثةُ الأنبياءِ، يَرِثُون الأنبياءَ في أُممِهم بالعِلْمِ، والعِبادةِ، والدَّعوةِ.

١٨- أنَّ الَّذين اخْتَلَفُوا في الكتابِ بعدَ إنْزَالِه قد قامت عليهم الحُجَّةُ؛ لقَوْلِه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾.

١٩- أنَّ الَّذين اختلفُوا في الكِتابِ بعد أن أُوتوهُ إنَّما كان اخْتِلَافُهم بَغْيًا وعُدوانًا؛ لأنَّهم عَرَفوا الحقَّ، فكان الواجبُ عليهم أن يَتَّفِقوا عليه، واخْتِلَافُهم فيه عُدوانٌ وبَغْيٌ.

٢٠- التَّحذيرُ منَ الاخْتِلَافِ في الحقِّ؛ حيثُ كان بَغْيًا وعُدوانًا، وكُلُّ إنسانٍ -لا شكَّ- يَكْرَهُ البَغيَ والعُدوانَ، فيجبُ الحَذَرُ من الاخْتِلَافِ في دِينِ اللهِ، ويجبُ الاتفاقُ عليه؛ كما أمَرَ اللهُ به في قَولِه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣]، وفي قَوْلِه تَعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣].

وبهذا نَعرِفُ خطأَ مَن خالَفَ الحقَّ في هذه المَسْأَلةِ العَظيمةِ، وجعَلَ اخْتِلَافَ الرَّأيِ -فيما فيه مَساغٌ للاجْتِهادِ- سببًا لاخْتِلَافِ القُلوبِ والتَّفرُّقِ، حتَّى صار يُضلِّلُ الآخَرينَ في أَمْرٍ لهم فيه سَعةٌ، ويقولُ عنهم: إنَّهم مُبتدِعةٌ. ورُبَّما يَتَجاوزُ إلى أَكْثَرَ من ذلك، فيقولُ: إنَّهم كَفَرةٌ. والعياذُ باللهِ، في أَمْرٍ يسوغُ فيه الاجتهادُ، وليس أحدُ المُخْتَلِفَينِ بأَوْلى من الآخَرِ بالصَّوابِ إلَّا ما وَافَقَ النَّصَّ، وليس عند أَحَدِهم وَحْيٌ يجبُ اتِّباعُه، بل كُلُّهم مُجتهِدونَ.

فالواجبُ: أن تتَّسِعَ الصُّدورُ لِمِثْلِ هذا الخلافِ السَّائِغِ، وألَّا تَخْتَلِفَ القُلوبُ به؛ كما كان ذلك شَأنَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حيثُ يَخْتَلِفونَ في الأُمورِ الَّتي يَسُوغُ فيها الاجتهادُ، ولكنَّ قُلوبَهم واحدةٌ لا تَخْتَلِفُ.

٢١- أنَّه كُلَّما كَثُرَتِ الأُمَّةُ كَثُرَ الاختِلَافُ، وذلك أنَّ النَّاسَ حين كانوا قِلَّةً كانوا على دِينٍ واحِدٍ، فلَمَّا كَثُروا اخْتَلفوا وتنازَعوا، واحْتَاجوا إلى الرِّسالةِ، وهذا أَمْرٌ مُشاهَدٌ؛ لأَنَّه إذا كَثُرَتِ الأُمَّةُ كَثُرَتِ الأَهْواءُ والأغراضُ المُوافِقةُ للشَّريعةِ والمُخالِفةُ لها.

٢٢- مِنَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على عِبادِه المُؤمِنينَ؛ حيثُ هَداهُم لِمَا اختَلَفَ فيه النَّاسُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾.

٢٣- أنَّ الإيمانَ سببٌ للهِدايةِ، وكُلَّما ازْدَاد الإنسانُ إيمانًا ازْدَاد هُدًى؛ لقَوْلِه تَعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾، فعَلَّقَ الهُدى على وَصْفِ الإيمانِ، والحُكْمُ المُعلَّقُ على وَصفٍ يزدادُ بزيادةِ ذلك الوَصْفِ، وينقُصُ بنَقْصِه، ويُشِير إلى هذا: قَولُه تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد:١٧]، وهذه من فَوائِدِ الإيمانِ.

٢٤- بَيانُ مِنَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على المُؤمِنينَ بالهِدايةِ لِمَا اخْتُلِفَ فيه من الحقِّ.

٢٥- مِنَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على العبدِ إذا هَداه، حيثُ إنَّ هِدايتَه لذلك بإذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ويتفرَّعُ على هذا فائدةٌ مُهمَّةٌ عظيمةٌ، وهي: ألَّا يُعْجَبَ الإنسانُ بنفسِه، ولا يَفْخَرَ بنِعمةِ اللهِ على غيرِه؛ فإنَّ هذا بإذنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وفَضْلِه، وهِدايتِه.

٢٦- إثباتُ الأَسْبَابِ وتأثيرِها في مُسبَّباتِها، لكِنْ بإذْنِ الله؛ لقَولِه: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦ﴾، فالإيمانُ سببٌ لِهدايةِ اللهِ، لكنَّه ليس سببًا مُستقِلًّا، بل هو بإذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٢٧- أنَّ ما أَنْزَلَ اللهُ تَعالى من الكُتُبِ فهو بيِّنٌ واضِحٌ، ولكنَّه يحتاجُ إلى شَيْئَينِ:

أَحَدُهما: الإِخْلَاصُ في طَلَبِ الحقِّ.

والثَّاني: أن يكونَ رائِدُ الإنسانِ الوُصُولَ إلى الحقِّ، لا أن يَنتصِرَ على خَصْمِه، أو يَعْلُوَ قَولُه بحَقٍّ أو بباطِلٍ.

فإذا كان مُخلِصًا لله تَعالى في طَلَبِ الحقِّ، واتَّبَعَ السُّبُلَ الَّتي يَهْتَدِي بها للحقِّ بعِنايةٍ وعِلمٍ، فلا بُدَّ أن يُوَفَّقَ إليه؛ لأنَّ آياتِ اللهِ تَعالى بَيِّناتٌ ظاهِرةٌ.

٢٨- أنَّ اللهَ تَعالى له الحُكْمُ المُطلَقُ في هِدايةِ مَن شاء وإِضْلَالِه؛ لقَولِه تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ﴾، ولكِنَّ هذا المُطْلَقَ مَحْمُولٌ على مَن عَلِمَ اللهُ تَعالى من نِيَّتِه أنَّه يُريدُ الحقَّ، ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥].

٢٩- اللُّجوءُ إلى اللهِ تَعالى في طَلَبِ الهِدايةِ، وأنَّه لا هِدايةَ إلَّا بإذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وبمَشيئَتِه؛ لقَوْلِه: ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ﴾، نسأَلُ اللهَ تَعالى أن يَهْدِينا صِراطَه المُستقيمَ، صراطَ الَّذين أَنْعَمَ اللهُ عليهم من النَّبيِّينَ، والصِّدِّيقينَ، والشُّهداءِ، والصَّالحينَ.

٣٠- إثباتُ تعلُّقِ مشيئةِ اللهِ تَعالى بأَفْعَالِ الخَلْقِ، فيكونُ في هذا ردٌّ على القَدَريَّةِ الغُلاةِ الَّذين يقولون: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا مَشِيئةَ له في هِدايةِ الخَلْقِ.

٣١- أنَّ دِينَ اللهِ صِراطٌ مُستقيمٌ، لا اعْوِجَاجَ فيه، ولا انْحِرافَ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، نسأَلُ اللهَ الهِدايةَ لنا ولإِخْوانِنا؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾

يُخاطِبُ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عبادَه المُؤمِنينَ، يقولُ لهم: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ بدُونِ أن يحصُلَ لكم أَذِيَّةٌ، وأذًى، وفِتنةٌ، وبلاءٌ، والمَعْنى: أنَّ ذلك لن يكونَ؛ كما قال تَعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت:١-٣].

وقَوْلُه: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ ﴿مَّثَلُ﴾ بمَعْنى: شِبْه، أي: لم يَأتِكم مِثْلُ ما أتى الَّذين خَلَوْا من قَبلِكم.

وبَيَّنَ ما أَتى الَّذين من قَبلنا في قَوله: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ﴾ أي: الفَقرُ والتَّعبُ والإعياءُ ﴿وَٱلضَّرَّآءُ﴾ أي: الضَّررُ في أَبْدانِهم وأَمْوالِهم ﴿وَزُلْزِلُوا۟﴾ أي: من المَخاوِفِ وغَيرِها ممَّا يُقلِقُ الإنسانَ في حَياتِه ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ يَعني: حتَّى وَصَلَتْ بهم الحالُ إلى أنْ يقولَ الرَّسولُ والذين آمَنوا معه: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾،

يَقولونَ ذلك استِبْطاءً للنَّصرِ، وترَقُّبًا له، وليس إِنْكَارًا للنَّصرِ؛ لأنَّهم يُؤمنون بأنَّ اللهَ ناصِرُ أَنْبيائِهِ ومَن تَبِعَهم؛ كما قال تَعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَـٰدُ ﴿٥١﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ الدَّارِ﴾ [غافر:٥١-٥٢].

فقَوْلُهم: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ يَعني: يَقُولون ذلك مُتشوِّقينَ له، مُستَبْطِئينَ له، مُنتَظِرينَ الفَرَجَ به من اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُجيبًا لهم: ﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ أي: وليس ببَعيدٍ، والنَّصرُ قد يكونُ نَصْرًا للقَولِ وقائِله، بحيث يُشاهِدُ القائِلُ انْتِصارَه في الدُّنيا، وقد يكونُ نَصْرًا للقَولِ فقط، بحيث يَموتُ الإنسانُ القائلُ قَبْلَ أنْ يُشاهِدَ النَّصْرَ بعَينِه، ولكنَّ اللهَ ينصُرُ ما جاءَ به.

في هذه الآيةِ من الفَوائِدِ والأَحْكَامِ ما يلي:

١- تسليةُ الرَّسولِ ﷺ وأصحابِهِ، بأنَّ ما مَسَّهم من البَأساءِ والضَّرَّاءِ والزَّلْزَلةِ -حين كانوا في مكَّةَ قبلَ أنْ يُؤْذَنَ لهم بالهِجْرةِ- قد مسَّ مِثْلُه مَن خَلا ومَضى، وصَبَروا حتَّى نُصِرُوا.

٢- أنَّ مَن قـام بالدَّعْوةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فسوف يُمتحَنُ من عند اللهِ، فيُبْتلى الصَّالِحونَ الأَمْثَل فالأَمْثَل، يُمتحَنُ لِيُنظَـرَ: هل في دِينِـهِ صَلابـةٌ، وهو جادٌّ في دِينِهِ، مُتمسِّكٌ به تمامًا، أو الأَمْرُ بالعَكـسِ؟ وفي هذا يقـولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ أي: عِبادة على طَرَفٍ ﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج:١١]،

نَسأَلُ اللهَ لنا ولإخْوانِنا الثَّباتَ.

٣- أنَّ اسْتِبْطاءَ النَّصْرِ وانْتِظارَ الفَرَجِ لا يُخِلُّ بالتَّوحيدِ، ولا بالتَّصديقِ؛ لأنَّه يقعُ من الرُّسُلِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، ومن المُؤمِنينَ بهم؛ لقَولِهِ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾.

ولكِنِ الشَّأنُ كُلُّ الشَّأنِ بالصَّبرِ على هذه الأَشْياءِ، هل يَصبِرُ الإنسانُ، ويَنتظِرُ الفَرَجَ -وانتِظارُ الفَرَجِ عِبادةٌ- أو يَيْأسُ ويَسْتَحسِرُ، ويقولُ: لا انْتِصارَ، ولا نَصْرَ، والعِياذُ باللهِ؟

٤- أنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ، وأنَّ نَصْرَه لأَوْليائِهِ قَريبٌ، وليس ببَعيدٍ، ولكنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ من عَجَلٍ، وكان عَجُولًا، فأَصْلُه ووَصْفُه العَجَلةُ، يُريدُ أنْ يكونَ الشَّيءُ عاجلًا غيرَ آجِلٍ، ولكِنَّ المُؤمِنَ هو الَّذي يَصْبِرُ، ويَنتظِرُ الفَرَجَ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

• • ● • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ ٢١٥﴾

يَكْثُرُ في القُرآنِ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾ في حوالي ثَلاثَةَ عَشَرَ مَوضِعًا[1] يَسْأَلُون الرَّسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن مَسائِلَ في دِينِهم ومُعَامَلاتِهم، لا لِيَطَّلِعوا على حُكْمِها

(١) سورة البقرة الآيات: (١٨٩، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢) وسورة المائدة الآية: (٤)، والأعراف الآية: (١٨٧)، والأنفال الآية: (١)، والإسراء الآية: (٨٥)، والكهف الآية: (٨٣)، طه الآية: (١٠٥)، والنَّازعات الآية: (٤٢).

فقط، ولكِنْ لِيَعْمَلوا بها، بخِلافِ كثيرٍ من النَّاسِ اليَومَ، فإنَّهم يَسْأَلون عن الحُكمِ للاطِّلاعِ فقط، وسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- في الفَوائِدِ الكَلامُ على هذا.

وقَوْلُه: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ يَعني: ما الَّذي يُنفِقونَهُ من أَمْوالِهم؟ فَطَوى اللهُ تَعالى الجَوابَ عن هذا السُّؤالِ مُباشَرةً، وأَجابَ عمَّا هو أهمُّ: أين يُنْفَقُ هذا؟ فهنا إِنْفاقٌ، والإنفاقُ يَتضمَّنُ مُنْفَقًا ومُنفقًا عليه، والأهمُّ المُنفَقُ عليه: هل يكونُ الإنفاقُ في محَلِّه، أو في غَيرِ محَلِّه؟ ولهذا قال: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾، فبيَّنَ اللهُ تَعالى مَصْرفَ هذا الإنفاقِ، وأمَّا المُنفَقُ فقال: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ أي: من فَضلٍ زائِدٍ عن حَاجَاتِكم.

والخَيرُ يُطلَقُ على الشَّيءِ الزَّائِدِ والفاضِلِ على غَيرِه، ويُطلَقُ على المالِ، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات:٨]، أي: لحُبِّ المالِ.

فعلى هذا يكون في الآيةِ جَوابٌ زائِدٌ عن السُّؤالِ؛ حيثُ بيَّنَ اللهُ المُنفَقَ والمُنفَقَ عليه، فالمُنفَقُ في قَولِه: ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾، والمُنفَقُ عليه في قَولِه: ﴿فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾، وهُما الأُمُّ والأبُ، ﴿وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ الأَقْرَب فالأَقْرَب، كالجَدَّةِ، والجَدِّ، وجَدِّ الأبِ، وجَدِّ الأُمِّ، وما أَشْبَهَ ذلك ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ جمعُ يَتيمٍ، وهو كُلُّ مَن مات أَبُوه وهو صَغيرٌ لم يَبلُغْ من ذَكَرٍ أو أُنْثى.

وإنَّما أَوْصى اللهُ بهم؛ لأنَّهم أَهْـلٌ للرَّحمـةِ والشَّفقـةِ، حيثُ لا عَائِلَ لهم، وحيث انكَسَرَتْ قُلُوبُهم، يُشَاهِدونَ أَمْثالَهم من الصِّبْيان معهم آباؤُهم، ذاهِبين ورَاجِعِين، وهم ليس مَعَهم أَبٌ، فتَنكسِرُ قُلُوبُهم، فأَوْصى الرَّبُّ الرَّحيمُ الَّذي هو أَرْحَمُ بعِبادِهِ من الوالِدةِ بوَلَدِها، أَوْصى بهم خَيرًا.

وقَـوْلُه تَعَـالى: ﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ جمعُ مِسكـينٍ، وهو الفَقـيرُ، وسُمِّيَ الفَقـيرُ: مِسكـينًا؛ لأنَّه أَسْكَنَـهُ الفَقْـرُ وأَذَلَّهُ، ولهذا تجِدُ الفُقَـراءَ -في الغالبِ- أَذِلَّاءَ أمامَ الأَغْنياءِ.

﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ يَعني: المُسافِرَ الَّذي انْقَطَعَ به السَّفَرُ، فالمُسافِرُ الَّذي انْقَطَعَ به السَّفَرُ غَريبٌ، لا يُعْرَفُ فيُقْرَضَ، ولا يَعْرِفُ فيَستَقرِضَ، فهو في حَاجةٍ إلى مَن يَعْطِفُ عليه، ويَحْنو عليه، ولهذا أَوْصى به اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ خيرًا.

ثمَّ قال تَعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ لم يَقُلْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: «وما تُنفِقوا من خَيرٍ»، بل قال: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟﴾؛ لِيكونَ ذلك عامًّا للإنفاقِ وغَيرِ الإِنْفَاقِ، فأي خَيرٍ يَفْعَلُه الإنسانُ فإِنَّ اللهَ تَعالى به عليمٌ، لا يَفوتُه شَيءٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨]، فلن يَفُوتَ اللهَ تعالى شَيءٌ، بل هو به عَليمٌ، وإذا كان اللهُ به عَليمًا فإنَّه لا بُدَّ أن يُجازِيَ عِبادَه على حَسَبِ ما وَعَدَهم، الحَسَنةُ بعَشرِ أَمْثالِها، إلى سَبعِ مِئةِ ضِعفٍ، إلى أَضْعَافٍ كَثيرةٍ، وفَضْلُ اللهِ تَعالى واسعٌ.

نَسأَلُ اللهَ لنا ولإخْوانِنا المُسلِمينَ من فَضْلِه، وأنْ يَهَبَ لنا منه رَحْمَةً؛ إنَّه هو الوَهَّابُ.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأَحْكَامِ ما يلي:

١- حِرصُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على أن تَكُونَ أعمالُهم مَبْنيَّةً على شَريعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حيثُ يَسْأَلون النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- عن كُلِّ ما يَحْتاجُون إليه في مَعاشِهم ومَعادِهم؛ لقَولِهِ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾.

٢- الكَفُّ عن التَّنطُّعِ في السُّؤالِ عمَّا لم يَرِدِ السُّؤالُ عنه، ممَّا يتعلَّقُ بأَسْماءِ اللهِ وصِفاتِهِ، وذلك لأنَّ مَعرِفةَ أَسْماءِ اللهِ وصِفاتِهِ هي أفضلُ أنواعِ المَعارفِ، وأشدُّها ضَرورةً، فإذا لم نَعْلَمْ أنَّ الصَّحابةَ سَأَلُوا عنها -وهُم يَسْألون عمَّا هو دُونَها بِكَثيرٍ- عَلِمْنا أنَّ السُّؤالَ عنها بِدعةٌ.

ولهذا لَمَّا قال رَجُلٌ للإمامِ مالكِ بنِ أنسٍ -إمامِ المدينةِ، وأَحَدِ الأئمَّةِ الأربعةِ- لَمَّا سَأَلَه، قال: يا أبا عَبْدِ اللهِ، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف اسْتَوى؟ يَسأَلُ عن كيفيَّةِ اسْتِوَائِه، فلِعُظْمِ السُّؤالِ، ونَكارَتِهِ من هذا الرَّجُلِ، أَطْرَقَ مالكٌ -رَحِمَه اللهُ، وغَفَرَ له- برَأسِه، وجَعَلَ يتصبَّبُ عَرَقًا؛ من شِدَّةِ وَقْعِ هذا السُّؤالِ على قَلبِه، ثمَّ رَفَعَ رَأسَه، وقال قَوْلَتَه الشَّهيرةَ الَّتي جَعَلَها العُلَماءُ مِيزانًا لجَميعِ الصِّفاتِ، قال له: يا هذا! الاستِواءُ غيرُ مجْهُولٍ، والكَيفُ غيرُ مَعْقولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعَةٌ، وما أُراكَ -أي: ما أظُنُّك- إلَّا مُبتدِعًا. ثمَّ أَمَرَ، فأُخرِجَ من المَسجِدِ[1].

فقَوْلُه: «الاستِواءُ غَيرُ مجهولٍ» لأنَّه مَعْلُومٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، فـ: «استَوى على كذا» عَلا عليه عُلُوًّا خاصًّا.

وقَوْلُه: «الكَيفُ غَيرُ مَعْقولٍ» أي: لا يُمكِنُ أنْ يُدْرَكَ بالعَقلِ؛ لأنَّ صِفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا نُحيطُ بها إطْلَاقًا، قال اللهُ تَعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ

---

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص:٥٦)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والصابوني في عقيدة السلف (ص:١٨٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥١)، كما ذكره اللالكائي في شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٢/ ٤٤١) برقم (٦٦٤).

بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، وإذا كان غيرَ مَعْقولٍ ولا مَنْقُولٍ أيضًا فإنَّ الواجِبَ الكَفُّ عنه؛ لأنَّه لا يُمكِنُ الوُصولُ إليه؛ إذ ليس فيه دَلالةٌ عقليَّةٌ، ولا دَلالةٌ نقليَّةٌ. إذَنْ، يجبُ السُّكوتُ.

وقَوْلُه: «الإيمانُ به وَاجِبٌ» يعني: أنْ تُؤمِنَ بأنَّ اللهَ اسْتَوى على العَرْشِ واجبٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى ذَكَرَه في كِتابِه في سَبْعَةِ مَواضِعَ، يَتْلوها المُسلِمونَ منذُ نَزَلَتْ إلى يَوْمِنا هذا، لا يشُكُّون في مَعْناها، ولا يَرْتَابُون فيه؛ لأنَّ هذا القُرآنَ الكَريمَ نَزَلَ باللُّغةِ العربيَّةِ، فما كان فيه من كَلامٍ فهو على المَدْلُولِ اللُّغويِّ، ما لم يُوجَدْ صارفٌ شَرعيٌّ يَصْرِفُه عن مَدْلُولِه اللُّغويِّ، فالإيمانُ باسْتِواءِ اللهِ على عَرْشِه واجبٌ.

لكن قال: «والسُّؤالُ عنه بِدعةٌ»، وهذا هو الشَّأنُ، وهو الَّذي نُريدُ أنْ نُؤكِّدَ عليه، السُّؤالُ عن كيفيَّةِ اسْتَواءِ اللهِ على العَرشِ بِدعةٌ؛ لوَجهَينِ:

الوَجهُ الأوَّلُ: أنَّ أَفْضَلَ هذه الأُمَّةِ ما سَأَلُوا عنه الرَّسُولَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، مع أنَّهم إذا وَجَّهوا السُّؤالَ إلى الرَّسولِ ﷺ فقد وَجَّهوهُ إلى مَن يُمكِنُه أنْ يُجيبَ عنه، لو كان عندَه عِلمٌ من ذلك، فكيف يُوَجَّهُ مِثلُ هذا السُّؤالِ إلى مَن هو دُونَ النَّبيِّ ﷺ بآلافِ المرَّاتِ في العِلْمِ بأَسْماءِ اللهِ وصِفاتِه؟!

إذَنْ، فالسُّؤالُ عنه بِدعةٌ؛ لأنَّ الصَّحابةَ -الَّذين هُم أَحْرَصُ مِنَّا، بل هُم أَحْرَصُ الأُمَّةِ على مَعْرِفةِ ما يجبُ لله تَعالى من الأسماءِ والصِّفاتِ- لم يَسْألوا عنه مَن هو أقدَرُ مِنَّا على الإجابةِ عنه، فكان السُّؤالُ عنه بِدعةً.

وَجهٌ آخَرُ في قَولِه: «السُّؤال عنه بِدعةٌ»: أنَّ السُّؤالَ عنه من دَيْدَنِ أهلِ البِدعِ؛ فإنَّ أهلَ البِدعِ هُم الَّذين يَسْألون عن كيفيَّةِ صِفاتِ اللهِ؛ لإحراجِ المُثبِتينَ لها،

ولكنَّهم سيبُوؤونَ بالفَشَلِ والخَيْبةِ؛ لأنَّ المُثبِتينَ لها لم يَتَعدَّوْا حُدودَ اللهِ بالتَّحريفِ والتَّغييرِ، بل أَثْبَتوها على ما جاءت في كِتَاب اللهِ، على مُرادِ اللهِ ورَسُولِه.

إذَنْ، نقولُ: كُلُّ ما لم يَسأَلْ عنه الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيما يتعلَّقُ بأَسْماءِ الله وصِفاتِه، فالسُّؤالُ عنه بِدعةٌ.

ولهذا تجِدُهم يَسْألونَ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن أَشْياءَ في الصِّفاتِ يَحْتَاجُ النَّاسُ إلى فَهْمِها والعِلْمِ بها، فسُئِلَ ﷺ: كيف نَرى ربَّنا في آنٍ واحدٍ، ونحن جَمْعٌ كثيرٌ، وهو واحدٌ؟ فضَرَبَ النَّبيُّ ﷺ لذلك مَثَلًا بالقَمَرِ، فقال: «**أَلَيْسَ كُلُّكُمْ يَرَى الْقَمَرَ؟**»[1] يَعْنِي: وهو في مَكانِه، والقَمَرُ آيةٌ صغيرةٌ من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَراهُ النَّاسُ كُلٌّ في مَكانِهِ، فالرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ أَعْظَمُ وأجَلُّ في إِمْكَانِ رُؤيتِهِ عَزَّوَجَلَّ من جميعِ مَن يَنظُرُ إليه، وهو واحِدٌ، وهُم جَميعٌ.

٣- أنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْألون عن الشَّيءِ؛ لِيَعْمَلوا به؛ حتَّى يكونَ عَمَلُهم على بَصيرةٍ، وعلى بُرهانٍ.

ولكن هل النَّاسُ اليَومَ في سُؤَالِهم يُريدونَ أنْ يَعمَلوا بما أُجِيبُوا به؟ إنَّ كثيرًا من النَّاسِ اليَومَ يَسْأَلُ؛ لِيَضرِبَ أَقْوالَ العُلَماءِ بعضَها ببعضٍ، فيَنظُر ما عندَ هذا العالِمِ، وما عندَ هذا العالِمِ، وما عندَ هذا العالِمِ.

وهذا وإن كان -والحَمدُ للهِ- قَليلًا بالنِّسبةِ لعامَّةِ النَّاسِ، لكن يُوجَدُ مَن تَجِدُه يَقِفُ عندَ عَتَبةِ بابِ كُلِّ عالِمٍ؛ لِيَنظُرَ ما عندَه فقط، لا لِيَعْمَلَ بما عندَه من العِلمِ، وهذا خَطأٌ عَظيمٌ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الرؤية، رقم (٤٧٣١)، وابن ماجه في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٠)، وأحمد (٤/ ١١) من حديث أبي رزين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولذلك نَنْصَحُ إِخْوَانَنا إذا أَشْكَلَ عليهم شَيءٌ من العِلمِ، أنْ يَخْتاروا مَن يَرونَهُ أقربَ إلى الصَّوابِ في عِلْمِه، وأَمَانَتِه، فيَسْألوهُ، ثمَّ يَقْتَصِروا على ما قال، ولا يَسْأَلُوا أحَدًا غَيْرَه.

لكن لو فُرِضَ أنَّهم سَمِعُوا -بعدَ أنْ سَأَلُوا هذا العالِمَ، وأَفْتاهُم بما عندَه، وهُم مُقتَنِعونَ به- لو سَمِعُوا فيما بعدُ عالِمًا آخَرَ، يُقرِّرُ بالأدِلَّةِ خِلافَ ما أُفْتُوا به، فحينئذٍ يجبُ عليهم الرُّجوعُ إلى ما دلَّتْ عليه الأدِلَّةُ.

لكن لا مَانِعَ من أنْ يُناقِشوا العالِمَ الثَّانيَ، الَّذي خالَفَ الأوَّلَ بالأدِلَّةِ، فيقولُوا: قال لنا بعضُ النَّاسِ -ولا يَقولوا: قال فُلانٌ- إنَّ الحُكمَ كذا وكذا، فما الجَوابُ عن قَولِهِ؟ فالعالِمُ بالأدِلَّةِ لا بُدَّ أن يُجيبَ، وإذا لم يكن عندَه عِلْمٌ قال: اعْرِضوا ما قُلتُ بالأدِلَّةِ على الَّذي أَفْتاكُم أوَّلًا، وانْظُروا ماذا يكونُ جَوابُه.

والإنسانُ يجبُ عليه أن يَحْتاطَ لدِينِهِ احتياطًا تامًّا؛ لأنَّ الاحْتِيَاطَ للدِّينِ أشدُّ من الاحتياطِ للدُّنيا، أرأيتَ الإِنْسانَ يُريدُ أن يُسافِرَ إلى بَلَدٍ، أليس يَسْأَلُ عن طريقِهِ من أين يكونُ؟ وعن طريقِهِ هل هو آمِنٌ؟ وعن طريقِهِ هل هو سَهْلٌ؟ وما أَشْبَهَ ذلك، فطَريقُ الآخِرةِ -وهو شَرائِعُ اللهِ- يجبُ أنْ يُحْتاطَ لها أكثَرَ ممَّا يُحتاطُ لطَريقِ الدُّنيا.

٤- فضيلةُ الإنفاقِ؛ لقَولِهِ: ﴿مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ﴾، ولا شكَّ أنَّ الإنفاقَ الَّذي يُبتغَى به وَجهُ اللهِ خيرٌ، قال النَّبيُّ ﷺ لسَعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُهُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ»**[1]،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، رقم (٥٦)، ومسلم: كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم (١٦٢٨).

فأيُّ نَفَقةٍ تُنفِقُها تبتَغي بها وَجهَ الله تُؤجَرُ عليها، حتَّى ما يكونُ واجِبًا عليك مُعَاوَضةً عن مَنفَعةٍ، كالَّذي تَجعَلُه في فَمِ امْرأتِكَ، إذا ابْتَغيت به وَجْهَ الله أُجِرتَ عليه.

ولهذا أنصحُ إِخْواني بأنْ يكونَ على بَالِهم نِيَّةُ ابْتِغاءِ وَجهِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عند الإِنْفَاقِ، حتَّى ما تَأتي به من الخُبزِ لأهلِكَ؛ لِيُفطِروا به، أو ما تَأْتِي به من اللَّحمِ؛ لِيَجْعَلوهُ في الغَداءِ، أو في العَشاءِ، إذا ابْتَغيتَ به وَجهَ اللهِ أُثِبْتَ عليه.

وما أكثَرَ ما يَضِيعُ علينا في هذا البابِ، وما أَكْثَرَ ما نَأتي بالنَّفَقةِ إلى أَهْلِينا لِمُجرَّدِ التَّمتُّعِ بها فقط، نَسأَلُ اللهَ أن يُوقِظَ القُلوبَ لِمَا فيه الخيرُ.

٥- أنَّ الإِنْفاقَ على الوالِدَينِ يَأتي في الذِّرْوةِ؛ لقَولِهِ: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾، على أنَّ كَثيرًا من النَّاسِ اليَومَ يَفهَمُ أنَّ الإِنْفَاقَ على غيرِ الوالِدَينِ والأقْربينَ أفضَلُ، وهذا غَلَطٌ؛ فإنَّ الصَّدَقةُ على القَريبِ صَدَقةٌ وصِلةٌ، فهي أَفْضَلُ.

ولَمَّا حثَّ النَّبيُّ ﷺ على الصَّدَقـةِ قال عبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ لامْرَأتِـهِ زَيْنَبَ: أنا ووَلَدُكِ أَوْلى مَن أَنْفَقتِ عليه، وأحَقُّ مَن أنْفَقتِ عليه. فأَشْكَلَ عليها الأَمْرُ: كيف تُنفِقُ على زَوجِها ووَلَدِها، فيكونونَ أحقَّ النَّاسِ؟ فذَهَبَتْ إلى النَّبيِّ ﷺ تَسْتَفتيهِ فيما قال عبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ، فقال ﷺ: «**صَدَقَ عَبْدُ اللهِ، هُوَ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ أَنْفَقْتِ عَلَيْهِ**»[1]، وهو زَوجُها ووَلَدُها.

٦- أنَّه يَنبَغي مُراعاةُ الأحقِّ فالأحقِّ؛ لقَولِهِ: ﴿فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، رقم (١٤٦٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنهُ.

٧- بيانُ رَحمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في أنَّه رَحِمَ هؤلاء الَّذين يَستَحِقُّونَ الرَّحمةَ من اليَتامى والمَساكينِ وابنِ السَّبيلِ.

٨- بَلاغةُ القُرآنِ الكَريمِ؛ حيثُ يَأْتِي الجَوابُ أَكْثَرَ من السُّؤالِ على وَجْهٍ مُختصَرٍ واضحٍ بيِّنٍ؛ لأنَّهم سَأَلُوا: ماذا يُنفِقونَ؟ فأُجيبوا بما يُنفِقونَ، ومَن يُنْفِقونَ عليه.

٩- الحثُّ على فِعْلِ الخَيرِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾.

١٠- أنَّ اللهَ تَعالى عَليمٌ بكُلِّ شَيءٍ من قَليلٍ أو كَثيرٍ؛ لأنَّ قَولَه: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ نَكِرةٌ في سِياقِ الشَّرطِ، فتعُمُّ القَليلَ والكَثيرَ، وقد أخبَرَ اللهُ تَعالى أنَّه به عَليمٌ، وإذا كان اللهُ به عليمًا فلن يُضيِّعَه، قال اللهُ تَعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨].

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يُعينَنا جميعًا على ذِكْرِه، وشُكرِه، وحُسنِ عِبادَتِهِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٢١٦﴾

قَوْلُه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ أي: فُرِضَ، والمرادُ بالقِتالِ هنا: قِتالُ الأعْداءِ ﴿وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ أي: مَكْرُوهٌ عندكم؛ لِما فيه من المَشَقَّةِ، والتَّعرُّضِ للهَلاكِ، وغيرِ ذلك ممَّا تكرَهُهُ النُّفوسُ.

لكِـنْ يقـولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾، وهـذه للتَّوقُّعِ، يَعني: رُبَّما تكْرَهونَ شَيئًا وهو خَيرٌ لكم؛ لأنَّكم لا تَعْلَمونَ النَّتيجةَ والعاقِبةَ والمُسْتقبَلَ ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمۡ﴾، فكَـمْ من إنسانٍ أَحبَّ شيئًا، واستَعْجَلَهُ، ولكن صارتِ العاقِبةُ وَخِيمَةً!

ثمَّ قال اللهُ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، فكِلُوا العِلمَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وارْضَوْا بما قَدَّرَ اللهُ، وقُوموا بما أَوْجَبَ عليكم؛ فإنَّ ذلك خَيْرٌ لكم.

في هذه الآيةِ من الفَوائِدِ والأحْكَامِ ما يلي:

١- فَرضيَّةُ القتالِ؛ لأنَّ ﴿كُتِبَ﴾ بمَعْنى: فُرِضَ، كما في قَولِه تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣] أي: فُرِضَ، وكما في قَولِه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوۡقُوتًا﴾ [النساء:١٠٣] أي: فَرْضًا ذا وَقْتٍ.

والقِتالُ -أي: قِتالُ الأَعْداءِ- فَرضُ كِفايةٍ بإجماعِ المُسلِمينَ، ولا يُمكِنُ أنْ يَسْقُطَ بأيِّ حالٍ من الأَحْوالِ سُقوطًا نِهائيًّا، ولكنَّه قد يسقُطُ عندَ العَجْزِ عنه إلى حينِ القُدرةِ.

ويَتعيَّنُ القِتالُ -أي: يكونُ فَرضَ عَينٍ- في أَرْبَعةِ مَواضِعَ:

المَوضِعُ الأوَّلُ: إذا اسْتَنْفَرَهُ الإمامُ، يَعْني: إذا اسْتَنْفَرَ الإمامُ أهلَ القِتالِ وَجبَ عليهم الإجابةُ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ٣٨ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـًٔا﴾ [التوبة:٣٨-٣٩].

المَوضِعُ الثَّاني: إذا حَضَرَ الصَّفَّ، والْتقى الجَمْعانِ، فيَجبُ عليه الثَّباتُ والقِتالُ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال:١٥-١٦]، وأخبَرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ التَّولِّيَ يَومَ الزَّحفِ من المُوبِقاتِ، أي: المُهلِكاتِ[1].

المَوضِعُ الثَّالِثُ: إذا حَصَرَهُ العَدُوُّ -أي: أَحاطَ به- وَجَبَ عليه القِتالُ؛ دِفاعًا عن النَّفسِ؛ لأنَّه يَجِبُ على المُسلِمِ أنْ يُدافِعَ الكُفَّارَ عن نَفْسِه؛ لأنَّ الكُفَّارَ لو قَتَلوهُ فقد هَدَموا جَانِبًا من الإِسْلَامِ بقَتْلِ أهلِ الإِسْلَامِ.

المَوضِعُ الرَّابِعُ: إذا احْتِيجَ إليه، بأنْ كان عَالِمًا بفَنٍّ من فُنُونِ الحَربِ لا يَعلَمُه غيرُه، فحينئذٍ يتعيَّنُ عليه هو أنْ يَقُومَ بهذا الَّذي لا يَعْرِفُهُ غيرُه؛ لأنَّه في هذه الحالِ لا يقومُ غيرُه مَقامَه، مِثلُ: أنْ يكونَ عالِمًا بتَشْغِيلِ بعضِ المُعِدَّاتِ العسكريَّةِ، ولا يَعرِفُها غيرُه، فحينئذٍ يتعيَّنُ عليه أن يَقُومَ بهذا العَمَلِ.

هذه أربعةُ مَواضِعَ، يكونُ الجِهادُ فيها فَرْضَ عَينٍ.

٢- أنَّ الواقِعَ لا يُغيِّرُ الشَّرعَ، فكَراهةُ الإنسانِ للقِتالِ لا تُغيِّرُ فَرضيَّةَ القِتالِ، وإنْ كان يَكْرَهُ.

ويترتَّبُ على هذه الفائدةِ: أنَّه يتعيَّنُ على الإنسانِ أن يقومَ بما أَوْجَبَ اللهُ عليه، ولو كَرِهَتْه نَفسُه، فلْيَحمِلْها على القِيامِ بالواجِبِ، ولْيَصبِرْ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾، رقم (٢٧٦٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الكبائر، رقم (٨٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإنْ قال قائِلٌ: أيُّهما أفضَلُ: أن يأتيَ الإنسانُ العِبادةَ وهو رَاضٍ بها، مُطمئِنٌّ إليها، مُنْشَرِحٌ بها صَدرُه، أو أن يأتيَ بالعبادةِ مُتكرِّهًا لها، وهي شاقَّةٌ عليه؟

قُلنا: الأوَّلُ أَفضَلُ بكَثيرٍ، وأَعْلَى مَنزِلةً، وأسَدُّ حالًا، والثَّاني له أَجْرانِ، لكنَّهما دون أجْرِ الأوَّلِ:

الأجْرُ الأوَّلُ: أجْرُ العِبادةِ.

والأجْرُ الثَّاني: أجْرُ المُعاناةِ عليها، ومَشَقَّةِ فِعْلِها عليه.

ودليلُ ذلك: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «المَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ»[(١)]، لكنَّهما أَجرانِ دُون أَجْرِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الأوَّلَ أَكْمَلُ حالًا وأسَدُّ من الثَّاني.

٣- أنَّ الإنسانَ قد يَكْرَهُ الشَّيءَ، وهو خَيرٌ له، وهذا أَمْرٌ مُشاهَدٌ، فأحيانًا تَكْرَهُ عَمَلًا عَمِلتَه، أو تَكرَهُ أمْرًا وَقَعَ عليك من عندِ اللهِ، أو تكرَهُ أمْرًا وَقَعَ عليك من عندِ النَّاسِ، كأَنْ آذَوْكَ مَثَلًا، وإذا بنَتيجةِ هذا الأمْرِ خَيرٌ عَظيمٌ في مُستقبَلِكَ وحالِكَ. أقولُ: هذا شَيءٌ مُشاهَدٌ مُجرَّبٌ، ووَظيفةُ الإنسانِ في مِثلِ هذا: الصَّبرُ، والانتِظارُ، وسوف يَجِدُ أنَّ الخَيْرَ كُلَّه فيما اخْتارَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

٤- أنَّ الإنسانَ قد يُحبُّ الشَّيءَ، وهو شَرٌّ له، قد يُحبُّ أن يَتَثَبَّطَ عن القِتالِ، ويتأخَّرَ، فيُؤَخِّرَ نَفْسَه، ويكونُ ذلك شَرًّا له.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة عبس، رقم (٤٩٣٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل الماهر بالقرآن، (٧٩٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وكذلك في أُمورِ الدُّنيا، قد يُحبُّ الإِنْسَانُ كثرةَ المالِ، وكَثْرَةَ العيالِ، وكَثْرَةَ الأهلِ (الأَزْواجِ)، وإذا بهذه الكَثْرَةِ تكونُ شرًّا عليه.

ولهذا يجبُ على الإنسانِ سُلُوكُ الشَّريعةِ، والصَّبرُ على ما يحصُلُ، وفي هذا يقولُ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ** -يَعني: في إيمانِهِ وعَملِهِ- **أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذَا. فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»[1].

٥- أنَّ الإِنْسَانَ إذا حَمَلَ نَفْسَه على ما يَكرَهُ من طاعةِ اللهِ فليَرتَقِبِ الخَيرَ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾.

٦- إِثْبَاتُ عِلمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، والمرادُ: لا تَعْلَمونَ العاقِبَةَ، وإلَّا فلَدَيْنا عِلمٌ بالشَّيءِ الحاضِرِ، والشَّيءِ الماضي الَّذي لم نَنْسَهُ، وأمَّا المُسْتَقبَلُ فلا عِلْمَ لنا به إلَّا ما عَلَّمَنا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، فعلى الإنسانِ أن يَكِلَ عِلْمَ المُغيَّباتِ إلى عالِمِ الغَيبِ والشَّهادةِ، وأنْ يَقُومَ في حَاضِرِه بما أَوْجَبَ اللهُ عليه.

• • ● ◆ ● • •

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة، رقم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾ أي: الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يسألونَ النَّبيَّ ﷺ ﴿عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، و﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بَدَلُ اشتمالٍ من ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، والمرادُ بالشَّهرِ الحَرامِ الجِنسُ، أي: الأشهُرُ الحُرُمُ، ويَحتمِلُ أن تكونَ (أل) للعَهدِ الذِّهْنيِّ، ويكونَ المرادُ به شَهرًا مُعيَّنًا، وهو الَّذي حَصلَتْ فيه القَضيَّةُ.

وذلك أنَّ الرَّسولَ ﷺ أرسَلَ سَريَّةً في السَّنَةِ الأُولى من الهِجْرةِ، في جُمادى الآخِرةِ، وأمَّرَ عليهم عبدَ اللهِ بنَ جَحشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأعْطاهُ كِتابًا، وقال له: «**لا تَفْتَحِ الْكِتَابَ إِلَّا بَعْدَ مَسِيرَةِ يَوْمَيْنِ**»، فذَهَبَ بسَريَّتِه، وهُم نحوُ سَبعةِ أشخاصٍ، فلمَّا مَشى يومَينِ فتَحَ الكِتابَ، وإذا فيه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ يأمُرُهم أن يَسيرُوا إلى نَخلةٍ بين مكَّةَ والطَّائِفِ، وأنْ يترقَّبوا أخبارَ قُريشٍ، فصادَفُوا عِيرًا لقُريشٍ نازلةً من الطَّائِفِ إلى مكَّةَ، فحَصَلَ بينَهم قِتالٌ، فقَتَلوا منهم رَجُلًا، وأَسَرُوا رَجُلَينِ، وفَرَّ الرَّابعُ.

وكان قَتْلُهم لهذا الرَّجُلِ في الأوَّلِ من شَهْرِ رَجَبٍ، وهُم يظنُّونَ أنَّهم في آخِرِ جُمادى الآخرةِ، ومعلومٌ أنَّ شَهرَ رَجَبٍ شَهرٌ مُحرَّمٌ، فاستغَلَّ المُشرِكونَ هذه القضيَّةَ، وقالوا: هذا مُحمَّدٌ يزعُمُ أنَّه يُطيعُ اللهَ، وأنَّه يُعظِّمُ حُرُماتِ اللهِ، وأصحابُهُ قتلوا الرَّجُلَ

في الأشهُرِ الحُرُمِ! فضاقتْ صُدورُ أصحابِ السَّريَّةِ، وسَألوا رسولَ اللهِ ﷺ عن الشَّهرِ الحَرامِ قِتالٍ فيه، فأنزَلَ اللهُ: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[1] يَعني: من كبائِرِ الذُّنوبِ، وعَظائِمِ الأُمورِ؛ لأنَّه انتِهاكٌ لحُرْمَتِها.

ولكنَّ اللهَ سلَّى الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بقَولِهِ: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يَعْني: لو وَقَعَتْ منكم هذه الكَبيرةُ فقد وَقَعَ من الَّذين يُعيِّرونكم ما هو أَعْظَمُ جُرمًا، وهو ما ذَكَرَه اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وهو الطَّريقُ المُوصِلُ إلى شَرعِهِ. ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ أي: باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو أَعْظَمُ ذَنبٍ يَفعَلُه الإنسانُ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ في إعْرابِها قَوْلانِ:

الأَوَّلُ: أنَّها مَعطُوفةٌ على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، أي: وصَدٌّ عن المَسجِدِ الحَرامِ.

والثَّاني: أنَّها مَعْطُوفةٌ على الضَّميرِ في ﴿بِهِۦ﴾، فيكونُ المعنى: كُفرٌ به وبالمَسجِدِ الحَرامِ. وذلك ظاهِرٌ من جَعْلِ الأَصْنامِ في جَوفِ الكَعبةِ.

وقَوْلُه: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ﴾ أي: إخراجُ الرَّسولِ ﷺ وأصحابِهِ؛ لأنَّ الكُفَّارَ ليسوا من أَهْلِ المَسْجِد الحَرَام ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي: أَكْبَرُ من القَتلِ في الشَّهرِ الحَرامِ ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ أي: الشِّركُ أَعْظَمُ من القَتلِ.

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ أي: أنَّ الكُفَّارَ حَرِيصُونَ على أنْ يُخرِجونا من دِينِنا، وجُمْلَةُ ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ تُفيدُ أنَّهم لن يَسْتطيعوا.

---

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير (٣/ ٦٥٠).

وهذا الحُكمُ يَشمَلُ اليَهودَ، والنَّصارى، والمُنافِقينَ، فهو عامٌّ لأصنافِ الكُفَّارِ.

وقَوْلُه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ اشْتَرَطَ لحُبوطِ العَمَلِ المَوتَ على الكُفرِ، فلو ارتدَّ عن الإسلامِ، ثمَّ أَسْلَمَ بعدَ ذلك، لم يَحْبَطْ عَمَلُه السَّابقُ، فلو أدَّى الحجَّ قبلَ رِدَّتِه، ثمَّ ارتدَّ، ثمَّ عادَ إلى الإسلامِ، فإنَّه لا يَلْزَمُه إعادةُ الحجِّ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ أي: المُلازِمونَ لها، الخالِدونَ فيها.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- حِرصُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم على التَّفقُّهِ في دِينِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وذلك بما يُورِدونَهُ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- من الأَسْئلَةِ.

ثمَّ اعلَمْ أنَّ أسئلةَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ليست كأَسْئِلَةِ كثيرٍ من المُعاصِرينَ اليَومَ، كثيرٌ من المُعاصِرينَ اليَومَ يَسْألون عن الحُكْمِ؛ لِيَعْلَموا الحُكْمَ فقط، ومنهم مَن يُطبِّقُ إذا كان الحُكْمُ الشَّرعيُّ مُناسِبًا له، ومنهم مَن لا يُطبِّقُ، فيَذهَبُ إلى عالِمٍ وآخَرَ، لعلَّه يجدُ من الفَتْوى ما يُناسِبُه.

ولا شكَّ أنَّ هذا -أَعْني: تتبُّعَ الرُّخصِ- أَمْرٌ مُنكَرٌ، حتَّى إنَّ أَهْلَ العِلْمِ قالوا: إنَّ مَن تتبَّعَ الرُّخَصَ فقد فَسَقَ، والواجبُ على المَرءِ: أنْ يَختارَ لدِينِه مَن يرى أنَّه أَوْثَقُ في عِلْمِه ودِينِه، فيَسْأَلَه، ثمَّ لا يَلْتَفِت إلى غَيرِه.

٢- تَهوينُ الشَّيءِ على الإنْسَانِ بما هو أَعْظَمُ منه، وذلك يَتبيَّنُ من مَعْرِفةِ سببِ نُزولِ هذه الآيةِ؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ بَعثَ سَريَّةً تتلقَّى عِيرًا لِقُريشٍ، فحَصَلَ بينَهم قِتالٌ

في آخِرِ يَومٍ من شَهرِ جُمادى الثَّانيةِ، فقال المُشركونَ: هذا مُحَمَّدٌ يَنتهِكُ الحُرُماتِ، ويُقاتِلُ في الشَّهرِ الحَرامِ! وجَعَلوا آخِرَ يومٍ من جُمادى الثَّانيةِ هو أَوَّلَ يومٍ من رَجَبٍ؛ تَشْنيعًا على رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وخَافَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذين حَصَلَ معهم اشْتِبَاكٌ مع هذه العِيرِ، خافوا أنْ يَكُونوا قَاتَلوا في الشَّهرِ الحَرَامِ، فسَألوا النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عن ذلك، فأَجَابَهُمُ اللهُ.

٣- أنَّ الشَّهرَ الحَرامَ يَحْرُمُ فيه القِتالُ؛ لقَوْلِهِ تَعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، والشَّهْرُ الحَرامُ هو: رَجَبٌ، وذو القَعْدةِ، وذو الحِجَّةِ، والمُحرَّمُ، وهي أَرْبَعةُ أَشْهُر.

٤- أنَّ القِتالَ في الأَشْهُرِ الحُرُم من كبائِرِ الذُّنوبِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾.

٥- أنَّ ما ذُكِرَ من الصَّدِّ عن سَبيلِ اللهِ، والكُفرِ باللهِ، والصَّدِّ عن المَسجِدِ الحَرامِ، وإخراجِ أهْلِه منه، أَكْبَرُ عندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ الفِتْنَةَ -وهي الشِّركُ- أَكْبَرُ من القَتلِ، فيُستفادُ من هذه الجُملةِ الَّتي ذَكَرْتُها: أنَّ الصَّدَّ عن سَبيلِ اللهِ من كبائِرِ الذُّنوبِ.

مِثالُه: أنْ تَرى شَخْصًا مُتَّجِهًا إلى الاسْتِقامةِ، فتَأْتِيَ، فتَصُدَّه عن ذلك، وتقولَ له: هذا يُلْزِمُكَ بأَشْياءَ، وهذا يَحْبِسُ حُرِّيَّتَك. على ما تظُنُّه أنتَ أنَّه حَبْسٌ للحُرِّيَّةِ، وإنْ كان حقيقةُ الأمرِ أنَّ التَّمسُّكَ بالدِّينِ هو الحُرِّيَّةُ التَّامَّةُ؛ لأنَّ الإنْسَانَ يتحرَّرُ فيه من رِقِّ الشَّيطانِ والهَوى، فهذا نوعٌ من الصَّدِّ عن سَبيلِ اللهِ.

ومن ذلك أيضًا: أنْ تَرى شَخْصًا مُكِبًّا على العِلمِ، يُراجِعُ، ويُناقِشُ، فتُثبِّطُه، وتقولُ له: لا حَاجَةَ إلى أنْ تُتعِبَ نفسَك، وما أشبَهَ ذلك.

فالمُهِمُّ: أنَّ كُلَّ مَن صَدَّ النَّاسَ عن دِينِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهو داخِلٌ في قَولِه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وأَعْظَمُه: أنْ يَصُدَّ الإنسانَ عن الإيمانِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِيَتَّخِذَ سَبيلَ الكافِرِينَ.

٦- أنَّ الكُفرَ باللهِ أَعْظَمُ من القِتالِ في الأَشْهُرِ الحُرُمِ، وليس بعدَ الكُفْرِ ذَنْبٌ.

٧- أنَّ الصَّدَّ عن المَسجِدِ الحَرامِ من كَبائِرِ الذُّنوبِ، كما فَعَلَتْ قُرَيشٌ حين صَدَّتِ النَّبيَّ ﷺ عن إِتْمامِ عُمْرَتِهِ في عامِ الحُدَيبيةِ.

٨- أنَّ إِخْرَاجَ أهلِ المَسجِدِ الحَرامِ منه أَكْبَرُ عند اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا شكَّ أنَّ المُشرِكينَ أَخْرَجوا النَّبيَّ ﷺ، وهو وأصحابُهُ أهلُ المَسجِدِ الحَرامِ حقيقةً، أَخْرَجوهم من مكَّةَ، واضْطرُّوهم إلى الهِجْرةِ إلى المدينةِ النَّبويَّةِ.

٩- أنَّ الفِتْنَةَ -وهي الشِّركُ الَّذي كان عليه المُشرِكونَ- أَشَدُّ من القِتالِ في الأَشْهُرِ الحُرُمِ.

١٠- أنَّ الذُّنوبَ تَتَفاوتُ، منها الكبيرُ، ومنها الأكبَرُ، وكذلك الأَعْمالُ الصَّالِحةُ تتفاوتُ، منها الفاضِلُ، ومنها الأفضَلُ، ومنها المُستحبُّ، ومنها الواجبُ.

وبناءً على ذلك نقولُ: إنَّ الإيمانَ -أيضًا- يتفاضَلُ، فهو في بعضِ النَّاسِ أَكْمَلُ من بعضٍ؛ لأنَّ الإيمانَ يَزِيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ.

١١- بيانُ عَداوةِ الكُفَّارِ للمُؤمِنينَ، وأنَّهم لا يَزالُون يُحارِبونَ المُسلِمينَ، إمَّا بالأَفْكارِ السَّيِّئةِ، والعَقائِدِ المُنحرِفةِ، وإمَّا بالسِّلاحِ، ولهذا قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ﴾.

١٢- بَيَانُ حِرصِ الكُفَّارِ على ارْتِدَادِ المُسلِمينَ؛ لأنَّهم يَبذُلون رِقابَهم من أَجْلِ أن يَرْتدَّ المُسلِمونَ عن دِينِهم، ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾.

وتَأمَّلْ قَولَه تَعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ﴾، فإنَّه يُفيدُ الاستمرارَ، أي: أنَّهم لا يَزالُون في كُلِّ وَقتٍ، وفي كُلِّ مَكانٍ، يُقاتِلونَ المُسلِمينَ؛ حتَّى يَرُدُّوهم عن دِينِهم.

١٣- أنَّ هؤلاء الكُفَّارَ مَهْما بَذلوا من الحِرْصِ على ارْتِدَادِ المُسلِمينَ، فإنَّهم لن يَستطيعوا إلى ذلك سَبيلًا؛ لأنَّ الأَمْرَ بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال: ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾.

وهذه الجُملةُ تعني: أنَّهم لن يَسْتَطِيعوا ذلك إلَّا بإذْنِ اللهِ، وهي كقَولِهِ تَعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ﴾ [الرحمن:٣٣]، فهي تُشبِهُ التَّحدِّيَ لهؤلاء الَّذين يُرِيدُون أن يردُّوا المُسلِمينَ على أَعْقَابِهم، فإنَّهم لن يَسْتَطِيعوا ذلك ما دامَ اللهُ تَعالى لم يَأْذَنْ به.

١٤- أنَّ قَولَه تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ يُفيدُ أنَّه يجبُ علينا أن نَلْجَأَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنْ نَعْتَصِمَ به من شَرِّ أولئك الكُفَّارِ الَّذين يُحاولون أن يَصُدُّونا، وأن يَرُدُّونا عن دِينِنا.

١٥- أنَّ الرِّدَّةَ عن الإِسْلَامِ تُحبِطُ العَمَلَ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾.

١٦- أنَّ الرِّدَّةَ لا تُبطِلُ العَمَلَ حتَّى يَموتَ الإنسانُ عليها؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾، وهذا القيدُ يُقيِّدُ جميعَ النُّصوصِ الواردةِ بأنَّ الرِّدَّةَ تُبطِلُ الأَعْمالَ، فيُقالُ: إنَّها لا تُبطِلُ العملَ إلَّا إذا ماتَ الإنسانُ عليها.

١٧- قَبولُ إِسْلَامِ المُرتدِّ مهما كانت رِدَّتُه؛ لقَولِهِ: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾، فإنَّها تُفيدُ أنَّ المُرتدَّ عن الإسلامِ إذا رَجَعَ إليه قبلَ المَوتِ، فإنَّه يُقْبَلُ منه ذلك، وهذا عامٌّ في كُلِّ رِدَّةٍ مهما عَظُمَتْ.

ويدُلُّ لذلك: قَولُه تَعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣]، فقال تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ بدُونِ استِثْناءٍ، فكُلُّ مَن تابَ من ذَنبٍ تَوْبَةً نَصُوحًا فإنَّ اللهَ تَعالى يَقبَلُ منه، ويَرْفَعُ عنه أثَرَ الذَّنبِ وحُكْمَه، حتَّى لو فُرِضَ أنَّ المُرتدَّ ارتدَّ بسَبِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أو سبِّ رَسولِهِ ﷺ، أو سَبِّ آياتِهِ، ثمَّ عادَ إلى الإسلامِ، وحَسُنَتْ حالُه، فإنَّ تَوْبَتَه مَقْبُولةٌ.

لكِنَّ التَّحقيقَ في هذه المسألةِ: أنَّ مَن سبَّ الرَّسولَ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، ثمَّ تابَ، فإنَّ تَوْبَتَه تُقبَلُ، ويكونُ من المُسلِمينَ، لكنْ يجبُ قَتْلُه؛ حمايةً لعِرْضِ الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.

ولعلَّ قائلًا يقولُ: كيف تقولون: إنَّه إذا تابَ مَن سبَّ اللهِ فإنَّه تُقْبَلُ توبتُه إذا حَسُنَتْ حالُه، ولا يُقْتَلُ، وتَقولون: إنَّ مَن سبَّ الرَّسولَ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، ثمَّ تابَ، وحَسُنَتْ حالُه، فإنَّ توبَتَه مَقْبُولةٌ، لكن يجبُ قَتْلُه، فهل سبُّ الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أعظَمُ من سبِّ اللهِ؟

جَوابُنا عن هذا: أنَّ سبَّ اللهِ أَعْظَمُ بلا شكٍّ، لكن سبُّ النَّبيِّ ﷺ حقٌّ لآدميٍّ، لا نعلمُ أنَّه تجاوَزَ عنه وعَفا عنه، أمَّا سبُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهو حقٌّ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وإذا كان حقًّا لله فإنَّ اللهَ تَعالى قد بَيَّنَ أنَّه يَغفِرُ الذُّنوبَ جميعًا لمَن تابَ إليه.

١٨- أنَّ الكافِرَ -سواء كان مُرتدًّا، أمْ كافِرًا أَصْليًّا- جميعُ أَعْمالِه حابِطةٌ، ليس له منها فائِدةٌ إطلاقًا، حتَّى لـو عَمِلَ من الحَسَناتِ ما عَمِلَ فإنَّها لا تَنْفَعُـه، فلـو أنَّ كافِـرًا من الكُفَّارِ أو طائِفـةً من الكُفَّارِ أَصْلَحوا طُـرُقَ المُسْلِمينَ -مثلًا- أو أَزالُوا المَشَقَّاتِ، أو نَفَعُوا المُسْلِمينَ بطِبٍّ أو غيرِه -وإنْ كانوا يُريدُون الإِحْسَانَ في هذا- فإنَّهم لا يُثابون عليه؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]، ولقَوْلِهِ تَعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ﴾ أي: عن الكُفرِ ﴿يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]، فدلَّتِ الآيةُ على أنَّهم لو بَقُوا على ما هُم عليه فإنَّه لا تُغْفَرُ لهم ذُنوبُهم، وهو كذلك.

١٩- إِثْبَاتُ الآخرةِ، أمَّا الدُّنيا فلا حاجةَ أنْ نَقُولَ: فيها إثباتُ الدُّنيا؛ لأنَّ هذا أَمْرٌ مَعْلُومٌ، لكنَّ الآخرةَ -الَّتي يُنكِرُها مَن يُنكِرُها من بني آدَمَ- قد ثَبَتَتْ.

والإيمانُ باليومِ الآخِرِ أحدُ أَرْكَانِ الإيمانِ السِّتَّةِ، الَّتي بيَّنَها رسولُ اللهِ ﷺ حين سأَله جِبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الإِيمانِ، فقَال ﷺ: «**الْإِيمانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1].

والإيمانُ بالآخرةِ يتضمَّنُ الإِيمانَ بوُقوعِها، وأنَّها آتِيَةٌ لا رَيْبَ فيها، ويتضمَّنُ الإِيمانَ بكُلِّ ما أَخْبَرَ به اللهُ ورسولُهُ ﷺ ممَّا يكونُ في ذلك اليومِ.

٢٠- أنَّ مَن ماتَ على الكُفْرِ كان مُخلَّدًا في النَّارِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، و﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ لا تُطلَقُ إلَّا على مَن لازَمَها، وبَقِيَ فيها أبدًا، فهـؤلاء -أَعْنِي: أهلَ النَّارِ- مُخلَّدونَ فيها أَبَدَ الآبِدينَ، لا يَخْرُجون منها،

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٦).

وهي بَاقِيَةٌ أبَدَ الآبِدينَ، كما هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾

كأنَّ هذه الآيَةَ تَتِمَّةٌ لِمَا قبلَها؛ حيثُ تَشْمَلُ أُولئك القَومَ الَّذين حَصَلَ منهم قِتالُ الكُفَّارِ في آخِرِ يَومٍ من جُمادى الآخِرَةِ، فخافوا أنْ يَكُونَ ذلك من رجبٍ، وخافوا أن تَحْبَطَ أَعمالُهم، وأنْ يَكُونوا أَتَوْا كَبيرةً من كبائِرِ الذُّنوبِ، فقال تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يَعني: آمَنوا باللهِ، وآمَنوا برَسُولِهِ، وآمَنوا بكُلِّ ما يَجِبُ الإيمانُ به ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾ أي: تَركوا بِلادَهم مُهاجِرينَ إلى اللهِ ورَسُولِهِ، فارِّينَ بدِينِهم من أعدائِهم ﴿وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: قاتَلوا أَعْدَاءَ اللهِ؛ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا، ولعلَّ قَوْلَه: ﴿وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يَشمَلُ ما هو أَعمُّ من القِتالِ.

وقَوْلُه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ أي: يَرْجون أنْ يَرْحَمَهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ بإيمانِهم، وهِجْرَتِهم، وجِهادِهم ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي: ذو مَغفِرةٍ ورَحْمةٍ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفوائِدِ والأَحْكامِ ما يلي:

١- فَضِيلةُ الإيمانِ، والهِجْرَةِ، والجهادِ في سَبيلِ اللهِ؛ لِمَا يترتَّبُ عليها من هذا الأَجْرِ العَظيمِ.

٢- الإِشَارةُ إلى الإخلاصِ في قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّ الإِخْلَاصَ رُكنٌ أَسَاسيٌّ، وشَرطٌ لقَبولِ العِبادةِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟

لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠]، وقال اللهُ تَعالى في الحَديثِ القُدْسيِّ: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»(١).

فإذا قال قائِلٌ: ما مِيزانُ الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ؟

قُلنا: ميزانُهُ ما أَجابَ به النَّبيُّ ﷺ حين سُئِلَ عن الرَّجُلِ يُقاتِلُ حَمِيَّةً، ويُقاتِلُ شَجاعةً، ويُقاتِلُ ليُرى مَكانُه، أيُّ ذلك في سَبيلِ اللهِ؟ قَال: «**مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ**»(٢).

٣- طَرْدُ الإعجابِ بالنَّفسِ، أي: أنَّك إذا عَمِلتَ عَمَلًا فلا تُعْجَبْ به، وتقول: الآنَ نَجَوْتُ من النَّارِ، واسْتَحْقَقتُ الجَنَّةَ. لقَولِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾، فهُم يَعْمَلون هذه الأَعْمالَ الجليلةَ، ومع ذلك فقُلُوبُهم مَمْلُوءةٌ بالرَّجاءِ، أي: أنَّهم يَعْتَمِدونَ على قُوَّةِ رَجائِهم باللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا على أَعْمالِهم، ولهذا قال اللهُ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون:٦٠]، أي: خائِفَةٌ أَلَّا يُقْبَلَ منهم، وقال النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ**»، قالوا: ولا أنتَ يا رَسُولَ اللهِ؟ قال: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَتِهِ**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب تحريم الرياء، رقم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، رقم (٢٨١٠)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، رقم (١٩٠٤) من حديث أبي موسى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، وفي كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم (٦٤٦٧)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، رقم (٢٨١٦) (٢٨١٨) من حديث أبي هريرة وعائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

٤- إثباتُ الرَّحمةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَوْلِهِ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ أي: يَرْجُون أنْ يَرْحَمَهم اللهُ.

٥- إثْبَاتُ هَذينِ الاسْمَينِ الكَريمينِ -وهما: (الغفورُ) و(الرَّحيمُ)- للهِ عَزَّوَجَلَّ، وإثباتُ ما تضمَّناه من صِفةٍ، وهي المغفرةُ في: ﴿غَفُورٞ﴾، والرَّحمةُ في: ﴿رَّحِيمٞ﴾.

والمَغْفِرَةُ تتعلَّقُ بالذُّنوبِ، يَغْفِرُها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، والرَّحمةُ تتعلَّقُ بالطَّاعاتِ، يَرْحَمُ اللهُ مَن يشاءُ من عِبَادِهِ، فيُوفِّقُه للطَّاعاتِ، ويُوفِّقُه لقَبُولِها.

•●෴●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ٢١٩﴾

قَوْلُه: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾ السَّائِلُ هُم الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، سَأَلوا النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ﴾، والخَمْرُ: كُلُّ مُسْكِرٍ؛ كما قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ»[1].

والإِسْكَارُ هو: تَغْطِيةُ العَقلِ على وَجْهِ اللَّذَّةِ والطَّرَبِ. وإنَّما قُلنا: «على وَجْهِ اللَّذَّةِ والطَّرَبِ» لأنَّ تَغطِيةَ العقلِ قد تكونُ على وَجْهِ اللَّذَّةِ والطَّرَبِ، وقد تكونُ إغْماءً، وقد تكونُ عن بَنْجٍ، وما أَشْبَهَ ذلك، والإِسْكَارُ هو أن يَتَغطَّى العَقلُ على وَجْهِ اللَّذَّةِ والطَّرَبِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، رقم (٢٠٠٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولهذا تجِدُ السَّكرانَ -والعياذُ بالله- نَشْوانَ، يَرى نَفْسَه أنَّه مَلِكٌ عَظيمٌ، وأنَّه بيَدِه كُلُّ شَيءٍ؛ كما قال الشَّاعِرُ:

وَنَشْـــرَبُهَا فَتَتْرُكُنَــا مُلُوكًــا[1]

ولـمَّا شَرِبَ حمزةُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ -عمُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ- الخَمْرَ قبلَ أنْ تُحرَّمَ، ومرَّ به نَاضِحَانِ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، غَنَّتْه الجاريةُ بما يَقْضِي أن يَقُومَ إلى هَذَينِ النَّاضِحينِ، فقام إليهما، وبَقَرَ بُطُونَهما، فذهَبَ عليُّ بنُ أبي طَالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى النَّبيِّ ﷺ، فشَكَا إليه الحالَ، فأتَى النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- إلى حَمْزَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكان قد ثَمِلَ، ولم يَصْحُ بعدُ، فلمَّا كلَّمه قال له حمزةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هل أنتُم إلَّا عَبيدُ أبي؟! فلمَّا رآه النَّبيُّ ﷺ على هذه الحالِ رَجَعَ[2].

الشَّاهِدُ: قَولُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هل أنتُم إلَّا عَبيدُ أَبِي؟! فإنَّه يَشْعُرُ في تلك الحالِ أنَّه عَظِيمٌ، وأنَّه مَلِكٌ، وأنَّه أكْبَرُ من أنْ يُكلِّمَه الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فالخَمرُ -إذَنْ- كُلُّ ما أَسْكَرَ، ومَعْنى (أَسْكَرَ) أي: غطَّى العَقْلَ على وَجْهِ اللَّذَّةِ والطَّرَبِ.

أمَّا المَيسِرُ فهو كُلُّ مُعَامَلةٍ فيها مُغامرةٌ ومُقَامرةٌ، وسُمِّيَتْ: مَيسِرًا؛ لتيسُّرِ الحُصُولِ فيها على الرِّبحِ، ولهذا تجِدُ المُقامِرينَ يَدْخُلُ الواحدُ منهم وليس عنده قِرشٌ، ثمَّ يخرُجُ وعندَه آلافُ الدَّراهِمِ؛ بسببِ هذا القِمارِ.

---

(١) هذا صدر بيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كما في ديوان حسان (١/ ١٧)، وعجزه: «**وَأُسْدًا مَا يُنَهْنِهُنَا اللِّقَاءُ**».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، رقم (٣٠٩١)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، رقم (١٩٧٩) من حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وهي -أَعْني: المُعاملةَ بالمَيسِرِ- مَضْبُوطةٌ عندَ أَهْلِ العِلمِ بضابطٍ، وهو: «كُلُّ مُعاملةٍ يكونُ الإنسانُ فيها إمَّا غارِمًا، وإمَّا غانِمًا، فإنَّها من المَيسِرِ»، وسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- في ذِكْرِ الفَوائِدِ ما يتعلَّقُ بذلك.

﴿قُلْ﴾ أي: في جَوابِ السَّائِلينَ ﴿فِيهِمَآ﴾ أي: في الخَمرِ والمَيسِرِ ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، وذلك لأنَّ السَّكَرَ يُؤدِّي إلى ما لا يُرْتَضى من القَولِ، وإلى ما لا يُرْتَضى من الفِعْلِ، حتَّى إنَّ السَّكرانَ رُبَّما قَتَلَ ابْنَه، أو أُمَّه، أو أباه، أو زَوجَتَه، أو أحدًا من أَقارِبِهِ، وهو لا يَشعُرُ، ورُبَّما أَحْرَقَ بمالِهِ وهو لا يَشْعُرُ، وهذا -لا شكَّ- إِثْمٌ كَبيرٌ.

وفي المَيسِرُ أيضًا عندَ المُغالَبةِ تَحْصُلُ المُنازعاتُ والمُخاصَماتُ والعَداواتُ والبَغْضاءُ، ورُبَّما يقومُ أحدُ المُتقامِرَيْنَ -إذا رأى أنَّه قد غُلِبَ كثيرًا- إلى هذا الغالِبِ، ويقتُلُه، فلذلك قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾.

وفيهما أيضًا مَنافِعُ للنَّاسِ، و(مَنافِعُ) جَمْعٌ، وهي عندَ عُلماءِ اللُّغةِ صِيغةُ مُنْتَهى الجُموعِ، أي: منافِعُ كَثيرةٌ للنَّاسِ، منها: الاتِّجارُ بالخَمْرِ، ومنها: الحُصولُ على الغِنَى الطَّائِلِ في المَيسِرِ، وغيرِ ذلك ممَّا هو مَعْرُوفٌ.

ولكن: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ يَعني: ما يَحْصُلُ فيهما من الإِثْمِ أكبَرُ ممَّا يحصُلُ فيهما من النَّفعِ؛ لأنَّ الآثارَ المُترتِّبَةَ عليهما آثارٌ وَخِيمَةٌ في الدُّنيا، ووَخِيمَةٌ في الآخرةِ؛ فإنَّ شُرْبَ الخَمرِ فيه مَفَاسِدُ عَظيمةٌ، منها: ضَياعُ العَقلِ، ومنها: أنَّ الإِنْسَانَ يفعَلُ أَفعالًا مُنكَرةً.

ونُشِرَ في بَعضِ الجَرائِدِ منذُ سنواتٍ عن شَخصٍ شابٍّ سَكِرَ، ثمَّ أَتى إلى والِدَتِه بعدَ مُنْتَصَفِ اللَّيلِ، ولم يَصْحُ بعدُ، فطَلَبَ منها أنْ تُمكِّنَه من نَفْسِها، أي: أن يَزْنِيَ بها،

فأَبَتْ، ولكنَّه أَصرَّ على ذلك، وقال: إنْ لم تَفْعَلي فسوف أقتُلُ نَفْسِي. ثمَّ أخَذَ السِّكِّينَ؛ لِيَقتُلَ نَفْسَه، فأدرَكَتْها شَفَقةُ الأُمِّ، فمَكَّنَتْه من نَفسِها، والعياذُ باللهِ؛ وفي الصَّباحِ -وحين صَحَا- شَعرَ بما جَرى، فأتَى إلى أُمِّه يَسْتَثبِتُ منها، فأَخْبَرَتْه بالأمْرِ، ثمَّ دَخَلَ الحمَّامَ، وأخَذَ جالونًا من الجازِ، وصبَّه على نَفْسِه، ثمَّ أَحْرَقَ نَفْسَه، نسألُ اللهَ العافيةَ، فانظُرْ ماذا جَرى من السَّكَرِ من العَواقِبِ الوَخيمةِ، ولهذا تُسمَّى الخَمرُ: أُمَّ الخبائِثِ، ومِفتاحَ كُلِّ شَرٍّ.

أمَّا المَيسِرُ فما أَكْثَرَ الَّذين انْتَحروا حين غُلِبوا، أو قَتَلوا مَن غَلَبَهم! وهذا أَمْرٌ يَعرِفُه الَّذين يَتعاطَوْنَ هذه المُعامَلةَ السَّيِّئةَ.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ لَمَّا ذَكَرَ المَيْسِرَ -الَّذي به أَكْلُ المالِ بالباطلِ، والمُغالَبةُ المُحرَّمةُ- ذَكَرَ حالَ مَن يَبْذُلون المالَ، فما الَّذي يُنفِقُونَ من المالِ؟ قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ يَعني: أَنْفِقُوا العفْوَ، والمرادُ بالعَفوِ: الزَّائِدُ على الحاجةِ، يَعني: أَنْفِقوا ممَّا يَزيدُ على حاجتِكم، أمَّا ما كُنتُم تحْتاجون إليه فأَنْتُم أَوْلى به.

ثمَّ قال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ أي: مِثْلَ هذا البَيانِ يُبيِّنُ اللهُ لكم الآياتِ، ويُوضِّحُها تَوْضِيحًا كاملًا، يَحْصُلُ به تمامُ الإيمانِ، والاقْتِناعِ، والاطمئنانِ.

ثمَّ قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ أي: لأَجْلِ أنْ تَتفكَّروا.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحكامِ ما يلي:

١- حِرصُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على مَعْرِفةِ دِينِهم، فهُم يَسْأَلون الرَّسولَ ﷺ عمَّا يَحْتاجُون إليه في أُمورِ دِينِهم ودُنياهم، وهو ﷺ يُجيبُهم على هُدًى من ربِّهِ وبَيانٍ، وقد سَبَقَ أن ذَكَرْناه في مَواضِعَ سابقةٍ.

٢- أنَّ الخَمْرَ والمَيْسِرَ من كبائرِ الذُّنوبِ؛ لقَولِهِ: ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ﴾.

واختَصَّ الخَمرُ بأنَّ فيه العُقُوبةَ على مَن شَرِبَه؛ لأنَّه أَعْظَمُ مَفْسَدةً من المَيسِرِ من وَجْهٍ، وأَكْثَرُ شُيوعًا في النَّاسِ، وأكثَرُ النُّفوسِ الدَّنيئةِ تَطْلُبُه، فلذلك كان لا بُدَّ من رادِعٍ يَرْدَعُ عن شُرْبِه، إذا نَقَصَ الوازِعُ الدِّينيُّ الإيمانيُّ، ولهذا جاءَ في الحديثِ عن النَّبيِّ ﷺ: «لَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1].

وعُقوبةُ شارِبِ الخَمرِ جاءتْ بها السُّنَّةُ، فقد كان الشَّاربُ في عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ يُضْرَبُ بالجَريدِ، والنِّعالِ، وأَطْرافِ الثِّيابِ، والأَيْدِي، نحوَ أَرْبعينَ جَلْدةً، وجَلَدَ أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعينَ جَلْدةً، وجَلَدَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أوَّلِ خِلافَتِه أربعينَ جَلْدةً، لكنْ لَمَّا كَثُرَ المُسلِمونَ، وانْتَشَروا في مَشارِقِ الأرضِ ومَغارِبِها، وكَثُرَتِ الفُتُوحاتُ، وكَثُرَ الدَّاخِلونَ في الإسلامِ الَّذين لم يَسْتقِرَّ الإيمانُ في قُلُوبِهم، كَثُرَ شُرْبُ الخَمْرِ، فاستَشارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَيَبقى على العُقوبةِ الأُولى، أمْ يَزِيدُ فيها؟ فاستقَرَّ رَأْيُهم على الزِّيادةِ، وأنْ تكونَ عُقُوبتُها ثمانِينَ جَلدةً، قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو من جُملةِ الحاضِرينَ في المَشُورةِ: أخفُّ الحُدودِ ثَمانُونَ. يَعني: وأرَى أن تَرْفَعَ عُقوبةَ شارِبِ الخَمرِ إلى ثَمانِينَ جَلْدةً[2].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾، رقم (٥٥٧٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، رقم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كما أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب إثم الزناة، رقم (٦٨٠٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، رقم (٦٧٧٣)، ومسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد مسلم بذكر استشارة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للصحابة.

وقد وَرَدَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قَتْلُ شارِبِ الخَمرِ إذا جُلِدَ ثلاثَ مرَّاتٍ، فقال ﷺ: **«إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ»**[1]، فاختَلَفَ العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هذا الحديثِ: أهو مُحْكَمٌ، أم مَنسوخٌ؟ فجُمهورُ العُلماءِ على أنَّه مَنْسُوخٌ، وأنَّه لا قَتْلَ في عُقوبةِ الخَمرِ.

وأَخذَ أهلُ الظَّاهِرِ به، وقالوا: إنَّه يُقْتَلُ إذا شَرِبَ أربعَ مرَّاتٍ، وكان يُجْلَدُ ثلاثَ مرَّاتٍ قبلَ الرَّابِعةِ.

وفصَّلَ بعضُ أهلِ العِلْمِ في ذلك، فقالوا: إنْ لم يَنْتَهِ النَّاسُ عن شُرْبِهِ إلَّا بالقَتلِ في الرَّابِعةِ فإنَّه يُقْتَلُ؛ لأنَّ مَن جُلِدَ ثلاثَ مرَّاتٍ، ولم يُفِدْ به، فإنَّه يكونُ من المُفْسِدينَ في الأرضِ، السَّاعِينَ فيها بالفَسادِ، فيُقْتَلُ نكالًا لغَيرِه، وإلى هذا ذَهَبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: إذا لم يَنتهِ النَّاسُ بدُونِ القَتْلِ في الرَّابِعةِ فإنَّه يجبُ تَنفِيذُ القَتلِ[2].

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، رقم (٤٤٨٢)، والترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، رقم (١٤٤٤)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من شرب الخمر مرارًا، رقم (٢٥٧٣)، وأحمد (٤/ ٩٥) من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق، رقم (٤٤٨٤)، والنسائي: كتاب الأشربة، باب ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر، رقم (٥٦٦٥)، وابن ماجه في الموضع السابق، رقم (٢٥٧٢)، وأحمد (٢/ ٢٨٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق، رقم (٤٤٨٣)، والنسائي في الموضع السابق، رقم (٥٦٦٤)، وأحمد (٢/ ١٣٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير (٢٦/ ٤٢٤).

٣- أنَّ الشَّيءَ قد يَجْتمِعُ فيه خَيرٌ وشَرٌّ، ونَفْعٌ وضَرٌّ؛ لقَولِهِ: ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾.

٤- أنَّ من الحِكمةِ الُموازنةَ بيْنَ الضَّرَرِ والنَّفعِ، وبيْنَ الخَيرِ والشَّرِّ، فيُغَلَّبَ أَقْواهما وأَعْلاهما، ويكونَ الحُكمُ له، وهُنا قارَنَ اللهُ تَعالى بيْنَ الإثمِ والمنافِعِ، وبَيَّنَ أنَّ الإثمَ أكبَرُ من النَّفعِ.

والحقيقةُ أنَّ الأَقْسَامَ في هذه الحالِ خَمْسَةٌ: إمَّا أنْ يكـونَ مَصْلَحةً مَحْضةً، أو مَفْسدةً مَحْضةً، أو مَصْلحةً غَالِبةً، أو مَفْسَدةً غَالِبةً، أو مُتساويَ الأَمْرَينِ (المَصْلَحةِ والمَفْسَدةِ).

فإنْ كان مَصْلَحةً خالصةً فالحُكمُ واضِحٌ، أنَّنا نأخُذُ به، ونَعْتَبِرُه.

وإنْ كان مَفْسَدةً خالِصةً فكذلك الحُكمُ واضِحٌ، وهو أنْ نَعْتبِرَ بالمَفسدةِ، ونتجنَّبَ ما فيه المَفسدةُ.

وإذا كانتِ المَصْلحةُ غَالِبةً أُخِذَ بها، وأُلْغِيَ جانبُ المَفْسدةِ.

وإذا كانتِ المَفْسَدةُ غَالِبةً أُخِذَ بها، وأُلْغِيَ جانِبَ المَصْلحةِ.

وإذا تَساوى الأَمْرانِ فإنَّ المُعتبَرَ جانِبُ المَفْسدةِ؛ احتياطًا، وتَنزُّهًا عن الوُقوعِ فيها.

٥- التَّعريضُ في الأُمورِ قبلَ البَتِّ في حُكْمِها، وذلك ليَكُونَ الإنسانُ حين يَنزِلُ البَتُّ في الحُكمِ مُسْتَعِدًّا لقَبولِهِ؛ لأنَّ كُلَّ عاقِلٍ إذا وَازَنَ بيْنَ المَصالِحِ والمَفاسِدِ، والمَضارِّ والمَنافِعِ، فإنَّه سوف يأخُذُ بما هو أَكْثَرُ، فيكونُ نُزولُ الحُكمِ الباتِّ في الخَمرِ والمَيسِرِ قد أَتَى والنُّفوسُ مُهيَّئةٌ لقَبُولِهِ مع شِدَّتِه عليها.

ولهذا كانت هذه الآيةُ هي الآيةَ الثَّانيةَ في بيانِ حُكمِ الخَمْرِ؛ فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذَكَرَ للخَمْرِ أَرْبعَ مَراتِبَ:

المَرْتَبةُ الأُولى: التَّحْليلُ.

والثَّانيةُ: التَّعْريضُ بالتَّحْريمِ.

والثَّالثةُ: التَّحريمُ في وَقْتٍ مُعيَّنٍ.

والرَّابِعةُ: التَّحْريمُ الباتُّ في كلِّ وَقْتٍ.

أمَّا المَرْتَبةُ الأُولى ففي قَولِه تَعالى في سُورةِ النَّحلِ: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل:٦٧].

وأمَّا المَرْتَبةُ الثَّانيةُ فهي هذه الآيةُ.

وأمَّا المَرْتَبةُ الثَّالثةُ فهي قَولُه تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء:٤٣].

وأمَّا المَرْتَبةُ الرَّابعةُ فهي في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة:٩٠-٩١]، قال الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: انْتَهيْنا، انْتَهيْنا[1]. وأَراقُوا الخَمرَ من

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأشربة، باب في تحريم الخمر، رقم (٣٦٧٠)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب سورة المائدة، رقم (٣٠٤٩)، والنسائي: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، رقم (٥٥٤٢)، وأحمد (١/ ٥٣) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوَانيهِ، وبَعضُهم يُدَارُ عليهم الخَمرُ، كما في حَديثِ أَنَسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّه سَمِعَ مُنادِيًا يُنادي: «أَلَا إِنَّ الخَمْرَ حُرِّمَتْ»، وكان يَسْقِي القَومَ الخَمْرَ، فقال له أبو طَلْحَةَ: اخْرُج، انْظُرْ ما هذا الصَّوتِ. فخرَجَ، فقال: إِنَّه يقولُ: إنَّ الخَمْرَ قَد حُرِّمَتْ. فأَخَذُوا الآنيةَ والكُؤُوسَ، وأَرَاقُوها في الأَسْواقِ، ولم يَتَوَقَّفوا في الامْتِنَاعِ عنها، رَضِيَ الله عنهم وأَرْضاهُم[1].

٦- أنَّ المآثِمَ تَختَلِفُ كِبَرًا وصِغَرًا، وأنَّ العِبْرَةَ بالأكبَرِ، لا بالأَكْثَرِ، ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الخَمرِ والمَيسِرِ: ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ﴾، وفي المنافِعِ قال: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾، فهي في الكَمِّيَّةِ أَكْثَرُ؛ لأنَّ المَنافع مُتعدِّدةٌ، لكنْ لمَّا كان الإِثْمُ كبيرًا صار اعتِبارُه هو الأَوْلى، وصار إثمُهما أَكْبَرَ من نَفعِهما.

٧- حِرصُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على أنْ يكونَ إِنْفَاقُهم مُوافِقًا للشَّرعِ في قَدْرِه ونَوْعِه، وذلك حين قالوا: ماذا نُنفِقُ؟ يَعني: ما الَّذي نُنفِقُه من أَمْوالِنا؟ أَنُنفِقُ كثيرًا، أَمْ نُنفِقُ قليلًا؟

٨- أنَّ الإنفاقَ المَأْمُورَ به هو ما زاد عن الحَاجةِ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾، فأمَّا ما دعتْ إليه الحاجةُ فإنَّ دَفْعَ الحاجةِ أهمُّ من نَفْعِ الغَيرِ، اللَّهُمَّ إلَّا عندَ الضَّرُورةِ.

وعلى هذا، فمَن عندَه عِيالٌ، ودَخْلُه قَليلٌ بقَدْرِ النَّفَقةِ على عِيالِه، فإنَّ إِنْفَاقَهُ على عيالِه أَوْلى من الصَّدَقةِ بما عندَه من المالِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب صب الخمر في الطريق، رقم (٢٤٦٤)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، رقم (١٩٨٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإنْ قال قائِلٌ: أَلَمْ يكـن أبو بَكْـرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قـد أَتَى بجَميعِ مالِـهِ، حين حثَّ النَّبيُّ ﷺ على الصَّدَقةِ(١)؟

قُلنا: بلى، لكن مَن مِثْلُ أبي بَكْـرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صِدْقِ الإيمانِ، والتَّوكُّلِ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟!

٩- أنَّ مَن عليه دَيْنٌ فإنَّه لا يَتَصَدَّقُ؛ لأنَّ مَن عليه دَيْنٌ ليس عندَه عَفْوٌ، أي: ليس عندَه زَائِدٌ من المالِ؛ إذ إنَّ الواجِبَ عليه أن يُبادِرَ بوَفاءِ الدَّينِ؛ لقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»(٢)، والمَطْلُ هو: تَأْخِيرُ الوَفاءِ، فإذا قُدِّرَ أنَّ على الإِنْسَانِ مِئةَ ريالٍ دَيْنًا، وأرادَ أنْ يَتَصَدَّقَ بخَمْسِينَ رِيالًا، قُلنا له: لا تَتَصدَّق، اقْضِ الدَّينَ أوَّلًا، ثمَّ تَصَدَّقْ؛ لأنَّ قَضاءَ الدَّينِ وَاجِبٌ، والصَّدَقَة من بابِ المُسْتحبَّاتِ.

وكذلك يُقالُ فيمَن ذَهَبَ للعُمْرةِ أو للحَجِّ وعليه دَينٌ، فإنَّنا نقولُ: لا تَعتمِرْ ولا تحُجَّ حتَّى تَقْضِيَ دَيْنَكَ؛ لأنَّ قَضاءَ الدَّينِ واجبٌ، والعُمْرةَ والحَجَّ مُسْتحبَّانِ، وهذا إذا كان الإنسانُ قد أَدَّى الفَريضةَ في عُمْرتِهِ وحَجِّهِ واضحٌ، لكن نقولُ: حتَّى مَن لم يُؤَدِّ الفريضةَ، وذلك أنَّ مَن كان مَدِينًا فإنَّه ليسْ عليه فَرِيضَةٌ؛ إذ إنَّ فَرِيضة الحَجِّ والعُمرةِ إنَّما تكونُ عند الاسْتِطَاعةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧].

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب الرخصة في ذلك، رقم (١٦٧٨)، والترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٦٧٥) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة، رقم (٢٢٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني، رقم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن المُؤسِفِ أنَّ كثيرًا من النَّاسِ عليه الدُّيونُ، يُماطِلُ بها أَصْحابَها، ويَذْهَبُ للعُمرةِ، ويَذهَبُ للحجِّ، ويَتصدَّقُ بالمالِ الكَثيرِ، ثمَّ إذا قُلتَ له: لماذا؟ قال: لأنَّ صَاحِبَ الدَّينِ قَد سَمَحَ لي. وهذا لا يَكْفي؛ لأنَّ صاحِبَ الدَّينِ إذا سَمَحَ لك لم يَسْقُطْ عنك شَيءٌ من الدَّينِ، وسيَبْقى في ذِمَّتِك، ولا تَدْري متى يَفْجَؤُك المَوتُ، فيَتعلَّقُ الدَّينُ بك حتَّى في مَماتِكَ.

ولهذا لَمَّا قُدِّم رجلٌ من الأَنْصار إلى النَّبيِّ ﷺ؛ ليُصَلِّيَ عليه، خَطَا النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- خُطُواتٍ، ثمَّ قال: «**هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟**» قَالُوا: نَعَمْ. فتأَخَّر، وقال: «**صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ**»، ولم يُصَلِّ عليه؛ لأنَّ عليه دَيْنًا، فقَامَ أبو قَتَادَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: يا رَسُولَ الله، الدِّينَارَانِ عَلَيَّ. فقال له النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**حَقَّ الغَرِيمُ، وَبَرِئَ مِنْهُ المَيِّتُ؟**» قال: نَعَمْ. فتَقَدَّم، وصَلَّى عليه، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

فالدَّينُ أَمْرُه عَظيمٌ، نَعَمْ، لو فُرِضَ أنَّ الدَّينَ مُؤجَّلٌ، وأنَّ الإنسانَ قد وَثِقَ من نَفْسِه أنَّه عندَ حُلُولِ الأجَلِ يَقضي الدَّينَ، فحينئذٍ نقولُ: لا بأسَ أن تتَصَدَّقَ ما دام الدَّينُ لم يحِلَّ، أمَّا إذا كان قد حلَّ، أو كان الإنسانُ غيرَ واثِقٍ من نَفْسِه، فلْيُقدِّمْ قَضاءَ الدَّينِ.

١٠ - أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَنَّ على عِبادِهِ ببَيانِ الآياتِ لهم؛ حتَّى يَكُونوا على بَصيرةٍ من أَمْرِهم، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾.

---

(١) أخرجه بنحو هذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٣٠) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه البخاري بمعناه: كتاب الحوالات، باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، رقم (٢٢٨٩) من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١١- أنَّ القُرآنَ الكَريمَ ليس فيه ما يَخْفَى مَعْناهُ على كُلِّ أحدٍ؛ إذ لو كان في القُرآنِ الكَريمِ ما يَخْفَى مَعْناهُ على كُلِّ أحدٍ لم يكن بيانًا للنَّاسِ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

١٢- أَنَّه ينبَغي للإنسانِ أنْ يَسْعَى في تفهُّمِ مَعَاني آياتِ اللهِ الشَّرعيَّةِ، وهي ما جاءت به الرُّسُلُ، سواء كان ذلك في كِتَابِ اللهِ أو سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ حتَّى تتبيَّنَ له الآياتُ؛ لأنَّ تبَيُّنَ الآياتِ للإنسانِ يَزيدُهُ إيمانًا باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

والآياتُ نَوعانِ:

- آياتٌ كونيَّةٌ، كاللَّيلِ، والنَّهارِ، والشَّمسِ، والقَمَرِ، والجِبالِ، والأَنْهارِ، وغيرِها.
- وآياتٌ شَرعيَّةٌ، وهي الوَحيُ الَّذي جاءت به الرُّسُلُ عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

فكلُّ هذا قد بيَّنَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ للنَّاسِ بيانًا شَافِيًا.

١٣- الحثُّ على التَّفكُّرِ في الآياتِ الكَونيَّةِ، والآياتِ الشَّرعيَّةِ؛ لقَولِهِ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

١٤- إثباتُ الحِكْمَةِ فيما أَرَى اللهُ عِبادَه من الآياتِ؛ لقَولِهِ: ﴿لَعَلَّكُمْ﴾؛ لأنَّ (لعلَّ) هنا للتَّعليلِ، ولا رَيْبَ أنَّ اللهَ تَعالى له الحِكْمَةُ في آياتِه الكَونيَّةِ وآياتِه الشَّرعيَّةِ؛ لأنَّ من أَسْمَائِه تَعالى: (الحَكيمَ)، أي: ذا الحِكمةِ، وهي وَضْعُ الأَشْيَاءِ في مَواضِعِها، نَسأَلُ اللهَ تعالى أنْ يُؤتِيَنا جميعًا الحِكمةَ؛ فإنَّه مَن يُؤتَ الحِكمةَ فقد أُوتِيَ خَيرًا كثيرًا.

١٥- في قَوْلِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ التَّفكُّرَ في آياتِ اللهِ الكَونيَّةِ أو الشَّرْعيَّةِ من الأُمورِ المَطْلُوبةِ المَحْبوبةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وبناءً على هذه الفَائِدةِ، يَنْبَغي للإنسانِ أن يتفكَّرَ في آياتِ اللهِ تَعالى الشَّرعيَّةِ، أي: في القُرآنِ والسُّنَّةِ، فيَتدبَّرَ الآياتِ؛ لِيتبيَّنَ له من أَحْكَامِها ما شاءَ اللهُ، ثمَّ يتفكَّرَ مرَّةً أُخرى في الحِكَمِ المُترِّتبةِ على هذه الأَحْكَامِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ إذا فَتَحَ اللهُ عليه مَعرِفةَ الحِكَمِ من الأحكامِ الشَّرعيَّةِ ازدادَ إيمانًا ويَقِينًا، وعَرَفَ بذلك سُمُوَّ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، وأنَّها لا تأمُرُ إلَّا بالخَيْرِ، ولا تَنْهى إلَّا عن الشَّرِّ.

كذلك أيضًا إذا تَفكَّرَ في الآياتِ الكَونيَّةِ عَرَفَ بها عَظَمَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ورَحْمَتَه، وقُدْرَتَه، وتمامَ سُلْطَانِه، فازْدَادَ بذلك إيمانًا مع إيمانِهِ.

هكذا بَدا لنا من الآيةِ الكَريمةِ، وكَلِماتُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا يُحيطُ بها أَحَدٌ من المَخْلوقِينَ، لكنْ حَسْبُنا أن نَصِلَ إلى ما يُمكِنُنا عِلمُه، وكلامُ اللهِ تَعالى فوقَ كُلِّ كَلامٍ.

نَسْأَلُ اللهَ تَعالى أن يَرزُقَنا جميعًا الانْتِفَاعَ بكِتابِهِ، وأنْ يجعَلَنا هُداةً مُهْتَدينَ، وقادةً مُصْلِحينَ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• ● ❊ ● •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٢٠)﴾

قَال كثيرٌ من العُلماءِ: إنَّ قَولَه: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ مُتعلِّقٌ بقَولِهِ: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ في الآيةِ الَّتي قبلَها، أي: تَتفكَّرونَ في الدُّنيا والآخرةِ، أي: في أُمورِ الدُّنيا والآخرةِ وأَحْوَالِهما؛ حتَّى تُرجِّحوا ما تَرونَ أنَّه أَحَظُّ لكم، وأَنْفَعُ لكم، ومن المعلومِ أنَّ الإنسانَ إذا فكَّرَ في أُمورِ الدُّنيا والآخرةِ، وكان ذا عَقْلٍ، فسوف يُقدِّمُ ما كان من مَصْلَحةِ الآخرةِ على مَصلحةِ الدُّنيا، ولهذا أنَّبَ اللهُ تَعالى مَن آثَرَ الحياةَ الدُّنيا على الآخرةِ، فقال تَعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٦) وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى:١٦-١٧].

ثمَّ ذَكَرَ اللهُ تَعالى سُؤالًا آخَرَ من الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فقال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ﴾، واليَتامى: جمعُ يَتيمٍ، واليتيمُ هو: مَن مات أَبُوه، ولم يَبلُغْ.

وكان الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لمَّا نَزَلَ الوَعِيدُ فيمَن يأكُلُ أَمْوَالَ اليَتامى تحَرَّجوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من مُخالَطةِ اليَتامى؛ خَوْفًا أنْ ينالَهم الوَعِيدُ المذكورُ في قَولِه تَعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء:١٠]، فقالوا: إنْ خالَطْناهم أَثِمْنا، وإنْ بايَنَّاهُم صار علينا الحَرَجُ الشَّديدُ. فسَألوا النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- عن هذا الأمرِ، وماذا نصنَعُ؟ فقال اللهُ تَعالى جوابًا عامًّا شامِلًا: ﴿إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ يَعني: أنَّ الإِصْلَاحَ لليَتامى

في أَمْوَالِهِم وأَعْمَالِهِم وكُلِّ شَيءٍ خيرٌ[١].

ولم يذكُرِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ المُفضَّلَ عليه، يَعني: لم يَقُلْ: «خَيرٌ من كذا»؛ لِيكونَ ذلك أَمْرًا عامًّا شامِلًا، فكُلُّ ما فيه إِصْلَاحٌ لليَتامى فهو خيرٌ.

﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ أي: إنْ تُخالِطوهم في المالِ فهم إِخْوانُكم، فكما أنَّ الإنسانَ يُخالِطُ أخاه بدُونِ حَرَجٍ، فكذلك يُخالِطُ اليَتيمَ بدُونِ حَرَجٍ، لكنْ مع مُراعاةِ الإِصْلَاحِ.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾؛ لأنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَخْفَى عليه شَيءٌ في الأَرْضِ ولا في السَّماءِ، فيعلَمُ مَن نِيَّتُه الإصلاحُ، ويَسْعى في الإِصْلَاحِ، ويعلَمُ مَن نِيَّتُه الفَسادُ، ويَسْعَى في الفسادِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ أي: ولو شاءَ أن يُعْنِتكم ويَشُقَّ عليكم لأَعْنَتكم، ولكنَّه عَزَّوَجَلَّ يُريدُ بعبادِهِ اليُسْرَ، ولا يُريدُ بهم العُسْرَ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي: ذو عِزَّةٍ وحُكْمٍ وحِكْمَةٍ، فلا يَمنَعُه أحدٌ ممَّا أرادَ لو أرادَ عَزَّوَجَلَّ أن يُعنِتَ عبادَه، ولكنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُريدُ أن يُعْنِتَ عبادَه، بل هو لم يَجْعَلْ عليهم في الدِّينِ من حَرَجٍ.

في هذه الآيةِ الكَريمةِ من الفَوائِدِ والأَحْكَامِ ما يلي:

١- الإرشادُ إلى أن يتفكَّرَ الإنسانُ في أمرِ الدُّنيا والآخرةِ تَفكيرًا جِدِّيًّا؛ لِيُقدِّمَ ما يَراه أَرْجَحَ وأفضَلَ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الوصايا، باب مخالطة اليتيم في الطعام، رقم (٢٨٧١)، والنسائي: كتاب الوصايا، باب ما للوصي من مال اليتيم إذا قام عليه، رقم (٣٦٩٩)، وأحمد (١/ ٣٢٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وإذا فكَّرْنا في ذلك أَدْنَى تَفكيرٍ تبيَّنَ لنا أنَّ الآخرةَ خيرٌ وأَبْقى، كما وَصَفَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهي خَيْرٌ في الحاضِرِ، وأبْقى في المُستقبَلِ، والدُّنيا صَفْوُها مَشُوبٌ بالكَدَرِ، وصِحَّتُها مَشُوبةٌ بالمَرَضِ، وفَرَحُها مَشُوبٌ بالحُزْنِ، والاطمِئْنانُ فيها مَشُوبٌ بالقَلَقِ، وهكذا كُلُّ أَمْرِها الَّذي فيه المَصْلحةُ مَشُوبٌ بما فيه المَفسدةُ، والإنسانُ فيها مُهدَّدٌ، إمَّا بهَرَمٍ يُرَدُّ فيه إلى أَرْذَلِ العُمُرِ، ويكونُ الصِّبيانُ خيرًا منه، وإمَّا بمَوتٍ يَفقِدُ به الدُّنيا كُلَّها بما فيها من نَعيمٍ وأَمْوَالٍ وأولادٍ وغيرِ ذلك، وفي هذا يقولُ الشَّاعِرُ:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ[1]

ائتِ لي بأحَدٍ يَبقى مَسْرُورَ القَلبِ، سَلِيمَ البَدَنِ لِمُدَّةِ شَهرٍ واحدٍ من مِئةِ عامٍ، لا تجِدُ هذا، لا بُدَّ أنْ ينالَ الإنسانَ من أَكْدارِها أكثرُ ممَّا ينالُه من صَفْوِها.

أمَّا الآخِرةُ فإنَّه مَن كان من أهلِها -وهُم أهلُ الجنَّةِ، نسألُ اللهَ أنْ يجعَلَنا وإِخْوَانَنا منهم- فإنَّ الجَنَّةَ مَن يَدخُلْها يَنْعَمْ ولا يَبأَسْ، ويَصِحَّ فلا يُمْرَضْ، ويَبْقَ فلا يَمُوتَ؛ كما جاءَ في الحَديثِ الصَّحيحِ: أنَّه يُؤتَى بالمَوتِ على صُورةِ كَبشٍ، فيُوضَعُ بيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، ويُقالُ: يا أهلَ النَّارِ، يا أهلَ الجَنَّةِ. فيَشرَئِبُّونَ ويَطَّلِعُون، فيُقالُ لهم: هل تَعرِفونَ هذا؟ فيَقولون: نَعَمْ، هذا الموتُ. فيُذبَحُ بيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، ويُقالُ لأهلِ الجَنَّةِ: خُلودٌ، ولا مَوْتَ. ويُقال لأهلِ النَّارِ: خُلودٌ، ولا موتَ. فيَزدادُ أهلُ الجَنَّةِ سُرورًا إلى سُرورِهم، ويَزدادُ أهلُ النَّارِ بُؤْسًا إلى بُؤسِهم، والعياذُ باللهِ.

---

(١) البيت من البسيط، ولم يُنْسَب إلى قائل معين، وهو من شواهد «شرح الأشموني» (١/ ٣٦٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٢).

ففكِّرْ يا أخي، تجِدْ أنَّ الآخرةَ خيرٌ من الدُّنيا، وأنَّ أَعْمالَ الآخرةِ أيضًا خيرٌ من الدُّنيا، ولـمَّا قال رَجُلٌ: يا رسولَ اللهِ، دُلَّني على عَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ ويُباعِدُني من النَّارِ؟ قال ﷺ: «**لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ**»(1)، وهو كما قال النَّبيُّ ﷺ عَمَلٌ يَسيرٌ، نسأَلُ اللهَ أنْ يُعينَنا وإخوانَنا المُسلِمينَ على ذلك؛ إنَّه جَوادٌ كَريمٌ.

٣- حِرصُ الصَّحابـةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ على دِينِهم، وعلى ما يُبْرِئُ ذِمَمَهم؛ حيثُ تحرَّجوا من مُخالَطـةِ اليَتامـى، فسَألـوا النَّبـيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- عن شأنِهم.

وبناءً على ذلك، فإنَّه ينبَغي لنا أنْ يَكُونَ لنا فيهم أُسوةٌ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠].

فلْنَسأَلْ عن كُلِّ ما يُشْكِلُ علينا في أُمورِ دِينِنا ودُنيانا؛ حتَّى نَأْتِيَ الأمرَ على بَصيرةٍ، وقد كان بعضُ النَّاسِ يتساهَلُ في السُّؤالِ عن أَمْرِ دِينِه، فتَجِدُه يقولُ: الأَمْرُ سَهْلٌ. أو رُبَّما يُفْتِي نفسَه بفَتوى غَلطٍ مَحْضٍ، فيقولُ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١]، وهذا من الغَلَطِ العَظيمِ، لا من ناحيةِ تَفسيرِ القُرآنِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لم يُرِدْ هذا، ولا من ناحيةِ السُّلوكِ والمَنهَجِ؛ لأنَّ الحازِمَ هو الَّذي يَأتي الأُمورَ على بَصيرةٍ.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، وأحمد (٥/ ٢٣١) من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٤- عِنايةُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى باليَتامى الَّذين مات آباؤُهم قبلَ أن يَبْلُغوا؛ لأنَّهم أهلٌ للعِنايةِ.

٥- الإشارةُ إلى أنَّه كُلَّما كان الإِنْسَانُ قاصِرًا، وكُلَّما كان أشدَّ حاجةً إلى الرَّحمةِ، فإنَّ العِنايةَ به أَوْلى وأَجْدَرُ.

٦- أنَّ الإِصْلَاحَ لليَتامى خَيْرٌ، فاسْلُكْ ما فيه إِصْلَاحٌ لهم، في تَوجيهِهم، وتَربيتِهم، والأُنسِ معهم، والسُّهولةِ في مُعامَلَتِهم، وإِصْلَاحِ أَمْوالِهم، وغيرِ ذلك، ﴿إِصْلَاحٌ لَّهُمْ﴾ في كُلِّ شَيءٍ ﴿خَيْرٌ﴾، وهل يُلحَقُ باليَتامى غَيْرُهم؟

الجَوابُ: نَعَم، الإصلاحُ خَيرٌ، والصُّلحُ خيرٌ في أيِّ مكانٍ، وفي أيِّ زمانٍ، ومع أيِّ إنسانٍ، فاحْرِصْ -أخي المُسلِم- على الإِصْلَاحِ ما اسْتَطَعتَ، ولهذا جاءَ في الحديثِ: أنَّ الكَذِبَ حَلالٌ في الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ[1]. وذلك أنَّ الإصلاحَ تَرْبو مَنْفَعتُه ومَصْلَحتُه على مَفْسَدةِ الكَذِبِ.

٧- جَوازُ مُخالَطةِ اليَتامى فيما لا بُدَّ من الاخْتِلَاطِ فيه، كالطَّعامِ والشَّرابِ والفِراشِ وما أَشْبَهَ ذلك، فإذا كان عند الإِنْسَانِ يتامى في بَيتِه فليس من السَّهلِ أن يَجعَلَ طعَامَهم في إِنَاءٍ خاصٍّ، وشَرابَهم في إِنَاءٍ خاصٍّ، وفُرُشَهم في مَكانٍ خاصٍّ، هذا من الصَّعبِ جِدًّا، ولكن يُخالِطُهم بالقِسْطِ والعَدْلِ.

فمثلًا: إذا قُدِّرَ أنَّ في البيتِ عَشَرةَ أَنْفارٍ، منهم أَرْبَعةُ يَتامى، وأنفقَ الإنسانُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الَّذي يصلح بين الناس، رقم (٢٦٩٢)، ومسلم: كتاب البر، باب تحريم الكذب، رقم (٢٦٠٥) من حديث أم كلثوم بنت عقبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنَّ النبي ﷺ قال: «**لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا**».

على هذا البَيتِ مِئةَ ريالٍ، فيَعني ذلك أنَّ لكُلِّ واحدٍ منهم عَشَرةً، فيكونُ على اليَتامى الأَرْبَعةِ أَرْبَعُون رِيالًا من النَّفَقةِ، هذا إذا تساوَوْا أو تَقارَبوا في حَاجتِهم إلى الأكْلِ والشُّربِ، أمَّا إذا كان الأَيْتَامُ صِغارًا لا يَحْتاجونَ إلى مِثلِ ذلك فبالقِسطِ.

المهمُّ: أن يُعامِلَهم بالقِسطِ والعَدلِ، ولا حَرَجَ أنْ يكونَ إناءُ الطَّعامِ واحِدًا، وإناءُ الشَّرابِ واحِدًا، وفَرْشُ المَكانِ واحِدًا؛ لِمَشَقَّةِ التَّمييزِ والانْفِرادِ.

٨- إثباتُ الشَّرِكةِ والمُخالَطةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾.

والشَّرِكةُ قال أهلُ العِلمِ: إنَّها نَوعانِ: شَرِكةُ أَمْلَاكٍ، وشَرِكةُ عُقودٍ.

فشَرِكةُ الأملاكِ هي: أن يَشْتَرِكَ اثنانِ في اسْتِحْقَاقِ شَيءٍ من الأشياءِ، كالوَرَثةِ يَشتَرِكونَ في تَرِكةِ الميِّتِ.

وشَرِكةُ العُقودِ: أن يَشْتَرِكَ اثْنانِ فأَكْثَرُ في التَّصرُّفِ، ومن ذلك: المُضاربةُ، وهي: أنْ يُعْطِيَ شَخصًا مالًا يَتَّجِرُ به، والرِّبحُ بَيْنَه وبَيْنَه على حَسَبِ ما اشْتَرَطاهُ. فيقولُ مثلًا: هذه عَشَرَةُ آلَافِ ريالٍ اتَّجِرْ بها، والرِّبحُ بيْننا أنْصافًا. أو: أثلاثًا، لك ثُلُثُه ولي ثُلُثاهُ. أو: أرباعًا، لك رُبُعُه، ولي ثلاثةُ أَرْبَاعه. أو ما أشبَهَ ذلك.

المهمُّ: أنَّ الدِّينَ الإسلاميَّ أثبتَ مَبْدَأَ الخُلْطةِ والشَّرِكةِ.

٩- الإشَارةُ إلى الحُنُوِّ والعَطفِ على اليَتامى؛ لقَولِهِ: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ﴾، وهذه كَلِمةٌ تُشْعِرُ الإنسانَ باللُّطفِ، واللِّينِ، والرَّحمةِ، واتِّباعِ المَصالِحِ في حُقوقِ اليَتامَى؛ لأنَّهم إِخْوَانُه.

١٠- سَعةُ عِلْمِ اللهِ تَعالى، وإحاطتُه بكُلِّ شَيءٍ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾.

١١- التَّحذيرُ من الإِفْسَادِ؛ لأنَّ الإنسانَ متى عَلِمَ أنَّ اللهَ تَعالى يَعْلَمُ ذلك فسوف يَحْذَرُ منه غايةَ الحَذَرِ؛ خوفًا من عقابِ اللهِ.

١٢- الحثُّ على الإِصْلَاحِ؛ لأَنَّه إذا كان الإِنْسَانُ يَعْلَمُ أنَّ اللهَ يَعْلَمُ إِصْلَاحَه فسوف يَسْعى بالإصلاحِ؛ طَلَبًا لثَوابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

١٣- انتفاءُ العُسْرِ والمَشَقَّةِ في هذه الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ -والحمدُ للهِ- لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾، أي: لشَقَّ عليكم، كما سبَقَ في التَّفسيرِ.

والمِلَّةُ الإسلاميَّةُ هي المِلَّةُ الحنيفيَّةُ السَّمحةُ، والدِّينُ الإسلاميُّ هو دِينُ اليُسرِ؛ كما قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ**»[1]، وقال وهو يَبْعَثُ البُعُوثَ: «**يَسِّرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلَا تُنَفِّرُوا**»[2]، وقال: «**فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ**»[3].

والنُّصوصُ في هذا بيِّنةٌ واضِحةٌ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، قال اللهُ تَعالى: «**قَدْ فَعَلْتُ**»، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾، قال اللهُ تَعالى: «**قَدْ فَعَلْتُ**»، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٨٦]، قَالَ اللهُ: «**قَدْ فَعَلْتُ**»[4]، فاستَجابَ اللهُ لنا في هذه الجُمَلِ الدُّعائيَّةِ، ومنها:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم (٣٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:١٠).

(٣) تقدم تخريجه (ص:١٠).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس، رقم (١٢٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾؛ لأنَّ عَدمَ المُؤاخذةِ على النِّسيانِ والخَطأ من التَّيسيرِ.

١٤- إثباتُ هَذينِ الاسْمينِ للهِ: (العَزيزِ)، و(الحَكيمِ)، فبالعِزَّةِ يكونُ تمامُ السُّلطانِ، وبالحكمةِ يكونُ تمامُ الفِعلِ؛ لأنَّ أَفعَالَ اللهِ تَعالى كُلَّها مَبْنيَّةٌ على الحِكمةِ.

١٥- أنَّ الإِنْسَانَ متى آمَنَ بأنَّ اللهَ عَزيزٌ فسوف يَخْشى عِقابَه، ويَرْجُو ثَوابَه؛ لأنَّ من مَعْنى العَزيزِ: الغالِبَ الَّذي لا يُغْلَبُ، القاهِرَ الَّذي لا يُقْهَرُ، المُجيرَ الَّذي لا يُجارُ عليه.

١٦- أنَّ الإنْسانَ يطمئِنُّ لِمَا يَقَعُ من أَقْدَارِ اللهِ تَعالى، ويَطْمئِنُّ لِمَا حصَلَ من شَرعِ اللهِ؛ لأنَّه مَبنيٌّ على الحِكمةِ.

ومتى عَلِمتَ أنَّ اللهَ لا يُقدِّرُ شيئًا إلَّا لحكمةٍ اطمأنَنْتَ إليه، ورَضِيتَ به، واقْتَنَعتَ به.

وكذلك إذا عَلِمتَ أنَّ اللهَ لا يَشْرَعُ شيئًا -أي: لا يُوجِبُ، ولا يُحرِّمُ، ولا يُحلِّلُ- إلَّا ما تَقْتَضيهِ الحِكمةُ، فإنَّك تَطْمئِنُّ إلى ذلك كثيرًا، ولا تُنازِعُ اللهَ تَعالى لا في قَدَرِه، ولا في شَرْعِهِ.

أسألُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يَجعَلَنا جميعًا من المُطمئِنِّينَ بشَريعَتِه، الرَّاضينَ بقَضائِه وقَدَرِه؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٢١﴾﴾

يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾، والخِطابُ هنا لعامَّةِ المُؤمِنينَ.

و﴿ٱلْمُشْرِكَٰتِ﴾ يَشمَلُ: المُشرِكاتِ في الرُّبوبيَّةِ، والمُشرِكاتِ في الأُلوهيَّةِ، يَعني: لو أنَّ امرأةً لا تُقِرُّ بالخالِقِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّها مُشْرِكةٌ، بل هذه مُلْحِدةٌ، أو تُؤمِنُ بالخالِقِ عَزَّوَجَلَّ، لكن تَعتقِدُ أنَّ له شريكًا في مُلكِه، مُدبِّرًا معه، كالَّذين يَعْتَقِدونَ أنَّ أَوْلِياءَهم يُدبِّرونَ الكَونَ مع اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ هؤلاء مُشرِكونَ، ليسوا من المُؤمِنينَ في شَيءٍ.

أو تكونُ مُشرِكةً في الأُلوهيَّةِ -أي: في عبادةِ غيرِ اللهِ- تَعْبُدُ الملائكةَ مع اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أو تعبُدُ الأنبياءَ مع اللهِ، أو تعبُدُ الأولياءَ مع اللهِ، أو تعبُدُ شجرًا مع اللهِ، أو تعبُدُ صَنَمًا مع اللهِ، فهذه مُشرِكةٌ في الأُلوهيَّةِ.

أمَّا الإِشْرَاكُ في الأَسْمَاءِ والصِّفاتِ فهذا يحتاجُ إلى تَفصيلٍ ليس هذا مَوْضِعَه.

إِذَنْ، لا تَنكِحوا المُشرِكاتِ، لا في الرُّبوبيَّةِ، ولا في الأُلوهيَّةِ ﴿حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾، وذلك بتَوحيدِ اللهِ تَعالى في رُبوبيَّتِه وأُلوهيَّتِه.

﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ الأَمَةُ المُؤمِنةُ هي: الَّتي وحَّدَتِ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فيما يختصُّ به تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من الرُّبوبيَّةِ، والأُلوهيَّةِ، والأَسْماءِ والصِّفاتِ.

﴿خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ أي: خَيرٌ من امرأةٍ أو أَمَةٍ مُشرِكةٍ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ أي: ولو أَعْجَبَتْكم هذه المُشرِكةُ بجَمالِها، وشَبابِها، وخِفَّتِها، وعَمَلِها، وعِلْمِها، فإنَّ المُؤمِنةَ خَيرٌ منها، ولو كانت أُمِّيَّةً لا تَقرَأُ ولا تَكْتُبُ.

﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ أي: لا تُزوِّجوهم، ونقولُ في المُشرِكينَ ما قُلنا في المُشرِكاتِ ﴿حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟﴾ أي: حتَّى يُوحِّدوا ويُخلِصوا.

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ أي: لرَجُلٌ مُؤمِنٌ ﴿خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ أي: خَيرٌ من رَجُلٍ مُشرِكٍ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ أي: ذلك المُشرِكُ في شَبابِهِ، وجَمالِهِ، ومالِهِ، وعِلْمِه، وغيرِ ذلك، فالمُؤمِنُ خَيرٌ منه.

ووَجْهُ ذلك: أنَّ المُشرِكينَ أضلُّ من الأَنْعامِ سبيلًا، قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤]، بل قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف:٥-٦]، ومعنى: (مَن أضَلُّ) أي: لا أَحدَ أضَلُّ، لا الأَنْعام، ولا غيرَ الأنعامِ، لا أَحَدَ أضَلُّ من المُشرِكِ -والعياذُ باللهِ- ولهذا قال: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾.

ثمَّ قال تَعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ يَعني: أولئك المُشرِكونَ والمُشرِكاتُ يَدْعُونَ إلى النَّارِ؛ لأنَّ عَمَلَهم هذا دُعاءٌ بالفِعلِ، فقد لا يكونُ المُشرِكُ يقولُ للنَّاسِ: أشْرِكوا. لكن كونُهُ يَبقى على الإِشْراكِ، ويُجادِلُ عنه، هذا نوعٌ من الدَّعوةِ.

والإشراكُ من أَسْبَابِ دُخولِ النَّارِ، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ﴾ أي: إلى ما يُوصِلُ إلى الجَنَّةِ من الأَعْمالِ الصَّالِحةِ، وعلى رأسِها: الإخلاصُ، والتَّوحيدُ. فهذه الأشياءُ تُوصِلُ إلى الجَنَّةِ، فهو عَزَّوَجَلَّ يَدْعو إلى الجَنَّةِ بسُلوكِ طُرُقِها من الإِخْلَاصِ، والتَّوحيدِ، والأَعْمالِ الصَّالِحةِ.

وكذلك يَدْعُو إلى المَغفِرةِ، أي: مَغفِرةِ الذُّنوبِ الَّتي من أكبَرِ أَسْبَابِها أَلَّا يُشرِكَ باللهِ شيئًا، ولهذا جاءَ في الحَديثِ: «**يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**»[1].

وقَوْلُه: ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ أي: بإرادتِهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ كُلَّ شَيءٍ يقعُ بإرادتِهِ، سواء سُلُوكُ طريقِ أهلِ النَّعيمِ، أو أهلِ الجَحيمِ.

﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ﴾ أي: يُوضِّحُها حتَّى تتبيَّنَ لهم، ويكونَ فيها دليلٌ على الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ. فيُبيِّنُ آياتِهِ للنَّاسِ عُمومًا ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ أي: لأجلِ أنْ يَتَذَكَّروا ويتَّعِظوا.

في هذه الآيةِ الكَريمةِ من الفَوائِدِ والأحكامِ ما يلي:

١- تحريمُ نِكاحِ المُشرِكاتِ، ولو كُنَّ من أَجْمَلِ النِّساءِ، ومن أَشَبِّ النِّساءِ، ومن أَعْلَمِ النِّساءِ.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل التوبة، رقم (٣٥٤٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كما أخرجه مسلم بنحوه: كتاب الذكر، باب فضل الذكر، رقم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- أنَّ الإنسانَ لـو تزوَّجَ مُشرِكـةً فإنَّ نِكاحَه باطلٌ؛ لأنَّ ما نَهى اللهُ عنه ورَسُولُه لا يُمكِنُ أن يَقَعَ صحيحًا؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: **«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»**[1]، فإذا كان العَمَلُ الَّذي ليس عليه أَمْرُ اللهِ ورَسُولِهِ مَرْدُودًا فما بالُكَ بالعَمَلِ الَّذي عليه نَهْيُ اللهِ ورَسولِهِ؟!

وعلى هذا فلو تزوَّجَ امرأةً مُشرِكةً، واسْتَباحَ منها ما يَسْتَبيحُه الرَّجُلُ من المرأةِ، لكان زانيًا، فكُلُّ قُبلةٍ فهي زِنًا، وكُلُّ جِماعٍ فهو زِنًا، وكُلُّ نَظرةٍ لشَهوةٍ فهي زِنًا؛ لأنَّ هذا النِّكاحَ لم يَصِحَّ، فلا يترتَّبُ عليه أثَرُه.

وذهَبَ بعضُ العُلَماءِ إلى أنَّ هذه الآيةَ عامَّةٌ حتَّى في أَهْلِ الكِتابِ، بمَعنى: أنَّه لا يجوزُ للإنسانِ أنْ يتزوَّجَ يَهوديَّةً أو نَصْرانيَّةً إذا كانت تَعْتَقِدُ للهِ شريكًا، وقال: إنَّ قَـولَهُ تَعالَى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة:٥]، إنَّ المُرادَ بذلك: المُحصَناتُ اللَّاتي لا يُشرِكْنَ باللهِ شيئًا.

ولكـنَّ الجُمهورَ -وهو الصَّحيـحُ- على أنَّه يجوزُ أن يتزوَّجَ الإنسانُ امرأةً يهوديَّةً، أو نصرانيَّةً، وإن كانت كافِرةً مُشرِكةً؛ لأنَّ سُورةَ المائدةِ نزَلَ فيها: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة:٥]، وفي نَفسِ هذه السُّورةِ قال اللهُ تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١٧]، وقـال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨/ ١٨)، وأخرجه بمعناه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

فأباحَ نِكاحَ نِساءِ أهلِ الكِتابِ، مع حُكْمِهِ عليهم أنَّهم كُفَّارٌ؛ لأنَّهم اعتَقَدوا أنَّ المسيحَ ابنُ اللهِ، وأنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ.

٣- أنَّ تحريمَ المُشرِكةِ ليس تحريمًا مُؤبَّدًا، كتَحريمِ الأُمِّ، والبِنتِ، والأُختِ، ولكنَّه مُحرَّمٌ إلى أَمَدٍ، وهذا الأَمَدُ هو الإيمانُ، ولهذا قال: ﴿حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾.

٤- فضيلةُ الإيمانِ؛ لأنَّ المرأةَ الوَاحِدةَ تكونُ بالأمسِ حَرامًا أنْ يتزوَّجَها المُؤمِنُ، وتكونُ اليومَ حَلالًا أنْ يتزوَّجَها المُؤمِنُ، كُلُّ ذلك بسببِ الإيمانِ، فالإيمانُ مُطهِّرٌ، وله أَحْكَامٌ تتعلَّقُ به.

٥- أنَّه يجوزُ للإنسانِ أن يتزوَّجَ المرأةَ ولو كانت عَاصِيَةً فَاسِقةً؛ لأنَّ النَّهيَ إنَّما هو عن نِكاحِ المُشرِكاتِ، ولكن هناك شَيءٌ وَاحِدٌ من المعاصي لا يَحِلُّ للإِنْسَانِ أن يُقْدِمَ على المرأةِ إذا كانت مُتَّصِفةً به، وهو الزِّنا، فالزَّانيةُ لا يجوزُ للإنسانِ أن يتزوَّجَها حتَّى تَتُوبَ تَوبةً ظَاهِرةً بيِّنةً؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور:٣].

أمَّا الفِسقُ بما دُون ذلك فلا يَمنَعُ النِّكاحَ، ولكن لا شكَّ أنَّه كُلَّما كانتِ المرأةُ أَقْوَى دِينًا فهي أَوْلَى؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَحَسَبِهَا، وَجَمَالِهَا، وَدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ**»(١).

٦- أنَّ الأَمَةَ -أي: المرأةَ- المُؤمِنةَ خيرٌ من المُشرِكةِ ولو أَعْجَبَتْكَ -أي: المُشرِكةُ- وهذه الخَيريَّةُ مُطلَقةٌ، لم يَقُلْ: خَيرٌ منها في كذا أو كذا. فهي خَيرٌ من المُشرِكةِ على

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الإِطْلَاقِ، والإِيمَانُ يتفاوتُ، وإذا كان الحُكْمُ مُعلَّقًا بوَصْفِ الإيمانِ دلَّ ذلك على أنَّه كُلَّما كانتِ المرأةُ أَقْوَى إِيمَانًا، وأَكْثَرَ عَمَلًا للصَّالحاتِ، فهي أَوْلى، فيكونُ ذلك شَاهِدًا للحَديثِ الَّذي أشرتُ إليه آنفًا: «**فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ**».

٧- أنَّ المرأةَ المُشرِكةَ قد تُعجِبُ الإنسانَ، وأنَّ إِعْجَابَ الإنسانِ بما عليه المُشرِكُ في أَمْرٍ تَقْتَضيهِ الفِطرةُ والطَّبيعةُ لا بأسَ به، لكن بِشَرْطِ: أَلَّا يُؤدِّيَ ذلك إلى محبَّةِ هذا المُشرِكِ أو مَوَدَّتِهِ.

فمثلًا: لو أَعْجَبَ الإنسانَ من رَجُلٍ مُشرِكٍ عُثُورُه -أي: هذا المُشرِكِ- على دَواءٍ لمَرَضٍ عُضالٍ لم يتوصَّلِ النَّاسُ إلى دَوائِهِ، فإنَّ هذا لا شكَّ أنَّه يُعجِبُ الإنسانَ، ويقولُ: إنَّ هذا رَجُلٌ حَاذِقٌ. ولكنَّه لا يجوزُ بأيِّ حالٍ من الأَحْوَالِ أن يُؤدِّيَ ذلك إلى محبَّةِ الرَّجُلِ وتَعظيمِهِ.

٨- أنَّه لا نِكاحَ إلَّا بوَلِيٍّ، أي: أنَّ المرأةَ لا تُزوِّجُ نَفْسَها، وأنَّه لا يُزَوِّجُها إلَّا وَلِيُّها، وأنَّ النِّكاحَ بلا وَلِيٍّ فاسدٌ، ويَظْهَرُ ذلك باخْتِلَافِ التَّعبيرِ في الآيةِ الكريمةِ، ففي الآيةِ الكَريمَةِ قال اللهُ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ﴾، وهذا خِطابٌ للأزواجِ، فالزَّوجُ هو الَّذي يُنكِحُ نَفْسَه، وأمَّا في النِّساءِ فقال: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، فدلَّ هذا على أنَّ المرأةَ لا تَملِكُ إِنْكَاحَ نَفْسِها من أَحدٍ، وإنَّما يُنكِحُها وَلِيُّها.

وقَد جاءتِ السُّنَّةُ واضحةً في ذلك، فقَال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ**»[1]، وقَال -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب إذا جاءكم من ترضون دينه فزوِّجوه، رقم (١٠٨٤)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الأكفاء، رقم (١٩٦٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ**»[1]، وقال ﷺ: «**لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ**»[2]، فدلَّ ذلك على أنَّ المرأةَ لا تُزوِّجُ نَفْسَها مهما بَلَغَتْ من العَقلِ والذَّكاءِ والمَعرِفةِ، فلا بُدَّ أن يُزوِّجَها وَلِيُّها.

ووليُّ المرأةِ في النِّكاحِ هُمُ: العَصَباتُ. فذَوو الفُروضِ ليس لهم وِلَايةٌ، وذَوو الأَرْحَامِ ليس لهم وِلايةٌ.

وعلى هذا، فالأخُ من الأُمِّ لا يُزوِّجُ أُختَه من أُمِّه، والخالُ لا يُزوِّجُ ابنةَ أُختِهِ، إنَّما الوِلايةُ في النِّكاحِ للعَصَبةِ فقط.

فلو وَجَدْنا ابنَ عمٍّ بعيدًا جِدًّا من المرأةِ، ووَجَدْنا أَخَاها من أُمِّها، فالَّذي يُزوِّجُها ابنُ عمِّها البعيدُ، ولا يُزوِّجُها أخوها من أُمِّها، حتَّى لو لم يُوجَدْ أحَدٌ من العَصَبةِ زوَّجَها القَاضِي، ولم يُزوِّجْها أَخُوها من أُمِّها، إلَّا أنْ يُوكِّلَه القَاضِي؛ لأنَّ القاعدةَ لدينا هي أنَّ وِلايةَ النِّكاحِ إنَّما هي للعَصَبةِ فقط دُون أَصْحَابِ الفُروضِ، ودُون ذوي الأَرْحَامِ.

وإذا اجْتَمَعَ أَخوانِ، أحَدُهما شَقيقٌ، والآخَرُ من أبٍ، فالشَّقيقُ هو الوليُّ؛ لأنَّه أَقْوى صِلةً بأُختِهِ، حيثُ إنَّه شَقِيقُها من أَبِيها وأُمِّها، والأخُ من الأبِ إنَّما يتَّصِلُ بها بالأبِ فقط.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (٢٠٨٥)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم (١١٠١)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٨١)، وأحمد (٤/ ٣٩٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم (٥١٣٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح، رقم (١٤١٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإذا وُجِدَ عمٌّ وابنُ عمٍّ فالعمُّ أَوْلى، وإذا وُجِدَ ابنُ عمٍّ بَعِيدٌ وعمُّ الأبِ فابنُ العمِّ البعيدُ أَوْلى؛ لأنَّ ابنَ العمِّ البعيدَ يتَّصِلُ بالمرأةِ في الجدِّ، وعمُّ الأبِ يتَّصِلُ في أبي الجدِّ، فتكونُ قرابةُ ابنِ العمِّ البعيدِ أَقْرَبَ من قَرابةِ عَمِّ الأبِ.

والتَّرتيبُ مَعروفٌ عندَ أهلِ العِلمِ، لكن المهمُّ الَّذي أُحِبُّ أن يُفْهَمَ: أنَّه لا وِلايةَ لذي فَرضٍ، ولا لذي رَحِمٍ، وإنَّما الولايةُ للعَصَباتِ فقط.

وهنا نَقِفُ لنُوجِّهَ نصيحةً إلى الأولياءِ الَّذين جَعلَهم اللهُ تَعالى أَوْلِيَاءَ على بَنَاتِهم، أو أَخَواتِهم، أو مَن لهم وِلايةٌ عليها: أُحذِّرُ الأولياءَ من الخيانةِ في أمانتِهم؛ فإنَّ بعضَ الأَوْلِيَاءِ يتحكَّمُ في تَزْويجِ ابنتِهِ، أو أُختِهِ، أو مَن له ولايةٌ عليها، حتَّى لا يُزوِّجَها إلَّا مَن أَعطاهُ أَكْثَرَ من المالِ، ولا يهمُّه أنْ يكون صالحًا أو غيرَ صالِحٍ، ولا أنْ يكونَ حَسَنَ الأَخْلَاقِ أو سَيِّئَ الأَخْلَاقِ، ورُبَّما يَخْطُبُها مَن هو مُستقيمٌ في دِينِهِ، مُستقيمٌ في خُلُقِهِ، ولكنَّه لا يُعطيهِ شيئًا من المالِ، فيَمْنَعُ تَزْوِيجَه مع رَغبةِ المرأةِ فيه، وهذا لا شكَّ أنَّه مُحرَّمٌ عليه.

وفي هذه الحالِ يجوزُ للمرأةِ أن تَطْلُبَ من الوليِّ الآخَرِ الَّذي يَلِيهِ أن يُزوِّجَها، فمثلًا: إذا قَدَّرْنا أنَّ أخاها الشَّقيقَ أَبَى أنْ يُزوِّجَها مَن خَطَبَها، وهو كُفْءٌ مَرْضِيٌّ في دِينِه وخُلُقِه، فلْتطلُبْ من أَخِيها من أَبِيها أنْ يُزوِّجَها، فإنْ أَبَى -كما هي عادةُ كَثيرٍ من النَّاسِ، تأخُذُهم حَمِيَّةُ الجاهليَّةِ، فلا يَتَدَخَّلونَ في هذه المسائِلِ- فإنَّ لها أنْ تَتَّصِلَ بالحاكِمِ -أي: القاضي- وتَطْلُبَ منه ذلك، والحاكِمُ في هذه الحالِ يجبُ عليه أن يَنْظُرَ في الأمرِ، وألَّا يُهِمَّه أحَدٌ إلَّا أداءَ الأَمَانةِ في هذه المرأةِ.

وما أَكْثَرَ النِّساءِ اللَّاتي يَشتكِينَ من هذه الحالِ، من عَضْلِ أوليائِهِنَّ أنْ يُزوِّجوهُنَّ مَن يُرْضَى دِينُهُ وخُلُقُه.

كما أنَّ بعضَ الأولياءِ يَخُونُ الأمانةَ على العكسِ من ذلك، بمَعْنى: أنَّه يُزوِّجُ ابنتَهُ أو أُختَهُ أو مَن له ولايةٌ عليها، يُزوِّجُها مَن لا يُرضى دِينُهُ وخُلُقه؛ لأنَّه أَعْطاهُ مالًا أَكْثَرَ، ولا يُبالي بالأمانةِ الَّتي حُمِّلَها، وهذا أيضًا لا شكَّ أنَّه مُحرَّمٌ، وقد قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال:٢٧-٢٨].

فالحاصلُ: أنَّه يجبُ على الوليِّ أن يتَّقِيَ اللهَ فيمَن ولَّاه اللهُ عليهِنَّ، وأنْ يُزوِّجَ الخاطِبَ إذا كان كُفْؤًا في دِينِهِ وخُلُقِه، ورَضِيَتْه المرأةُ، وألَّا يُزوِّجَ الخاطِبَ إذا لم يكن مَرْضِيًّا في دِينِهِ وخُلُقِه.

ولكن إذا قال قائلٌ: لو أنَّ المرأةَ رَضِيَتْ بذلك، أي: بمَن كان غيرَ مَرْضيٍّ في دِينِهِ وخُلُقِه، ولكن لم يَصِلْ إلى حدِّ الكُفرِ، فهل يُزوِّجُها؟

فنقولُ: لا يُزوِّجُها حتَّى لو رَضِيَتْ، حتَّى لو أَلَحَّتْ فلا يُزوِّجها؛ لأنَّه وإنْ رَضِيَتِ الآنَ، وهو سيِّئُ الخُلُقِ، وسيِّئُ الدِّينِ، فإنَّه رُبَّما تحصُلُ مشاكِلُ كثيرةٌ تَتعَبُ بها هي في المُستقبَلِ، ويَتعَبُ بها أيضًا وليُّها، ورُبَّما لا يحصُلُ الفَكَاكُ من هذا الرَّجُلِ السَّيِّئِ الخُلُقِ، أو السَّيِّءِ الدِّينِ، إلَّا ببَذْلِ أَمْوالٍ كثيرةٍ تُرهِقُهم، ويَذْهَبون يَستَدينون من النَّاسِ.

فالمهمُّ: أنَّ الإنسانَ الَّذي ولَّاه اللهُ على امرأةٍ يجبُ أن يُؤدِّيَ الأمانةَ سَلْبًا وإيجابًا، بمَعْنى: أنْ يُزوِّجَها مَن يُرضى دِينُهُ وخُلُقُه، وأنْ يَمْنَعَها من التَّزوُّج بمَن لا يُرضى دِينُهُ ولا خُلُقُه، وأنْ يَتَّقِيَ اللهَ تَعالى في ذلك.

٩- أنَّه لـو تزوَّجَتِ امرأةٌ مُؤمِنةٌ بمُشرِكٍ فالنِّكاحُ باطـلٌ؛ لقَـولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ﴾، وإنَّما كان باطِلًا؛ لأنَّه وُقوعٌ فيما نَهى اللهُ عنه، وقد ثبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[1].

فلو أنَّ امرأةً مسلمةً أُعجِبَتْ برَجُلٍ كافِرٍ، وطَلَبَتِ التَّزويجَ منه، قُلنا: لا نُزوِّجُها مهما كان الأمرُ، حتَّى لو فُرِضَ أنَّها هدَّدَتْ بأنْ تقتُلَ نفسَها، قُلنا: فلْتَقتُلْ نَفْسَها، ومَوعِدُها النَّارُ.

فإنْ قالت: إنَّها ستكفُرُ لتَحِلَّ لهذا المُشرِكِ؟

قُلنا: إذا كَفَرَتْ فقد ارتدَّتْ، وحينئذٍ نأمُرُها أن تَعُودَ إلى الإسلامِ، فإن عادتْ وإلَّا قتَلْناها.

فإن قال قائلٌ: وهل يجوزُ للمرأةِ المُؤمِنةِ أنْ تتزوَّجَ بفاسِقٍ؟

قُلنا: نَعَمْ، يجوزُ؛ لأنَّ الفاسِقَ معه أصلُ الإيمانِ، إلَّا في حالٍ واحدةٍ: إذا كان فِسْقُه بالزِّنا، فإنَّه لا يَحِلُّ لها أن تتزوَّجَ به حتَّى يتوبَ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور:٣].

١٠- أنَّ العَبدَ المُؤمِنَ خيرٌ من المُشرِكِ ولو أعْجَبَك، وبناءً على ذلك نقولُ في مسألةِ العَمالةِ: إنَّ الأَوْلى أن يَجْلِبَ للعَمَلِ عندَه مَن كان مُسلِمًا؛ فإنَّه خيرٌ من المُشرِكِ ولو أَعْجَبَك المُشرِكُ، نَعَمْ، لو فُرِضَ أنَّ رَجُلًا مُحسِنًا يقولُ: أنا أَجْلِبُ عَامِلًا كافِرًا للخِدمةِ في البَيتِ، أو قيادةِ السَّيَّارةِ، وأَدْعوهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لعلَّ اللهَ

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١١٢).

يهديه. فنقولُ: إذا عَلِمَ اللهُ تَعالى من نِيَّتِه أنَّ هذا هو الغرضُ فإنَّه قد يُعينُه على ذلك، لكن إذا كان لُمجرَّدِ العَمَلِ فنقولُ: اخْتَرِ المُسلِمَ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى يقولُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾.

١١- أنَّ الكُفَّارَ يَدْعُونَ إلى النَّارِ، سواء كانوا يَدْعُونَ بالقَولِ، فيَدْعُونَ النَّاسَ إلى الكُفرِ، كما يَفْعَلُه دُعاةُ النَّصارى الَّذين يَدْعُونَ إلى النَّصرانيَّةِ، أو كان ذلك عن طَريقِ الفِعلِ؛ لأنَّ الكافِرَ إذا بَقِيَ على كُفرِهِ فقد يَغْتَرُّ به السُّذَّجُ من المُسلِمينَ، ويَقولون: إنَّه لا فَرْقَ بيْنَ دِينِ الكِتابيِّ، ودِينِ المُسلِمينَ. وهذا خطأٌ عَظِيمٌ جِدًّا، فمَن ادَّعى أنَّ أَهْلَ الكتابِ اليَومَ على دِينٍ صَحيحٍ مَرْضِيٍّ عندَ اللهِ فإنَّه كافِرٌ؛ لأنَّه مُكذِّبٌ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]، ولا يجوزُ بأيِّ حالٍ من الأَحْوالِ أن نَعتقِدَ مُساواةَ المُسلِمِ لليَهوديِّ والنَّصرانيِّ في الدِّينِ أبدًا، فاليَهُوديُّ والنَّصرانيُّ بعد أن بُعِثَ مُحمَّدٌ ﷺ ليس بيْنَهم وبيْنَ غيرِهم من الكُفَّارِ فَرْقٌ، إلَّا في بعضِ المسائِلِ الَّتي رخَّصَ فيها الشَّرعُ، كحِلِّ النِّساءِ، وحِلِّ المُذكَّى، وأَخْذِ الجِزيةِ، وإن كان القولُ الرَّاجحُ أنَّ أَخْذَ الجِزيةِ جائزٌ من اليَهُودِ والنَّصارى وغيرِهم.

فعلى كُلِّ حالٍ، أهمُّ شَيءٍ أن نَعْتَقِدَ أنَّ الأَدْيانَ لا يُمكِنُ أن تتَّفِقَ، فلا يُمكِنُ أن يُوجَد دِينُ كُفرٍ مع دِينِ إسلامٍ أبدًا، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ﴾ [يونس:٣٢]، ولا شكَّ أنَّ دِينَ الإسلامِ هو الحَقُّ، فإذَنْ ما سِواه هو الضَّلالُ، ولا يَجُوزُ اعتِقادُ أنَّه هُدًى بأيِّ حالٍ من الأَحْوالِ.

١٢- أنَّ اللهَ تَعالى يَدْعُو عِبادَه إلى الجَنَّةِ والمَغْفِرةِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ﴾، وهذا كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَـٰمِ﴾

[يونس:٢٥]، فاللهُ تَعالى يَدْعو العبادَ إلى ما فيه مَنفعَتُهم في الدُّنيا والآخرةِ، لا لِيَنتفِعَ بهم هو؛ كما قال اللهُ تَعالى في الحَديثِ القُدْسِيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي**»[1].

فالطَّاعةُ -أَعْنِي: طاعةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ- هي مَصْلَحةٌ للعبدِ، ومَنْفَعةٌ له، وهي من نعمةِ اللهِ عليه، ولهذا قال: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ﴾.

١٣- إثباتُ الجَنَّةِ، وهي الدَّارُ الَّتي أَعَدَّها الله تَعالى لأَوليائِهِ المُتَّقينَ، وفيها من النَّعيمِ ما لا عَيْنٌ رأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلبِ بَشَرٍ، ولا يُمكِنُ للإنسانِ أن يتصوَّرَ في الدُّنيا حَقِيقةَ نعيمِ الآخرةِ أبدًا، وإن كان الإنسانُ يَعْرِفُ جِنْسَه، لكنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يُدْرِكَ حقيقتَه، فقد قال اللهُ تَعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن:٦٨]، وهذا مَوجودٌ في الدُّنيا، لكنَّ حَقِيقةَ ما في الآخرةِ لا تَتَّفِقُ مع حَقِيقَةِ ما في الدُّنيا أبدًا؛ لأنَّ اللهَ تَعالى يقولُ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، ولو كان ما في الآخرةِ حَقِيقَتُه كحقيقةِ ما في الدُّنيا لكُنَّا نَعلَمُ ما أَخْفاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

١٤- أَلَّا يَعْتَمِدَ الإنسانُ على نَفْسِه في سُلُوكِ الطَّريقِ المُوصِلِ إلى الجَنَّةِ والمَغْفِرَةِ، بل يعتقِدُ أَنَّ ذلك بإذْنِ اللهِ، فيتوجَّهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بسُؤالِ الثَّباتِ والتَّوفيقِ لطَرِيقِ الجَنَّةِ والمَغْفِرَةِ.

١٥- أَنَّ اللهَ تَعالى يُبيِّنُ للنَّاسِ آياتِهِ، ويُوضِّحُها؛ حتَّى يَحْصُلَ لهم التَّذكُّرُ والاتِّعاظُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

١٦- أنَّه كُلَّما تأمَّلَ الإنسانُ في آياتِ اللهِ -سواء أكانت شَرعيَّةً، أمْ كَونيَّةً قَدَريَّةً- فإنَّه يزدادُ تذكُّرًا واتِّعاظًا؛ لأنَّ الحُكْمَ يدورُ مع عِلَّتِه وُجودًا وعَدَمًا.

١٧- إثباتُ الحِكْمَةِ في أَفْعَالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، فإنَّ «لعلَّ» هنا للتَّعليلِ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾﴾

هذا أيضًا من الأَسئِلَةِ الَّتي أَوْرَدها الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على النَّبيِّ ﷺ، وهو السُّؤالُ عن المَحيضِ: ما شَأْنُه؟ وما حُكمُه؟

والمرادُ به: الدَّمُ الخارجُ من الأُنثى في أيَّامٍ مَعْلُومةٍ، وهو من طَبيعةِ المرأةِ وجِبلَّتِها.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ يَعني: هل يَمْنَعُ من مُخالَطةِ المرأةِ؟ هل يَمْنَعُ من جِماعِ المرأةِ؟ هل يَمْنَعُ من الاسْتِمْتاعِ بها؟ وما أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ اليهودَ كانوا إذا حاضَتِ المرأةُ لم يُؤاكِلوها، ولم يُجامِعوها، وصارت مُنْفَرِدةً وَحْدَها، لا يَقْرَبونها، والنَّصارى -على ما قِيلَ- بالعَكسِ، فسَأَلَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ في الجَوابِ: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾، يَعني: أنَّ الدَّمَ أَذًى، أذًى بالنِّسبةِ

للزَّوجِ، وبالنِّسبةِ للزَّوجةِ أيضًا، ولا شكَّ أنَّ المرأةَ يَلْحَقُها عند الحَيضِ ما يَلْحَقُها من الأذى، من الأَوْجَاعِ والنَّتَنِ وغَيْرِ ذلك ممَّا هو مَعْرُوفٌ للنِّساءِ.

﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ﴾ يحتمِلُ أنْ يَكُونَ المرادُ: في الحَيضِ. وأن يكون المرادُ: في مَكَانِ الحَيضِ. والآيَةُ إذا احتَمَلَتْ مَعْنَيينِ على السَّواءِ، ولا مُنافاةَ بَيْنَهما، فإنَّها تُحْمَلُ عليهما جميعًا.

وعلى هذا فنقولُ: اعتزِلوا النِّساءَ في مَكَانِ الحَيضِ، في زَمَنِ الحَيضِ. وسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- بيانُ ذلك في الفَوائِدِ.

﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ﴾ يعني: لا تَقرَبوا النِّساءَ، أي: بالجماعِ ﴿حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَ﴾ أي: من الحَيضِ.

﴿فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ﴾ أي: اغتسَلْنَ، وتأمَّلِ الفَرقَ بيْنَ الكَلِمتَينِ، في الأُولى: ﴿حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَ﴾، وفي الثَّانيةِ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ﴾، فالأُولى وَصْفٌ، والثَّانية فِعْلٌ، ولهذا لم يَقُلْ: «فإذا طَهُرْنَ»، بل قال: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ﴾.

وفُسِّرَ التَّطهُّرُ هنا بأنَّه الغُسْلُ، وهو -حَقِيقةً- الغُسْلُ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة:٦].

وقَوْلُه: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ يَعني: ائْتُوهُنَّ من المكانِ الَّذي أمَرَكم اللهُ أنْ تَأْتُوهُنَّ فيه؛ لأنَّ ﴿حَيۡثُ﴾ ظرفُ مَكانٍ، فما هو المكانُ؟ فُسِّرَ بالآيةِ الَّتي بعدَها.

وقَوْلُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ أي: الرَّجَّاعينَ إلى اللهِ من مَعْصِيَتِهِ إلى طاعَتِهِ ﴿وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾ أي: المُتنزِّهينَ بالطُّهرِ من الأَذَى والأَحْداثِ.

ثمَّ قال: ﴿نِسَآؤُكُمۡ﴾ يعني: زَوْجَاتِكم ﴿حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ أي: بمَنزِلةِ الأَرْضِ الَّتي تَحْرُثونَها من أجلِ أن تَحْمِلَ الزُّروعَ والأَشْجارَ، وتَنتَفِعوا بحِمْلِها ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ﴾ أي: مَكَانَ الحَرثِ، وهو الفَرْجُ ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ من حيثُ شِئتُم، وهذا هو الَّذي أَرَادَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ في قَولِه: ﴿فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: نَأْتِيهنَّ من جِهَةِ الحَرثِ، وهو الفَرْجُ، أي: القُبُلُ.

﴿وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمۡ﴾ أي: قدِّموا لأَنْفُسِكم خيرًا؛ كما قال تَعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٠].

ومن ذلك -أي: من التَّقْديم للنَّفْسِ في هذا المَوضِعِ- أنْ يَحْرِصَ الإنسانُ على الجِماعِ بإِنْزَالٍ؛ حتَّى يُقدِّمَ لنفْسِه الولَدَ.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ أي: الْزَموا تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وذلك بفِعْلِ أَوَامِره، واجتنابِ نَواهيهِ، ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ أي: اعْلَموا عِلْمَ يَقينٍ وثَباتٍ أَنَّكم مُلاقو اللهِ، وذلك أنَّ اللهَ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ سوف يُلَاقِي العَبْدَ يومَ القيامةِ، ويُقرِّرُهُ بذُنوبِهِ، ويَعترِفُ العبدُ بذلك، ثمَّ إنْ شاءَ غَفَرَ له، وإنْ شاءَ عاقَبَهُ.

وقَوْلُه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ لَمَّا قال: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ أعطى المُؤْمِنَ بَشَارةً، وأنَّه في هذه المُلاقاةِ سوف يَجِدُ ما يسُرُّه، جعَلَنا اللهُ وإيَّاكم منهم.

في هاتَينِ الآيتَينِ من الفوائِدِ والأَحْكامِ ما يلي:

١- حِرْصُ الصَّحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ على السُّؤالِ فيما يَعْنِيهم ويُهِمُّهم من أُمُورِ دِينِهم ودُنياهم؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِ﴾.

٢- أنَّ الحَيْضَ أذًى؛ لقَولِهِ: ﴿قُلۡ هُوَ أَذٗى﴾، وهل هو أذًى للزَّوجِ، أو للزَّوجةِ؟

نقولُ: هو أذًى للزَّوجةِ أوَّلًا، ثمَّ للزَّوجِ إن جامَعَ في حَالِ الحَيضِ ثانيًا.

٣- وُجُوبُ اعْتِزَالِ النِّساءِ في المَحيضِ، أي: في مَكَانِ الحَيضِ في زَمَنِ الحَيضِ؛ لقَولِهِ: ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ﴾.

٤- جَوازُ اسْتِمْتاعِ الرَّجُلِ بزَوْجَتِهِ الحائِضِ على كُلِّ وَجْهٍ، إلَّا الوَطْءَ في الفَرْجِ، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «**اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ**»[١]، وكان يأمُرُ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن تَتَّزِرَ، فيُباشِرُها، وهي حَائِضٌ[٢].

وعلى هذا، فيجوزُ للرَّجُلِ أن يَسْتَمتِعَ بزَوجتِهِ وهي حَائِضٌ بالتَّقبيلِ، والضَّمِّ، والجِماعِ بيْنَ الفَخِذَينِ، وغيرِ ذلك ممَّا أَبَاحَ اللهُ له، فإنَّه لا يحرُمُ إلَّا الجِماعُ.

٥- ألَّا يُجامِعَ حتَّى تَطْهُرَ، فإذا طَهُرَتْ بَقِيَ شَيءٌ آخرُ، وهو: الاغتِسالُ.

أمَّا كَـونُه لا يُجامِعُها حتَّى تطهُـرَ فهذا أَمْرٌ واضِحٌ؛ لأنَّ الدَّمَ يَسيلُ ويَجْري، فلا يُمكِنُ للإنسانِ أنْ يُجامِعَ في هذه الحالِ؛ لِمَا يَلحَقُه هو والمرأةَ من الأَذَى والضَّرَرِ.

وأمَّا بعدَ الطُّهرِ وقَبْلَ الطَّهارةِ فلأنَّ آثارَ الدَّمِ باقيةٌ، فلا بُدَّ أنْ يَحْصُل تلويثٌ، ولا بُدَّ أنْ يَرَى الإنسانُ ما تَشْمَئِزُّ منه نَفْسُهُ من آثارِ الدَّمِ، وهذا قد يُوَلِّدُ في قَلْبِهِ كراهيةً للمَرأةِ، ولهذا كان الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يأمُرُ أَهْلَه أن تَتَّزِرَ، حتَّى لا يَرى منها ما يَكرَهُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، رقم (٣٠٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، رقم (٣٠٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، رقم (٢٩٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٦- أنَّ المرأةَ لو استُحيضَتْ -والاستِحاضةُ هي: اسْتِمْرارُ الدَّمِ معها- فإنَّه يجوزُ لزَوجِها أنْ يُجامِعَها ولو كان معها الدَّمُ، لكن في غَيْرِ مُدَّةِ الحَيضِ، أمَّا في مُدَّةِ الحَيضِ فإنَّه لا يُجامِعُها، وقد أمَرَ النَّبيُّ ﷺ المُسْتَحاضةَ أن تَرجِعَ إلى عادَتِها، ثمَّ تَغتسِلَ، وتُصلِّيَ[1].

٧- لُطفُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بعِبادِهِ؛ حيثُ حَرَّمَ على الرَّجُلِ أنْ يُجامِعَ زَوْجَته في حالِ الحَيضِ، وأَباحَ له أنْ يأتِيَها بعدَ التَّطهُّرِ.

٨- إثباتُ محبَّةِ اللهِ، أي: أنَّ اللهَ يُحِبُّ، ومحبَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ صِفةٌ من صِفاتِهِ المُتعلِّقةِ بإرادتِهِ ومَشيئتِهِ الثَّابتةِ لمَن هو أَهْلٌ للمَحبَّةِ.

وقد وَرَدَتِ المَحبَّةُ خاصَّةً بالشَّخصِ بعَينِه، وعامَّةً، فمن تَخْصيصِها بالشَّخصِ بعَينِهِ: قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «**إنَّ اللهَ اتَّخَذَني خليلًا؛ كَما اتَّخَذَ إِبْراهِيمَ خَليلًا**»[2]، وقولُ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يومَ خيبرَ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**»، فأَعْطاها عليَّ بنَ أبي طَالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[3].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الدم، رقم (٢٢٨)، ومسلم: كتاب الحيض، باب المستحاضة، رقم (٣٣٣) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المسجد على القبور، رقم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب فضل من أسلم على يديه رجل، رقم (٣٠٠٩)، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي، رقم (٣٧٠٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي، رقم (٢٤٠٦) (٢٤٠٧) من حديث سهل بن سعد وسلمة بن الأكوع رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

أمَّا المحبَّةُ العامَّةُ فمِثلُ قولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٤]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة:٤٢]، وما أشبَهَ ذلك.

وأهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ يَقولون: إنَّ محبَّةَ اللهِ صِفةٌ من صِفاتِهِ المُتعلِّقةِ بإِرادتِهِ، حيثُ كان الشَّخصُ من أَحْبابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٩- أنَّه لا يجوزُ للرَّجُلِ أنْ يَطَأَ زوجتَه في الدُّبُرِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى إنَّما أَمَرَنا أنْ نأتِيَ الحَرثَ، والدُّبُرُ ليس موضِعًا للحَرْثِ، ووَطءُ المرأةِ في دُبُرِها قال كثيرٌ من أَهْلِ العِلمِ: إنَّه من كبائِرِ الذُّنوبِ، وإنَّ الرَّجُلَ إذا عُرِفَ بمُمارستِه ذلك، ولم يَتُبْ، وَجَبَ أنْ يُفرَّقَ بينَه وبينَ زَوجتِهِ؛ لأنَّه فَعَلَ بها ما لا يجوزُ.

ولا يجوزُ للمرأةِ أنْ تُمكِّنَ زَوْجَها من وَطْئِها في دُبُرِها؛ لأنَّها إنْ فَعَلَتْ ذلك فقد أعانَتْ على الإثمِ والعُدوانِ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة:٢].

١٠- محبَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للتَّوَّابينَ، والتَّوبةُ هي: الرُّجوعُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ من مَعْصِيَتِهِ إلى طاعَتِهِ، ولها شُرُوطٌ خَمْسَةٌ:

الأوَّلُ: أنْ تكونَ خالِصةً للهِ تَعالى، بألَّا يُريدَ الإنسانُ بتوبَتِهِ التَّزلُّفَ إلى المَخْلوقينَ، أو أنْ يَنالَ بذلك رُتبةً أو مَرْتَبةً دُنيويَّةً؛ لأنَّ الإخْلاصَ فواتُهُ يُبْطِلُ العَمَلَ، قالَ اللهُ تَعالى في الحَديثِ القُدْسِيِّ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[1].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٨٧).

الشَّرطُ الثَّاني للتَّوْبَة: النَّدَمُ على ما فَعَلَ، بحيث يتأثَّرُ الإنسانُ نَفْسِيًّا بما جرى منه من الذَّنْبِ.

الشَّرطُ الثَّالِثُ: الإقلاعُ عن الذَّنبِ في الحالِ، فإنْ كان الذَّنْبُ بتَرك واجبٍ أتى بالوَاجِبِ، وإنْ كان الذَّنبُ بفِعلِ مُحرَّمٍ أَقْلَعَ عن المُحرَّمِ.

ومن الإقلاعِ: أنَّه إذا كان الذَّنْبُ مُتعلِّقًا بالمَخْلوقِ فإنَّه لا بُدَّ أن يَستحِلَّه، ويتخلَّصَ منه، فإن كان مالًا دَفَعَه إليه، وإن كان عِرْضًا استَسْمَحَه منه، حتَّى تتحقَّقَ التَّوبةُ.

الشَّرطُ الرَّابِعُ: العَزْمُ على أَلَّا يَعُودَ إلى الذَّنْبِ في المُستقبلِ؛ لأنَّه لو تاب، ومن نِيَّتِه أن يَعُودَ عند وُجُودِ الفُرصةِ، لم يكن تائبًا حقًّا.

الشَّرطُ الخامِسُ: أنْ يكونَ ذلك في زَمَنٍ تُقْبَلُ فيه التَّوبةُ، بأن يكونَ قَبْلَ حُضُورِ الأَجَلِ، وقبلَ طُلوعِ الشَّمسِ من مَغْرِبِها.

فإنْ كان بعدَ حُضورِ الأجَلِ فإنَّ التَّوبةَ لا تُقبَلُ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء:١٨]، ولأنَّ اللهَ تَعالى لم يَقْبَلْ تَوبةَ فِرْعَونَ حين أَدْرَكَه الغَرَقُ، فقال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٩٠]، فقيلَ له: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس:٩١].

وأمَّا طُلوعُ الشَّمسِ من مَغرِبِها فقد ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أنَّه قال: «**لَا تَنْقَطِعُ الهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعُ التَّوْبَةُ حَتَّى**

تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»[(١)].

ويُؤَيِّدُ ذلك: قَولُهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨]، فقد فسَّرَ النَّبيُّ ﷺ ذلك بطُلُوعِ الشَّمسِ من مَغرِبِها[(٢)].

وقَولُه: ﴿وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ يَعني: المُتطهِّرينَ من الأَخْبَاثِ، وهي: النَّجاساتُ، وكذلك المُتَطَهِّرونَ من الأَحْدَاثِ، من حَدَثٍ أَصْغَرَ أو جَنابةٍ، فجَمَعَ اللهُ تَعالى هنا بيْنَ الطَّهارةِ من الذُّنوبِ بالتَّوبةِ، والطَّهارةِ من الأَنْجَاسِ والأَحْدَاثِ بالتَّطهُّرِ.

١١- أنَّ النِّساءَ حَرْثٌ للرِّجالِ؛ لأنَّ إِيداعَ النُّطفةِ في الرَّحِمِ كإِيداعِ الحَبَّةِ في الأَرْضِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾.

١٢- أنَّ مَحَلَّ الجِماعِ هو الفَرْجُ الَّذي يكونُ به إِلْقاءُ النُّطفةِ، حتَّى تَنْشَأَ جَنينًا؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾.

١٣- أنَّه يجوزُ للإنسانِ أنْ يُجامِعَ زَوْجَتَه في فَرجِها من أيِّ جِهةٍ أتاها؛ لقَولِهِ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾.

١٤- أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يَجعَلَ من نِيَّتِه في جِماعِه أن يُقَدِّمَ لنَفْسِهِ نَسْلًا وذُرِّيَّةً؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ﴾.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في الهجرة هل انقطعت؟ رقم (٢٤٧٩)، وأحمد (٤/ ٩٩) من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾، رقم (٤٦٣٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٥ - وُجوبُ تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، وقد سَبَقَ الأمرُ بالتَّقْوى في كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مِرارًا كثيرةً؛ لأنَّ التَّقْوى هي: فِعْلُ ما يَقي من عذابِ اللهِ، بالقيامِ بطَاعتِهِ، واجْتِنابِ نَواهيهِ.

نَسأَلُ اللهَ تعالى أن يَجعَلَنا وإيَّاكم من المُتَّقينَ، وأنْ يَحفَظَنا في دِينِنا ودُنيانا؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٤﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ﴾ قيلَ فيه قَولانِ:

الأوَّلُ: لا تُكْثِروا الأَيْمانَ به؛ لأجلِ أن تَكُونُوا من أهلِ البِرِّ والتَّقْوى.

والثَّاني: لا تَجْعَلوا اليَمينَ حَاجِزًا يَمنَعُ عن البِرِّ والتَّقْوى والإصلاحِ.

وقَولُه: ﴿وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ الإصلاحُ بين النَّاسِ من البِرِّ، والتَّنصيصُ عليه بعدَ التَّعميمِ يدُلُّ على الاهتمامِ به، والعِنايةِ به.

ولا رَيْبَ أنَّ الإصلاحَ بين النَّاسِ من الأُمورِ المُهِمَّة؛ لِما فيه من رَأبِ الصَّدعِ، ولَمِّ الشَّعَثِ، وجَمْعِ الشَّمْلِ، وهذا خِلافُ مَن فَعَلَ ما يُوجِبُ القَطيعةَ بين النَّاسِ، مِثلَ النَّميمةِ، ولهذا قَال -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ**

قَتَّاتٌ»[1]، وهو النَّمَّامُ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- النَّهيُ عن كثرةِ الأَيْمانِ، وهذا على القَولِ الأوَّلِ في تَفسيرِ الآيةِ.

٢- وُجوبُ تَعظيمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ﴾ وهذا على القَولِ الأوَّلِ في تَفسيرِ الآيةِ.

٣- أنَّ الإنسانَ إذا حَلَفَ على يَمينٍ، ورأى غَيْرَها خيرًا منها، فإنَّه يَفْعَلُ الخَيرَ، ويُكفِّرُ عن اليَمينِ؛ لقَولِهِ: ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾.

٤- الحَثُّ على البِرِّ.

٥- الحثُّ على التَّقْوى، وعلى الإِصْلَاحِ.

٦- إثباتُ اسْمَينِ من أَسْمَاءِ اللهِ تَعالى، وهُما: (السَّميعُ) و(العليمُ)، وما تضمَّناهُ من صِفةٍ، وما تضمَّناهُ من حِكَمٍ وأَثَرٍ.

٧- تحذيرُ الإنسانِ من المُخالَفةِ، ووَجْهُه: أنَّه إذا كان سميعًا عليمًا فإيَّاك أن تُخالِفَ ما أمَرَك به.

•••

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٥) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ تعَالَى:

﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾﴾

قَولُه: ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ يَحتمِلُ مَعنَيينِ:

أحدُهما: المُؤاخَذةُ بمَعنى: العُقوبةِ.

والثَّاني: المُؤاخَذةُ بمَعنى: الإلزامِ بالكَفَّارةِ. وكِلاهُما صَحيحٌ.

وقَولُه: ﴿بِٱللَّغْوِ﴾ المرادُ به هنا: ما لم يَقصِدْه الإنسانُ في قَلبِهِ، والدَّليلُ على ذلك: آيةُ المائدةِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة:٨٩].

ومِثالُه: قَولُ الإنسانِ: «لا واللهِ» «بلى واللهِ» في عرضِ حَديثِه، فإذا لم يَقْصِدِ الإنسانُ اليَمينَ فلا كَفَّارةَ عليه للآيةِ الكريمةِ، ولقَولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ»[1].

وأمَّا إذا حَلَفَ على نَفْسِه لقَصْدِ إلْزامِ نَفْسِه، مِثلُ: أنْ يقولَ: واللهِ لأفْعَلَنَّ غدًا كذا. ثمَّ لا يَفْعَل، فهُنا عليه الكَفَّارةُ إذا تمَّتِ الشُّروطُ.

وقَولُه: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ هذه قاعِدةٌ عامَّةٌ، وليست في الأَيْمانِ فقط، فكُلُّ ما كَسَبَتِ القُلوبُ فإنَّنا مُؤاخَذونَ به.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومَعْلُومٌ أنَّ الكَسْبَ لا بُدَّ فيه من عَمَلٍ، فليس مُجرَّدُ ما يقعُ في القلبِ يكونُ مُؤاخذًا به حتَّى يكونَ هناك عَمَلٌ، وحَرَكةٌ للقَلبِ، ومَيلٌ، وإرادةٌ.

وبِمَ يُؤاخِذُنا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

الجَوابُ: بالعُقوبةِ والكَفَّارةِ إذا كانتِ اليَمينُ تَقْتَضِي العُقوبةَ.

وختَمَ اللهُ الآيَةَ بهَذينِ الاسمَينِ الكَريمينِ: «الغَفورُ» و«الحليمُ»؛ إشارةً إلى أنَّه لِمَغفِرتِهِ وحِلْمِه لم يُؤاخِذْنا باللَّغوِ في الأَيْمانِ، ولو شاءَ اللهُ لأَعْنَتَنا.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- نَفْيُ مُؤاخَذةِ الإنسانِ باللَّغوِ في اليَمينِ.

٢- أنَّ المدارَ على القُلُوبِ؛ لقَولِهِ: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

٣- أنَّ الحَلِفَ على ما يَغلِبُ على الظَّنِّ غيرُ مُؤاخَذٍ به، ولو تبيَّنَ خِلافُهُ.

٤- إثباتُ هَذينِ الاسمَينِ الكَريمينِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وما تضمَّناهُ من وَصفٍ، وهما: «الغَفُورُ» و«الحليمُ».

٥- أنَّ للقَلْبِ كَسْبًا وعَمَلًا؛ لقَولِهِ: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، والقُلوبُ لها أَعْمالٌ، ولها أَقْوالٌ، فأقوالُ القَلبِ: إقرارُهُ، واعتِرافُهُ. وأفعالُ القَلبِ: حَرَكاتُهُ، من المحبَّةِ، والإِرَادةِ، والخَوفِ، والخَشيةِ، وما أشبَهَها.

• ● ✿ ● •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾﴾

يقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ أي: للأَزْوَاجِ الَّذين يُؤْلُـونَ من نِسائِهم، أي: يَحلِفونَ على أَلَّا يُجامِعوا نِساءَهُم ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ أي: انْتِظَارُ أربعةِ أَشْهُـرٍ ﴿فَإِن فَآءُو﴾ ورَجَعوا إلى مُعاشرةِ الزَّوجاتِ على الوَجْهِ الَّذي يجبُ عليهم ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي: يَغفِرُ لهم تلك اليَمينَ الَّتي آلَوْها أَلَّا يُجامِعوا نِساءَهُم.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- حِمَايةُ حُقوقِ الزَّوجاتِ بالنِّسبةِ لأَزْوَاجِهم، وذلك أَنَّ الوَاجِبَ على الرَّجُلِ أَنْ يُعاشِرَ زَوْجَتَه بالمعروفِ، كما أَنَّ الواجبَ على المرأةِ أيضًا أن تُعاشِرَ زَوْجَها بالمَعْروفِ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء:١٩].

ولا يَحِلُّ للرَّجُلِ ولا للمرأةِ أن يُخِلَّ بهذا الواجبِ؛ لأَنَّ ذلك من الجَوْرِ والعُدوانِ.

فمن حِمايةِ حُقوقِ المرأةِ بالنِّسبةِ للزَّوجِ: أَنَّ من الأزواجِ مَن يَحلِفُ أَلَّا يُجامِعَ زَوْجَته لِمُدَّةِ أربعةِ أَشْهُرٍ، أو أكثَرَ، أو أقَلَّ، فبيَّنَ اللهُ تَعالى حُكمَ هذه المسألةِ، فإذا آلَى الإنسانُ من زَوْجَتِهِ أَقَلَّ من أربعةِ أشهُرٍ فهذا أَمْرٌ يَرجِعُ إليه، لكنَّه لا يَحِلُّ له ذلك إِلَّا إذا كان هُناكَ سببٌ شَرعيٌّ يُوجِبُ أَنْ يُوليَ بأَلَّا يُجامِعَها، مِثلُ: أَنْ تُسيءَ عِشرتَهُ، فيُريدَ أَنْ يُؤدِّبَها، فيَحلِفَ أَلَّا يُجامِعَها لمُدَّةِ شَهرينِ، أو ثَلاثةٍ، أو أَدْنى من أربعةٍ.

وأَمَّا ما زادَ عن الأَرْبَعةِ فقد ضرب اللهُ الأَرْبَعة أجَلًا لاختيارِ الرَّجُلِ، فإمَّا أَنْ يَرجِعَ، وإمَّا أَنْ يُطلِّقَ.

فيُستفادُ من هذه الآيـةِ الكريمـةِ: أنَّه لا يُجبَرُ المرءُ على جِمـاعِ زَوْجَتِه إذا آلى ألَّا يُجامِعَ، إلَّا إذا مَضَت أربعةُ أَشْهُرٍ.

٢- كَراهةُ الإِيلَاءِ، وأنَّه لا يَنبَغي للزَّوجِ أن يُوليَ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، والإشارةُ بذِكْرِ المغفِرةِ والرَّحمةِ تدُلُّ على أنَّ ما فَعَلُوهُ فهو مُستحِقٌّ لعُقوبةِ فاعِلِه، ففيه الإشارةُ إلى أنَّ الإِيلَاءَ إلى هذا الحَدِّ مُحرَّمٌ؛ لقَولِهِ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

فإنْ قال قائلٌ: هل يجوزُ للزَّوجِ أن يَدَعَ جِماعَ زوجتِهِ لمُدَّةِ ثلاثةِ أشهُرٍ وتِسْعةٍ وعِشرينَ يومًا مَثَلًا، أي: لأقَلَّ من أَرْبَعةِ أشهُرٍ؟

قُلنا: لا يَحِلُّ له ذلك؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء:١٩]، وليس هذا من المَعْرُوفِ؛ فإنَّ المرأةَ شَقِيقَةُ الرَّجُلِ في إِرَادةِ النِّكاحِ، فإذا كان هو لا يَرْضَى أن تَمتنِعَ عنه زَوْجَتُه لهذه المُدَّةِ فكيف يَرْضَى أن يَمْنَعَ نَفْسَه منها لهذه المُدَّةِ؟! فالواجبُ عليه أن يُعاشِرَ بالمَعْرُوفِ.

وقَولُ مَن قال من العُلماءِ: إنَّ له أنْ يَدَعَ الجِماعَ لأقَلَّ من أربعةِ أشهُرٍ. قَولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى إنَّما جَعَلَ أربعةَ أَشْهُرٍ للرَّجُلِ الَّذي آلَى وحَلَفَ، وأمَّا رَجُلٌ ليس عنده حَلِفٌ فإنَّ الواجبَ عليه أن يُعاشِرَ بالمَعْرُوفِ.

٣- حكمةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في ضَرْبِ أَرْبَعةِ أَشْهُرٍ؛ لأنَّ أَرْبَعةَ أَشْهُرٍ هي ثُلُثُ العامِ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ لسَعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم (٢٧٤٤)، ومسلم: كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم (١٦٢٨) من حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤- إثباتُ اسمَينِ من أسماءِ اللهِ، وهُما: «الغفورُ» و«الرَّحِيمُ»، فالغَفُورُ يدُلُّ على المغفرةِ، والرَّحيمُ يدُلُّ على الرَّحمةِ، وذلك أنَّ الإنسانَ مُحتاجٌ إلى الأَمْرَينِ جميعًا، أي: إلى المَغْفِرَةِ والرَّحمةِ، فبالمغفرةِ تَزُولُ عنه آثارُ الذُّنوبِ والمَعَاصِي، وبالرَّحمةِ يحصُلُ له المَطْلُوبُ والثَّوابُ بفِعلِ الطَّاعاتِ.

•••

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾ أي: بعدَ مُضيِّ أربعةِ أشهُرٍ، إن عَزموا أن يُطلِّقوا فلهم ذلك، لكنَّ خَتْمَ الآيةِ بقَولِهِ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يدُلُّ على كَراهةِ الطَّلاقِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائدِ ما يلي:

١- كراهـةُ الطَّلاقِ، ولهذا قال أهلُ العِلمِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: إنَّ الطَّلاقَ يَنقسِمُ إلى أقسامٍ، والأصلُ فيه الكَراهةُ.

أوَّلًا: يُباحُ للحاجةِ إذا كان لا يُمكِنُ أن يَبْقَيا -أي: الزَّوجانِ- على حَالٍ مَرْضِيةٍ.

ثانيًا: يُستحَبُّ إذا طَلَبَتِ المرأةُ ذلك؛ لسَبَبٍ شَرعيٍّ، كألَّا تَسْتَطيعَ مُعاشرةَ الزَّوجِ، فتَطْلُبَ الطَّلاقَ، فيُستحبُّ له أن يُجيبَها.

ثالثًا: يحرُمُ الطَّلاقُ في حالِ الحَيضِ، وفي حَالِ الطُّهرِ الَّذي وَطِئَها فيه.

رابعًا: يجبُ الطَّلاقُ في الإيلاءِ، إذا مَضَتْ أربعةُ أشهُرٍ وعَشَرَةُ أيَّامٍ فإنَّه يُجبَرُ على أحدِ أمرينِ: إمَّا أن يَعُودَ إلى أهلِهِ، ويُجامِعَ، ويُعاشِرَ بالمعروفِ، وإمَّا أن يُطلِّقَ.

وإنَّني -بهذه المُناسبةِ- أَوَدُّ أن أُحذِّرَ إِخْوَاني القُرَّاءَ من التَّسرُّعِ في الطَّلَاقِ، فإنَّ بَعْضَهم -هدانا اللهُ وإيَّاهم- يُطلِّقُ على أَدْنَى سببٍ، رُبَّما لو يَأْتِي إلى البيتِ، وقد قال لأَهْلِهِ: اطْبُخوا لي غَدائي. أو: أَصْلِحوا الشَّايَ. فيَرْجِعُ، ويجِدُه لم يَتِمَّ بعدُ، يُطلِّقُ في الحالِ، وهذا لا شكَّ أنَّه من السَّفَهِ، ومن مُجانَبةِ الحِكمةِ.

وما أَكْثَرَ الَّذين يَنْدَمونَ إذا طلَّقوا على هذا الوَجْهِ، ثمَّ يَذهَبونَ إلى كُلِّ عَالِمٍ، يَقْرَعونَ عليه بابَه، لعلَّه يَجِدُ لهم فَرَجًا ومَخرَجًا، فالطَّلَاقُ ليس بالأمرِ الهيِّنِ، والحصولُ على امرأةٍ في زمانِنا هذا ليس بالأَمْرِ الهيِّنِ، فكيف تَهُونُ المرأةُ عندَ زَوْجِها إلى هذا الحدِّ؟! فلْيَحذَرْ هؤلاء من التَّسرُّعِ في الطَّلَاقِ.

٢- إثباتُ اسمَينِ من أَسْمَاءِ اللهِ، وهُما: (السَّميعُ) و(العليمُ)، والعليمُ أَعَمُّ؛ لأنَّ العِلْمَ يتعلَّقُ بكُلِّ شَيءٍ، والسَّمعَ يتعلَّقُ بالأشياءِ المَسْمُوعةِ.

٣- التَّحذيرُ من مُخالَفةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالقَولِ، أو بالفِعْلِ، أو بهما جميعًا، بل وبالنِّيَّةِ أيضًا؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

واعلَمْ أنَّ السَّمعَ المُضافَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَنقسِمُ إلى قِسمَينِ:

القِسمُ الأوَّلُ: بمَعنى الاسْتِجَابةِ، مِثْلُ: قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، وقَولِ المُصلِّي: «سَمِعَ اللهُ لمَن حَمِدَهُ»، أي: استجابَ.

الثَّاني: بمَعنى إِدْرَاكِ المَسْمُوعِ، مِثْلُ: قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة:١].

وكِلاهُما حقٌّ ثابتٌ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

••○••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾﴾

قَوْلُه تَعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ لفظٌ عامٌّ، يَشمَلُ أيَّ مُطلَّقةٍ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ أي: يَنتظِرْنَ ﴿بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ أي: ثلاثَ حِيَضٍ، يَعني: إذا طُلِّقَتِ المرأةُ فإنَّها تَنْتَظِرُ، وتَحبِسُ نَفْسَها عن النِّكاحِ حتَّى تَحِيضَ ثَلاثَ مرَّاتٍ، فإذا حاضتْ ثلاثَ مرَّاتٍ انقَضَتِ العِدَّةُ.

﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ يَعني: أنَّ ذلك حَرامٌ، إذا كانتِ المرأةُ حامِلًا، ولم يتبيَّنْ حَمْلُها، فإنَّها قد تُخفي ما في رَحِمِها لغَرَضٍ من الأَغْراضِ، لكنَّ اللهَ تَعالى حذَّرَ من ذلك، فقال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾؛ فإنَّ مَن آمَنَتْ باللهِ واليَومِ الآخِرِ لا يَحِلُّ لها أنْ تَكْتُمَ ما في رَحِمِها لأيِّ غَرَضٍ من الأَغْراضِ.

ثمَّ قَال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾ أي: أزواجُهُنَّ ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ أي: إلى النِّكاحِ، أي: أنَّ الزَّوجَ أحقُّ بِرَجعَتِها ما دامت في العِدَّةِ، ولهذا قال: ﴿فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا﴾ أي: إنْ أرادَ الأزواجُ إِصْلَاحًا، وذلك بالْتِئامِ النِّكاحِ، ورُجُوعِها إلى حَظِيرةِ الزَّوجيَّةِ.

وقَوْلُه: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أي: للنِّساءِ على أزواجِهِنَّ مِثلُ الَّذي عليهِنَّ بالمعروفِ، وذلك بالمُعاشَرةِ الحَسَنةِ الطَّيِّبةِ الَّتي تُؤدِّي إلى الأُلفةِ، والمحبَّةِ،

والاجْتِماعِ، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ»[1]، والوَدُودُ: الَّتي تتحبَّبُ إلى زوجِها، فيُحِبُّها.

وقَوْلُه: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أي: بما يتعارَفُهُ النَّاسُ بينَهم، وهذا يختلِفُ باختِلافِ الأزمانِ والأماكِنِ.

﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ أي: للرِّجالِ عليهِنَّ فضلٌ، وذلك لأنَّ الرَّجُلَ هو القائِمُ على المرأةِ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء:٣٤].

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي: ذو عِزَّةٍ وحِكمةٍ بالغةٍ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفَوائِدِ والأَحْكَامِ ما يلي:

١ - أنَّ المُطلَّقةَ يَجِبُ عليها أن تعتدَّ بثَلاثِ حِيَضٍ كاملةٍ بعدَ الطَّلاقِ، وليس العِبرةُ بالأشهُرِ، كما يظُنُّه كثيرٌ من العامَّةِ؛ لأنَّ المرأةَ قد تَحيضُ في شَهرينِ مرةً واحدةً، فتَستغرِقُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وقد تَحيضُ في الشَّهرِ والنِّصفِ مرَّتينِ، فلا تُتِمُّ ثلاثةَ أشهُرٍ، فالعِبرةُ بالحَيضِ، إذا حاضتْ بعدَ الطَّلاقِ ثلاثَ مرَّاتٍ انتهتِ العِدَّةُ.

ويُسْتَثْنَى من ذلك: المرأةُ المُطلَّقةُ قبلَ الدُّخولِ والخَلْوةِ، فإنَّه ليس عليها عِدَّةٌ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)، والنسائي: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٩) من حديث معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٥٨) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب:٤٩].

ويُسْتَثْنَى من ذلك عندَ بعضِ العُلَماءِ: المُطلَّقةُ طلاقًا بائنًا، فإنَّه ليس عليها إلَّا حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ، قال ذلك بعضُ أهلِ العِلمِ مُستدِلًّا بقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾، فإنَّ المُطلَّقةَ ثلاثًا لا يُمكِنُ لبَعْلِها أنْ يُراجِعَها، ولكنَّ جُمهورَ العُلَماءِ على خلافِ ذلك، وأنَّ المرأةَ إذا طُلِّقَتْ فعليها أن تعتدَّ بثلاثِ حِيَضٍ، سواء كانت مُطلَّقةً طلاقًا بائنًا، أو طلاقًا رجعيًّا.

٢- تحذيرُ المرأةِ الَّتي وجَبَتْ عليها العِدَّةُ من أن تكتُمَ ما خَلَقَ اللهُ في رَحِمِها، أي: أن تكتُمَ خَبَرَ الجَنينِ الَّذي في بَطنِها؛ لأنَّها رُبَّما تكتُمُه إمَّا لتَطويلِ العِدَّةِ، أو لتَقْصيرِها، فإنْ كان الباقي من حَمْلِها أَكْثَرَ من مُدَّةِ الحَيضِ الثَّلاثِ فإنَّها رُبَّما تكتُمُه من أجلِ الإسراعِ في انقضاءِ العِدَّةِ، أو لسببٍ آخَرَ.

٣- أنَّ المرأةَ يُرجَعُ إليها في عِدَّتِها، فإذا ادَّعت أنَّها انقَضَتْ عِدَّتُها في زَمَنٍ يُمكِنُ أن تَنقضِيَ فيه فإنَّ القَولَ قَولُها؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾، لكن يُشترَطُ أنْ يكونَ ذلك في زَمَنٍ مُمكِنٍ، فإنْ كان في زَمَنٍ لا يُمكِنُ فإنَّه لا يُقبَلُ قَولُها.

٤- إثباتُ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الخالِقُ للأجِنَّةِ في بُطونِ أُمَّهاتِهم؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾.

٥- إثباتُ اليَومِ الآخِرِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، واليَومُ الآخِرُ هو: يَومُ القيامةِ، وسُمِّيَ باليَومِ الآخِرِ؛ لأنَّه آخِرُ الحياةِ؛ لأنَّ الإنسانَ له

أربعُ مراحِلَ:

المرحلةُ الأُولى: في بَطنِ أُمِّه.

والمرحلةُ الثَّانيةُ: في الدُّنيا بعدَ خُروجِهِ.

والمرحلةُ الثَّالثةُ: في القَبرِ.

والمرحلةُ الرَّابعةُ والأخيرةُ: في يَومِ القيامةِ.

٦- تَحذيرُ المرأةِ التَّحذيرَ البالِغَ من كَتْمِ ما خَلَقَ اللهُ في رَحِمِها، وأنَّ كَتْمَها فيه إخلالٌ بالإيمانِ باللهِ واليَومِ الآخِرِ.

٧- أنَّ الزَّوجَ أحَقُّ بزَوجتِهِ في إرجاعِها في العِدَّةِ إلَّا البائنَ، كما سبَقَ.

٨- أنَّ الزَّوجَ المُطلِّقَ هو زَوجٌ ما دامتِ امرأتُهُ في العِدَّةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾، ولهذا قال أهلُ العِلمِ: إنَّ الرَّجعيَّةَ في حُكمِ الزَّوجاتِ، إلَّا فيما يتعلَّقُ بالمُعاشَرةِ على الفِراشِ.

ولهذا يجوزُ للمَرأةِ المُطلَّقةِ طلاقًا رَجْعيًّا أنْ تَبيتَ عندَ زوجِها وَحْدَها، ويجوزُ لها أن تَكشِفَ وجهَها، ويجوزُ أنْ تتزيَّنَ، وتتطيَّبَ، وتَعْمَلَ كُلَّ ما تَفْعَلُه النِّساءُ اللَّاتي لم يُطلَّقْنَ.

٩- الإشارةُ إلى أنَّه يجبُ على الزَّوجِ أنْ يكونَ مُريدًا للإِصْلَاحِ حين مُراجَعتِهِ زوجتَه المُطلَّقةَ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا﴾.

فأمَّا إنْ أرادَ الإِضْرارَ فإنَّ اللهَ تَعالى يقولُ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:٢٣١].

ولكـن إذا أرادَ الزَّوجُ الإضرارَ بمُراجعةِ الزَّوجةِ في عِدَّتِها فهل تصحُّ هذه الرَّجعةُ، أو لا تصحُّ؟

الجَوابُ: ظاهِرُ هذه الآيةِ الكريمةِ أَنَّه ليس له الحقُّ فيما بينَه وبيْنَ اللهِ؛ لأَنَّه اشْتَرَطَ في كونِه أحقَّ من غيرِه أنْ يُريدَ الإصلاحَ، فإنْ أرادَ الإِضْرارَ فإنَّه وإنْ راجَعَ، وحَكَمْنا له بصِحَّةِ المُراجعةِ ظاهرًا، فإنَّ هذه المُراجعةَ -عندَ اللهِ تَعالى- لا تُفيدُه شيئًا؛ لأنَّ اللهَ اشتَرَطَ لهذا الحُكمِ أنْ يكونَ الزَّوجُ مُريدًا للإصلاحِ.

وما أَكْثَرَ الَّذين يُطلِّقونَ ويُراجِعونَ بقَصدِ الإضرارِ بالزَّوجاتِ، وهذا حَرامٌ عليهم، بل الواجبُ أنْ يُريدوا الإِصْلَاحَ، وألَّا يُريدوا الضَّرَرَ.

١٠- أنَّ المرأةَ المُطلَّقةَ طلاقًا رَجعيًّا لا يحِلُّ لها أنْ تتزوَّجَ في أثناءِ العِدَّةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾، فإنْ فَعَلَتْ فإنَّ النِّكاحَ باطِلٌ بإِجْماعِ العُلَماءِ؛ لأنَّها -أي: المُطلَّقةَ طلاقًا رَجْعيًّا- في حُكمِ الزَّوجةِ.

١١- أنَّ النِّساءَ لهنَّ مثلُ الَّذي عليهنَّ، فكما أنَّ الزَّوجَ يُريدُ أنْ تأتيَ زَوْجَتُه بكُلِّ ما له من حُقوقٍ، فالواجبُ عليه أنْ يُؤدِّيَ إلى زَوْجتِهِ كُلَّ ما لها من حُقُوقٍ.

١٢- إقامةُ العَدلِ في هذه الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾.

١٣- الرُّجوعُ إلى العُرْفِ فيما نَحْتَاجُ فيه إلى العُرفِ، والعُرْفُ: هو العادةُ المُطَّرِدةُ بين النَّاسِ، وهو يختلِفُ باخْتِلَافِ الأماكِنِ والأزمانِ، فيُرجَعُ في حُقوقِ الزَّوجينِ -عندَ التَّحاكُمِ- إلى ما يتعارَفُهُ النَّاسُ.

وهنا إِشْكَالٌ، وهو: أَنَّ اللهَ تَعالى أحالَ -في هذه المَسْأَلةِ- إلى العُرفِ، فهل يَكُونُ في هذا شَاهِدٌ لهؤلاء القَومِ الَّذين إذا تَكلَّموا عن الأُمورِ المَشْرُوعةِ ومُخالَفتِها قالوا: هذا خِلافُ تَقاليدِنا وعَادَاتِنا؟

فنقولُ: ليس في هذا شاهِدٌ لِمَا يدَّعيهِ هؤلاء في الأُمُورِ الشَّرعيَّةِ: أَنَّها أُمورٌ تقليديَّةٌ، كمَسألةِ الحِجابِ مثلًا، نجدُ بعضَ الَّذين يتكلَّمون عن الحِجَابِ من الَّذين يَكْتُبون في الصُّحُفِ، إذا تكلَّموا عنه وكأنَّه أَمْرٌ تَقْليديٌّ، أي: يُقلِّدُ النَّاسُ فيه بَعْضُهم بعضًا، دون أن يَرْجِعوا فيه إلى حُكمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا شكَّ أنَّ هذا إمَّا جَهْلٌ بالشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، وإمَّا تَجاهُلٌ بها.

والواقِعُ أنَّ مِثْلَ هذه ليست من بابِ التَّقاليدِ، ولكنَّها من بابِ التَّعبُّدِ الَّذي نَتَعَبَّدُ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى باتِّباعِهِ وامْتِثالِهِ.

وكذلك الاخْتِلَاطُ بيْنَ الرِّجالِ والنِّساءِ في حَقْلِ التَّعليمِ ونَحْوِهِ، يقولُ بعضُ النَّاسِ: إنَّ مَنْعَ الاخْتِلاطِ من بابِ التَّقاليدِ. وهذا غَلَطٌ عظيمٌ، بل هو من بابِ الأُمُورِ المَشْرُوعةِ؛ لأنَّ القَاعِدةَ الشَّرعيَّةَ: أنَّ كُلَّ شَيءٍ يُؤدِّي إلى الفِتْنةِ بيْنَ الرِّجالِ والنِّساءِ فإنَّه مَمْنُوعٌ، وقد حذَّرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- منه، حيثُ قال: «**مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ**»[1]، وقال -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**إِنَّمَا كَانَتْ أَوَّلُ فِتْنَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي النِّسَاءِ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا،**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٠٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كما أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (٢٧٤١) من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاتَّقُوا النِّسَاءَ»[١].

١٤- أَنَّه إذا كان يجبُ على الرَّجُلِ أنْ يُؤدِّيَ حقَّ المرأةِ، وعلى المرأةِ أنْ تُؤدِّيَ حقَّ الرَّجُلِ، فإنَّ ذلك لا يَعني أنَّهما مُتساويانِ، بلِ الرِّجالُ أَفْضَلُ وأَكْمَلُ وأَعْلى؛ لقَولِهِ: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞ﴾.

ولقد ضلَّ قَومٌ يُريدون أنْ يُساووا بين النِّساءِ والرِّجالِ في الأُمورِ الَّتي فرَّقَ اللهُ بيْنَهما فيها، وظَنُّوا أنَّ ذلك هو المَدَنيَّةُ والحَضارةُ، ولكنَّه في الحقيقةِ الجاهليَّةُ المَحْضةُ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فرَّقَ بين الرِّجالِ والنِّساءِ خَلْقًا وشَرعًا، فطَبيعةُ الرَّجُلِ في خِلْقَتِه وخُلُقِه ليست كطَبيعةِ المرأةِ.

وكذلك الأَحْكَامُ الشَّرعيَّةُ فرَّقَ اللهُ تَعالى بينهما -أي: بين الرِّجالِ والنِّساءِ- فيما اقتضتِ الحِكمةُ التَّفريقَ بيْنَهما فيه.

ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ الرَّجُلُ الَّذي يختلِفُ عن المَرْأةِ في طبيعتِهِ وأَخْلَاقِهِ وتحمُّلِهِ وصَبْرِهِ، لا يُمكِنُ أنْ يكونَ هذا الرَّجُلُ مِثلَ المرأةِ، أو المرأةُ مِثْلَه في كُلِّ شَيءٍ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ بَيْنَهما تمييزٌ -حتَّى في الأَحْكَامِ الشَّرعيَّةِ- فيما يليقُ بكُلِّ واحدٍ منهما.

١٥- إثباتُ اسْمَينِ من أَسْماءِ اللهِ، وهُما: «العزيزُ»، و«الحكيمُ».

أمَّا العزيزُ فهو ذو العِزَّةِ التَّامَّةِ، والعِزَّةُ لها مَعانٍ، منها: الغَلَبةُ، مِثلُ: قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن المُنافِقينَ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾،

(١) أخرجه بمعناه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨]، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّذي له الغَلَبةُ، وفي ذلك يقولُ الشَّاعِرُ الجاهليُّ:

أَيْـنَ المَفَـرُّ وَالْإِلَـهُ الطَّالِـبُ وَالْأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ؟![1]

وأمَّا الحكيمُ فهو مُشْتقٌّ من الحُكْمِ، ومن الحِكْمةِ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَحْدَه له الحُكْمُ، لا مُعقِّبَ لحُكْمِهِ، وهو السَّميعُ العَليمُ.

وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذو الحِكْمَةِ، أي: ذو الإِتْقَانِ في كُلِّ ما خَلَقَ، وكُلِّ ما شَرَعَ، قال اللهُ تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل:٨٨]، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له الحِكْمَةُ في كُلِّ ما قدَّرَه كونًا، وله الحِكمةُ في كُلِّ ما شَرَعَه تعبُّدًا، يَعْبُدُه عبادُه به، فإذا جَرَتِ الأُمورُ الكَونيَّةُ على وَجْهٍ يظُنُّ الإنسانُ أنَّ في ذلك ضررًا، فإنَّ هذا الظَّنَّ الَّذي ظَنَّه إنَّما هو من سُوءِ فَهْمِهِ، فالأمورُ وإنْ حَصَلَ فيها ما حَصَلَ من المضارِّ، فعاقِبَتُها عاقبةٌ حميدةٌ.

وانظُرْ إلى قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾، حيثُ قال مُبيِّنًا سَبَبَ هذا الفَسادِ: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾، ثمَّ بيَّنَ الغايةَ من هذا الفَسَادِ، فقال: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١].

وكثيرٌ من النَّاسِ إذا حَصَلَتِ النَّكَباتُ العَظيمةُ من فَيَضَاناتٍ وزِلْزَال وغيرِها، ظَنُّوا أنَّ هذا جورٌ من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ومنهم مَن يقولُ: هذا من الطَّبيعةِ. وما أشْبَهَ ذلك، وكُلُّ هذا لا شكَّ أنَّه نَوْعٌ من أَنْواعِ الكُفرِ، وإنْ كان قد لا يَخْرُجُ به الإنسانُ

---

(١) البيت من الرجز، وهو لنفيل بن حبيب، كما في شرح التسهيل (٣/ ٣٤٦)، والهمع (٢/ ١٣٨)، والدرر (٦/ ١٤٦).

من الإسلامِ، لكن يَجِبُ على الإنسانِ أنْ يَعْتَقِدَ بأنَّ كُلَّ ما جَرى في السَّماءِ والأرضِ فإنَّه من عندِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولِحِكْمَةٍ بالغةٍ، قد نَفْهَمُها الآن، وقد نَفْهَمُها في المُستقبَلِ، وقد لا نَفْهَمُها أبدًا؛ لأنَّ عُقولَنا مهما كانت فهي قاصِرةٌ.

فعليكَ -يا أخي المُسلِم- أنْ تَسْتَسْلِمَ لقضاءِ اللهِ وقَدَرِه، وأن تَعْلَمَ أنَّ ذلك خَيْرٌ وأَحْسَنُ تَأْوِيلًا، وكذلك لقَضاءِ اللهِ تَعالى وحُكمِهِ الشَّرعيِّ، عليك أنْ تَقُومَ بما أَوْجَبَ اللهُ، وتترُكَ ما نَهى اللهُ عنه؛ فإنَّ ذلك خَيْرٌ لك في الدُّنيا وفي الآخِرَةِ.

أسألُ اللهَ أنْ يرزُقَنا جميعًا الاستقامةَ على دِينِه، وأنْ يَجْعَلَنا من الَّذين أَنْعَمَ اللهُ عليهم من النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحِينَ.

• ● ∞ ● •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢٩﴾

يقولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ يَعني: أنَّ الطَّلاقَ الَّذي يُمكِنُ أنْ يَرْجِعَ فيه الإنسانُ إلى زَوجتِهِ -وهو المُستفادُ من قَوْلِهِ في الآيةِ الَّتي قَبْلَها: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنۡ أَرَادُوٓاْ إِصۡلَٰحٗا﴾- هو الطَّلاقُ أوَّلَ مرَّةٍ، والطَّلاقُ ثانيَ مرَّةٍ.

أمَّا إذا طلَّقها الثَّالثةَ فإنَّها لا تَحِلُّ له -كما سيأتي في الآيةِ الَّتي بعدَها- حتَّى تنكِحَ زوجًا غيرَه.

فإذا طلَّقَ الرَّجُلُ امرأتَهُ أوَّلَ مرَّةٍ فله المُراجعةُ، وثانيَ مرَّةٍ فله المُراجعةُ، ولهذا قال: ﴿فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾، يعني: فعلى الزَّوجِ إِمْسَاكٌ بمَعْرُوفٍ إن أَحَبَّ أنْ يُراجِعَ، أو تَسْرِيحٌ -أي: إطلاقٌ- للمَرأةِ بإحسانٍ بدُونِ أذيَّةٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ الخِطابُ للأزْواجِ ﴿أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ أي: ممَّا أَعْطيتُموهُنَّ من مَهرٍ أو غيرِه ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾.

فإن خافا ألَّا يُقِيما حُدُودَ الله، بأنْ خافتِ الزَّوجةُ أنْ تُقصِّرَ في حقِّ زوجِها، أو خافَ الزَّوجُ أنْ يُقصِّرَ في حقِّ زَوجتِهِ، فحينئذٍ يجوزُ الفِداءُ، ولهذا قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ أي: على الزَّوجِ والزَّوجةِ ﴿فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ أي: فيما دَفَعَتْهُ فِديةً عن نَفْسِها؛ لِيُطلِّقَها زَوْجُها.

ثمَّ قال اللهُ تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ أي: هذه الأحكامُ الَّتي ذكَرَها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حُدودُه الَّتي حدَّها لعِبادِهِ، وبيَّنَها لهم ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ أي: فلا تَخرُجوا عنها مُخالِفينَ لها.

﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أي: الظَّالِمونَ لأنْفُسِهم، المُعْتَدُونَ عليها، فمَن أَحْسَنَ فلنَفْسِهِ، ومَن أساءَ فعليها.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفوائِدِ والأحْكَامِ ما يلي:

١- أنَّ الطَّلاقَ الَّذي تحصُلُ فيه المُراجَعةُ هو الطَّلاقُ الأوَّلُ، والطَّلاقُ الثَّاني؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾، وهل يُشترَطُ أنْ تَنفصِلَ الطَّلْقةُ عن الَّتي قَبْلَها، بحيث يكونُ بَيْنَها وبيْنَ الَّتي قَبْلَها مُراجعةٌ في العِدَّةِ، أو نِكاحٌ جَديدٌ بعدَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ، أو تقعُ الطَّلْقةُ الثَّانيةُ ولو كانتِ في العِدَّةِ من الطَّلْقةِ الأُولى؟

مِثالُ ذلك: رَجُلٌ قال لِزَوجتِهِ: أنتِ طالِقٌ. وفي أثناءِ العِدَّةِ قال لها: أنتِ طالِقٌ. فهل هذه الطَّلقةُ تكونُ هي المرَّةَ الثَّانيةَ، أو نقولُ: إنَّه لا تكونُ طَلْقةٌ إلَّا بعدَ رَجعةٍ؛ لأنَّ الطَّلقةَ هي إِطْلَاقٌ من إمساكٍ، وإذا لم يُراجِعِ الرَّجُلُ زَوجتَهُ فإنَّه لم يُمسِكْها، ولم يرُدَّها إلى حَظيرةِ الزَّوجيةِ؟

الجَوابُ: في هذا خِلافٌ بيْنَ العُلَماءِ، وأكثرُ العُلَماءِ على أنَّ الطَّلاقَ يقعُ إذا رَدِفَ طَلاقًا سابِقًا، وعلى هذا فيكونُ الرَّجُلُ الَّذي طلَّقَ زَوْجَتَهُ مرَّةً أُخرى في أثناءِ العِدَّةِ للطَّلقةِ الأُولى يكونُ مُطلِّقًا مَرَّتينِ، هذا هو قولُ جُمهورِ العُلَماءِ، حتَّى وإنْ كان في مَجلِسٍ واحِدٍ، فإنَّ الطَّلقةَ الثَّانيةَ تُعتبَرُ واقِعةً، مِثلُ: أنْ يقولَ لِزَوجتِهِ: أنتِ طالِقٌ، أنتِ طالِقٌ. ولم يُرِدْ بذلك التَّوكيدَ، فإنَّه يقعُ الطَّلاقُ مرَّتينِ.

وذهَبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنَّ الطَّلاقَ لا يَصِحُّ إرْدافُهُ بطَلاقٍ آخَرَ، بمعنى: أنَّه إذا طلَّقَ زَوجتَهُ مرَّةً، ثمَّ طلَّقَها أُخرى، ولم يُراجِعْها من الطَّلْقةِ الأُولى، فإنَّ الطَّلاقَ الثَّانيَ لا يقعُ، فإذا قال لِزَوجتِهِ: أنتِ طالِقٌ. ثمَّ قال: أنتِ طالِقٌ. وأرادَ به الطَّلاقَ، فإنَّه لا يقعُ الطَّلاقُ الثَّاني؛ نظرًا إلى أنَّها ما زالتْ في عِدَّةِ الطَّلاقِ الأوَّلِ.

لكنَّ جُمهورَ العُلَماءِ على وُقوعِ الطَّلاقِ، وهذه مَسْألةٌ تَرجِعُ إلى الفَتْوى، حَسَبَ ما يُفتي به أهلُ العِلمِ في كُلِّ زَمانٍ ومَكانٍ بحسَبِهِ.

٢- بُطلانُ ما كان عليه النَّاسُ في الجاهليَّةِ؛ فإنَّ النَّاسَ في الجاهليَّةِ كان الرَّجُلُ منهم يُطلِّقُ زوجَتَهُ، فإذا شَارَفتْ على انقضاءِ العِدَّةِ راجَعَها، ثمَّ طلَّقَها، فاستَأْنَفتْ عِدَّةً جَديدةً، فإذا شارَفتْ على انْقِضاءِ العِدَّةِ من الطَّلْقةِ الثَّانيةِ راجَعَها، ثمَّ طلَّقَها،

فاستأْنفتْ عِدَّةً ثالثةً للطَّلْقةِ الثَّالِثةِ، وهَلُمَّ جرًّا، يَفعَلُ بها ذلك حتَّى تُصبِحَ المِسْكينةُ ليست مُطلَّقةً، ولا مُزوَّجةً، ولا شكَّ أنَّ هذا ظُلمٌ عَظِيمٌ على النِّساءِ، ولكنَّ الإسلامَ -وللهِ الحَمدُ- جعَلَ ذلك مُقيَّدًا بثلاثٍ، أي: أنَّ له أنْ يُراجِعَ في طَلْقتينِ فقط، أمَّا في الثَّالِثةِ فلا.

٣- أنَّ الواجِبَ على المُطلِّقِ أحدُ أَمْرَينِ: إمَّا ردُّ المرأةِ بالمَعْروفِ، ويُعاشِرَها بالمَعْروفِ، وإمَّا أنْ يُسرِّحَها بإحسانٍ.

ففيه إشارةٌ إلى أنَّه يَنْبَغي له إذا لم يُراجِعْ أنْ يُحسِنَ إليها بما يَجْبُرُ قَلبَها من هديَّةٍ أو مالٍ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

٤- أنَّه يحرُمُ على الزَّوجِ أنْ يأخُذَ شيئًا ممَّا أَعْطاها إذا طلَّقَها، أو أنْ يُرغِمَها على بَذْلِ شَيءٍ ممَّا أَعْطاها؛ لِيُطلِّقَها.

فهاتانِ مَسألتانِ:

المَسْألةُ الأُولى: إذا طلَّقَها فإنَّه لا يَحِلُّ له أنْ يأخُذَ منها شيئًا ممَّا أَعْطاها من مَهرٍ أو غيرِه.

المَسْألةُ الثَّانيةُ: ألَّا يُلجِئَها إلى طَلَبِ الطَّلاقِ والفِداءِ، كما يفعَلُه بعضُ النَّاسِ، حيثُ إنَّه إذا كَرِهَ المرأةَ أساءَ عِشرَتَها؛ من أجْلِ أنْ يُلجِئَها ويضطرَّها إلى أنْ تبذُلَ شيئًا من مالِها؛ لِتَفتدِيَ به نفسَها؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾.

٥- جوازُ الخُلعِ إذا خِيفَ عَدَمُ القيامِ بالواجِبِ من الزَّوجِ أو الزَّوجَةِ؛ لقَولِهِ: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾، فإذا ساءتِ العِشْرةُ بيْنَ الزَّوجَينِ، وتعذَّرَ الجَمعُ

بيْنَهما إلَّا على مَضَضٍ وتَعَبٍ وشَقاءٍ، فحينئذٍ تبذُلُ المرأةُ ممَّا أَعْطاها ما تَفْتَدي به نفسَها؛ كما فعلتِ امرأةُ ثابتِ بنِ قَيسِ بنِ شَمَّاسٍ، حيثُ أَتَتْ إلى النَّبيِّ ﷺ، فقالت: يا رسولَ اللهِ، إنَّ ثابتَ بنَ قَيسٍ لا أَعِيبُ عليه في خُلُقٍ ولا دِينٍ، ولكنِّي أكرَهُ الكُفرَ في الإسلامِ. فقال لها النَّبيُّ ﷺ: «**أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟**» قالت: نَعَمْ. فقال له النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**اقْبَلِ الحَدِيقَةَ، وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً**»[1].

وهُنا مَسْأَلةٌ: لو أنَّ المرأةَ كَرِهتِ البَقاءَ مع زَوجِها؛ لِخَلَلٍ في دِينِهِ؛ لكَونِهِ لا يُحافِظُ على الصَّلَواتِ، أو لكَونِهِ يَشْرَبُ الخَمرَ، أو لِغَيرِ ذلك من الأُمورِ الدِّينيَّةِ الَّتي يُخِلُّ بها، فهل لها أنْ تَطلُبَ الطَّلاقَ؟

الجَوابُ: نَعَمْ، لها أنْ تَطلُبَ الطَّلاقَ؛ لحديثِ امرأةِ ثَابتِ بنِ قَيْسٍ، حيثُ قالت: لا أَعِيبُ عليه في خُلُقٍ ولا دِينٍ. فإذا كَرِهتِ المرأةُ زَوْجَها؛ لِخَلَلٍ في دِينِهِ، فلا حَرَجَ عليها أنْ تَطْلُبَ الطَّلاقَ، ولكن لا بُدَّ من فِداءٍ يَتَّفِقانِ عليه.

وكذلك أيضًا إذا عابَتْهُ في خُلُقِهِ، بأنْ أَسَاءَ خُلُقَه معها، فلها أنْ تَطْلُبَ الطَّلاقَ، لكنْ بِفداءٍ تَفْتَدي به نفسَها.

فإنْ قال قائِلٌ: إذا كان لا يُمكِنُ أنْ تَفْتَدِيَ نفسَها.

قُلنا: إذا كان لا يُمكِنُ أنْ تَفتدِيَ نفسَها فلا يُمكِنُ أنْ نُفرِّقَ بيْنَها وبيْنَ زَوجِها بدُونِ العِوَضِ الَّذي أَعْطاها، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ لامرأةِ ثابتٍ: «**أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟**» فدلَّ هذا على أنَّه لا بُدَّ أنْ يُعاوَضَ الرَّجُلُ عن زَوْجَتِهِ الَّتي طَلَبَتِ الفِراقَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع، رقم (٥٢٧٣).

٦- أَنَّه لا يَحِلُّ للمَرأةِ أنْ تَطلُبَ الطَّلاقَ من زَوجِها بدُونِ سَبَبٍ، حتَّى وإنْ بَذَلَتْ له ما تَبذُلُهُ من المالِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾، فإذا كانتِ العِشْرةُ قائمةً، ولكنَّ المرأةَ في يومٍ من الأَيَّامِ غَضِبَتْ على زَوجِها، ثمَّ طَلَبَتِ الطَّلاقَ، فإنَّ ذلك لا يَحِلُّ لها، نَعَمْ، لو أنَّها كَرِهَتِ الزَّوجَ، وعَجَزَتْ عن تحمُّلِ كَراهَتِه، فهذا عُذرٌ بلا شكٍّ، فلها أنْ تَطلُبَ الطَّلاقَ.

وما جاء في الحَديثِ عن النَّبيِّ ﷺ: «**مَنْ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الجَنَّةِ**»[1] يدُلُّ على أنَّه إذا كان هناك شَيءٌ يَحْتاجُ فيه إلى الطَّلاقِ والفِراقِ، فإنَّه لا بأسَ أنْ تَسْأَلَ الطَّلاقَ.

٧- أنَّه يجوزُ للزَّوجِ إذا طَلَبَتِ المرأةُ الطَّلاقَ أنْ يَطلُبَ منها فِدْيةً أَكْثَرَ ممَّا أَعْطاها؛ لقَولِه تَعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾.

فمثلًا: إذا كان قد أَعْطاها عَشَرةَ آلافٍ مهرًا، وهَدايا بمِقدارِ خَمْسَةِ آلافٍ، فالجميعُ خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفًا، فإذا قال: أنا لا أُطلِّقُ إلَّا بعِشرينَ أَلْفًا. فظاهِرُ الآيةِ الكريمةِ: ﴿فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ جَوازُ ذلك؛ لأنَّ «ما» اسمٌ مَوصولٌ، تعُمُّ القَليلَ والكَثيرَ.

ولكنَّ بعضَ أهلِ العِلمِ يقولُ: لا يَحِلُّ له أنْ يَطلُبَ فِدْيةً أَكْثَرَ ممَّا أعْطاها؛ لأنَّ قَولَه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ أي: ممَّا أَعْطَاها؛ حيثُ قال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ أي: ممَّا أَعْطاها.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم (٢٢٢٦)، والترمذي: كتاب الطلاق، باب ما جاء في المختلعات، رقم (١١٨٧)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب كراهية الخلع للمرأة، رقم (٢٠٥٥)، وأحمد (٥/ ٢٧٧) من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والقَولُ الوَسَطُ في هذا: أَنَّـه يُكْـرَهُ للرَّجُـلِ أنْ يَطلُبَ فِدْيـةً من المرأةِ أَكْثَرَ ممَّا أَعْطاها؛ لِمَا في ذلك من نَوعِ الظُّلمِ؛ لأنَّ الرَّجُلَ استمتَعَ بها، واستَحَلَّ فَرْجَها، وتمتَّعَ بها مُدَّةً من الدَّهرِ، فلا يُمكِنُ أنْ يَضِيعَ هذا الاستمتاعُ بدُونِ عِوَضٍ، فكيف يَطلُبُ شيئًا أكثَرَ ممَّا أَعْطاها؟! هذا فيه شَيءٌ من الظُّلمِ.

والخُلاصةُ: أنَّه إذا سَاءَتِ العِشْرةُ بيْنَ الزَّوجَينِ، ولا يُمكِنُ الاتِّفاقُ بَيْنَهما، فإنَّه لا حَرَجَ أنْ يَأخُذَ ممَّا آتاها، وحينئذٍ إمَّا أنْ يَطْلُبَ دون ما أَعْطاها، وهذا لا شكَّ في جَوازِه، أو يَطلُبَ بقَدْرِ ما أَعْطاها، وهذا أيضًا جائزٌ، أو أنْ يَطلُبَ أَكْثَرَ ممَّا أَعْطاها، وهذا فيه خِلافٌ بيْنَ أَهْلِ العِلمِ.

٨- أنَّ المرأةَ إذا بَذَلَتْ شيئًا لِيُطلِّقَها زَوجُها، فإنَّه ليس له عليها رَجْعَةٌ؛ لأنَّ اللهَ سمَّى ذلك: فِداءً. وإذا كان فِداءً فإنَّه لا يُمكِنُ الجمعُ بيْنَ الفِدْيةِ وما افْتُدِيَ بها عنه.

وعلى هذا، فإذا طلَّقَ الإنسانُ زَوجَتَهُ على عِوَضٍ -ولو عَشَرةَ رِيالاتٍ- فإنَّه لا يُمكِنُ أنْ يُراجِعَها إلَّا بعَقْدٍ جَديدٍ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى سمَّى ذلك: فِدْيةً. وإذا كان فِدْيةً فإنَّها تَملِكُ نَفْسَها بهذه الفِدْيةِ، ولا يَملِكُ الزَّوجُ أنْ يُراجِعَها.

٩- أنَّ ما ذُكِرَ من الأَحْكامِ حُدودٌ حدَّها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فيَجِبُ علينا أنْ نَقِفَ عندَها، ولا نَتَعدَّاها، ولهذا قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ أي: ما ذُكِرَ من هذه الأَحكَامِ العَظيمةِ حُدودٌ من عندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فلا يجوزُ لنا أنْ نتعدَّاها.

١٠- عِنايةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالعبادِ في الأَحْوالِ الشَّخصيَّةِ؛ حيثُ جاء فيها هذا التَّفصيلُ البالِغُ، والإِجْمَالُ فيما لا يحتاجُ إلى تَفصيلٍ؛ لأنَّه يَتبَعُ المَصْلحةَ.

ففي هذه الحُدودِ ما يُرْجَعُ فيه إلى العُرفِ؛ لأنَّ المَصالحَ تَختلِفُ باختِلافِ الأعرافِ، وفيما حدَّده اللهُ لا يُمكِنُ أنْ يُتجاوَزَ، فلو أرادَ إنسانٌ أنْ يَجعَلَ العِدَّةَ -بدَلًا من ثَلَاثةِ قُروءٍ- أربعةَ قُروءٍ، أو يَجعَلَها اثْنَينِ، فإنَّه لا يَملِكُ ذلك؛ لأنَّ هذا أَمْرٌ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ و﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ وما أَشْبَهَ ذلك، ممَّا جعَلَه اللهُ تَعالى عائِدًا إلى العُرفِ، فهذا هو الَّذي يَخضَعُ للعاداتِ وأَحْوالِ النَّاسِ.

١١- أنَّ المُتعدِّيَ لحُدودِ اللهِ ظالِمٌ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، لكنَّه ظالِمٌ لمَن؟ ظالِمٌ لنفسِه في الواقِعِ؛ كما قال تَعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطلاق:١].

والظُّلمُ هو: نَقصُ الحقِّ، كما قال تَعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف:٣٣] أي: لم تَنقُصْ منه شيئًا.

١٢- تحريمُ تَعدِّي حُدودِ اللهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، والظُّلمُ مُحرَّمٌ؛ كما قال تَعالى في الحَديثِ القُدْسيِّ: «**يَا عِبادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا**»[1].

أعاذَنا اللهُ جميعًا من الظُّلمِ، وجَعَلَنا من أَهْلِ العَدلِ والإِحْسانِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• • ● ● •

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾﴾

يقولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ أي: طلَّقَ الزَّوْجة بعدَ الطَّلْقتينِ السَّابِقتَينِ؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ إلى آخِرِه عُطِفَ عليه ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ أي: المَرَّةَ الثَّالِثةَ.

قال: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ﴾ أي: لِمُطلِّقِها ﴿مِنۢ بَعْدُ﴾ أي: مِن بَعْدِ هذه الطَّلْقةِ ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ أي: حتَّى يَطَأَها زَوْجٌ غيرُهُ.

﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ أي: الزَّوجُ الثَّاني ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ﴾ أي: على الزَّوْجِ الأوَّلِ والزَّوجَةِ ﴿أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ أي: أنْ يَرْجِعَ بَعْضُهما إلى بَعْضٍ، ولكنْ بشَرطِ: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ يَعني: إنْ ظَنَّا أنَّهما إذا عادَا إلى النِّكاحِ -بعدَ الطَّلاقِ الثَّلاثِ، وتَزَوُّجِها برَجُلٍ آخَرَ- أنْ يُقيما حُدُودَ اللهِ بينَهما، فتقوم هي بما يَجِبُ للزَّوجِ، ويقوم هو بما يَجِبُ للزَّوجَةِ، فحينئذٍ لا إثمَ عليهما.

أمَّا إذا ظَنَّا أنَّ الحالَ لن تتحسَّنَ، وأنَّها ستَرْجِعُ إلى ما سَبَقَ، فإنَّ ظاهِرَ الآيةِ الكريمةِ أنَّ عليهما الجُناحَ.

قال: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ أي: تلك شَرائِعُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُبيِّنُها لذَوِي العِلمِ، حتَّى يَفْهَموها، ويَعْمَلوا بها.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفوائِدِ والأحْكَامِ ما يلي:

١- أنَّ الرَّجُلَ إذا طلَّقَ زَوجَتَهُ الطَّلْقةَ الثَّالِثةَ فإنَّها لا تَحِلُّ له حتَّى تَنكِحَ زوجًا غيرَه، فإذا طلَّقَ مرَّةً، ثمَّ راجَعَ، ثمَّ طلَّقَ أُخرَى، ثمَّ راجَعَ، ثمَّ طلَّقَ،

فهذه هي الثَّالِثةُ، ولا تَحِلُّ له بعدَ هذا حتَّى تَنْكِحَ زوجًا غيرَه.

وقَولُهُ: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا﴾ أي: حتَّى يَطَأَها زَوْجٌ، واسمُ النِّكاحِ لا يُطْلَقُ على الوَطْءِ إلَّا في هذه الآيةِ الكريمةِ، وإنَّما أُطلِقَ على الوَطْءِ؛ لقَولِهِ: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا﴾، فالنِّكاحُ سابِقٌ على هذا الوَطْءِ.

إذَنْ، من فَوائِدِها: أنَّ الرَّجُلَ إذا طلَّقَ المرأةَ الطَّلْقةَ الثَّالِثةَ فإنَّها لا تَحِلُّ له حتَّى يتزوَّجَها زَوجٌ آخَرُ، ثمَّ يَطَأَها، ويُطلِّقَها.

فإنْ قال قائِلٌ: إذا طلَّقَها ثلاثًا بكَلِمَةٍ واحدةٍ، أو بكلماتٍ مُتَعاقِباتٍ في مَجْلِسٍ، أو بكلماتٍ مُتعاقِباتٍ في مَجالِسَ، فما الحُكمُ؟

مثالُ الصُّورَةِ الأُولى: إذا طلَّقَها بفَمٍ واحدٍ، فقال: أنتِ طالِقٌ ثلاثًا.

ومثالُ الصُّورَةِ الثَّانيةِ: إذا قال: أنتِ طالِقٌ. وفي نَفسِ المَجلِسِ، قال: أنتِ طالِقٌ، أنتِ طالِقٌ.

ومثالُ الصُّورَةِ الثَّالِثةِ: إذا قال: أنتِ طالِقٌ. ثمَّ تَرَكَها أُسبوعًا، أو أُسبوعَينِ، ثمَّ قال: أنتِ طالِقٌ. قبلَ أنْ يُراجِعَ.

فهل تُعتبَرُ الثَّانيةُ طَلْقةً جديدةً، أو لا؟

فالجَوابُ: في هذا خِلافٌ بيْنَ العُلَماءِ، منهم مَن قال: إنَّ هذه الصُّوَرَ كُلَّها تُعتبَرُ ثلاثَ طَلْقاتٍ، وتَبِينُ بها المرأةُ، فلا تَحِلُّ له -أي: للزَّوجِ المُطلِّقِ على هذا الوَجْهِ- حتَّى تَنكِحَ زوجًا غيرَه، وهذا الَّذي عليه عامَّةُ أهلِ العِلمِ.

ومن العُلَماءِ مَن قال: إنْ طلَّقَها ثلاثًا بفَمٍ واحدٍ فهي طَلْقةٌ واحدةٌ، وإنْ تفرَّقتِ الكَلِماتُ فهي بحَسَبِ الطَّلقاتِ.

ومنهم مَن قال: إذا طلَّقَها ثلاثًا بدُونِ أنْ تحصُلَ مُراجَعةٌ، أو عَقْدُ نِكاحٍ جَديدٍ، فإنَّها تُعتبَرُ واحدةً على كُلِّ حالٍ، وهذا الأخيرُ هو اختيارُ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

وهذه المَسْألةُ -كما ذَكَرْنا سابقًا- تَرجِعُ إلى ما يُفتي به العُلَماءُ، وحَسَبَ البُلْدانِ، وحَسَبَ الأَزْمانِ.

٢- أنَّ المُطلَّقةَ ثلاثًا لا تَحِلُّ للزَّوجِ الأوَّلِ حتَّى تتزوَّجَ آخَرَ بعَقدٍ صَحيحٍ ويُجامِعَها؛ لقَوْلِه: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ أي: حتَّى يَطَأَها زوجٌ غَيْرُه، ودليلُ اشتِراطِ أنْ يكونَ العَقدُ صحيحًا: قَولُهُ: ﴿زَوْجًا﴾؛ لأنَّه لا يصدُقُ على العاقِدِ أنْ يكونَ زوجًا إلَّا إذا كان العَقدُ صحيحًا.

وبناءً على ذلك، لو تزوَّجَها الزَّوجُ الثَّاني بنِيَّةِ التَّحليلِ للأوَّلِ، وليس نِكاحَ رَغْبَةٍ، فإنَّها لا تَحِلُّ للأوَّلِ، ولا تَحِلُّ للثَّاني أيضًا؛ لأنَّ نِكاحَ التَّحليلِ نِكاحٌ باطِلٌ؛ إذ إنَّ الزَّوجَ الثَّانيَ لم يُرِدْ أنْ تكونَ هذه المرأةُ زَوْجًا له، وإنَّما أرادَ أنْ تَكونَ زَوْجَةً للأوَّلِ؛ لِيُجامِعَها، ويُطلِّقَها، والنِّكاحُ يُرادُ للبَقاءِ والدَّوامِ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم:٢١].

وقد جاءتِ امرأةُ رِفاعةَ القُرَظيِّ -الَّذي طلَّقَها ثلاثَ مرَّاتٍ- فتزوَّجَتْ بَعْدَه برَجُلٍ، هو عبدُ الرَّحمنِ بنُ الزَّبِيرِ -بفَتْحِ الزَّاي، وكَسْرِ الباء- ولكنَّه لم يكن فيه قُوَّةٌ على الجِماعِ، فأَتَتْ إلى النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- تقولُ له: يا رسولَ اللهِ،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٣/ ٦٧).

إنَّ رِفاعةَ القُرَظيَّ طَلَّقَني، فبَتَّ طَلاقي، وإنِّي تزوَّجتُ بَعْدَه عبدَ الرَّحمنِ بنَ الزَّبيرِ، وليس معه -يا رسولَ اللهِ- إلَّا مِثلُ هُدْبةِ الثَّوبِ. وأخَذَتْ بطَرَفِ ثَوبِها تُشيرُ به، تَعْني: أنَّه ليس به قُدْرةٌ على الجِماعِ، فقال لها النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟**» قالت: نَعَمْ. قال لها: «**لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ**»(١).

فالمهمُّ: أنَّه لا بُدَّ من أنْ يطَأَها الزَّوجُ الثَّاني، وأنْ يَكُونَ عقدُ النِّكاحِ صحيحًا، والحِكْمةُ من ذلك: أنَّ تمامَ الرَّغبةِ في المرأةِ لا تكونُ إلَّا بعدَ الجِماعِ.

فإنْ طلَّقَها قبلَ الجِماعِ فإنَّه يُوشِكُ أنْ يكونَ تزوَّجَها؛ من أجْلِ أنْ يُحِلَّها للأوَّلِ، لا لِرَغبةٍ فيها.

ومن ثَمَّ قال بعضُ أهلِ العِلمِ: إنَّه لا يَحِلُّ للرَّجُلِ الغَريبِ أنْ يتزوَّجَ بنِيَّةِ الطَّلاقِ؛ لأنَّ هذا خِلافُ المَقصودِ الشَّرعيِّ في النِّكاحِ؛ إذ إنَّ المَقْصُودَ الشَّرعيَّ في النِّكاحِ أنْ تَكونَ الزَّوجةُ سَكَنًا لزَوجِها، وأنْ يَكونَ النِّكاحُ مُسْتَديمًا؛ كما أنَّ الرَّجُلَ لو تزوَّجَ امرأةً، وحدَّدَ النِّكاحَ بمُدَّةٍ مُعيَّنةٍ، فإنَّه لا يَصِحُّ النِّكاحُ، وهو ما يُسمَّى بنِكاحِ المُتعةِ، وهذا -أعني: نِكاحَ المُتْعةِ- مُحرَّمٌ بالسُّنَّةِ وإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ بيَّنَ في الحَديثِ الصَّحيحِ -حديثِ سَبْرَةَ بنِ مَعبَدٍ الجُهَنيِّ- أنَّ المُتْعةَ حَرامٌ إلى يَومِ القيامةِ(٢).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب شهادة المختبئ، رقم (٢٦٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثًا لمطلقها حتى تنكح غيره ويطأها، رقم (١٤٣٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، رقم (١٤٠٦/ ٢١).

ونُشيرُ إلى قَولِنا: «مَن تزوَّجَ بنِيَّةِ الطَّلاقِ»، وهذا فيما إذا تزوَّجَ الغَريبُ امرأةً لِيُحَصِّنَ فَرجَه، وهو قد اغْتَرَبَ عن وَطَنِهِ؛ لِغَرَضٍ صَحيحٍ، إمَّا تِجارة، وإمَّا عِلْمٍ، وإمَّا غير ذلك، وخافَ من عَنَتِ العُزوبةِ، فتزوَّجَ امرأةً، ونِيَّتُه أنْ يُطلِّقَها إذا غادَرَ هذا البَلَدَ، فهذا اختَلَفَ فيه العُلَماءُ قَديمًا وحَديثًا.

لكن استخدَمَهُ بعضُ السُّفَهاءِ الَّذين ليس عندَهم خَوفٌ من الله، وليس لهم هَمٌّ إلَّا إِشْبَاعُ رَغَباتِهم في بُطونِهم وفُروجِهم، فصارَ بعضُهم يَذْهَبُ إلى بِلادٍ أُخرى؛ من أجْلِ أنْ يتزوَّجَ بنِيَّةِ الطَّلاقِ، ليس له غرَضٌ إطْلَاقًا، ولا يُريدُ تِجارةً، ولا طَلَبَ عِلمٍ، لكن يذهَبُ من أجْلِ أنْ يتزوَّجَ.

وقد حدَّثَنا بعضُ النَّاسِ عن هذا أحاديثَ مُزْعِجةً مُرْعِبةً، حتَّى إنَّ الواحِدَ منهم رُبَّما يتزوَّجُ عِدَّةَ نِساءٍ في سَفْرةٍ واحدةٍ، يتزوَّجُ امرأةً، ثمَّ إذا أخَذَ معها أُسْبُوعًا طلَّقَها، ثمَّ إنْ كانت هي الرَّابعةَ انتظَرَ حتَّى تنتهيَ عِدَّتُها، ثمَّ تزوَّجَ أُخرى، وإنْ كانت هي الثَّانيةَ أو الأُولى تزوَّجَ في الحالِ، وصاروا يَتلاعَبُونَ في النِّكاحِ، فصارَ كأنَّه زِنًا، والعياذُ بالله.

ونحن نقولُ لهؤلاءِ: إنَّ عَمَلَكم هذا لا يَنطبِقُ على الخِلَافِ المَعْرُوفِ؛ لأنَّ الخِلافَ المَعْروفَ إنَّما هو في رَجُلٍ ذَهَبَ إلى خارِجِ بَلَدِهِ لغَرَضٍ صَحيحٍ شَرعيٍّ، ثمَّ خافَ عَنَتَ العُزُوبةِ، فتزوَّجَ بنِيَّةِ الطَّلاقِ، وأمَّا أنتُم فقد ذَهَبتُم إلى النِّكاحِ بنِيَّةِ الطَّلاقِ، وهذا ليس مَوضِعَ الخِلافِ، بل أظُنُّه مَوضِعَ إجماعٍ بيْنَ العُلَماءِ أنَّه لا يجوزُ.

فلْيَحذَرْ هؤلاءِ من تَعدِّي حُدودِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى يُمْلي للظَّالِمِ، حتَّى إذا أخَذَهُ لم يُفْلِتْهُ، وتَلا ﷺ حين تكلَّمَ بهذا قَولَ اللهِ تَعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ

إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَـٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود:١٠٢][1].

نَسأَلُ اللهَ لنا ولإِخْوانِنا الاستِقامةَ والثَّباتَ على الحقِّ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

٣- قَطْعُ ما كان عليه أهلُ الجاهليَّةِ في تكرارِ الطَّلاقِ على المرأةِ دُونَ تَحْديدٍ، فيُطلِّقُها، فإذا قاربت انتِهاءَ العِدَّةِ رَاجَعَها، ثمَّ طلَّقَها، فإذا اعتدَّتْ وقارَبَتِ انْقِضَاء العِدَّةِ راجَعَها، ثمَّ طلَّقَها، وهَلُمَّ جَرًّا، أَبَدَ الآبِدينَ، فحدَّدَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذلك بثَلاثِ تَطْليقاتٍ.

٤- أنَّ الخُلعَ ليس بطَلاقٍ؛ لأنَّه لو كان طَلاقًا لكان قَولُه تَعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ هي الطَّلْقةَ الرَّابعةَ.

والخُلعُ: هو فِراقُ الرَّجُلِ زَوجَتَهُ بعِوَضٍ تَبذِلُه هي أو غيرُها له، يَعني: أنْ يُفارِقَها على عِوَضٍ.

فإنْ كان بلَفظِ الخُلعِ، أو لَفظِ الفِداءِ، أو ما أَشْبَهَهما، فإنَّه فَسْخٌ لا يَنقُصُ به عَدَدُ الطَّلَاق، وإنْ كان بلَفظِ الطَّلاقِ فقد اختَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يُعتبَرُ طلاقًا يُحسَبُ عليه، أو يُعتبَرُ فَسْخًا لا يُحسَبُ عليه؟

مِثالُ ذلك: امرأةٌ كَرِهَتِ البَقاءَ مع زَوجِها؛ لعُذرٍ شَرعيٍّ، وطَلَبَتِ الفِراقَ، فاتَّفَقَ معها على أنْ تَبْذِلَ له شيئًا من المالِ، ويُطلِّقَها، فهنا إمَّا أنْ يقولَ: خَالَعْتُ زَوْجَتي بعِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا. أو: فَسَخْتُ زَوجتي بعِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا. أو:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَـٰلِمَةٌ﴾، رقم (٤٦٨٦)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٨٣) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَادَيتُها بعِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا. فهذا لا يُحسَبُ من الطَّلاقِ.

وإمَّا أنْ يقولَ: طَلَّقتُ زَوجتي بعِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا. فهُنا قال بعضُ أهلِ العِلمِ: إنَّه فَسْخٌ لا يَنقُصُ به عَدَدُ الطَّلَاق، ولو وَقَعَ بلَفظِ الطَّلاقِ. وهذا اختيارُ شَيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]، وهو أيضًا مَذْهَبُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[2].

وقال بعضُ أهلِ العِلمِ: إنَّه لَمَّا وقَعَ بلَفظِ الطَّلاقِ صارَ من الطَّلاقِ، فيُحسَبُ عليه.

فإذا كان هذا آخِرَ مرَّةٍ، بأنْ يَكونَ طلَّقَها قبلَ ذلك مرَّتينِ، ثمَّ طلَّقَها هذه الثَّالِثَةَ الَّتي فيها الفِدْيةُ، فإنْ قُلنا بأنَّه طَلاقٌ حَرُمَتْ عليه حتَّى تَنكِحَ زوجًا غيرَه، وإنْ قُلنا: إنَّه ليس بطَلاقٍ. فإنَّها لا تَحْرُمُ عليه؛ لأنَّ هذا فَسْخٌ، هذا إذا وقَعَ بلَفظِ: طَلَّقتُ امْرأتي على عِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا.

ولذلك نقولُ لإخوانِنا الَّذين يَكْتُبون مِثلَ هذه الأشياءِ: إنَّه إذا أتاهُم زَوْجَانِ يُريدانِ أنْ يَتَفارَقا على عِوَضٍ، فإنَّ الَّذي يَنْبَغي للكاتِبِ بَيْنَهما أنْ يُلاحِظَ هذا، بأنْ يَقُولَ: حَضَرَ عندي فُلانٌ وفُلانةُ، ففَارَقَها على عِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا. أو: فخالَعَها على عِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا. أو: فَادَاها على عِوَضٍ قَدْرُهُ كذا وكذا. ولا يكتب: طلَّقَها. وذلك من أجْلِ ألَّا يُحْسَبَ عليه من الطَّلاقِ، وهذه مَسألةٌ لا يَنْتَبِه لها إلَّا مَن كان عندَه عِلمٌ.

ومِن ثمَّ أقولُ: يَنْبَغي لجميعِ الَّذين يَكْتُبون وَثائِقَ النَّاسِ أنْ يكونَ لديهم عِلْمٌ فيما يَكْتُبون، من ذلك: هذه المَسْألةُ.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٨٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦/ ٤٨٥) برقم (١١٧٦٥).

ومن ذلك: أنَّ بعضَ النَّاسِ عندما يكتُبُ الوصيَّةَ لشَخصٍ أَوْصى ببَيْتِهِ أنْ يكونَ في أعمالِ البرِّ مثلًا، بعضُ الكُتَّابِ يكونُ عندَه شَيْءٌ من الجهلِ، فيَكتُبُ: إنِّي وَكَّلتُ فُلانًا بعدَ مَوْتي بكذا وكذا، أو على كذا وكذا. وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ الأمرَ بالتَّصرُّفِ بعدَ الموتِ لا يُسمَّى: وَكالةً. وإنَّما يُسمَّى: وَصيَّةً. فيقولُ الكاتِبُ: أوصيتُ إلى فُلانٍ بعدَ موتي بكذا وكذا، يَصرِفُهُ في أَعْمالِ البِرِّ، في المساجِدِ، في أيِّ عَمَلٍ خَيريٍّ يُريدُه.

فالمهمُّ: أنَّه يَجِبُ أنْ يَعرِفَ الكاتِبُ الفَرقَ بيْنَ الوصيَّةِ والوَكالةِ، فالوَكالةُ قال العُلَماءُ: إنَّها تَنْفَسِخُ إذا مات المُوكِّلُ، والوصيَّةُ لا تكونُ إلَّا بعدَ مَوْتِ المُوصِي، فبيْنَهما فَرْقٌ عظيمٌ.

٥- إطلاقُ اسمِ الرَّجْعَةِ على العَقدِ الجَديدِ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ﴾ أي: فلا جُناحَ على الزَّوجِ الأوَّلِ، والزَّوجَةِ المُطلَّقةِ من الزَّوجِ الثَّاني ﴿أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ أي: الزَّوجُ الأوَّلُ والزَّوجَةُ، ففيه إطلاقُ الرَّجْعةِ على العَقدِ الجَديدِ.

ولكنَّ هذا في اصطِلاحِ الفُقَهاءِ لا يُسمَّى: رَجْعةً. فالفُقَهاءُ يَرونَ أنَّ الرَّجْعةَ هي: ردُّ المرأةِ الرَّجعيَّةِ -وهي: المُطلَّقةُ على غَيرِ عِوَضٍ، دُونَ الثَّلاثِ- إلى النِّكاحِ. لكن لا شكَّ أنَّ القُرآنَ حَاكِمٌ لا مَحْكُومٌ عليه.

نَنتقِلُ من هذا إلى حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حين طلَّقَ زَوجَتَهُ وهي حائِضٌ، فقال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبيهِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مُرْ عَبْدَ اللهِ، فَلْيُرَاجِعْهَا»[1]، فمِن العُلَماءِ مَن قال: إنَّ قَولَه: «فَلْيُرَاجِعْهَا» يَعني: بعدَ الطَّلاقِ، ويقَعُ طَلاقُ الحائِضِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾، رقم (٥٢٥١)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض، رقم (١٤٧١) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومنهم مَن قال: «**فَلْيُرَاجِعْهَا**» أي: فلْيَرُدَّها إلى النِّكاحِ الأوَّلِ، وليس المرادُ: الرَّجْعةَ من طَلاقٍ، وعلى هذا فالطَّلاقُ في الحَيضِ لا يَقَعُ.

وهذه مَسْألةٌ فيها خِلافٌ بيْنَ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يقَعُ طَلاقُ الحائِضِ، أو لا يقَعُ؟ فالأئمَّةُ الأربعةُ وجُمهورُ عُلَماءِ الأُمَّةِ يَرَونَ أنَّ الطَّلاقَ في الحَيضِ واقِعٌ، وأنَّه لا فَرْقَ بيْنَ طَلاقِ الحائِضِ والطَّاهِرِ[1]، ومنهم مَن يرى أنَّه لا يقَعُ.

ولكنْ هُنا مَسْألةٌ، وهي: أنَّ بعضَ النَّاسِ إذا طلَّقَ زَوجَتَهُ آخِرَ طَلْقةٍ جاءَ يَسْتفتي، ويقولُ: طلَّقتُها في المرَّةِ الأُولى -قبلَ عَشْرِ سَنَواتٍ- وهي حائضٌ؟ يُريدُ أنْ يُبْطِلَ الطَّلْقةَ الأُولى؛ لكي يتمكَّنَ من المُراجَعةِ، فنقولُ: سُبحانَ اللهِ! لك عَشْرُ سَنواتٍ، وقد طلَّقتَها وهي حائِضٌ، وتأتي اليومَ تقولُ: إنَّك طلَّقتَها، وهي حائِضٌ! أرأيتَ لو أنَّها تزوَّجَتْ بعدَ أنْ تمَّتْ عِدَّتُها من طَلْقتِكَ الأُولى، أتقولُ للزَّوجِ الثَّاني: إنَّها زَوْجَتي؟! هو لا يقولُ هذا، لا شكَّ.

لكن لمَّا ضاقتْ به الحِيَلُ جاءَ يقولُ: إنِّي طلَّقتُها الطَّلْقةَ الأُولى وهي حائِضٌ. ورُبَّما يقولُ: وطلَّقتُها الطَّلْقةَ الثَّانيةَ في طُهرٍ جامَعتُها فيه. ورُبَّما يقولُ: وطلَّقتُها الثَّالِثةَ في شِدَّةِ غَضَبٍ. ثمَّ يَبْقَى لم يُطلِّقْ حتَّى الآنَ، وهذا لا شكَّ أنَّه من بابِ التَّلاعُبِ بأحكامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فعلى المَرْءِ أنْ يتَّقيَ اللهَ تَعالى في نَفْسِهِ، وألَّا يَتَعدَّى حُدودَ اللهِ، وألَّا يتطلَّبَ ما يكونُ فيه الرُّخَصُ على غَيرِ وَجْهٍ شَرعيٍّ.

---

(١) حاشية ابن عابدين (٢/ ٤١٩)، الشرح الصغير (٢/ ٥٣٨)، نهاية المحتاج (٦/ ١٠٩)، منتهى الإرادات (٢/ ١٤١).

٦- أنَّه لا بُدَّ من مُلاحَظةِ هذا الأَمْرِ في النِّكاحِ، وهو أنْ يظُنَّ كُلٌّ من الزَّوْجينِ أنْ يُقيما حُدودَ الله، يَعني: إذا طلَّقَ الإنسانُ زَوجَتَهُ ثلاثَ مرَّاتٍ، ثمَّ تزوَّجَها زَوجٌ آخَرُ بنِكاحِ رَغبةٍ، ثمَّ طابَتْ نفسُهُ منها، فطلَّقَها بعدَ الجِماعِ، فإنَّها تَعْتَدُّ له، ثمَّ إذا اعتدَّتْ له جاز لزَوجِها الأوَّلِ أنْ يُراجِعَها، لكن يَجِبُ أنْ يُلاحِظَ هذا الشَّرطَ الَّذي اشْتَرَطَه اللهُ، وهو: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾.

فإنْ ظَنَّا ألَّا يُقيما حُدودَ اللهِ فلا يتزوَّجْها، يَعني: إنْ ظَنَّ أنَّ الحالَ الأُولى الَّتي حَصَلَ بها الفِراقُ ستعودُ، فلا يتزوَّجها؛ لأنَّ في ذلك مَفْسَدةً، وضَياعًا للوَقتِ، وإتْلافًا للمالِ.

▪ أمَّا المَفْسدةُ فهي ما يكونُ بيْنَ الزَّوجَينِ بعدَ الرُّجوعِ من التَّنافُرِ والتَّباغُضِ والتَّعادي، وكذلك بيْنَ أَهْلِيهما.

▪ وأمَّا ضَياعُ الوَقتِ فهو واضِحٌ.

▪ وأمَّا ضَياعُ المالِ فهو أيضًا سوف يُنفِقُ عليها مَهرًا، ونَفَقاتٍ أُخرى بِدُونِ أيِّ فائدةٍ. فإذا ظَنَّ أنَّه إذا تزوَّجَها بعدَ الزَّوجِ الثَّاني فإنَّ الحالَ الأُولى ستعودُ، فإنَّنا نقولُ: لا تَتزوَّجْها، واطْلُبِ امرأةً غيرَها، ولعلَّ اللهَ أنْ يأتيَ بالخَيرِ.

٧- أنَّه يَجِبُ على المَرءِ وعلى المرأةِ أنْ يَحْرِصَا غايةَ الحِرصِ على إقامةِ حُدودِ اللهِ تَعالى، وهي أحكامُهُ الزَّوجيَّةُ الَّتي جعَلَها بيْنَ الزَّوجَينِ، أنْ يُقيمَها كُلُّ واحِدٍ منهما؛ لقَولِهِ: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾.

٨- أنَّه إذا رَجَعَتْ إلى زَوجِها الأوَّلِ -بعدَ تَزَوُّجِها بنِكاحٍ صَحيحٍ، ووَطءِ زَوجِها الثَّاني لها- فإنَّ الواجِبَ عليهما أنْ يُقيما حُدودَ اللهِ ما داما قد ظَنَّا -حين

العَقدِ- أنَّهما يُقيمانِ حُدودَ اللهِ.

فإنْ قال قائِلٌ: إذا رَجَعَتْ إلى زَوجِها الأوَّلِ بعدَ الطَّلاقِ، فهل تعودُ إليه بعَدَدٍ جديدٍ من عِدَّةِ الطَّلقاتِ، أو بطَلْقةٍ واحدةٍ؟ بمَعْنى: أنَّه إذا طلَّقها بعدَ أنْ تَزَوَّجَها عَقِبَ الزَّوجِ الثَّاني، فهل له الرَّجْعةُ في الطَّلاقِ الأوَّلِ والثَّاني، وكأنَّه ابتَدَأها زَوجةً من جديدٍ، أو نقولُ: ليس له إلَّا طَلْقةٌ واحدةٌ؟

الصَّوابُ: أنَّه يَرجِعُ إليها على ثَلاثِ طَلَقاتٍ، بمَعْنى: أنَّ له أنْ يُطلِّقَ ويُراجِعَ، ويُطلِّقَ ويُراجِعَ، فإنْ طلَّقَ الثَّالِثةَ بانتْ منه؛ كما بانتْ في الأوَّلِ، بخِلافِ الرَّجُلِ إذا طلَّقَ امرأتَهُ الطَّلْقةَ الأُولى، ثمَّ انْتَهَتْ عِدَّتُها، وتزوَّجَتْ آخَرَ، ثمَّ طلَّقها، وانتَهَتْ عِدَّتُها، ورَجَعَتْ إلى الزَّوجِ الأوَّلِ، فإنَّها تَرجِعُ على ما بَقِيَ من طَلاقِها.

مِثالُ ذلك: رَجُلٌ طلَّقَ امرأتَهُ مرَّتَينِ، ثمَّ تزوَّجَتْ رَجُلًا آخَرَ، وبعدَ دُخُولِهِ بها وجِماعِهِ إيَّاها طلَّقَها، وبعدَ انقضاءِ عِدَّتِها رَجَعَتْ للزَّوجِ الأوَّلِ، فإنَّه يَبْني على ما سَبَقَ من عَدَدِ الطَّلَقاتِ، بمعنى: أنَّه لو طلَّقَها مرَّةً واحدةً بانتْ منه.

وهذه مَسْألةٌ يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يَتفَطَّنَ لها، وهي: أنَّ المرأةَ إذا عادتْ لزَوْجِها الأوَّلِ، وقد بَقِيَ من طَلاقِها شَيءٌ، فإنَّها تَرْجِعُ على ما بَقِيَ من الطَّلاقِ، وأمَّا إذا رَجَعَتْ إلى زَوجِها الأوَّلِ بعدَ أنْ أتمَّ عَدَدَ الطَّلَقاتِ، وتزوَّجَتْ بآخَرَ بنِكاحٍ صحيحٍ، وجامَعَها، ثمَّ طلَّقَها، ورَجَعَتْ إلى الأوَّلِ، فإنَّها تَرجِعُ بالعَدَدِ الكامِلِ من الطَّلقاتِ، فله أنْ يُطلِّقَ ويُراجِعَ، ويُطلِّقَ ويُراجِعَ، فإذا طلَّقَ الثَّالِثةَ بانتْ منه.

٩- أنَّ ما ذَكَرَه اللهُ تعالى من الحُقوقِ الزَّوجيَّةِ في هذه الآياتِ هي حُدودُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأحكامُهُ الَّتي يَجِبُ على العَبدِ أنْ يقومَ بها على الوَجهِ الأتَمِّ.

١٠- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يترُكْ شيئًا نحتاجُ بيانَهُ إلَّا أبانَهُ لنا، ولهذا قال: ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، وهذا هو المُتقرِّرُ عندَ المُسلِمينَ، أنَّه ما من شَيْءٍ في الدُّنيا يحتاجُهُ النَّاسُ إلَّا وفي القُرآنِ بَيانُهُ، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، فكُلُّ شَيءٍ يحتاجُهُ النَّاسُ في أُمورِ دِينِهم أو دُنياهم فإنَّ القُرآنَ قد بيَّنَه -والحمدُ للهِ- على وَجْهٍ تحصُلُ به الفائدةُ.

١١- أنَّه لا يَنتفِعُ بالقُرآنِ في مَعْرِفةِ مَعْناهُ إلَّا أهلُ العِلْمِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، فأمَّا مَن ليس من أَهْلِ العِلمِ فإنَّه قد يَقْرَأُ الآيَةَ والآيتَينِ والثَّلاثَ، والصَّفْحةَ والصَّفْحَتينِ، ولم يَعرِفْ مَعنًى واحدًا منها، لكِنَّ أهلَ العِلمِ لا شكَّ أنَّهم يَفْهَمون من آياتِ اللهِ تَعالى ما لا يَفهَمُه غيرُهم، ولهذا كُلَّما كان الإنسانُ أَعْلَمَ كان بمَعرِفةِ القُرآنِ أَقْوى.

ومن ثَمَّ أُوصي إِخْوَاني بتفهُّمِ مَعاني القُرآنِ الكريمِ؛ لأنَّه قد بُيِّنَ فيه كُلُّ شَيءٍ، ولأنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذين كانوا يَقْرَؤُونَ القُرآنَ لا يَتجاوزونَ عَشْرَ آياتٍ حتَّى يَتعلَّموها وما فيها من العِلْمِ والعَمَلِ[1]، بمَعْنى: أنَّهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقْرَؤونَ عَشْرَ آياتٍ، ثُمَّ يَتفَهَّمون مَعْناها، ثُمَّ يَعْمَلون بها، عَكْس كثيرٍ من النَّاسِ اليَومَ، الَّذين ليس لهم هَمٌّ إلَّا حِفظُ الآيةِ لَفظًا فقط، دون أنْ يَرْجِعُوا إلى مَعْناها أو العَمَلِ بها، والواجِبُ: حِفظُ اللَّفظِ ولو عن طَريقِ القِراءةِ في المُصحَفِ، ثمَّ التَّدبُّرُ، ثمَّ العَمَلُ؛ كما قال تَعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩].

جَعَلَنا اللهُ وإيَّاكم ممَّن يَتدَبرون كلامَ اللهِ، ويَعْمَلون به، ولا يَتعَدَّون حُدودَه؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٤١٠).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًاۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾﴾

يقولُ الله تَعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ الأجَلُ سَبَقَ ذِكرُهُ في قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]، فإذا بَلَغَتِ القُروءَ الثَّلاثةَ، وحاضتْ ثلاثَ مرَّاتٍ، ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ يَعني: بعدَ الطُّهرِ من الحَيْضَةِ الثَّالثةِ، إنْ شاءَ الإنسانُ استمرَّ في فِراقِها، وإنْ شاءَ ردَّها، كما أنَّه لو فَعَلَ ذلك قبلَ الطُّهرِ من الحَيْضةِ الثَّالثةِ نَفَعه، فكذلك إذا فَعَلَه بعدَ الحَيْضةِ الثَّالثةِ -ولكنَّه قبلَ أنْ تَغتسِلَ- فله أنْ يُراجِعَ.

هذا إذا قُلنا: إنَّ معنى قَولِهِ تعالى: ﴿بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: انتَهتْ عِدَّتُهنَّ.

ومن العُلَماءِ مَن قال: إنَّ مَعْنى ﴿بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: قارَبْنَ بُلوغَ الأجَلِ، أي: بُلُوغ العِدَّةِ، وأنَّها إذا انتهَتِ العِدَّةُ بثلاثةِ قُروءٍ فإنَّه لا رَجعةَ، وسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- بيانُ ذلك في الفَوائِدِ.

يقولُ عزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: رُدُّوهنَّ إلى حَظيرةِ الزَّوجيَّةِ ﴿أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: أَطْلِقوهنَّ واتْرُكوهُنَّ، وهذا مَعْنى قَولِهِ تَعالى في سُورةِ الطَّلاقِ: ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق:٢].

قال: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ يَعني: إذا أَمْسَكتُموهُنَّ ورَدَدتُّموهُنَّ إلى

حَظيرةِ النِّكاحِ فلا تَفْعَلوا ذلك ﴿ضِرَارًا﴾ أي: مُضارَّةً بالمرأةِ، وقد سَبَقَ أنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا﴾ [البقرة:٢٢٨].

وقَولُهُ: ﴿لِّتَعْتَدُواْ﴾ أي: لِتكونَ عاقِبَتُكم العُدْوانَ، وليستِ اللَّامُ هنا للتَّعليلِ؛ لأنَّه لا أَحَدَ يَفعَلُ ذلك لأجْلِ العُدْوانِ، ولكِنَّ المآلَ هو العُدوانُ، فتكونُ اللَّامُ للعاقبةِ، كما في قَولِهِ تَعالى في قِصَّةِ مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨]، فهُمْ لم يَلْتَقِطوهُ لهذا الغَرَضِ، لكنِ التَقَطوهُ، فكانتِ العاقبةُ أنْ كان لهم عَدُوًّا وحَزَنًا.

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ يَعني: مَن يُمسِكهُنَّ ضِرارًا ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ وذلك لعُدوانِهِ على المَرأةِ، والظُّلمُ في الأصلِ هو: النَّقصُ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف:٣٣] أي: لم تَنقُصْ منه شيئًا.

وقَوْلُه: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ أي: لا تجْعَلوها هُزُوًا بالتَّلاعُبِ بها، وعَدَمِ الالْتِزامِ بها.

﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ على سَبيلِ العُمُومِ؛ فإنَّ نِعَمَ اللهِ لا تُحصَى، والإنسانُ إذا ذَكَرَ نِعَمَ اللهِ لَزِمَ من تذكُّرِهِ أنْ يُطيعَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، فيَمتثِلَ أَمْرَه، ويَجتنِبَ نَهْيَهُ.

قال: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ يَعني: واذْكُروا أيضًا ما أنزَلَ اللهُ عليكم من الكِتابِ والحِكْمةِ، والكِتابُ هو: القُرآنُ، والحِكْمةُ هي: السُّنَّةُ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء:١١٣].

ورُبَّما يُرادُ بالحِكْمةِ أَسْرَارُ الشَّريعةِ، وحِكَمُها الَّتي لا يَعْقِلُها إلَّا العالِمون، فيكونُ المرادُ بالحكمةِ هُنا: السُّنَّة، وما تضمَّنَتْهُ أحكامُ القُرآنِ من الحِكَمِ والأَسْرَارِ.

وقولُهُ: ﴿يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ أي: يُخوِّفُكم به.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ أي: الْزَموا تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وذلك بفِعْلِ أوامِرِه، واجتِنابِ نَواهيهِ.

﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ أي: لا يَخْفى عليه شَيءٌ من أَعْمالِكم، فإذا لم تَتَّقوا الله تَعالى في حالِ غَيْبَتِكم عن النَّاسِ فإنَّ اللهَ تَعالى يَعْلَمُ ذلك؛ لأنَّه عالِمُ الغَيبِ والشَّهادةِ، واللهُ بكُلِّ شَيءٍ عليمٌ.

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّه يجوزُ للرَّجُلِ إذا انتهَت العِدَّةُ -بأن حاضَتْ ثلاثَ مرَّاتٍ- يَجُوزُ له بعد هذا أنْ يُمسِكَ بمَعْرُوفٍ أو يُسرِّحَ بمَعروفٍ.

والحدُّ الفاصِلُ في ذلك على ما قاله العُلَماءُ هو: الاغتِسالُ، فما دامتْ لم تَغتسِلْ فله أنْ يُراجِعَها، ولكن إلى متى؟ فرُبَّما تَبْقَى المرأةُ لا تَغْتَسِلُ؛ رجاءَ أنْ يُراجِعَها زَوجُها؟

فيُقالُ: إذا أَتَى عليها صَلَاةٌ واحدةٌ بعدَ الطُّهرِ، ولم تَغتسِلْ لها، ولم تُصَلِّ، فإنَّها في هذه الحالِ لا يَحِلُّ له أنْ يُراجِعَها، وذلك لأنَّها مَأْمُورةٌ شرعًا أنْ تَغْتَسِلَ من الحَيضِ إذا أرادتِ الصَّلاةَ، فإذا فرَّطَتْ في ذلك؛ رجاءَ أنْ يُراجِعَها زَوجُها، فإنَّنا نقولُ لها: أنتِ لم تَتَّقِي اللهَ، فلم يَجعَلْ لكِ مَخرَجًا. وحينئذٍ لا يَحِلُّ للزَّوجِ أنْ يُراجِعَها إذا مَضى وقتُ صَلاةٍ، ولم تَغتسِلْ لها.

ومن العُلَماءِ مَن قال: إنَّ قولَه تعالى: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: قارَبْنَ بُلوغَ أجَلِهِنَّ، أي: قاربتْ أنْ تَطهُرَ من الحَيْضةِ الثَّالِثةِ. وعلى هذا القَولِ إذا طَهُرَتْ من الحَيْضةِ الثَّالِثةِ امتَنَعَتْ مُراجَعَتُها، سواء اغتَسَلَتْ أم لم تَغْتَسِلْ.

٢- عِنايةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالمُعاشَرةِ بيْنَ الزَّوجَينِ، وأنْ تكونَ بالمَعْروفِ؛ لأنَّه حتَّى في الفِراقِ قال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

٣- أنَّه لا يجوزُ للزَّوجِ بعدَ المُفارَقةِ، ولا للزَّوجةِ أيضًا، أن يُحدِّثَ كُلُّ واحدٍ منهما بما جَرَى بيْنَهما من أَسْبابِ الطَّلاقِ وغيرِه، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يكونَ ذلك لبيانِ العُذرِ إذا لِيمَ على هذا الشَّيءِ، وقيلَ له: لماذا تُطلِّقُ زَوجتَك؟ فأرادَ أنْ يُبيِّنَ السَّببَ؛ حتَّى يَعْذُرَه النَّاسُ.

وهذا إنَّما يكونُ فيمَن يستحِقُّ أنْ يُعْتَذَرَ إليه من ذلك، كالأبِ، والأخِ، والقَريبِ، أمَّا عامَّةُ النَّاسِ فإنَّه لا يَنبَغي أنْ يُحدِّثَهم بما حَصَلَ؛ لأنَّ ذلك خِلافُ المَعْروفِ.

٤- أنَّ مَن راجَعَ من أَجْلِ المضارَّةِ -ولو في حُدودِ الطَّلْقتينِ- فإنَّه مُعْتدٍ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾، ولكن إذا راجَعَ في هذه الحالِ فهل تَصِحُّ الرَّجْعةُ؟

نقولُ: إنَّها لا تَصِحُّ الرَّجْعةُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى إنَّما جَعَلَ للزَّوجِ الحَقَّ إذا أرادَ الإِصْلَاحَ، ونَهَى أنْ يُراجِعَها؛ لِيُضِرَّ بها، فتكونُ مُراجَعَتُه هذه أَمْرًا لم يكن عليه أَمْرُ اللهِ ورَسولِه، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[1]،

(١) تقدم تخريجه (ص:١١٢).

وعلى هذا فلا تَصِحُّ الرَّجْعةُ إذا قَصَدَ بها الإضرارَ.

٥- أنَّ مَن أَمْسَكَ امرأتَهُ -أي: راجَعَها في العِدَّةِ- للإِضْرارِ بها فإنَّه قد ظَلَمَ نَفْسَه، وظُلْمُ النَّفسِ مُحَرَّمٌ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الحَديثِ القُدْسِيِّ: «**يا عِبادِي، إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا**»[1].

٦- أنَّ الرَّجُلَ إذا أعادَ زَوْجَتَهُ بالرَّجْعةِ؛ للإِضْرَارِ بها، فإنَّه يظُنُّ أنَّه قد انتَصَرَ وكَسَبَ، فرَدَّ اللهُ ذلك، وبيَّنَ أنَّه ظالِمٌ لنَفسِهِ.

٧- أنَّ الإنسانَ قد يَسْعى لنَفسِهِ في الشَّرِّ من حيثُ لا يَشعُرُ؛ لأنَّ المُراجِعَ لِزَوجتِهِ يظُنُّ أنَّه يتشفَّى منها بإرَادَةِ الإِضْرارِ، ولكنَّه في الحقيقةِ قد ظَلَمَ نَفْسَه من حيثُ لا يَشعُرُ.

٨- تحريمُ اتِّخاذِ آياتِ اللهِ هُزُوًا؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾.

فإنْ قال قائِلٌ: هل كُلُّ ظُلمٍ يَظلِمُهُ الإنسانُ نَفْسَه يكونُ من اتِّخاذِ آياتِ اللهِ هُزُوًا؟

فالجَوابُ: لا شكَّ أنَّه إن أرادَ الاستِهزاءَ بآياتِ اللهِ فإنَّه هُزُوٌ وكُفرٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦].

أَمَّا إذا لم يُرِدِ الاستِهزاءَ فإنَّه لا يَكفُرُ، لكنَّه بمَنزِلةِ مَن اتَّخَذَ آياتِ اللهِ هُزُوًا، حيثُ لم يَقُمْ بما أَوْجَبَ اللهُ عليه، ولم يَتْرُكْ ما حَرَّمَ اللهُ عليه.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٥٢).

٩- أنَّه يَجِبُ على المَرءِ أنْ يذكُرَ نِعْمةَ اللهِ عليه، ونِعَمُ اللهِ لا تُحصى: نِعَمٌ بَدنيَّةٌ، ماليَّةٌ، أهليَّةٌ، عِلْميَّةٌ، أَنْواعٌ كَثيرةٌ لا تُحْصَى.

انظُرِ إلى النَّفَسِ الَّذي يَصعَدُ ويَنزِلُ لا تُحِسُّ به، مع أنَّه دائِمٌ، ومع أنَّ الحَياةَ تتوقَّفُ عليه، فهل مِنَّا أحَدٌ يَستطيعُ أنْ يُحْصِيَ أنفاسَه في يَومٍ واحدٍ؟! لا يُمكِنُ، وإذا كان كذلك فإنَّ نِعَمَ اللهِ لا تُحْصَى، هذا في النَّفَسِ فقط، فكيف بحُصولِ الشُّربِ، والأكْلِ، واستِساغَتِهما، وتَصريفِهما في البَطنِ والأَمْعاءِ، وغيرِ ذلك ممَّا لا يُحْصى؟! لذلك نقولُ: إنَّه يَجِبُ على الإنسانِ أنْ يَذكُرَ نِعْمةَ اللهِ عليه.

والفائِدةُ من ذِكرِ النِّعْمةِ: شُكرُ المُنعِمِ عَزَّوَجَلَّ، وشُكرُ المُنعِمِ هو طاعَتُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، دليلُ ذلك: قَولُهُ ﷺ: «**إنَّ اللهَ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]، **وَقَالَ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٧٢]»[1]، فالرُّسُلُ أُمِروا بالأكْلِ من الطَّيِّباتِ والعَمَلِ الصَّالِحِ، والمُؤمِنونَ أُمِروا بالشُّكرِ: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾، فدلَّ ذلك على أنَّ الشُّكْرَ هو العَمَلُ الصَّالِحُ.

وعلى هذا، فالإنسانُ إذا تذكَّرَ نِعْمةَ اللهِ عليه ازْدادَ طاعةً للهِ عَزَّوَجَلَّ، وقيامًا بأَمْرِهِ، واجتِنابًا لِنَهيِهِ.

١٠- أنَّ أكبَرَ النِّعَمِ الَّتي أنعَمَ اللهُ بها علينا: ما أَنْزَلَ علينا من الكِتابِ والحِكْمةِ، وَجْهُ ذلك: أنَّ اللهَ تَعالى خصَّها بالذِّكرِ، مع أنَّها من النِّعَمِ، وتَخْصِيصُها بالذِّكرِ يدُلُّ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على أنَّها أَشْرَفُ هذه الأَنْواعِ، ودَليلُ ذلك: قَولُهُ تعالى في لَيلَةِ القَدْرِ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر:٤]، فإنَّ الرُّوحَ هو جِبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وجِبريلُ من الملائِكةِ بلا شَكٍّ، لكنَّه نَصَّ عليه؛ لأنَّه أَشْرَفُ الملائكةِ.

وأيضًا قَولُهُ تَعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨]، والصَّلاةُ الوُسْطى من الصَّلَواتِ، وهي صلاةُ العَصرِ، لكنَّه ذَكَرَها بعدَ التَّعْميمِ؛ لأنَّها أفضَلُ الصَّلَواتِ.

فنقولُ إذَنْ: ما أَنْزَلَ علينا من الكِتابِ والحِكْمةِ هو أَفْضَلُ النِّعَمِ، ولا شكَّ في هذا؛ فإنَّ الإنسانَ إذا وُفِّقَ لشُكرِ هذه النِّعْمةِ العَظيمةِ -وهي إنزالُ القُرآنِ والحِكْمةِ- حازَ على خَيرٍ كَثيرٍ.

١١- أنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾، وهذا الَّذي أَجْمَعَ عليه سَلَفُ الأُمَّةِ: أنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ، دَليلُ هذا: قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] أي: حتَّى يَسْمَعَ القُرآنَ.

١٢- عُلُوُّ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ لقَولِهِ: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾، فإذا كان القُرآنُ كَلامَه، وكان نازِلًا، دلَّ على أنَّ المُتكلِّمَ به كان عالِيًا.

وهذا -أَعْني: عُلُوَّ اللهِ تَعالى بذاتِهِ- هو الَّذي دلَّ عليه الكِتابُ، والسُّنَّةُ، وإِجْماعُ السَّلَفِ، والعَقلُ، والفِطْرةُ؛ كما أنَّ عُلُوَّه المَعْنويَّ قد دلَّ عليه أيضًا: الكِتابُ، والسُّنَّةُ، وإجْماعُ السَّلَفِ، والعَقلُ، والفِطْرةُ.

فيَجِبُ على الإنسانِ عَقيدةً: أنْ يُؤمِنَ بأنَّ اللهَ تَعالى نَفْسَه فوقَ كُلِّ شَيءٍ،

كما قال تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨]، وأنَّه جلَّ وَعَلَا اسْتَوى على العَرشِ.

والعَرْشُ هو سَقفُ المَخْلوقاتِ كُلِّها، وهو أَعْظَمُها، وأوسَعُها، وأكبَرُها، واللهُ تَعالى قد اسْتَوى عليه، أي: عَلَا عليه عُلُوًّا يَليقُ بجَلالِهِ وعَظَمَتِهِ، وليس كاسْتِواءِ الإنسانِ على الفُلْكِ، وعلى بَهيمَةِ الأنعامِ؛ لأنَّـه لا مُماثَلةَ بيْنَ الخالِـقِ والمَخْلـوقِ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل:٦٠]، وقال تَعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤].

١٣- إطلاقُ اسمِ الكِتابِ على القُرآنِ؛ لأنَّ القُرآنَ مَكْتُوبٌ، فهو مَكتوبٌ بيْنَ أَيْدينا، وكذلك أيضًا مَكْتوبٌ في الصُّحُفِ الَّتي في أَيْدي الملائِكةِ؛ كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾ [عبس:١١-١٥]، وهو كذلك أيضًا مَكْتُوبٌ في اللَّوحِ المَحْفوظِ، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢].

١٤- اشتِمالُ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ على الحِكْمةِ، وأنَّه ليس فيها شَيْءٌ إلَّا مَقْرُونٌ بالحِكْمةِ، فكُلُّ ما شَرَعه اللهُ عَزَّوَجَلَّ في كِتابِهِ فإنَّه مَبْنِيٌّ على حِكْمةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ لقَوْلِهِ: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾.

١٥- أنَّ المَوعِظَةَ حقيقةً إنَّما هي في الكِتابِ والسُّنَّـةِ؛ لقَـولِهِ: ﴿يَعِظُكُم بِهِۦ﴾، ولا وَاعِـظَ أَشَدُّ من واعِـظِ القُـرآنِ، قَـال اللهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس:٥٧]، ولا واعِظَ أَوْقَعُ في النُّفوسِ من القُرآنِ.

١٦- وُجوبُ تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، والتَّقْوى هي: اتِّخاذُ وِقايةٍ من عَذابِ اللهِ، بفِعْلِ أوامِرِهِ، واجتِنابِ نَواهيه.

١٧- أنَّه يَجِبُ علينا أنْ نَعْتَقِدَ بأنَّ اللهَ بكُلِّ شَيءٍ عَليمٌ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

وعِلمُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق:١٢]، وقال تَعالى عن الَّذين يَحمِلُونَ العَرْشَ ومَن حَوْلَه: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر:٧].

نَسألُ اللهَ تَعالى أنْ يَجعَلَنا وإيَّاكم ممَّن تابوا واتَّبَعوا سَبيلَهُ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•●෴●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾﴾

لَمَّا كان بعضُ الأولياءِ إذا طُلِّقَت مَوْلِيَّتُهُ، ثمَّ انتهَتِ العدَّةُ، مَنَعَها أنْ تَعُودَ إلى زَوجِها الأوَّلِ؛ لأنَّه يَرى أنَّ في تَطْليقِه إيَّاها، وتَرْكِها إلى أنْ تَنْتهيَ العِدَّةُ، إذْلالًا لها

ولأهْلِها، فيَمْنَع من أنْ تَعُـودَ إلى زَوجِها، ولهذا نَهَى اللهُ تَعالى عن ذلك، فقـال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾.

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّه إذا أرادَ الزَّوجُ المُطلِّـقُ أنْ يعودَ إلى زَوجَتِهِ بعدَ انتِهاءِ العِدَّةِ، فإنَّـه لا يَحِلُّ لأَوْلِيائِها أنْ يَمْنَعوها من الرُّجوعِ إليه، إذا وَافَقَتْ؛ لقَولِهِ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾.

٢- أنَّه لا يُمكِـنُ أنْ تَرجِعَ إلى زَوجِها الأوَّلِ بعدَ انتِهاءِ العِدَّةِ إلَّا بعَقْدٍ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾، والنِّكاحُ هو العَقدُ.

وقد سَبَقَ أنَّه لا يُرادُ بالنِّكاحِ الجِماعُ إلَّا في قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة:٢٣٠]، وبيَّنَّا السَّبَبَ في أنَّه أُريدَ بالنِّكاحِ الجِماعُ؛ لأنَّه قال: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا﴾، ولا زَوجَ إلَّا بعَقدٍ، أمَّا إذا جاء لَفظُ النِّكاحِ في القُرآنِ فإنَّما يُرادُ به عَقدُهُ.

إذَنْ، لا بُدَّ أنْ تَرجِعَ المرأةُ إلى زَوجِها الأوَّلِ بعدَ العِدَّةِ بعَقدٍ.

٣- أنَّه إذا راجَعَها الزَّوجُ الأوَّلُ قبلَ بُلُوغِ الأجَلِ فإنَّه يَرْجِعُ بلا عَقدٍ؛ لقَولِهِ: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ﴾، فقال: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾، فإذا أرادَ الزَّوجُ المُطلِّقُ الرُّجوعَ إليها قبلَ أنْ تَنتهيَ العِدَّةُ فإنَّه يَرجِعُ إليها بلا عَقْدٍ.

٤- الإشارةُ إلى اعتِبَارِ الوَليِّ في النِّكـاحِ؛ لقَـوْلِهِ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ

أَزْوَٰجَهُنَّ ﴾، ووَجْهُ ذلك: أَنَّه لو لم يكُـنِ اشتِراطُ الوَلِيِّ لكان مَنْعُه وعَدَمُه سواءً؛ إذ يُمكِنُها أنْ تتزوَّجَ بدُونِهِ.

ولكن ليس هذا بشَيْءٍ صَريحٍ، ولهذا قُلنا: «الإشارةُ»، ولم نَجزِمْ بأَنَّه دالٌّ على ذلك؛ لأَنَّه رُبَّما يَعْضُلُها، فيقولُ: لا تتزوَّجي فُلانًا. ثمَّ يُكرِهُها على أَلَّا تتزوَّجَ، وليس يَعْنِي ذلك: أنَّها لو تزوَّجَتْ بدُونِهِ لم يصحَّ.

وعلى كُلِّ حالٍ، فالوَلِيُّ لا بُدَّ منه في عَقدِ النِّكاحِ، دلَّتْ على ذلك نُصُوصٌ أُخرى، إذا لم نُسلِّمْ دَلالة هذه الآيةِ على ذلك.

٥- أنَّه لا بُدَّ من الرِّضا في عَقدِ النِّكاحِ: رِضا الزَّوجِ، والزَّوجَةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا تَرَٰضَوۡاْ بَيۡنَهُم﴾.

واختَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في البِكْـرِ إذا زوَّجَها أَبُوها، هل يُشترَطُ رِضاهـا، أو لا؟ والصَّوابُ: أنَّه يُشترَطُ رِضاها، وأنَّه لا يُمكِنُ أنْ تُزَوَّجَ امرأةٌ بدُونِ رِضَاها أبدًا، سواء كانت بِكرًا أم ثَيِّبًا، وسواء كان المُزوِّجُ أَبَاها أم غيرَه؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ**»(١)، وفي لَفظٍ: «**الْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا**»(٢)، فنصَّ على البِكْرِ، ونصَّ على الأبِ، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّه لا يجوزُ للإنسانِ أنْ يُزوِّجَ ابْنَتَه إلَّا برِضاها، سواءٌ كانت ثَيِّبًا أم بِكْرًا، فإنْ زوَّجَها بدُونِ رِضَاها، ثمَّ رَضِيَت بعدَ ذلك، فإنَّ العَقدَ يَصِحُّ، وإنْ لم تَرْضَ فإنَّه يُفْسَخُ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ نِكاحٌ إلَّا برِضا الزَّوجَيْنِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١١٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح، رقم (١٤٢١/ ٦٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٦- أنَّ المَهْرَ يُرجَعُ فيه إلى الزَّوجَينِ، لا إلى غَيْرِهما؛ لقَولِهِ: ﴿إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾.

وعلى هذا، فلا يَحِلُّ للأبِ، ولا لغَيرِ الأبِ من الأَوْلياءِ، أنْ يتحكَّمَ في المَهْرِ، فيقولَ للخاطِبِ: لا أُزوِّجُكَ إلَّا بكذا وكذا. بل إذا رَضِيَتِ المرأةُ أنْ تتزوَّجَ به بأَدْنى ما يكونُ من المَهرِ، فليس لأحَدٍ حَقُّ الاعتِراضِ عليها، فلو أنَّ المرأةَ رَضِيَتْ أنْ تتزوَّجَ هذا الرَّجُلَ الخاطِبَ بمِئةِ ريالٍ، ومَهْرُ مِثلِها عَشَرةُ آلافِ ريالٍ، فإنَّه ليس لأحَدٍ أنْ يَعْتَرِضَ عليها؛ لأنَّ الحقَّ لها، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ﴾ أي: مُهُورَهُنَّ ﴿نِحْلَةً﴾ [النساء:٤]، فأضافَ المُهورَ إليهِنَّ، لا إلى غَيرِهِنَّ.

وما يَفعَلُه بعضُ الأَوْلياءِ من التَّحكُّمِ خطَأٌ، خطَأٌ على المرأةِ، وخطَأٌ على الرَّجُلِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى جَعَلَ الأمْرَ إلى الزَّوجَينِ، فقال: ﴿إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾.

٧- الإشارةُ إلى وُجُوبِ الوَفاءِ بالشُّروطِ الَّتي تقَعُ بيْنَ الزَّوجَينِ؛ لقَولِهِ: ﴿إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم﴾، فمتى اشتَرَطَتِ المرأةُ حقًّا لنَفسِها -وهو غَيْرُ مُحرَّمٍ- وَجَبَ على الزَّوجِ أنْ يَفِيَ به، وإذا شَرَطَ الزَّوجُ على امرأتِهِ شيئًا -وهو غَيرُ مُحرَّمٍ- وَجَبَ عليها أنْ تَفِيَ به.

وقَولُنا: «وهو غَيرُ مُحرَّمٍ» أَرَدْنا به الاحتِرازَ من الشَّرطِ المُحرَّمِ، كما لو اشتَرَطَتِ المرأةُ على الزَّوجِ أنْ يُطلِّقَ زَوجَتَهُ الَّتي معه، فإنَّ هذا الشَّرطَ باطِلٌ وحَرامٌ؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**لَا تَسْأَلِ المَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا؛ لِتَكْفَأَ مَا فِي صَحْفَتِهَا**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٨- أنَّ الشُّروطَ تكونُ بالمَعْروفِ، أي: بما عَرَفَه الشَّرعُ وأقَرَّه، فإن كانت ممَّا يُخالِفُ الشَّرعَ فإنَّها مَرْفُوضةٌ غَيرُ مَقْبولةٍ؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شَرْطٍ**»[1].

٩- أنَّ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ -سواء كانت أوامِرَ، أم نواهِيَ- مَوعِظةٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَعِظُ اللهُ بها عِبادَه؛ لأنَّ الإِنْسَان يتذكَّرُ ويَعْلَمُ أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ إنَّما أَمَرَه بذلك؛ ليَنْجُوَ من عَذَاب الله يومَ القِيامَة، وإنَّما نَهاه عمَّا نَهاه عنه؛ ليَنْجُوَ من عَذَاب الله يومَ القِيامَة، ففِعْلُ الأوامِرِ سببٌ للنَّجاةِ من أَهْوالِ يَومِ القيامةِ، ومِن عَذابِهِ، ووَيْلاتِهِ، ومُخالَفةُ تلك الأوامِرِ سببٌ للعُقوبةِ والشَّرِّ والبَلاءِ.

ولهذا يَنْبَغي للإنسانِ كُلَّما دَعَتْه نَفْسُه إلى تَركِ واجِبٍ أنْ يتذكَّرَ اليَومَ الآخِرَ، ذلك المَوقِفَ العَظيمَ الَّذي يَفِرُّ فيه المَرءُ من أَخِيهِ، وأُمِّه، وأبيهِ، وصاحِبَتِهِ، وبَنِيهِ، يَتذكَّرَ ذلك اليَومَ الَّذي طُولُهُ خَمْسُونَ أَلْفَ سَنَةٍ، يتذكَّرَ ذلك اليَومَ الَّذي تَدْنُو فيه الشَّمسُ من الخَلائِقِ قَدْرَ مِيلٍ، يتذكَّرَ ذلك اليَومَ الَّذي يَعرَقُ فيه النَّاسُ، فيَبلُغُ العَرَقُ منهم إلى الكَعْبينِ، إلى الرُّكبَتَينِ، إلى الحِقْوَينِ، ومنهم مَن يُلْجِمُه إلْجامًا، يتذكَّرَ ذلك اليومَ الَّذي يَجعَلُ الوِلْدانَ شِيبًا، السَّماءُ مُنفطِرٌ به، يتذكَّرَ ذلك اليومَ الَّذي تَسيرُ فيه الجِبالُ سَيرًا، وتكونُ هَبَاءً مَنْثورًا.

فعلى الإنسانِ إذا حدَّثَتْه نَفسُه بالمُخالَفةِ أنْ يتذكَّرَ هذا اليَومَ، وما ذلك اليَومُ ببَعيدٍ؛ لأنَّه ليس بيْنَ الإنسانِ وبيْنَه إلَّا أنْ يَموتَ، فإذا ماتَ انتقَلَ إلى عالَمِ الجَزاءِ، انتقَلَ إلى الآخِرةِ، فلْيَتقِّ اللهَ في نَفْسِه، ولهذا جعَلَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى الأوامِرَ والنَّواهِيَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب العتق، باب بيان أن الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

من المَواعِظِ الَّتي يتَّعِظُ بها الإنسانُ، فيَسْتَقِيمُ على أمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

أَسألُ اللهَ تعالى أنْ يَجعَلَني وإيَّاكم من المُتَّعِظينَ بآياتِهِ، المُمتَثِلينَ لأمْرِهِ، المُجتَنِبينَ لنَهيِهِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

١٠ - أهمِّيَّةُ الإيمانِ باللهِ واليَومِ الآخِرِ، وأنَّه هو الَّذي يحصُلُ به الاتِّعاظُ؛ لقَولِهِ: ﴿مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾؛ لأنَّ مَن آمَنَ باللهِ حقًّا خافَ منه، فكُلُّ مَن كان باللهِ أَعْرَفَ كان منه أَخْوَفَ.

ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ أشدَّ النَّاسِ مَخافةً للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، حتَّى إنَّه إذا رَأى سَحابًا أو رِيحًا صار يدخُلُ ويخرُجُ، وتغيَّرَ وَجْهُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فيُقالُ له في ذلك، يَعني: أنَّ هذا الشَّيءَ مُعتادٌ، أو ما أشبَهَ هذا، فيَقولُ: «**وَمَا يُؤَمِّنُني أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَذَابٌ؟! قَدْ عُذِّبَ قَوْمٌ بِالرِّيحِ**»[1]، يُشيرُ إلى قَومِ عادٍ الَّذين أرسَلَ اللهُ عليهم الرِّيحَ العَقيمَ، الَّتي قال اللهُ تَعالى فيها: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾، وكانوا قد أصابَهُمُ القَحطُ قَبلَ ذلك، فاستَبْشَروا حين رَأَوْا هذه الرِّيحَ العَظيمةَ في السَّماءِ كأنَّها قِطَعُ السَّحابِ المُظلِمِ، قالوا: هذا عارِضٌ مُمطِرُنا. قال اللهُ تَعالى: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ﴾ أي: من العَذابِ، حين استكبَرتُم عن طاعةِ اللهِ، ﴿رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٤-٢٥]، فدَمَّرَتْ كُلَّ شَيءٍ، حتَّى كانت تَحمِلُ الإنسانَ إلى فوقُ، ثمَّ تُعيدُه إلى الأرضِ -والعياذُ باللهِ- فأصْبَحوا كأنَّهم أعْجازُ نَخلٍ خاويةٍ، وأصْبَحوا لا يُرَى إلَّا مَساكِنُهم.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قول الله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾، رقم (٤٨٢٩)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب التعوذ عند رؤية الريح، رقم (٨٩٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وإنَّني بهذه المُناسَبةِ أوَدُّ أنْ أُحذِّرَ إخوانَنا المُسلِمينَ الَّذين يُؤمِنونَ باللهِ، ممَّا يدورُ على الألسنةِ أحيانًا فيما إذا أُصيبَ النَّاسُ بزِلْزالٍ، أو بعَواصِفَ، أو بفَيَضاناتٍ، قالوا: هذا أَمْرٌ طبيعيٌّ، وهذا أمْرٌ لا يُهِمُّ. فإنَّ هذا -لا شكَّ- دليلٌ على قَسْوةِ القَلبِ، وعَدَمِ اتِّعاظِهِ بهذه النَّوازِلِ العَظيمةِ؛ فإنَّ الواجِبَ على الإنسانِ أنْ يَعْلَمَ بأنَّ هذا ليس بمُقْتضى الطَّبيعةِ، بل هذا من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَبْتَلي به مَن شاءَ من عِبادِهِ؛ لِيَتَّعِظَ النَّاسُ، ويَخافوا من اللهِ.

لكن لَمَّا قَسَتِ القُلوبُ صارَ النَّاسُ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ أي: إنْ يَرَوْا عَذابًا من السَّماءِ ساقِطًا ﴿يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور:٤٤]. فالواجِبُ علينا أنْ نتَّعِظَ بهذه الآياتِ، وأنْ نَخْشى، وأنْ نَحْذَرَ، فإنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال:٢٥].

١١- أهمِّيَّةُ الإيمانِ باليَومِ الآخِرِ، واليومُ الآخِرُ -في الأصلِ- هو يَومُ القيامةِ، الَّذي يقومُ فيه النَّاسُ من قُبورِهم للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه لا يَوْمَ بعدَه، هو النِّهايةُ، إمَّا إلى الجَنَّةِ، وإمَّا إلى النَّارِ.

ومَن تدبَّرَ ما في القُرآنِ من ذِكرِ الأهوالِ في هذا اليَومِ تبيَّنَ له أنَّه يَومٌ عَظيمٌ، وأنَّه يَجِبُ على الإنسانِ أنْ يَسْتَعِدَّ له أتمَّ اسْتِعدادٍ.

قال شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن الإيمانِ باليَومِ الآخِرِ: الإيمانُ بكُلِّ ما أَخْبَرَ به النَّبيُّ ﷺ ممَّا يكونُ بعدَ المَوتِ[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٥).

وعلى هذا، فالإيمانُ بفِتْنةِ القَبرِ من الإيمانِ باليَومِ الآخِرِ، وفِتْنةُ القَبرِ: أنَّ الإنسانَ إذا ماتَ، وتولَّى عنه أَصْحَابُهُ، أتاه مَلَكانِ يَسْألانِهِ عن ثَلَاثةِ أشياءَ: عن ربِّهِ، ودِينِهِ، ونبيِّهِ. فيَقولانِ له: مَن ربُّكَ؟ فيقولُ المُؤمِنُ: ربِّي اللهُ. فيَقولانِ: ما دِينُكَ؟ فيقولُ: دِيني الإسلامُ. فيَقولانِ: مَن نبيُّكَ؟ فيقولُ: نبيِّي مُحَمَّدٌ.

أمَّا المُنافِقُ أو المُرتابُ -أعاذَنا اللهُ وإيَّاكم من ذلك- فإنَّه يقولُ: هاهْ، هاهْ، لا أَدْري، سَمِعتُ النَّاسَ يَقولون شيئًا، فقُلتُه. لأنَّه ليس عندَه إلَّا ما نَطَقَ به لِسانُهُ فقط، وقَلبُهُ خالٍ من الإيمانِ -نَسألُ اللهَ العافيةَ- فيُضرَبُ بمِرْزَبةٍ من حَديدٍ، فيَصيحُ صَيْحةً يَسمَعُها كُلُّ شَيءٍ إلَّا الثَّقَلينِ.

وهذا من الإيمانِ باليَومِ الآخِرِ، لكِنَّ اليَومَ الآخِرَ الحَقَّ هو يومُ القيامةِ.

وإنَّني -بهذه المُناسَبةِ- أُنبِّهُ على كَلِمةٍ يقولُها كَثيرٌ من النَّاسِ إذا ماتَ المَيِّتُ، قال: ثمَّ نُقِلَ إلى مَثْواهُ الأخيرِ. أو: وارَوْهُ في مَثْواهُ الأخيرِ. وهذه الكَلِمةُ خَطيرةٌ جِدًّا، فلو أنَّ الإنسانَ اعتَقَدَ مُقْتضاها لكان كافِرًا؛ لأنَّه إذا اعْتَقَدَ أنَّ المَثْوى الأَخِيرَ هو دَفنُهُ فهذا يَستلزِمُ ألَّا يكونَ هُناك بَعثٌ؛ لأنَّ البَعْثَ بعدَ الدَّفنِ، فهي كَلِمةٌ خَطيرةٌ جِدًّا.

لكِنَّ النَّاسَ يَتَناقَلونَها من غَيرِ أنْ يُفكِّروا في مَعْناها، وما أكثَرَ الكَلِماتِ الَّتي يَتَناقَلُها النَّاسُ، واحدًا بعدَ آخَرَ، من غَيرِ أنْ يَتأمَّلوا في مَعْناها.

ولهذا أنصَحُ إخْواني إذا أَتَتْهمُ الكَلِماتُ الَّتي ليست في الكِتابِ، ولا في السُّنَّةِ، ولا في كَلامِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، ولا في كَلامِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أنْ يَحْذَروا منها، وأنْ يَتأمَّلوا مَعْناها أوَّلًا، هل هو صحيحٌ، أو غيرُ صَحيحٍ؟ فإنْ كان صَحيحًا أَخَذُوا به، وإنْ كان غَيرَ صَحيحٍ رَفَضوهُ، مهما كان المُتكلِّمُ بها.

١٢- أَنَّه إذا اتَّعَظَ الإنسانُ بمَوعِظَةِ اللهِ كان ذلك أَزْكَى له وأَطْهَرَ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾.

١٣- أنَّ النَّاسَ يَختَلِفون في الزَّكـاءِ والطَّـهارةِ؛ لقَـولِهِ: ﴿أَزْكَىٰ﴾ ﴿وَأَطْهَرُ﴾؛ لأنَّها اسمُ تَفْضيلٍ، واسمُ التَّفضيلِ يدُلُّ على أنَّ هناك مُفضَّـلًا عليه، ومُفضَّـلًا على غَيرِهِ.

لذلك نقولُ: إنَّ النَّاسَ يَختَلِفونَ في الزَّكـاءِ والطَّـهارةِ، وهذا يَنْبَني عليه أنَّهم يَتَفاضَلونَ في الإيمانِ، ويَتَفاضَلونَ في الثَّوابِ، وهذا هو الأَمْرُ الواقِعُ الَّذي لا شكَّ فيه.

وأمَّا مَن قال: إنَّ النَّاسَ لا يَتَفاضَلونَ في الإيمانِ. فإنَّ قَولَهُ غَيرُ صَحيحٍ، بل النَّاسُ يَختَلِفونَ في الإيمانِ زِيادةً، ونَقصًا، وقُوَّةً، وضَعفًا.

١٤- نَقْصُ عِلمِنا؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فهنا نَفى عنَّا العِلمَ، ومِن المَعْلومِ أنَّه ليس نَفيًا مُطلَقًا، بمَعْنى: أنَّنا لا نَعلَمُ شيئًا، بل إنَّنا نَعلَمُ شيئًا، ولكن يَفوتُنا أشياءُ كَثيرةٌ.

فعلينا أنْ نَعلَمَ أنَّ الأَصْلَ فينا الجَهلُ وعَدَمُ العِلمِ، لكِنْ ما عَلِمْناه -ممَّا عَلَّمَنا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، بمُقتَضى الفِطْرةِ، أو بالوَحيِ الَّذي نَزَلَ- فإنَّه قَليلٌ بالنِّسْبةِ إلى المَعْلوماتِ.

ولهذا لَمَّا سَألوا النَّبيَّ ﷺ عن الرُّوحِ قال اللهُ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، فقَولُهُ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ كأنَّه يقولُ: هل ما فَاتَكُم من العِلْمِ إلَّا عِلمُ الرُّوحِ حتَّى

تَسْألوا عنها، وتُلْحِفُوا في المَسْألةِ فيها؟! إنَّه قد فاتَكُم شَيءٌ كَثيرٌ، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

نَسأَلُ اللهَ تَعالَى أنْ يَرزُقَنا وإيَّاكم عِلمًا نافِعًا، وعَمَلًا صالِحًا، ورِزقًا طيِّبًا واسِعًا، يُغْنِينا به عن خَلْقِهِ، ولا يُغْنِينا به عنه تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•●○○●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢٣٣)﴾

قَوْلُه: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ هذا خَبَرٌ من اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولكنَّه بمَعْنى الأمْرِ: أنَّ الوالداتِ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ.

والأَوْلادُ تَشمَلُ الذُّكورَ والإناثَ؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء:١١]، فدَلَّ هذا على أنَّ كَلِمةَ (أَوْلادٍ) تَعْني: الذُّكورَ والإناثَ، من البَنينَ والبَناتِ.

وقَوْلُه: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ المرادُ بالحَولَينِ: حَوْلانِ هِلاليَّانِ؛ لأنَّ التَّوقيتَ الشَّرعيَّ إنَّما يكونُ بالأهِلَّةِ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩]، فيكون المرادُ بقوله تَعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾

أي: هِلاليَّيْنِ، وهكذا كُلُّ ما جاء في التَّوْقِيت شَرعًا فالمرادُ بذلك: الأشهُرُ الهِلاليَّةُ، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء:٩٢]، فالمرادُ بالشَّهرَينِ: الأشهُرُ الهِلاليَّةُ، وكما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق:٤]، فالمرادُ الأشهُرُ: الهِلاليَّةُ.

وقَولُهُ: ﴿كَامِلَيْنِ﴾ أي: غيرَ ناقِصَينِ، والكَمالُ هنا يكونُ في العَدَدِ، ويكونُ في الصِّفةِ.

أمَّا في العَدَدِ فهو إكمالُ الحَولَينِ، وأمَّا في الصِّفةِ فالمَعْنى: ألَّا تُقصِّرَ الوالدةُ في الإرْضاعِ في هذه المُدَّةِ، بل تُرضِعُ وَلَدَها كُلَّما احْتَاجَ إلى الإرْضاعِ.

وقولُهُ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ يَعني: ذلك الحُكمُ لمَن أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضاعةَ، أمَّا ما زادَ عن الحَولَينِ فالغالِبُ أنَّ الوَلَدَ لا يَحتاجُ إليه، فيكونُ الفِطامُ.

﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ المَولودُ له: هو الزَّوجُ، أو السَّيِّدُ. عليه رِزقُهُنَّ من طَعامٍ، وشَرابٍ، وعليه كِسْوَتُهُنَّ بالمَعْروفِ.

وسَكَتَ عن السُّكْنى؛ لأنَّ المرأةَ تكونُ مع زَوْجِها في سُكْناهُ، سواء كانت زَوجةً، أم أَمَةً.

وقَولُهُ: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أي: بما عَرَفَه النَّاسُ واعْتادُوهُ، فلا تُطالِبُ بأَكْثَرَ من الإنفاقِ المُعتادِ، ولا تُنقَصُ عن المُعتادِ في الإنفاقِ.

﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي: أنَّ اللهَ تَعالى لا يُلْزِمُ أحدًا بشَيءٍ إلَّا بقَدْرِ طاقَتِهِ، وهذا إشارةٌ إلى أنَّه إذا كان المَولودُ له فَقيرًا فإنَّه لا يُلْزَمُ إلَّا بنَفقةِ فَقيرٍ.

وقَوْلُه: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ ﴿تُضَآرَّ﴾ صيغةُ فِعلِ مُضارِعٍ، يَصِحُّ أنْ يكونَ مَبنيًّا للفاعِلِ، ويَصِحُّ أنْ يكونَ مَبنيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

فإنْ كان مَبنيًّا للفاعِلِ ففَكُّ الإدْغامِ فيه: «لا تُضَارِرْ والدةٌ»، وإنْ كان مَبنيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ففَكُّ الإدغامِ فيه: «لا تُضَارَرْ والِدةٌ».

والمَعْنى: أنَّه لا يجوزُ للمَرأةِ أنْ تُضارَّ بولَدِها، فتَمتنِعَ من إرضاعِهِ التَّامِّ؛ للضَّغطِ على الأبِ، ولا يُضارَّها الأبُ بالشُّحِّ في الإنفاقِ عليها أو ما أشبَهَ ذلك، ولهذا قال: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ يَعني: ولا يُضارَّ المَولودُ له -وهو الزَّوجُ أو السَّيِّدُ- بوَلَدِهِ، بل على الجَميعِ أنْ يُعامِلَ صاحِبَهُ بالحُسْنى بدُونِ مُضارَّةٍ.

﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ أي: على مَن يَرِثُ الوَلَدَ -إذا لم يكُنْ له أبٌ- مِثلُ ذلك، أي: مِثلُ ما على الأبِ من الإنفاقِ بالمَعْروفِ، وعَدَمِ الإضْرارِ.

ولهذا قال العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ النَّفَقةَ واجِبةٌ على كُلِّ قَريبٍ يَرِثُ قريبَهُ، إذا كان الوارِثُ غَنِيًّا، وكان المَوروثُ فَقيرًا؛ لقَولِهِ: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾.

وقَوْلُه: ﴿فَإِنْ أَرَادَا﴾ أي: أرادَ الأبَوانِ الأُمُّ والأبُ ﴿فِصَالًا﴾ أي: فَصْلَ الوَلَدِ عن الرَّضاعِ ﴿عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا﴾ يَعني: أرادَا فِصالًا صادِرًا عن تَراضٍ منهما، أي: أنَّ الأبَ رَضِيَ بفَطْمِ الطِّفلِ، والأُمُّ رَضِيَتْ بذلك ﴿وَتَشَاوُرٍ﴾ أي: مُراجَعةٍ فيما بيْنَهما، فلا يَكْفي التَّراضي؛ لأنَّهما قد يَتَراضيانِ على ما فيه ضَرَرُ الرَّضيعِ، فلا بُدَّ من تَشاوُرٍ، ولا بُدَّ من تَراضٍ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ أي: فلا جُناحَ على الوالِدِ ولا على الوالِدةِ في فَصْلِ المَوْلودِ عن الرَّضاعةِ.

﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ﴾ الخِطابُ هنا: للأزْواجِ أو الأَسْيادِ ﴿أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ﴾ أي:

تَطلُبوا مَن يُرْضِعُهم من غَيرِ أُمَّهاتِهِم ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: فلا حَرَجَ ولا إثمَ.

وهذا فيما إذا امْتَنَعَ الإرْضاعُ من الأُمِّ؛ إمَّا لِقِلَّـةِ اللَّبَنِ، وإمَّا لمَرضٍ أصابَها، أو لسَبَبٍ من الأسْبابِ، أمَّا إذا كانتِ الأُمُّ على استِعْدادٍ لإرْضاعِهِ فإنَّه لا يُعْدَلُ إلى غَيرِها بَدَلًا عنها.

وقَوْلُه: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ يَعني: أنَّكم إذا اسْتَرْضَعتُم امرَأةً أُخرى فلا بُدَّ أنْ تُسلِّموا ما أَعْطَيتُموهُنَّ من الأُجْرةِ على وَجْهِ المَعْروفِ، من غَيرِ مُماطَلةٍ ولا مُناكَرةٍ.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: اتَّخِذوا وِقايةً من عَذابِهِ، وذلك بفِعلِ أَوامِرِهِ، واجتِنابِ نَواهيهِ، ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، فاحْذَروا ذلك؛ فإنَّ اللهَ تَعالى بَصيرٌ بكُلِّ ما نَعمَلُ، من خَيرٍ وشَرٍّ، ظاهِرٍ أو باطِنٍ، وهذا يَستلزِمُ أنْ نَخْشى اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في السِّرِّ والعَلانيةِ؛ لأنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عالِمٌ بنا.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفوائِدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- أنَّ الرَّضاعَ الأكمَلَ ما استَوْعَبَ الحَولَينِ الكامِلَينِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾.

٢- أنَّ الأُمَّ يَجِبُ عليها إرضاعُ وَلَدِها في هَذَينِ الحَوْلَينِ الكامِلَينِ، ما دامَ مُحتاجًا إلى الإرضاعِ.

٣- الحِكْمةُ في كَونِ الأُمِّ هي الَّتي تُرْضِعُ الوَلَدَ؛ لأنَّ في لَبَنِها من المَنْفعةِ ما ليس في لَبَنِ غَيْرِها من النِّساءِ، ولأنَّ إرْضاعَها إيَّاه يَدْعُو إلى قُوَّةِ الشَّفَقةِ عليه، ومحبَّتِهِ،

ورَحمَتِهِ؛ لأَنَّه يَبْقى في حِضْنِها، ويَلْتقِمُ ثَدْيَها، ويَرْضَعُه، ويحصُلُ لها بذلك مُتْعةٌ، فكان من الحِكْمةِ أنَّ الأُمَّ هي الَّتي تتولَّى إِرْضاعَ وَلَدِها.

٤- أَنَّه كما كانتِ الأُمُّ تُعْطي وَلَدَها ما تقومُ به حياتُهُ من اللَّبَنِ، فعلى الأبِ أنْ يُعْطِيَ الأُمَّ ما تَقُومُ به حياتُها، ولهذا قال: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، أي: بما جَرى به العُرْفُ والعادةُ، فيَجِبُ على الأبِ أنْ يُعْطِيَ الأُمَّ نَفَقَتَها وكِسْوَتَها بالمَعْروفِ، وهل هذا ثابِتٌ للأُمِّ، سواء كانت في عِصْمةِ الزَّوجِ، أو بَعْدَ فِراقِهِ، أو هو فيما إذا فارَقَها؟

الصَّوابُ: أنَّه في حالِ كَونِها في عِصْمَتِهِ، وبعدَ فِرَاقِهِ، لكن إذا كانت في عِصْمَتِهِ اكتُفِيَ بالإنفاقِ عليها باسْمِ الزَّوجيَّةِ عن الإِنْفَاقِ عليها عِوَضًا عن الرَّضاعِ، وإذا كانت خارِجَ عِصْمَتِهِ فلها الإنفاقُ على المَوْلُودِ له من أَجْلِ الإِرْضاعِ.

٥- أنَّ العُرفَ مَرجِعٌ يُرجَعُ إليه في الأحكامِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾.

واعلَمْ أنَّ كُلَّ ما أَتَى في الكِتابِ والسُّنَّةِ مُطلَقًا بدُونِ قَيدٍ شَرعيٍّ، فإنَّه يُرْجَعُ فيه إلى العُرفِ، وعلى هذا يقولُ النَّاظِمُ:

وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ يُحَدَّدِ بِالشَّرْعِ كَالحِرْزِ فَبِالْعُرْفِ احْدُدِ[١]

الحِرزُ: يَعني: حِرْزَ الأَمْوالِ، وهذا يَحتاجُ الإنسانُ إليه في بابِ الحُدُودِ، وفي بابِ الإجارةِ، وفي بابِ العَاريَّةِ، وفي بابِ الوَدِيعةِ، وغيرِ ذلك، يَعني: أنَّ حِرْزَ الأَموالِ هو ما تُحفَظُ به الأَمْوالُ في العادةِ، ومن المَعْلومِ أنَّ الشَّرْعَ لم يَرِدْ بتَحديدِهِ،

(١) منظومة أصول الفقه وقواعده للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، (ص:٢٥١).

فلم يَقُلْ: حِرزُ الغَنَمِ كذا، وحِرزُ الإبِلِ كذا، وحِرزُ الذَّهَبِ كذا، وحِرزُ الفِضَّةِ كذا، وحِرزُ اللُّؤلُؤِ كذا، وحِرزُ الأوَاني كذا. فيُرجَعُ في ذلك إلى العُرفِ.

كذلك هنا الرِّزقُ يَعني: الطَّعامَ، والشَّرابَ، والكِسْوةَ بالمَعْروفِ، لم يُحدِّدْها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فيُرجَعُ في ذلك إلى العُرفِ، ويَختلِفُ هذا باختِلَافِ الأحْوالِ العامَّةِ والخاصَّةِ، مِثلُ: أنْ يكونَ البَلَدُ ضَعيفَ الاقْتِصاديَّاتِ، من البِلادِ الفَقيرةِ، فيكونُ على المَوْلودِ له من رِزْقِ المُرْضِعةِ وكِسْوتِها ما يَليقُ بأَحْوَالِ البَلَدِ.

وقد يكونُ هذا مُختلِفًا باختِلَافِ الحالِ الخاصَّةِ، بأنْ يَكونَ البَلَدُ بَلَدَ غِنًى، لكنْ هذا الرَّجُلُ المُعيَّنُ فقيرٌ، فيُعتبَرُ بحالِهِ، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ إشارةً إلى أنَّ الرِّزقَ الَّذي يَجِبُ على المَوْلودِ له يكونُ بحَسَبِ حالِهِ.

٦- كَمالُ رَحْمةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ حيثُ لا يُكلِّفُ نَفْسًا إلَّا طاقَتَها، وهذا شامِلٌ في أُمورِ العِبادةِ، وأُمورِ المُعامَلةِ، وغَيرِها، أنَّ الإنسانَ لا يُكلَّفُ إلَّا ما يُطيقُ؛ لقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فقال اللهُ تعالى: «قَدْ فَعَلْتُ»[1].

فكُلُّ ما لا يُطيقُه الإنسانُ فإنَّه ساقِطٌ عنه، فإنْ كان في حَقِّ اللهِ فالأمْرُ واضِحٌ، وإنْ كان في حقِّ الآدميِّينَ، فإذا سَقَطَ عنه فلصاحِبِ الحقِّ أنْ يأخُذَ بحَقِّهِ على حَسَبِ ما تَقْتَضيهِ الشَّريعةُ.

٧- تَحريمُ المُضارَّةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾،

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٠٧).

وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**لَا ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ**»[1].

فإنْ قال قائِلٌ: ما الفَرقُ بيْنَ الضَّرَرِ والضِّرارِ؟

قُلنا: الضَّرَرُ: ما حَصَلَ عن غَيرِ قَصدٍ. والضِّرارُ: ما حَصَلَ بقَصدٍ. وكِلاهُما مُمتنِعٌ، لكِنِ الضِّرار أشَدُّ؛ لأنَّه يحصُلُ بقَصدٍ، والضَّررُ بغَيرِ قَصْدٍ، لكنْ لا يجوزُ الإِبْقاءُ على الضَّررِ، بل الضَّررُ مَنفيٌّ شرعًا.

٨- أنَّه قد يحصُلُ من الوالدةِ أو الوالدِ مُضارَّةٌ، وهذا خارجٌ عن طَبيعَةِ الإنسانِ، ومُقْتَضى الفِطرةِ، لكنَّه وَاقِعٌ، فإنَّ مِنَ النَّاسِ مَن يُضارُّ وَلَدَه، ومِن النِّساءِ مَن تُضارُّ ولَدَها.

ولكنَّا نقولُ: مُضارَّةُ القَريبِ لقَريبِهِ أَشَدُّ من مُضارَّةِ البَعيدِ للبَعيدِ؛ لأنَّ مُضارَّةَ القَريبِ لقَريبِهِ يَحْصُلُ بها مَفْسَدتانِ:

المَفْسدةُ الأُولى: مَفْسَدة المُضارَّةِ.

والمَفْسدةُ الثَّانيةُ: قَطيعةُ الرَّحِمِ.

٩- عِنايةُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالضُّعَفاءِ، ومَن لا يَسْتَطيعونَ أنْ يَأْخُذوا الحقَّ بأنفُسِهم؛ حيثُ إنَّه تَبَارَكَ وَتَعَالَى لم يُرَخِّصْ في فِطَامِ الرَّضيعِ إلَّا إذا وَقَعَ عن تَراضٍ بيْنَ الوالِدَينِ وتَشاوُرٍ؛ لقَولِهِ: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾، وهذا يدُلُّ على عِنَايةِ اللهِ تَعالى بالضُّعَفاءِ، والأَمْثِلةُ على هذا كَثيرةٌ.

---

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠) من حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٠- جوازُ اسْتِرْضَاعِ امرأةٍ أُخرى للمَوْلُودِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ولكنْ هذا ما لم تَطْلُبِ الأُمُّ إِرْضَاعَهُ، فإنْ طَلَبَتْ إرْضاعَهُ فلا يَحِلُّ للمَولودِ له أنْ يَمْنَعها من ذلك، ويَسْتَرضِعَ امرأةً أُخرى.

١١- جَوازُ أَخْذِ الأُجْرةِ على الإِرْضَاعِ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، وقد نصَّ اللهُ على ذلك نصًّا صَريحًا في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق:٦].

والأُجْرةُ هنا لا شكَّ أنَّها على الإِرْضَاعِ الَّذي مَقْصودُهُ الأَوَّلُ والأخيرُ اللَّبَنُ، فيكونُ فيه دَليلٌ على جَوازِ تَأْجِيرِ الأَعْيانِ إذا كانت تُؤْخَذُ شيئًا فشيئًا، كتَأْجيرِ الشَّاةِ لأخْذِ لَبَنِها مُدَّةَ شَهْرٍ، أو أُسبوعٍ، أو نَحْوِ ذلك، وذلك لأنَّ الأَعْيانَ الَّتي يَخْلُفُ بعضُها بعضًا بمَنزلةِ المَنافِعِ، والإِجْمَاعُ مُنعقِدٌ على جَوازِ الاستِئْجارِ لاستيفاءِ المَنافِعِ المُباحةِ.

١٢- أنَّ الاستِئْجارَ على الإِرْضَاعِ يكونُ بالمَعْروفِ، بمَعْنى: أَلَّا يُماطِلَ المَولودُ له بالأُجْرةِ، ولا يَجْحَدَ شيئًا منها، بل يُسَلِّمها تامَّةً؛ لقَولِهِ: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾.

١٣- وُجوبُ تَقْوى اللهِ، والتَّحْذيرُ من مُخالَفتِهِ.

١٤- أنَّ اللهَ تَعالى مُحيطٌ بكُلِّ ما نَعْمَلُ، عالِمٌ به، وهذا يَترتَّبُ عليه فائدةٌ، وهي: الحَذَرُ من مُخالَفتِهِ؛ لأنَّنا مهما كَتَمْنا فاللهُ يَعْلَمُهُ، فيَجِبُ علينا أنْ نَحْذَرَ من مُخالَفةِ أَمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾﴾

يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ وأبهَمَ المُتوفِّي، ولكنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بيَّنَ في القُرآنِ الكريمِ في عِدَّةِ آياتٍ مَن المُتوفِّي، فمرَّةً قال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة:١١]، ومرَّةً قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، ومرَّةً قال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر:٤٢]، فأضاف التَّوفِّيَ إلى نَفْسِه، وإلى رُسُلِهِ، وإلى مَلَكِ المَوتِ.

والجَمعُ بيْنَ هذا الاختلافِ: أنَّ اللهَ مُتَوَفٍّ للأنفُسِ حين مَوْتِها؛ لأنَّ وفاتَها بأَمْرِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذا كما يُقالُ: «بَنى الأميرُ قَصْرَهُ» وهو قد أَمَرَ ببنائِهِ، ولم يُباشِرْه بيَدِهِ. وأضافَ اللهُ تَعالى الوَفاةَ إلى الرُّسُلِ؛ لأنَّهم يَأْخُذون الرُّوحَ بعدَ أنْ يَقْبِضَها مَلَكُ المَوتِ، فيُكَفِّنونَها بالكَفَنِ الَّذي جَاؤُوا به، ويُحَنِّطونَها بالحَنوطِ الَّذي جاؤُوا به. وأَضافَ الوَفاةَ إلى مَلَكِ المَوتِ؛ لأنَّه هو الَّذي يَقْبِضُ الرُّوحَ من الجَسَدِ، قَبَضَ اللهُ أَرْواحَنا وأَرْواحَكم على خَيرِ ما يَكُونُ.

وقَولُهُ: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ أي: يَدَعونَ أَزْواجًا بعدَ مَوْتِهم، و﴿أَزْوَٰجًا﴾ بمعنى: زَوجاتٍ.

وقَولُهُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ هذا خَبَرُ المُبتدَأ، وهو قَولُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾، وهو خَبَرٌ بمَعْنى الأَمْرِ، أي: تتربَّصُ الأَزْواجُ بأنفُسِهنَّ، من غَيرِ أنْ يَخْرُجنَ إلى الأسواقِ،

أو إلى بُيُوتٍ أُخرى، بل تَنْطَوِي على نَفْسِها ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ أَرْبعَةَ أشهُرٍ هِلاليَّةٍ؛ لأنَّ الأَشْهُرَ في لِسانِ الشَّرعِ هي الهِلاليَّةُ، الَّتي جَعَلَها اللهُ تَعالى مَواقِيتَ للنَّاسِ والحجِّ.

وقَولُهُ: ﴿وَعَشْرًا﴾ أي: عَشْرَ ليالٍ، وعبَّرَ بالعَشْرِ عن الأَيَّامِ؛ لأنَّ العَرَبَ تتوسَّعُ في هذا، فتُعَبِّرُ باللَّيالي عن الأَيَّامِ، وبالأَيَّامِ عن اللَّيالي، والمرادُ: عَشَرةُ أَيَّامٍ بلَيَالِيها.

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: انتهَتْ عِدَّتُهُنَّ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أي: لا جُناحَ عليكم في أنْ تَخْرُجَ المرأةُ من البَيْتِ، وتتجمَّلَ بما شَاءَتْ، لكِنْ بالمَعْروفِ، أي: في حُدودِ الشَّرعِ، ونِطَاقِ الشَّرعِ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ أي: ذو عِلمٍ ببَواطِنِ الأُمورِ وظَواهِرِها.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّه يَجِبُ على المرأةِ -إذا تُوفِّيَ عنها زَوجُها- أنْ تتربَّصَ أَرْبعَةَ أشهُرٍ وعَشَرةَ أيَّامٍ من حينِ وَفاتِهِ، لا من حينِ عِلْمِها؛ لأنَّ عِلْمَها قد يتأخَّرُ عن الوَفاةِ، ولهذا لو قُدِّر أنَّ إنسانًا تُوفِّيَ عن زَوْجَتِهِ، ولم تَعْلَمْ بوَفاتِهِ إلَّا بعدَ شَهْرَينِ من وَفاتِهِ، اعْتَدَّت ما بَقِيَ من العِدَّةِ، وهي شَهْرانِ وعَشَرةُ أيَّامٍ في هذا المِثالِ.

٢- أنَّ المرأةَ المُتوفَّى عنها زَوْجُها تَجِبُ عليها العِدَّةُ وإنْ لم يدخُلْ بها؛ لأنَّها تكونُ زَوجَةً من حينِ العَقْدِ الصَّحيحِ، فلو تزوَّجَ امرأةً، وقَبْلَ أنْ يَدْخُلَ بها تُوفِّيَ عنها، وَجَبَتْ عليها العِدَّةُ؛ لأنَّها صارتْ -بالعَقدِ- زَوجَةً.

٣- أنَّه لو كان للإنسانِ عِدَّةُ زَوجاتٍ، فتُوفِّيَ عنهُنَّ، وَجَبَ على كُلِّ امْرَأَةٍ منهنَّ أنْ تعتَدَّ بأَرْبَعةِ أشهُرٍ وعَشْرٍ.

ويُسْتَثْنَى من هذا: الحامِلُ، فإنَّ المرأةَ الحامِلَ تَنتَهي عِدَّتُها بوَضعِ الحَمْلِ، طالتِ المُدَّةُ أم قصُرَتْ.

وعلى هذا، فإذا تُوفِّيَ الرَّجُلُ عن امرأةٍ حَامِلٍ، ووَضَعَتْ بعدَ مَوْتِهِ بساعاتٍ، فإنَّها تَنْقَضي عِدَّتُها.

ولو تأخَّرَتْ عِدَّتُها إلى سِتَّةِ أَشْهُرٍ، أو عَشَرةِ أشهُرٍ، بَقِيَت في العِدَّةِ ولو انقَضَتِ أَرْبعةُ أَشْهُـرٍ وعَشْرٌ؛ لعُمومِ قَـولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:٤]، ولأنَّ سُبَيْعَةَ الأَسْلَميَّةَ وَضَعَتْ بعدَ مَوْتِ زَوْجِها بليالٍ، فأَذِنَ لها رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ تتزوَّجَ[1].

٤- أنَّ المرأةَ إذا تُوفِّيَ عنها زَوجُها فإنَّها تَبْقَى في البَيتِ، لا تخرُجُ منه، إلَّا إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك، فإنَّها تَخرُجُ في النَّهارِ.

ومن الحاجاتِ: أنْ تَحتَاجَ إلى طَعامٍ، وليس عندَها مَن يأتي لها بالخُبزِ مثلًا، فلها أنْ تخرُجَ، وتَشْتَريَ الخُبزَ لنَفْسِها، ولأَوْلادِها الصِّغارِ الَّذين لا يُمكِنُهم أنْ يَذْهَبوا، فيَشْتروا الخُبزَ.

ومن ذلك: أنْ يَكُونَ لها غَنَمٌ، تَحْتَاجُ إلى رِعايَتِها في النَّهارِ؛ لأَنَّه ليس لها رَاعٍ، فلا حَرَجَ أنْ تَخْرُجَ، ولكنَّها تَرْجِعُ في اللَّيلِ.

ومن ذلك: أنْ يكونَ لها عَمَلٌ (تَدريسٌ، أو دِراسةٌ)، فتَحتاجَ إلى الخُروجِ، فتَخرُجُ في النَّهارِ دون اللَّيلِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، رقم (٥٣١٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، رقم (١٤٨٤) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ومن ذلك: أنْ يكونَ لها بُسْتَانٌ، يَحْتَاجُ إلى عَمَلٍ، فتَخْرُجُ إليه في النَّهارِ، ولكنَّها تَرْجِعُ في اللَّيلِ.

المهمُّ: أنَّها لا تخرُجُ في النَّهارِ إلَّا لحاجةٍ، والحاجاتُ تَختلِفُ.

وممَّا يَتَعلَّق بأَحْكَامِ المرأةِ المُتوفَّى عنها زَوجُها:

▪ أنَّها لا تتجمَّلُ، فلا تَلبَسُ ثيابًا يُقالُ: إنَّها مُتزيِّنةٌ، مُتجمِّلةٌ. وتَلبَسُ ما عدا ذلك ممَّا شاءتْ، من أَخْضَرَ، أو أَصْفَرَ، أو بُنِّيٍّ، أو غَيْرِ ذلك.

▪ أنَّها لا تتحلَّى بالذَّهَبِ، لا بالخَوَاتِمِ، ولا بالأَسْوِرةِ، ولا بالقِلادةِ، ولا بالأَزِرَّة، ولا بغَيرِ ذلك.

▪ أنَّها لا تَتطيَّبُ، لا ببَخُورٍ، ولا بدُهنٍ، إلَّا إذا طَهُرَتْ من الحَيضِ، فلها أنْ تَتَطَيَّبَ بالبَخُورِ.

وأمَّا كلامُها مع النَّاسِ في الهاتِفِ، أو عندَ مُخاطَبةِ مَن اسْتَأْذَنَ عندَ البابِ، أو مُخاطَبَةِ مَعارِفِها الَّذين يَدْخُلون إليها، فهذا لا بَأْسَ به، تُخاطِبُ مَن شاءَتْ على العَادَةِ، بشَرطِ: أَلَّا تَخضَعَ بالقَولِ، فيَطمَعَ الَّذي في قَلبِهِ مَرَضٌ.

وأمَّا خُرُوجُها إلى ساحةِ البَيتِ -كالحوشِ- أو إلى سَطْحِ البَيتِ، فلا بأسَ به.

وأمَّا اغْتِسَالُها كُلَّ أُسبوعٍ فلا أَصْلَ له، بل تَغْتَسِلُ كالعادةِ.

وأمَّا تَسريحُ شَعرِها فلا بأسَ به أيَّ وقتٍ كان.

٥- تَخفيفُ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ في عِدَّةِ الوَفاةِ؛ لأنَّهم كانوا في الجاهليَّةِ، إذا ماتَ زَوجُ المرأةِ بَقِيَتْ لمدَّة سَنةٍ في حِفْشٍ في بَيْتِها -خَيْمةٍ صَغيرةٍ ضَيِّقةٍ- ولا تمَسُّ ماءً، ولا تَقْرَبُ طِيبًا، ويكونُ لها من الرَّوائِحِ المُنتِنةِ -من دمِ الحَيضِ وغَيرِه- ما لا يُطاقُ،

فإذا خَرَجَتْ بعدَ السَّنةِ أَخذَتْ بَعْرةً، ورَمَتْ بها؛ إشارةً إلى أنَّ كُلَّ ما مَضَى أَهْوَنُ عليها من رَمْيِ هذه البَعْرةِ، فجاءَ الدِّينُ الإسلاميُّ -ولله الحمدُ- بهذه العِدَّةِ اليَسيرةِ السَّهلةِ.

٦- العِنايةُ بحُقوقِ الزَّوجِ، حتَّى إنَّ المرأةَ مُنِعَتْ من أنْ تَتَزَوَّجَ بعدَه إلَّا بعدَ مُضيِّ أربعةِ أشهُرٍ (الَّتي هي ثُلُثُ الحَولِ) وعَشْرٍ (الَّتي هي ثُلُثُ الشَّهرِ).

٧- أنَّ المرأةَ المُتوفَّى عنها زَوْجُها إذا أتمَّتِ العِدَّةَ عادتْ إلى ما كانت عليه قَبْلَ وَفاةِ زَوجِها، من التَّجمُّلِ، والخُروجِ، والتَّحلِّي، وغيرِ ذلك، لكنْ بالمَعْروفِ.

٨- أنَّ المرأةَ المُتوفَّى عنها زَوجُها لا تحتاجُ -إذا أتمَّتِ العِدَّةَ- إلى أنْ تَتصدَّقَ بشَيءٍ، كما يظُنُّه بعضُ العوامِّ، يقولون: إنَّها إذا تمَّتْ عِدَّتُها فإنَّها تَخرُجُ، وأوَّلُ إنْسَانٍ يمُرُّ بها تُهْدي إليه هديَّةً، أو تتصدَّقُ عليه، فإنَّ هذا بِدْعَةٌ لا أَصْلَ له.

ولكن إذا انقَضَتِ العِدَّةُ فقد انقضى الحَجْرُ عليها، بمَعْنى: أنَّه أُبيحَ لها ما كانت مَمْنُوعةً منه في وَقْتِ العِدَّةِ، ولا تَحْتاجُ إلى الخُروجِ.

٩- أنَّ علينا مَسْؤُوليةً بالنِّسبةِ للنِّساءِ؛ لأنَّه قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ﴾، ولم يَقُلْ: «فلا جُناحَ عليهِنَّ»، مع أنَّ السِّياقَ في خِطَابِ النِّساءِ، حيثُ قال: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ولم يَقُلْ: «فلا جُناحَ عليهِنَّ»، وهذا إشارةٌ إلى أنَّ على الرِّجالِ رِعايةَ النِّساءِ، ويُصدِّقُ هذا قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**الرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ، وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

١٠- أَلَّا يخرُجَ الإِنْسَانُ فيما يَفْعَلُ عن المَعْرُوفِ شَرعًا وعُرفًا؛ لأنَّه إذا خَرَجَ عن المَعْروفِ شَرعًا فقد وَقَعَ في المُنكَرِ شَرعًا، وإذا خَرَجَ عن المَعْروفِ عادةً وعُرفًا فقد خرَجَ عمَّا تَقْتَضيهِ المُروءةُ، وهي مُوافقةُ النَّاسِ في أَحْوالِهم وعاداتِهم.

ولهذا نُهيَ عن ثَوبِ الشُّهرةِ، الَّذي يَشْتَهِرُ به الإنسانُ، ويُشارُ إليه بالأصابعِ، ويُقالُ: فُلانٌ لِباسُهُ كذا وكذا.

١١- عُمومُ عِلمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لكُلِّ ما نَعْمَلُ، وأنَّ عِلْمَهُ جَلَّ وَعَلَا شامِلٌ لِما ظَهَرَ وبانَ، ولِما خَفِيَ عن الأَعْيانِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

ويَترتَّبُ على هذا: حُسنُ سُلوكِ المرءِ في عِبادةِ اللهِ، بحيث لا يَفْعَلُ فِعلًا لا يَرْضاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولا يترُكُ أمرًا أَوْجَبَه اللهُ عليه؛ لأنَّه لو فَعَلَ ذلك لم يَغِبْ عن عِلْمِ اللهِ به، وخِبرَتِهِ به، فلْيَحذَرِ المُخالَفةَ.

•••

ثُمَّ قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗاۚ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٞ ٢٣٥﴾

في هذه الآيةِ الكريمةِ بيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متى تجوزُ خِطْبَةُ النِّساءِ المُعتدَّاتِ، ومتى لا تجوزُ، فقال: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ يعني: من خِطْبَةِ النِّساءِ المُعتدَّاتِ من الوَفاةِ.

والتَّعريضُ: أنْ يقولَ: إنِّي أَرْغَبُ الزَّواجَ بمِثلِكِ. أو يقولَ: إذا انْقَضَتِ العِدَّةُ فأَعْلِميني. أو يقولَ: إنِّي أَبْحَثُ عن امرأةٍ صِفتُها كذا وكذا. أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وضِدُّهُ: التَّصريحُ، وهو أنْ يقولَ: أَخْطُبُكِ إلى نَفْسي.

فالتَّعريضُ أباحَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في خِطْبَةِ المُعتدَّةِ من الوَفاةِ، وإذا أَكَنَّ ذلك في نَفسِه، ولم يُعرِّضْ، فلا بأسَ أيضًا، بمَعْنى: أنَّه أَخْفى في نَفْسِه أنَّه يُريدُها، ولم يُعرِّضْ لها في الخِطْبَةِ.

وقَولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ أي: أنَّكم ستَذْكُرون هؤلاء المُعتدَّاتِ فيما بَيْنكم، أو ستَذْكُرونَهُنَّ في نُفُوسِكم، وهذا يقَعُ كثيرًا، فكثيرًا ما يُقالُ: فُلانةُ خلَّفَها زَوجُها، وهي امرأةٌ فيها كذا وكذا من الصِّفاتِ الحَميدةِ، الَّتي تُرْغَبُ من أَجْلِها.

ولكنَّه قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أي: لا تُواعِدوهُنَّ بالنِّكاحِ سِرًّا فيما بيْنَكم وبيْنَهُنَّ، وذلك بمُشافَهةِ المرأةِ بالخِطْبَةِ ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾، والقَولُ المَعْروفُ: هو التَّعْريضُ.

﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ أي: لا تَعْقِدوا النِّكاحَ ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ أي: حتَّى تِتِمَّ العِدَّةُ.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ أي: ما في قُلوبِكم ﴿فَٱحْذَرُوهُ﴾ يعني: احْذَروا أنْ تُضمِروا في نُفوسِكم ما لا يَرْضاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ أي: ذو مَغْفِرةٍ ورَحمةٍ، والمَغْفرةُ تتعلَّقُ بالذُّنوبِ والمَعاصِي، والرَّحْمةُ تتعلَّقُ بالتَّوفيقِ للاسْتِقامةِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- جوازُ التَّعْريضِ بخِطْبَةِ المُتوفَّى عنـها زَوْجُـها، ويَنْبَنِـي على ذلك: تَحريمُ التَّصْريحِ.

والحِكْمةُ من هذا: حِمايةُ حقِّ المُتوفَّى؛ حتَّى لا يَعْتَدِيَ أحَدٌ على حقِّهِ في العِدَّةِ؛ لأَنَّه إذا جازَ التَّصْريحُ فرُبَّما يُقْدِمُ على العَقْدِ.

وهلْ يُلحَقُ بِالمعتَدَّةِ لِوفاةٍ المُعتَدَّةُ من طَلاقٍ أو فَسخٍ؟

الجَوابُ على هذا أنْ نقولَ: أمَّا المُطلَّقةُ الرَّجعيَّةُ -الَّتي يَملِكُ زَوجُها أنْ يُراجِعَها بلا عَقدٍ- فهذه لا يَجُوزُ التَّعْريضُ ولا التَّصْريحُ في خِطْبتِها؛ لأنَّها في حُكمِ الزَّوجةِ، فكما أنَّ الإنسانَ لا يجوزُ أنْ يأتِيَ لزَوجةِ إنسانٍ، ويقولَ: أخطُبُك إلى نَفْسي. فكذلك المُعتدَّةُ الرَّجعيَّةُ.

وأمَّا إنْ كانت بائنًا -بمَعْنى: أنَّها لا تَحِلُّ لزَوجِها إلَّا بعَقدٍ جَديدٍ- فهذه يَجُوزُ التَّعْريضُ في خِطْبتِها، ولا يجوزُ التَّصْريحُ.

هذا إنْ كان الخاطِبُ غيرَ الزَّوجِ، أمَّا إذا كان الخاطِبُ الزَّوجَ فيجوزُ أن يُصرِّحَ ويُعرِّضَ، وأنْ يَعْقِدَ.

مِثالُ ذلك: امرأةٌ طلَّقَها زَوْجُها على عِوَضٍ، بأنْ قال: إنْ أَعْطَيْتِني أَلْفًا فأنتِ طالِقٌ. فأعْطَتْه أَلْفًا، فإنَّها تَطْلُقُ، ولا يَملِكُ الرَّجْعةَ عليها إلَّا بعَقدٍ، فإذا أحبَّ أنْ يَرجِعَ إليها فله أنْ يَخْطُبَها تَعْريضًا وتَصْريحًا، وأنْ يَعقِدَ النِّكاحَ عليها؛ لأنَّها زَوجَتُهُ، وأمَّا غَيْرُه فلا يَحِلُّ له أنْ يَخْطُبَها تَصْريحًا، ولكن له أنْ يَخطُبَها تَعْريضًا.

وأمَّا البائِنُ بالطَّـلاقِ الثَّلاثِ فـلا يجوزُ لزَوْجِـها أنْ يَخطُبَـها، لا تَصْريحًا، ولا تَعْريضًا؛ لأنَّها لا تَحِلُّ له إلَّا بعدَ زَوجٍ آخَرَ، وأمَّا غيرُه فيجوزُ أنْ يَخْطُبَها تعْريضًا، لا تَصْريحًا.

فتبيَّنَ بذلك:

▪ أنَّ المُطلَّقةَ إذا كانت رَجْعيَّةً فإنَّه لا يَحِلُّ لغَيرِ الزَّوجِ أنْ يَخْطُبَها، لا تَصْريحًا، ولا تَعْريضًا.

▪ وإنْ كانت بائنًا بغَيرِ الثَّلاثِ جاز لزَوجِها أنْ يَخطُبَها تَصْريحًا وتَعْريضًا، وجاز لغَيرِه أنْ يَخطُبَها تَعْريضًا، لا تَصْريحًا.

▪ وإنْ كانت بائنةً بالثَّلاثِ جاز لغَيرِ زَوْجِها أنْ يَخطُبَها تَعْريضًا، لا تَصْريحًا، ولا يجوزُ لزَوجِها أنْ يَخطُبَها تَعْريضًا ولا تَصْريحًا؛ لأنَّها لا تَحِلُّ له إلَّا بعدَ زَوجٍ.

٢- تيسيرُ الأُمورِ الشَّرعيَّةِ؛ حيثُ رَخَّصَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في خِطْبةِ المرأةِ تَعْريضًا إذا كانت بائِنةً من زَوجِها؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَحْتاجُ إلى ذلك، فقد تكونُ امْرَأةً ذاتَ مَنصِبٍ وجَمالٍ وعِلمٍ، فيَخْشى أنْ يَسْبِقَه أحَدٌ إليها، فيُعَرِّضُ لها، حتَّى تكونَ على عِلمٍ من أنَّ هذا الرَّجُلَ يُريدُها، لكن لا يُصَرِّح.

٣- أنَّ ما أكنَّه الإنسانُ في نَفْسِه فإنَّه لا يُؤاخَذُ عليه؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾، وقد ثبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ اللهَ تجاوَزَ عن هذه الأُمَّةِ ما حدَّثَتْ به أَنْفُسَها ما لم تَعْمَلْ أو تتكلَّمْ[١]، فللَّهِ الحَمدُ والمِنَّةُ والفَضلُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق، رقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

لا نُحْصِي ثَناءً عليه، هو كما أَثْنَى على نَفسِهِ.

٤- جَوازُ خِطْبَةِ المرأةِ المُعتدَّةِ سِرًّا إذا قال قَوْلًا مَعْروفًا، أي: إذا خَطَبَها على وَجهٍ مُباحٍ وإنْ لم يُعْلِمِ النَّاسَ بذلك، وهل يجوزُ عقدُ النِّكاحِ على مَن يجوزُ عَقدُ النِّكاحِ عليها سِرًّا؟

الجَوابُ: هذا على قِسمينِ:

الأوَّل: أنْ يَتواصى الزَّوجُ والمرأةُ ووليُّها بكِتْمانِ النِّكاحِ، فيُعْقَد النِّكاحُ بالشُّهودِ، وبتَمامِ الشُّروطِ، ويُوصِي بعضُهم بعضًا ألَّا يُخْبِروا به، فقد ذَهَبَ بعضُ العُلَماءِ إلى بُطلانِ النِّكاحِ إذا تَواصَوْا بكِتمانِهِ.

والمشهورُ من مَذْهَبِ الإمامِ أحمَدَ: أنَّه لا يَبطُلُ بالتَّواصي بكِتمانِهِ[١].

القِسمُ الثَّاني: أنْ يَكتُموهُ بلا تَواصٍ، فلا شَكَّ أنَّ هذا خِلافُ المَشْروعِ؛ إذِ المَشْروعُ إعلانُ النِّكاحِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَ بإعْلانِ النِّكاحِ[٢]؛ لِما في ذلك من تَشجيعِ النَّاسِ على النِّكاحِ، وإظْهارِ هذه الخَصْلةِ الفَاضلةِ، ولأجْلِ أنْ يتبيَّنَ إنْ كان هناك رَضاعٌ مُحرِّمٌ بيْنَ الزَّوجَينِ في وَقتٍ مُبكِّرٍ؛ لأنَّه إذا لم يُعْلَمْ به فرُبَّما يكونُ بيْنَ الزَّوجَينِ رَضاعٌ مُحرِّمٌ، ولا يُطَّلَعُ عليه إلَّا بعدَ سَنةٍ أو سَنتَينِ، ورُبَّما تكونُ المرأةُ قد وَلَدَتْ من الرَّجُلِ، وحينئذٍ تَبْقَى المَسْألةُ مُشكِلةً.

٥- أنَّه يَحرُمُ العَقدُ على المُعتدَّةِ حتَّى تتِمَّ العِدَّةُ، ويُسْتثنى من ذلك: الزَّوجُ إذا أبانَ زَوجَتَه بغَيرِ الثَّلاثِ، فإنَّه لا بَأْسَ أنْ يَعقِدَ النِّكاحَ عليها.

---

(١) منتهى الإرادات بشرح البهوتي (٥/ ١٥٠).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح، رقم (١٠٨٩)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب إعلان النكاح، رقم (١٨٩٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

مِثالُ ذلك: رَجُلٌ كان بينَه وبيْنَ زَوجَتِهِ مَشاكِلُ، فافْتَدَتْ نَفْسَها منه، وخالَعَته على شَيْءٍ من المالِ، وفي أَثْنَاءِ العِدَّةِ طَلَبَ منها أنْ يتزوَّجها، فوافَقَتْ، فيجوزُ العَقْدُ حينئذٍ؛ لأنَّ العِدَّةَ للزَّوجِ.

٦- الإشارةُ إلى أنَّ الطَّلاقَ يَنْبَغي أنْ يُكْتَبَ؛ لقَولِهِ: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾، وذلك لأنَّ في كِتابَتِهِ ضَبْطًا للعِدَّةِ، ويُحقِّقُ ذلك: قَولُهُ تعالى: ﴿وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ [الطلاق:١]؛ فإنَّ إِحْصَاءَها ضَبطُها، فيُسْتَفاد من هذا: أنَّه يَنْبَغي كِتَابةُ العِدَّة ابْتِداءً وانْتِهَاءً.

ويَترتَّبُ على هذه الفائِدَةِ: بيانُ عِنايةِ الشَّرعِ بأحكامِ النِّكاحِ؛ لِمَا يَترتَّبُ عليه من الأُمورِ العَظيمةِ، وحتَّى لا تَختلِطَ الأنسابُ وتَشتَبِهَ، وهذا من حِكْمةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

٧- عُمومُ عِلمِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالظَّاهِرِ والخَفيِّ، حتَّى ما يُكِنُّه الإنسانُ في نَفْسِه؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾.

وقد بيَّنَ اللهُ تَعالى هذا في عِدَّةِ آياتٍ، منها: قولُه تَعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٧]، فقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ من جَميعِ الخَواطِرِ، لكنْ من نِعْمةِ اللهِ ورَحْمتِهِ: أنَّه تجاوَزَ عن هذه الأُمَّةِ ما حدَّثَتْ به أَنْفُسَها، ما لم تَعْمَلْ أو تتكلَّمْ.

٨- تَحذيرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إيَّانا أنْ نُضْمِرَ في أنفُسِنا ما لا يَرْضاهُ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱحْذَرُوهُ﴾.

فإنْ قال قائِلٌ: إنَّ الشَّيطـانَ قَـد يُوَسوِسُ للإنسانِ بـما لا يَرْضى اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فما الحِيلةُ؟

فالجَوابُ: أنَّ الحِيلةَ إزالةُ ما يكونُ سببًا في هذا، ولهذا لَمَّا خَرَجَ النَّبيُّ ﷺ وهو مُعتكِفٌ؛ من أجْلِ أن يَصْحَبَ زَوجَتَهُ صَفيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مرَّ به رَجُلانِ من الأنصارِ، فأسْرَعَا حَياءً من النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنْ يَرياهُ ومعه أهْلُهُ في اللَّيلِ، كما يَخْجَلُ سائِرُ النَّاسِ في مِثلِ هذه الحالِ، فقال لهما النَّبيُّ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُمَا -يعني: تمَهَّلَا لا تُسْرِعَا- إِنَّهَا صَفِيَّةُ» فقالا: سُبْحانَ اللهِ! يَعني: تَنْزيهًا للهِ عَزَّوَجَلَّ أنْ يُظَنَّ برَسولِهِ ما لا يَليقُ، فقال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خِفْتُ أَنْ يُلْقِيَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا» أو قال: «شَيْئًا»[1]، فهذا ممَّا يُزيلُ الوَساوِسَ.

كذلك أيضًا ممَّا يُزيلُ الوَساوِسَ: ما أَرْشَدَ إليه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَصْحابَهُ، حين ذَكَرُوا له أنَّهم يَجِدونَ في نُفوسِهم ما يُحِبُّون أنْ يكونوا حُمَمةً -أي: فَحْمةً مُحترِقةً- ولا يَتكلَّمونَ به، فأخْبَرَهمُ النَّبيُّ ﷺ أنَّ ذلك لا يَضُرُّ، وأَمَرَهم أنْ يَسْتَعيذوا باللهِ تَعالى من الشَّيْطانِ، وأنْ يَنْتَهوا[2].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها، رقم (٢٠٣٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خاليًا بامرأة وكانت زوجته...، رقم (٢١٧٥) من حديث صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

كما أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (٢١٧٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في رد الوسوسة، رقم (٥١١٢)، وأحمد (١/ ٢٣٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأمَّا الأمر بالاستعاذة والانتهاء فأخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا الأَمْرُ الواقِعُ من الصَّحابةِ واقِعٌ في عَصْرِنا اليَومَ، فما أَكْثَرَ الَّذين يَسْتَقِيمُون، ثمَّ يأتيهمُ الشَّيْطانُ بوَساوِسَ عَظيمةٍ، لا يَستطيعُ الإنسانُ أنْ يَتكلَّمَ بها؛ لِيُفسِدَ عليهم اسْتِقَامَتهم، وهذه الوَساوِسُ كانت لا تَأْتِيهم حين كَانُوا على غَيرِ استِقامةٍ، لكنْ لمَّا استَقاموا أرادَ الشَّيْطانُ أنْ يُفسِدَ أَمْرَهم، فجَعَلَ يُلقي في نُفوسِهم هذه الوَساوِسَ، ولكنْ نُبشِّرُهم بأنَّ ذلك لا يضُرُّهم، ولله الحَمدُ.

وقد قيلَ لابنِ عبَّاسٍ أو ابنِ مَسعودٍ: إنَّ اليهودَ يَقُولون: نحن لا نُوسوِسُ في صَلاتِنا. يَعني: لا نُفكِّرُ في شَيءٍ. فقال: صَدَقوا، وما يَفْعَلُ الشَّيطانُ بقَلبٍ خَرابٍ؟![1] يَعني: أنَّ الشَّيطانَ لا يأتي القَلبَ الخَارِبَ لِيُخرِّبَه، فهو خارِبٌ، لكن يأتي القَلبَ العامِرَ لِيُخرِّبَه.

فليَبْشُر هؤلاءِ الَّذين وفَّقَهم اللهُ للاستِقامةِ أنَّهم على خَيرٍ، وليُدَافِعوا ما يَقَعُ في نُفوسِهم من هذه الوَساوِسِ بالأمْرينِ اللَّذَيْنِ ذكَرَهما النَّبيُّ ﷺ، وهُما: الاسْتِعَاذةُ باللهِ من الشَّيْطانِ الرَّجيمِ، والكَفُّ عن هذه الوَساوِسِ، والإعراضُ عنها، فإنَّها لا تضُرُّهم شيئًا بإذنِ اللهِ.

٩- أنَّه يَجِبُ على الإِنْسَانِ أنْ يَعْرِفَ أَسْماءَ اللهِ وصِفاتِه؛ حتَّى يَتَعَبَّدَ للهِ بما تَقْتَضيهِ هذه الأَسْماءُ والصِّفاتُ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، فأَمَرَنا أنْ نَعْلَمَ أسماءَه وصِفاتِه؛ لِنتعبَّدَ للهِ تَعالى بها، فإذا عَلِمْنا أنَّه غَفورٌ تَعرَّضْنا لمَغفرتِهِ، وفَعَلْنا الأسبابَ الَّتي تكونُ بها المَغْفرةُ من الاسْتِغْفارِ، وفِعلِ الأَعْمالِ الصَّالحِةِ الَّتي تُغفَرُ بها الذُّنوبُ، وما أشْبَهَها.

---

(١) أخرجه أحمد في الزهد (ص:٣١٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٤٥) عن العلاء بن زياد بنحوه.

وإذا علِمْنا أنَّه حليمٌ سُبحانَهُ وَتَعَالَى فإنَّنا نُؤمِّلُ منه الخيرَ، ولا نيأسُ، ونَسْتعتِبُ منه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ونَسْأَلُه أنْ يَعْذُرَنا، وأنْ يَعفُوَ عنَّا، فهو سُبحانَهُ وَتَعَالَى لسَعةِ حِلْمِهِ لا يُعاقِبُ النَّاسَ عُقُوبةً عاجِلةً، بل يُمْهِلُهم لعلَّهم يَرْجِعون إليه؛ كما قَال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا﴾ [فاطر:٤٥].

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾﴾

يقولُ اللهُ تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ يَعني: ليس عليكم جُناحٌ إذا طلَّقْتُم النِّساءَ قبلَ المَسِيسِ -يَعني: قبلَ الجِماعِ- وقَبلَ أنْ تفرِضوا لهُنَّ فريضةً.

مِثلُ: أنْ يَتزوَّجَ امرأةً، ويَعْقِدَ عليها دون أنْ يُسمِّيَ لها مَهرًا، ثمَّ يَبْدُوَ له أنْ يُطلِّقَها قبلَ أنْ يُجامِعَها، فليس عليه إثمٌ في أنَّه طلَّقَ قبلَ الدُّخولِ، وقبلَ أنْ يُقدِّرَ الصَّداقَ. ولكنْ في هذه الحالِ يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ يعني: أَعْطوهُنَّ مَتاعًا: نُقودًا، أو حُلِيًّا، أو ثيابًا، أو سيَّاراتٍ، أو بُيوتًا، أو غيرَ ذلك ممَّا يحصُلُ به المُتعةُ ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ أي: على الغنيِّ قَدَرُه، وعلى الفَقيرِ قَدَرُه، بحَسَبِ حالِ الزَّوجِ، فالغَنِيُّ تكونُ مُتعَتُهُ كثيرةً، والفَقيرُ تكونُ مُتعتُهُ يَسِيرةً على حَسَبِ حالِهِ، والمُعتبَرُ حالُ الزَّوجِ.

قال: ﴿مَتَٰعًا بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ يَعني: حالَ كَونِ هذا التَّمتيعِ مَتاعًا بالمَعْروفِ، لا وَكْسَ ولا شَطَطَ ﴿حَقًّا﴾ أي: واجِبًا ﴿عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أي: على ذَوِي الإِحْسَانِ.

ومَعْنى الآيةِ: إذا طلَّقَ الإنسانُ الزَّوجةَ الَّتي عَقَدَ عليها، ولم يُسَمِّ لها صَداقًا، فلا حَرَجَ عليه، لكنْ يجِبُ عليه أنْ يُمتِّعَها بحَسَبِ حالِهِ، إنْ كان غَنيًّا فمُتعةً تَلِيقُ به، وإنْ كان فقيرًا فمُتعةً تَليقُ به.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- جَوازُ تَطْليقِ المَرأةِ قَبلَ الدُّخولِ عليها، وقَبلَ تَسْمِيَةِ الصَّداقِ لها، فإنْ طلَّقَها بعدَ أنْ خَلَا بها، لكنَّه لم يُجامِعْها، فإنَّه يَثبُتُ لها المَهْرُ كاملًا؛ لأنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جعَلُوا الخَلْوةَ بالمرأةِ بمَنْزِلةِ الجِماعِ[1]؛ لأنَّ هذا أَمْرٌ يَعْسُرُ الاطِّلاعُ عليه، فعُلِّقَ الحُكْمُ بمَظِنَّتِهِ.

٢- أنَّ المَهرَ فَريضةٌ، لا بُدَّ أنْ يَفْرِضَها الزَّوجُ، ولكنَّه إذا تَزوَّجَها بدُونِ تَقْدِيرِ مَهرٍ فلا بأسَ؛ كما تدُلُّ عليه الآيةُ.

٣- أنَّه إذا طلَّقَ قَبلَ الدُّخولِ، وقَبلَ فَرْضِ المَهرِ، وَجَبَتْ عليه المُتْعَةُ، أي: أنْ يُمتِّعَها؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

٤- أنَّ هذه المُتْعَةَ تكونُ بحَسَبِ حالِ الزَّوجِ، إن كان غَنيًّا فكثيرةٌ، وإنْ كان فَقيرًا فقَليلةٌ بحَسَب حالِه.

فإنْ قَال قائِلٌ: لماذا لا تكونُ بحَسَبِ حالِ الزَّوجةِ؟

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦/ ٢٨٨) برقم (١٠٨٧٥).

فالجَوابُ: أنَّهم لَمَّا رَضُوا بهذا الزَّوجِ رَضُوا به فقيرًا، فلا يَلْزَمُه أكثَرُ ممَّا يَلْزَمُ الفُقَراءَ، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧].

٥- حِكْمةُ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ في إيجابِ الفَرائِضِ على كُلِّ أحدٍ بحَسَبِه، وهذا مُطَّرِدٌ حتَّى في العِبَاداتِ، فالمريضُ يُصلِّي قائمًا، فإنْ لم يَستطِعْ فقاعِدًا، فإنْ لم يَسْتَطِعْ فعلى جَنْبٍ.

٦- الرُّجوعُ إلى العُرْفِ؛ لقَولِهِ: ﴿مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، ويكونُ في كُلِّ مَوْضِعٍ بحَسَبِهِ، فالمَعْروفُ هنا ألَّا يَكُونَ وَكْسٌ ولا شَطَطٌ، وألَّا يحصُلَ مُماطلةٌ من الزَّوجِ بهذه المُتْعَةِ الَّتي أَوْجَبَها اللهُ عليه.

٧- العِنايةُ التَّامَّةُ بعَقْدِ النِّكاحِ، وأنَّه ليس كالعُقُودِ، فله شُرُوطٌ عندَ الدُّخولِ فيه، وشُروطٌ عندَ الخُروجِ منه، وله آثارٌ عَظيمةٌ بالِغةٌ، ولهذا كانتِ العِنايةُ به في كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِهِ ﷺ أكْثَرَ من سائِرِ العُقودِ.

•●✿●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾﴾

هذه هي الحالُ الثَّانيةُ من الطَّلاقِ قَبلَ الدُّخولِ، فالحالُ الأُولى في الآيةِ السَّابِقةِ: أنْ يُطلِّقَها قَبْلَ أنْ يَمسَّها، وقبلَ أنْ يَفرِضَ لها صَداقًا، فتجبُ المُتعةُ.

والحالُ الثَّانيةُ: أن يُطلِّقَها قَبلَ أنْ يَمَسَّها، وقد فَرَضَ لها فَريضةً، فيَجِبُ عليه نِصْفُ ما فَرَضَ.

مِثالُ ذلك: رَجُلٌ تزوَّجَ امْرَأةً بصَداقٍ قَدْرُه أَلْفُ ريالٍ، ثمَّ طلَّقَها قَبْلَ أنْ يدخُلَ عليها، فالطَّلاقُ وَاقِعٌ، ولكنْ عليه نِصْفُ المَهْرِ؛ لأَنَّه فَرَضَه وسمَّاه، فيَجِبُ عليه النِّصفُ.

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ أي: الزَّوجاتُ، فإذا عَفَوْنَ عمَّا يَجِبُ لهُنَّ من الصَّداقِ -وهُنَّ من ذَوَاتِ الرُّشدِ- فلا بَأْسَ، ويَسْقُطُ عن الزَّوجِ النِّصفُ.

﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ يَعني: الزَّوجَ، فإذا عَفا الزَّوجُ عن نِصْفِهِ وَجَبَ للزَّوجةِ كُلُّ المَهرِ الَّذي أَعْطَاها، فالَّذي بيَدِهِ عُقدةُ النِّكاحِ: هو الزَّوجُ.

قال اللهُ تَعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ يَعني: عَفْوُكم أَقْرَبُ للتَّقوى، والخِطابُ هنا: للزَّوْجاتِ، وللأَزْواجِ ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾؛ لِما فيه من الإحسانِ، وبَراءةِ الذِّمَّةِ.

﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ أي: لا تَتْرُكوا الفَضْلَ والإِحْسَانَ في التَّعامُلِ بيْنكم، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّه لا حَرَجَ على الإِنْسَانِ أنْ يُطلِّقَ زَوْجَتَهُ قبلَ الدُّخولِ والخَلْوةِ.

٢- أنَّه إذا طلَّقَها وقد فَرَضَ لها فَريضةً -أي: سمَّى لها صَداقًا- وطلَّقَها قبلَ الدُّخولِ، فإنَّ لها نِصفَ المَهرِ، ونِصْفُهُ للزَّوجِ؛ لأنَّ الفُرْقَةَ جاءت من قِبَلِ الزَّوجِ، فيَجِبُ عليه النِّصفُ.

وسبَقَ أنْ ذَكَرْنا أنَّ الخَلْوةَ بها كالجِماعِ؛ كما قَضى به الخُلَفاءُ الرَّاشِدونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[1].

٣- أنَّ المَهْرَ حقٌّ للزَّوْجةِ، فليس حقًّا لأَبِيهَا، ولا لأَخِيهَا، ولا لعَمِّها، ولا لأحَدٍ من أَوْليائِها، بل المَهرُ حقٌّ لها.

ويدُلُّ لهذا أيضًا: قَولُهُ تَعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةًۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء:٤].

وما يحصُلُ من بَعضِ النَّاسِ من التَّحكُّمِ في مَهْرِ المرأةِ، بحيث يَشْرِطُ على الزَّوجِ أنْ يكونَ له منه كذا وكذا، فهو بَاطِلٌ، وليس له حقٌّ في هذا الاشْتِرَاطِ؛ لأنَّ المَهْرَ للزَّوْجةِ، فهو لها بما اسْتَحَلَّ الرَّجُلُ من فَرْجِها.

٤- أنَّ للزَّوْجةِ أنْ تَعْفُوَ عن نَصيبِها من المَهرِ؛ لقَولِهِ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾، لكنَّ هذا الإطلاقَ مُقيَّدٌ بما تدُلُّ عليه الأدِلَّةُ الشَّرعيَّةُ من اشْتِرَاطِ أنْ تَكُونَ الزَّوْجةُ ممَّن يَصِحُّ تَبرُّعُه، بحيث تكونُ رَشيدةً -أي: بالِغةً عَاقِلةً- تُحْسِنُ التَّصرُّفَ في مالِها.

٥- أنَّه إذا عَفَا الزَّوجُ عن النِّصفِ الَّذي آلَ إليه بالطَّلاقِ، وجعَلَ المَهرَ كُلَّه للمَرْأَةِ، فلا بَأْسَ؛ لقَولِهِ: ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾.

٦- أنَّ الَّذي بيَدِهِ عُقدةُ النِّكاحِ هو الزَّوجُ؛ لأنَّه في مُقابِلِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾، وأمَّا مَن ذهَبَ إلى أنَّ المرادَ به: وليُّ المرأةِ. فقولُهُ بَعيدٌ:

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٣٥).

أوَّلًا: لأَنَّه إذا كان وليَّ المرأةِ صار العَفْوُ هنا من جانبٍ واحِدٍ، وهو جانِبُ الزَّوْجةِ ووليِّها، وإذا كان المرادُ به الزَّوجَ صار العفوُ من الجانِبَينِ.

ثانيًا: أنَّ وليَّ المرأةِ ليس له الحقُّ أنْ يَعْفُوَ عن شَيْءٍ من مَهْرِها.

فالصَّوابُ: أنَّ المرادَ بقَولِهِ: ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ الزَّوجُ.

٧- أنَّه لا يَمْلِكُ أحَدٌ أنْ يُطلِّقَ زَوْجةَ المَرْءِ منه حتَّى ولو كان الأب، فالأبُ لا يَمْلِكُ أنْ يُطلِّقَ زَوْجةَ ابنِهِ، اللَّهُمَّ إلَّا إذا كان الابنُ نَاقِصَ عَقلٍ، ورَأى أبُوه أنَّ من مَصلَحَتِهِ أنْ يُطلِّقَ زَوْجَتَهُ، فهُنا نقولُ: إنَّه يَمْلِكُ أنْ يُطلِّقَ زَوجةَ ابْنِهِ غيرِ العاقِلِ لِمَصْلحةِ الابْنِ؛ لأنَّ الأبَ في هذه الحَالِ قد يَرَى أنَّ هذه المَرْأَةَ قد أَسَاءتْ إلى زَوجِها، وابتزَّتْ مالَه، ولَعِبَتْ به، فيَرى مِن المَصْلحةِ أنْ يُطلِّقَها، ففي هذه الحالِ لا بَأْسَ أنْ يُطلِّقَها أَبُوه، فإنْ كان الأبُ غيرَ مَوْجُودٍ فإنَّ وَليَّه يَرْفَعُ الأمْرَ إلى المَحْكمةِ، وتتولَّى فَسْخَ النِّكاحِ.

٨- أنَّ النِّكاحَ من جُملةِ العُقُودِ؛ لقَولِهِ: ﴿عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾، وإذا كان من جُملةِ العُقُودِ فإنَّه يَجِبُ الوَفاءُ به، وبالشُّروطِ المُباحةِ الَّتي اشْتُرِطَتْ فيه، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «**إنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ**»[1]، فيكونُ الوَفاءُ بشُروطِ النِّكاحِ داخلًا في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة:١].

٩- أنَّ العَفوَ بالتَّنازُلِ عن الحقِّ أو بَعْضِهِ أقرَبُ للتَّقْوى، ولكنْ هل العَفْوُ أقرَبُ للتَّقْوى وأفضَلُ في كُلِّ قَضيَّةٍ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم (٢٧٢١)، ومسلم كتاب النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: لا، العَفْوُ أَفْضَلُ وأقربُ للتَّقْوى إذا كان في ذلك مَصْلَحةٌ، أمَّا إذا لم يكن هناك مَصْلحةٌ فالأَخْذُ بالحقِّ أَوْلَى.

مِثالُ ذلك: رَجُلٌ وَجَبَتْ عليه دِيةٌ، وجاءَ أَوْلِياءُ القَتيلِ يَسْألون: هل الأَفْضَلُ أنْ نَعْفُوَ عنه، أو أنْ نأخُذَ بالحقِّ؟

الجوابُ: نَنظُرُ، إذا كان هذا الرَّجُلُ الَّذي وَجَبَتْ عليه الدِّيةُ من أَهْلِ الصَّلاحِ، وأنَّ القَتْلَ الَّذي حَصَلَ خطَأً لا يَقَعُ من مِثْلِهِ؛ لأنَّه رَجُلٌ مُتَّزِنٌ وعاقِلٌ، فهُنا قد نقولُ: إنَّ العَفْوَ أفضَلُ.

أمَّا إذا كان الَّذي وَقَعَ منه القَتْلُ خطَأً مَعْروفًا بالتَّهوُّرِ، والشَّرِّ، والفَسادِ، وعَدَمِ المُبالاةِ، فالعَفْوُ هنا لا يَنْبَغِي، بل الأخْذُ بالحقِّ أَوْلى، ولهذا قال اللهُ تَعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:٤٠]، فقَيَّدَ العَفوَ بالإِصْلَاحِ، فإذا كان العَفوُ إفسادًا فإنَّه لا يَنْبَغِي.

١٠- حثُّ المُتَصاحِبَيْنَ والصَّدِيقَيْنِ على ألَّا يَنْسَيا الفَضْلَ بيْنَهما، وأنْ يَتَسامَحا في الأُمورِ، وأنْ يَتَبادَلا الهَدايا بَيْنَهما؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾.

ومن ذلك: الزَّوجُ إذا عَقَدَ على امرأةٍ، وطَلَّقَها قَبلَ الدُّخولِ، فلا يَقُلْ: هذه امرأةٌ طَلَّقتُها، ولا عَلاقةَ لي بها. ولا يَنْسَ الفَضْلَ بيْنَه وبيْنَها، بل يَذْكُرُ أنَّ هؤلاء القَومَ أَجَابوهُ، وقدَّروهُ، وزوَّجوهُ، فلا يَنْسَ مِثلَ هذا الفَضْلِ.

١١- عُمومُ عِلْمِ الله تَعالى بكلِّ ما نَعمَلُ، لقَولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

ويَترتَّبُ على هذا: أنَّ مَن آمَنَ بذلك فسوف يُراقِبُ اللهَ تَعالى، بحيث لا يَفْقِدُه اللهُ حيثُ أَمَرَه، ولا يَجِدُه حيثُ نهاهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾

قَوْلُه: ﴿حَٰفِظُواْ﴾ من المُحافَظةِ، وهي العِنايةُ بالشَّيءِ ﴿عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ عُمُومًا ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ خُصُوصًا، والصَّلاةُ الوُسْطى هي: صَلاةُ العَصرِ؛ كما ثبَتَ ذلك عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-[1].

﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ أي: في الصَّلاةِ ﴿قَٰنِتِينَ﴾ أي: خَاشِعينَ، صامِتِينَ، لا تَتكلَّمون إلَّا بما كان من أَقْوالِ الصَّلاةِ.

في هذه الآيةِ سُؤالٌ، وهو أنَّ مَوْضُوعَ الآيةِ خارجٌ عن مَوْضُوعِ الآياتِ الَّتي سِيقَتْ قبلَها، والَّتي بَعدَها، وهذا ممَّا يدُلُّ على أنَّ تَرْتِيبَ الآياتِ تَوقيفيٌّ، ليس للعَقْلِ فيه مَجالٌ، وكان النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- إذا نَزَلَتِ الآيةُ قال: «**اكْتُبُوا هَذِهِ فِي مَكَانِ كَذَا، مِنْ سُورَةِ كَذَا**»[2].

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحكَامِ ما يلي:

١- الأَمْرُ بالمُحافظةِ على الصَّلَواتِ عُمومًا، وقد أثْنَى اللهُ تَعالى على الَّذين يُحافِظونَ على صَلَواتِهم، فقال اللهُ تَعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ

---

(١) أخرجه بالنص على ذلك مسلم: كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم (٦٢٧/ ٢٠٥) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) من حديث علي وابن مسعود وعائشة والبراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب من جهر بالبسملة، رقم (٧٨٦)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب سورة التوبة، رقم (٣٠٨٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٧/ ٢٥٣)، وأحمد (١/ ٥٧) من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خَٰشِعُونَ﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون:١-٩]، وقال تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ دَآئِمُونَ﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج:١٩-٣٤].

٢- عِظَمُ شَأنِ الصَّلاةِ؛ حيثُ أَمَرَ اللهُ تَعالى بالمُحافظةِ عليها، وأَثْنَى على المُحافِظينَ عليها، ولا أَحَدَ يشُكُّ في أهمِّيَّةِ الصَّلَواتِ؛ فإنَّ الصَّلَواتِ الخَمسَ فَرَضَها اللهُ تَعالى على نبيِّهِ ﷺ بدُونِ واسِطةٍ، بل كَلَّمَه بها تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كِفاحًا، وفَرَضَها أوَّلَ ما فَرَضَها خَمْسينَ صَلاةً، فقَبِلَ النَّبيُّ ﷺ ذلك، ورَضِيَ به، ثمَّ إنَّ اللهَ تَعالى خَفَّفَ عن العِبادِ، فجعَلَها خَمسًا، لكِنَّها بخَمْسينَ[1]، أي: أنَّنا -وللهِ الحَمدُ- إذا صَلَّيْنا خَمسَ صَلَواتٍ فكأنَّنا صَلَّيْنا خَمْسينَ صَلاةً.

والنُّصوصُ من كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِه -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- كَثيرةٌ في بَيانِ فَضْلِها وأهمِّيَّتِها.

٣- فَضِيلةُ صَلاةِ العَصرِ؛ حيثُ خَصَّها بالذِّكرِ بعدَ التَّعْميم، واختَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: إذا ذَكَرَ اللهُ تَعالى شيئًا خاصًّا بعدَ العامِّ، وهو ممَّا يدخُلُ في أَفْرادِ العامِّ، فهل يكونُ ذُكِرَ مرَّتَينِ، أو مرَّةً واحِدةً، ويكونُ اللَّفظُ العامُّ الَّذي قَبْلَه قد اسْتُثْنِيَ منه ما نُصَّ عليه بَعْدُ؟ على قولَينِ.

ولكن على كُلِّ حالٍ، سواء قلنا: إنَّها داخِلةٌ في العُمومِ، فتكونُ ذُكِرَتْ مرَّتَينِ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟ رقم (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٣) من حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

مرَّةً عن طَريقِ العُمـومِ، ومرَّةً عن طَريـقِ الخُصُوصِ، أو إنَّها مُستَثناةٌ من العُمـومِ، وذُكِرَتْ وَحْدَها، فإنَّ تَخْصِيصَها بالذِّكْرِ يدلُّ على مِيزَتِها وفَضْلِها.

ولا شكَّ أنَّ صَلاةَ العَصرِ أَفْضَلُ الصَّلَواتِ، حتى إنَّ مَن تَركَ صَلاةَ العَصرِ فكأنَّما وُتِرَ أَهْلَه ومالَه، يَعني: كأنَّما فَقَدَ أَهْلَه ومالَه.

والمُحافَظَةُ على العَصرِ مع الفَجرِ من أَسْبابِ رُؤيةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ودُخُولِ الجَنَّةِ، قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[1]، والبَرْدانِ: هُما الفَجرُ؛ لأنَّه يقَعُ في غَايةِ بَرادِ اللَّيلِ، والعَصرُ؛ لأنَّه يقَعُ في بَرادِ النَّهارِ، فمَن صلَّاهُما دخَلَ الجَنَّةَ.

وقال ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا**»[2]، والصَّلاةُ الَّتي قَبلَ طُلوعِ الشَّمسِ هي: الفَجرُ، والَّتي قَبلَ غُروبِها هي: العَصرُ.

وقَـال النَّبيُّ ﷺ يومَ الخَندَقِ، وقَـد صلَّى العَصْرَ بعدَ غُروبِ الشَّمسِ، قَـال: «**شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى، صَلَاةِ الْعَصْرِ**»، ودَعا عليهم بذَلِكَ[3].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، رقم (٥٧٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم (٦٣٥) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الدعاء على المشركين، رقم (٢٩٣١)، ومسلم: كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم (٦٢٧) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
كما أخرجه مسلم في الموضع السابق، برقم (٦٢٨) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤- وُجوبُ القيامِ في الصَّلاةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَقُومُوا﴾، وهو رُكنٌ من أرْكانِ الصَّلاةِ، لا تَصِحُّ الصَّلاةُ إلَّا به، لكنَّه رُكـنٌ في صَلاةِ الفَريضةِ فقط، أمَّا النَّافلةُ فللإنسانِ أنْ يُصلِّيَ قائمًا وقاعِدًا، لكنَّه إذا صلَّى قاعِدًا بلا عُذرٍ فله نِصفُ أجْرِ صَلاةِ القائمِ.

أمَّا الفَريضةُ فإنَّه إذا صلَّى قاعِدًا مع قُدرَتِهِ على القيامِ لم تصحَّ صلاتُهُ، إلَّا إذا صلَّى وراءَ إمامٍ يُصلِّي قاعِدًا، فإنَّه يُصلِّي قاعِدًا ولو كان قادرًا على القيامِ.

دليلُ ذلك في وُجُوبِ الصَّـلاةِ قـائمًا في الفَريضةِ عندَ القُدرةِ: قَـولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لعِمْران بنِ حُصَينٍ: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»[1].

ودليلُ كَونِ القادِرِ على القيامِ يُصلِّي قاعِدًا خلْفَ الإمامِ الَّذي يُصلِّي قاعِدًا: أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- صلَّى بأصْحابِهِ ذاتَ يومٍ قاعِدًا، فصلَّوْا خلْفَه قيامًا، فأشارَ إليهم أنِ اجْلِسوا، ثمَّ بيَّنَ لهم بعدَ ذلك أنَّ الإمامَ إذا صلَّى قاعِدًا فإنَّهم يُصلُّون قُعُودًا[2].

٥- وُجوبُ الإخلاصِ للهِ عَزَّوَجَلَّ في الصَّلاةِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التقصير، باب إذا لم يطق قاعدًا صلى على جنب، رقم (١١١٧) من حديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنما جُعِلَ الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩) (٦٨٨)، وفي باب إقامة الصف من تمام الصلاة، رقم (٧٢٢)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، رقم (٤١١) (٤١٢) (٤١٤) من حديث أنس وعائشة وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
كما أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (٤١٣) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا شكَّ أنَّ الإِخْلَاصَ من أعظَمِ ما يُشْتَرَطُ في العِبادةِ؛ لأنَّ مَن لم يُخلِصْ في عِبادتِهِ لم تُقبَلْ منه؛ لقَولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الحَديثِ القُدسيِّ: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[١].

٦- أنَّه يَنبغي للمُصلِّي أنْ يَشْعُرَ وهو قائِمٌ أنَّه قائِمٌ بيْنَ يدَيِ اللهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ﴾، كأنَّما قُمتَ تَعْظيمًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا شكَّ في هذا، ولهذا أخبَرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ الرَّجُلَ إذا قامَ فإنَّما يقومُ بيْنَ يدَيِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُناجي ربَّه[٢]، وهذا يدُلُّ على كَمالِ قُرْبِ المُصلِّي من الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، وأَقْرَبُ ما يكونُ من الرَّبِّ وهو ساجِدٌ؛ كما ثبَتَ ذلك عن النَّبيِّ ﷺ[٣].

٧- وُجوبُ القُنوتِ، وهو السُّكوتُ عن كَلامِ النَّاسِ في حالِ الصَّلاةِ؛ لقَولِهِ: ﴿قَـٰنِتِينَ﴾، فإنَّ ﴿قَـٰنِتِينَ﴾ حالٌ من الواوِ في: ﴿وَقُومُواْ﴾، أي: حالَ كَونِكم قانِتينَ.

ولهذا لمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ الكريمةُ أُمِرَ الصَّحابةُ بالسُّكوتِ -يَعني: عن كَلامِ النَّاسِ- ونُهُوا عن الكَلامِ، أي: كَلامِ النَّاسِ[٤].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٨٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب المصلي يناجي ربه عَزَّوَجَلَّ، رقم (٥٣١)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٥١) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب ما يُنْهَى من الكلام في الصلاة، رقم (١٢٠٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٩) من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإنْ تكلَّمَ وهو يُصلِّي ناسيًا أو جاهِلًا فصَلاتُهُ صَحيحةٌ، ويَسْتَمِرُّ فيها، ولا حَرَجَ عليه، والدَّليلُ على هذا نوعانِ: عامٌّ، وخاصٌّ.

■ أمَّا العامُّ فقَولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦] فقال اللهُ تعالى: «قَدْ فَعَلْتُ»[1]، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥]، وهذا عامٌّ في كُلِّ مُحرَّمٍ يَفعَلُه الإنسانُ عن جَهلٍ أو نِسيانٍ، فإنَّه لا يُؤثِّرُ، فلا يَترتَّبُ عليه إثمٌ، ولا بُطلانٌ، ولا فِدْيةٌ، ولا كَفَّارةٌ.

■ وأمَّا الدَّليلُ الخاصُّ في مَسْألةِ الكَلامِ في الصَّلاةِ، فإنَّ مُعاوِيَةَ بنَ الحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ مع النَّبيِّ ﷺ في صَلَاتِه، فعَطَسَ رَجُلٌ من الجَماعَة، فحَمِدَ اللهَ، فقال له مُعَاويةُ: يَرحَمُكَ اللهُ. فرَماهُ النَّاسُ بأَبْصارِهِم، أي: جَعلُوا يَنْظُرون إليه مُنكِرِينَ عليه، فقال: وَاثُكْلَ أُمِّياهُ! فجَعَل الصَّحابةُ يَضْرِبونَ على أَفْخاذِهِم يُسكِّتُونه، فسَكَتَ، فلَمَّا انْتَهى من الصَّلَاة دَعَاه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، قال مُعَاويةُ: فبِأَبِي هو وأُمِّي ما رَأيتُ مُعلِّمًا أَحسَنَ تَعْليمًا منه، واللهِ ما كَهَرني، ولا نَهَرَني، وإنَّما قال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا هِيَ التَّكْبِيرُ وَالتَّسْبِيحُ وَقِرَاءَةُ القُرْآنِ» أو كما قال[2]، ولم يأمُرْه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- بالإعادةِ، ولو كان الكلامُ من الجاهِلِ مُبطِلًا للصَّلاةِ لأمَرَه بالإعادةِ؛ كما أمَرَ الَّذي جَعَلَ يُصلِّي ولا يَطمئِنُّ، وهو جاهِلٌ، أمَرَه أنْ يُعيدَ الصَّلاةَ، فقد دخَلَ

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٠٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السُّلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رَجُلٌ والنَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في أَصْحَابِهِ في المَسجِدِ، فصلَّى صَلاةً لا يَطْمئِنُّ فيها، ثمَّ جاءَ، فسَلَّمَ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فردَّ السَّلامَ، وقال: «ارْجِعْ، فصَلِّ؛ فإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فرَجَعَ الرَّجُلُ، فصلَّى كصَلاتِهِ الأُولى، ثمَّ جاء، فسَلَّمَ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فقال له: «ارْجِعْ، فصَلِّ؛ فإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، في الثَّالِثةِ قال: والَّذي بَعَثَك بالحقِّ، لا أُحسِنُ غيرَ هذا، فعَلِّمْني. فعلَّمَه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وقال: «إِذَا قُمْتَ لِلصَّلَاةِ فَأَسْبغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»[1]، وفي لَفظٍ في غَيرِ الصَّحيحينِ بعدَ الرُّكوعِ قال: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا»[2]، فأمَرَه أنْ يُعيدَ الصَّلاةَ، وهو لا يُحسِنُ ولا يَدْري، لكِنَّ مُعاويةَ بنَ الحَكَمِ لم يأمُرْه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ يُعيدَ الصَّلاةَ؛ لأنَّه لم يُخِلَّ بمَأمورٍ، ولكنَّه فَعَلَ محْظورًا، وكُلُّ مَن فَعَلَ محْظورًا ناسيًا أو جاهِلًا فليسَ عليه إثمٌ، ولا يَترتَّبُ عليه حُكْمٌ.

•●ෆ●•

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب من رد فقال: عليك السلام، رقم (٦٢٥١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلوات، باب إتمام الصلاة، رقم (١٠٦٠).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾

قَوْلُه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ يَعني: كُنْتُم في خَوفٍ من عَدُوٍّ، أو سَبُعٍ، أو حَريقٍ، أو غَرَقٍ ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ أي: فصَلُّوا الصَّلاةَ رِجالًا، أي: سَاعِينَ على أَرْجُلِكم، أو رُكْبانًا، أي: راكِبِينَ على رَواحِلِكم.

﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ﴾ وزالَ الخَوفُ ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ أي: اذْكُروا اللهَ، ومِن ذِكرِه: الصَّلاةُ على الوَجهِ الَّذي علَّمَنا إيَّاه.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحكامِ ما يلي:

١- تيسيرُ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، وأنَّها في هذه العِبادةِ العَظيمةِ إذا خِيفَ من بَعْضِ واجباتِها أنْ يَقَعَ فيه حَرَجٌ، فإنَّه يُعْفَى عنه.

٢- جَوازُ الصَّلاةِ حالَ الهُرُوبِ من العَدُوِّ ولو كان الإنسانُ راجِلًا، مع أنَّه في هذه الحالِ سيحصُلُ له حَرَكةٌ كَثيرةٌ.

٣- سُقُوطُ استِقْبالِ القِبْلةِ في حالِ الخَوفِ، فيتَّجِهُ حيثُ كانتْ مَنْجَاتُه، سواء كانتِ القِبْلةُ أمامَهُ، أو عن يَمينِه، أو عن يَسَارِه، أو خَلْفَ ظَهْرِه.

٤- أنَّ أهمَّ الشُّروطِ مُحافَظةً عليه هو الوَقتُ، ولهذا أَمَرَ اللهُ تعالى أنْ يُصلِّيَ الإنسانُ في الوَقتِ على أيِّ حالٍ كان، وإلَّا لكُنَّا نقولُ: إنْ خِفتَ فأَجِّلِ الصَّلاةَ إلى الأَمْنِ. فلمَّا أَمَرَ اللهُ تعالى أنْ نُصلِّيَ الصَّلاةَ على حَسَبِ الحالِ في وَقْتِها عُلِمَ أنَّ الوَقتَ أَهَمُّ شُروطِ الصَّلاةِ مُحافَظةً عليه.

٥- جَوازُ الصَّلاةِ على الرَّاحِلةِ عندَ الخَوفِ؛ لقَولِهِ: ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾، فأمَّا إذا لم يكن خَوْفٌ فإنَّ الفَريضةَ لا تَصِحُّ على الرَّاحِلةِ؛ لأنَّه لا يَتَمَكَّنُ من القِيامِ، ولا من السُّجُودِ، ولا من الرُّكوعِ، إلَّا بالإيماءِ.

لكنْ يُسْتثنى من ذلك: الخائِفُ، كما هنا.

ويُسْتثنى أيضًا: النَّفْلُ في السَّفَرِ، فإنَّه يجوزُ للإنسانِ أنْ يُصلِّيَ على رَاحِلتِهِ صَلاةَ النَّافِلةِ في السَّفَرِ، ويَتَّجِهُ حيثُ كان وَجْهُهُ.

فإنْ قال قائِلٌ: هل يجوزُ أنْ يُصلِّيَ على السَّيَّارةِ في السَّفَرِ صَلاةَ النَّافِلةِ؟

فالجَوابُ: نَعَمْ، يجوزُ، لكنَّنا لا نُفَضِّلُ أنْ يُصَلِّيَ قائدُ السَّيَّارةِ؛ لأنَّه إذا صلَّى وهو يَقُودُ السَّيَّارةَ فإمَّا أنْ يَنْشَغِلَ قَلبُهُ بالقيادةِ، وحينئذٍ يَقَعُ في النَّهيِ، فقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ**»[(١)]، وإمَّا أن يَشْتَغِلَ بالصَّلاةِ عن القيادةِ، وحينئذٍ يكونُ على خَطَرٍ، فلا نُحبِّذُ لقائِدِ السَّيَّارةِ أنْ يَتنفَّلَ وهو يقودُ السَّيَّارةَ.

أمَّا غيرُهُ فلا بأسَ، ويكونُ اتِّجاهُهُ قِبَلَ وَجْهِهِ، حيثُ كان وَجهُهُ في السَّفَرِ، ويُومِئُ بالرُّكوعِ والسُّجودِ، فقد كان النَّبيُّ ﷺ يُصلِّي على رَاحِلتِهِ صَلاةَ النَّافِلةِ حيثُ كان وَجْهُهُ[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة، رقم (٧٠٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٦- أنَّ الحُكمَ يَدُورُ مع عِلَّتِهِ وُجودًا وعَدَمًا، فما دامَ سببُ الحُكمِ باقيًا فالحُكمُ باقٍ، وإذا زالَ السَّببُ زالَ الحُكمُ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾، وهذا أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عليه: أنَّ الحُكْمَ يَدُورُ مع عِلَّتِهِ وُجودًا وعَدَمًا.

٧- أنَّ الصَّلاةَ ذِكْرٌ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾، ولهذا يُنهى العبدُ أنْ يُصلِّيَ وقَلبُهُ مَشغولٌ؛ لأنَّه إذا صلَّى وقَلبُهُ مَشْغُولٌ صار ذِكرُهُ لربِّهِ ذِكْرًا ظاهِريًّا فقط بالجوارِحِ دون القَلبِ، والذِّكرُ النَّافِعُ للعَبدِ هو ذِكرُ القَلبِ، مع ما يُشْتَرَطُ له من مُتابَعةِ الجوارِحِ للقَلبِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا﴾ [الكهف:٢٨]، ولم يَقُلْ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: مَن أمْسَكْنا لِسانَهُ أو جَوارِحَهُ عن ذِكْرِنا. بل قال: ﴿مَنۡ أَغۡفَلۡنَا﴾، فتَمامُ الذِّكرِ -بلا شكٍّ- يكونُ بذِكرِ القَلْبِ، وإذا خَلَا عن ذِكرِ القَلبِ كان ناقِصًا جِدًّا.

٨- الإشارةُ إلى تذكُّرِ العَبْدِ نِعْمةَ اللهِ عليه بالعِلمِ؛ لقَولِهِ: ﴿كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾، فلذلك نقولُ: إذا تَوضَّأتَ فَاحْمَدِ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنْ هَداكَ للوُضوءِ، ولولا أنَّ اللهَ بيَّنَ الوُضوءَ في كِتابِهِ، وفي سُنَّةِ رَسولِهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ما فَهِمتَهُ، ولا عَلِمتَهُ، وكذلك يُقالُ في الصَّلاةِ وغَيرِها من العِباداتِ: أنْ تَذكُرَ نِعْمةَ اللهِ عليك حيثُ هَداكَ لها، فكم من أُناسٍ ضَلُّوا عنها!

٩- بيانُ تفضُّلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على عِبادِهِ، بأنْ علَّمَهم ما لم يَكونوا يَعْلَمونَ، فالأَصْلُ في الإنسانِ الجَهْلُ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [النحل:٧٨].

١٠- حثُّ الإنسانِ على طَلَبِ العِلْمِ، وأنْ يَسْأَلَ اللهَ من فَضْلِهِ؛ لأنَّه تَبَارَكَ وَتَعَالَى هو المُعلِّمُ، فلا يَعتمِدَ على حَولِهِ، وقُوَّتِهِ، وذَكائِهِ، وفِطْنَتِهِ، فكَمْ من إنسانٍ ذَكيٍّ فَطِنٍ حُرِمَ الوُصولَ إلى العِلمِ النَّافِعِ! وكَمْ من إنسانٍ دونه وُفِّقَ للوُصولِ إلى العِلمِ النَّافِعِ!

فعليكَ -يا أخي المُسلِم- باللُّجوءِ إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بطَلَبِ العِلمِ، قُلِ: اللَّهُمَّ يا مُعلِّمَ إبراهيمَ عَلِّمْني، ويا مُفَهِّمَ سُليمانَ فَهِّمْني.

•●○●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾﴾

سَبَقَ الكَلامُ على قَولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾[1].

أمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ أي: يَترُكونَ أزْواجًا، وهذا يَصدُقُ بالزَّوْجةِ الواحِدةِ، والزَّوْجاتِ المُتعدِّداتِ.

وقَوْلُه: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ يَعني: عليهم أنْ يُوصوا لأزْواجِهِم وَصيَّةً بالمَتاعِ إلى الحَولِ، أي: يَبْقَينَ في بُيوتِ الأزْواجِ إلى سَنةٍ كامِلةٍ، يُمَتَّعْنَ بالنَّفقةِ والكِسْوةِ حتَّى يَتِمَّ الحَولُ.

---

(١) انظر: (ص:١٩٠).

لكن هذه الآيَة نُسِخَتْ بالآيةِ الَّتي قَبْلَها، وهي قَولُهُ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤]، فهذه وُجِّهَتْ للأزْواجِ قَبلَ أنْ يُلزِمَ اللهُ النِّساءَ بأربَعةِ أشهُرٍ وعَشْرٍ، أنَّ الزَّوجَ يُوصي لِزَوجتِهِ بهذا، لكنَّها نُسِخَتْ بهذه، ورُبَّما يُقالُ أيضًا: ونُسِخَتْ بآيةِ المَواريثِ، أنَّ الزَّوْجةَ لها نَصيبُها المَفْروضُ.

وقَولُهُ: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ يَعني: إنْ خَرَجْنَ باختيارِهِنَّ قَبلَ انتِهاءِ الحَولِ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ أي: فلَستُمْ آثِمينَ إنْ تَركتُم لَهُنَّ الخِيارَ؛ لأنَّهُنَّ أعلَمُ بأنفُسِهِنَّ، قد ترى من المَصْلَحةِ أنْ تَخرُجَ عن بَيتِ زَوجِها، ولا تَبْقى فيه كُلَّ الحَولِ، فلا تُمنَعُ.

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي: ذو عِزَّةٍ، وحِكْمةٍ، وحُكْمٍ، فله العِزَّةُ، ولرَسولِهِ، وللمُؤمِنينَ، وله الحُكمُ في الأُولى والآخِرةِ، وله الحِكْمةُ فيما شَرَعَ وصَنَعَ.

في هذه الآيةِ من الفَوائِدِ والأحكامِ ما يلي:

١- وُجوبُ تَوْصِيَةِ الزَّوجِ إلى أهْلِهِ أنْ يُمكِّنوا الزَّوْجةَ من السُّكْنى في البَيْتِ، والنَّفَقةِ عليها لمُدَّةِ حَولٍ، لكنَّ هذا نُسِخَ بالآيةِ السَّابِقةِ[1].

٢- إثباتُ النَّسْخِ في كِتابِ اللهِ، أي: أنَّ اللهَ تَعالى يَحكُمُ بحُكمٍ، ثمَّ يَنْسَخُ هذا الحُكْمَ، وقد دلَّ على ثُبوتِ النَّسْخِ الكِتابُ، والسُّنَّةُ، وإجماعُ المُسلِمينَ إلَّا نفرًا قليلًا خالَفُوا في التَّسْميةِ فقط.

---

(١) يعني بذلك الآية ذات الرقم (٢٣٤) من هذه السُّورة، وتقدمت (ص:١٩٠).

ودَليلُ ذلك: قَولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، وقَولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال:٦٦]، وقال تَعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة:١٨٧].

وفي السُّنَّةِ قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا»[1].

وما زال المُسلِمونَ يُثبِتونَ النَّسخَ، لكن غَالَى بعضُ العُلَماءِ في النَّسخِ، فصارَ كُلَّما تَعذَّرَ عليه فَهْمُ آيةٍ، أو تناسُبُها مع آيةٍ أُخرى، قَال: هذه مَنْسُوخةٌ. والنَّسخُ لا تجوزُ الصَّيرورةُ إليه إلَّا بشَرطَينِ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: تعذُّرُ الجَمعِ والتَّرجيحِ بيْنَ الدَّليلينِ.

والشَّرطُ الثَّاني: العِلمُ بتأخُّرِ النَّاسِخِ.

٣- أنَّ مَن له الحقُّ فهو بالخِيارِ بيْنَ الأخْذِ به وبيْنَ تَرْكِهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾.

لكِنْ في آيةِ الطَّلاقِ قال: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق:١]، فنهَى عن إخراجِهِنَّ -أي: المُطلَّقاتِ طَلاقًا رجعيًّا- وعن خُروجِهِنَّ، أمَّا هنا فلم يَنْهَ عن خُروجِهِنَّ، قَال: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧) من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤- أنَّ على المرأةِ ألَّا تَخْرُجَ عن المَعْروفِ فيما تَفعَلُ بنفسِها، من لِباسٍ، أو كَلامٍ، أو خُرُوجٍ، أو تَطيُّبٍ، أو غيرِ ذلك.

٥- إثباتُ هَذَينِ الاسْمينِ الكَريمَينِ من أَسْماءِ اللهِ، وهُما: (العَزيزُ) و(الحَكيمُ)، فالعَزيزُ: مَن له العِزَّةُ والغَلَبةُ، فإنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا غَالِبَ له، بل هو الغالِبُ على كُلِّ شَيءٍ.

ولَمَّا قال المُنافِقونَ: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ قَال اللهُ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨] يَعني: ولا عِزَّةَ للمُنافِقينَ.

وأمَّا الحكيمُ فهو ذو الإِحْكَامِ، والحُكْمِ، فالحُكمُ للهِ عَزَّوَجَلَّ في الدُّنيا والآخِرةِ في الأُمورِ الشَّرعيَّةِ، والأُمورِ القَدَريَّةِ.

والحِكْمةُ فيما شَرَعَ اللهُ أو قَدَّرَه ثابِتةٌ، حِكْمةٌ بالِغةٌ عظيمةٌ، لم يَفْعَلْ شيئًا عَبَثًا، ولم يُشرِّعْ شيئًا عَبَثًا، وإنَّما كان شَرْعُهُ وفِعْلُهُ لِحِكْمةٍ وغايةٍ مَحْمودةٍ، فسُبْحانَهُ وتَعالى عَمَّا يقولُ الظَّالِمونَ عُلُوًّا كَبيرًا.

فجَميعُ أفعالِ اللهِ حِكْمةٌ، وجَميعُ شَرعِ اللهِ حِكْمةٌ، وإذا آمَنَ الإنسانُ بهذا فإنَّ من فَوائِدِه: أنْ يَرْضى بقَضاءِ اللهِ تَعالى، وبشَرْعِ اللهِ، وألَّا يَبْغِيَ بالشَّرعِ بَدِيلًا.

فمَثَلًا: إذا قَدَّرَ اللهُ تَعالى على الخَلْقِ عَواصِفَ وزَلازِلَ وقَواصِفَ، فإنَّنا نَعْلَمُ أنَّه إنَّما قَدَّرَ ذلك لِحِكْمةٍ، وقد أشارَ اللهُ إلى هذا في قَولِهِ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١].

وإذا حَكَمَ اللهُ بشَيءٍ فإنَّنا نَعْلَمُ أنَّه لِحِكْمةٍ، حتَّى وإنْ كُنَّا لا نُدْرِكُ هذه الحِكْمةَ، فمَثَلًا: أَوْجَبَ اللهُ تَعالى على الحَائِضِ أنْ تَقْضِيَ الصَّومَ، ولا تَقْضِي الصَّلاةَ، فقد يقولُ قائِلٌ: الصَّلاةُ أوكَدُ من الصَّومِ، فلماذا لا تُقْضى، والصَّومُ يُقْضى؟

فجَوابُنا المُسدَّدُ الَّذي لا يُمكِنُ النِّزاعُ فيه: أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَ بقَضاءِ الصَّومِ، ولم يأمُرْ بقَضاءِ الصَّلاةِ على لِسانِ النَّبيِّ ﷺ، وبهذا أجابتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حين سُئِلَتْ: ما بالُ الحائِضِ تَقْضي الصَّومَ، ولا تَقْضي الصَّلاةَ؟! فقالت: كان يُصيبُنا ذلك -يَعني: في عَهدِ النَّبيِّ ﷺ- فنُؤمَرُ بقَضاءِ الصَّومِ، ولا نُؤمَرُ بقَضاءِ الصَّلاةِ[1].

كذلك لو قال قائِلٌ: لماذا كانتِ الصَّلواتُ خَمسًا، ولم تكُنْ عَشرًا -مَثَلًا- أو سِتًّا، أو ثَلاثًا؟

فنقولُ: هذا أَمْرُه إلى اللهِ، لكن نَعلَمُ أنَّ ذلك لِحِكْمةٍ عَظيمةٍ، لا تُدرِكُها عُقولُنا.

وأَشْياءُ كَثيرةٌ من هذا النَّوعِ، وهذا النَّوعُ من الأَحْكَامِ يُسمِّيهِ بعضُ العُلَماءِ: «تعبُّديًّا»، أي: أنَّ مَوْقِفَنا منه مَوقِفُ المُتعبِّدِ الَّذي لا يُهِمُّه أنْ يَعْلَمَ الحِكْمةَ أو لا يَعْلَمَ.

٦- أنَّ الحُكْمَ للهِ وَحْدَه، فأيُّ حُكْمٍ يُعارِضُ حُكمَ اللهِ فهو باطِلٌ.

وبهذا نَعرِفُ أنَّ القَوانينَ الوَضْعِيَّةَ الَّتي وَضَعَها البَشَرُ، إنْ وافَقَتْ حُكْمَ اللهِ فهي مَقْبولةٌ؛ لأنَّها حُكْمُ اللهِ، لا لأنَّها وَضْعُ فُلانٍ وفُلانٍ، وإنْ لم تُوافِقْ حُكْمَ اللهِ فهي مَرْفوضةٌ؛ لأنَّ الحُكْمَ للهِ وَحْدَه.

• ● ◌ ● •

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض، رقم (٣٣٥).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعُۢ بِٱلْمَعْرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ﴾ أي: مَن طُلِّقْنَ، وهذا يشملُ مَن طُلِّقتْ قبلَ الدُّخولِ، ومَن طُلِّقت بعدَ الدُّخولِ؛ وذلك لأنَّ مَن طُلِّقَتْ قَبلَ الدُّخولِ سَبَقَ الكَلامُ عليها، بأنَّها تُمَتَّعُ إذا لم يُسَمَّ لها مَهرٌ، وأنَّ لها نِصفَ المَهرِ إذا سُمِّيَ لها مَهرٌ.

أمَّا هذه فالآيةُ عامَّةٌ تَشْمَلُ أيَّ مُطَلَّقةٍ، لكنْ يُقالُ: أمَّا مَن طُلِّقَتْ قَبلَ الدُّخولِ فقد سَبَقَ بَيانُ الواجِبِ لها، وهذه فيمَن طُلِّقَتْ بعدَ الدُّخولِ.

وقَولُهُ: ﴿مَتَٰعُۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أي: ما تَتمتَّعُ به من كِسْوةٍ، أو أَكْلٍ، أو سُكْنى، أو غَيرِ ذلك ﴿حَقًّا﴾ أي: أَوْجَبَهُ اللهُ تَعالى ﴿عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ أي: على مَن يَتَّقونَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثلَ هذا البَيانِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ أي: يُظهِرُها؛ حتَّى تَعرِفوها، وتَستَدِلُّوا بها على ما تدُلُّ عليه من كَمالِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي: لعلَّكم تكُونُون من ذَوي العُقولِ، والمُرادُ بالعَقلِ هُنا: عَقْلُ الرُّشدِ، لا عَقْلُ الإدْراكِ، وذلك لأنَّ العَقْلَ نَوْعانِ: عَقْلُ إدْراكٍ، وهو الَّذي تَترَتَّبُ عليه الأَحْكَامُ، وهو الَّذي يَذْكُرُه الفُقَهاءُ في قَولِهِم مَثَلًا: «يُشتَرَطُ لوُجوبِ الصَّلاةِ: العَقلُ»، أي: عَقْلُ الإِدْرَاكِ.

وأمَّا عَقْلُ الرُّشدِ فهو إِحْسَانُ التَّصرُّفِ، بأنْ يَكونَ الإِنْسَانُ في تَصرُّفِهِ رشيدًا، لا يَتَصرَّفُ تَصرُّفَ السُّفَهاءِ، ولهذا لو سُئِلْنا: ما تَقولون في أَذْكياءِ الكُفَّارِ، أَهُمْ عُقَلاءُ،

أم لا؟ فجوابُنا أنْ نَقولَ: أمَّا عَقْلُ الإدْراكِ فهُمْ عُقَلاءُ لا شكَّ، وأمَّا عَقلُ الرُّشدِ فليسوا عُقَلاءَ؛ لأنَّهم لو كانوا عُقَلاءَ حَقِيقةً -أي: عُقَلاءَ رُشْدٍ- لكانوا مُسْلِمينَ، فكُلُّ كافِرٍ ليس بعاقِلٍ -يَعني: عَقْلَ رُشدٍ- لكنَّه عاقِلٌ عَقْلَ إِدْراكٍ، يُدرِكُ به الأشياءَ.

في هاتَينِ الآيَتَينِ من الفَوائِدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- وُجُوبُ المَتاعِ للمُطَلَّقاتِ، وقد ذَكَرَ كَثيرٌ من العُلَماءِ: أنَّ هذا المَتاعَ الَّذي أَوْجَبَهُ اللهُ هنا مَنْسُوخٌ بالآيةِ السَّابِقَةِ، وأنَّه إنْ كانتِ المرأةُ قد دَخَلَ بها الزَّوجُ فلها المَهرُ: إمَّا المُسمَّى إنْ سُمِّيَ، أو مَهْرُ المِثلِ، وأمَّا المُتْعةُ فليست بوَاجِبةٍ.

وذهَبَ بعضُ أهْلِ العِلمِ إلى أنَّ الآيَةَ مُحْكَمةٌ، وأنَّه يَجِبُ على مَن طلَّقَ زَوجَتَهُ أنْ يُعطِيَها ما يَجْبُرُ قَلبَها؛ لأنَّ الطَّلاقَ كَسْرٌ للمَرْأَةِ، فتُعْطى ما يَطِيبُ به قَلبُها، وهذا اختيارُ شَيخِ الإِسْلَامِ ابنِ تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]، وهو الأَرْجَحُ عندي، أنَّ كُلَّ مَن طلَّقَ زَوجَتَهُ فإنَّه يَجِبُ عليه أنْ يُمتِّعَها بشَيءٍ يَطِيبُ به قَلْبُها.

٢- التَّصريحُ البيِّنُ بوُجُوبِ ذلك؛ حيثُ قال: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

٣- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيَّنَ لنا آياتِهِ الدَّالَّةَ على ما تَدُلُّ عليه من كَمالِهِ عَزَّوَجَلَّ.

٤- رَأْفةُ اللهِ تَعالى ورَحْمَتُهُ بعِبادِهِ؛ حيثُ بيَّنَ لهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما يَهْتَدونَ به.

٥- أنَّ مَن كان أَعْرَفَ بآياتِ اللهِ فهو أَعْقَلُ؛ لقَولِهِ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

٦- إثْباتُ العِلَلِ والحِكَمِ؛ لأنَّ (لعلَّ) هُنا للتَّعْليلِ، أي: لأجْلِ أنْ تَعْقِلُوا،

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٧).

وهذا -أعْني: إِثْبَاتَ العِلَلِ والحِكَمِ في أَحْكَامِ اللهِ تَعالى الكَونيَّةِ والشَّرعيَّةِ- أَمرٌ لا إِشْكَالَ فيه؛ لأَنَّه هو مُقْتَضى كَونِهِ حَكيمًا، فسُبْحانَ العَليِّ الحَكيمِ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾﴾

قَوْلُه تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ الخِطابُ يَحتمِلُ أنْ يكونَ للنَّبيِّ ﷺ، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ لكُلِّ مَن يتأتَّى خِطابُهُ، ويَصِحُّ أنْ يتوجَّهَ إليه الخِطابُ.

وهؤلاءِ الَّذين خَرَجوا من دِيارِهم وهُمْ أُلوفٌ كَثيرةٌ، خَرَجوا خَوفًا من المَوتِ، وفِرارًا من المَوتِ، فأَرَاهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّه لا مَفَرَّ من قَدَرِ اللهِ، وأنَّ اللهَ تَعالى بكُلِّ شَيءٍ مُحيطٌ، فقال لهم: ﴿مُوتُوا۟﴾ أي: أَمَرَهم أمْرًا كَونيًّا أنْ يَموتوا ﴿ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ﴾ بعدَ مَوتِهم؛ حتَّى يَتبيَّنَ لهم أنَّه لا مَفَرَّ من قَضاءِ اللهِ وقَدَرِه، وأنَّ الأَمْرَ أمْرُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

ثمَّ بيَّنَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنَّه ذو فَضْلٍ على النَّاسِ، أي: ذو إِحْسَانٍ إليهم في جَلْبِ النِّعَمِ، ودَفعِ النِّقَمِ، ومنها: أنَّه يُريهِمْ عَزَّوَجَلَّ آياتِهِ في الآفاقِ، وفي أَنْفُسِهم؛ حتَّى يَتبيَّنَ لهم أنَّه الحقُّ.

﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ أي: أَكْثَر النَّاسِ لا يَشْكُرونَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وشُكْرُ اللهِ تَعالى هو القِيامُ بطاعَتِهِ، والدَّليلُ على هذا: قَولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]، قال النَّبيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ»، وتَلَا قَوْلَه تَعالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]، وقَولَهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة:١٧٢][١]، فدلَّ هذا على أنَّ الشُّكرَ هو العَمَلُ الصَّالِحُ.

في هذه الآيةِ من الفوائدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- تَعْجِيبُ العَبدِ في بَيانِ قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ﴾ يَعني: أَلَمْ تَعجَبْ من حَالِ هؤلاءِ.

٢- أَنَّه لا مَفَرَّ من قَدَرِ اللهِ، إذا أرادَ اللهُ بقَومٍ سُوءًا فلا مَرَدَّ له، لكِنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَمَرَ إذا سَمِعْنا الطَّاعونَ بأَرْضِ قَومٍ أَلَّا نَقْدَمَ عليه، وإذا وَقَعَ ونحن في الأَرْضِ أَلَّا نَخرُجَ منها فِرارًا منه[٢]؛ لأَنَّنا وإنْ فَرَرْنا فاللهُ تَعالى من وَرَائِنا مُحِيطٌ.

٣- بَيانُ قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حيثُ قال لهم: ﴿مُوتُواْ﴾ فماتوا، بكَلِمةٍ واحِدةٍ جَلَّوَعَلَا؛ لأنَّ أَمْرَه إذا أرادَ شيئًا أنْ يقولَ له: «كُنْ»، فيكونُ.

٤- أنَّ اللهَ قادِرٌ على إِحْياءِ المَوْتى؛ لقَولِهِ: ﴿ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٧٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب ما يُذْكَر في الطاعون، رقم (٥٧٢٨) (٥٧٢٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة، رقم (٢٢١٨) (٢٢١٩) من حديث أسامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

٥- أنَّه يَنْبَغي للعَبدِ ألَّا يُعلِّقَ قَلبَه بأحَدٍ غيرِ اللهِ في السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، في الصِّحَّةِ والمَرَضِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى هو الَّذي بِيَدِهِ مَلَكوتُ السَّماواتِ والأرْضِ، وهو الَّذي يُنْجِي مَن يَشاءُ، وهو الَّذي يُهلِكُ مَن يشاءُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران:٢٦-٢٧].

٦- الاستِدْلالُ بهذه القِصَّةِ وأَمْثالِها على إمْكانيَّةِ البَعثِ الَّذي كان يُنكِرُه المُشرِكونَ المُكذِّبونَ؛ لأنَّ القَادِرَ على إحْيائِهِم في الدُّنيا قادِرٌ على إحْيائِهِم في الآخِرةِ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات:١٣-١٤]، وقال تَعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ يُصاحُ بهم ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٥٣]، كُلُّ العالَمِ بصَيحةٍ واحِدةٍ يَحْضُرُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٧- بَيانُ فَضلِ اللهِ على العبادِ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾.

٨- أنَّ بَيانَ الآياتِ الكَونيَّةِ والشَّرعيَّةِ للخَلْقِ من فَضْلِ اللهِ تَعالى، وهذا أمْرٌ لا شَكَّ فيه؛ فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا فَتَحَ على العَبدِ من آياتِهِ ما يَزدادُ به إيمانُهُ، كان ذلك من أَفْضَلِ النِّعَمِ عليه.

٩- أنَّ فَضلَ اللهِ تَعالى عامٌّ للنَّاسِ كُلِّهم، غَنيِّهم وفَقيرِهم، كافِرِهم ومُؤمِنِهم، ذَكَرِهم وأُنْثاهم، صَغيرِهم وكَبيرِهم؛ لأنَّ الآيةَ عامَّةٌ: ﴿لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، فالكافِرُ يَتمتَّعُ في الدُّنيا بالنِّعْمةِ والتَّرفُّهِ بالأَمْنِ، وبالعَقلِ الإِدْراكيِّ وإنْ كان ليس له عَقلٌ إرْشاديٌّ، لكِنْ له عَقلُ الإدْراكِ.

والصَّبيُّ يَتمتَّعُ بنِعَمِ اللهِ: بالصِّحَّةِ، والنُّمُوِّ، وتَيْسيرِ الكافِلِ له من أُمٍّ وأبٍ وقَريبٍ.

فكُلُّ النَّاسِ يَتمتَّعونَ بفَضلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

١٠- أنَّه مع عُمومِ الفَضلِ لا يعُمُّ الشُّكرُ، فأَكْثَرُ النَّاسِ لا يَشْكرونَ، فاحْذَرْ يا أَخِي، وفَتِّشْ في نَفْسِكَ: هل أنتَ من الأَكْثَرِ، أو من الأقَلِّ؟

١١- الإِشَارَةُ إلى أنَّ بَنِي آدَمَ أَكْثَرُهُم من أهْلِ النَّارِ؛ لأنَّ مَن لا يَشْكُرُ النِّعْمَةَ لا يَدخُلُ الجَنَّةَ، وهذا هو الواقِعُ، ففي (الصَّحيحَينِ) عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، أنَّ الله تَعالى يقولُ يَومَ القيامةِ: «**يَا آدَمُ**»، فيَقولُ: «**لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ**»، فيَقولُ: «**أَخرِجْ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ**»، قال: «**يَا رَبِّ، وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟**» قال: «**مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ**»، أي: واحِدٌ في الجَنَّةِ، والباقي في النَّارِ، فعَظُمَ ذلك على الصَّحابةِ، وقالوا: يا رَسُولَ اللهِ، أَيُّنا ذلك الواحِدُ؟ قال: «**أَبْشِرُوا؛ فَإِنَّكُمْ فِي أُمَّتَيْنِ، مَا كَانَتَا فِي شَيْءٍ إِلَّا كَثَّرَتَاهُ: يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ! مِنْهُمْ أَلْفٌ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ**»، أي: واحِدٌ في الأَلْفِ، فكَبَّرَ الصَّحابةُ، وفَرِحُوا، فقال: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ**»، فكَبَّروا، فقال: «**أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الجَنَّةِ**»، فكَبَّروا[1].

وقد جاءَ في السُّنَنِ: أنَّ الجَنَّةَ مِئةٌ وعِشْرونَ صَفًّا، منها ثَمانونَ من هذه

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب الحشر، رقم (٦٥٢٨)، وفي كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾، رقم (٤٧٤١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، رقم (٢٢١)، وفي باب قوله: «**يَقُولُ اللهُ لِآدَمَ**»، رقم (٢٢٢) من حديث عبد الله ابن مسعود وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الأُمَّةِ[١]، جعَلَنا اللهُ وإيَّاكم منهم.

أخيرًا، أَحُثُّ إِخْوَاني المُسلِمينَ على تَدَبُّرِ القُرآنِ، وتَفهُّمِ مَعَانيهِ، فمَن كان من أَهْلِ إِدْراكِ المَعْنى فهو منهم، ومَن لم يَكُنْ كذلك فلْيَسْألِ العُلَماءَ، فتَحَ اللهُ علينا وعليكم من فَضلِهِ، وزادَنا مَعرِفةً بآياتِهِ، واتِّباعًا لمَرْضاتِهِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ٢٤٤﴾

قَوْلُه: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: قاتِلوا أعْداءَ اللهِ.

وَقَوْلُه: ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: في الطَّريقِ المُوصِلِ إليه، وذلك بأنْ تُقاتِلوا لِتكونَ كَلِمةُ اللهِ هي العُلْيا؛ لأنَّ هذا هو القِتالُ في سَبيلِ اللهِ، فقد سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عن الرَّجُلِ يُقاتِلُ حَمِيَّةً، ويُقاتِلُ شَجاعةً، ويُقاتِلُ رِياءً، أيُّ ذلك في سَبيلِ اللهِ؟ قال: «**مَنْ قَاتَلَ؛ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ**»[٢].

وقَوْلُه: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ يُنبِّهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِبادَه إلى أنَّه سَمِيعٌ عَليمٌ، سَميعٌ لكُلِّ ما يَقُولون ممَّا يَنطِقونَ به، سواء كان جَهْرًا أو سِرًّا، عَليمٌ بما في القُلوبِ، لا يَخْفى عليه شَيءٌ في الأرْضِ، ولا في السَّماءِ.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في كم صف أهل الجنة؟ رقم (٢٥٤٦)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد ﷺ، رقم (٤٢٨٩)، وأحمد (٥/ ٣٤٧) من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:٨٧).

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحكامِ ما يلي:

١- الأمْرُ بالقِتالِ في سَبيلِ اللهِ، ومَراتِبُ الدَّعْوةِ -أعْني: دَعْوةَ الكُفَّارِ-: أنْ نَدْعُوَهم أوَّلًا إلى الإسلامِ، فإنْ أبَوْا دَعَوْناهُمْ إلى الجِزْيةِ، يَعني: أن يَبْقوا على دِينِهم، ويُعْطُوا الجِزْيةَ عن يَدٍ وهُم صاغِرونَ، فإنْ أبَوْا قاتَلْناهُمْ؛ لأنَّهم صَارُوا مُحارِبينَ.

والأَمْرُ بالقِتالِ كغَيرِهِ من الأوامِرِ، مُقيَّدٌ بالقُدْرةِ والاستِطاعةِ، ولذلك لم يُوجِبِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الجِهادَ على المُسلِمينَ حين كانوا في مكَّةَ، وليس لهم دَوْلةٌ قَائِمةٌ، يَحْتَمون بها، ويَصْدُرونَ عن رَأْيِها.

وبهذا نَعرِفُ أنَّه لا يَنْبَغي لنا أنْ نَخُوضَ غِمارَ الحَربِ حتَّى يكونَ لدينا ما نَتمكَّنُ به من هَزِيمَةِ أَعْدائِنا.

٢- الإشارةُ إلى الإِخْلَاصِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وهو أنْ يُقاتِلَ الإنسانُ لا لِيَغلِبَ عَدُوَّه، ولكن لِتكونَ كَلِمةُ اللهِ هي العُلْيا، فمَن قاتَلَ حَمِيَّةً، أو عَصَبيَّةً -كالقتالِ لأجْلِ العُرُوبةِ، أو الوَطَنيَّةِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك- فليس في سَبيلِ اللهِ، فالَّذي يُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ هو الَّذي يُقاتِلُ لشَيءٍ واحِدٍ: أنْ تَكونَ كَلِمةُ اللهِ هي العُلْيا.

٣- التَّنبيهُ المُشْرَبُ بالتَّحْذيرِ على سَمْعِ اللهِ وعِلْمِهِ، فإذا عَلِمتَ أنَّ اللهَ سَميعٌ لأقْوالِكَ -سِرًّا أو جَهْرًا- فإنَّك تَحْذَرُ مِن أنْ تُسْمِعَ اللهَ ما لا يَرْضاهُ منك.

والتَّنبيهُ الأعمُّ هو بعِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أنَّ اللهَ تعالى يَعْلَمُ كُلَّ شَيءٍ، كُلَّ شَيءٍ يُقالُ، وكُلَّ شَيءٍ يُفعَلُ، وكُلَّ شَيءٍ يُضْمَرُ.

والصَّادِرُ من الإنسانِ: إمَّا قَولٌ باللِّسانِ يكونُ مَسْمُوعًا، وإمَّا فِعلٌ بالأَرْكَانِ يكونُ مَرئيًّا، وإمَّا اعتِقادٌ في الجَنانِ (في القَلبِ) يَكونُ خَفيًّا على النَّاسِ، لكنَّه غيرُ خَفِيٍّ على اللهِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٨]، مَلَكانِ كَريمانِ عن يَمينِ الإنسانِ وعن شِمالِهِ، يَكتُبانِ كُلَّ ما يَقُولُ، وكُلَّ ما يَفعَلُ.

وقَوْلُه: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ يَعني: أيُّ قَولٍ يَلْفِظُ به فلديه رَقيبٌ مُراقِبٌ، عَتيدٌ حاضِرٌ لا يتعدَّاه.

وذُكِرَ أنَّ الإمامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ دَخَلَ عليه أَحَدُ أصحابِهِ وهو مَريضٌ، فوَجَدَه يَئِنُّ من شِدَّةِ المَرَضِ، فقال: يا أبا عبدِ اللهِ، إنَّ طَاوُسًا -وهو أَحَدُ كِبارِ التَّابِعينَ- يَقولُ: إنَّ المَلَكَ يَكْتُبُ حتَّى أَنِينَ المَريضِ. فسَكَتَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأَنِينِ؛ خَوفًا من أنْ يُكتَبَ عليه[1].

ولا شكَّ أنَّ أنينَ المَريضِ -الَّذي يُنبِئُ عن السَّخَطِ، وعَدَمِ الرِّضا بقَضاءِ اللهِ- يُكتَبُ على الإنسانِ، أمَّا الأنينُ الَّذي تَقْتَضيهِ الطَّبيعةُ، ويَأْتي عَفْوًا، فإنَّه لا يُكْتَبُ عليه؛ لأنَّه ليس باخْتِيَارٍ منه.

٤- الحَذَرُ من إضْمارِ المَرءِ شيئًا لا يَرْضاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ من الرِّياءِ، أو الشَّكِّ، أو البَغْضاءِ للمُسلِمينَ، أو الحَسَدِ لهم، أو كَراهةِ ما أنزَلَ اللهُ، أو غَيرِ ذلك من الأُمورِ المَحْذورةِ، فإيَّاك -يا أخي المُسلِم- أنْ تُضمِرَ في قَلبِكَ ما لا يَرْضى ربُّك!

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ١٨٣).

وإنَّ العاقِلَ هو الَّذي يُلاحِظُ صَدَأَ القَلبِ قبلَ صَدَأ الجَوارِحِ؛ لأنَّ كُلَّ إنسانٍ يَستطيعُ أنْ يُصلِحَ ظاهِرَهُ، حتَّى المُنافِقونَ يُصلِحونَ ظاهِرَهُم، لكِنَّ الباطنَ إصْلاحُهُ صَعْبٌ، ولهذا قال بعضُ السَّلَفِ: ما جاهَدتُّ نَفْسي على شَيءٍ مُجاهَدَتَها على الإخْلاصِ[1].

وفي صَحيحِ البُخاريِّ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان في غَزاةٍ -أي: في غَزْوةٍ- وكان معهم رَجُلٌ شُجاعٌ مِقْدامٌ، لا يَدَعُ للعَدُوِّ شاذَّةً ولا فاذَّةً إلَّا قَضَى عليها، وقد أُعْجِبَ الصَّحَابةُ به، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ**»، أجارَنا اللهُ منها، فعَظُمَ ذلك على الصَّحابةِ، وقالوا: كيف يَكونُ هذا الرَّجُلُ الشُّجاعُ الَّذي لا يَدَعُ للعَدُوِّ شاذَّةً ولا فاذَّةً، كيف يكونُ من أهْلِ النَّارِ؟! فقال أَحَدُ الصَّحَابَة: واللهِ لأَلْزَمَنَّه. يعني: أُلازِمُه لأَرَى النِّهايَةَ، فلَازمه، فأُصِيبَ هذا الرَّجُلُ بسَهْمٍ، والشُّجاعُ يَجْزَعُ إذا أُصِيبَ، فكان من جَزَعِه أَنْ سَلَّ سَيْفَه، ووَضَعَه على صَدْرِه، ثمَّ اتَّكَأَ عليه حتَّى خَرَجَ من ظَهْرِه، فَمات، فجاء الرَّجُلُ إلى النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وقال: أَشْهَد أنَّك رسولُ الله. قال: «**بِمَ؟**» قال: إنَّ الرَّجُلَ الَّذي قُلْتَ لنا: «**إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» فَعَلَ كَيْتَ وكَيْتَ. فقال النَّبيُّ ﷺ كَلِمةً مُخيفةً، تُخيفُ كُلَّ مُؤمِنٍ، قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو للنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**»[2]، أجارَنا اللهُ وإيَّاكم من ذلك، فالأَمْرُ شَديدٌ.

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع (١/ ٣١٧) برقم (٦٩٢)، من قول سفيان الثَّوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب لا يقول: فلان شهيد، رقم (٢٨٩٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، رقم (١١٢) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فاحْرِصْ -يا أخي المُسلِم- على تَطْهيرِ القَلْبِ، وداوِ قلبَك كُلَّ يومٍ من كُلِّ مَرَضٍ، وطَهِّرْ قَلبَك كُلَّ يومٍ من كُلِّ صَدأ، واذْكُرْ قولَ ربِّك عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٨-٩]، أي: تُختبَرُ السَّرائِرُ.

واذْكُرْ قولَ ربِّك عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝١٠ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرُۢ﴾ [العاديات:٩-١١].

ولا يَفوتُني أنْ أحُثَّ إخْواني المُسلِمينَ على تَدبُّرِ كِتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وتَفهُّمِ مَعانيه، والعَمَلِ به؛ فإنَّه النُّورُ المُبينُ، والشِّفاءُ لِما في الصُّدورِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٥٧ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [يونس:٥٧-٥٨].

• • ❧ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٤٥﴾

قَوْلُه: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ﴾ الاستِفْهامُ هُنا للتَّشْويقِ، يَعني: أيُّ إنسانٍ يُقرِضُ اللهَ؟، والمُرادُ بإقْراضِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: التَّقرُّبُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ ببَذْلِ المالِ، والبَدَنِ، والجاهِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

فبَذْلُ المالِ: أنْ يَتصدَّقَ الإنسانُ بالمالِ، وبَذْلُ البَدَنِ: أنْ يُعينَ ضَعيفًا، وبَذْلُ الجاهِ: أنْ يَشفَعَ لمُحتاجٍ، كُلُّ ذلك داخِلٌ في قَولِهِ تَعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾، وإنْ كان الأوَّلُ أَظْهَرَها، وهو بَذْلُ المالِ.

وشبَّهَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى البَذْلَ من أجْلِهِ بالقَرْضِ؛ لأنَّ المُقْرِضَ يَسْتوفي قَرْضَه بكُلِّ حالٍ، فكأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جعَلَ هذه الأَعْمالَ قَرْضًا عليه، أي: التَزَمَ جَلَّ وَعَلَا بوَفائِها، وإلَّا فمن المَعْلومِ أنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ غنيٌّ عن العالَمينَ، لا يحتاجُ إلى قَرْضٍ.

وقَولُهُ: ﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ الحَسَنُ: ما جَمَعَ شَيئَينِ: الإِخْلَاصَ للهِ، والمُتابعةَ لرَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، بأنْ يَكونَ خالِصًا للهِ، طيِّبًا، مُؤدًّى على الوَجهِ المَشْروعِ.

فمَن نَوى ببَذْلِهِ المالَ رِياءً وسُمْعةً فليس له إلَّا الرِّياءُ والسُّمْعةُ؛ كما جاءَ في الحَديثِ: «**مَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بِهِ، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ**»[1]، ومَن أَخْلَصَ النِّيَّةَ، لكن مِن كَسْبٍ حَرامٍ، لم يُقبَلْ منه.

ومَن أَخْلَصَ النِّيَّةَ من كَسْبٍ طيِّبٍ، لكِنْ صَرَفَه فيما لا يُرضي اللهَ -يَعني: صَرَفَه في غَيرِ محِلِّه وأهْلِهِ- لم يُقبَلْ منه.

وإذا أَقْرَضَ الإنسانُ ربَّهُ قَرضًا حَسَنًا فإنَّ اللهَ يُضاعِفُه؛ كما جَاءَ في الحَديثِ الصَّحِيح: «**إنَّ اللهَ طَيِّبٌ، لا يَقْبَلُ إلَّا طَيِّبًا**»[2]، وقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِيَمِينِهِ، فَيُرَبِّيهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ** -الفَلُوُّ: هو الحِصانُ الصَّغيرُ- **حَتَّى**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، رقم (٦٤٩٩)، ومسلم: كتاب الزهد، باب تحريم الرياء، رقم (٢٩٨٧) من حديث جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كما أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (٢٩٨٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَكُونَ مِثْلَ الجبَلِ»[1]، فأَصْلُها تَمْرةٌ، لكن تَكُونُ كالجَبَلِ، ضُوعِفَتْ أَضْعافًا كَثيرةً، ولهذا قال هنا: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾.

وقَـوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ يعنـي: لا تَبْخَلْ على نَفسِكَ، وتقـول: إنْ تَصَدَّقتُ نَقَصَ مالي. فإنَّ اللهَ هو القابِضُ الباسِطُ جَلَّوَعَلَا، إنْ شاءَ قَبَضَ وقَتَرَ على هذا رِزْقَهُ، وإنْ شاءَ بَسَطَ، ووَسَّعَ له في الرِّزقِ، والصَّدَقةُ لا تَنقُصُ المالَ، قال النَّبيُّ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»[2]، يَعني: أنَّ الصَّدَقةَ لا تَنقُصُ المالَ، وإنْ نَقَصَتْهُ عَدَدًا فإنَّها تَزيدُهُ بَرَكةً وحِمايةً.

﴿وَإِلَيْهِ﴾ لا إلى غَيرِهِ ﴿تُرْجَعُونَ﴾ يَـومَ القيامـةِ، فيُحاسِبُكـم عَزَّوَجَلَّ على ما تَقْتَضيهِ رَحْمَتُهُ، ويَقْتَضيهِ عَدْلُهُ.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- بَيانُ فَضلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على عِبادِهِ، حيثُ يُرغِّبُهم ويُشوِّقُهم إلى البَذْلِ في سَبيلِهِ، وأنَّهم سيُجازَونَ على ذلك أَضْعافًا مُضاعَفةً.

٢- بَيانُ كَرَمِ اللهِ من وَجهٍ آخَرَ: أنَّ ما أَنْفَقَه العَبدُ للهِ فإنَّ اللهَ تَعالى قد الْتَزَمَ به -أي: بثَوابِهِ- كما يَلتزِمُ المُقترِضُ بوَفَاءِ قَرضِهِ.

٣- أنَّ القَرْضَ لا يُقبَلُ إلَّا إذا كان حَسَنًا، وهو ما جَمَعَ الإخلاصَ والمُتابَعةَ، وأنْ يَكونَ من كَسبٍ طيِّبٍ، وكَونُهُ من كَسبٍ طيِّبٍ داخِلٌ في المُتابَعةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب العفو والتواضع، رقم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

٤- أنَّ اللهَ لا يَقبَلُ قَرْضًا ليس بحَسَنٍ، ويُؤيِّدُ هذا: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ، لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا**»[1].

٥- أنَّ اللهَ يُضاعِفُ للمُقرِضِ قَرْضَهُ أَضْعافًا كَثيرةً، وقد أَخَذَ بعضُ العُلَماءِ من هذا: أَنَّه لا رِبَا بيْنَ العَبدِ وربِّهِ؛ لأَنَّ اللهَ سمَّى هذا العَمَلَ: قَرْضًا. وأخبَرَ جَلَّوَعَلَا أَنَّه يُضاعِفُهُ أَضْعافًا كَثيرةً.

وأخَذَ بَعضُهم: أَنَّه لا ربَا بيْنَ العَبدِ وسيِّدِه، فإذا كان العَبدُ له مالٌ، يَبيعُ ويَشْتري فيه، وجَرَى بيْنَه وبيْنَ سيِّدِهِ رِبًا، فليس برِبًا؛ لأَنَّ العَبْدَ وما مَلَكَ للسَّيِّدِ، كذلك نحن وما مَلَكْنا للهِ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا نقولُ: إنَّ هذه الكَلِمةَ صادِقةٌ: لا رِبَا بيْنَ العَبدِ ورَبِّهِ.

٦- بَيانُ فَضلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإحسانِهِ؛ لأَنَّ الَّذي وفَّقَك للقَرْضِ -أي: لِقَرْضِ اللهِ قَرْضًا حَسَنًا- هو الَّذي يُضاعِفُه لك، فلولا أَنَّ اللهَ أعانَك ما أَنْفَقْتَ، ولا أَعْطَيْتَ، ولولا أَنَّ اللهَ رزَقَكَ ما أنفَقْتَ ولا أَعْطَيْتَ، فهو الَّذي رزَقَكَ، وأعانَكَ على البَذْلِ، وأثابَكَ على ذلك هذه المُضاعَفةَ الكَثيرةَ، وما أحسَنَ قَولَ الشَّاعِرِ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةَ اللهِ نِعْمَةً	عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَجِبُ الشُّكْرُ
فَكَيْفَ بُلُوغُ الشُّكْرِ إِلَّا بِفَضْلِهِ	وَإِنْ طَالَتِ الْأَيَّامُ وَاتَّصَلَ العُمْرُ[2]

يَعني: إذا أنعمَ اللهُ عليكَ نِعْمةً، وشَكَرتَهُ، فإنَّ شُكْرَكَ إيَّاه نِعْمةٌ، يحتاجُ إلى شُكرٍ، فإذا شَكَرْتَه على هذا الشُّكْرِ فهذا الشُّكْرُ يحتاجُ إلى شُكرٍ، وهكذا دَوَالَيْكَ، ولهذا نَقولُ: سُبحانَكَ، لا نُحْصي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنَيْتَ على نَفسِكَ.

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) البيتان لمحمود الوراق كما في موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا (٣/ ٣٦) برقم (٨٢).

٧- أنَّ جَميعَ الأُمورِ بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، هو الَّذي يَقبِضُ، وهو الَّذي يَبسُطُ، وما أكثَرَ ما نَرى فَقيرًا اغتَنى، وغَنيًّا افتَقَرَ! فاللهُ هو القابِضُ والباسِطُ.

٨- أنَّ الرُّجوعَ إلى اللهِ وَحْدَه؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾، وكما ذَكَرْنا في تَفسيرِها: أنَّنا نَرجِعُ إلى اللهِ يَومَ القيامةِ، ولكنْ لو قيل بأنَّ المَعْنَى أعمُّ، وهو أنَّنا نَرجِعُ إلى اللهِ تَعالى يومَ القيامةِ بعدَ البَعثِ، فيُحاسِبُنا، وكذلك نَرْجِعُ إليه في أُمورِ دِينِنا ودُنيانا، فلا نَحْكُمُ إلَّا بشَريعَتِهِ، ولا نتعبَّدُ له إلَّا بشَريعَتِهِ.

ويُستفادُ من هذه الفائدةِ: أنَّ جَميعَ البِدعِ مَرْدُودةٌ، وأنَّ كُلَّ حُكمٍ مُخالِفٍ لحُكمِ اللهِ فهو باطِلٌ؛ لأنَّ المَرجِعَ لنا في العِبَاداتِ والأحْكامِ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

والآيةُ لا تَأْبى هذا المَعْنَى، والقاعِدةُ العامَّةُ في تَفسيرِ القُرآنِ الكَريمِ: أنَّ الآيةَ كُلَّما كانت أَشْمَلَ وأعمَّ كان تَفْسيرُها بذلك أَوْلى، وإذا احْتَمَلَتِ الآيةُ مَعْنيَينِ على السَّواءِ، ولا يُنافي أَحَدُهما الآخَرَ، وَجَبَ حَملُها على المَعْنَيينِ جميعًا؛ لأنَّ كَلامَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى واسِعٌ.

وإذا شِئتَ أنْ تَعْلَمَ هذا فانظُرْ إلى التَّفاسيرِ، تَجِدْ مُجلَّداتٍ في تَفْسِيرِ الآياتِ، ولم يَصِلُوا إلى غَايَتِها، ففيها من أَلْطَافِ المَعاني والحِكَمِ والأَسْرارِ ما لا يُحصى.

لكِن دَلالَة القُرآنِ تكونُ بالتَّصريحِ، وبالتَّلْويحِ، وبالمَفْهومِ الأَوْلويِّ، وبالمَفهومِ المُخالِفِ، وبالإِشَارةِ.

ويُذكَرُ أنَّ رَجُلًا من النَّصارى أرادَ أنْ يَمْتَحِنَ عالِمًا من عُلَماءِ المُسلِمينَ، وكان في مَطْعَمٍ في البِلادِ الأُوروبِّيَّة، فجاءَ النَّصرانيُّ إلى هذا العالِمِ، وقال له: يا فُلانُ، إنَّ كِتابَكم -يَعني: القُرآنَ- تِبيانٌ لكُلِّ شَيءٍ -وهذا حقٌّ، قال اللهُ تَعالَى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ

ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل:٨٩]- فأينَ مَعْرِفةُ كيف تُصْنَعُ هذه؟ ويُشِيرُ إلى نَوْعٍ من الطَّعامِ، فقال له العالِمُ المُسلِمُ: هذه في القُرآنِ. ثمَّ دعا العالِمُ المُسلِمُ صاحِبَ المَطعَمِ، وقال: أَخبِرْنا كيف تَصْنَعُ هذا الطَّعامَ؟ فقال: أَصْنَعُه كذا وكذا، وفَصَّلَ له، فقال العالِمُ: هكذا قال القُرآنُ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣]، فاللهُ تعالى أرشَدَنا إلى أنَّ الَّذي لا نَعْلَمُهُ نسأَلُ عنه أهْلَهُ، ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة:٢٥٨].

نَسْأَل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يَرْزُقَنا الاعْتِبَار بآيَاتِه، وأن يُجْزِلَ لنا هِبَاتِه؛ إنَّه على كُلِّ شيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُواْ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾﴾

قَوْلُه تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ الخِطابُ إمَّا للرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أو لكُلِّ مَن يَصِحُّ أنْ يتوجَّهَ إليه الخِطابُ، يَعني: أَلَمْ تَرَ أيُّها السَّامِعُ، أو أيُّها المُخاطَبُ.

﴿إِلَى ٱلْمَلَإِ﴾ أي: إلى القَومِ، والمَلَأُ -في الأصلِ- لأشْرافِ القَومِ ﴿مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ إسْرائيلُ هو: يَعقوبُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بنُ إسْحاقَ بنِ إبراهيمَ. ولُقِّبَ بـ: (إسْرائيلَ) لكَثْرةِ عِبادتِهِ؛ لأنَّ مَعْنى (إسْرائيلَ): عبدُ اللهِ، واسْمُهُ العَلَمُ: يَعْقوبُ.

وقَوْلُه: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ﴾ مُوسَى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أَشْرَفُ أنْبياءِ بَني إسْرائيلَ، وهو وهارون أَخَوَانِ من أُمٍّ وأبٍ.

وأمَّا قولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن هارونَ يُخاطِبُ مُوسى: ﴿يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓ﴾ [طه:٩٤] فلا يدُلُّ على أنَّه أَخُوه من أُمِّهِ، لكنَّه لَـمَّا كانتِ الرَّأفةُ والحَنانُ في الأُمِّ أَكْثَرَ من الأبِ خاطَبَهُ، فقال: ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾.

﴿إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ﴾ هذا مَحَلُّ العَجَبِ والتَّعْجيبِ ﴿ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يَعني: اعْهَدْ إلى مَلِكٍ يَحْكُمُنا، حتَّى نُقاتِلَ في سَبيلِ اللهِ، أي: حتَّى نُجاهِدَ في سَبيلِ اللهِ، قال لهم: ﴿هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ﴾ يَعني: أنَّه يَخْشى عليهم إنْ كُتِبَ عليهمُ القِتالُ ألَّا يُقاتِلوا.

﴿قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يَعني: أيُّ شَيءٍ يَمْنَعُنا من القِتالِ في سَبيلِ اللهِ ﴿وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا﴾ يَعني: لِمَا مَعَنا من الدِّينِ والإِيمانِ ﴿مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَا﴾، فلا بُدَّ أنْ نُقاتِلَ؛ لنُخرِجَ الَّذين أَخْرَجونا من دِيارِنا وأبْنائِنا؛ كما قاتَلَ النَّبيُّ ﷺ أَهْلَ مكَّةَ الَّذين أَخْرَجوهُ، وأَخْرَجوا مَن معه من دِيارِهِم وأمْوالِهِم.

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ يَعني: فُرِضَ، وأتاهُمُ المَلِكُ ﴿تَوَلَّوۡاْ﴾ أَعْرَضوا عن القِتالِ، ولم يُقاتِلوا ﴿إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾، فتَوَلَّى أَكْثَرُهم، وهم الَّذين طَلَبوا القِتالَ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أي: عليمٌ بهم، وهم ظَلَمةٌ؛ لأنَّهم هُمُ الَّذين طَلَبوا، فأَلْزَموا أنفُسَهم ما لم يَلْزَمْها، ومع ذلك تَوَلَّوا.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفوائِدِ والأحكامِ ما يلي:

١- الاعتِبارُ بقَصَصِ مَن مَضى؛ كما قال تَعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف:١١١].

٢- أنَّ الإنسانَ لا يَنبَغي له أنْ يُعَرِّضَ نفسَه لالْتِزامِ ما لم يُلزِمْه اللهُ به، ولهذا نَهى النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- عن النَّذْرِ، وقال: «**إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ**»(١)، وقال: «**إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا**»(٢).

ولهذا حرَّمَ النَّذرَ طائِفةٌ من العُلَماءِ، وقالوا: يَحرُمُ على الإنسانِ أنْ يَنذُرَ، حتَّى ولو كان مَريضًا، ونَذَرَ إنْ عافاهُ اللهُ أنْ يَتصدَّقَ.

وقَولُ هؤلاءِ قَويٌّ جِدًّا، أَعْني: تَحْريمَ النَّذرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى عنه، وعلَّلَ النَّهْيَ، ونَفَى أنْ يكونَ فيه خَيْرٌ، ونَفَى أنْ يَرُدَّ القَضاءَ، فما أرادَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فسيَقعُ، سواء نَذَرتَ أمْ لم تَنذُرْ.

ولهذا قَلَّ مَن نَذَرَ إلَّا نَدِمَ، وما أَكْثَرَ الَّذين يَسْألونَ، ويُلِحُّونَ في السُّؤالِ، تَجِدُهم نَذَرُوا، ويُحِبُّون أنْ يَتخلَّصوا، ولم يَتمكَّنوا، منهم مَن يَنذُرُ أنْ يَصومَ شَهْرينِ، أو أنْ يَصُومَ سَنةً، أو أنْ يصومَ الدَّهرَ كُلَّه، ومنهم مَن يَنذُرُ أنْ يَذبَحَ بَعيرًا، أو بَعيرَينِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك من الأُمورِ الَّتي يَنْدَمونَ أنْ نَذَرُوها، وقد قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (١٦٣٩/ ٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (١٦٣٩/ ١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ»[1].

ولْيَحذَرِ الإنسانُ إذا نَذَرَ للهِ تعالى طاعةً في مُقابَلةِ نِعْمةٍ، ليَحْذَر من الإِخْلافِ، ولْيَتذكَّرْ قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة:٧٥-٧٧]، فالمَسْألةُ خَطيرةٌ، وإنِّي أُحذِّرُ إخواني المُسلِمينَ من النَّذرِ، وأقولُ: إذا كُنتُم مَرْضى فَادْعُوا اللهَ تَعالى بالشِّفاءِ، وإذا كُنتُم فُقَراءَ فَادْعُوا اللهَ تعالى أنْ يُغنيَكم. أمَّا أنْ تنذُروا للهِ، وكأنَّكم تَظنُّون أنَّ اللهَ لا يُعْطِيكم إلَّا إذا شَرَطتُم له، فسُبحانَ اللهِ!

وما أَصْدَقَ رَسُولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حيثُ قال: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ قَضَاءً»، فأنتَ -أيُّها المَريضُ- إنْ كان اللهُ أَرادَ لك شِفاءً شُفيتَ، نَذَرتَ أَمْ لم تَنذُرْ، وإنْ لم يُقدَّرْ لك الشِّفاءُ فلن تُشْفَى، سواء نَذَرتَ أَمْ لم تَنذُرْ.

وانظُرْ إلى هؤلاءِ المَلَإِ، لَمَّا طَلَبوا مَلِكًا؛ لِيُقاتِلُوا معه في سَبيلِ اللهِ، ثمَّ حَصَلَ ذلك، وكُتِبَ عليهمُ القِتالُ، تَوَلَّوا.

نَسأَلُ اللهَ السَّلامةَ والعافيةَ، وأنْ يَرزُقَنا امْتِثالَ أَوَامِرِه، واجتِنابَ نَواهيهِ، من غَيرِ نَذْرٍ، ولا إِقْسامٍ.

٣- أنَّ الجِهادَ لا بُدَّ له من قِيادةٍ؛ لقَولِهِم: ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا﴾، ولم يَقولوا:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

ائْذَنْ لنا نُقاتِلْ. لأنَّ قِتالًا بلا قائِدٍ عامٍّ يُوجِّهُ، ويَحُلُّ، ويَربِطُ، ويُعاهِـدُ، لا يكـونُ إلَّا قِتالَ عِصاباتٍ، قد يَنْجَحُ، وقد لا يَنْجَحُ، فلا بُدَّ من قائِدٍ عامٍّ.

٤- أنَّ الإنسـانَ إذا أَخبَرَ عمَّا في نَفسِـهِ من إِخْلاصٍ فإنَّـه لا يُعـدُّ مُرائيًا، فإذا قال عن نَفْسِهِ: سأُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ، أو: سأَطلُبُ العِلمَ لنَفْعِ عِبادِ اللهِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك من المَقْصوداتِ شَرْعًا، لا يُريدُ بهذا أنْ يَمْدَحَهُ النَّاسُ عليه، لكـن يُريدُ أنْ يُخبِرَ عمَّا في نَفْسِـهِ، فإنَّ هذا لا بَأْسَ بـه، بل قـد يَكـونُ خيرًا إذا قَصَـدَ أنْ يتأَسَّى به غَيرُه.

٥- أنَّـه يَنبَغـي لمَنِ استُشيرَ في شَيءٍ يُخْشَى من الفَشَـلِ في آخِرِه، أنْ يُبيِّنَ للمُسْتَشيرِ النَّتيجةَ والعاقِبةَ؛ حتَّى يَكُونَ على بَصيرةٍ؛ لقَولِهِ: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَـٰتِلُوا۟﴾.

ويتفرَّعُ على هذه الفائِدةِ: أنَّ من فَوائِدِ التَّحْذيرِ من العاقِبةِ: أنَّ المُسْتَشيرَ يَدخُلُ على بَصيرَةٍ، فإمَّا أنْ يُقْدِمَ، وإمَّا أنْ يُحْجِمَ.

٦- النَّظَرُ إلى المَفاسِدِ الَّتي تَترتَّبُ على ما فيه مَصالِحُ ومَفاسِدُ، فيُقَدِّم أَنْفَعَها وأقوَمَها، ولهذا لا نَقولُ: إنَّ دَرءَ المَفاسِدِ مُقدَّمٌ على جَلبِ المَصالِحِ من كُلِّ وَجهٍ. بل نَقولُ: إذا تَكافَأَتِ المَصالِحُ والمَفاسِدُ قُدِّمَ دَرءُ المَفاسِدِ على جَلْبِ المَصالِحِ، أمَّا إذا انغَمَرَتِ المَفاسِدُ في جانِبِ المَصالِحِ فلْتُؤْتَ المَصالِحُ.

٧- أنَّه لا يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يَغْتَرَّ بنفسِهِ؛ لأنَّ هؤلاء لمَّا اغتَرُّوا بأنفُسِهِم، وقـالوا: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾، حَصلَتْ لهم رَدَّةُ الفِعلِ، كما يَقُولون.

٨- أنَّه قد يُقالُ: إنَّ هؤلاءِ لَمَّا كان قِتالُهُم من أَجْلِ أنَّهم أُخرِجوا من دِيارِهِم وأَبْنائِهِم، فيكون كأنَّه انتِقامٌ، وليس لإِقامةِ دِينِ اللهِ، ابْتُلوا بالتَّولِّي، إلَّا قَلِيلًا منهم. هذا إنْ لم نُعوِّلْ على ما ذَكَرْنا في التَّفْسيرِ: أنَّهم أُخرِجوا من دِيارِهِم وأَبْنائِهِم؛ لكَونِهِم مُتمسِّكينَ بالدِّينِ، فيكونُ قِتالُهم لإِنْقاذِ دِيارِهِم وأَبْنائِهِم؛ من أَجْلِ رُجوعِ الدِّيارِ إلى الإِسْلامِ، وإِنْقاذِ الأَبْناءِ من الكُفرِ، واللهُ أعلَمُ بالنِّيَّاتِ.

٩- أنَّه لا يَنبَغي للإنسانِ أنْ يُذِلَّ نَفْسَه، فيَتعرَّضَ لِما لا يُمكِنُه القيامُ به؛ لأنَّ هؤلاءِ تَعرَّضوا لأَمْرٍ تَوَلَّوا عنه، ولم يَقُوموا به، فالإنسانُ لا يَنْبَغي أنْ يُقدِمَ إلَّا على شَيءٍ يَعرِفُ من نَفْسِهِ أنَّه سيَقومُ به على الوَجهِ الأَكْمَلِ.

وانظُرْ إلى قِصَّةِ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حين قال: لأَصُومَنَّ ولا أُفطِرُ، ولأَقُومَنَّ ولا أنامُ. فبيَّنَ له النَّبيُّ ﷺ أنَّه لا يَسْتَطِيعُ ذلك، وعَرَضَ عليه عِدَّةَ أُمورٍ، انتَهَتْ إلى أنْ يَصُومَ يومًا ويُفطِرَ يومًا، كصيامِ داودَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ومع ذلك لَمَّا كَبِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا لَيْتَني قَبِلتُ رُخْصةَ رسولِ اللهِ ﷺ. وصارَ يَعجِزُ أنْ يَصومَ يومًا، ويُفطِرَ يومًا، فكان يَصومُ خَمْسةَ عَشَرَ يومًا مُتتابِعةً، ويُفطِرُ خَمْسةَ عَشَرَ يومًا مُتتابِعةً[1].

١٠- إثباتُ عِلْمِ اللهِ تعالى؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

١١- أنَّ مَن نَذَرَ شيئًا، ثمَّ تولَّى ولم يَفِ به، فهو ظالِمٌ.

١٢- أنَّ الظُّلْمَ يَنْقسِمُ إلى قِسْمَينِ: إمَّا تَفريطٌ في واجِبٍ، وإمَّا انتِهاكٌ لمُحرَّمٍ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن؟ رقم (٥٠٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، رقم (١١٥٩).

وهذا النَّوعُ هنا: تَفريطٌ في واجِبٍ، فمَن تَركَ الصَّلاةَ مع الجَماعةِ -حالَ وُجوبِها عليه- فهو ظالِمٌ، وظُلْمُهُ من بابِ تَركِ المَأْمورِ، ومَن شَرِبَ الخَمرَ فهو ظالِمٌ، وظُلمُهُ من بابِ فِعْلِ المَحْظورِ.

•••••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ انظُرْ إلى حُسْنِ الأدَبِ مع اللهِ، لم يَقُلْ: «إنِّي بَعَثتُ»، بل قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ﴾، وكأنَّ اللهَ أَوْحى إلى هذا النَّبيِّ أنِ اجْعَلْ فُلانًا مَلِكًا لهم.

وقَوْلُه: ﴿طَالُوتَ﴾ عَلَمٌ على شَخصٍ، في لُغةِ بَني إسْرائيلَ.

وقَوْلُه: ﴿مَلِكًا﴾ المَلِكُ هو: الَّذي له التَّدْبيرُ الَّذي لا يُنازَعُ فيه، ولكنَّه بالنِّسبةِ للمَخْلوقِ بحَسَبِ ما تَقْتضيهِ الوِلايةُ الشَّرعيَّةُ أو العُرفيَّةُ.

﴿قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ﴾ ﴿أَنَّىٰ﴾ بمعنى: كَيفَ، فهي للاستِفْهامِ، وهُمْ قالوا: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾، ولم يقولوا: أنَّى يَكونُ له المُلكُ لنا؟ فجَعَلوا المَسْألةَ من بابِ السُّلْطةِ فقط، لا من بابِ رِعايةِ المَصْلحةِ.

ثمَّ قالوا مُعزِّزينَ لاستِبْعادِهِم هذا الشَّيءَ: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ﴾، كأنَّهم يَرونَ المُلكَ لا يَكونُ إلَّا كابرًا عن كابرٍ، وأنَّ هذا لم يَسبِقْ لأحَدٍ من آبائِهِ أنْ تولَّى المُلكَ، بخِلافِنا نحن، فإنَّ المُلوكَ كانوا مِنَّا، فكيف جاءَه المُلكُ؟!

وأيضًا عزَّزوا استِبْعادَهم هذا الشَّيءَ بقولِهِم: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾، فهو فَقيرٌ، أو ليس عندَه مالٌ واسِعٌ نَنْتفِعُ منه.

فذَكَروا عِلَّتَينِ:

إحْداهما: من حيثُ التَّوسُّطُ بمُجتَمَعِهِ.

والثَّانيةُ: من حيثُ المالُ.

فأجابَهم نَبيُّهم، قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾ أي: فضَّلَه عليهم، فهو مُفضَّلٌ عليهم بما أعْطاهُ اللهُ تَعالى ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ ﴿بَسْطَةً﴾ مَعْناها: السَّعَةُ، والمُرادُ بالعِلمِ: عِلمُ تَدْبيرِ المُلكِ، فعندَهُ من الحِنْكةِ والرَّأيِ ما جَعَلَه مُختارًا عليهم من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأيضًا الجِسمُ، فزادَهُ اللهُ بَسْطةً في الجِسْمِ مع العِلمِ، فاجتَمَعَ في حَقِّهِ القُوَّتانِ: المَعْنويَّةُ، والحِسِّيَّةُ.

والسَّبَبُ الثَّالِثُ: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾ أي: يُعْطي مُلكَهُ مَن يَشاءُ؛ لحِكْمةٍ يَعلَمُها اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّه مُستحِقٌّ للمُلكِ.

﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ أَطْلَقَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنَّه واسِعٌ، ولم يَقُلْ: واسِعٌ في عِلمِهِ أو فَضلِهِ أو كَرَمِهِ، فيَشمَلُ كُلَّ صِفاتِهِ.

في هذه الآيةِ من الفَوائِدِ والأَحْكامِ ما يلي:

١- أنَّ نَبيَّهم اسْتَجابَ لهم حيثُ طَلَبوا مَلِكًا، وكانت استِجابَتُهُ بسُؤالِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذلك، وإِجَابةِ اللهِ له.

٢- أنَّ المُلكَ لا يُنالُ بالوِراثَةِ، وإنَّما بالأَحَقِّيَّةِ والأَفْضَليَّةِ.

٣- أنَّ المُلكَ تَتوطَّدُ أرْكانُهُ إذا كان للمَلِكِ مَزِيَّةٌ في حَسَبِهِ، أو نَسَبِهِ، أو عِلمِهِ، أو قُوَّتِهِ.

٤- بيانُ أنَّ أَفْعالَ اللهِ فَوقَ كُلِّ تَصوُّرٍ؛ لقَولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾.

٥- أنَّه كُلَّما كان الوليُّ ذا بَسْطةٍ في العِلمِ، وتَدْبيرِ الأُمورِ، والجِسمِ، وقُوَّتِهِ، كان أقوَمَ لمُلكِهِ، وأتمَّ لإِمْرَتِهِ.

٦- أنَّ مُلكَ بَني آدَمَ مُلكٌ للهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾.

٧- إثباتُ المَشيئةِ للهِ.

٨- إثْباتُ أفْعالِ اللهِ الاختياريَّةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿يُؤْتِى مُلْكَهُۥ﴾؛ فإنَّ إتْيانَ المُلكِ للإنسانِ يَتجدَّدُ؛ كما قال تَعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:٢٦].

٩- إثْباتُ اسمَينِ من أَسْماءِ اللهِ، وهُما: ﴿وَٰسِعٌ﴾ و﴿عَلِيمٌ﴾، فالواسِعُ: المُحيطُ بكُلِّ شَيءٍ، الواسِعُ الَّذي صِفاتُهُ لا نِهايةَ لها في الكَمالِ، الواسِعُ الَّذي غِناهُ

لا حَدَّ له، وهكذا كُلُّ ما تَشمَلُهُ هذه الكَلِمةُ من مَعنًى فإنَّه يَدخُلُ فيها، ولهذا يُعتبَرُ هذا الاسْمُ وهذه الصِّفةُ شامِلَينِ لجَميعِ الأَسْماءِ والصِّفاتِ.

و﴿عَلِيمٌ﴾ أي: مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ عِلمًا، ولهذا تَقْتَرِنُ كَلِمةُ (واسِعٍ) بكَلِمةِ (عَليمٍ)؛ لأنَّ كُلًّا منهما فيه الشُّمولُ والإحاطةُ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾﴾

يَظهَرُ -واللهُ أعلَمُ- أنَّ هؤلاءِ القَومَ الَّذين اعْتَرَضوا على نَبيِّهم، حين قالَ لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ طَلَبوا من نَبيِّهم آيَةً، فقال لهم: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾ أي: عَلامةَ مُلْكِهِ، أي: عَلامةَ كَون اللهِ تَعالى جعَلَه مَلِكًا عليكم ﴿أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾، وكان هذا التَّابوتُ قد أَخَذَه العَدُوُّ، وعَجزَ هؤلاءِ عن اسْتِنْقاذِهِ منهم، فقال لهم نَبيُّهم: إنَّ آيَةَ مُلكِهِ أنْ يأتِيَ هذا التَّابوتُ الَّذي فَقَدتُّموهُ ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي: طُمَأنينةٌ، إذا حَمَلَه المُجاهِدونَ معهم ازْدَادُوا سَكِينَةً وطُمَأنينةً ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ أي: من ميراثِ النُّبوَّةِ، ففيه السَّكينةُ، وفيه العِلْمُ والتَّوجيهُ لبَني إِسْرائيلَ.

وقَوْلُه: ﴿تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ لأنَّ البَشَرَ لا يَقْدِرُونَ على أنْ يَستَنقِذوهُ من عَدُوٍّ أَكْثَرَ منهم عَددًا، وأَقْوَى منهم عُددًا.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ﴾ أي: لَعَلَامةً واضِحةً على كَوْنِ طالوتَ مَلِكًا ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

في هذه الآيةِ من الفَوائِدِ والأَحْكامِ ما يلي:

١- أنَّ كُلَّ دَعْوى لا بُدَّ فيها من بَيِّنةٍ تُظْهِرُ الحقَّ وتُبيِّنُه.

٢- أنَّ البيِّنَةَ لا بُدَّ أنْ تَكونَ مُقْنِعةً، يَقْتَنِعُ بها الخَصمُ ومَن كان عندَه شَكٌّ.

٣- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا جَعَلَ الآياتِ لِمَلِكٍ لإثباتِ مُلكِهِ، فإنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَجْعَلُ الآياتِ البيِّناتِ للرَّسولِ؛ لإثْباتِ رِسالَتِهِ، ولهذا جاءَ في الحَديثِ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه ما من نَبيٍّ بَعَثَه اللهُ إلَّا آتاهُ اللهُ من الآياتِ ما يُؤمِنُ على مِثْلِهِ البَشَرُ [1].

٤- أنَّ بَني إسْرائيلَ عندَهم شَيءٌ من التَّبلُّدِ؛ حيثُ لا يُقنِعُهم إلَّا الأَمْرُ المَحْسوسُ، وذلك ظاهِرٌ في كَوْنِهِ جَعَلَ الآيةَ إتْيانَ التَّابوتِ.

٥- إثْباتُ الملائِكةِ، وبَيانُ قُوَّتِهم، وهذا أَمْرٌ مَعْلومٌ بما ذَكَره اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من صِفاتِهم وأَعْمالِهم.

والملائِكةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عالَمٌ غَيبيٌّ، خَلَقَهمُ اللهُ تَعالى من نُورٍ، وأَعْطاهُم قُوَّةً وعَزيمةً، فقد قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:١٩-٢٠]، وقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «أَطَّتِ السَّماءُ، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، رقم (٤٩٨١)، ومسلم كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا، رقم (١٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا للهِ»[1]، فسُبْحانَ اللهِ العَظيمِ.

٦- أنَّ الإيمانَ يَحمِلُ العَبْدَ على التَّصْديقِ بالآياتِ؛ لقَولِهِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ۚ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ ۚ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٢٤٩)﴾

قَوْلُه: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ طالوتُ هو المَلِكُ الَّذي جَعلَه اللهُ عليهم، فَصَلَ بها، أي: انفصَلَ من مَكانِ قَرارِه، واتَّجهَ إلى العَدُوِّ، ﴿قَالَ﴾ للجُنودِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ أي: مُختبِرُكم به، وكانوا عِطاشًا، فأَرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنْ يَبتَلِيَهم بهذا النَّهرِ، ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾، فهذا يُسامَح عنه، وهذا الابتِلاءُ من أَجْلِ أنْ يُعْلَمَ الصَّابِرُ منهم من غَيرِ الصَّابِرِ؛ لأنَّ مَن شَرِبَ منه فإنَّه لم يَصْبِرْ، فلا يكونُ أَهْلًا للجِهادِ، ولا لاتِّباعِ

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب قول النبي ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ»، رقم (٢٣١٢)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء، رقم (٤١٩٠)، وأحمد (٥/ ١٧٣) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذا المَلِكِ الصَّالِحِ ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ يعني: وسيكونُ عَضُدًا لي، ونَصيرًا.

إِلَّا أَنَّه اسْتَثْنى، فقال: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ غُرْفةً واحِدةً بيَدِهِ، وشَرِبَ، فبَلَّ رِيقَه، وأَطْفَأَ حرارةَ مَعِدتِهِ، فما الَّذي حَصَلَ؟

يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، فصارَ أَكْثَرُهم لا يَصلُحُ للجِهادِ، ولا يَصْبِرُ عليه؛ لأنَّهم شَرِبوا إلَّا القَليلَ منهم، ولكنَّه جازَ بهم هذا النَّهرَ.

﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ وهُمُ الَّذين لم يَشْرَبوا، أو شَرِبوا غُرْفةً باليَدِ ﴿قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾، واختَلَفَ المُفسِّرونَ فيمَن قال هذا القَولَ: هل هُمُ الَّذين جَاوَزوا النَّهرَ، ولم يَشْرَبوا، أو شَرِبوا غُرْفةً باليَدِ، أو هم الَّذين تَخلَّفوا عن امْتِثالِ الأَمْرِ، وشَرِبوا؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يُبيِّنْ: هل هؤلاءِ الَّذين شَرِبُوا جاوَزوا، ونَكَلوا عن الجِهادِ فيما بعدُ، أو لم يُجاوِزوا؟ فاختَلَفَ المُفسِّرونَ: هل هُمْ جاوَزوا، أو لا؟

فمنهم مَن قال: إنَّهم جاوَزوا، وجَعَلَ هذا القَولَ من أَقوالِهم.

ومنهم مَن قال: إنَّهم لم يُجاوِزوا، وإنَّما الَّذين جَاوَزُوا هم الَّذين لم يَشْرَبوا من النَّهرِ، أو شَرِبُوا منه غُرْفةً باليَدِ، وإنَّ هؤلاءِ الصَّابِرينَ على العَطَشِ لَمَّا جَاوَزوا النَّهرَ، ورَأَوُا العَدُوَّ، استكْثَروهُ، واستَقَلُّوا أنفُسَهم، وقالوا: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾، وانْقَسَموا إلى قِسمَينِ: منهم مَن قال هذا الكَلامَ، ومنهم مَن قال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، فأَدْخَلوا عليهمُ العَزيمةَ والنَّشاطَ، وقالوا: إنَّ الكَثْرةَ لا يَلْزَمُ منها الغَلَبةُ، فقد يَغلِبُ القَليلُ الكَثيرَ، فشَجَّعوهم على الصَّبرِ، ثمَّ خاضُوا المَعرَكةَ.

في هذه الآيةِ من الفوائِدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَبْتَلي العِبادَ بما شاءَ؛ لِيَعْلَمَ الصَّابِرَ من غيرِ الصَّابِرِ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد:٣١].

٢- أنَّ الإنسانَ يَنْبَغي له أنْ يُلاحِظَ هذا الابتِلاءَ، أنَّ اللهَ تَعالى يَبْتليهِ بالشَّيءِ؛ لِيَنظُرَ ماذا تكونُ العاقِبةُ؟ فلْيَصبِرْ، ولْيَعْزِمْ على الرُّشدِ.

٣- أنَّ النُّفوسَ مجْبُولةٌ على تناوُلِ الشَّهْوةِ الَّتي تَشْتَهيها؛ لأنَّ هؤلاءِ الَّذين كانوا يَقولون: ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ نَكَصَ أَكْثَرُهم؛ لنَيلِ الشَّهْوةِ، وهي اشْتِهاءُ الماءِ.

٤- أنَّ الصَّابِرَ قَليلٌ، كما أنَّ الشَّاكِرَ قَليلٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣].

٥- أنَّ الضَّرورةَ تُبيحُ المَحْظورَ، ولكن بقَدْرِ الحاجةِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾، ولهذا لو اضطُرَّ الإنسانُ إلى أكْلِ المَيْتةِ، بحيث لم يَجِدْ غيرَها، فإنَّه يَأكُلُ منها، ولكن بقدرِ الحاجةِ، وهل له أنْ يَشبَعَ؟

- قال بعضُ أهلِ العِلمِ: ليس له أنْ يَشْبَعَ، بل يَأكُلُ ما يسُدُّ رَمَقَه.
- وقال آخَرونَ: بل يَشبَعُ.

والصَّوابُ: أنَّ في ذلك تَفْصيلًا، فإنْ كان يَستطيعُ أنْ يَحمِلَ منها شيئًا فإنَّه لا يَشْبَعُ، ويَحمِلُ معه ما يحتاجُ إليه، وإنْ كان لا يَسْتَطِيعُ أنْ يَحمِلَه فله أنْ يَشْبَعَ.

٦- أنَّ المُؤمِنَ قد يَرِدُ عليه من الخَواطِرِ ما يَشُكُّ معه في النَّصرِ والغَلَبةِ؛ لقَولِهِ: ﴿قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾، هذا إنْ قُلنا: إنَّ الضَّميرَ في قَولِهِ: ﴿قَالُوا۟﴾ يَعُودُ على الَّذين جَاوَزوا النَّهرَ بدونِ شُربٍ، أو مَن اغْتَرَف غُرْفةً بيَدِه.

٧- أنَّ الإيمانَ بلِقاءِ اللهِ يُوجِبُ على المُؤمِنِ العَزْمَ والتَّصْميمَ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أنَّه مُلاقٍ ربَّهُ، وأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سوف يُجازيه.

٨- إطْلَاقُ الظَّنِّ على اليَقينِ؛ لقَولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾، فمَعْنى الظَّنِّ هنا: اليَقينُ؛ إذ لا يَكْفي في الإيمانِ باليومِ الآخِرِ الظَّنُّ.

٩- إثْباتُ مُلاقاةِ اللهِ تَعالى، وبَيَّنَتْ ذلك السُّنَّةُ، أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَخْلُو بعَبْدِه المُؤْمِن يومَ القِيامَة، ويُقرِّرُه بذُنُوبه: فَعَلْتَ كذا، فَعَلْتَ كذا، فَعَلْتَ كذا. ثمَّ يقولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ له: «**إِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ**»[1]، اللَّهُمَّ اجْعَلْنا منهم.

١٠- أنَّه لا عِبْرةَ بالكَثْرةِ، وأنَّ العِبْرةَ بنَصرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فقد يكونُ العَدَدُ كثيرًا، ولا يكونُ النَّصْرُ، لاسيَّما إذا أُعجِبَ الإِنْسَانُ بكَثْرتِهِ، كما جَرَى ذلك للصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في غَزْوةِ حُنَينٍ، حين قالوا: لن نُغْلَبَ اليَومَ من قِلَّةٍ! فأراهمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ الكَثْرةَ لا تُغْني شيئًا، ولاقَوُا العَدُوَّ، ففَرَّ المُسلِمونَ، مع أنَّ عَدُوَّهم كان ثَلاثةَ آلافٍ وخَمْسَ مِئةٍ، وهُم كانوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، حتَّى إذا عَرَفوا أنفُسَهم أعادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عليهم بالنَّصرِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، رقم (٢٤٤١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل، رقم (٢٧٦٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

١١- أنَّ النَّصْرَ من عندِ الله، والعِزَّةَ من عندِ الله؛ لقَولِهِ: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

١٢- فَضيلةُ الصَّبرِ، وأنَّ اللهَ تَعالى يكونُ مع الصَّابِرِ، فيَنْصُرُه، ويُؤيِّدُه، ويُثبِّتُه.

١٣- إثْباتُ معيَّةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وقد قسَّمَ العُلَماءُ مَعيَّةَ اللهِ إلى: عامَّةٍ، وخاصَّةٍ.

فالعامَّةُ: كالَّتي في قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧]، وفي قَولِهِ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤].

وهذه المَعيَّةُ تَقْتَضي الإحاطةَ والعِلمَ، وأنَّه عَزَّوَجَلَّ لا يَخْفَى عليه شَيءٌ، وتُوجِبُ للعَبدِ مَخافةَ اللهِ تَعالى، وألَّا يَفقِدَه حيثُ أَمَرَه، ولا يَجِدَه حيثُ نَهاهُ.

وأمَّا الخاصَّةُ فمِثلُ قَولِهِ تَعالى في مُحمَّدٍ ﷺ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، وكما في قَولِهِ تَعالى لموسى وهارونَ: ﴿لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، ومن مُقتَضَياتِ هذه المعيَّةِ: النَّصرُ، والتَّأييدُ، والتَّثبيتُ.

وقد تكونُ هذه المعيَّةُ الخاصَّةُ مُقيَّدةً بأَوْصافٍ، مِثلُ: قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ كما في هذه الآيةِ، فتعُمُّ كُلَّ صابِرٍ.

وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، فتعُمُّ كُلَّ مُتَّقٍ، وكُلَّ مُحْسِنٍ.

وهذه المَعيَّةُ لا تُنافي أنَّ اللهَ تَعالى فَوْقَ العَرشِ، فوقَ كُلِّ شَيءٍ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى ليس كمِثلِهِ شَيءٌ في جَميعِ صِفاتِهِ، وطَريقُ السَّلَفِ الصَّالِحِ في آياتِ الصِّفاتِ: أنْ يُمِرُّوها كما جاءَتْ، فيُثْبِتونَ لها المعانيَ اللَّائِقةَ باللهِ دون تَكْييفٍ، ولا تَمْثيلٍ.

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَجعَلَنا جَميعًا من أَتْباعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأنْ يُدْخِلَنا برَحمَتِهِ في عِبادِهِ الصَّالِحِينَ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُواْ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ فَهَزَمُوهُم بِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ أي: ظَهَروا، والْتَقى الجَمْعانِ، لجَؤوا إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالدُّعاءِ، فبَدَؤوا أوَّلًا بالصَّبرِ، أنْ يُفرِغَ اللهُ عليهمُ الصَّبرَ، والإفْراغُ في الأَصْلِ: صَبُّ الشَّيءِ على الشَّيءِ، والمَعْنى: أنْ يعُمَّهم بالصَّبرِ عُمُومًا كاملًا.

ثمَّ بعدَ ذلك تَثْبيت الأقْدامِ، يَعني: الوُقُوفَ أمامَ العَدُوِّ، بحَزْمٍ، ونَشاطٍ، وقُوَّةٍ، فلا فِرارَ، ولا انْصِرافَ.

الثَّالثُ: ﴿وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، وهذا هو الغايةُ: أنْ يَنْصُرَهمُ اللهُ على القَومِ الكافِرينَ، وذلك بالاسْتِيلَاءِ عليهم، والظُّهُورِ عليهم؛ حتَّى يُخذَلَ الأَعْداءُ.

ولَّما لجَؤوا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وسَألوهُ هذه المطالِبَ الثَّلاثةَ، استَجابَ اللهُ دُعاءَهم، ﴿فَهَزَمُوهُم﴾ يعني: أَصْحابَ طَالُوتَ ﴿بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ عَزَّوَجَلَّ، أي: بقَضائِهِ وقَدَرِهِ ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾، وكان جالوتُ زَعيمَ العَدُوِّ، فقَتَلَه، وإذا قُتِلَ زَعِيمُ القَومِ حَصَلَ الفَشَلُ، والانهيارُ، ووَلَّوُا الأَدْبارَ.

﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ يَعني: آتى اللهُ داودَ -الَّذي قتَلَ جالوتَ- المُلْكَ والحِكْمَةَ، فكان مَلِكًا نبيًّا، مَلِكًا بقَوْلِهِ: ﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾، ونَبيًّا بقَولِهِ: ﴿وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾.

وممَّا علَّمَه: ما ذَكَره اللهُ تَعالى في قَولِهِ: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمۡ لِتُحۡصِنَكُم مِّنۢ بَأۡسِكُمۡ﴾ [الأنبياء:٨٠].

وقَوْلُه: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ يَعني: لولا أنَّ اللهَ يَدْفَعُ هؤلاءِ بهؤلاءِ لفَسَدَتِ الأرضُ، واسْتَوْلى الأَشْرارُ على الأَخْيارِ، ولم يَبْقَ للهِ في الأَرْضِ طاعةٌ، لكِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَبْتَلي هؤلاءِ بهؤلاءِ؛ حتَّى يَتبيَّنَ الحقُّ؛ كما قال تَعالى: ﴿وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٍ﴾ [محمد:٤]، وهذا أَمْرٌ مُشاهَدٌ، يَعْني: لو كانتِ السَّيطرةُ على العالَمِ لِدَولةٍ واحِدةٍ لفَسَدَتِ الأرضُ، واسْتَرَقَّ هؤلاءِ الأَقْوياءُ رِقابَ الضُّعفاءِ، وحَصَلَتِ الإهانةُ والفَوْضى، ولكنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَدفَعُ هؤلاءِ بهؤلاءِ.

وقد بيَّنَ اللهُ تعالى نوعًا من هذا الفَسَادِ في قولِهِ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠].

ولكِـنَّ اللهَ بحِكْمتِهِ يَتفضَّلُ على الجَميعِ، فهو ذو فَضْلٍ على العالَمِينَ، يَدْفعُ بعضَهم ببَعضٍ؛ حتَّى تَسْتَقيمَ الأُمَّةُ، وتَقُومَ المِلَّةُ.

في هاتَينِ الآيتَينِ من الفَوائِدِ والأَحْكامِ ما يلي:

١- أنَّ الإِنْسَانَ يَجِبُ عليه عندَ الشَّدائِدِ أنْ يَلْجَأَ إلى القادِرِ على تَفْرِيجِها عَزَّوَجَلَّ، وهو اللهُ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ إلى آخِره.

٢- أنَّه لا يَقْدِرُ أحَدٌ على الصَّبرِ إلَّا بتوفيقِ اللهِ، قد يكونُ الإِنْسَانُ أَشْجَعَ إنسانٍ، وأَقْوى إِنْسَانٍ، وأَحْسَنَ إنسانٍ، فإذا أُصيبَ بمُصيبةٍ خارتْ قُواهُ، وعَجَزَ عن تَحمُّلِها إلَّا بمَعونةِ الله عَزَّوَجَلَّ.

٣- أنْ يَدعُوَ الإنسانُ بهذا الدُّعاءِ عندَ مُلاقاةِ العَدُوِّ: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

٤- أنَّ النَّصْرَ من عندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ليس بقُوَّةِ السِّلاحِ، ولا بقُوَّةِ العَزيمَةِ، ولا بكَثْرةِ العَدَدِ، وإنَّما هو من عندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا طَلَبوا، قالوا: ﴿وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

٥- أنَّ الإنسانَ إذا لَجَأَ إلى ربِّهِ، وعَرَفَ قَدْرَ نَفْسِهِ، رَحِمَهُ اللهُ، وأجابَ دُعاءَه؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾.

٦- استِجابةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى للدُّعاءِ.

وهذه يَترتَّبُ عليها فائِدةٌ أُخرى، وهي عِلْمُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بحَالِ الدَّاعي.

وفائِدةٌ أُخرى، وهي سَمْعُ اللهِ لدُعائِه.

وفائِدةٌ ثالِثةٌ، وهي قُدْرةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى على الإجابةِ، وأنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

ولهذا كان من طُرُقِ إِثْباتِ وُجودِ الباري عَزَّوَجَلَّ: اسْتِجَابةُ دُعاءِ مَن دَعاهُ؛ كما قال تَعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٦٢].

ولقد جَرَتْ قِصَّةٌ في عَهدِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- تدُلُّ على هذا المَعْنى، فقد دَخَلَ رَجُلٌ يومَ الجُمُعةِ، والنَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخطُبُ، فقال: يا رسولَ اللهِ، هَلَكَتِ الأَمْوالُ، وانقَطَعَتِ السُّبُلُ، فادْعُ اللهَ يُغيثُنا؛ فرَفَعَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيهِ إلى السَّماءِ، وقال: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا**» ثَلاثَ مرَّاتٍ، فأنشَأَ اللهُ سَحابةً، فتوسَّعَتْ، وانتَشَرَتْ في السَّماءِ، ورَعَدَتْ، وبَرَقَتْ، ولم يَنزِلِ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- من المِنبَرِ إلَّا والمَطَرُ يَتحادَرُ على لِحْيَتِهِ، وبَقِيَ المَطَرُ أُسبوعًا كاملًا.

ثمَّ دَخَلَ رَجُلٌ آخرُ -أو الرَّجُلُ الأوَّلُ- في الجُمُعةِ الثَّانيةِ، وقال: يا رسولَ اللهِ، غَرِقَ المالُ، وتَهدَّمَ البِناءُ، فادْعُ اللهَ يُمسِكها. فرَفَعَ يَدَيهِ، وقال: «**اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ، وَالظِّرَابِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ**»، فرأى الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ السَّحابَ يَتمايَزُ في الحالِ، فما يُشيرُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ناحِيةٍ إلَّا انفرَجَتْ، وخَرَجَ النَّاسُ يَمْشونَ في الشَّمسِ[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، رقم (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وهذا يدُلُّ دَلالةً واضِحةً على إِجَابةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ دُعاءَ المُضطَرِّ، وأنَّه تَعَالى على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

٧- إباحةُ قَتلِ العَدُوِّ الكافِرِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾، وهذا في مَقامِ المَدْحِ والثَّناءِ.

٨- أنَّه يَنبَغي الحِرصُ على قَتْلِ قائِدِ العَدُوِّ؛ لأنَّه إذا قُتِلَ القائِدُ تَبعْثَرَ القَومُ، وتَلَجْلَجوا، وعَجَزُوا عن الإِقْدامِ.

٩- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أتمَّ النِّعْمةَ على داودَ الَّذي قتَلَ جالُوتَ؛ حيثُ آتاهُ اللهُ الحِكْمةَ، والمُلكَ، والعِلمَ.

١٠- أنَّ عِلْمَ البَشَرِ مَحْدُودٌ، وليس شَامِلًا، ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ شَامِلًا؛ لقَولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ هنا: ﴿وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾، و«مِن» هنا للتَّبْعيضِ.

ويَدُلُّك على أنَّ عِلْمَ الإنسانِ قاصِرٌ: قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، كأنَّه يَقُول: لم يَبْقَ عليكم من العِلْمِ إلَّا عِلْمُ الرُّوحِ! فأَنْتُم لم تَعْلَمُوا إلَّا قَليلًا.

١١- إِثْباتُ المَشيئةِ للهِ، وهي لا شَكَّ فيها فيما يتعلَّقُ بأَفْعالِ اللهِ، ولا أظُنُّ أحَدًا يُخالِفُ فيها من أَهْلِ القِبْلةِ، لكنْ فيما يتعلَّقُ بفِعْلِ العَبدِ: هل للهِ مَشِيئةٌ في فِعلِ العَبدِ؟ اختَلَفَتْ أَقاوِيلُ أَهْلِ القِبْلةِ إلى ثَلاثةِ أقاويلَ:

منهم مَن قال: إنَّه لا مَشِيئةَ للهِ في فِعْلِ العَبدِ، وإنَّ العَبْدَ مُستقِلٌّ بعَمَلِهِ، ولا إِرَادةَ للهِ فيه، ولا مَشِيئةَ؛ وهؤلاء هُمُ المُعْتزِلةُ، الَّذين سُمُّوا: مَجُوسَ هذه الأُمَّةِ؛ لأنَّهم

جَعَلُوا للحَوادِثِ خالِقَيْنِ، فالحَوادِثُ الَّتي من الإنسانِ يَخْلُقُها الإنسانُ، والحَوادِثُ الَّتي هي من فِعْلِ اللهِ يَخْلُقُها اللهُ، ولذلك سُمُّوا: مَجُوسَ هذه الأُمَّةِ.

طائِفةٌ أُخرى قالت: إنَّ للهِ تَعالى مَشيئةً في فِعْلِ العَبدِ، ولكِنَّ العَبْدَ لا مَشِيئةَ له إطْلاقًا، وإنَّه مُجبَرٌ على عَمَلِهِ، وإنَّ عَمَلَه الإراديَّ الاختياريَّ كعَمَلِهِ الاضْطِراريِّ الإكْراهيِّ. وهؤلاءِ الجَبْرِيَّةُ من الجَهْمِيَّةِ وغَيرِهم.

وقد ضَلُّوا ضَلالًا بَعيدًا، ولا يُمكِنُ أنْ يَسْتَقيمَ قَولٌ على هذا أبدًا؛ لأنَّنا لو قُلنا: إنَّ الإنسانَ مُجبَرٌ. لَفَعَلَ الإنسانُ كُلَّ شَيءٍ من المَعاصي والعُدوانِ على الخَلْقِ، ثمَّ يقول: أنا مُجبَرٌ على هذا.

ويُذكَرُ أنَّ أَميرَ المُؤمِنينَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُدِّمَ إليه سارِقٌ، فأمَرَ بقَطْعِ يَدِهِ، فقال السَّارِقُ: مَهْلًا يا أميرَ المُؤمِنينَ، واللهِ ما سَرَقتُ هذا إلَّا بقَدَرِ اللهِ؛ فقال له أَميرُ المُؤمِنينَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ونحن لا نَقْطَعُك إلَّا بقَدَرِ اللهِ[1].

القَولُ الثَّالِثُ: قَولُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، أهْلِ العَدلِ والحَقِّ، قالوا: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له مَشِيئةٌ في فِعلِ العَبدِ، وللعَبدِ مَشيئةٌ، لكن إذا شاءَ العَبدُ شيئًا، وفَعَلَه، عَلِمْنا أنَّ اللهَ تَعالى قد شاءَه، ولا يُمكِنُ أنْ يَقَعَ في مُلكِهِ ما لا يُريدُ، وهذا هو الحقُّ.

وانْظُرْ إلى قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وقال تَعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٢٩-٣٠].

---

(١) ذكره ابن تيمية في منهاج السنة (٣/ ٢٣٤).

١٢- بَيانُ حِكْمةِ اللهِ في تَسْليطِ النَّاسِ بَعْضِهم على بَعضٍ، وأنَّه لولا ذلك لَفَسَدَتِ الأَرْضُ، فلو قَدَّرْنا أنَّ أُمَّةً من الأُمَمِ سَيْطَرَتْ على الأرْضِ كُلِّها لَفَسَدَتِ الأرْضُ، ولكانت هذه الأُمَّةُ تَتحكَّمُ في عِبادِ اللهِ، ولكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ -بحِكْمتِهِ- جَعَلَ النَّاسَ يَدْفَعُ بعضُهم بعضًا، وقال تَعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٤٠].

١٣- أنَّ فَسادَ الأَرْضِ يكونُ بالعُدْوانِ، والسَّيطَرةِ على الخَلْقِ بغَيرِ حقٍّ.

١٤- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له الفَضْلُ التَّامُّ على العالَمِينَ جميعًا، أمَّا على المُؤمِنينَ فهو فَضلٌ دُنيويٌّ وأُخْرويٌّ، وأمَّا على الكافِرينَ فهو فَضْلٌ دُنْيَويٌّ، وأمَّا الأُخرويُّ فالرَّبُّ جَلَّ وَعَلَا يُعامِلُهم بالعَدْلِ.

• • ◆ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٥٢﴾

قَوْلُه: ﴿تِلْكَ﴾ المُشارُ إليه: ما سَبَقَ ذِكْرُه من قَولِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ إلى آخِرِه.

وقَوْلُه: ﴿ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ يَعني: العَلاماتِ الدَّالَّةَ على عِلْمِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وقُدْرتِهِ، وسُلطانِهِ ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ أي: نَقْرُؤها عليكَ، لكن بواسِطةِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ كَما قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٧-١٩].

وقَوْلُه: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بالصِّدقِ والعَدلِ، فلا كَذِبَ في هذه الآياتِ، ولا جَوْرَ.

﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الجُمْلةُ مُؤكَّدةٌ بـ: (إنَّ)، واللَّامِ. أي: إنَّك يا مُحمَّدُ لَمِنَ المُرسَلينَ.

وآيةُ رِسالَتِهِ ﷺ: هذا الوَحْيُ الَّذي أُوحِيَ إليه، وهو قَبْلَ ذلك كما وَصَفَهُ اللهُ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت:٤٨-٤٩].

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفوائِدِ والأحْكامِ ما يلي:

١- أنَّ هذا الوَحْيَ الَّذي نَزَلَ على النَّبيِّ ﷺ من آياتِ اللهِ.

٢- إضافةُ التِّلاوةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ على مُحمَّدٍ ﷺ، مع أنَّ المُرادَ غَيْرُه؛ لأنَّ المُرادَ: جِبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لكنْ لَمَّا كان يَتْلوها بأَمْرِ اللهِ صحَّتْ إضافةُ التِّلاوةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٣- أنَّ ما جاءَ به الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حقٌّ، وأنَّ الوَحْيَ إليه حقٌّ، وأنَّ رِسالَتَهُ حقٌّ.

٤- إثْباتُ رِسالةِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لقَولِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

٥- أنَّ النَّبيَّ ﷺ ليس وَحْدَه هو الرَّسولَ، بل هو من المُرسَلينَ، والرُّسُلُ غَيْرُه كَثيرونَ، وقد بيَّنَ اللهُ تَعالى أنَّ منهم مَن قَصَّهُ اللهُ علينا، ومنهم مَن لم يَقْصُصْه علينا.

ولكنْ علينا أنْ نُؤمِنَ بجَميعِ الرُّسُلِ؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة:٢٨٥].

أَسْأَلُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن يَرْزُقنا جَمِيعًا الإِيمانَ به، ومَلائِكَته، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليوم الآخِر، والقَدَر خَيْرِه وشَرِّه.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾

يقولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ﴾ حين قال لنبيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ بيَّنَ أنَّ هؤلاءِ الرُّسُلَ الكِرامَ قد فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهم على بعضٍ، فضَّلَهُ بالقُربِ منه عَزَّوَجَلَّ، وبكَثْرةِ الأَتْباعِ، وغيرِ ذلك من جِهاتِ التَّفْضيلِ.

ومن هذا التَّفْضيلِ: أنَّ اللهَ خصَّ خَمْسَةً منهم بـ: (أُولي العَزمِ)، وهُمُ المَذْكُورونَ في قَولِهِ تَعالى في سُورةِ الأَحْزابِ: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، وفي سُورةِ الشُّورى في قَولِهِ تَعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى:١٣]، هؤلاءِ هُمْ أُولو العَزمِ، أَفْضَلُهم: مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عليهِ

وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ثمَّ إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثمَّ مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثمَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثمَّ نوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وبعضُهم فضَّلَ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ على عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبَعْضُهم توقَّفَ، فاللهُ أَعْلَمُ.

وقَوْلُهُ: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ أي: مِن هؤلاءِ الرُّسُلِ مَن خصَّهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالكَلامِ، مِثْلُ: مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء:١٦٤-١٦٥]، وكلَّمَ اللهُ تَعالى أيضًا مُحَمَّدًا -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حين عَرَجَ به إلى السَّماءِ السَّابعةِ، فكَلَّمَهُ[1].

وقَوْلُهُ: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ لَفظُ الجَلالةِ بالرَّفعِ؛ لأَنَّه فاعِلُ ﴿كَلَّمَ﴾، وأمَّا المَفْعُولُ فمَحْذوفٌ يعودُ على ﴿مَّن﴾، وتَقْديرُ الكَلامِ بدُونِ حَذفٍ: منهم مَن كَلَّمَهُ اللهُ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ أي: اللهُ عَزَّوَجَلَّ رَفَعَ بعضَهم على بَعضٍ دَرَجاتٍ، وهو مَعْطُوفٌ على قَولِهِ: ﴿فَضَّلْنَا﴾، ومن المعلومِ أنَّ ﴿فَضَّلْنَا﴾ جاء الفاعِلُ فيها باسْمٍ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ، وهنا جاءَ باسْمٍ مُضْمَرٍ مُسْتتِرٍ غيرِ ظاهِرٍ، وهذا أُسلوبٌ عَرَبِيٌّ فَصيحٌ بلا شكٍّ، والفائِدةُ منه: انتِباهُ المُخاطَبِ؛ لأنَّ الكَلامَ إذا جاءَ على نَسَقٍ واحِدٍ فقد يَغْفُلُ المُخاطَبُ، وإذا تَغَيَّرَ الأُسلوبُ انتبَهَ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ أي: أعطَيْناهُ البيِّناتِ، أي: الآياتِ البيِّناتِ، آياتٍ شَرعيَّةً كالأَحْكَامِ والأَخْبارِ الَّتي تَضمَّنَها الإنجيلُ، وآياتٍ كَونيَّةً

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، رقم (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٣) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كإحياءِ المَوْتى وإبْراءِ الأَكْمَهِ والأبرَصِ، فـ: ﴿ٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾ هنا صِفةٌ لمَوْصوفٍ محْذوفٍ، والتَّقْديرُ: الآيات البيِّنات.

وقولُهُ: ﴿وَأَيَّدْنَـٰهُ﴾ أي: قوَّيْناهُ ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾، وهو جِبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، فرُوحُ القُدُسِ هو جِبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أيَّدَ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بأَمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في مَواضِعِ الضَّنكِ والضِّيقِ.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ يَعني: لو شَاءَ اللهُ لجَعَلَ الَّذين مِن بَعْدِهم على مِلَّةٍ واحِدةٍ، وعلى دِينٍ واحِدٍ، فلم يَختَلِفُوا في الدِّينِ، وحينئذٍ لا يَقْتَتِلونَ.

﴿وَلَـٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾؛ كما في قَولِ اللهِ تَعالى في سُورةِ الصَّفِّ: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الصف:١٤].

وقَولُهُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ يَعني: لو شاءَ اللهُ تَعالى ألَّا يَقْتَتِلوا ما اخْتَلَفوا في الدِّينِ، فلم يَقْتَتِلوا، ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾، وفِعلُهُ ما يُريدُ مَبنيٌّ على الحِكْمةِ؛ فإنَّه جَلَّوَعَلَا يَفْعَلُ ما يُريدُ، لكن لا بُدَّ أنْ يكونَ لهذا الفِعلِ حِكْمةٌ بالِغةٌ اقْتَضَتْ هذا الفِعْلَ.

في هذه الآيةِ من الفَوائِدِ ما يلي:

١- بَيانُ أنَّ الرُّسُلَ على طَبَقاتٍ، منهم مَن فَضَّلَهُ اللهُ على بَعْضٍ في الدُّنيا، ورَفَعَهُ دَرَجاتٍ في الآخِرةِ.

٢- أنَّ الفَضلَ بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾.

٣- إثْباتُ كَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَنَّه تَعالى يَتكلَّمُ بكَلامٍ مَسْمُوعٍ، يَسْمَعُه المُخاطَبُ به، ولا يُمكِنُ سَماعُهُ إِلَّا أنْ يكونَ بصَوتٍ، ولا يُمكِنُ فَهْمُهُ إِلَّا أنْ يكونَ بحَرْفٍ، واذْكُرْ قَولَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، فنادَيْناهُ على بُعْدٍ، وناجَيْناهُ على قُربٍ، قال أَهْلُ العِلمِ: المُناداةُ للبَعيدِ، والمُناجاةُ للقَريبِ.

٤- الرَّدُّ على طائِفَتينِ مُبتدِعَتَينِ:

الطَّائِفةُ الأُولى: المُعتزِلةُ الَّذين قالـوا: إنَّ اللهَ لا يتكلَّمُ، وإنَّ كَلامَهُ مَخْلـوقٌ من جُمْلةِ المَخْلوقاتِ، وإنَّ إضافتَهُ إلى اللهِ إِضَافةُ تَشْريفٍ، كإضافةِ المساجِدِ إلى اللهِ في مِثْلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٤]، وإِضَافةِ النَّاقةِ إلى اللهِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس:١٣]، وإِضَافةِ البَيتِ (الكَعْبةِ) إلى اللهِ، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج:٢٦].

الطَّائِفةُ الثَّانيةُ المُبتدِعةُ قالت: إنَّ كَلامَ اللهِ غَيرُ مَخلوقٍ، لكن ما يَسْمَعُه المُخاطَبُ مَخلوقٌ، أَمَّا الكَلامُ فهو المَعْنَى القائِمُ بنَفسِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، وما يُسْمَعُ فهي أَصْواتٌ مَخلوقةٌ، خلَقَها اللهُ؛ لِتُعبِّرَ عمَّا في نَفْسِهِ.

وكِلْتا الطَّائِفَتَينِ ضالَّةٌ في هذا، فالكَلامُ إنَّما يُضافُ إلى مَن تَكَلَّمَ به، والكَلامُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مَسْمُوعًا، وإذا أُريدَ الكَلامُ النَّفسيُّ فإنَّه يُقيَّدُ؛ كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨].

المهمُّ: أنَّه يَجِبُ على المُؤمِنِ أنْ يُؤمِنَ ويَعْتَقِدَ بأنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بكَلامٍ مَسْمُوعٍ.

٥- أن الرُّسُلَ -عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ- ليسوا في دَرَجةٍ واحِدةٍ؛ فإنَّ اللهَ رَفَعَ بَعْضَهم دَرَجاتٍ.

٦- إِثْباتُ نُبوَّةِ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأَنَّه نَبيٌّ، وليس بإِلَهٍ، وأَنَّ اللهَ أَعْطاهُ من الآياتِ ما تَبِينُ بها رِسالَتُهُ.

٧- الرَّدُّ على النَّصارى الَّذين قالوا: إنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثةٍ.

٨- أنَّ جِبريلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يُؤيِّدُ مَن شاءَ اللهُ أنْ يُؤيِّدَه من عِبادِهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾.

٩- إِثْباتُ مَشيئةِ اللهِ في أَفْعالِ العِبادِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ إلى آخرِ الآيةِ.

١٠- الرَّدُّ على الجَبْرِيَّةِ؛ حيثُ أضافَ الفِعْلَ إلى العَبدِ، فقال: ﴿مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم﴾، والجَبْرِيَّةُ لا يَرَوْنَ إضافةَ الفِعلِ إلى العَبدِ؛ لأنَّ العَبدَ ليس له اخْتِيارٌ، ويَرَونَ أنَّ إضافةَ الأَفْعالِ إلى العِبادِ على وَجْهِ المَجازِ، ولكنَّ قَوْلَهم باطِلٌ بالكِتابِ، والسُّنَّةِ، وإِجْماعِ السَّلَفِ، والنَّظَرِ الصَّحيحِ.

١١- إِثْباتُ أنَّ أَفعالَ العَبدِ تحتَ مَشيئةِ اللهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾، خِلافًا للقَدَرِيَّةِ المُعْتزِلةِ الَّذين يَقُولُون: إنَّ الإنسانَ مُسْتَقِلٌّ بعَمَلِهِ، ولا عَلاقةَ لِمَشيئةِ اللهِ في عَمَلِ العَبدِ إِطْلاقًا، ولا شكَّ في قَوْلِهم أنَّه باطِلٌ؛ فإنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠]، والمَشيئةُ وَصْفٌ قائِمٌ بالعَبدِ، والعَبْدُ مَخلوقٌ للهِ، فتكونُ أَوْصافُهُ مَخْلوقةً للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وفي قَولِهِ: ﴿مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم﴾ ردٌّ على الجَبْرِيَّةِ الَّذين يُنكِرونَ أنْ يكونَ للعَبدِ فِعلٌ اخْتِياريٌّ، ويَرَونَ أنَّ جَميعَ أفعالِ العِبادِ أَفْعالٌ إِجْبارِيَّةٌ، وهذا أيضًا باطِلٌ، ولا يُمكِنُ أبدًا أنْ تَسْتَقِيمَ به أُمَّةٌ أو تَقُومَ به مِلَّةٌ؛ لأنَّنا لو قُلنا: إنَّ الإنسانَ

مجْبُورٌ على عَمَلِهِ؛ أَمْكَنَ لكُلِّ فاسِقٍ أنْ يَفْسُقَ، ولكُلِّ ظالِمٍ أنْ يَظلِمَ، ولكُلِّ كافِرٍ أنْ يَكفُرَ، ويقولَ: هذا ليس مِنِّي، هذا وقَعَ مِنِّي إِجْبارًا. بل أَمْكَنَ كُلَّ واحِدٍ أنْ يَقْتُلَ البَريءَ، ويَزْنيَ بالعَفيفةِ، ويقولَ: هذا ليس مِنِّي. فيكونُ الفَسادُ الظَّاهِرُ.

١٢- أنَّ وُقُوعَ القِتالِ بعدَ الآياتِ البيِّناتِ أشَدُّ مَلامةً؛ لأَنَّه يَقَعُ دون أنْ يَكُونَ للإنسانِ عُذْرٌ، لقَولِهِ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾.

١٣- أنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفـونَ حتَّى فيما قامتِ البيِّنةُ عليه؛ لأنَّـه لا بيِّنةَ أَوْضَحُ ولا أَقْوَمُ ولا أَبْيَنُ من بيِّنةِ الدِّينِ الَّتي قَامتِ الأدِلَّةُ على ثُبُوتِها، ومع ذلك يَنْقَسِمُ النَّاسُ فيه إلى مُؤمِنٍ وكافِرٍ.

١٤- أنَّ الاخْتِلَافَ في الدِّينِ يُؤدِّي إلى المُقاتَلةِ، ولهذا قال: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ﴾.

١٥- تَأْكِيدُ أنَّ اقتِتالَهم بمَشيئةِ اللهِ، ولهذا قال: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ﴾، يَعني: لو شاءَ اللهُ ما كَفَرُوا وما اقتَتَلوا، وذلك بأنْ يَجعَلَهمُ اللهُ أُمَّةً واحِدةً، لا عَداوةَ بيْنَها ولا اخْتِلافَ.

١٦- أنَّه يَنبَغي لنا إذا رَأَيْنا اختِلافَ الأُمَّةِ أنْ نَفْزَعَ إلى اللهِ، ونَلْجَأَ إليه بأنْ يَجمَعَهم على الحقِّ، ويُزيلَ ما بَيْنَهم من اخْتِلافٍ؛ لأَنَّنا عَلِمْنا أنَّ هذا الاخْتِلافَ كان بمَشيئةِ اللهِ، وما كان بمَشيئةِ اللهِ فلن يَرْفَعَه إلَّا مَشيئةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

١٧- أنَّ فِعْلَ العَبدِ خَلْقٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الإنسانَ إنَّما يَفعَلُ ما يَفْعَلُ بأمْرَينِ: القُدْرةِ، والإرادةِ. فمَن قَدَرَ ولم يُرِدْ لم يَقَعْ منه شَيءٌ، ومَن أَرادَ ولم يَقْدِرْ لم يَقَعْ منه شَيءٌ.

وإذا سألَنا سائلٌ: القُدْرةُ والإرادةُ مَن خَلقَها في العَبدِ؟

فالجَوابُ: أنَّ الَّذي خَلقَها هو اللهُ، وعلى هذا فيَكونُ فِعْلُهُ مَخْلوقًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، مَفْعُولًا له؛ لأنَّ خَالِقَ السَّببِ التَّامِّ خالِقٌ للمُسبَّبِ، لكنَّه ليس هو فِعْلَ اللهِ الَّذي هو فِعْلُهُ المُباشِرُ، فالإنسانُ إذا صامَ لا نقولُ: إنَّ الصَّائِمَ هو اللهُ. وإذا أَكَلَ لا نقولُ: إنَّ الآكِلَ هو اللهُ. وإذا أَنْفَقَ لا نقولُ: المُنفِقُ هو اللهُ. لكنْ نقولُ: هذا الصَّومُ، وهذا الأَكْلُ، وهذا الإنفاقُ حَصَلَ بإِرَادةِ العَبدِ وقُدْرتِهِ، وخالِقُ إرادَتِهِ وقُدرتِهِ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولو شاءَ اللهُ ما فَعَلَ.

ولذلك تَجِدُ الإنسانَ أحيانًا يَعزِمُ على الشَّيءِ، ويَتهيَّأُ له تهيُّؤًا كامِلًا، وإذا به يُصْرَفُ عنه، إمَّا باخْتِيَارِ شَيءٍ آخَرَ، وإمَّا بعَدَمِ الاختيارِ، وإمَّا أنْ يُصْرَفَ عنه قَهْرًا عليه؛ لأنَّ اللهَ لم يَشَأْهُ.

١٨- إثْباتُ الإرادةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾، والإِرَادةُ هنا بمَعْنى المشيئةِ، وإرادةُ اللهِ تَعالى تَنقسِمُ إلى قِسمَينِ: إرادةٌ بمَعْنى المشيئةِ، وإِرَادةٌ بمَعْنى المحبَّةِ. فإنْ كان المُرادُ محْبوبًا للهِ فهي إِرَادةُ محبَّةٍ، وإنْ كان غيرَ محْبُوبٍ إلى اللهِ فهي إِرَادةُ مشيئةٍ.

مثالُ إِرَادةِ المحبَّةِ: قَولُهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧]، فهذه إرادةُ محبَّةٍ، لكن قد تَقَعُ، وقد لا تَقَعُ، قد يَتُوبُ اللهُ على الإنسانِ، فيُيسِّرُ له التَّوبةَ، وقد لا يكونُ كذلك.

وكذلك قَولُهُ تَعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، ﴿يُرِيدُ﴾ هنا إِرَادَة محبَّةٍ، فاللهُ تَعالى لا يُحِبُّ لعِبادِهِ العُسْرَ، وإنَّما يُحِبُّ لهمُ اليُسرَ.

وتُسمَّى الإرادةُ الَّتي بمَعْنى المحبَّةِ: إرادةً شَرعيَّةً. والإرادةُ الَّتي بمَعْنى المشيئةِ: إرادةً كَونيَّةً.

ومنها: قَولُهُ هنا: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ أي: ما يشاءُ.

ويدُلُّ على أنَّ الإِرَادةَ هنا بمَعْنى المشيئةِ: قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧].

•●∞●•

قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٥٤﴾

يُخاطِبُ اللهُ المُؤمنينَ بوَصفِهِم مُؤمنينَ؛ لِيَأمُرَهم بالإنْفاقِ ممَّا رَزَقَهم، أي: ممَّا أعطاهُم من المالِ، وإنْ شِئتَ فقُلْ: ومن العِلمِ أيضًا؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يرزُقُ المالَ، ويَرزُقُ العِلمَ، والمُرادُ بالرِّزقِ هنا: العَطاءُ.

وقَولُهُ: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾؛ لأنَّ الإنسانَ إذا ماتَ انتقَلَ إلى اليَومِ الآخِرِ، الَّذي ليس فيه بَيْعٌ، فيَشتريَ الإنسانُ ما يَفْدِي به نَفْسَه ﴿وَلَا خُلَّةٞ﴾ أي: صَداقةٌ، فيَطلُبَ من صَديقِهِ أنْ يُساعِدَه ﴿وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ أي: وَساطةٌ، فيَطلُبَ أنْ يَتوسَّطَ له أحَدٌ؛ يَنجُوَ بذلك من عَذابِ اللهِ، كُلُّ الوَسائِلِ الَّتي تكونُ سببًا للإنقاذِ مُنتَفيةٌ في ذلك اليَومِ.

﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الكافِرونَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ المُستكبِرونَ عن عِبادَتِهِ، ﴿هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ يَعني: الَّذين هُم أَظْلَمُ النَّاسِ.

وكما تَرى -أيُّها الأخُ الكَريمُ- الآيـةَ فيها ضَميرُ الفَصـلِ: ﴿هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، وضَميرُ الفَصلِ الَّذي يَقَعُ بيْنَ المُبتدَأ والخَبَرِ يُفيدُ ثَلاثةَ أشْياءَ: التَّوكيدَ، والحَصْرَ، والتَّمْييزَ بيْنَ كَونِ ما بَعْدَه خَبرًا أو وَصْفًا.

فإذا قُلتَ: «زَيدٌ هو القائِمُ» استَفَدْنا من هذه العِبارةِ تَأْكِيدَ قِيَامِ زَيدٍ، وتَأْكِيدَ أنَّه هو القائِمُ لا غَيرُه، والتَّمْييزَ بيْنَ كَونِ (القائِمُ) صِفةً لـ: (زَيد) أو خَبرًا؛ لأنَّ ما بعدَ ضَميرِ الفَصلِ يَقَعُ خَبرًا، أمَّا نفسُ الضَّميرِ فلا محَلَّ له من الإعْرابِ، لأنَّك لو قُلتَ: «زَيدٌ القائِمُ» فقد لا يَفهَمُ المُخاطَبُ أنَّ (القائِم) خَبرٌ لِـ: (زَيد)، فيَتوقَّعُ مَجيءَ الخَبَرِ، وأنَّ الخَبَرَ مَحْذوفٌ، فإذا قُلتَ: «هو القائِمُ» تعيَّنَ أنْ يكونَ (القائِمُ) هو الخَبَرَ.

ففي هذه الآيةِ ضَميرُ فَصلٍ، فائِدتُهُ ما ذَكَرْنا: التَّوكيدُ، والحَصرُ، والتَّمْييزُ بيْنَ الخَبَرِ والوَصفِ.

في هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إكْرامُ اللهِ تَعالى للمُؤمِنينَ؛ حيثُ يُوجِّهُ لهمُ الخِطابَ بوَصْفِ الإيمانِ.

٢- أنَّه إذا صُدِّرَ الخِطابُ بمِثلِ هذا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ كان ذلك دَليلًا على أنَّ ما بَعْدَه من تَمامِ الإيمانِ، ومُقتَضياتِ الإيمانِ، سواء كان خَبرًا فيُصدَّقُ، أو طَلَبًا فيُمتَثَلُ.

٣- أنَّ المُخالَفةَ نَقْصٌ في الإيمانِ، كأنَّه يُقالُ: إنْ لم تَأْتِ بهذا أو إن لم تُصدِّقْ بهذا فإنَّك لا تَسْتَحِقُّ أنْ تُوصَفَ بالإيمانِ.

٤- الأمْرُ بالإنفاقِ ممَّا رَزَقَنا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وهذا الأَمْرُ قد يكونُ وَاجِبًا، كالزَّكاةِ، وتَعْليمِ العِلْمِ الواجِبِ تَعليمُهُ، والإنفاقِ في الحَجِّ، والإنفاقِ في الجِهادِ الواجِبِ،

والإنفاقِ في النَّفَقاتِ الواجِبةِ.

وما عدا الواجِبَ فهو تطوُّعٌ؛ لأنَّ القَولَ الرَّاجِحَ من أَقْوالِ الأُصوليِّينَ: أنَّه يجوزُ اسْتِعْمالُ الاسْمِ المُشْتَرَكِ في مَعْنَييه.

٥- أنَّ المَطْلوبَ أنْ تُنفِقَ من مالِكَ، لا أنْ تُنفِقَ كُلَّ مالِكَ؛ لقَولِهِ: ﴿مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾؛ لأنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ قد لا يَصبِرُ إذا أَنْفَقَ جميعَ مالِهِ، فيُحْوِجُهُ ذلك إلى تكفُّفِ النَّاسِ وسُؤالِ النَّاسِ، ولهذا لمَّا نَذَرَ بعضُ الصَّحابةِ أنْ يُنفِقَ مالَهُ أَمَرَه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أنْ يُنفِقَ ثُلُثَ المالِ[1].

٦- بَيانُ أنَّ اللهَ تَعالى أَمَرَك بأمْرٍ هو الَّذي مَنَّ به عليك: ﴿مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾، ليس شيئًا كَسبتُموهُ بأَيْدِيكم بدونِ اللهِ، بل هو الَّذي رَزَقَك وأَعْطاكَ، ثمَّ أَمَرَكَ أنْ تُنفِقَ لِمَصْلحةِ نَفْسِك.

٧- أنَّ الرِّزقَ من عندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإذا كان مِن عِندِه كان الواجِبُ على العَبْدِ أنْ يَعْتَمِدَ على ربِّهِ في رِزْقِهِ، لا على فُلانٍ وفُلانٍ.

وإذا صَدَقَ اعْتِمادُهُ على اللهِ صارت هذه الأَشْياءُ وسائِلَ، فالوَظيفةُ وَسيلةٌ، وفَتْحُ المُتَّجَرِ وَسيلةٌ، والاشتِغالُ بالسَّيَّارةِ في الطُّرُقاتِ وَسيلةٌ، والأَصْلُ الأوَّلُ والأَخِيرُ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه هو الَّذي رَزَقَك، وهو الَّذي أَعْطاكَ.

٨- أنْ لا مِنَّةَ للعَبدِ على ربِّهِ إذا أنفَقَ ما أَمَرَ اللهُ بإنْفاقِهِ؛ لأنَّ اللهَ هو الَّذي رَزَقَهُ، وهو الَّذي أَعْطاهُ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأيمان، باب من نذر أن يتصدق بماله، رقم (٣٣١٩) من حديث كعب ابن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

٩- أنَّ الإنفاقَ يُنْجِي من أَهْوالِ يَومِ القيامةِ؛ لقَولِهِ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾، ولهذا جاء في الحَديثِ: «كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»، وذَكَرَ منهم رجلًا تَصَدَّقَ بصدقةٍ، فأَخْفَاها حتَّى لا تعلمَ شِمالُهُ ما تُنْفِقُ يمينُهُ[2].

١٠- أنَّ ذلك اليَومَ -وهو يومُ القِيامةِ- ليس فيه بَيْعٌ، فيَفتَديَ الإنسانُ بما يَشْتري، وليس فيه صَداقةٌ تَنْفَعُ، وليس فيه شَفاعةٌ تَنْفَعُ.

أمَّا الأوَّلُ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ فظاهِرٌ، وأمَّا الثَّاني فكذلك ظاهِرٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [لقمان:٣٣]، وقال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس:٣٤-٣٧]، وقال تَعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨٨-٨٩].

كذلك الصَّداقةُ لا تَنفَعُ، فليس فيه خُلَّةٌ نافِعةٌ، بل ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف:٦٧].

وذلك اليَومُ ليس فيه شَفاعةٌ، والمُرادُ: ليس فيه شَفاعةٌ للكافِرِ، أمَّا عُصاةُ المُؤمِنينَ فلهم شَفَاعةٌ؛ كما تَواتَرَتْ به الأحاديثُ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

---

(١) أخرجه بمعناه الإمام أحمد في المسند (٤/ ١٤٧) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد ذَكَرَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنَّ الشَّفاعةَ نَوْعانِ:

- عامَّةٌ لكُلِّ النَّاسِ.
- وخاصَّةٌ فيمَن اقتَرَفَ إثمًا، ودَخَلَ في النَّارِ، فيأذَنُ اللهُ للشَّافِعِ، فيَشفَعُ.

أمَّا العامَّةُ فهي الَّتي بيَّنَها النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، أنَّ النَّاسَ يومَ القيامةِ يَلْحَقُهُم من الغَمِّ والكَرْبِ ما لا يُطيقونَ؛ لأنَّه يومٌ مِقْدارُهُ خَمْسونَ ألْفَ سَنةٍ، لا ماءَ، ولا طَعامَ، ولا ظِلَّ إلَّا مَن أظَلَّهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فالنَّاس في ذلك اليَومِ يَلحَقُهُم من الغمِّ والكَرْبِ ما لا يُطيقونَ، فيقولُ بعضُهم لبَعضٍ: اطْلُبوا شافِعًا يَشفَعُ لنا عند اللهِ، يُريحُنا من هذا المَوقِفِ، فيأْتونَ إلى آدَمَ، ثمَّ إلى نُوحٍ، ثمَّ إلى إِبْراهيمَ، ثمَّ إلى مُوسى، ثمَّ إلى عِيسى، ثمَّ إلى محُمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فيَشفَعُ عندَ اللهِ أنْ يَقضيَ بيْنَ العِبادِ، فيأذَنُ اللهُ له، ويَقضي بيْنَ العِبادِ[1].

أمَّا الخاصَّةُ فهي الخاصَّةُ بالمُؤمِنينَ الَّذين اقْتَرَفوا السَّيِّئاتِ؛ لِيَخرُجوا من النَّارِ، وهذه للنَّبيِّ ﷺ ولغَيرِهِ من الأَنْبياءِ والصِّدِّيقينَ والشُّهَداءِ والصَّالِحينَ.

وهذه الشَّفاعةُ الخاصَّةُ لا يُمكِنُ أنْ يُؤْذَنَ بها للكافِرينَ أبدًا؛ لأنَّ اللهَ لا يَرْتَضيهم، وقد قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، إلَّا واحدًا فقط، وهو أبو طَالِبٍ عَمُّ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أخبَرَ أنَّه شَفَعَ له، حتَّى كان في ضَحْضاحٍ من نَارٍ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، رقم (٤٤٧٦)، وفي باب قول الله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣) (١٩٤) من حديث أنس وأبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وعليه نَعْلانِ يَغْلي منهما دِماغُهُ[١]، نَسأَلُ اللهَ العافيةَ.

١١- أنَّ الظَّالِمَ حَقيقةً هو الكافِرُ، ظالِمٌ لِنَفسِهِ، ظالِمٌ في حقِّ ربِّهِ، أمَّا ظُلْمُهُ لِنَفسِهِ فواضِحٌ؛ لأنَّه عرَّضَها لِعُقوبةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأمَّا ظُلْمُهُ في حقِّ ربِّهِ فلأنَّه جَعَلَ للهِ نِدًّا وهو خَلَقَهُ، وهذا أعظَمُ الظُّلمِ.

قال بعضُ أهلِ العِلمِ: الحَمدُ للهِ الَّذي لم يَقُلْ: «والظَّالِمونَ هُمُ الكافِرونَ»؛ لأنَّه لو قال هذا لكان كُلُّ ظالِمٍ كافِرًا، لكنْ قال: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

فإنْ قال قائِلٌ: ألَا يُوجَدُ ظالِمٌ غيرُ كافِرٍ؟

قُلنا: بَلى، لكن الظُّلْمُ الأكبَرُ الفَظيعُ القَبيحُ هو ظُلمُ الكُفْرِ -والعياذُ باللهِ- والظُّلمُ دَرَكاتٌ، كما أنَّ الإيمانَ دَرجاتٌ، والعَمَلَ الصَّالِحَ دَرَجاتٌ.

•●෴●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾

هذه آيةٌ عَظيمةٌ، هي أعظَمُ آيةٍ في كِتابِ اللهِ، سَأَلَ النَّبيُّ ﷺ أُبَيَّ بنَ كَعبٍ: «**أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ أَعْظَمُ؟**» قال: يا رسولَ اللهِ، آيةُ الكُرْسيِّ، ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣) (٣٨٨٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩) (٢١٠) من حديث العبَّاس وأبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، فضَرَبَ النَّبيُّ ﷺ على صَدرِهِ، وقَال: «**لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ**»[1]، وإنَّما ضَرَبَ على صَدْرِهِ؛ لأنَّ الصَّدرَ محَلُّ القَلبِ، والقَلبُ محَلُّ الوَعْيِ.

وهذه الآيةُ لها خَصائِصُ، منها:

١- أنَّها أَعْظَمُ آيةٍ في كِتابِ اللهِ.

٢- أنَّ فيها اسمَ اللهِ الأعظَمَ: الحيُّ، القيُّومُ.

٣- أنَّها اشتَمَلَتْ على جُمَلٍ عَظيمةٍ، كُلُّ جُمْلةٍ تَحمِلُ أسفارًا.

٤- أنَّ مَن قَرَأَها في لَيلةٍ لم يَزَلْ عليه مِنَ اللهِ حافِظٌ، ولا يَقْرَبُه شَيطانٌ حتَّى يُصبِحَ، جاء ذلك في حَديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ استَحْفَظَهُ على زَكاةِ الفِطرِ، فجاء شَخصٌ بصُورةِ إنسانٍ فَقيرٍ، فأَخَذَ من الطَّعامِ، فأَمْسَكَهُ أبو هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: لأرفعَنَّكَ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ. فادَّعى هذا الشَّخصُ أنَّه فَقِيرٌ وذو عَائِلةٍ، فرَقَّ له أبو هُرَيرةَ، وتَركَه.

فلَمَّا أصبَحَ أبو هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذهَبَ إلى رَسُول الله ﷺ، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «**مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟**» لأنَّ أبا هُرَيرةَ أَمْسَكَهُ -أي: أَسَرَهُ- قال: يا رَسولَ اللهِ، ادَّعى أنَّه فَقيرٌ وذو عِيَالٍ، فأطْلَقتُهُ. قال: «**إِنَّه كَذَبَكَ، وَسَيَعُودُ**»، يقولُ أبو هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فعَلِمتُ أنَّه سيَعودُ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قال: «**سَيَعُودُ**»، فعادَ في اللَّيلةِ الثَّانيةِ، وصارتِ اللَّيلةُ الثَّانيةُ كالأُولى، ولم يَأْتِ به أبو هُرَيرةَ إلى النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لَمَّا أخبَرَهُ أنَّه

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، رقم (٨١٠) من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سيَعودُ لم يَقُلْ له: إنْ عاد فَأْتِ به. فعَلِمَ أبو هُرَيرةَ أنَّ الأَمْرَ واسِعٌ، فأَطْلَقَهُ اللَّيلةَ الثَّانيةَ.

وفي اللَّيلةِ الثَّالِثةِ -والعادةُ أنَّ الثَّلاثَ يَثْبُتُ بها الأَمْرُ- أَمْسَكَهُ أبو هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: لا بُدَّ أنْ أَرْفَعَكَ إلى الرَّسُول ﷺ. قال له الشَّيطانُ: أَلَا أَدُلُّك على آيةٍ تَقْرَؤُها، فلا يَزالُ عليك من اللهِ حافِظٌ، ولا يَقْرَبُكَ شَيطانٌ حتَّى تُصبِحَ؟ قال: بَلى. قال: آيةُ الكُرْسيِّ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾.

فلَمَّا أصبَحَ أبو هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتى النَّبيَّ ﷺ، فأخبَرَهُ أبو هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما جَرى، فقال له: «**صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ**»[1]، أي: أَخْبَرَكَ بالصِّدقِ، وليس من عادتِهِ الصِّدقُ، لكنَّ اللهَ تَعالى أَنطَقَهُ به، وهو كَذُوبٌ.

ففي هذا: دَليلٌ على أنَّ الإنسانَ إذا قَرَأَ هذه الآيةَ لم يَزَلْ عليه من اللهِ حَافِظٌ، ولا يَقْرَبُهُ شَيطانٌ.

ولَيتَ النَّاسَ انْتَبَهوا لهذا، واستَمَرُّوا في قِراءتِها؛ حتَّى يكونَ عليهم من اللهِ حَافِظٌ، ولا يَقْرَبَهُمُ الشَّيطانُ حتَّى يُصْبِحوا.

نعودُ إلى تَفْسيرِ كَلِماتِها:

يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا مَعبودَ حقٌّ إلَّا هو، فكُلُّ ما عُبِدَ من دُونِ اللهِ فهو بَاطِلٌ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٠)، وعلَّقه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا وكَّل رجلًا، فترك الوكيل شيئًا، فأجازه المُوكِّل، فهو جائز، رقم (٢٣١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الحج:٦٢]، فمَن عَبَدَ حَجَرًا أو شَجَرًا أو شَمْسًا أو قَمَرًا أو نبيًّا أو غَيْرَه فقد عَبَدَه بغَيرِ حَقٍّ.

وقَولُهُ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ﴾ لم يَقُلِ: «اللهُ لا إلهَ إلَّا هو حَيٌّ»، لكن قال: ﴿ٱلْحَىُّ ﴾، و(أل) تُفيدُ الكَمالَ والعُمومَ، يعني: الكامِل الحَيَاةِ، فهو جَلَّوَعَلَا حيٌّ لا يَموتُ؛ كما قَال تَعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان:٥٨]، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَزَليٌّ، أي: لم يَزَلْ حيًّا.

حياتُهُ أيضًا كامِلةٌ من حيثُ الصِّفاتُ، فهو كامِلٌ في سَمْعِهِ، في بَصرِهِ، في عِلْمِهِ، في قُدْرتِهِ، في كُلِّ شَيءٍ من صِفاتِهِ.

إذَنْ، فحَياتُـهُ كامِلـةٌ من جِهةِ الابتِداءِ، والانتِهـاءِ، والصِّفاتِ، ففي الابتِداءِ لا ابْتِدَاءَ له، وفي الانتِهاءِ لا نِهايةَ له، وفي الصِّفاتِ كُلُّ صِفاتِهِ كَمالٌ.

وقَولُهُ: ﴿ٱلْقَيُّومُ ﴾ مِن قامَ، أي: القائِمُ بنَفسِهِ، القائِمُ على غَيرِهِ، فهو قائِمٌ بنَفسِهِ، لا يحتاجُ إلى أحَدٍ أبدًا، لا يحتاجُ إلى أحدٍ في طَعامٍ، ولا شَرابٍ، ولا غَيْرِ ذلك، قال اللهُ تَعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد:٣٣]، يَعني: كمَن لا يَستطيعُ ذلك؟ لكن مَنِ القائِمُ على كُلِّ نَفسٍ بما كَسَبَتْ؟ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهو قائِمٌ على غَيرِهِ، كما أنَّه قائِمٌ بنَفسِهِ، فلا يَحْتاجُ إلى أحَدٍ، وكُلُّ أحَدٍ مُحتاجٌ إليه.

وقَولُهُ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ أي: لا يُمكِنُ أنْ يَنامَ، ولا أنْ يَنْعَسَ، قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»[1].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ**»، رقم (١٧٩) من حديث أبي موسى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقولُهُ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: له وَحْدَه، وإنَّما قُلْنا: وَحْدَه؛ لأنَّ ﴿لَّهُۥ﴾ خبرٌ مُقدَّمٌ، و﴿مَا﴾ مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، قال العُلَماءُ: وتَقديمُ ما حَقُّه التَّأخيرُ من خَبَرٍ أو مَفْعولٍ أو مُتعلِّقٍ يُفيدُ الحَصرَ. فعلى هذا يكونُ ﴿لَّهُۥ﴾ أي: لا لِغَيرِهِ ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ما في السَّماواتِ من أَعْيانٍ وأَوْصافٍ، ولهذا جاءت (ما) دون (مَن)؛ للإفادةِ أنَّ كُلَّ ما في السَّماواتِ والأَرْضِ من أَوْصافٍ أو أَعْيانٍ فهو للهِ عَزَّوَجَلَّ.

والسَّماواتُ أَوْسَعُ من الأرْضِ بكَثيرٍ، وقد أَخْبَرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّه ما من مَوضِعِ أَرْبَعِ أصابعَ من السَّماءِ إلَّا وفيه مَلَكٌ قائمٌ للهِ أو راكِعٌ أو ساجِدٌ[(١)].

وقَولُهُ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ هذا استِفْهامٌ بمَعْنى النَّفيِ، يَعني: لا أَحَدَ يَشفَعُ عندَ اللهِ إلَّا بإِذْنِ اللهِ مَهما كانت مَنزِلَتُهُ عندَ اللهِ، حتَّى الوُسَطاءُ الَّذين يُريدونَ الخَيْرَ لِغَيرِهِم لا يُمكِنُ أنْ يَحْصُلَ لهم ذلك إلَّا بإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وذلك لكَمالِ سُلْطانِهِ ومَلَكوتِهِ وعَظَمَتِهِ، فلا أَحَدَ يَتكلَّمُ حتَّى فيما فيه خَيرٌ للغَيرِ إلَّا بإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقَولُهُ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ ﴿مَا﴾ مَوصولٌ يُفيدُ العُمومَ، أي: كُلُّ ما بَيْنَ أَيْديهم يَعْلَمُه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، والمُرادُ به الحاضِرُ والمُسْتَقبلُ، فالحاضِرُ بيْنَ يَديكَ، والمُسْتَقبَلُ بيْنَ يَدَيكَ ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ ما مَضى، فبِعِلْمِه ما مَضى لا يَنْسَى، وبعِلمِهِ المُسْتَقبَلُ لا يَجْهَلُ، كما قال موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حين سَأَله فِرعَونُ: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ۝٥١ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥١-٥٢].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٥١).

إذَنْ، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ الحاضِرَ والمُسْتقبَلَ ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ الماضِيَ، وإذا كان عِلمُ اللهِ مُحيطًا بكُلِّ شَيءٍ فما شَأْنُ عِلْمِ الإنسانِ؟

يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ﴾ يَعْني: الخَلائِقَ ﴿بِشَيْءٍ﴾ أَدْنى شَيءٍ ﴿مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ أي: إلَّا بالَّذي يَشاؤُهُ جَلَّوَعَلَا، فاللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ هو الَّذي يُعَلِّمُ مَن شاءَ من عِبادِهِ من أُمورِ الغَيبِ وأُمورِ الشَّاهِدِ.

وقَولُهُ: ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ أي: إلَّا بما شاءَ أنْ يُحيطوا به، فيُعْلِمُهم به.

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ يَعني: أَحاطَ بالسَّماواتِ والأَرْضِ، والكُرسيُّ فسَّرَه ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بأنَّه مَوْضِعُ القَدمينِ[1]، أي: قَدمَي الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، فهو بالنِّسبةِ للعَرشِ كالمُقدِّمةِ.

وإذا كان الكُرْسيُّ وَسِعَ السَّماواتِ والأرْضَ، فالعَرْشُ من بابِ أَوْلَى؛ لأنَّ العَرْشَ أَعْظَمُ وأكبَرُ من الكُرسيِّ.

وقَولُهُ: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾ أي: لا يُثقِلُه ﴿حِفْظُهُمَا﴾ أي: حِفظُ السَّماواتِ والأرْضِ، وذلك لسَعةِ عِلمِهِ، وكَمالِ عَظَمَتِهِ جَلَّوَعَلَا؛ فإنَّ ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ لا يُثقِلُ اللهَ تَعالى حِفظُهُ، بل ذلك سَهْلٌ عليه، يَسيرٌ عليه، سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ العليُّ: من العُلُوِّ، يَعْني: العاليَ فَوْقَ عِبادِهِ، العاليَ المنزلةِ، فهو عَالي المكانِ، عَالي المَنزلةِ جَلَّوَعَلَا، والعَظِيمُ يَعني: ذا العَظَمَةِ والسُّلْطانِ وكَمالِ القُدْرةِ والحَوْلِ، وما إلى ذلك.

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (ص:٣٠٤) برقم (٥٩٠).

في هذه الآيةِ الكَرِيمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إثْباتُ تَوحيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في أُلوهيَّتِهِ؛ لقَولِهِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

وتَوحيدُ الأُلوهيَّةِ أخَلَّ به كثيرٌ من النَّاسِ اليَومَ، فتَجِدُ الرَّجُلَ يقولُ: إنَّه مُسْلِمٌ. وتَجِدُهُ يُصلِّي، ويصومُ، ويحُجُّ، ويَعتمِرُ، لكن لا يُقْبَلُ منه؛ لأَنَّه مُشرِكٌ، ولهذا لا يَغْفِرُ اللهُ الشِّركَ إلَّا بتَوبةٍ، ولا يَقبَلُ اللهُ عَمَلًا مع شِرْكٍ إلَّا بتَوبةٍ من الشِّركِ.

٢- إِثْباتُ هَذَينِ الاسْمَينِ العَظيمَينِ: (الحيُّ، القَيُّومُ)، قال أهْلُ العِلمِ -وأظُنُّه وَرَدَ فيه حَديثٌ[1]- إنَّهما اسمُ اللهِ الأعظَمُ الَّذي إذا دُعِيَ به أَجابَ، وإذا سُئِلَ به أَعْطَى.

٣- إِثْبَاتُ ما دلَّ عليه هَذَانِ الاسْمانِ، وهي: الحياةُ، والقَيُّوميَّةُ. وذلك لأنَّ أَسْماءَ اللهِ تَعالى كُلَّها مُشتَمِلةٌ على المَعَاني والأَوْصافِ العَظيمةِ الحَميدةِ.

وإثْباتُ حياةِ اللهِ تَعالى وقَيُّوميَّتِهِ تَتضمَّنُ أَوْصافًا كَثيرةً، كالعِلْمِ، والقُدْرةِ، والسَّمعِ، والبَصَرِ، والحِكْمةِ، والعِزَّةِ، والقُوَّةِ، وغَيرِ ذلك؛ لأنَّ كُلَّ هذه من كَمالِ الحَياةِ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال: ﴿ٱلْحَيُّ﴾ أي: ذو الحَياةِ الكامِلةِ.

٤- أنَّه يَجِبُ على المَرءِ أنْ يَرْجِعَ إلى ربِّهِ في جَميعِ أُمُورِه؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾، يَعني: القائِمَ بنَفسِهِ، القائِمَ على غَيرِهِ جَلَّ وَعَلَا، فإذا كان هو القَائِمَ عليك فلا تَلْجَأْ إلَّا إليه عَزَّوَجَلَّ في جَلْبِ المَنافِعِ ودَفْعِ المَضارِّ، ولا تَتَّخِذْ ربًّا سِواهُ، أَفْرِدِ اللهَ تعالى بالتَّوكُّلِ، أَفْرِدِ اللهَ تَعالى بالإِنَابةِ، بالخَشْيةِ، بكُلِّ ما يَختَصُّ اللهُ به.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٥٠٥) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- كَمالُ حَياةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكَمالُ قَيُّوميَّتِهِ؛ لقَولِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، ومن المَعْلومِ أنَّ انْتِفاءَ السِّنةِ والنَّومِ دَليلٌ على كَمالِ الحَياةِ؛ لأنَّ الَّذي يَحْتاجُ إلى النَّومِ ويَأْخُذُه النَّومُ ناقِصُ الحَياةِ، فنحن نحتاجُ إلى النَّومِ؛ لِنَسْتَرِيحَ من عَناءِ التَّعَبِ السَّابِقِ، ولِنَسْتَجِدَّ القُوَّةَ للتَّعَبِ اللَّاحِقِ، ولهذا كان أَهْلُ الجَنَّةِ لا يَنامُون؛ لأَنَّه لا يَمَسُّهم فيها نَصَبٌ ولا لُغُوبٌ.

٦- إِثْباتُ الصِّفاتِ الَّتي يُسَمُّونها: الصِّفاتِ السَّلبيَّةَ. يَعني: المَنفيَّةَ؛ لقَولِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، ومَعْنى إِثْباتِها: أَنَّ اللهَ يُوصَفُ بالنَّفيِ كما يُوصَفُ بالإِثْباتِ.

لكن يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ النَّفيَ الَّذي يَتَّصِفُ اللهُ به إِنَّما يُنفَى عنه لكَمالِ ضِدِّه.

فمَثَلًا: إذا قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، فالمَعْنى: أَنَّه لا يَظْلِمُ؛ لكَمالِ عَدْلِهِ، لا لأَنَّه عاجِزٌ عن الظُّلمِ، لو شاءَ لظَلَمَ، لكنْ لكَمالِ عَدْلِهِ لا يَظلِمُ، ولهذا جاءَ في الحَديثِ القُدْسِيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا**»(١).

كذلك يَقُولُ هنا: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، فهل المُرادُ: نَفيُ النَّومِ عن اللهِ عَزَّوَجَلَّ والسِّنةِ الَّتي هي النُّعاسُ، أو المُرادُ: لكَمالِ حَياتِهِ وقَيُّوميَّتِهِ لا تَأْخُذُهُ سِنةٌ ولا نَومٌ؟ الثَّاني هو المُتعيِّنُ، يَعني: أَنَّه لكَمالِ حَياتِهِ وقَيُّوميَّتِهِ لا تَأْخُذُه سِنةٌ ولا نَومٌ، جَلَّوَعَلَا.

٧- عُمومُ مُلكِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وأَنَّ له ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ من الأَعْيانِ، وما يَنتُجُ عنها من أَفْعالٍ، وغَيرِ ذلك.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٥٢).

ويَترتَّبُ على هذه الفَائِدةِ: أنَّه لا حُكْمَ في السَّماواتِ والأَرْضِ إلَّا للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه هو المالِكُ، والمالِكُ يُدبِّرُ مُلْكه على ما يَشاءُ.

٨- أنَّ اللهَ وَحْدَه هو الَّذي له مُلْكُ السَّماواتِ والأَرْضِ، أمَّا غيرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فلن يَمْلِكَ شيئًا من السَّماواتِ والأَرْضِ إلَّا ما مَلَّكَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك فمُلْكُه ناقِصٌ من حيثُ الشُّمولُ، ناقِصٌ من حيثُ التَّصرُّفُ، فقَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ [النور:٦١] أَثْبَتَ للعِبادِ مُلْكَ المَفاتِحِ، وقَولُهُ تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون:٦] أَثْبَتَ للعِبادِ مُلْكَ اليمينِ.

لكن هل هذا المُلكُ للإنسانِ مُلكٌ عامٌّ لكُلِّ مُلكِ يَمينٍ؟ لا، ففُلانٌ يَملِكُ عَبدَه، وفُلانٌ يَملِكُ عَبدَه، وليس أحَدُهما يَملِكُ عَبْدَ الآخرِ.

كذلك أيضًا مُلْكُ الإنسانِ لِمَا مَلَّكَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ ليس هو حُرًّا فيه، يَفعَلُ ما شاءَ، بل هو مُلكٌ مُقيَّدٌ، لا يَتصرَّفُ فيه إلَّا حيثُ أَذِنَ اللهُ له فيه.

أمَّا المُلكُ الشَّامِلُ العامُّ المُطلَقُ فهو للهِ ربِّ العالَمينَ.

٩- إِثْباتُ أنَّ السَّماواتِ جَمْعٌ؛ لقَولِهِ: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وهذا الجَمعُ قد بُيِّنَ في القُرآنِ الكَريمِ أنَّه سَبْعُ سَمواتٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون:٨٦]، وقال تَعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ﴾ [المؤمنون:١٧]، وقال اللهُ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢].

أمَّا الأرضُ فجاءَتْ في القُرآنِ مُفْرَدةً، لكنْ يُرادُ بها الجِنسُ، والمُفرَدُ الَّذي يُرادُ به الجِنسُ يعُمُّ كُلَّ جِنْسٍ، لكِنَّ ظاهِرَ قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ

وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ يقْتَضي أنَّ الأَرَضينَ سَبعٌ؛ لأنَّ مُماثلَةَ الأرْضِ للسَّماءِ في غيرِ العَدَدِ غيرُ مُمكنةٍ؛ لأنَّ السَّماءَ أَعْظَمُ وأَوْسَعُ، وهي مُحِيطَةٌ بالأَرْضِ، فتَعيَّنَ أنْ يكونَ قَولُهُ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ أي: مِثلَهُنَّ في العَدَدِ.

أمَّا السُّنَّةُ فصَريحةٌ في أنَّ الأَرَضينَ سَبعٌ، كقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»[1].

١٠- إِثْباتُ الشَّفاعةِ؛ لأنَّه لولا ثُبُوتُ الشَّفاعةِ لم يكن لقَوْلِهِ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ فائِدةٌ، فالشَّفاعةُ ثابِتةٌ، ولكنَّها بإذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فيُؤخَذُ منه: إِثْباتُ الشَّفاعةِ، وقد سَبَقَ أنْ قُلنا: إنَّ الشَّفاعةَ نَوْعانِ، فلْيُعاوَدْ ما ذَكَرْناه سابقًا[2].

١١- أنَّه لا أَحَدَ يَشْفَعُ عندَ اللهِ إلَّا بعدَ أنْ يَأذَنَ اللهُ له، فيدُلُّ ذلك على كَمالِ سُلْطانِهِ جَلَّوَعَلَا، وأنَّه لكَمالِ سُلْطانِهِ لا أَحَدَ يَسْتَطيعُ أنْ يتكلَّمَ ولو بما يَنفَعُ الغيرَ، إلَّا بإذْنِ اللهِ.

لكن المُلوكُ مهما عَظُمَتْ مَنزِلَتُهم لهم أَصْحَابٌ وأَصْدِقاءُ يَسْتَطيعون أنْ يَشْفَعوا لأحدٍ دُونَ أنْ يَستَأذِنوا من السُّلْطانِ، لكِنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ مهما كان الشَّافِعُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢) (٢٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض، رقم (١٦١٠) (١٦١٢) من حديث سعيد بن زيد وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كما أخرجه البخاري في الموضع السابق، رقم (٢٤٥٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (١٦١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: (ص:٢٧٥).

في مَنْزِلَتِهِ، ومهما كان المَشْفوعُ له في حَاجَتِهِ، لا أَحَدَ يَسْتَطِيعُ أنْ يَشفَعَ عندَ اللهِ إلَّا بإذْنِهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لكمالِ سُلطانِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى.

١٢- إثْباتُ عِلْمِ اللهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾، وإثْباتُ عُمومِهِ في المَاضِي والمُسْتقبَلِ والحاضِرِ؛ لقَولِهِ: ﴿مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾.

ويَترتَّبُ على هذه الفائِدةِ: أنَّك متى عَلِمتَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ عالِمٌ ما بيْنَ يَدَيْكَ وما خَلفَكَ، فإنَّك سوف تَحْذَرُ من مُخالَفَتِهِ جَلَّوَعَلَا؛ لأنَّك مهما خالَفْتَ في سِرٍّ أو إعْلَانٍ، أو ظُهُورٍ أو خَفاءٍ، عندَك أحَدٌ أو ليس عندَك أحَدٌ، فإنَّ اللهَ تَعالى عَالِمٌ به، فاحْذَرْ أنْ يَعْلَمَ اللهُ منك ما يُخالِفُ ما يُريدُ منك.

١٣- أنَّه لا عِلْمَ لنا إلَّا ما علَّمَنا عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾، فنحن لا نَعْلَمُ عنه ولا عن صِفاتِهِ إلَّا بما شاءَ، ونحن لا نَعْلَمُ عن مَخْلوقاتِهِ إلَّا ما عَلَّمَنا، فهاهُنا شيئَانِ:

الأوَّلُ: ما يتعلَّقُ بذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وصِفاتِهِ.

والثَّاني: ما يتعلَّقُ بمَخْلوقاتِهِ.

وكِلاهما لا نَعْلَمُه إلَّا بما عَلَّمَنا عَزَّوَجَلَّ، ولذلك يَجِبُ علينا الكَفُّ عن الكَلَامِ في ذاتِ اللهِ تَعالى وصِفاتِهِ إلَّا ما وَصَلَ إلينا عِلْمُهُ، ويَجِبُ علينا الكَفُّ عمَّا يَتعلَّقُ بمَخْلوقاتِهِ إلَّا بما وَصَلَ إلينا عِلْمُهُ.

ويَتفرَّعُ على هذه القاعدةِ: أنَّه لا يَحِلُّ لنا أنْ نَتكلَّمَ عن كَيفيَّةِ صِفةٍ من صِفاتِ اللهِ إذا لم يُبَيَّنْ لنا ذلك في الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فلو أنَّ أحَدًا قال: إنَّ اللهَ اسْتَوى على العَرْشِ، كيف استَوى؟ فإنَّنا نقولُ: لا يَحِلُّ لك أنْ تَسأَلَ هذا السُّؤالَ؛ لأنَّ هذا من

التَّعمُّقِ في الدِّينِ والتَّنطُّعِ فيه، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ**» ثَلاثَ مرَّاتٍ[1].

ولَمَّا سُئِلَ الإمامُ مالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عن قَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف اسْتَوى؟ أَنْكَرَ هذا السُّؤالَ، وقال: الاستِواءُ غَيرُ مَجْهولٍ، والكَيفُ غَيرُ مَعْقولٍ، والإِيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ[2]. وأصابَ في إنْكارِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّه لـو كان السُّؤالُ عنه من الحَقِّ لكان أَوْلى النَّاسِ به صَحابةُ رسولِ اللهِ ﷺ؛ لأنَّهم أَحْرَصُ النَّاسِ على مَعْرِفةِ اللهِ وأَسْمائِهِ وصِفاتِهِ، ولأنَّ عندَهم مَنْ إذا سَأَلوهُ أَجابَهم فيما عندَه فيه عِلْمٌ، وهو الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

١٤ – إثْباتُ المَشيئةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾.

ويتفرَّعُ على ذلك: أنَّك إذا سَأَلتَ العِلْمَ فاسأَلِ اللهَ، وعلِّقْ قَلبَك بربِّكَ؛ لِيَزيدَكَ عِلمًا، ولكنْ لا يَعْني ذلك إِبْطَالَ الأَسْبابِ الَّتي يَحصُلُ بها العِلمُ، كالأَخْذِ من العُلَماءِ، أو من الكُتُبِ المَوْثوقةِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

١٥ – إِثْباتُ الكُرسيِّ، وأنَّه عَظِيمٌ شَامِلٌ للسَّمَواتِ والأَرْضِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾.

١٦ – أنَّ اللهَ تَعالى لا يَـؤُودُه -أي: لا يُثقِلُـهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- حِفـظُ السَّماواتِ والأَرْضِ، لا حِفظُهُما بذاتِهِما، ولا حِفْظُ ما فيهِما من مَخْلُوقاتِ اللهِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص:٥٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٥)، كما ذكره اللالكائي في شرح أُصُول اعتقاد أهل السُّنَّة (٢/ ٤٤١) برقم (٦٦٤).

وتَصوَّرِ السَّماواتِ والأَرْضَ! لا يُمكِنُ أنْ تُحِيطَ بهما، ومع ذلك فاللهُ تَعالى لا يُثْقِلُهُ حِفظُهُما؛ لكَمالِ قُوَّتِهِ جَلَّ وَعَلَا.

١٧- إثْباتُ عُلُوِّ اللهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾، العَلِيُّ بذاتِهِ، العليُّ بصِفاتِهِ، فهو نَفْسُهُ فوقَ كُلِّ شَيءٍ، وصِفاتُهُ كُلُّها عُلْيَا، ليس فيها نَقْصٌ بوَجهٍ من الوُجوهِ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل:٦٠].

العَظيمُ: يَعْني ذا العَظَمةِ، فلا شَيْءَ أَعْظَمُ من اللهِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧].

وأَحُثُّ إخْواني المُسلِمينَ على قِراءةِ هذه الآيةِ كُلَّ لَيلةٍ؛ لأنَّه إذا قَرأَها الإنسانُ في لَيْلَةٍ لم يَزَلْ عليه من اللهِ حَافِظٌ، ولا يَقرَبُهُ شَيطانٌ حتَّى يُصبِحَ.

وإذا كان الإنسانُ يَبْذِلُ الشَّيءَ الكَثيرَ لمَنْ يَحرسُهُ من البَشَرِ، مع أنَّ البَشَرَ لا يَستطيعون حِراسَتَهُ من شَياطينِ الجِنِّ، فلْيَقرَأْ هذه الآيةَ بدُونِ بَذْلِ مالٍ.

ثمَّ هو في قِراءَتِهِ لها يُؤجَرُ، كُلُّ حَرفٍ بحَسَنةٍ، والحَسَنةُ بعَشْرِ أَمْثالِها، إلى سَبعِ مِئةِ ضِعْفٍ، إلى أَضْعافٍ كَثيرةٍ.

وأُوصي إِخْواني أنْ يَقرَؤُوها بتَمهُّلٍ وتَدبُّرٍ؛ حتَّى يَتبيَّنُوا عَظَمةَ هذه الآيةِ الَّتي أَقَرَّ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أُبَيَّ بنَ كَعبٍ حين سَأَلَهُ: «**أَيُّ آيَةٍ أَعْظَمُ فِي كِتَابِ اللهِ؟**» قال: آيةُ الكُرسيِّ، ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[1].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٧٧).

وأُوصي أيضًا بتَدبُّرِ ما فيها من صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ العَظيمةِ، وأَسْمائِهِ الحُسْنى الكَريمةِ؛ حتَّى يَزدادَ بذلك إيمانًا باللهِ، وتَعْظيمًا له، ولكِتابِهِ.

وأسأَلُ اللهَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لي ولإِخْواني المُسلِمينَ أنْ يَجْعَلَنا من المُتدبِّرينَ لكِتابِهِ، المُعظِّمينَ له جَلَّ وَعَلَا، القائِمينَ بأَمْرِهِ لَيلًا ونَهارًا، وسِرًّا وجِهارًا، مُخلِصينَ له الدِّينَ ولو كَرِهَ الكافِرونَ.

• • ✿ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾

هذه الآيةُ يظُنُّ بعضُ النَّاسِ أنَّها من آيةِ الكُرسيِّ، وليس كذلك، فآيةُ الكُرسيِّ آيةٌ واحِدةٌ مُستقِلَّةٌ، وهذه آيةٌ أُخرَى مُستقِلَّةٌ، فليست منها.

قَولُهُ تَعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ أي: لا أَحَدَ يُكرَهُ في دِينِ اللهِ، بل مَن دَخَلَ في دِينِ اللهِ دَخَلَهُ اختيارًا؛ لأنَّه قد تَبيَّنَ الرُّشدُ من الغَيِّ، فأيُّ إنسانٍ يَتأمَّلُ الإِسْلَامَ بمَحاسِنِهِ عِبادةً وأدَبًا وخُلُقًا لا بُدَّ أنْ يَدْخُلَ الإسلامَ مختارًا؛ لأنَّه فِطرةُ اللهِ، ولهذا قال: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾، وهذه الجُملةُ تَعليلٌ للحُكمِ السَّابِقِ، أي: لا إِكْراهَ في الدِّينِ؛ لأنَّه تبيَّنَ الرُّشدُ من الغَيِّ، فمَن دَخَلَ في الدِّينِ دَخَلَهُ باختيارٍ لا بإِكْراهٍ.

وليس مَعْنى الآيةِ كما يظُنُّ بعضُ النَّاسِ: لا إِكْراهَ على الدِّينِ، وأنَّ هذه الآيةَ قد نَسَخَتْ وُجوبَ الجِهادِ؛ لأنَّ الآيةَ لا تدُلُّ على هذا المَعْنى، بل الجِهادُ قائِمٌ لِمَن عانَدَ واستكْبَرَ، وأمَّا مَن تَمشَّى على الفِطْرةِ فلا يحتاجُ إلى جِهادٍ، ولا إِكْراهٍ على الدِّينِ.

والمُرادُ بالدِّينِ هنا: دِينُ مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لأنَّه هو الدِّينُ المَقْبولُ عندَ اللهِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال تَعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥].

وقَولُهُ تَعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ أي: ظَهَرَ واتَّضَحَ، والرُّشْدُ: سُلوكُ طَريقِ الصَّوابِ. والغَيُّ: مُجانَبةُ الصَّوابِ.

و﴿تَّبَيَّنَ﴾ هنا فيها نَوعٌ من تَضْمينِ التَّمَيُّزِ، يَعني: تبيَّنَ وتميَّزَ الرُّشدُ من الغَيِّ.

ثمَّ ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنَّه بعدَ تبيُّنِ الرُّشدِ من الغَيِّ، انقَسَمَ النَّاسُ إلى قِسمَينِ، ذَكَرَ أَحَدَهما، وطَوى ذِكْرَ الآخَرِ، فقال: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ أي: مَن يُنكِرِ الطَّاغوتَ، ويَبْتَعِد عنه.

والمُرادُ بالطَّاغوتِ: كُلُّ ما خالَفَ حُكمَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّه طاغوتٌ، وهو يَختلِفُ على دَرَكاتٍ.

ودَليلُ قَولِنا: إنَّ الطَّاغوتَ كُلُّ ما خالَفَ حُكمَ اللهِ. قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء:٦٠].

وقَوْلُه: ﴿وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ أي: إيمانًا حَقيقيًّا خاليًا من الكُفرِ، خَاليًا من الشَّكِّ، خَاليًا من الشِّركِ.

وقَدَّمَ الكُفرَ بالطَّاغوتِ على الإيمانِ باللهِ؛ لِيَرِدَ الإيمانُ على قَلْبٍ خَالٍ من الشَّوائِبِ، ولهذا يُقالُ: «التَّخْليةُ قبلَ التَّحْليةِ»، يَعني: أَخْلِ المكانَ من الشَّوائِبِ،

ثمَّ حَلِّهِ وزَيِّنْهُ، ولهذا جاءَ النَّفيُ في كَلِمةِ التَّوحيدِ قَبْلَ الإثْباتِ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وقَوْلُه: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ ﴿ٱسْتَمْسَكَ﴾ بمَعْنى: تمسَّكَ، وزِيدَتِ الهَمْزَةُ والسِّينُ للمُبالَغةِ، أي: تَمَسَّكَ تمسُّكًا قويًّا.

والعُرْوةُ هي: ما يَتمسَّكُ به الإنسانُ، كالعُرَى الَّتي تكونُ في جَوانِبِ البِرْكَةِ أو البِئْرِ لِمَن أَرَادَ السِّباحةَ.

و﴿ٱلْوُثْقَىٰ﴾ يَعْني الوَثيقةَ، الَّتي يَطْمَئِنُّ المُتمسِّكُ بها اطْمِئْنانًا كاملًا غيرَ خائِفٍ من الغَرَقِ ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ أي: لا انْقِطَاعَ، فهي عُرْوةٌ وَثِيقَةٌ لا تَنقطِعُ.

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ أي: سَميعٌ لكُلِّ قَولٍ، عَليمٌ بكُلِّ فِعلٍ، بانَ أو خَفِيَ.

في هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ الدِّينَ الإسلاميَّ دِينُ الفِطْرةِ، يَقْبَلُهُ كُلُّ ذي فِطْرةٍ سَليمةٍ، وأمَّا المُعانِدُ المُسْتكبِرُ فهذا يَصْدُقُ عليه قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٩٦-٩٧]، وقَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾ [الأنعام:٢٥].

٢- أنَّ الدِّينَ الإسلاميَّ رُشْدٌ، وما سِواهُ غَيٌّ، فالدِّينُ الإِسْلَاميُّ حِلْمٌ، وما سِواهُ سَفَهٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠].

٣- أنَّ مَن الْتبَسَ عليه الرُّشدُ بالغَيِّ بعدَ تَبيُّنِهِ فهو أَضَلُّ من بَهائِمِ الأَنْعامِ، وقد قال اللهُ تَعالى عن المُكذِّبينَ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤].

٤- أنَّه لا يَتِمُّ الإيمانُ باللهِ حتَّى يَتِمَّ الكُفرُ بالطَّاغوتِ، ولكن هل يَجْتَمِعُ هذا وهذا؟

الجَوابُ: أمَّا الكُفرُ المُطلَقُ فلا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ مع الإيمانِ، وأمَّا مُطلَقُ الكُفرِ فيُمكِنُ أنْ يَجتمِعَ مع الإيمانِ النَّاقِصِ، دَليلُ ذلك: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[1]، فجَعَلَ قِتالَ المُؤمِنِ كُفرًا، لكنَّه كُفرٌ يَجْتَمِعُ مع الإيمانِ؛ بدَليلِ قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:٩-١٠]، فجَعَلَ اللهُ الطَّائِفتَينِ المُقْتَتِلَتَينِ إِخْوةً لنا في الإيمانِ، مع أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «قِتَالُهُ كُفْرٌ»، فمُطلَقُ الكُفرِ يُمكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ مع مُطلَقِ الإيمانِ، أمَّا الكُفْرُ المُطلَقُ فلا يُمكِنُ أنْ يَجتمِعَ مع الإيمانِ.

٥- أنَّ مَن كَفَرَ بالطَّاغوتِ، وآمَنَ باللهِ، فالنَّجاةُ مَضْمُونةٌ له؛ لقَولِهِ: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾، وهو كذلك، قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»[2].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ»، رقم (٦٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٦- إِثْباتُ اسْمَينِ من أَسْماءِ اللهِ، هُما: السَّميعُ، والعَليمُ. فبِسَمْعِهِ جَلَّ وَعَلَا يَسْمَعُ كُلَّ صَوتٍ وإنْ خَفِيَ، يَعلَمُ السِّرَّ وأَخْفى عَزَّوَجَلَّ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه:٧]، أي: أَخْفى من السِّرِّ، وهو ما حَدَّثَ الإنسانُ به نَفْسَهُ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٧].

٧- إِثْباتُ عِلْمِ اللهِ المُستفادِ من الاسْمِ الكَريمِ: ﴿عَلِيمٌ﴾؛ لأَنَّ أَسْماءَ اللهِ تَعالى كُلَّها تدُلُّ على مَعانٍ، ليس فيها اسْمٌ جَامِدٌ لا يدُلُّ على مَعْنًى أبدًا، كُلُّ أَسْمائِهِ تدُلُّ على ما تَضمَّنَتْهُ من المَعاني، قال العُلَماءُ: وكذلك أَسْماءُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- كُلُّها تَدُلُّ على ما تَضَمَّنَتْهُ من مَعانٍ، وكذلك أَسْماءُ القُرآنِ.

واعْلَمْ أنَّ عِلْمَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ جُمْلةً وتَفْصيلًا، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢]، وقال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٠]، وقال تَعالى في تَفْصيلِ عِلْمِهِ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

وإذا آمَنَ الإنسانُ بهذا العِلْمِ لَزِمَ أنْ يَخْشَى اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه إنْ تَكلَّمَ عَلِمَ اللهُ به، وإنْ فَعَلَ عَلِمَ اللهُ به، وإنْ تَرَكَ شيئًا مَأْمُورًا به عَلِمَ اللهُ به، وإنْ أَسَرَّ شيئًا في نَفسِهِ عَلِمَ اللهُ به، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾ [البقرة:٢٣٥]، فمتى آمَنَ الإنسانُ بهذا الاسْمِ، وما تَضمَّنَهُ من الصِّفةِ، فلا بُدَّ أنْ يُحدِثَ

له خَوْفًا من اللهِ، وخَشْيةً منه؛ حتَّى لا يَعْلَمَهُ عَزَّوَجَلَّ على وَجْهٍ لا يَرْضى به عنه.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أي: يَتولَّاهُم في الدُّنْيا والآخِرةِ، وهذه هي الوِلَايةُ الخاصَّةُ؛ لأنَّ وِلايةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نَوْعَانِ: عامَّةٌ، وخاصَّةٌ.

فالعامَّةُ في مِثلِ قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام:٦١-٦٢]، وقال تَعالى: ﴿وَرُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [يونس:٣٠].

أمَّا الوِلايةُ الخاصَّةُ ففي مِثلِ هذه الآيةِ، وفي مِثْلِ قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد:١١].

ومِن وِلايَتِهِ عَزَّوَجَلَّ للمُؤْمِنينَ تلك الوِلايةَ الخاصَّةَ: ما أفادَهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ أي: من ظُلُماتِ الشِّركِ والمَعاصي إلى نُورِ التَّوحيدِ والطَّاعةِ، ومِن ظُلُماتِ الجَهْلِ إلى نُورِ العِلمِ.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ يَعني: يَتولَّاهُم الطَّاغوتُ، وهُم شَياطينُ الإنسِ والجِنِّ، يَتولَّونَ الكُفَّارَ، ويُحرِّضونَهم على الغَيِّ والضَّلالِ، ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ

﴿ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، فتَجِدُ هؤلاءِ يَنْحَرِفونَ بعدَ الطَّاعةِ إلى المَعْصيةِ، وبعدَ الإيمانِ إلى الكُفرِ، والعِياذُ باللهِ.

ومَآلُ الَّذين يَنْحَرِفونَ من الإيمانِ إلى الكُفرِ: ما ذَكَرَه في قَولِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بُشْرى للمُؤْمنينَ أنَّ اللهَ تَعالى وَلِيُّهم؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ولو لم يكُنْ من آثارِ الإيمانِ إلَّا هذا لكَفَى، أنْ يَتولَّاكَ اللهُ تَعالى في الدُّنيا والآخِرةِ.

٢- أنَّ الإيمانَ سَببٌ للعِلْمِ، وسَببٌ للاستِقامةِ؛ لقَولِهِ: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾.

٣- أنَّه جَمَعَ الظُّلُماتِ، وأَفْرَدَ النُّورَ؛ لأنَّ النُّورَ واحِدٌ، وهو ما جاءَ به القُرآنُ الكَريمُ، كما قال تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤]، وهو طَريقٌ واحِدٌ.

وأمَّا ما خَالَفَه فهو طُرُقٌ، ومِلَلٌ شَتَّى، ومَناهِجُ مُتعدِّدةٌ: هذا وَثَنيٌّ، وهذا مُلْحِدٌ لا يُؤمِنُ بشَيءٍ، وهذا يَهوديٌّ، وهذا نَصرانيٌّ، فالظُّلُماتُ كَثيرةٌ، ولهذا قال تَعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣].

٤- أنَّه أَفْرَدَ وِلايَةَ المُؤْمِنينَ، ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ لأنَّه جَلَّ وَعَلَا واحِدٌ، وجَمَعَ أَوْلياءَ الكُفَّارِ؛ لأنَّهم كَثيرُونَ، فهذا إِمَامٌ لهم في الشِّرْكِ، وهذا إِمَامٌ لهم في الفِسْقِ، وهذا إمامٌ لهم في الانحِرافِ، وهكذا.

٥- أنَّ الَّذين كَفَرُوا مَوْلاهُمُ الطَّاغوتُ، يَتولَّاهُم والعِياذُ باللهِ، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف:٣٦].

٦- أنَّ الكُفَّارَ في ضَلَالٍ، وفي ظُلْمةٍ، حتَّى لو اسْتَناروا بعضَ الشَّيءِ فإنَّ مَرَدَّهُمْ إلى الظُّلُماتِ، ولهذا قال: ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، أي: من نُور الهُدَى والإِسْلَامِ إلى ظُلُماتِ الضَّلالِ والكُفرِ.

٧- أنَّ الكُفَّارَ مُخلَّدونَ في النَّارِ؛ لقَولِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

ولم يَذكُرْ ثَوابَ الَّذين آمَنوا؛ لأنَّ الأَشْياءَ تُعرَفُ بضِدِّها، فإذا كان الكُفَّارُ أَصْحابَ النَّارِ هُمْ فيها خَالِدونَ، فالمُؤمِنونَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ، هُم فيها خَالِدونَ.

أسأَلُ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنْ يجعَلَنا جميعًا من أَصْحابِ الجَنَّةِ الخَالِدينَ فيها، نتمتَّعُ برُؤيةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وبصُحْبةِ النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالِحينَ؛ إنَّه جَوادٌ كَريمٌ.

•●○●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾

قَولُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ الاستِفْهامُ للتَّعْجيبِ والإِثَارةِ والانْتِباهِ.

والمُخاطَبُ هنا: إمَّا أنْ يكونَ الرَّسولَ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وإمَّا أنْ يكونَ غَيْرَهُ ممَّن يَصِحُّ أنْ يُوجَّهَ إليه الخِطابُ.

وقَوْلُه: ﴿إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ أي: جادَلَهُ، والمُحاجَّةُ: هي المُجادَلةُ بالحُجَّةِ الَّتي يُدْلي بها كُلُّ واحِدٍ من المُتجادِلَينِ.

وإِبْرَاهيمُ هو: أبو الأنبياءِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، خَليلُ الرَّحْمنِ، وهو أَفْضَلُ الأنبياءِ بعدَ مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

وقَوْلُه: ﴿حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ أي: في اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والضَّميرُ في قَوْلِه: ﴿فِى رَبِّهِۦٓ﴾ يَعودُ إلى إِبْرَاهيمَ؛ لأنَّ الرَّجُلَ الآخَرَ لا يُؤمِنُ بذلك.

وقَولُهُ: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ هذه الجُمْلةُ تَعْليلٌ لِمُحاجَّةِ الرَّجُلِ الآخرِ، يَعنـي: أنَّ هذا الرَّجُـلَ حاجَّ إبراهيمَ، وقَـال: أنا لي المُلكُ، وأنا الرَّبُّ، فأين ربُّك يا إِبْرَاهيمُ؟

وقَولُهُ تَعالى: ﴿ٱلْمُلْكَ﴾ المُرادُ: الجِنسُ، وليس كُلَّ مُلكِ الأَرْضِ والسَّماواتِ.

﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ هذا تَفْصيلُ المُحاجَّةِ ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ يُحْيي الميِّتَ، ويُميتُ الحيَّ، ومِن إِحْياءِ المَوْتى: إِنْشاءُ الحَياةِ فيما ليس بحَيٍّ، دليلُ ذلك: قَولُهُ تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]، ولا أحَدَ يَقْدِرُ على أنْ يُحْيِيَ ويُميتَ.

لكنَّ هذا ادَّعى دَعْوًى باطِلةً، قال: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، فادَّعى ما ليس له، ولا حَاجَةَ أنْ نقولَ: إنَّه أرادَ أنَّه يُقدَّمُ إليه الرَّجُلُ يَسْتَحِقُّ القَتْلَ، فيُبْقيهِ، أو يُقدَّمُ إليه

الرَّجُلُ البريءُ، فيقتُلُه. لا حاجةَ لذلك، هو ادَّعى دَعْوًى كاذِبةً، قال: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾.

ولَمَّا كان هذا أَمْرًا قد يَخْفَى انتَقَلَ إبراهيمُ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إلى الأَمْرِ الأَجْلى الَّذي لا يُمكِنُ لهذا أنْ يَدَّعِيَهُ، قال له إبراهيمُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾، وحينئذٍ لا يَستطيعُ أنْ يقولَ: آتي بها من المَغرِبِ. ولو ادَّعى ذلك لكذَّبه كُلُّ أَحَدٍ.

﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ﴾ أي: غُلِبَ وانْخَذَلَ الَّذي كَفَرَ، وعَجَزَ أنْ يَرُدَّ على إِبْراهيمَ هذه البيِّنَةَ.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أي: لا يَهْدي مَن قَضى بظُلْمِهم، وأمَّا الظَّالِمُ الَّذي لم يَقْضِ اللهُ عليه بالظُّلمِ إلى المَماتِ فقد يَهْديهِ.

في هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الدَّعْوةُ إلى الاعْتِبارِ فيمَن مَضى؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ يدُلُّ على هذا، كما ذَكَرْنا في التَّفسيرِ.

٢- أنَّ الرُّسُلَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ يُجادَلونَ ويُؤْذَونَ في اللهِ، وهُم صَابِرونَ في ذلك، مُثْبِتُونَ للحقِّ.

٣- أنَّ النِّعْمةَ قد تُطْغي الإنسانَ حتَّى يَتجاوَزَ حَدَّهُ؛ لأنَّ هذا لَمَّا آتاهُ اللهُ المُلْكَ ادَّعى أنَّه رَبٌّ.

٤- قُوَّةُ إبراهيمَ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ حيثُ قال أمامَ هذا الرَّجُلِ الطَّاغيةِ: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾، وهذا يَتضمَّنُ الكُفرَ بهذا الَّذي آتاهُ اللهُ المُلْكَ.

وهكذا يَنبَغي للإنسانِ أنْ يكونَ شُجاعًا حَازِمًا، لاسيَّما في مَقامِ المُناظَرةِ، الَّتي إذا انْخَذَلَ الإنسانُ فيها كان سببًا لانْخِذَالِ الحقِّ.

٥- أنَّه يَنْبَغي للمُناضِلِ المُجادِلِ ألَّا يَذْكُرَ من الحُجَجِ ما يُمْكِنُ للخَصمِ أنْ يَدَّعِيَ مِثلَه أو أنْ يَمِيلَ يَمينًا وشِمالًا، وإنْ ذَكَرَ ذلك فليَذكُرْ ما لا يُمكِنُ أنْ يَدَّعِيَهُ الخَصمُ، ووَجْهُ ذلك: أنَّ إبراهيمَ الخليلَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عَدَلَ عن مُناظَرة هذا الرَّجُلِ بالطُّرُقِ الخَفيَّةِ إلى مُناظَرَتِهِ بالطُّرُقِ الجَليَّةِ.

٦- أنَّ الشَّمسَ هي الَّتي تَسِيرُ، وهي الَّتي يُؤْتى بها، وهي الَّتي تَغِيبُ، وهي الَّتي تغرُبُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧]، أربعةُ أَفْعالٍ أَضافَها اللهُ إلى الشَّمسِ: إذا طَلَعَتْ، تَزاوَرُ، إذا غَرَبَتْ، تَقرِضُ. وإِضافةُ الفِعلِ تَقْتَضي قِيامَهُ بمَن أُضيفَ إليه.

وأمَّا دَعْوى أنَّ الشَّمسَ ثَابتةٌ، وأنَّ الحَرَكةَ للأَرْضِ، فهذه تَحْتَاجُ إلى نَظَرٍ، فإنْ ثَبَتَ ذلك قَطعًا فإنَّنا نَقبَلُهُ، ويُمكِنُ أنْ نَصرِفَ الآياتِ عن ظَاهِرِها، ونقول: صَرْفُها عن ظاهِرِها كان بمُقتَضى الدَّليلِ الحِسِّيِّ؛ لأنَّ القُرآنَ الكَريمَ لا يُمكِنُ أنْ يُخالِفَ شيئًا محْسوسًا أبدًا؛ لأنَّ دَلالةَ الحِسِّ على مَدْلولِه قَطْعِيَّةُ الثُّبوتِ، والقُرآنُ قَطعيُّ الثُّبوتِ سَنَدًا ومَعْنًى، فلا يُمكِنُ أنْ يكونَ هناك قَطعيُّ الثُّبوتِ الحِسِّيِّ مُناقِضًا لقَطعيِّ الثُّبوتِ في القُرآنِ الكَـريمِ أبدًا، ومَعْلومٌ أنَّنا عندَ التَّعارُضِ المُطلَقِ نُقدِّمُ دَلالاتِ الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّها صَدَرَتْ من عندِ الخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ، وهو أَعْلَمُ بما خَلَقَ، لكن عندَما يكونُ ظاهِرُ القُرآنِ يُمكِنُ أنْ يُؤوَّلَ -إذا دلَّ الحِسُّ على المَعْنَى المُؤوَّلِ إليه- فإنَّ هذا مُمكِنٌ.

٧- أنَّـه ينبَغـي للمُجادِلِ المُحاجِّ أنْ يأتيَ بالضَّرْبـةِ القاصِمـةِ الَّتي لا مَجَالَ ولا مُحاوَلةَ للتَّخلُّصِ منها؛ لأنَّه لَمَّا قـال إبراهيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ بُهِتَ الَّذي كفَرَ، وما استَطاعَ الرَّدَّ.

٨- أنَّ الظَّالِمَ -والعِياذُ باللهِ- لا يُوفَّقُ للهُدى؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فانتِفاءُ هِدايةِ اللهِ لِحِكْمةٍ، وهي أنَّ هذا الَّذي انتَفَتْ عنه الهِدايةُ ليس أهْلًا لها.

ويدُلُّ لهذا: قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]، فإذا عَلِمَ اللهُ تَعالى من الشَّخصِ أنَّه ليس أَهْلًا للهِدايةِ لم يَهْدِهِ؛ لأنَّ هِدايةَ مَن ليس أَهْلًا لها نَوعٌ من العَبَثِ، لا فائِدةَ منه.

وإذا عَلِمَ اللهُ أنَّ هذا الشَّخصَ -مثلًا- أَهْلٌ للهِدايةِ هَداهُ اللهُ، ولهذا نَجِدُ كثيرًا من الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا من أئمَّةِ الكُفرِ، فهَداهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه عَزَّوَجَلَّ يعلَمُ أنَّ هذا أَهْلٌ للهِدايةِ، فيَهْدِيه.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾

هذه الآيةُ فيها عِبرٌ، وفيها نِعَمٌ، فمِن العِبَرِ: ما تَضمَّنَتْهُ من إِحْياءِ المَوْتى، ومن النِّعَمِ: أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أرادَ أنْ يُبيِّنَ لهذا الشَّاكِّ الَّذي خَفِيَ عليه إِحْياءُ اللهِ تَعالى لهذه القَرْيةِ، قال: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ يَعني: أوْ لَمْ تَرَ كالَّذي مرَّ على قَرْيةٍ، بعدَ أنْ ضَرَبَ اللهُ المَثَلَ فيما سَبَقَ في قِصَّةِ مُحاجَّةِ إبراهيمَ والرَّجُلِ الكافِرِ، ذَكَرَ قِصَّةً أُخرى.

﴿مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ يابِسةٌ هامِدةٌ أَشْجارُها وزُروعُها، فقال: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ يعني: كيف يُحْييها اللهُ، وهي مَيِّتةٌ هامِدةٌ؟ فأرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنْ يُبيِّنَ له قُدْرتَهُ على كُلِّ شَيءٍ، فأماتَهُ جَلَّوَعَلَا مِئةَ عامٍ، أي: ماتَ مِئةَ سَنةٍ، ﴿ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ بعدَ مِئةِ سَنةٍ، ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، قال بعضُ المُفسِّرينَ: إنَّه قال: ﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾؛ لأنَّه ماتَ في أوَّلِ النَّهارِ، وبُعِثَ في آخِرِ النَّهارِ، فقال: إنَّه لَبِثَ يومًا إذا كان ماتَ بالأَمْسِ، أو بعضَ يومٍ إن كان ماتَ في اليَومِ، وهو قد بَقِيَ مِئةَ عامٍ، قال اللهُ له: ﴿بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾، و﴿بَل﴾ هذه للإِضْرابِ الإبْطاليِّ، يَعني: أنَّ اللهَ أَبْطَلَ ما قالَهُ هذا: ﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، وقالَ: ﴿بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ مِئةَ سَنةٍ، يَعْني: أَرْبعَ مِئةِ فَصْلٍ، فهذه آيةٌ من آياتِ اللهِ: أنَّ اللهَ أماتَهُ، ثمَّ بَعثَهُ.

ثمَّ أراهُ اللهُ تَعالى آيةً ثانيةً، فقالَ: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾، طَعامٌ وشَرابٌ بَقِيَ مِئةَ سَنةٍ لم يَتَسَنَّهْ، أي: لم يَتغيَّرْ، فالشَّرابُ لم يَيْبَسْ، والطَّعامُ لم تُفسِدْهُ الرِّياحُ والشَّمسُ؛ لأنَّ اللهَ حَفِظَهُ، وهو خَيرٌ حافِظًا عَزَّوَجَلَّ.

ثمَّ أراهُ اللهُ تَعالى آيةً ثالِثةً، فقالَ: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾، وكان معه حِمارٌ، فماتَ الحِمارُ، ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ﴾ عِظامِ الحِمارِ

﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ رَأى العِظَامَ وشاهَدَها بعَينِهِ يَلْتَصِقُ بَعضُها ببَعضٍ بواسِطةِ العَصَبِ ﴿ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ رَأى اللَّحمَ بعَينِهِ يُكْسَى، كُلُّ هذا بلَحْظةٍ، عِظامٌ مُتناثِرةٌ تَقارَبَتْ، مُتَفاصِمةٌ فالتَحَمَتْ، عارِيةٌ فكُسِيَتْ باللَّحمِ.

وحينئذٍ أقَرَّ، ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وتبيَّنَ الأَمْر واضِحًا: أنَّ اللهَ قادِرٌ على أنْ يُحْيِيَ القَرْيةَ الَّتي مرَّ عليها، وقالَ: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾، ولهذا قالَ: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وهذه من نِعَمِ اللهِ على العَبدِ، أنْ يُرِيَهُ من الآياتِ ما يَزْدَادُ به يَقينُهُ، ويَكمُلُ به إيمانُهُ، فاللَّهُمَّ أرِنا الحَقَّ حَقًّا، وارْزُقْنا اتِّباعَهُ، وأَرِنا الباطِلَ باطِلًا، وارْزُقْنا اجتِنابَهُ.

في هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الدَّعْوةُ إلى النَّظَرِ والاعتِبارِ.

٢- أنَّ الإنسانَ لا يُلامُ إذا اسْتغرَبَ شيئًا قَبلَ أنْ تَظْهَرَ له البيِّنةُ، ولهذا عَذَرَ اللهُ هذا الرَّجُلَ، وأراهُ آياتٍ تُوجِبُ له اليَقينَ.

٣- أنَّ الأَرْضَ تُوصَفُ بالحَياةِ وبالمَوتِ، وهو كذلك، فإذا كانت أَشْجارُها يَابِسةً، وزُروعُها هامِدةً، فهي مَيِّتةٌ، وإذا قامت أَشْجارُها، ونَمَتْ زُروعُها، فهي حيَّةٌ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ يَعني: هامِدةً ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ﴾ بالزُّروعِ والأَشْجارِ ﴿وَرَبَتْ﴾ نَمَتْ ﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت:٣٩].

٤- أنَّ اللهَ تَعالى قد يَمُنُّ على عَبْدِهِ، فيُظْهِرُ له من الآياتِ ما يَزْدَادُ به إيمانُهُ ويَقِينُهُ؛ لأنَّ اللهَ مَنَّ على هذا الرَّجُلِ بهذا المَثَلِ الَّذي حَصَلَ له.

٥- سُرْعةُ الزَّمَنِ في المَوتِ، يَعْني: أنَّ الإنسانَ إذا ماتَ يُسْرِعُ ذَهابُ الزَّمَنِ في حَقِّهِ، وإذا شِئتَ أنْ يَتبيَّنَ لك ذلك فانظُرْ إلى النَّائِمِ، يَنامُ السَّاعَتينِ والثَّلاثَ والأَرْبَعَ والعَشْرَ، وكأنَّها دَقائِقُ، مع أنَّ الرُّوحَ لم تُفارِقِ البَدَنَ مُفارَقةً تامَّةً، وهذا يدُلُّ على أنَّ المَوْتى الَّذين لهم مِئاتُ السِّنينَ أو آلافُ السِّنينَ ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات:٤٦].

ولا تَظُنَّ أنَّ أَصْحابَ القُبورِ كأَصْحابِ الدُّورِ، أَصْحابُ الدُّورِ يُراقِبونَ السَّاعاتِ والدَّقائِقَ والأيَّامَ والشُّهورَ والأَعْوامَ، لكِنْ أُولئك لا يَرْقُبونَ هذا، فالزَّمَنُ فيهم سَريعٌ جِدًّا.

ويدُلُّ على ذلك: هذه القِصَّةُ، مات مِئةَ عامٍ، وقال: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، وأَصْحابُ الكَهفِ لَبِثُوا في كَهفِهم ثَلَاث مِئَة سِنِين، وازْدَادُوا تِسْعًا، مع أنَّهم نِيامٌ، ولمَّا استيقَظوا قال بَعْضُهم لبَعضٍ: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩].

٦- تلك الآيةُ العَجيبةُ: طَعَامٌ وشَرابٌ بَقِيَ على ظَهرِ الأرْضِ عُرْضةً للشَّمسِ والرِّياحِ والأَمْطارِ، لم يَتغيَّرْ، لا بنَقْصٍ، ولا زِيادَةٍ، ولا فَسادٍ.

٧- ما حَصَلَ لهذا الحِمارِ، بَقِيَتْ عِظامُهُ مِئةَ سَنةٍ، مع أنَّه في العَادةِ لا تَبْقى على ظَهرِ الأَرْضِ العِظامُ مِئةَ سَنةٍ، بل تَزُولُ وتَتفتَّتُ، لكنَّ هذا حَفِظَهُ مَن له ما في السَّماواتِ وما في الأرْضِ، ولا يَؤُودُهُ حِفظُهُما عَزَّوَجَلَّ.

٨- أنَّ العَصَبَ تُعْتبَرُ هي الرِّباطَ الَّذي يَربِطُ المَفاصِلَ بَعْضَها ببَعضٍ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾، والأَمْرُ كذلك، ولذلك إذا انْهارَتِ الأَعْصابُ انهارَ

الجِسمُ، حتَّى إنَّ الإنسانَ لا يَسْتَطيعُ أنْ يَقِفَ، قال اللهُ تَعالى: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان:٢٨]، أي: قَوَّيْنا رَبْطَهم.

ولعلَّنا نَأخُذُ من هذا فَائِدةً: أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يُمَرِّنَ دائمًا أَعْضاءَهُ على العَمَلِ؛ حتَّى تَشتَدَّ الأَعْصَابُ، وتَقْوى، وتَتكيَّفَ مع العَمَلِ.

٩- أنَّ العِظامَ للجَسَدِ بمَنزِلةِ الأَعْمِدةِ والجُسُور الَّتي يُبْنَى عليها؛ لقَولِهِ: ﴿ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾.

١٠- حِكمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حيثُ كَسَا العِظامَ لَحْمًا، وكَذَلك العَصَب؛ لأنَّها لو بَقِيَتْ هكذا بدُونِ أنْ تُكْسَى لَحْمًا ما تَمكَّنَ الإنسانُ من العَمَلِ، لكنْ من حِكْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنَّه كَسَاها.

١١- أنَّ اللَّحمَ يُعتَبَرُ كِسوةً للبَدَنِ، ولهذا يُعبِّرُ بعضُ النَّاسِ، فيقولُ في الرَّجُلِ السَّمينِ: «عليه ثِيَابٌ من نَسْجِ أَضْراسِهِ» أي: من أَكْلِهِ.

١٢- أنَّ هذا الرَّجُلَ الَّذي مَنَّ اللهُ عليه بمُشاهَداتِهِ أقَرَّ واعْتَرَفَ أنَّه يَعْلَمُ أنَّ اللهَ على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، وهو كان في الأوَّلِ يقولُ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾.

١٣- عُمومُ قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهو جَلَّوَعَلَا على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، قادِرٌ على إيجادِ المَعْدومِ، وعلى إِعْدامِ المَوْجودِ، وعلى تَغْييرِ الصِّفاتِ؛ لأنَّ الأَمْرَ كُلَّه بيَدِهِ، والقُدْرة الشَّامِلة قُدْرتُهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى، وذلك من قَوْلِه: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

١٤- الرَّدُّ على القَدَريَّةِ الَّذين يَدَّعونَ أنَّ الإنسانَ مُسْتَقِلٌّ بعَمَلِهِ؛ لأنَّه إذا اسْتَقَلَّ بعَمَلِهِ فلا عَلاقةَ لقُدْرةِ اللهِ فيه، مع أنَّ اللهَ يقولُ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

• • ◦ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾

قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ قال المُفسِّرونَ المُعْتنونَ بالإعْرابِ: (إذْ) ظَرْفٌ لعامِلٍ محْذوفٍ، والتَّقْديرُ: واذْكُرْ إذْ قالَ إبراهيمُ. لأنَّ (إذْ) ظَرفٌ، والظَّرفُ لا بُدَّ له من مُتعلَّقٍ.

وإبراهيمُ هو: إبراهيمُ الخَليلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إمامُ الحُنَفاءِ وأبو الأَنْبياءِ، سَأَلَ ربَّهُ جَلَّ وَعَلَا، قال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾؛ لِيَطَّلِعَ على كَيفيَّةِ إِحياءِ المَوْتى، وهو لم يَشُكَّ أبدًا، بل هو مُؤمِنٌ، ولهذا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «نَحْنُ أَوْلَى بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»[1]، يَعني: إن كان إبراهيمُ شاكًّا فنحن أَوْلى منه، والمَعْنى: أنَّه لم يَشُكَّ، كما أنَّنا لم نشُكَّ نحن.

قال: ﴿رَبِّ أَرِنِى﴾ يَعني: اجْعَلْني أرَى ﴿كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، قال اللهُ له: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ قال: ﴿بَلَىٰ﴾ أُؤمنُ بأنَّك تُحْيي المَوْتى، لكن أُحِبُّ أنْ أنظُرَ كيف؟ ﴿وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ يَعني: يَسْتَقِرُّ، ويَعرِفُ كيف كان إِحْيَاءُ المَوْتى؛ لأنَّه ليس الخَبَرُ كالمُعايَنةِ، لو أنَّ أحدًا من أَصْدَقِ النَّاسِ خبَرًا أخبرَك بخَبرٍ، ولم تَرَ المُخبَرَ به،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾، رقم (٣٣٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب، رقم (١٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثمَّ رأيتهُ، فلا شكَّ أنَّه يَزْدادُ يقينُكَ، ولهذا جاءَ في الحَديثِ: «لَيْسَ الخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ»[1].

﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ يَعني: فاذْبَحْهُنَّ ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ يَعْني: اضْمُمْ إليكَ أَجْسَادَهُنَّ، ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾، وهي جِبالٌ حَوْلَهُ، ففعَلَ هذا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وجَعَلَ على كُلِّ جبَلٍ جُزءًا، ثمَّ دَعاهُنَّ، قال: هَلُمَّ، أو أقْبِلْنَ، أو ما أشبَهَ ذلك ممَّا يُفيدُ الدَّعْوةَ، فأتَيْنَ إليه يَسْعَيْنَ سَعيًا، وليس طَيَرانًا، خِلاف ما كان مَعْرُوفًا من الطُّيورِ.

قال: ﴿وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿عَزِيزٌ﴾ أي: غالِبٌ قاهِرٌ لكُلِّ شَيءٍ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال الشَّاعِرُ الجاهِليُّ:

أَيْــنَ المَفَــرُّ وَالْإِلَــهُ الطَّالِــبُ ... وَالْأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَـيْسَ الغَالِـبُ[2]

فـ: ﴿عَزِيزٌ﴾ أي: ذو عِزَّةٍ بالِغةٍ، قال العُلَماءُ: العِزَّةُ في الأَصْلِ: الامْتِناعُ، ومنه: أرْضٌ عَزَازٌ، أي: قَوِيَّةٌ تَمتنِعُ من تَأْثيرِ المَعاوِلِ فيها، فالعَزيزُ هو: ذُو الامتِناعِ الَّذي يَمْتَنِعُ عليه النَّقصُ والعَيبُ والذُّلُّ عَزَّوَجَلَّ.

﴿حَكِيمٌ﴾ مَأْخوذةٌ من الحُكْـمِ، ومن الحِكْمـةِ، الحُكْـمُ: هو القَضاءُ بالشَّيءِ. والحِكْمةُ: هي وَضْعُ الأَشْيَاءِ في مَواضِعِها.

وفي هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّه لا حَرَجَ على الإنسانِ أنْ يَطلُبَ ما يَزْدادُ به يَقينُهُ؛ لأنَّ إبراهيمَ سيِّدَ الحُنَفاءِ طَلَبَ ما يَزْدادُ به يَقينُهُ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٢١٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) البيت لنفيل الحميريِّ في شرح شواهد المغني (ص:٢٤٠).

٢- إثْباتُ كَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ قال اللهُ له: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ إلى آخِرِ الآيَة، ففيها نصٌّ صَريحٌ على أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بكَلامٍ مَسْموعٍ مَفهومٍ، ولا يكونُ مَفْهومًا إلَّا إذا كان بلُغَةِ المُخاطَبِ.

وعليه يكونُ كَلامُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ بحَرفٍ وصَوتٍ، وهذا هو الَّذي عليه أهْلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ، ولهم في ذلك أَدِلَّةٌ ليس هذا مَوْضِعَ بَسْطِها؛ إذ إنَّها مَوْجودةٌ في كُتُبِ العَقائِدِ، وللهِ الحَمدُ.

٣- الاستِفْصالُ في مَقامِ الاحتِمالِ، فإذا سَألَك سَائِلٌ سُؤالًا يَحتمِلُ أَكْثَرَ من مَعْنًى فاستَفهِمْ واستَفْصِلْ، ولا تَحكُمْ على الشَّيءِ بظاهِرِهِ إذا كان يَحتمِلُ أَشْياءَ مُتعدِّدةً، دَليلُ ذلك: قَولُهُ تعالى لإبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ يَعني: أنَّك مُؤمِنٌ، فكيف تَسأَلُ؟!

٤- أنَّ اليَقينَ يَزيدُ ويَنقُصُ؛ لقَولِهِ: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، وهذا أمْرٌ مُشاهَدٌ، أنَّ اليَقينَ يَزيدُ ويَنقُصُ، فلو أخبرَك مُخبِرٌ بشَيءٍ، وهو ثِقةٌ عندك، قَبِلتَ هذا الخَبَرَ، فإذا أَخْبرَكَ آخرُ بمِثلِهِ ازْدادَ قَبولُكَ إيَّاهُ، وثالِثٌ يَزْدادُ أكثَرَ، ورابعٌ يَزْدادُ أكثَرَ، وتُحِسُّ بنَفسِكَ أنَّ يَقينَكَ يَزْدادُ، والمُشاهَدةُ أَقْوى سَبَبٍ لليَقينِ، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٧﴾ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٦-٨].

٥- أنَّ القَلْبَ له أَحْوالٌ: حالُ استِقْرارٍ وثَباتٍ، وحالُ قَلَقٍ وشَكٍّ، وحالُ إنْكارٍ. والمُوفَّقُ مَن كان قَلبُهُ مُطمَئِنًّا، اللَّهُمَّ ارْزُقْنا طُمَأنينةَ القُلوبِ، وانشِراحَ الصُّدورِ يا ربَّ العالَمينَ.

٦- بيانُ قُدْرةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ حيثُ إنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قتَلَ هذه الطُّيورَ، ووزَّعَها على الجبالِ، ثمَّ دَعاها، فأتَتْ تَسْعى، وهذا لا شكَّ أنَّه دليلٌ على قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وفيه إحْياءُ المَوْتى في هذه الدُّنيا.

وفي سُورةِ البَقَرةِ عِدَّةُ حَوادِث فيها إِحْياءُ المَوْتى:

- منها: قَومُ مُوسى، أَخَذَتهُمُ الصَّاعِقةُ، ثمَّ بَعَثَهمُ اللهُ من بعدِ مَوتِهم.
- ومنها: صاحِبُ البَقَرةِ، ضَرَبَ القَتيلَ ببَعْضِ البَقَرةِ، فحَيِيَ بإذْنِ اللهِ.
- ومنها: قِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذي مَرَّ على قَرْيةٍ، وهي خاويةٌ على عُرُوشِها.
- ومنها: قِصَّةُ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هنا، فإنَّ اللهَ تَعالى أَحْيى له الطُّيورَ بعدَ مَوتِها.

٧- أنَّ الطُّيورَ تَفْهَمُ الدَّعْوةَ؛ لقَولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾، لا يُقالُ: إنَّ هذا خاصٌّ بهذه القَضيَّةِ. لأنَّ المُشاهَدَ أنَّ البَهائِمَ تُدْعَى وتَحْضُرُ؛ كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة:١٧١].

٨- أنَّه يَجِبُ أنْ نَعْلَمَ أنَّ اللهَ عَزيزٌ حَكيمٌ، وأنَّه جَلَّ وَعَلَا لا يُغلَبُ، بل هو الغالِبُ على كُلِّ حالٍ، وأنَّه الحَكيمُ الَّذي له الحُكْمُ، وله الحِكْمةُ التَّامَّةُ، سُبْحانَهُ وبحَمْدِهِ، فلا حَاكِمَ إلَّا اللهُ، ولا حُكْمَ أَحْسَنُ من حُكمِ اللهِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠].

والحِكْمةُ وأنواعُها والحُكْمُ وأنواعُهُ له مَوضِعٌ آخَرُ إنْ شاءَ اللهُ تَعالى، وقد سَبَقَ شَيءٌ منه.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾

يَضرِبُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الأَمْثَالَ في القُرآنِ الكَريمِ؛ تَقْرِيبًا للمَعْقولِ بالمَحْسوسِ، ولا يَعقِلُ هذه الأَمْثالَ وما تَرْمي إليه من المَعَاني إلَّا أهْلُ العِلمِ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٣].

في هذه الآيةِ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا للَّذين يُنفِقونَ أَمْوالَهم في سَبيلِ اللهِ، أي: في دِينِ اللهِ وشَريعَتِهِ؛ ابتِغاءَ وَجْهِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهُمْ جَامِعونَ بيْنَ الإِخْلاصِ للهِ والمُتابعةِ لشَريعَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى على لِسَانِ رسولِهِ مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ بَذَرَها في الأَرْضِ، فأنبتَتْ سَبْعَ سَنابِلَ، ﴿فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ﴾، فالجَميعُ سَبعُ مِئةٍ.

ومع ذلك لا يُقْتَصَرُ على هذا العَدَدِ، بل إنَّ اللهَ يُضاعِفُ لمَن يَشاءُ، ولهذا جاءَ في الحَديثِ: أنَّ اللهَ يُضاعِفُها إلى سَبعِ مِئَةِ ضِعْفٍ، إلى أضعافٍ كثيرَةٍ[1].

﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ أي: واسِعٌ في سُلْطانِهِ، وَاسِعٌ في قُدْرتِهِ، وَاسِعٌ في عَطائِهِ، واسِعٌ في كُلِّ صِفاتِهِ جَلَّوَعَلَا، ﴿عَلِيمٌ﴾ أي: ذو عِلمٍ، وعِلمُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى شامِلٌ لكُلِّ شَيءٍ، جُمْلةً وتَفْصيلًا، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء:١٧٦]، وقال الله تَعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب مَن همَّ بحسنة أو سيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة، رقم (١٣١) من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- ضَرْبُ الأمْثالِ، ولا شكَّ أنَّه -أَعْني: ضَربَ الأَمْثالِ- من الصِّيَغِ الَّتي تُقرِّبُ المعانيَ إلى الأَفْهامِ.

٢- عَظَمَةُ القُرآنِ الكَريمِ في بَيانِهِ وإيضَاحِهِ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

٣- أنَّ مَن أَنْفَقَ في سَبيلِ اللهِ ما ليس مالًا له، وليس له وِلَايةٌ عليه، فإنَّه غيرُ مَقْبولٍ منه؛ لقَولِهِ: ﴿أَمْوَٰلَهُمْ﴾، فلو أنَّ أحدًا سَرَقَ من شَخصٍ مالًا، وتَصدَّقَ به، لم يُقْبَلْ منه، ولو أنَّه غَصَبَ مالًا، فتَصدَّقَ به، لم يُقْبَلْ منه.

٤- الإِشَارةُ إلى الإِخْلاصِ والمُتابَعةِ في قَولِهِ: ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، فمَن لم يُخلِصْ لم يُقبَلْ منه، كالَّذين يُنفِقونَ أَمْوالَهم رِئاءَ النَّاسِ، ومَن لم يكُنْ على شَريعةِ اللهِ لم يُقْبَلْ منه، كالَّذين يُنفِقونَ أَمْوالَهم فيما حرَّمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

٥- أنَّ فَضْلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا حَدَّ له؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾، ولم يُحدِّدْ، ولهذا جاءَ في الحَديثِ: «**إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ**»[1].

٦- إِثْباتُ هَذَينِ الاسْمَينِ الكَريمَينِ للهِ، وهُما: (واسِعٌ) و(عَليمٌ)، وما تَضمَّناهُ من صِفةٍ، وهي السَّعةُ في كُلِّ ما يَتَّصِفُ اللهُ به، والعِلْمُ بكُلِّ شَيءٍ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٣٠٩).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾﴾

هذه الآيةُ جاءت عَقِبَ الآيةِ الأُولى؛ لأنَّ فيها الإِشارةَ إلى أنَّ الإِنْفَاقَ يجبُ أنْ يكونَ مَسْبوقًا بالإِخْلَاصِ والمُتابعةِ، ومَتْلُوًّا بعَدَمِ المِنَّةِ والأذى فيمَن يُنْفَقُ عليه.

يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ نقولُ فيها كما قُلْنا في الآيةِ قَبلَها ﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾ أي: مَنًّا على مَن أُعْطُوا، بأنْ يَظهَرَ منهمُ الكَلامُ الَّذي يدُلُّ على أنَّه مانٌّ على المُعْطَى ﴿وَلَآ أَذًى﴾ بأنْ يقولَ له ما يَتأذَّى به، مِثلُ: أنْ يقولَ أمامَ النَّاسِ: لقد أَعْطَيتُ فُلانًا كذا وكذا. وهو حاضِرٌ، فيَتأذَّى بذلك.

﴿لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ هذه الجُملةُ هي خَبَرُ المُبتَدَأ في قَولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾، أي: لهم ثَوابُهُم عندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وسَمَّى اللهُ تَعالى الثَّوابَ: أَجْرًا؛ لأنَّه في مُقابَلةِ عَمَلٍ.

﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ ممَّا يُستقبَلُ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ممَّا مَضَى، فلا يَخافونَ أنْ يَضيعَ عَمَلُهم الَّذي عَمِلوه للهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا يَحْزَنون على ما أَنْفَقوهُ في سَبيلِ اللهِ؛ لأنَّ نُفوسَهم طَيِّبةٌ به.

ففي الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ الإنفاقَ في سَبيلِ اللهِ قد يَتْبَعُه ما يُبْطِلُه، وهو المنُّ على المُعْطَى، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٤]، وقد جاءَ

في الحَديثِ الصَّحِيحِ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَنَّه قَال: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**» كرَّرَها ثلاثًا، فقالوا: يا رسولَ اللهِ، خَابُوا وخَسِروا، مَن هُمْ؟ قال: «**الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَّانُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ**»[1].

٢- تَحريمُ المنِّ والأَذَى؛ لأنَّ الْمُعطِيَ قد أضاعَ مالَهُ إذا أَتْبعَهُ المنَّ والأَذَى، وإضاعةُ المالِ مُحرَّمةٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى عن إِضَاعةِ المالِ[2].

٣- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أضافَ الأَجْرَ عندَه، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يَظلِمُ أحدًا، لا بنَقصٍ من حَسَناتِهِ، ولا بزِيادةٍ في سيِّئاتِهِ.

٤- عِظَمُ مِنَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حيثُ سمَّى الثَّوابَ: أجْرًا. وكأنَّه أَمْرٌ أَوْجَبَهُ اللهُ تَعالى على نَفسِهِ، كأَجْرِ الأجيرِ الَّذي يَجِبُ على مُسْتأجِرِهِ.

٥- أنَّ أُولئك الَّذين يُنفِقونَ أَموالَهم على هذا الوَجهِ، لن يَلْحَقَهُم خَوفٌ من أنْ تَضِيعَ نَفَقاتُهم سُدًى، ولا يَلْحَقُهُم حُزنٌ فيما أَنْفَقوا؛ لأنَّهم إذا أَنْفَقوا فما أَنْفَقوه هو الرِّبحُ في الحَقِيقَةِ؛ لأنَّه لا يَبْقى للإنسانِ من مَالِهِ إلَّا ما قدَّمَه للهِ عَزَّوَجَلَّ، أمَّا ما خَلَّفَه فهو للوَرَثةِ.

• • ☙ • •

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل، رقم (٥٩٣) من حديث المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وأخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (١٧١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾﴾

قَوْلُه: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ مُبتَدأٌ، و﴿خَيْرٌ﴾ خبَرُ المُبتدَأ، والقَولُ المَعْروفُ هو: الَّذي ليس فيه سَبٌّ، ولا شَتمٌ، ولا مُنكَرٌ.

وقَوْلُه: ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ أي: مَغفِرةٌ لِما قد يَصدُرُ ممَّن مُنِعَ، فلم يُعْطَ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا مَنَعَ أحَدًا من العطاءِ فقد يَتكلَّمُ عليه ويَسُبُّه، فالمَغفِرةُ لهذا المُتكلِّمِ مع قَولِ المَعْروفِ خيرٌ من صَدقةٍ يَتصدَّقُ بها عليه، ثمَّ يُتبِعُها أذًى يَتقدَّمُ به إلى هذا المُعْطَى، ﴿وَٱللَّهُ غَنِىٌّ﴾ جَلَّوَعَلَا، فهو قَادِرٌ على أنْ يَمُنَّ على هذا الَّذي ليس عِنْدَه شَيءٌ، فيُغنِيَه، ﴿حَلِيمٌ﴾ فلا يُعاجِلُ بالعُقوبةِ جَلَّوَعَلَا.

وفي هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ الإنسانَ إذا لم يَتمكَّنْ من الإنفاقِ فلْيَقُلْ قَولًا مَعْروفًا، ولْيَتحمَّلْ ما يَصدُرُ ممَّن حَرَمَه العَطاءَ إنْ تكلَّمَ عليه بما يَسوؤُهُ؛ لقَولِهِ: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾.

٢- أنَّ الإنسانَ قد يُبطِلُ عَمَلَه وثَوابَهُ فيما يُنفِقُهُ للهِ عَزَّوَجَلَّ، إذا أَتْبَعَهُ أذًى للمُعْطَى.

٣- أنَّ الصَّدَقةَ صَدَقةٌ وإنْ تَبِعَها أذًى؛ لقَولِهِ: ﴿خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾، ولكنَّ هذا الأذى قد يُبطِلُ الأجْرَ، كما سيَأْتي -إنْ شاءَ اللهُ- في الآيةِ التَّاليةِ.

٤- إثْباتُ أنَّ اللهَ غَنيٌّ، فلا يَنْفَدُ ما عندَه، وفي الحَديثِ الصَّحيحِ أنَّ الرَّسولَ ﷺ قال: «**يَدُ اللهِ مَلأَى** -أي: مُمتلِئةٌ- **سَحَّاءُ** -أي: كَثيرةُ العَطاءِ- **اللَّيْلَ وَالنَّهارَ** -أي:

في اللَّيلِ والنَّهارِ- **لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ**» أي: لا يَنْقُصُها نَفَقةٌ، ثمَّ ضَرَبَ مَثَلًا، فقال: «**أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ**»(١) هكذا قال النَّبيُّ ﷺ، وهذا يدُلُّ على سَعةِ غِنى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وأنَّه لا نِهايةَ له.

٥- حِلْمُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وأنَّه جَلَّ وَعَلَا حَليمٌ، يَحْلُمُ على عَبدِهِ، فلا يُعاجِلُ بالعُقوبةِ.

ويُؤيِّدُ ذلك: قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر:٤٥].

٦- إثْباتُ هَذَينِ الاسْمَينِ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

- الغَنيُّ، فيُعْطي عندَ العَمَلِ، ويُثيبُ عليه.
- الحَليمُ، فيَصْفَحُ ويَتَجاوزُ عن العَبدِ، ويُمهِلُهُ، لعلَّه يُحْدِثُ تَوبةً إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

•••

ثُمَّ قَالَ تعالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، رقم (٧٤١٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣/ ٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَولُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ تتكرَّرُ كثيرًا في القُرآنِ العَظيمِ، والمَقْصودُ منها: التَّنبيهُ، والحثُّ، والإغْراءُ على قَبولِ ما يُلْقى؛ لأنَّ المُؤمِنَ إذا نُوديَ بهذا الوَصفِ الجَليلِ انْتبَهَ، ولهذا قال عبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: إذا سَمِعتَ اللهَ يقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فأَرْعِها سَمعَكَ، فإمَّا خَيرٌ تُؤمَرُ به، وإمَّا شَرٌّ تُنْهى عنه[1].

﴿لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ أي: لا تُضيِّعوها سُدًى لا تَنْفعُكم ﴿بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ أي: بالمَنِّ على المُعْطَى، والأذى للمُعْطَى.

وهذا -أَعْني: إبْطَالَ الصَّدَقةِ- بعدَ أنْ يَتَصدَّقَ الإنسانُ، يَمُنُّ ويُؤْذي، وهناك شَيءٌ قَبلَ أنْ يَتَصدَّقَ يُبطِلُ الصَّدَقةَ أيضًا.

قال: ﴿كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ أي: كالَّذي يُنفِقُ مالَهُ مُراءاةً للنَّاسِ، أي: لِيَراهُ النَّاسُ ويَقولوا: ما أكرَمَ هذا الرَّجُلَ! ما أَكْثَرَ عَطاءَهُ! أو يَقولوا: ما أَدْيَنَهُ، وما أَحَبَّه للصَّدَقةِ! فهذا تَبطُلُ صَدَقَتُهُ بما قَارَنَها من الرِّياءِ، والأوَّلُ تَبْطُلُ صَدَقَتُهُ بما أَتْبَعَهَا من المَنِّ والأذى.

﴿وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ يَعني: ليس عندَه إيمانٌ كامِلٌ باللهِ واليَومِ الآخِرِ، هذا إذا كان مُؤمِنًا فإنَّ إيمانَهُ ناقِصٌ إذا رَاءَى بعَمَلِهِ، وأمَّا المُنافِقُ الَّذي يُرائي بعَمَلِهِ، وهو أصْلًا ليس يَعمَلُ إلَّا رياءً، فهذا يَنْتَفي عنه الإيمانُ بالكُلِّيَّةِ.

﴿فَمَثَلُهُۥ﴾ أي: مَثَلُ هذا الَّذي يُنفِقُ رِئاءَ النَّاسِ ﴿كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ﴾ الصَّفْوانُ: الحَجَرُ الأملَسُ الَّذي لا يَقِرُّ عليه التُّرابُ، ويَتفرَّقُ منه. فإذا اجتَمَعَ عليه تُرابٌ ﴿فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ﴾ أي: مَطَرٌ قَويٌّ، قال: ﴿فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗا﴾ أي: تَرَكَهُ خالِيًا

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص:٥٧) برقم (٣٦)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٧٤).

من التُّراب، يَذهَبُ كُلُّ التُّرابِ الَّذي عليه؛ لأنَّه حَجَرٌ أَمْلَسُ، والمَطَرُ يَنزِلُ عليه بغَزارةٍ، فيَزولُ.

﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾؛ لأنَّه ضاعَ عليهم، فلا يَقْدِرونَ عليه.

وحِينئذٍ تَفوتُ الأرضُ الخِصْبةُ بزَوالِ هذا التُّرابِ الَّذي على الصَّفْوانِ، فلا يُنبِتُ شيئًا.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: لا يَهْدي مَن كَتبَهم في الكُفَّارِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٩٦-٩٧].

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ المَنَّ والأذَى يُبطِلُ ثَوابَ الصَّدَقةِ، وهذا إبطالٌ لها بعدَ وُجودِها.

٢- التَّحْذيرُ من المَنِّ والأَذَى بالصَّدَقةِ؛ لأنَّه إذا أَخْرَجَ مالَهُ، ثمَّ أتبَعَهُ منًّا وأَذًى، بَطَلَ ثَوابُهُ، فخَسِرَ الدُّنيا والآخِرةَ.

٣- أنَّ عَمَلَ المُرائي غَيرُ مَقْبولٍ، ولا نافِعٍ له، ولكن هل يَسْلَمُ من الإِثْمِ؟

الجَوابُ: هو لا شكَّ أنَّه مَحْرُومٌ من الأجْرِ، لكن مع ذلك لا يَسْلَمُ من الإثمِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى ذمَّ المُرائينَ، وبيَّنَ أنَّ الرِّياءَ من صِفاتِ المُنافِقينَ، وفي الحَديثِ الصَّحيحِ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[1].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٨٧).

٤ - أنَّ المُرائيَ إمَّا فاقِدُ الإيمانِ باللهِ واليَومِ الآخِرِ كالمُنافِقِ، وإمَّا ناقِصُ الإِيمان كالمُؤمِنِ يُرائي النَّاسَ في بَعضِ الأعمالِ، فيَكونُ إيمانُهُ ناقصًا.

٥ - إثْباتُ اليَومِ الآخِرِ، وهو اليَومُ الَّذي يُبعَثُ فيه النَّاسُ للجَزاءِ على أَعْمالِهِم.

٦ - أنَّ مَن يُؤمِنُ باللهِ واليَومِ الآخِرِ لا يُمكِنُ أنْ يَقعَ منه الرِّياءُ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أنَّ الرِّياءَ مُبطِلٌ للعَمَلِ، فلا يُرائي، لكن كما قُلنا: إنْ رَاءَى فإنَّه يَنقُصُ إيمانُهُ، ما لم يَصِلْ إلى حَدِّ النِّفاقِ.

٧ - ضَرْبُ الأَمْثالِ حتَّى يُقَرِّبَ المَعْقولُ إلى أفْهامِ المُخاطَبينَ؛ لقَولِهِ: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ.

٨ - أنَّ المُرائينَ إذا أَرادُوا الثَّوابَ لا يَحصُلُ لهم؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾.

٩ - أنَّ مَن قَدَّرَ اللهُ تَعالى كُفْرَهُ فإنَّه لا هَادِيَ له مهما كان، ومهما بَلَغَتْ معه الدَّعْوةُ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

ويُؤيِّدُ هذا آياتٌ عَديدةٌ، منها: قَولُهُ تَعالى لرَسولِهِ مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص:٥٦].

١٠ - أنَّ الهِدايةَ بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإذا آمَنَ الإنسانُ بهذا فإنَّه لا يَسْأَلُ الهِدايةَ إلَّا مِنَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾﴾

هذا المَثَلُ ضَرَبَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بعدَ أنْ ضَرَبَ مَثَلًا للمُرائي؛ لأنَّ حالَ هؤلاءِ عَكْسُ حالِ المُرائينَ.

قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ أي: طَلَبًا لمَرْضاةِ اللهِ، لا يُريدونَ بهذا شيئًا من الدُّنيا، لا مَدْحًا، ولا رِئاسةً، ولا جاهًا، إنَّما يُريدونَ بذلك مَرْضاةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ أي: اطمِئْنانًا من أَنْفُسِهم، إنْفاقًا غيرَ مَقْرونٍ بشُحٍّ أو بُخْلٍ؛ لأنَّهم إنَّما أَنْفَقوا وهُم مُوقِنونَ بثَوابِ هذا الإِنْفاقِ، لذلك قال: ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾، فهُم يُنفِقونَ مُطمَئِنَّةً نُفُوسُهم؛ لأنَّهم واثِقونَ بالخَلَفِ العاجِلِ، وبالثَّوابِ الآجِلِ.

مَثَلُهم ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ﴾ أي: بُستانٍ كَثيرِ الأَشْجارِ ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ أي: بمَكانٍ مُرتفِعٍ قد تبيَّنَ للشَّمسِ والهَواءِ ﴿أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ أي: مَطَرٌ كَثيرٌ ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ يَعني: زادتْ ثِمارُها بسَبَبِ هذا الوابِلِ الَّذي أصابَها، ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ أي: مَطَرٌ خَفيفٌ يَحصُلُ به رِيُّ الأَرْضِ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ أي: عَليمٌ بكُلِّ ما نَعمَلُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وفي هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١ - أنَّ القُرآنَ الكَريمَ مَثَاني، يَعْني: أَنَّه تُثَنَّى به الأَحْوَالُ والمَعَاني، فيُذكَرُ مَثلًا أَصْحَابُ النَّارِ وأصحابُ الجَنَّـةِ، أَحْوَالُ أهْلِ النَّارِ وأَحْوَالُ أهْلِ الجَنَّـةِ، أَحْوَالُ المُخلِصينَ وأَحْوَالُ المُرائينَ، وهَلُمَّ جَرًّا.

والحِكْمةُ من ذلك: أنْ يكونَ الإنسانُ سائِرًا إلى رَبِّهِ سَيْرًا مُعتَدِلًا؛ لأَنَّه لو غُلِّبَ جانبُ التَّخْويفِ والوَعيدِ لَقَنِطَ الإنسانُ من رَحْمةِ اللهِ، ولو غُلِّبَ جانبُ الرَّجاءِ والوَعدِ لأَمِنَ الإنسانُ من مَكرِ اللهِ، فصار هذا القُرآنُ يُربِّي النَّاسَ التَّربيةَ الوَسَطَ بيْنَ اليَأسِ والرَّجاءِ.

٢ - الإشارةُ إلى الإِخْلَاصِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾، وهكذا يَنْبَغي في جَميعِ الأَعْمالِ أنْ يَقصدَ بها الإنسانُ رِضا ربِّهِ عَزَّوَجَلَّ.

٣ - إثْباتُ صِفةِ الرِّضا للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهي صِفةٌ حَقِيقَةٌ، ولكنَّها ليستْ كرِضا المَخْلوقينَ، الَّذي قد يَخْرُجُ الإنسانُ بالرِّضا إذا قَوِيَ جِدًّا إلى أُمورٍ لا تُحمَدُ عُقْباها، بل هو رِضًا تامٌّ كامِلٌ، أَعْني: رِضا اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٤ - أنَّه يَنبَغي للإنسانِ إذا أنفَقَ شيئًا أنْ يُثبِّتَ نَفْسَهُ، بأنْ يبذلَهُ بنَفسٍ مُطمَئِنَّةٍ مُؤمِنةٍ بالخَلَفِ العاجِلِ والثَّوابِ الآجِلِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ أي: يَأْتي بخَلَفِهِ ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [سبأ:٣٩].

٥ - الحِكْمةُ العَظيمةُ، وهي ضَرْبُ الأَمْثالِ؛ لِيَنتقِلَ الذِّهنُ من المَحْسوسِ إلى المَعْقولِ.

٦- الإشارةُ إلى أنَّه كُلَّما كان البُسْتانُ في مَكانٍ مُرتفِعٍ، فهو أَكْثَرُ لإنتاجِهِ ونَمائِهِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى ضَرَبَ الأَعْلى فيما يَحصُلُ به النَّماءُ والثَّمرةُ.

٧- أنَّ الماءَ سَببٌ لِنُموِّ الثِّمارِ وكَثْرتِها، لاسيَّما السَّيلُ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى قال في كِتابِهِ العَزيزِ: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق:٩-١١].

٨- أنَّ الجنَّاتِ والبَساتينَ قد يَكْفيها الطَّلُّ بَدَلًا عن الوابِلِ، وهذا شَيءٌ مُشاهَدٌ، بل أحيانًا تَشْرَبُ الأشجارُ بعُروقِها من نَدَى الأَرْضِ الأسفَلِ، فإنَّه يُوجَدُ في بَعضِ الصَّحاري أَشْجارٌ تَبْقى أَشْهرًا لا يَأْتيها المَطَرُ، ومع ذلك تَهتَزُّ خَضْراءَ.

٩- عُمومُ عِلمِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

١٠- التَّحْذيرُ من المُخالَفةِ؛ لأنَّ الإنسانَ متى عَلِمَ أنَّ اللهَ تَعالى بَصيرٌ بعَمَلِهِ فإنَّه لن يُخالِفَ رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ؛ خَوفًا من عِقابِهِ.

١١- التَّرْغيبُ في العَمَلِ الصَّالِحِ، وأنَّ اللهَ تَعالى يَعْلَمُ به، ولا يَضيعُ عليك، بل يُثيبكَ عليه ثَوابًا عاجلًا، وثَوابًا آجلًا.

أسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يُثيبَنا وإخْوانَنا المُسلِمينَ الثَّوابَ الجَزيلَ في جَنَّاتِ النَّعيمِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•●○●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾﴾

هذا الاستِفْهامُ لِتَقْريرِ الحالِ الَّتي يُريدُها الإنسانُ، فيقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: أيُحِبُّ أَحَدُكم أنْ تَكونَ له جَنَّةٌ -أي: بُسْتانٌ عَظيمٌ- من نَخيلٍ، وأَعْنابٍ، ومياهٍ تَجْري من تَحتِها ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ من النَّخيلِ والأَعْنابِ والفَواكِهِ وغَيرِها ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾ لا يَستطيعُ أنْ يَعْمَلَ فيها، ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ لا يَقُومونَ بما يَنْبَغي لهذه الجَنَّةِ ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ﴾ أي: إِعْصارٌ يَحْمِلُ حَرارةً شَديدةً ﴿فَٱحْتَرَقَتْ﴾، هل أحَدٌ يَوَدُّ هذا؟!

إنَّ الجَوابَ مَعْلومٌ: أنَّ أحَدًا لا يَوَدُّ هذا؛ لأنَّه سيَفْقِدُ هذه الجَنَّةَ الَّتي هي مَحَطُّ رِزْقِهِ، تُدِرُّ عليه، بعدَ أنْ كَبِرَ وصارَ عِندَه الذُّرِّيَّةُ الضُّعفاءُ، لا يَستطيعُ أنْ يَكْتَسِبَ لهم، ولا يَسْتَطيعونَ أنْ يَكْتَسِبوا له، لا أَحَدَ يَوَدُّ هذا.

فالَّذي يُنفِقُ مالَهُ رِئاءَ النَّاسِ يُشبِهُ هذا، والَّذي يُبْطِلُ صَدقاتِهِ بالمَنِّ والأَذَى يُشبِهُ هذا، كأنَّه قَضى على نَفَقَتِهِ بِرِيائِهِ أو بمَنِّهِ وأَذِيَّتِهِ، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

وفي هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بَلَاغةُ القُرآنِ الكَريمِ في ضَرْبِ الأمْثالِ الَّتي تَشُدُّ الذِّهنَ إلى الإِصْغاءِ لِما يُلْقى.

٢- أنَّ الإنسانَ يَنْبَغي له عِنْدَ الإِقْناعِ أنْ يَعْرِضَ المَسْألَةَ الَّتي يُريدُ الإِقْناعَ بها بِصِيغَةِ الاستِفْهامِ المُقرِّرة؛ حتَّى لا يَسْتَطِيعَ المُخاطَبُ أنْ يَحيدَ يَمينًا أو شِمالًا.

٣- أنَّ أَعْظَمَ ما يَكونُ حَسْرةً هو أنَّ الإنسانَ تَزْهُو له الدُّنيا إلى أَبْعَدِ الحُدودِ، ثمَّ يُصيبُهُ ما لا يَسْتَطيعُ أنْ يُدرِكَ به ما يَفُوتُهُ من هذه الدُّنيا، ثمَّ يُصابُ هذا الَّذي أَدْرَكَهُ بجَائِحةٍ تَقْضِي عليه.

٤- أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بيَّنَ لعِبادِهِ بيانًا شافيًا واضِحًا، وقد قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

٥- الإِشَارةُ إلى أنَّ الإنسانَ كُلَّما بانَتْ له الآياتُ بالتَّفكُّرِ فإنَّه يَزْدادُ عَقْلًا وفَهْمًا؛ لقَولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

٦- إثْباتُ حِكْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه لا يُنزِّلُ الآياتِ إلَّا لِحكْمةٍ، ولا يَقْضِي قَضاءً شَرْعيًّا ولا كَونيًّا إلَّا لِحكْمةٍ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

٧- الثَّناءُ على التَّفْكيرِ، وأنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يكونَ مُفكِّرًا، لكنْ يَجِبُ أنْ يكونَ تَفْكيرُهُ مَبْنِيًّا على آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا على أَفْكارٍ مُنْحَرِفةٍ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَكُونُ عندَه ثَقافةٌ وتَفْكيرٌ، لكنَّه مَبْنِيٌّ على أَفْكارٍ مُنحَرِفةٍ، فيَزدادُ ضَلالًا.

وإنَّما التَّفْكيرُ النَّافِعُ ما كان في آياتِ اللهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

٨- أنَّ القُرآنَ آياتٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يَسْتَطيعُ البَشَرُ أنْ يَأْتوا بمِثْلِهِ، ولا يَستطيعُ البَشَرُ أنْ يَأْتوا بعَشْرِ سُوَرٍ منه، ولا يَستطيعُ البَشَرُ أنْ يَأْتوا بسُورةٍ منه، ولا يَستطيعُ

البَشَرُ أنْ يَأْتوا بآيةٍ منه، كُلُّ هذا مَوْجُودٌ في القُرآنِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨]، وقال اللهُ تَعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود:١٣]، وقال تَعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس:٣٨]، وقال تَعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور:٣٤]، فلنْ يَستطيعَ أحَدٌ أنْ يَأتيَ بمِثلِ القُرآنِ بآيةٍ، ولا بسُورةٍ، ولا بعَشرِ سُوَرٍ مِثلِهِ مُفْتَرياتٍ، ولا بمِثلِ كُلِّ القُرآنِ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾﴾

هذه الآيةُ لها عَلاقةٌ بما قَبْلَها، وهي الأَمْرُ بالإنْفاقِ، بَعدَ أنْ مَدحَ اللهُ المُنفِقينَ ابتِغاءَ مَرْضاةِ اللهِ، وأَثْنَى عليهم، وضَرَبَ لهم الأَمْثالَ، أَمَرَ اللهُ عِبادَهُ المُؤمِنينَ أنْ يُنفِقوا من طيِّباتِ ما كَسَبوا، ويَعْني بذلك: الأموالَ التِّجاريَّةَ الَّتي يَتكسَّبُ بها النَّاسُ، ويُسمِّيها العُلَماءُ: عُرُوضَ التِّجارةِ. لأنَّها أمْوالٌ تَعرِضُ، ثمَّ تَزولُ، لا يُقصَدُ بَقاؤُها، وإنَّما يُقصَدُ رِبحُها.

﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ يَعني: وأنفقوا ممَّا أخْرَجنا لكم منَ الأرْضِ، و(مِن) هنا للتَّبعيضِ، أي: بعضِ ما أَخرَجْنا لكم من الأَرْضِ، مِثل: الحُبُوبِ والثِّمارِ.

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾ الخَبيثُ هنا بمَعْنى: الرَّديءِ، أي: لا تَقصِدوا الرَّديءَ تُنفِقونَ منه، وتُبْقونَ لكمُ الجَيِّدَ؛ لأَنَّكم لو كان لكم حَقٌّ عِندَ شَخصٍ، فأَعْطاكمُ الرَّديءَ، لم تَأخُذوهُ إلَّا على وَجْهِ الإغْماضِ، يَعْني: الحَياءَ، والخَجَلَ، وما أَشْبَهَ ذلك.

﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ﴾ يَعنـي: فلم يَطلُبْ مِنَّا جَلَّ وَعَلَا أنْ نُنفِـقَ؛ لأنَّه مُحتاجٌ للنَّفَقةِ، بل هو غَنيٌّ عن كُلِّ ما سِواهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ﴿حَمِيدٌ﴾ أي: مَحْمودٌ على ما تَفضَّلَ به، فهو الَّذي تَفضَّلَ بهذا المالِ الَّذي طَلَبَ مِنَّا أنْ نُنفِقَ منه، فكيف تَبْخَلونَ؟!

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- العِنايةُ بما طُلِبَ منَّا، وهو الإنفاقُ، وَجْهُ ذلك: أَنَّه صَدَّرَ هذا بالنِّداءِ، وبوَصْفِ الإيمانِ للمُنادَى.

٢- وُجُوبُ زَكـاةِ عُرُوضِ التِّجارةِ، يَعْني: الأَمْوالَ الَّتي أَعَدَّها الإنسانُ للتِّجارةِ.

وعُروضُ التِّجارةِ قاضيةٌ على غَيرِها، وليس غَيْرُها قاضيًا عليها، بمَعْنى: أَنَّه لو كان عِندَ الإِنْسَانِ سائِمةٌ من الإِبِلِ أو البَقَرِ أو الغَنَمِ، قد أَعَدَّها للتِّجارةِ، فإنَّها تُزَكَّى زَكاةَ تِجارةٍ ولو كانت سائِمةً، كرَجُلٍ عِندَه عَشْرٌ من الإِبِلِ يَرْعاها، لكنَّه لم يَتَّخِذْها تنميةً، وإنَّما اتَّخَذَها للتِّجارةِ، فنَقولُ: زَكاتُها زَكاةُ تِجارةٍ، بمَعْنى: أَنَّه إذا جاءَ وَقْتُ الزَّكاةِ يُقَدِّرُ قِيمَتَها، ويُخرِجُ رُبُعَ العُشرِ منها، لكن لو كانت سائِمةً لقُلْنا: عليه فيها شاتانِ، قَلَّتْ قِيمَتُها أمْ كَثُرَتْ.

إذَنْ، عُروضُ التِّجارةِ تَقْضي على غَيْرِها، وغَيرُها لا يَقْضي عليها.

ثمَّ هي أيضًا -أعْني: عُروضَ التِّجارةِ- شَامِلةٌ لكُلِّ ما يُباعُ ويُشْتَرى للتَّكسُّبِ، مِن قُماشٍ وأَوَانٍ ومُعِدَّاتٍ وآلاتٍ وأراضٍ وعَقاراتٍ وغَيرِها، كُلُّ شَيءٍ يُعِدُّه الإنسانُ للرِّبحِ، لا يَقْصِدُ بَقاءَهُ عِندَه إلَّا لانتِظارِ الرِّبحِ، فهذا عُروضُ تِجارةٍ، والزَّكاةُ فيه واجِبةٌ من أيِّ نَوعٍ كان من المالِ، من ذَهَبٍ أو فِضَّةٍ أو نُحاسٍ أو رَصَاصٍ أو غَيرِ هذا؛ لعُمومِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ﴾.

فإنْ قال قائِلٌ: ما مِقدارُ زَكاتِها؟

قُلنا: مِقْدارُ زَكاتِها مِقْدارُ زَكَاةِ ما يُرادُ منها، وهو الذَّهَبُ والفِضَّةُ (النَّقْدُ)، ففيها رُبُعُ العُشرِ، أَعْني: واحدًا من أَرْبَعينَ، وإنْ شِئتَ فقُلْ: اثنَانِ ونِصْفٌ في المِئةِ.

فإنْ قال قائِلٌ: وكيف أُقدِّرُ قِيمَتَها؟

قُلنا: إذا جاءَ وَقتُ الزَّكاةِ، كما لو كانت زَكاتُكَ في رَمَضانَ، فقَوِّمْها أوَّلَ يَومٍ في رَمَضانَ: كم تُساوي؟ وأدِّ الزَّكاةَ.

فإنْ قال قائِلٌ: أَخْشى أنْ أُحابِيَ نَفْسي، وأُقدِّرَ القِيمةَ أقَلَّ من الوَاقِعِ؟

قُلنا: استَعِنْ بغَيرِكَ من أَهْلِ الخِبْرةِ.

فإنْ قال قائِلٌ: هل أَعْتَبِرُ ما اشتَرَيتُ به، أو ما أَبِيعُ به، أو ما يُساوي في نَظَرِ النَّاسِ في وَقْتِ وُجوبِ الزَّكاةِ؟

قُلنا: خُذْ بالثَّالِثِ، أي: بما تُساوي عندَ وُجُوبِ الزَّكاةِ في نَظَرِ النَّاسِ، سواء بِعْتَها بعدَ ذلك بأَكْثَرَ أو بأَقَلَّ، وسواء كان السِّعرُ أَكْثَرَ ممَّا اشْتَرَيتَ به أو أَقَلَّ، فالمُعتَبَرُ وَقْتُ وُجوبِ الزَّكاةِ.

فإنْ قال قائِلٌ: هل يُشْتَرَطُ تَمامُ الحَولِ فيما اشْتَراهُ للتِّجارةِ؟

قُلنا: لا، ما اشْتَراهُ للتِّجارةِ مَبْنِيٌّ على حَولِ مالِهِ، فمثلًا: لو كان عِندَ الإنسانِ عَشَرةُ آلافِ رِيَالٍ، باقية في الصُّندوقِ، زَكاتُها في رَمَضانَ، ثمَّ اشْتَرى في شَعْبانَ شَيئًا للتِّجارةِ، فإنَّه إذا جاء رَمَضانُ يُزَكِّيهِ، مع أنَّه لم يَمْضِ عليه إلَّا شَهْرٌ واحِدٌ؛ لأنَّ عُرُوضَ التِّجارةِ يَنْبَني بَعْضُها على بَعضٍ في تَمامِ الحَولِ.

٣- أنَّ مَن أَنْفَقَ مالًا لم يَكْتَسِبْه، بأنْ سَرَقَهُ أو نَحْوِ ذلك، فإنَّه غيرُ مَأْمُورٍ بذلك، فلا يُقبَلُ.

ولكن لو كان الإنسانُ لا يَعْرِفُ صاحِبَهُ، وتابَ إلى اللهِ، فماذا يَصنَعُ؟

نقولُ: يَتصدَّقُ به عن صاحِبِهِ تخلُّصًا منه، لا تَقَرُّبًا به إلى اللهِ؛ لأنَّه لو تَقرَّبَ به إلى اللهِ لم يَنفَعْهُ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى طيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طيِّبًا.

فإذَنْ، لا بُدَّ أنْ يَتصدَّقَ به عن صاحِبِهِ، وحِينئذٍ تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ، لكن لا يَتعَجَّلْ بالصَّدَقةِ به، بل يَتَأَنَّى حتَّى يَيْأَسَ من صَاحِبِهِ، فإذا أَيِسَ منه تَصدَّقَ به، ثمَّ إذا جاء صاحِبُهُ فيما بَعْدُ خيَّرَهُ، قال له: إنَّه قـد تَصـدَّقَ بالمالِ. فإنْ أجازَهُ فالأَجْرُ له، وإن لم يُجِزْهُ فالأجْرُ للمُتصدِّقِ به، ويَضْمَنُهُ لصاحِبِهِ.

٤- وُجوبُ الزَّكاةِ فيما يَخرُجُ من الأَرْضِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾.

وتأمَّلِ الحِكْمةَ في قَولِهِ: ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾، فأضافَ الكَسْبَ إليهم؛ لأنَّ هذا الكَسْبَ كان بعَمَلِهِم وكَدِّهِمْ، وقَولِهِ: ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾؛

لأنَّ ما أَخْرَجَه اللهُ من الأَرْضِ لا يَستطيعُ أحَدٌ أنْ يُخرِجَه، قال اللهُ تَعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٣-٦٤].

٥- أنَّ جَميعَ ما يَخْرُجُ من الأَرْضِ فيه الزَّكاةُ، لكن لا تَسْتَوْعِبُ الزَّكاةُ جَميعَه؛ لقَولِهِ: ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾، وإلى هذا ذَهَبَ بعضُ أهْلِ العِلمِ، وقال: الأَصْلُ أنَّ كُلَّ ما خَرَجَ من الأَرْضِ ففيه الزَّكاةُ، إلَّا ما دلَّ عليه الدَّليلُ.

وقال بعضُ أهلِ العِلمِ: بل لا زكاةَ إلَّا فيما يُكالُ ويُدخَّرُ فقط، كالتَّمرِ والحُبوبِ والزَّبيبِ وما أَشْبَهَها، وأمَّا ما لا يُكالُ ولا يُدخَّرُ فلا زَكاةَ فيه، كالبُرْتُقالِ والرُّمَّانِ والباذِنجانِ والبِطِّيخِ وما أَشْبَهَها، وهذا هو المَشْهورُ من مَذهَبِ الحنابلةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أنَّ المَدارَ على كَونِهِ مَكيلًا مُدخَّرًا، وما سِوَى ذلك لا زَكَاةَ فيه[1].

٦- تَحْريمُ إِخْراجِ الرَّديءِ عن الطَّيِّبِ أو الوَسَطِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾؛ لأنَّ هذا ظُلْمٌ لِمُستَحِقِّ الزَّكاةِ.

٧- أنَّ الإنسانَ لو أَخْرَجَ الطَّيِّبَ فلا لَوْمَ عليه، بل هو مَحْمُودٌ على ذلك، وإِخْراجُهُ الطَّيِّبَ من مالِهِ داخِلٌ في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢].

٨- أنَّه يجوزُ إِخْراجُ الوَسَطِ، الَّذي ليس الأَجْوَدَ ولا الرَّديءَ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾، ويُؤَيِّدُ هذا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا تَيْسٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ**»[2]، وقال لمُعاذٍ: «**إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ،**

---

(١) الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير (٦/ ٤٩٤)، منتهى الإرادات بشرح البهوتي (٢/ ٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب لا يؤخذ في الصدقة هرمة، رقم (١٤٥٥) من حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»[1].

ثمَّ اعْلَمْ -أيُّها الأخُ المُسلِمُ- أنَّ ما تُنفِقُه لِنَفسِكَ، وليس لغَيْرِكَ، فإذا أَعْطَيتَ الفَقيرَ الطَّيِّبَ فإنَّما أعطَيْتَ نَفْسَك؛ لأنَّك سَتَجِدُ هذا مُدخَّرًا عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد:٣٨].

٩- ضَرْبُ المَثَلِ المُقْنِعِ للإنسانِ، وذلك في قَولِهِ: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾، يَعني: لو كان الحقُّ لكم، وأَعْطاكمُ الإنسانُ الرَّديءَ بَدَلَ الجيِّدِ أو الوَسَطِ، لم تَأْخُذوهُ إلَّا على إغْماضٍ.

ومِثلُ هذا المَثَلِ: قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في سُورةِ النِّساءِ: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء:٩]، يعني: أنَّ الإنْسَانَ يَجِبُ عليه أنْ يَرْحَمَ اليَتيمَ، كما أنَّه هو لو تَرَكَ من خَلْفِهِ ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافَ عليهم، فكذلك يَجِبُ أنْ يَعرِفَ حقَّ اليَتيمِ، وهذا من حُسْنِ تَعْليمِ القُرآنِ الكريمِ، وفَصاحَتِهِ، وبَيانِهِ.

١٠- الإشارةُ إلى أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يُعَامِلَ النَّاسَ بما يُحِبُّ أنْ يُعامِلوهُ به؛ لقَوْلِهِ: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾، وقد جاءَ عن رَسولِ الله -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ما يُؤيِّدُ ذلك، فقال -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»[١]، وقال -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[٢].

فيَنبَغي لك إذا أَردتَّ أنْ تُعامِلَ غيرَك بمُعامَلةٍ أنْ تَقِيسَ ذلك في نَفْسِكَ، فإنْ أَحْبَبْتَ أنْ تُعَامَلَ بها فعامِلْ بها غَيْرَك، وإنْ كَرِهتَ أنْ تُعامَلَ بها فلا تُعامِلْ بها غَيْرَك، وهذا الميزانُ هو العَدْلُ، وهو الَّذي يُوجِبُ مَحَبَّةَ النَّاسِ للشَّخصِ، واحْتِرامَهم له؛ لأنَّ مَن لم يَحتَرِمِ النَّاسَ لم يَحتَرِمْهُ النَّاسُ، ومَنِ احتَرَمَ النَّاسَ احْتَرَمَهُ النَّاسُ.

١١- أنَّ اللهَ تَعالى غَنيٌّ حَميدٌ، غَنيٌّ واسِعُ الغِنى عَزَّوَجَلَّ، حَميدٌ مَحْمودٌ على غِناه، حيثُ إنَّه جَلَّوَعَلَا يَجُودُ على عِبادِهِ بهذا الغِنَى، حَميدٌ على عَدَمِ احتياجِهِ لأَحَدٍ؛ لأَنَّه غَنيٌّ بذاتِهِ عن جَميعِ مَخْلوقاتِه.

١٢- العِنايةُ بمَعرِفةِ العَبدِ لأَسْماءِ اللهِ وصِفاتِهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾، فأَمَرَنا بالعِلمِ أنَّ اللهَ غَنِيٌّ حَميدٌ، وذلك لأهمِّيَّةِ مَعْرِفةِ أَسْماءِ اللهِ وصِفاتِهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ مَعرِفةَ أَسْماءِ اللهِ وصِفاتِهِ يَزْدادُ بها الإيمانُ ويَقْوى، ويَعْبُدُ اللهَ تَعالى بها على بَصِيرةٍ.

•• ● ●•

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، رقم (٤٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةٗ مِّنۡهُ وَفَضۡلٗاۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ٢٦٨﴾

الشَّيْطانُ عَدُوُّ الإنسانِ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر:٦].

ومِن عَداوَتِهِ لِبَني آدَمَ: أنَّه يَعِدُهمُ الفَقْرَ، كُلَّما أرادَ الإنسانُ أنْ يَجُودَ بمالِهِ قال: لا تُخرِجْ، فتَبْقى فَقِيرًا. فيبخَلُ الإنسانُ؛ لأنَّ الشَّيطانَ وَسْوَسَ له، ووَعَدَهُ إذا أَنْفَقَ بالفَقْرِ.

وقَوْلُه: ﴿وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ قال بعضُ العُلَماءِ: يَأمُرُكم بالبُخْلِ؛ لأنَّ السِّياقَ يَقْتَضيهِ، والصَّوابُ: أنَّه أعمُّ من ذلك، أنَّه يأمُرُ بَني آدَمَ بكُلِّ فاحِشةٍ، من البُخلِ والزِّنا واللِّواطِ وغَيرِ ذلك، فهو حَريصٌ على ابنِ آدَمَ أنْ يَمْنَعَ عنه الخَيرَ، وأنْ يَملَأَهُ بالشَّرِّ.

ثمَّ بيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الوَعْدَ الحَقيقيَّ النَّافِعَ لِبَني آدَمَ، فقال: ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةٗ مِّنۡهُ﴾ بالإنفاقِ؛ لأنَّ النَّفَقةَ تُطفِئُ الخَطيئةَ كما يُطفِئُ الماءُ النَّارَ ﴿وَفَضۡلٗا﴾ أي: زيادةً على ما عِندَكم؛ لِقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**مَا نَقَصتْ صَدَقةٌ مِنْ مَالٍ**»[1].

﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ سَبَقَ لنا مِثلُ هذه الجُمْلةِ، وأنَّ مَعنى قَولِهِ: ﴿وَٰسِعٌ﴾ أي: واسِعُ الصِّفاتِ، واسِعُ العِلمِ، واسِعُ السُّلْطانِ، واسِعُ القُدْرةِ، كُلُّ صِفاتِهِ ليس فيها نَقْصٌ، بل كُلُّها واسِعةٌ شامِلةٌ، والعَليمُ: الَّذي لا يَخْفى عليه شَيءٌ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٣٧).

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١ - أنَّ الشَّيْطانَ له إرادةٌ؛ لقَولِهِ: ﴿يَعِدُكُمُ﴾، ﴿وَيَأْمُرُكُم﴾، وهذا لا يَصدُرُ إلَّا ممَّن له إِرَادةٌ، وماذا يُريدُ الشَّيْطانُ من بَني آدَمَ؟ يُريدُ إغْواءَهُم وإهْلاكَهُم.

فإنْ قال قائِلٌ: ما العَلامةُ؟

قُلنا: العَلامةُ إذا أَحْسَسْتَ من نَفْسِكَ من داخِلِها ما يَحُثُّك على الفَسَادِ وعلى المُحرَّمِ فهذا هو أَمْرُ الشَّيْطانِ، فاحْذَرْه.

وقد أَخْبَرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ[1]، وأخبَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنَّ الحُلْمَ مِنَ الشَّيْطَانِ[2]، وهو أنْ يَرى الإنسانُ في مَنامِهِ ما يَكرَهُ؛ فإنَّ الشَّيْطانَ يُرِي الإنسانَ في مَنامِهِ ما يَكْرَهُ؛ حتَّى يَقومَ حَزينًا مَغْمومًا، ولهذا أُمِرَ الإنسانُ إذا رأى في مَنامِهِ ما يَكرَهُ أنْ يَتْفُلَ عن يَسارِهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ويَسْتَعيذَ باللهِ من شَرِّ الشَّيْطانِ، ومن شَرِّ ما رأى، وأنْ يَتحوَّلَ إلى الجَنبِ الآخَرِ إنْ أرادَ الاستِمْرارَ في نَومِهِ؛ لأنَّ الشَّيْطانَ له لَمَّةٌ في قَلبِ ابنِ آدَمَ.

٢- أنَّك متى أَحسَسْتَ عِندَ الإنفاقِ الخَشْيةَ من الفَقرِ فاعْلَمْ أنَّ هذا من وَعْدِ الشَّيْطانِ؛ لقَولِهِ: ﴿يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾.

٣- أنَّ أوامِرَ الشَّيْطانِ كلَّها شَرٌّ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، فاحْذَرِ الشَّيْطانَ؛ فإنَّه عَدُوُّك أيُّها الإنسانُ، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٩٢)، ومسلم: كتاب الرؤيا، رقم (٢٢٦١) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر:٦]، أعاذَنا اللهُ وإيَّاكم منه.

٤- أنَّ ما يَعِدُ اللهُ به عِبادَهُ دائِرٌ بيْنَ المَغْفِرةِ للذُّنوبِ، والفَضْلِ والعَطاءِ بزِيادةِ المَطْلوبِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾، فكيف كان ذلك بالنِّسْبةِ للإِنْفاقِ؟

الجَوابُ: أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أخبَرَ أنَّ الصَّدَقَةَ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَما يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ(١)، وبذلك تَحصُلُ المَغْفِرةُ، وأخبَرَ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ الصَّدقَةَ لا تَنقُصُ المالَ(٢)، وهذا يَعْني أنَّها تَزيدُهُ، وهذا مَعْنى قَولِهِ تَعالى: ﴿وَفَضْلًا﴾.

وكَثِيرٌ من النَّاسِ الَّذين يُنفِقونَ ابْتِغاءَ وَجْهِ اللهِ يَجِدونَ ذلك ظاهِرًا في أَمْوالِهِم، بالبَرَكةِ فيها، ودَفْعِ الآفاتِ عنها، حتَّى إنَّ الرَّجُلَ يقولُ: كيف لم أُنفِقْ في هذا الشَّهْرِ إلَّا كذا، أو في هذا الأُسْبوعِ إلَّا كذا؟ يَتقالُّ ما أَنْفَقَ؛ لأنَّ اللهَ أَنْزَلَ فيه البَرَكةَ.

وبَرَكةُ اللهِ تَعالى لا نِهايةَ لها، فإذا أَرَدتَّ أنْ يَزيدَ مالُكُ، وتُكفَّرَ سيِّئاتُكَ، فعَلَيْكَ بالصَّدَقةِ، أعانَني اللهُ وإيَّاكم عليها.

٥- أنَّ اللهَ واسِعٌ عَليمٌ، فيُعْطي على العَمَلِ أَكْثَرَ ممَّا يَستحِقُّ العامِلُ؛ لِسَعةِ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، وأحمد (٥/ ٢٤٨) من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:٢٣٧).

فَضْلِهِ، وعِلْمِهِ عَزَّوَجَلَّ بمَن هو أَهْلٌ لذلك، وإذا كان اللهُ تَعالى يَعْلَمُ حيثُ يجعَلُ رِسالَتَهُ فهو يَعْلَمُ حيثُ يجعَلُ امْتِثالَ هذه الرِّسالةِ، يَعْني: يَعْلَمُ مَن هو أهْلٌ للهِدايةِ، فيَهْديهِ، ومَن ليس أَهْلًا، فلا يَهْديهِ، نعوذُ باللهِ من ذلك.

•••

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (٢٦٩)﴾

قَوْلُه: ﴿يُؤْتِي﴾ يَعني: اللهَ عَزَّوَجَلَّ ﴿الْحِكْمَةَ﴾ هي إِتْقانُ الأُمورِ، وتَنْزِيلُها مَنازِلَها، والتَّأَنِّي فيها، وعَدَمُ إِصْدارِ الأَحْكامِ إلَّا بعدَ ثُبوتِ مُقْتَضياتِها، والقِيامُ بما يَجِبُ على المَرءِ أنْ يَقُومَ به بالنِّسْبةِ لِحَقِّ اللهِ وحقِّ العِبادِ.

واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُؤْتي الحِكْمةَ مَن يَشاءُ، ولكن إِتْيان الحِكْمةِ مَن يَشاءُ مَبْنيٌّ على حِكْمةٍ أُخرى، وهي أنَّ الَّذي أُوتِيَ هذه الحِكْمةَ أَهْلٌ لذلك؛ لكَونِ اللهِ تَعالى يَعْلَمُ استِعْدادَهُ لِما يُؤْتى من الحِكْمةِ، فيُوفِّقُهُ لها.

ولهذا لَمَّا قالت قُرَيشٌ: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف:٣١] يَعْني: غَيْرَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والمُرادُ بالقَرْيَتَينِ: الطَّائِفُ، ومكَّةُ. قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُنكِرًا عليهم: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف:٣٢] الجَوابُ: لا. وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وكذلك هو أَعْلَمُ حيثُ يجعَلُ إرْثَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، جعَلَنا اللهُ وإيَّاكم من أَهْلِهِ.

يقُولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ يَعني: مَن يَشاءُ من عِبادِهِ، ولكنْ هذا إذا اقْتَضَتِ الحِكْمةُ أنْ يُؤْتى هذا الحِكْمةَ؛ لأنَّ مِن النَّاسِ مَن لا تَقْتَضي الحِكْمةُ أنْ يُؤْتى الحِكْمةَ، فمَشيئةُ اللهِ تابعةٌ لحِكْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ أي: مَن يُعْطَ الحِكْمةَ ويُوفَّقْ لها ﴿فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾؛ لأنَّه سيَسيرُ على مِنْهاجٍ سَليمٍ.

﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أي: ما يَتَّعِظُ بمَواعِظِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلَّا أَصْحابُ العُقُولِ.

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَمُنُّ على مَن يَشاءُ من عِبادِهِ بالحِكْمةِ، فتَجِدُ الرَّجُلَ حَكيمًا في قَوْلِهِ، وفي فِعْلِهِ، وفي تَرْكِهِ، وفي إِقْدامِهِ، وفي جَميعِ أَحْوالِهِ، مُتأَنِّيًا، مُطَّلِعًا إلى المُسْتقبَلِ وإلى الآثارِ، فيَزِنُ بَعْضَها ببعضٍ، ويُقْدِمُ حيثُ كان الإِقْدامُ خيرًا، ويُحجِمُ حيثُ كان الإِحْجامُ خيرًا.

٢- إثْباتُ مَشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾.

٣- تَفاضُلُ النَّاسِ في هذا، أنَّ منهم مَن يُؤْتى الحِكْمةَ، ومنهم مَن يُحْرَمُ الحِكْمةَ.

٤- أنَّ مَن أُوتِيَ الحِكْمةَ فقد أُوتِيَ خَيرًا كَثيرًا؛ لأنَّ أُمورَهُ تكونُ مُرَتَّبةً، قد تَأَنَّى فيها، وقد عَلِمَ كيف يَضَعُ قَدَمَهُ، فتَجِدُهُ قَليلَ الزَّلَلِ، وإنْ كان الإنسانُ ليس مَعْصُومًا، لكنْ مَن أُوتِيَ الحِكْمةَ فهو أَقَلُّ زَلَلًا من غَيرِهِ.

٥- أنَّه لا يَتذكَّرُ بالقُرآنِ إلَّا أَصْحابُ العُقُولِ، والمُرادُ: العُقولُ الرَّشيدةُ. فالعَقلُ هنا عَقلُ الرُّشْدِ، وليس عَقْلَ الإِدْراكِ؛ لأنَّ عَقْلَ الإِدْراكِ يكونُ عِندَ الكُفَّارِ

وغَيرِ الكُفَّارِ، قد يُوجَدُ في الكُفَّارِ مَن له عَقْلُ إِدْراكٍ أَكْثَرُ من كَثيرٍ من المُسلِمينَ، لكنَّ المُرادَ هنا: عَقْلُ الرُّشدِ، يَعْني: حُسْنَ التَّصرُّفِ، فهؤلاءِ هُم الَّذين يَتَّعِظونَ بكَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَنْتَفِعونَ به.

٦- أنَّه يَنبَغي للإنسانِ أنْ يَسْأَلَ اللهَ وَحْدَه الحِكْمةَ؛ لأنَّه إذا كان الَّذي يُؤتِي الحِكْمةَ هو اللهَ، فإلى مَن نَلْجأُ إذا أَرَدْنا الحِكْمةَ؟ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فأنتَ -يا أخي المُسلِم- إذا أَردتَّ الحِكْمةَ فاطْلُبْها ممَّن يَقْدِرُ على إِعْطائِكَ إيَّاها، ولكنْ مع هذا نقولُ: إنَّ التَّجارِبَ لها دَورٌ عَظِيمٌ في الوُصولِ إلى الحِكْمةِ، وإنَّ مُصاحَبةَ العُقَلاء أيضًا لها دَوْرٌ عَظيمٌ في تَحْصيلِ الحِكْمةِ، فاعْمَلْ أنتَ -أيُّها المُسلِمُ- بدُعاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنْ يُؤْتِيَك الحِكْمةَ، وكذلك أيضًا بالأَسْبابِ الأُخرى الحِسِّيَّةِ، حتَّى تَصِلَ إلى مُرادِكَ.

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَجعَلَنا جَميعًا من الحُكَماءِ العُلَماءِ العُقَلاءِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• • • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾﴾

الجُمْلةُ هذه شَرْطيَّةٌ، يَعني: مهما أَنْفقْتُم من نَفَقةٍ قَليلةٍ أو كَثيرةٍ فإنَّ اللهَ تَعالى يَعْلَمُها، وكَونُـهُ يَعْلَمُها تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَعْني: أنَّه سيُجازِي عليها؛ كما قَـال اللهُ تَعالى:

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨].

وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غنيٌّ كَريمٌ، يُجازي الحَسنةَ بعَشْرِ أَمْثالِها، إلى سَبعِ مِئةِ ضِعْفٍ، إلى أَضْعافٍ كَثيرةٍ.

وقَوْلُه: ﴿أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾ أي: قُمْتُم به من وَاجبٍ؛ لأنَّ الوَاجِبَ في الشَّرْعِ يُسَمَّى: نَذْرًا. كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]، وقال تَعالى في وَصْفِ الأَبْرارِ والأَخْيارِ: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان:٧].

وقَوْلُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ أي: لا يَخْفى عليه، سواء أَعْلَنْتُموهُ للنَّاسِ، أو أَخْفَيْتُموهُ عنهم.

﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ أي: ليس للظَّالِمِ الَّذي ظَلَمَ نَفْسَهُ -بتَفْريطِهِ في الواجِبِ، أو انْتِهاكِهِ للمُحرَّمِ، سواء في حقِّ اللهِ أو في حقِّ العِبادِ- من أَنْصارٍ يَنصُرونَهُ، أي: يَمْنَعونَهُ من عَذابِ اللهِ.

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الحثُّ على الإِنْفاقِ في الخَيرِ، وأنَّ ذلك لن يَضِيعَ.

٢- الحثُّ على القِيامِ بما أَوْجَبَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ ذلك لن يَضِيعَ.

ولْيُعْلَمْ أنَّ القِيامَ بالواجِبِ أَحَبُّ إلى اللهِ تَعالى من القِيامِ بالتَّطوُّعِ؛ لِما في الحَديثِ الصَّحيحِ القُدسيِّ أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قال: «**مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ**

إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»[(١)].

وكَثيرٌ من النَّاسِ يَظنُّونَ أنَّ النَّوافِلَ أفضَلُ من الواجِباتِ، وهذا غَلَطٌ، بل الواجِباتُ أَفْضَلُ، لكن النَّوافِلِ مُكمِّلاتٌ للواجِباتِ، تُكَمَّلُ بها الفَرائِضُ يَومَ القيامةِ.

ولْيُعْلَمْ أنَّ هذه الآيَةَ ليست في النَّذْرِ المَعْروفِ، الَّذي هو إِلْزامُ الإنسانِ نَفْسَه بطاعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ هذا النَّذْرَ -الَّذي هو إِلْزامُ الإِنْسَانِ نَفْسَه بطاعةِ اللهِ- عَقْدُهُ مَكروهٌ، نَهَى عنه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وقال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ»[(٢)]، وقال: «لَا يَرُدُّ شَيْئًا»[(٣)].

ولكن مع ذلك لو نَذَرَ طاعةً وَجَبَ عليه الوَفاءُ بها، أي: بما نَذَرَهُ من الطَّاعاتِ؛ لقَولِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ»[(٤)]، سواء علَّقَ هذه الطَّاعةَ على حُصُولِ مَطْلوبٍ أو انْدِفاعِ مَكْروهٍ، أو نَذَرَ نَذْرًا مُطلَقًا غيرَ مُعَلَّقٍ بشَيءٍ.

فمَن قال: إنْ ردَّ اللهُ عليَّ ضالَّتِي فللَّهِ عليَّ أنْ أَصُومَ شَهرًا مَثَلًا. فرَدَّ اللهُ عليه ضالَّتَهُ، وَجَبَ عليه أنْ يُوفِيَ بالنَّذرِ.

ومَن قال: إنْ شَفاني اللهُ فللَّهِ عليَّ نَذرٌ أنْ أَصُومَ شَهرًا. فعَافَاهُ اللهُ، وَجَبَ عليه أنْ يَصومَ شَهرًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:٢٤٢).

(٣) تقدم تخريجه (ص:٢٤٢).

(٤) تقدم تخريجه (ص:٢٤٣).

ومَن قال: للهِ عليَّ نَذرٌ أنْ أصومَ شَهرًا. وَجَبَ عليه أنْ يَصُومَ شَهرًا.

لكنَّ أصْلَ عَقدِ النَّذرِ مَكْرُوهٌ؛ لنَهيِ النَّبيِّ ﷺ عنه.

وإنَّني أنصَحُ إخْواني المُسلِمينَ الَّذين كَثيرًا ما يَنْذُرونَ إذا أَيِسوا من حُصُولِ مَطْلوبِهِم أو انْدِفاعِ مَكْرُوهِهِم، يَظنُّونَ أنَّ هذا يَجلِبُ الخَيرَ أو يَدفَعُ الشَّرَّ، وهذا غَلَطٌ.

وما أَكْثَرَ الَّذين يَنْذُرونَ مُعلِّقينَ نُذُورُهم على شَيءٍ ما، فيَحصُلُ لهم ما يُريدونَ، ثمَّ يَذْهَبونَ إلى بابِ كُلِّ عالِمٍ يَسْألونَهُ التَّخْفيفَ، لَعلَّهُ يُسْقِطُ عنهم ما يَجِبُ عليهم بالنَّذرِ، وهذا شَيءٌ مُشاهَدٌ، فالحَذَرَ الحَذَرَ من النَّذرِ!

واعْلَمْ -أيُّها الأخُ المُسلِمُ- أنَّ المريضَ إذا أرادَ اللهُ شِفاءَهُ شَفاهُ بدُونِ نَذْرٍ، وإذا أرادَ اللهُ ألَّا يَشْفِيَهُ لم يَشْفِهِ بالنَّذرِ، وكذلك حُصُولُ المَطْلوبِ، كحُصولِ النَّجاحِ أو غَيرِ ذلك، ليس الَّذي يَأْتِي به النَّذرُ؛ لأنَّ الرَّسولَ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قال: «**إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ**»[1].

٣- أنَّ عِلْمَ اللهِ تَعالى وَاسِعٌ، مُتعلِّقٌ بأَفْعالِ العِبادِ وأَفْعالِهِ جَلَّوَعَلَا، فهو يَعْلَمُ ما كان، وما يَكونُ، وما لم يَكُنْ لو كان كيف كان يكونُ، سواء من أَفْعالِهِ أو أَفْعالِ العِبادِ.

٤- التَّحْذيرُ من الظُّلمِ، وأنَّ عاقِبَتَهُ وَخِيمةٌ، وأنَّ الظَّالِمَ لن يَجِدَ له ناصِرًا؛ لقَولِ الله تَعالى: ﴿وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾.

•••

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٤٢).

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ أي: تُظهِرُوها وتُبيِّنوها للنَّاسِ ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ أي: فنِعْمَ ما هي الصَّدَقةُ، فهي خَيرٌ على كُلِّ حالٍ، سواء أَبْداها الإنسانُ أم أَخْفاها، ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أنَّ إِخْفاءَ الصَّدَقاتِ أبعَدُ من الرِّياءِ، وأدَلُّ على الإخلاصِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنَّ الفُقَراءَ لا يَبْدو للنَّاسِ أنَّهم فُقَراءُ يُتصَدَّقُ عليهم، فتَنكسِرُ قُلوبُهُم، فإذا أَعْطَيتَ الفَقيرَ الصَّدَقةَ خُفْيةً كان هذا أَطْيَبَ لقَلبِهِ، وأَبْعَدَ عن ذُلِّهِ، ولهذا قال: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: خَيرٌ لكم من إِبْدائِها، لكنِ الصَّدَقةُ كُلُّها خَيرٌ.

﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ أي: يُكفِّرُ من سيِّئاتِكم بصَدَقاتِكم؛ كما قال النَّبيُّ ﷺ: «**الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ**»[1]، يَعْني: تُطفِئُ الخَطيئةَ كما يُطفِئُ الماءُ النَّارَ.

ثمَّ خَتَمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الآيةَ بقَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ أي: عَليمٌ، والخِبْرةُ أبلَغُ من مُجرَّدِ العِلْمِ؛ لأنَّ الخِبْرةَ هي العِلْمُ ببواطِنِ الأمورِ، فيُخبِرُ عَزَّوَجَلَّ أنَّه عليمٌ ببَواطِنِ الأُمورِ، كما أنَّه عَليمٌ بظَواهِرِها.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، وأحمد (٥/ ٢٤٨) من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الحثُّ على الصَّدَقاتِ، وأنَّها خيرٌ بكُلِّ حالٍ، سواء أُبْدِيَتْ أو أُخْفِيَتْ.

٢- تفاضُلُ الأَعْمالِ، وأنَّ الأعْمالَ تتفاضَلُ بحَسَبِ أَعْيانِها وأَوْصافِها، فمَثَلًا: الفَريضةُ أَفْضَلُ من النَّافلةِ، والصَّلاةُ أَفْضَلُ من الزَّكاةِ، والصَّدَقاتُ المُخْفاةُ أَفْضَلُ من الصَّدَقاتِ المُبْداةِ، ولهذا قال: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

والصَّدَقةُ هي: بَذْلُ المالِ -تَقرُّبًا إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى- للفُقَراءِ المُحْتاجينَ لها.

٣- أنَّ إِخْفاءَ الصَّدَقاتِ أَفْضَلُ من إِظْهارِها، لكنْ إنْ تَرتَّبَ على إِظْهارِها مَصْلَحةٌ أَكْبَرُ من مَصْلَحةِ إخْفائِها صارَ إظْهارُها أفضَلَ، مِثْلُ: أنْ يكونَ الرَّجُلُ أُسْوةً للنَّاسِ يَتأَسَّوْنَ به في أَفْعالِه، فإذا أَبْدى الصَّدَقةَ على فَقيرٍ ما تَسابَقَ النَّاسُ إلى هذا الفَقيرِ وأَعْطَوهُ، فحينئذٍ يكونُ إِبْداؤُها أَفْضَلَ من إِخْفائِها؛ لِما يَترَتَّبُ عليه من مَصْلَحةِ الفُقَراءِ.

٤- أنَّ الصَّدَقاتِ تُكفِّرُ السَّيِّئاتِ، والإنسانُ لا يَخْلُو من سيِّئةٍ، وكُلُّ بَني آدَمَ خَطَّاءٌ، وخَيرُ الخَطَّائينَ التَّوَّابونَ، وثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَنَّ الصَّدَقةَ تُطفِئُ الخَطيئةَ كما يُطفِئُ الماءُ النَّارَ، وصَلاةُ الرَّجُلِ في جَوفِ اللَّيلِ[1]. يَعْني: تُطفِئُ الخَطيئةَ كما يُطفِئُ الماءُ النَّارَ.

٥- أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ، ووَجْهُ ذلك: أنَّ الأَعْمالَ من الإيمانِ؛ كما دلَّ

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٣٣٢).

على ذلك الكِتابُ والسُّنَّةُ وإجْماعُ السَّلَفِ، وإذا كانتِ الأَعْمالُ من الإيمانِ فإنَّها إذا ازْدادت -كَمِّيَّةً أو كَيفِيَّةً- ازْدادَ الإيمانُ بلا شكٍّ.

٦- سَعَةُ عِلمِ اللهِ تَعالى، وشُمولُهُ لِظَواهِرِ الأُمورِ وبَواطِنِها، ومُناسَبةُ ذِكرِ اسْمِهِ (الخَبير) هنا: من أجْلِ أنْ يُبيِّنَ جَلَّ وَعَلَا لعِبادِهِ أنَّ ما أَخْفَوهُ من الصَّدَقةِ، حتَّى صارَ أمْرًا باطِنًا لا يَعْلَمُهُ إلَّا الفقيرُ، فإنَّ اللهَ تَعالى عَليمٌ به، خَبيرٌ لا يَخْفى عليه شَيءٌ.

٧- التَّحْذيرُ من مُخالَفةِ أَمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ووَجْهُهُ: أنَّك إذا آمَنْتَ أنَّ اللهَ تَعالى خَبيرٌ بما تَعْمَلُ فإنَّه لا يُمكِنُ أنْ تُخالِفَهُ؛ لأنَّه مهما عَمِلتَ فاللهُ عَليمٌ به، وسيُجازيكَ.

٨- أنَّ الإنسانَ إذا عَلِمَ بأنَّ اللهَ تَعالى عَليمٌ بجَميعِ أَحْوالِهِ اعتَمَدَ عليه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في جَميعِ أَحْوالِهِ، ورَضِيَ بما قَدَّرَ عليه، إنْ خَيْرًا شَكَرَ عليه، وإنْ كان سِوَى ذلك صَبَرَ عليه، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»[1]، اللَّهُمَّ اجْعَلْنا من المُؤْمِنينَ المُتَّقينَ.

• • ⁂ • •

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩) من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُخَاطِبًا رَسولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ:

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾﴾

قَوْلُه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ يَعني: لا يَجِبُ عليك أنْ تهدِيَ النَّاسَ، ولا يُمكِنُك ذلك، ولكنَّ المُرادَ بالهِدايةِ هنا: هِدايةُ التَّوفيقِ، وأمَّا هِدايةُ الدَّلالةِ والإرْشادِ فهي على الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأنَّ هِدايةَ الدَّلالةِ والإِرْشادِ من البَلاغِ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [آل عمران:٢٠].

إذنْ، ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ أي: هُدَى الخَلْقِ، والمُرادُ: هِدايةُ التَّوفيقِ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ هو الَّذي يَهْدي عَزَّوَجَلَّ ويُوفِّقُ مَن يَشاءُ، والمَشيئةُ هنا تابِعةٌ للحِكْمةِ، أي: لحِكْمةِ اللهِ، وهكذا كُلَّما جاءَتْكَ آيةٌ فيها تَعْليقُ الحُكمِ بالمَشيئةِ فاعْلَمْ أنَّ ذلك مَبْنِيٌّ على الحِكْمةِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لا يَشاءُ الشَّيءَ سَفَهًا، بل هو عَزَّوَجَلَّ لا يَشاءُ إلَّا ما هو غايةُ الحِكْمةِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٢٧]، وقال تَعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان:٣٨-٣٩].

وقَوْلُه: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ أي: أيُّ شَيءٍ من الخَيرِ تُنْفِقونَهُ فهو لأنفُسِكُم، لا يَنتفِعُ اللهُ به؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، وقال تَعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ [لقمان:١٢].

وقَوْلُه: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما تُنفِقون نَفَقةً تَنفعُكم إلَّا ما كان يُبْتَغى به وَجْهُ اللهِ، يَعني: إلَّا النَّفَقةَ المَبْنيَّةَ على الإخْلاصِ وابْتِغاءِ وَجْهِ اللهِ، فإنَّ ذلك إنفاقٌ حَقيقةً، إنْفاقٌ غيرُ ضائعٍ.

﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ﴾ أي: أيُّ خَيْرٍ تُنفِقونَهُ قَليلًا كان أو كَثيرًا ﴿يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ أي: تُعْطَونَهُ وافِيًا من غَيرِ نَقصٍ ﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾، حاشَا للهِ أنْ يَظْلِمَ أحَدًا من عِبادِهِ جَلَّوَعَلَا، فلنْ يَظلِمَ أحَدًا بنَقْصِ حَسَنةٍ من حَسَناتِهِ، ولا بإضافةِ سيِّئةٍ إلى سيِّئاتِهِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢].

في هذهِ الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا يَملِكُ هِدايةَ الخَلْقِ، وليس عليه هِدايةُ الخَلْقِ؛ لأنَّ ذلك بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وانظُرْ -أيُّها القارِئُ الكَريمُ- إلى ما بَذَلَهُ النَّبيُّ ﷺ من مُحاولةٍ لِهدايةِ عمِّهِ أبي طالبٍ، الَّذي نَصَرَهُ ودافَعَ عنه، فحاوَلَ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ يَهدِيَهُ اللهُ، ولكنَّ اللهَ تَعالى قد قَدَّرَ عَدَمَ الهِدايةِ، فإنَّه لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفاةُ، أَعْني: أبا طالِبٍ عمَّ رسولِ اللهِ ﷺ، لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفاةُ كان عِندَه النَّبيُّ ﷺ ورَجُلانِ من قُرَيشٍ، فقال: «يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ»، وكان جَليسَا السُّوءِ من قُرَيشٍ عِندَه يَقولانِ له: أتَرغَبُ عن مِلَّةِ عَبدِ المُطَّلِبِ؟! ومِلَّةُ عَبدِ المُطَّلِبِ مَبنيَّةٌ على قَولِهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]، فكان آخِرَ ما قال: هُو على مِلَّةِ عَبدِ المُطَّلِبِ. وأبَى أنْ يَقولَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ.

ولا شكَّ أنَّ هذا يُؤثِّرُ على رَسُول الله ﷺ، أنْ يكونَ عمُّهُ أبو طالِبٍ الَّذي دَافَعَ عنه، ونَاضَلَ عنه، وشارَكَهُ حياتَه، تكونُ غايَتُهُ هذه الغايةَ السَّيِّئةَ، فقال: «**لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ**»، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة:١١٣]، وأنزَلَ في تَسْليةِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قَولَهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص:٥٦][1]، أي: أَعْلَمُ بمَن هو أَهْلٌ للهِدايةِ، فيَهْديهِ، نَسألُ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنْ يَهْدِيَنا وإخْوانَنا المُسلِمينَ صِراطَهُ المُستقيمَ، وأنْ يَمُنَّ علينا جَميعًا بالتَّوبةِ والإِخْلاصِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

٢- أنَّه إذا كان النَّبيُّ ﷺ -وهو المُكلَّفُ بإِبْلاغِ الرِّسالَة- ليس عليه أنْ يَهْدِيَ عِبادَ اللهِ ويُوفِّقَهم، فمَن دُونَهُ من باب أَوْلى، فإذا حَرِصَ الإنسانُ مَثَلًا في دَعْوةِ أقارِبِهِ للحقِّ، ودَعاهُم، وبَذَلَ ما يَسْتَطيعُ، ولكنْ لم يَحْصُلْ مُرادُهُ، فلا يَحْزَنْ عليهم، لو شاءَ اللهُ لهَداهُمْ، لكن لا يَيْأَسْ من هِدايَتِهِم، فكَمْ من إنسانٍ دَعا شَخصًا مرَّةً بعدَ أُخرى، وكَرَّةً بعدَ كَرَّةٍ، ثمَّ هَداهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ! فلا يَيْأَسِ الدَّاعيةُ من هِدايةِ عِبادِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٣- أنَّ الهِدايةَ بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَتفرَّعُ على هذا: أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يُكثِرَ من سُؤالِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنْ يَهْدِيَهُ، ولهذا فَرَضَ اللهُ علينا فَرْضًا حتْمًا أنْ نَسْأَلَهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، رقم (١٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤) من حديث المسيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الهِدايةَ في كُلِّ صَلاةٍ، ففــي سُورةِ الفاتحـةِ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٥-٧].

٤- إثْباتُ أنَّ عَمَلَ الإنسانِ يكونُ بمَشيئةِ اللهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾، وإذا كان بمَشيئةِ اللهِ فإنَّ ذلك يَحْمِلُ العاقِلَ على أنْ يَسأَلَ الهِدايةَ من اللهِ وَحْدَهُ.

٥- إثْباتُ المَشيئةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ فيما يتعلَّقُ بأَفْعالِ العِبادِ، فكُلُّ مَن فَعَلَ فِعْلًا فإنَّنا نقولُ: هذا بمَشيئةِ اللهِ، ولو شاءَ اللهُ لم يكُنْ. ولهذا أَجْمَعَ المُسلِمونَ على هذه الكَلِمةِ، وهي: «ما شَاءَ اللهُ كان، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ».

٦- أنَّ ما نُنفِقُهُ من الخَيرِ لا يعـودُ نَفْعُـه إلَّا إلينا، لا إلى اللهِ؛ لقَـولِهِ تعـالى: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾، أمَّا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فقـد قَـال عن نَفْسِـهِ في الحَديثِ القُدسيِّ: «يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي»[1].

٧- الحثُّ على إنْفاقِ الخَيرِ، فإنَّ الإنسانَ متى عَلِمَ بأنَّ ذلك لنَفسِهِ -وكُلُّ إنسانٍ يُحِبُّ الخَيرَ لنَفسِهِ- أَكْثَرَ من الإنفاقِ.

٨- أنَّ مالَ الإنسانِ ما قَدَّمَهُ، وأمَّا ما خَلَّفَهُ بعدَ حَياتِهِ فليس مالَهُ؛ لقَولِهِ: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾.

ولهذا سَأَلَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَصْحابَهُ، قال: «أَيُّكُمْ مَالُ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟» قالوا: يا رسولَ اللهِ، كلُّنا يُحِبُّ مَالَه أَكْثَر من مَالِ وَارِثِه.

(١) تقدم تخريجه (ص: ١٢٠).

فقال: «**فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالَ وَارِثِهِ مَا أَخَّرَ**»[١].

٩- الحثُّ على الإِخْلاصِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾، وأمَّا مَن أنفقَ رِياءً وسُمْعةً فإنَّه خاسِرٌ، ليس له من إنفاقِهِ أجرٌ.

وفي الحَديثِ الصَّحيحِ، أنَّ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ قال في الحَديثِ القُدسيِّ: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[٢].

وَالمُتصدِّقُ لِمُراءاةِ النَّاسِ مِن أوَّلِ مَن تُسعَّرُ بهم النَّارُ يومَ القيامةِ، فإنَّه يُقالُ له: إنَّما تَصدَّقْتَ أو أَنْفقْتَ ليقولَ النَّاسُ: هذا كَريمٌ، أو: هذا جَوادٌ. وقد قِيلَ، يَعني: فجَزاؤُكَ ما سَمِعتَ مِن النَّاسِ.

١٠- إثْباتُ الوَجْهِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو كَثيرٌ في القُرآنِ، مِثلُ: قَولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الرعد:٢٢]، وقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل:١٩-٢٠]، وقال تَعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧].

فللَّهِ تَعالى وَجْهٌ عَظيمٌ، وَجْهٌ كَريمٌ، مَوصوفٌ بالجَلالِ والإكْرامِ، وَجْهٌ لا يُماثِلُ أوجُهَ المَخْلوقينَ جَلَّوَعَلَا، قال اللهُ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، حِجابُهُ جَلَّوَعَلَا النُّورُ، لو كَشَفَهُ لأحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجهِهِ -أي: بَهاؤُهُ وعَظَمَتُهُ- ما انتَهى إليه بَصَرُهُ من خَلْقِهِ، أي: لأحْرَقَ كُلَّ شَيءٍ؛ لأنَّ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب ما قدم من ماله فهو له، رقم (٦٤٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:٨٧).

بَصَرَ اللهِ يَنتَهي إلى كُلِّ شَيءٍ، فلو كَشَفَ اللهُ حِجابَ النُّورِ عن وَجهِهِ؛ لأَحْرَقَ كُلَّ شَيءٍ.

ولكنْ لِيُعْلَمَ أنَّ هذا في الدُّنيا، أمَّا في الآخِرةِ فإنَّ اللهَ تَعالى يُعيدُ الأَجْسامَ إلى قُوَّةٍ عَظيمةٍ تَتحمَّلُ النَّظَرَ إلى وَجْهِ اللهِ تَعالى، ولهذا كان من عَقيدةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ الَّتي دلَّ عليها الكِتابُ والسُّنَّةُ، وأَجْمَعَ عليها سَلَفُ الأُمَّةِ: أنَّ اللهَ تَعالى يُرى في الجَنَّةِ رُؤْيةً حَقيقيَّةً بالبَصَرِ، كما قال -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»، وفي لَفظٍ: «**لَا تَضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**» يَعني: لا يَنضَمُّ بعضُكم إلى بَعضٍ؛ ليُرِيَهُ الآخَرَ؛ لأنَّه ظاهِرٌ، لا يَحتاجُ إلى أنْ نَقولَ: انظُرْ إليه، كما يَتضامُّ النَّاسُ في رُؤْيةِ الهِلالِ؛ لِيُرِيَ بعضُهم بعضًا ما رآهُ.

قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا**»[1]، ويَعْني بهاتَينِ الصَّلاتَينِ: صَلاةَ الفَجْرِ، وصَلاةَ العَصرِ؛ لأنَّ هاتَينِ الصَّلاتَينِ أفضَلُ الصَّلَواتِ الخَمْسِ، والعَصرُ أفضَلُ من الفَجرِ؛ لأنَّها الصَّلاةُ الوُسْطى الَّتي نصَّ اللهُ تَعالى على المُحافَظةِ عليها في قَولِهِ: ﴿**حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ**﴾ [البقرة:٢٣٨].

١١- إثْباتُ الجَزاءِ، وأنَّ الجَزاءَ من جِنْسِ العَمَلِ؛ لقَولِهِ: ﴿**وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ**﴾ أي: تُعطَوْنَهُ وافيًا غيرَ ناقِصٍ، بل زائِد، الحَسَنةُ بعَشْرِ أَمْثالِها، إلى سَبعِ مِئةِ ضِعفٍ، إلى أَضْعافٍ كَثيرةٍ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢١٢).

١٢- أنَّ العامِلَ لن يُظْلَمَ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾، والظُّلْمُ نَوْعانِ: إمَّا نَقصُ حَقٍّ واجِبٍ، إمَّا إضافةُ شَيءٍ لم يَقُمْ به الإنسانُ.

فإذا اكتَسَبَ الإنسانُ عَشْرَ حَسَناتٍ أُعطِيَ عَشْرَ حَسَناتٍ، ولن تَنقُصَ، ومَن عَمِلَ سيِّئةً لم يُجازَ بأَكْثَرَ، ولا يُضاف إليه سيِّئةٌ، إلَّا واحِدًا، وهو مَن ظَلَمَ النَّاسَ، فإنَّه يُؤخَذُ من حَسَناتِهِ، فإذا فَنِيَتْ أُخِذَ من سيِّئاتِ مَن ظَلَمَهُم، فطُرِحَ عليه، ثمَّ طُرِحَ في النَّار، نَسأَلُ اللهَ العافيةَ.

أَسأَلُ اللهَ أنْ يَمُنَّ علينا جَميعًا بالإخْلاصِ؛ ابتِغاءَ وَجهِ اللهِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾﴾

لَمَّا بَيَّنَ جَلَّ وَعَلَا الإنْفاقَ، وحثَّ عليه، ورَغَّبَ فيه، وذَكَرَ ثَوابَهُ، ذَكَرَ مَحَلَّ الإنْفاقِ، وهو أَمْرٌ مُهِمٌّ، أنْ تَعرِفَ أين تَضَعُ ما تُنفِقُهُ من المالِ؟ حتَّى لا تَضَعَهُ في غَيرِ أهْلِهِ، فقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾، يَعني: أنَّ الإنْفاقَ يكونُ لهؤلاءِ المَوْصوفينَ، وهذا أَعْلى أنْواعِ المَحلِّ، ولْنَتأمَّلْ أَوْصافَهُم:

الوَصفُ الأَوَّلُ: أنَّهم فُقَراءُ جَديرونَ بالصَّدَقةِ عليهم.

الوَصفُ الثَّاني: ﴿ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: مُنِعوا من الذَّهابِ يَمينًا وشِمالًا في سَبيلِ اللهِ؛ لأنَّه لا قُدْرةَ لهم، وذلك أَمْثالُ المُهاجِرينَ الَّذين هَاجَروا إلى المدينةِ، وهُم فُقَراءُ.

الوَصفُ الثَّالِثُ: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، أي: لا يَستَطيعونَ سَفَرًا فيها؛ لأنَّ الضَّربَ في الأرْضِ هو السَّفَرُ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النساء:١٠١]، وقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل:٢٠].

الوَصفُ الرَّابعُ: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾، يَعني: أنَّ الجاهِلَ بحالِهم الَّذي لا يَدْري عنهم يظُنُّ أنَّهم أَغْنياءُ؛ لِتعفُّفِهم، وعَدَمِ تَعرُّضِهم للسُّؤالِ، ولِكَونِهم يَظْهَرونَ مَظْهَرَ الأغْنياءِ، فمَن لا يَدْري عن حالِهم يَحسَبُهم أَغْنياءَ.

الوَصفُ الخامِسُ: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾، يَعني: ليس هناك عَلامةٌ ظاهِرةٌ تُبيِّنُ أنَّهم فُقَراءُ، ولكن عَلامةٌ خَفيَّةٌ يَعرِفُها صاحِبُ الفِراسةِ.

الوَصفُ السَّادِسُ: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾، أي: لا يَسْأَلونَ النَّاسَ، وإنِ اضطُرُّوا لم يَسْأَلوا سُؤالَ إلْحافٍ، أي: سُؤالَ إلْحاحٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ سَبَقَ نَظيرُها قَريبًا.

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّه يَنبَغي للإنسانِ إذا أَنْفَقَ أنْ يَتَحرَّى أحقَّ النَّاسِ بالنَّفَقةِ؛ حتَّى تَقَعَ مَوقِعَها.

٢- أنَّ المُتَّصِفينَ بهذه الصِّفاتِ هُم أحقُّ النَّاسِ، وهي ستُّ صِفَاتٍ: فُقَراءُ، أُحصِروا في سَبيلِ اللهِ، لا يَستَطيعونَ ضَرْبًا في الأَرْضِ، يَحسَبُهُمُ الجاهِلُ أغنياءَ من التَّعفُّفِ، تَعرِفُهُم بسِيماهُم، لا يَسْألونَ النَّاسَ إلْحافًا.

٣- أنَّ مَن لا يَستطيعُ السَّفَرَ ولا الذَّهابَ يَمينًا وشِمالًا هو الَّذي يَستحِقُّ الإنْفاقَ.

فيُعلَمُ بذلك: أنَّ مَن يَستطيعُ أنْ يَتكسَّبَ -وإنْ لم يكُنْ عِندَه شَيءٌ من المالِ- ليس أهْلًا للإنفاقِ عليه، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ في الصَّدَقةِ: «**إنَّها لا تَحِلُّ لِغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ**»[1] يَعْني: الزَّكاةَ، فقال: «**وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ**»، ولو لم يكُنْ عِندَه دَراهِمُ؛ لأنَّ هذا غَنيٌّ بعَمَلِهِ، وهنا يقولُ: ﴿**لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي ٱلْأَرْضِ**﴾.

٤- الإشارةُ إلى أنَّ الأَسْفارَ من أَسْبابِ الكَسْبِ والغِنى، وما أحسَنَ ما قِيلَ:

تَغَرَّبْ عَنِ الْأَوْطَانِ فِي طَلَبِ الْعُلَا ... وَسَافِرْ فَفِي الْأَسْفَارِ خَمْسُ فَوَائِدِ

تَفَرُّجُ هَمٍّ وَاكْتِسَابُ مَعِيشَةٍ ... وَعِلْمٌ وَآدَابٌ وَصُحْبَةُ مَاجِدِ[2]

الشَّاهِدُ: «وَاكْتِسَابُ مَعِيشَةٍ»، فالأسْفارُ لِطَلَبِ الرِّزقِ من أسْبابِ الرِّزقِ.

٥- أنَّ انحِباسَ الإنسانِ في البَلَدِ في سَبيلِ اللهِ -يَعْني: للعِلمِ، والعَمَلِ،

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة، رقم (١٦٣٣)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب مسألة القوي المكتسب، رقم (٢٥٩٩)، وأحمد (٤/ ٢٢٤).

(٢) البيتان للشافعي، كما في ديوانه (ص:١٥٩).

والعِبادةِ، والتَّهيُّؤِ للجِهادِ- من أفضَلِ الأعْمالِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

٦- الإشارةُ إلى أنَّ الإنسانَ إذا تفرَّغَ لطَلَبِ العِلمِ أو للجِهادِ كان جَديرًا بالمَعونةِ.

٧- أنَّ النَّاسَ يَختَلِفونَ في الفِراسةِ؛ لقَولِهِ: ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعۡرِفُهُم بِسِيمَٰهُمۡ﴾.

والنَّاسُ في هذا يَختَلِفونَ اختِلافًا عظيمًا -أي: في الفِراسةِ- فمِن النَّاسِ مَن يَستدِلُّ بثيابِ الإنسانِ من أيِّ بَلَدٍ هو؟ أو بخُشونةِ يَدَيهِ أو نُعومةِ يَدَيهِ من أيِّ الصُّنَّاعِ هو؟ وبعضُ النَّاسِ يَستدِلُّ بحَرَكةِ حَدَقةِ العَينِ على حالِ الإنسانِ من خَوفٍ أو طُمَأْنينةٍ أو ما أَشْبَهَ ذلك، فالنَّاسُ في هذا يَختَلِفونَ اختِلافًا عَظيمًا، ولكنَّ هذا لا يُوجِبُ أنْ يُسيءَ الإنسانُ الظَّنَّ بعِبادِ اللهِ.

٨- أنَّه يَنبَغي للإنسانِ أنْ يَظْهَرَ مَظْهَر الغَنيِّ في لِباسِهِ وهَيئَتِهِ.

ويَتفرَّعُ على ذلك: بَيانُ جَهلِ الَّذين يَلْبَسونَ خَشِنَ الثِّيابِ، ووَسِخَ الثِّيابِ، ولا يُبالونَ بثِيابِهِم؛ يَزعُمونَ هذا تَعفُّفًا، فإنَّ ذلك من خَطَئِهم، ولَمَّا قال الصَّحابةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم: يا رسولَ اللهِ، كُلُّنا يُحِبُّ أنْ يكونَ نَعلُهُ حَسَنًا، وثَوبُهُ حَسَنًا؟ قال عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «**إنَّ اللهَ جَميلٌ يُحِبُّ الجَمالَ** -يَعْني: يُحِبُّ أن يَتَجمَّلَ الإنسانُ في ثيابِهِ ونَعْلِهِ وهيئَتِهِ- **الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ**»[1]، وهنا قال: ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

لو قال قائِلٌ: هذا في الواقِعِ تَشبُّعٌ بما لم يُعْطَ، كيف يُظْهِرُ نَفْسَهُ بمَظهَرِ الغَنيِّ، وهو فَقيرٌ؟

نقولُ: ليس كذلك، الرَّجُلُ هنا لا يُريدُ مُراءاةَ النَّاسِ، لكنْ يُريدُ أنْ يُعِزَّ نَفْسَهُ ويَرْفَعَها عن الذُّلِّ، ورُؤيةِ أنَّه فَقيرٌ، وما أَشْبَهَ ذلك.

٩- الثَّناءُ على مَن لا يَسأَلُ النَّاسَ إلْحافًا ولو أحْوَجَتْهُ الحاجةُ، بل يَسأَلُ بطُمَأْنينةٍ وهُدوءٍ إذا اضْطُرَّ، وأمَّا مع عَدَمِ الضَّرورةِ فالمَسْأَلةُ حَرامٌ، إلَّا مَن سَأَلَ حقًّا له، فلا حَرَجَ عليه.

١٠- الحثُّ على إنْفاقِ الخَيرِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾، فأخبرَ جَلَّوَعَلَا أنَّه عَليمٌ بذلك؛ لِيَحُثَّ عِبادَهُ على الإنْفاقِ في الخَيرِ.

نَسأَلُ اللهَ جَلَّوَعَلَا أنْ يَجعَلَنا من أهْلِ الجُودِ والكَرَمِ، وأنْ يَمُنَّ علينا جميعًا بمَنِّهِ وكَرَمِهِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• • ❀ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾﴾

يُخبِرُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في هذه الآيةِ الكَريمةِ عن قَومٍ يُنفِقونَ أَمْوالَهم لَيلًا ونَهارًا، حَسبَ ما تَقتَضيهِ الحاجةُ والمَصْلحةُ، و﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ كذلك، أي: يُنفِقونَها أحيانًا سِرًّا، وأحيانًا عَلانيةً.

وقَدَّمَ السِّرَّ على العَلانيةِ؛ لأنَّه أَفْضَلُ، وأَقْرَبُ إلى الإخْلاصِ، ولكن إذا اقتَضَتِ الحالُ أنْ يكونَ في العَلانيةِ خيرٌ، صارتِ العَلانيةُ أَفْضَلَ من هذه النَّاحيةِ.

ولا بُدَّ من قَيْدٍ مُهِمٍّ في هذا، وهو أنْ يكونَ الإنفاقُ ابْتِغاءَ وَجهِ اللهِ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٢]، فيَنْوي الإنسانُ بالإِنْفاقِ في وُجُوهِ الخَيرِ وَجْهَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يُريدُ أنْ يَمْدَحَهُ النَّاسُ، ولا أنْ يَحتَرِموهُ، وإنَّما يُريدُ شَيئًا واحدًا، وهو وَجْهُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى.

وقَوْلُه: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ أتى بالفَاءِ في خَبَرِ المُبْتدأ؛ لأنَّ اسْمَ المَوْصولَ يُشْبِهُ الشَّرطَ في العُمُومِ، فجازَ أنْ يَدْخُلَ في خَبَرِهِ حَرفُ الفاءِ؛ لِمُشابَهَتِهِ له في العُمومِ.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ أي: ثَوابُهم، وسمَّى اللهُ تَعالى الثَّوابَ: أَجْرًا؛ لأنَّه عِوَضٌ عن عَمَلٍ، وهو مِن كَرَمِهِ جَلَّوَعَلَا؛ فإنَّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى هو الَّذي يَسَّرَ العَمَلَ للعامِلِ، ومع ذلك جَعَلَ ثَوابَهُ أَجْرًا للعامِلِ، كأنَّه استَحَقَّهُ بكَسْبِهِ.

وقَولُهُ: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ هذه العِنديَّةُ تَقْتَضي أنْ يكونَ هذا الأَجْرُ عَظيمًا؛ لأنَّ ما كان عِندَ العَظيمِ فهو عَظِيمٌ، وهو كذلك، وهذا الأَجْرُ: الحَسَنةُ بعَشْرِ أَمْثالِها، إلى سَبعِ مِئةِ ضِعفٍ، إلى أَضْعافٍ كَثيرةٍ.

﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ في مُستقبَلِ أمْرِهِم ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على ما مَضى من أَمْرِهِم؛ لأنَّهم لم يَخْسَروا هذا الوَقْتَ الَّذي مَضَى عليهم، فهُم لا يَحْزَنونَ على ذَهابِهِ؛ لأنَّهم اغْتَنَموهُ بالأَعْمالِ الصَّالحةِ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الحثُّ على الإنْفاقِ في سَبيلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو أَنْواعٌ، منه: الواجِبُ الَّذي يكونُ رُكنًا من أَرْكانِ الإِسْلَامِ، وهو الزَّكاةُ، ومنه: الواجِبُ لحقِّ الغَيرِ، كالإنْفاقِ على الزَّوجةِ، وعلى الأَقَارِبِ الَّذين تَجِبُ نَفَقَتُهم، ومنه: الإِنْفاقُ الواجِبُ على الكِفَايةِ، كالإنفاقِ في الجِهادِ في سَبيلِ اللهِ، ومنه: المُسْتحَبُّ، والمُستحَبُّ يَتَفاوَتُ، فهو على القَريبِ صَدَقةٌ وصِلَةٌ، وعلى الجارِ صَدَقةٌ وإِكْـرامُ جارٍ، وعلى سَائِرِ النَّاسِ صَدَقةٌ، وتَتَفاوَتُ هذه في أَجْرِها تَفاوُتًا عَظيمًا.

٢- أنَّه لا يَتقيَّدُ الإِنْفاقُ بوَقْتٍ مُعيَّنٍ، بـل يكـونُ لَيْلًا ونهارًا، على حَسَبِ ما تَقْتَضيهِ الحِكْمةُ والحاجةُ، فقد يَقْرَعُ عليك البابَ رَجُلٌ محُتاجٌ في اللَّيلِ، فتُنفِقُ عليه، وقد يَمُرُّ بك رَجُلٌ مُحتاجٌ في النَّهارِ، فتُنفِقُ عليه.

٣- أنَّ الصَّدَقةَ مَقْبُولَةٌ، وفيها ثَوابٌ، سواءٌ كانت سِرًّا أم عَلانيةً، بشَرطِ الإِخْلاصِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

٤- أنَّ صَدَقةَ السِّرِّ أَفْضَلُ؛ لأنَّها أَقْربُ إلى الإِخْلاصِ، وأَرْفَقُ بالمُتصدَّقِ عليه؛ حيثُ لا يَخْجَلُ أمامَ النَّاسِ، فإنَّ كَثيرًا من النَّاسِ لا يَرْغَبُ أنْ تَتَصدَّقَ عليه أمامَ النَّاسِ.

٥- أنَّ العَلانيةَ قد تكونُ خَيرًا من السِّرِّ، ولكنْ هذا مَشْروطٌ بحَسَبِ ما يُؤَدِّي إليه الإِعْلانُ، فقد يكونُ الإنسانُ مُعْلِنًا صَدَقَتَهُ؛ لِيقتدِيَ النَّاسُ به، ويَتأَسَّوْا به، فيكونُ قد سَنَّ في الإسلامِ سُنَّةً حَسَنةً؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ حثَّ على الصَّدَقةِ ذاتَ يومٍ، فأَتى رَجُلٌ بصُرَّةٍ معه، ووَضَعَها في حَجْرِ النَّبيِّ ﷺ، فقال ﷺ: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ**

سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ»[(١)].

٦- تَرْتيبُ الثَّوابِ على العَمَلِ؛ لقَولِهِ: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾.

٧- أنَّ أَجْرَ الإنْفاقِ أَجْرٌ كَبيرٌ عَظيمٌ؛ لأنَّ اللهَ أضافَهُ إلى نَفْسِهِ، فقال: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾، والشَّيءُ يَعْظُمُ بعِظَمِ مَن أُضيفَ إليه، ولهذا جاءَ في حَديثِ أبي بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا قال للنَّبيِّ ﷺ: عَلِّمْني دُعاءً أَدْعُو به في صَلاتي. قال: «قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»[(٢)].

٨- أنَّ اللهَ أضافَ رُبوبيَّتَهُ إلى هؤلاءِ: ﴿رَبِّهِمْ﴾؛ لأنَّ هذه رُبوبيَّةٌ خاصَّةٌ، مُقْتَضاها تَوفيقُ العَبدِ للقيامِ بالعَمَلِ الصَّالِحِ، وإلَّا فإنَّ اللهَ تَعالى ربُّ العالَمينَ.

وقد أشارَ اللهُ إلى هذا في قَولِهِ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٩١]، فرُبوبيَّتُهُ لهؤلاءِ المُنفِقينَ في سَبيلِهِ لا يَعْني أنَّه ليس ربًّا لغَيرِهم، بل هو ربُّ العالَمينَ عَزَّوَجَلَّ.

٩- تَطْمينُ أُولئك المُنفِقينَ بأنَّه لا خَوْفٌ عليهم في المُستقبَلِ، ولا يَحزنونَ على ما مَضى؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

وقَدَّمَ نَفْيَ الخَوفِ؛ لأنَّه يَتعلَّقُ بالمُسْتقبَلِ، والحُزن يَتعلَّقُ بالماضي، والماضِي قد تَجاوَزَهُ الإنسانُ، وعَرَفَ ما هو عليه، لكِنِ الشَّأنُ كُلُّ الشَّأنِ في مُسْتَقْبَلِ أَمْرِهِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، رقم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب الدعوات والتعوذ، رقم (٢٧٠٥).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾

قال اللهُ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ والرِّبا يعني: الزِّيادةَ، تقولُ: رَبا المالُ. أي: زادَ، وقال اللهُ تَعالى: ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج:٥]، أي: عَلَتْ، والعُلُوُّ زِيادةٌ.

وقَوْلُه: ﴿يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ أي: يَكْسِبون الرِّبا، لكنَّه عبَّرَ بالأَكْلِ؛ بِناءً على الأعمِّ الأَغْلَبِ؛ لأنَّ أشَدَّ شَيءٍ يحتاجُهُ الإنسانُ في مالِهِ هو الأَكْلُ.

قال: ﴿لَا يَقُومُونَ﴾ هذا خَبَرُ المُبْتدأ، أي: هؤلاء لا يَقُومونَ ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾.

وقَوْلُه: ﴿لَا يَقُومُونَ﴾ هذا فِعْلٌ، ولم يُبيِّنِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَقْتَهُ، فقيلَ: المَعْنى: لا يَقُومونَ من قُبورِهِم يومَ القيامةِ إلَّا كما يَقُومُ الَّذي يَتَخبَّطُهُ الشَّيْطانُ من المَسِّ.

وقيلَ: المَعْنى: لا يَقومونَ -لاتِّجارِهِم بالرِّبا، وتَكالُبِهِم عليه- إلَّا كما يَقومُ الَّذي يَتَخبَّطُهُ الشَّيْطانُ من المَسِّ، يَعْني: كأنَّهم لِجَشَعِهِم وطَمَعِهِم في تَصرُّفِهِم للوُصولِ إلى الرِّبا، كأنَّهم مَجانينُ، ليس عِندَهم إِدْراكٌ، ولا عَقْلٌ، فهَذانِ قَوْلانِ:

القَولُ الأَوَّلُ: لا يَقُومونَ من قُبورِهِم يومَ القيامةِ إلَّا كالمَجانينِ.

والقَولُ الثَّاني: لا يَقُومونَ لاكْتِسَابِ الرِّبا، يَعْني: في تِجاراتِهم وسَعْيِهم وذَهابِهم وإيابِهِم إلَّا كالَّذي يَتَخبَّطُهُ الشَّيْطانُ من المَسِّ؛ لأنَّهم لِشِدَّةِ جَشَعِهم وطَمَعِهم كأنَّهم مجانينُ.

ومَعْنى التَّخبُّطِ: الضَّرْبُ على غَيرِ اتِّزانٍ، فيَضْرِبُهُ الشَّيْطانُ، فيُصرَعُ، ويَختَلُّ تَوازُنُهُ وتَفْكيرُهُ.

قال اللهُ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ أي: ذلك الأمْرُ الَّذي يَحصُلُ لهم بسَبَبِ أنَّهم قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فأَلحَقوا الواضِحَ بالمُشْكِلِ، يَعْني: أَلحَقوا الحَلالَ الوَاضِحَ، وهو البَيعُ، فجَعَلوهُ مُماثِلًا للرِّبا، والواقِعُ يَقْتَضي العَكْسَ؛ فإنَّ حِلَّ البيعِ أَمْرٌ لا إِشْكالَ فيه، لكنَّ هذا من شِدَّةِ مُجادَلَتِهم، ادَّعَوْا أنَّ البَيعَ مِثلُ الرِّبا، فإنْ كان الرِّبا حَرامًا فلْيَكُنِ البَيعُ حَرامًا، وإنْ كان البَيعُ حَلالًا فلْيَكُنِ الرِّبا حَلالًا، فقالوا: أيُّ فَرْقٍ بيْنَ أنْ أَتَعامَلَ بالرِّبا أو بغَيرِ الرِّبا؟ كُلُّه أَخْذٌ وعَطاءٌ.

ردَّ اللهُ عليهم ذلك بقَولِهِ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، وهذه مُقنِعةٌ لكُلِّ أحَدٍ، أحَلَّ اللهُ البَيعَ، فهو حَلالٌ، وحَرَّمَ الرِّبا، فهو حَرامٌ، وله عَزَّوَجَلَّ الحُكْمُ، وإليه المَرْجِعُ، ولا يُمكِنُ لأيِّ إنسانٍ يُقِرُّ بالخالِقِ أنْ يُعارِضَهُ في حُكْمِهِ.

ثمَّ قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ المَوعِظةُ هي: الخَبَرُ المَقْرونُ بالتَّرْغيبِ والتَّرْهيبِ، وقد يُرادُ بالمَوعِظةِ: الحُكْمُ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء:٥٨].

فمَن جاءَهُ مَوعِظةٌ من اللهِ، فاتَّعظَ، ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ أي: ما مَضى ممَّا تعامَلَ به من الرِّبا؛ لأنَّــه تابَ إلى اللهِ، ورَجَعَ إليه، والتَّائِبُ مِن الذَّنْبِ كمَنْ لا ذَنْبَ له ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: شَأْنُهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فيُحاسِبُهُ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ على ما تَقْتَضيهِ حِكْمتُهُ ورَحْمتُهُ.

﴿وَمَنْ عَادَ﴾ أي: رَجَعَ إلى الرِّبا ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ أي: فأُولئك العَائِدُونَ أَصْحابُ النَّارِ، أي: المُلازِمونَ لها، هُم فيها خالِدونَ.

وأعادَ الضَّميرَ في قَولِهِ: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى (مَن) مُفْرَدًا باعتِبارِ لَفظِها، وجاءَ اسمُ الإِشَارةِ بلَفظِ الجَمعِ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ باعتِبارِ المَعْنى.

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- تَحْريمُ الرِّبا، وذلك من وَجْهَينِ:

الوَجهُ الأَوَّلُ: أنَّ اللهَ شبَّهَهم -أي: آكِلي الرِّبا- بأَقْبَحِ تَشْبيهٍ؛ تَحْذيرًا من أَكْلِ الرِّبا.

والثَّاني: من قولِهِ تَعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

والرِّبا من أَكْبَرِ الكَبائِرِ، لم يَرِدْ في أيِّ ذَنْبٍ دُونَ الشِّركِ مِثْلُ ما وَرَدَ في الرِّبا من الوَعيدِ، وذلك لأنَّ النُّفوسَ تَدْعُو إليه، حيثُ إنَّه يَكْثُرُ به المالُ حِسًّا، ولكنَّه يَنْقُصُ به مَعْنًى وبَرَكةً، والنُّفوسُ مَجْبولةٌ على مَحَبَّةِ المالِ، فلهذا وَرَدَ فيه التَّحْذيرُ والوَعيدُ الشَّديدُ.

فإنْ قال قائِلٌ: هل الزِّيادةُ في كُلِّ بَيعٍ ممْنوعةٌ؟

فالجوابُ: لا، إنَّما الرِّبا في أَشْياء مَخْصوصةٍ، بيَّنَها النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلى آلِهِ وَسَلَّم- في قَولِهِ: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْـمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ**»[1]، هذه هي الأَمْوالُ الَّتي يَجْري فيها الرِّبا بالنَّصِّ.

واختَلَفَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يُلحَقُ بها غيرُها، أوْ لا؟

فمَن مَنَعَ القياسَ -كالظَّاهِريَّةِ- قالوا: لا يُلْحَقُ بها غيرُها. وعلى هذا فلا رِبَا في الرُّزِّ والذُّرَةِ وما أشبَهَها؛ اقتِصارًا على ما جاءَ به النَّصُّ.

ومَن أَجَازَ القياسَ في الأَحْكامِ الشَّرعيَّةِ انْقَسَموا إلى قِسمَينِ:

- قِسمٌ قال: يُقتَصَرُ على هذه الأَصْنافِ السِّتَّةِ. واحتَجَّ لقَولِهِ بأنَّ العُلَماءَ اخْتَلَفوا في عِلَّةِ الرِّبا، فلمَّا اختلَفوا في عِلَّةِ الرِّبا أَسْقَطْنا كُلَّ الخِلافِ، وقُلنا: نَبْقَى على النَّصِّ، فهو أَسْلَمُ.

- ومنهم مَن قال: إنَّه يُلحَقُ بها غيرُها، وهو ما مَاثَلَها في الطَّعمِ والاقْتِيَاتِ والنَّقْديَّةِ.

وعلى هذا فجَميعُ النُّقودِ -أي: جَميعُ ما يُسْتَعمَلُ استِعْمالَ النُّقودِ- ففيه الرِّبا، سواء كان من ذَهَبٍ أو فِضَّـةٍ أو مَعْدِنٍ أو رَصـاصٍ أو صُفْـرٍ أو وَرَقٍ؛ لأنَّ العِلَّةَ مَوْجودةٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف، رقم (١٥٨٧/ ٨١) (١٥٨٤/ ٨٢) من حديث عبادة وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعلى هذا فلا يَجْري في المَوْزوناتِ، كالحَديدِ والرَّصاصِ والصُّفْرِ وما أَشْبَهَها، وهذا هو الصَّحيحُ، أنَّه لا رِبَا في جَميعِ المَوْزُوناتِ إلَّا في الذَّهَبِ والفِضَّةِ.

والعِلَّةُ في غَيرِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ هي: أنَّها قُوتٌ مُدَّخرةٌ؛ لأنَّك إذا نَظَرتَ إلى البُرِّ وَجَدتَّ أنَّه قُوتٌ، وأنَّه مُدَّخرٌ.

وعلى هذا فلا رِبَا في الفَواكِهِ بجَميعِ أَنْواعِها، ولا رِبَا في البَطِّيخِ بجَميعِ أَنْواعِهِ، فلا يَجوزُ للإنسانِ أنْ يَبيعَ صاعًا من البُرِّ بصاعَينِ وإنْ كانتِ القيمةُ وَاحِدةً، ولا أنْ يَبيعَ الذُّرةَ -لمَن كانوا يَقْتاتونَها- الصَّاعَ بالصَّاعَينِ ولو كانتِ القيمةُ وَاحِدةً، ويَجوزُ أنْ يَبيعَ البُرْتقالةَ ببُرْتُقالَتَينِ، والتُّفَّاحةَ بالتُّفَّاحَتَينِ، وما أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّها ليست قُوتًا ولا مُدَّخرًا، وهذا أَقْرَبُ ما يكونُ من الأَقْوالِ: يَجْري الرِّبا في الذَّهَبِ والفِضَّةِ والنُّقودِ مُطْلَقًا، ويَجْري في المَطْعومِ الَّذي يُقْتَاتُ دُونَ الَّذي لا يُقْتَاتُ.

فإنْ قال قائِلٌ: يَرِدُ على هذا المِلحُ، ليس مَطْعومًا وَحْدَهُ، ولا مُقْتاتًا؟

والجَوابُ: أنَّ المِلحَ مُقْتاتٌ لا إِشْكالَ فيه، ولكنَّه مُلازِمٌ للطَّعامِ الَّذي يُدَّخرُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أَكْلُ الذُّرةِ أو البُرِّ إلَّا بمِلْحٍ، فأُلحِقَ به من هذا الوَجْهِ.

وهُنا مَسْألةٌ: لو فُرِضَ أنَّ شَخْصًا أَبْدَلَ حُلِيًّا مُسْتَعمَلًا زِنتُهُ مِئةُ غِرامٍ، بحُلِيٍّ جَديدٍ زِنتُهُ ثَمانونَ غِرامًا، فهذا رِبًا لا يَجوزُ وإنْ كانتِ القيمةُ واحِدةً.

ولو أبدَلَ صاعًا طيِّبًا من البُرِّ بصاعَينِ رَدِيئَينِ يُساوِيانِ الصَّاعَ في القيمةِ، فإنَّه رِبًا لا يَجوزُ.

ويدُلُّ لذلك: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أُتِيَ إليه بتَمْرٍ طَيِّبٍ، فسأَلَ: «**مِنْ أَيْنَ هَذَا؟**» لأنَّ تَمرَ خَيبَرَ لا يكونُ كذلك، قالوا: يا رسولَ اللهِ، كُنَّا نَأْخُذُ الصَّاعَ من هذا بالصَّاعَينِ،

والصَّاعَينِ بالثَّلاثةِ. فقال: «**هَذَا عَيْنُ الرِّبَا! رُدُّوهُ**»، فأَمَرَ بِرَدِّ البَيعِ، وقال: «**إِنَّهُ عَيْنُ الرِّبَا!**»، ثمَّ فتَحَ لهم مُعامَلةً ليس فيها رِبًا، أَمَرَهم أنْ يَبِيعُوا الرَّديءَ بالدَّراهِمِ، ويَشْتَروا بالدَّراهِمِ جيِّدًا[1].

واعْلَمْ أنَّه إذا توافَقَ المَبيعانِ في العِلَّةِ والنَّوعِ فلا بُدَّ من شَرْطَينِ:

الشَّرطُ الأَوَّلُ: التَّساوي في المِعْيارِ الشَّرعيِّ.

والثَّاني: القَبْضُ قَبلَ التَّفرُّقِ.

وإذا اتَّفَقا في العلَّة، واخْتَلَفا في النَّوعِ، كشَعيرٍ بحِنْطةٍ، فلا بُدَّ من شَرْطٍ واحِدٍ، وهو التَّقابُضُ في المَجلِسِ، ولا يَضُرُّ التَّفاضُلُ، فلو باعَ صاعًا من الحِنْطةِ بصاعَينِ من الشَّعيرِ، وتقابَضَا في المَجلِسِ، فلا حَرَجَ؛ لقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ**»[2].

وأمَّا بيعُ البُرِّ والشَّعيرِ والتَّمْرِ والمِلْحِ وما أَشْبَهَ ذلك بالدَّراهِمِ والدَّنانيرِ فلا حَرَجَ من التَّفرُّقِ قَبلَ التَّقابُضِ؛ لأنَّه ثَبتَ عن النَّبيِّ ﷺ جوازُ السَّلَمِ[3]، والسَّلَمُ: أنْ يَدفَعَ المُشْتري دَراهِمَ للبائِعِ، ويَقبِضَ المَبيعَ بعدَ سَنَةٍ أو سَنَتينِ، حَسَبَ ما يَتَّفِقانِ عليه. فإذا كان العِوَضُ أحَدَ النَّقْدينِ فإنَّه لا يُشْتَرَطُ التَّقابُضُ في مَجلِسِ العَقدِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئًا فاسدًا فبيعه مردود، رقم (٢٣١٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلًا بمثل، رقم (١٥٩٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف، رقم (١٥٨٧/ ٨١) من حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٢- أنَّ آكِلي الرِّبا يُبْتَلَونَ بالجَشَعِ والطَّمَعِ، حتَّى يَكُونوا في تَصرُّفاتِهم كتَصرُّفِ المَجْنونِ، وهذا على أَحَدِ المَعْنَيينِ في الآيةِ الكَريمةِ.

أمَّا على المَعْنى الثَّاني -أنَّ هذا وَصفٌ لحالِ قيامِهِم من قُبورِهِم يَومَ القيامةِ- ففيه أيضًا أنَّ آكِلي الرِّبا يُخْزَونَ يَومَ القيامةِ أمامَ العالَمِ كُلِّهِ، فيَقومونَ من قُبورِهِم كما يقومُ المَصْروعُ، نَسأَلُ اللهَ العافيةَ.

٣- شِدَّةُ التَّحْذيرِ من الرِّبا؛ لأنَّ هذا التَّشْبيهَ الَّذي ذَكَرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بمُجرَّدِ ما يَسْمَعُهُ الإنسانُ العاقِلُ سوف يَنْفِرُ، ويَفِرُّ من الرِّبا فِرارَهُ من الأَسَدِ.

٤- إثْباتُ أنَّ الشَّيْطانَ يَتَخَبَّطُ الإنسانَ، فيَصْرَعُهُ، وهذا ثابِتٌ بالكِتَابِ كما هنا، وثابِتٌ بالسُّنَّةِ أيضًا، وثابتٌ بالوَاقِعِ فيما مضى من التَّاريخِ، وفي الحَاضِرِ أيضًا، ولا يَرتابُ أحدٌ في أنَّ الشَّيْطانَ قد يُسَلَّطُ على الإنسانِ، فيَتخبَّطُهُ ويَصرَعُهُ ويُؤذيهِ، حتَّى يُلْحِقَهُ بالمجانينِ.

ولكنْ ما الطَّريقُ الَّذي يَحْمِي من الشَّيْطانِ؟

الطَّريقُ هو: أنْ نأخُذَ بهَدْيِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في استِعْمالِ الأَوْرادِ الشَّرعيَّةِ، مِثْلُ قِراءةِ آيةِ الكُرسيِّ؛ فإنَّ آيةَ الكُرسيِّ مَن قَرَأَها في لَيلَةٍ لم يَزَلْ عليه من اللهِ حافِظٌ، ولا يَقْرَبُهُ شَيْطانٌ حتَّى يُصبِحَ، آيةٌ واحِدةٌ تَقرَؤُها تَحْميكَ، ولا يَزالُ عليك من اللهِ حافِظٌ، ولو استَأْجَرْتَ أَكْبَرَ الحُرَّاسِ، وأَكْثَرَ الحُرَّاسِ، على أنْ يَقُوكَ من الشَّيْطانِ، ما اسْتَطاعوا، لكنَّ آيةَ الكُرسيِّ إذا قَرَأْتَها في لَيلَةٍ مُؤمِنًا بما جاءَتْ به السُّنَّةُ فإنَّها ستَحْميكَ، وما أكثَرَ الغافِلينَ عن هذا.

كذلك قِراءةُ المعوِّذتَينِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾؛ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّم- أخبرَ أنَّه ما تعوَّذَ مُتعوِّذٌ بمِثلِهما(١).

كذلك أنْ تقولَ إذا نَزلتَ البيتَ: «أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خلَقَ، أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»، فإنَّ مَنْ نَزَلَ مَنزِلًا، فقالها، لم يَضُرَّهُ شَيْءٌ حتَّى يَرْتَحِلَ من مَنْزِلِهِ.

٥- بُطلانُ القياسِ الفاسِدِ، وأنَّه لا قِيَاسَ مع النَّصِّ، فهؤلاء الَّذين يأكُلون الرِّبا لَمَّا جَعَلوا حِلَّ الرِّبا أَبْلَغَ من حِلِّ البيعِ، قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا﴾، فأَبْطَلَ اللهُ هذا القياسَ بقولِهِ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا﴾، فيُسْتَفادُ منه: بُطلانُ القياسِ المُخالِفِ للنَّصِّ، ويُسمَّى القياسُ المُخالِفُ للنَّصِّ: فاسِدَ الاعتِبارِ. يَعْني: لا عِبْرَةَ به.

٦- بُطلانُ حُجَّةِ مَن أرادَ إِبْطَالَ الحقِّ بالباطِلِ، بحُجَّةٍ لا يَتمكَّنُ مُؤمِنٌ من دَفْعِها، وهي أنَّ الحُكْمَ للهِ، فلا جِدالَ بعدَ وُضوحِ الحقِّ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا﴾، وقد قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور:٥١-٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب في المعوذتين، رقم (١٤٦٣)، والنسائي: كتاب الاستعاذة، باب ما جاء في سورتي المعوذتين، رقم (٥٤٤٠)، وأحمد (٤/ ١٤٤) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصله في صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة المعوذتين، رقم (٨١٤).

ولـمّا أمَرَ النَّبيُّ ﷺ بقَطعِ يَدِ المَرأةِ المَخزوميَّةِ الَّتي كانت تَستعيرُ المتاعَ من النَّاسِ، وإذا جاؤوا يَطلُبونَها أنكَرَتْ، وصارت تَجحَدُ، فأمَرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- بقَطعِ يَدِها، أهَمَّ ذلك قُريشًا، أنَّ امرأةً من بَني مَخْزومٍ من قَبائِلِ قُريشٍ تُقْطَعُ يَدُها! وطَلَبوا من أُسامةَ بنِ زَيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنْ يَشْفَعَ إلى النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فشَفَعَ، وكَلَّمَ النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فأنكَرَ عليه النَّبيُّ ﷺ، وقال له: «**أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ؟**» يعني: قَضَى اللهُ به ورَسُولُه، ثمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فحَمِدَ اللهَ، وأثْنى عليه، وقال: «**إِنَّما أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ**» ثمَّ أَقْسَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قال: «**وَايْمُ اللهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**»[1]، وفاطِمةُ أشرَفُ من المَخْزوميَّةِ نَسَبًا ودِينًا، وهي سيِّدةُ نِساءِ أهْلِ الجَنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وهنا قال: «**لَقَطَعْتُ يَدَهَا**»، ولم يَقُلْ: لأَمَرتُ بقَطعِ يَدِها. يَعْني: هو نَفسُهُ صَلَواتُ اللهِ وسَلامُهُ عليه يُباشِرُ قَطْعَ يَدِها.

والشَّاهِدُ من هذا الحَديثِ: الإنكارُ على مَن عارَضَ النَّصَّ، والحُكمَ الشَّرعيَّ.

٧- الوُقوفُ عِندَ كَلامِ اللهِ وكَلامِ رسولِهِ ﷺ، سواء أدرَكَ العَقلُ حِكْمَتَهُ أمْ لم يُدرِكْها، فإذا قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ انتهى بلا جِدالٍ.

٨- أنَّ الإنسانَ إذا تابَ إلى اللهِ، ورَجَعَ إليه، ومَنَّ اللهُ عليه بمَوعِظةٍ تَصِلُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رُفِعَ إلى السلطان، رقم (٦٧٨٨)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، رقم (١٦٨٨/ ١٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وليس في البخاري ذكرُ أنَّ المرأة كانت تستعير المتاع فتجحده.

قَلْبُهُ، فإنَّه يُغفَرُ له ما قد سَلَفَ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾، وهذا فضلُ اللهِ، وللهِ الحمدُ والمِنَّةُ.

بل الكُفرُ -وهو أعظَمُ من الرِّبا- إذا تابَ الإنسانُ منه تابَ اللهُ عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]، وأخبرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ الإسلامَ يَهدِمُ ما قَبْلَهُ[1]، فكذلك التَّوبةُ تَهدِمُ ما قَبْلَها.

٩- أنَّ الإنسانَ لا يَلزَمُهُ أنْ يُخرِجَ ما اكتَسَبَهُ بالرِّبا بعدَ التَّوبةِ؛ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ أي: فتَاب اللهُ عليه، ووَفَّقَه للتَّوْبَة ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ أي: ما مَضَى من الرِّبَا، وأمَّا ما بَقِيَ فيجبُ عليه أن يَتجَنَّبه، ولا يَأْخُذَه؛ لِقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**رِبَا الجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبًا أَضَعُ رِبَانَا رِبَا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ**»[2].

ولكِنْ إذا قُلنا: إنَّ التَّائِبَ من الرِّبا إذا بَقِيَ له رِبًا في ذِمَمِ النَّاسِ فإنَّه يترُكُه، فهل يَسقُطُ عن ذِمَّةِ الَّذي أَعطى الرِّبا؟

الجَوابُ: لا يَسقُطُ، بل يُؤخَذُ منه، ويُوضَعُ في بيتِ المالِ؛ لِئَلَّا يَجتمِعَ له الرِّبحُ من وَجْهَينِ، فيُقالُ: أنتَ أيُّها الدَّائِنُ الَّذي لك الرِّبا لا تأخُذِ الرِّبا؛ لأنَّك تُبتَ إلى اللهِ، ولا ترجِعْ في تَوْبَتِكَ، لكنَّ هذا الَّذي عليه الرِّبا تَصرَّفَ باختيارِهِ، والْتَزَمَ الرِّبا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله، رقم (١٢١) من حديث عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

باختيارِهِ، وانتفَعَ بالمالِ الَّذي أَخذَهُ، فلا يُمكِنُ أنْ نَجْمَعَ له بيْنَ الفائِدَتَينِ، ونقولُ: نأخُذُ الرِّبا منه، ونَجْعَلُهُ في بَيتِ المالِ.

مِثالُ ذلك: لو أنَّ شَخصًا تعامَلَ مع شَخصٍ، وأَعْطاهُ ملْيُونَ ريالٍ على أنْ يُسدِّدَهُ على أَقْساطٍ مليونًا ومِئةَ أَلْفٍ، فنقولُ: أنتَ أيُّها الدَّائِنُ لا تأخُذْ إلَّا مليُونَ ريالٍ، وأمَّا أنتَ أيُّها المَدينُ فأَعْطِ الدَّائِنَ مليُونَ ريالٍ، ونَأخُذُ مِنكَ مِئةَ أَلْفٍ، نَجْعَلُها في بَيتِ المالِ؛ لأَنَّك راضٍ بدَفْعِها، ولا يُمكِـنُ أنْ نَجْمَعَ لك بيْنَ هذا وهذا، هذا ما نَراهُ في هذه المَسْألةِ.

ولكِنْ لو أعْطاهُ الرِّبا أحَدُ البُنوكِ في بِلادِ الكُفرِ فهل يَلْزَمُهُ أنْ يأخُذَهُ؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُهُ، بل لا يَجوزُ أنْ يَأخُذَهُ؛ لأَنَّه ربًا، نَعَمْ، إنْ أَلْزَموهُ بذلك، وقالوا: لا بُدَّ أنْ تَأخُذَهُ؛ لأنَّ حِساباتِنا تَختَلُّ لو رَجَّعْناهُ. فهنا يَأخُذُهُ، ولكِنْ يَتصدَّقُ به تَخلُّصًا منه، لا تقرُّبًا به إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فإنْ قال قائِلٌ: لو أَبْقَيْناهُ، ولم نَأخُذْهُ، انتفَعَتْ به الأُمَمُ الكافِرةُ، ورُبَّما يُوجِّهونَهُ إلى الكنائِسِ ومَعابِدِ الكُفـرِ، أو إلى مَصانِعِ الأَسْلحـةِ؛ لِيَتقَوَّوْا بها أو يُقاتِلـوا بها المُسلِمينَ؟

قلنا: هذا مُحتملٌ، وفيه احتِمالٌ آخرُ رُبَّما يكونُ أَرْجَحَ منه: أنْ يَضَعوا هذه الزِّيادةَ الرِّبَويَّةَ في أَمْوالِهِم، فتَزداد أَمْوالُهُم، ويَزْداد رِبْحُهُم، فالاحتِمالانِ مُتقابِلانِ.

ثمَّ على فَرْضِ أنْ يترجَّحَ الاحتِمالُ الأوَّلُ فأنا لم أُعْطِهِم مِن مالي شَيئًا؛ لأنَّ هذه الزِّيادةَ لم تكُنْ من مالي؛ إذ إنَّ المالَ الَّذي أَعْطَيتُهم إيَّاه قد يَصرِفونَهُ في تِجارةٍ تَخسَرُ، أو تَربَحُ أقَلَّ ممَّا قَدَّروهُ، فليس شَيئًا خارِجًا مِنِّي حتَّى أقولَ: إنِّي أَعَنتُهم في اقْتِصادِيَّاتِهم

أو في مَعابِدِهم أو في مَصانِعِهم الَّتي قد يَكونُ ضَرَرُها عائِدًا على المُسلِمينَ.

ثمَّ إنِّي إذا تَركتُها، وقُلتُ لهم: إنَّ دِيني يُحرِّمُ عليَّ أَخْذَها. فسَأزْدادُ عِندَهم رِفْعةً، وسيَكونُ هذا مَوْضِعَ العَجَبِ منهم، ورُبَّما يَكونُ في هذا دَعْوةٌ للإسلامِ.

ثمَّ إنِّي إذا تَركتُها وتَركَها النَّاسُ أيضًا، فسيُضْطَرُّ النَّاسُ إلى إنشاءِ مُعاملاتٍ مَصْرفيَّةٍ مُتمشِّيةٍ على طَريقةِ الإسلامِ.

ثمَّ إنِّي إذا أَخذتُها فهُم يَعْلَمونَ أنَّ الإسلامَ يُحرِّمُ الرِّبا، بل الرِّبا مُحرَّمٌ في شَرائِعِهم، فيَكونُ المُسلِمونَ محَلَّ قَدْحٍ عِندَهم، أنْ يكونَ هؤلاءِ مُبارِزينَ بمُخالَفةِ دِينِهم، وهُم يَدَّعونَ أنَّهم مُسْلِمونَ.

والحاصِلُ: أنَّ في تَرْكِهِ مَصالِحَ، ودَرْءَ مَفاسِدَ.

١٠- أنَّ اللهَ تَعالى بعدَ أنْ قال: ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ أَعْقَبَ ذلك بقَولِهِ: ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وهذا فيه شَيءٌ من التَّحْذيرِ من الرِّبا، أي: أنَّه بعد أنْ عَفَا اللهُ عنه قال: ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، فلا يُدْرَى.

١١- أنَّ مَن عادَ إلى الرِّبا بعد أنْ تَبيَّنَ له تَحْريمُهُ فإنَّه من أَصْحابِ النَّارِ الَّذين هُم فيها خَالِدونَ، وهذا وَعِيدٌ شَديدٌ على آكِلِ الرِّبا، وإنْ كان القَولُ الرَّاجِحُ -الَّذي هو مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ- أنَّ آكِلَ الرِّبا لا يَخرُجُ من الإسلامِ، ولا يَسْتَحِقُّ الخُلودَ في النَّارِ، لكِنْ يُخْشى إذا نَبتَ جِلْدُهُ على الحَرامِ ألَّا تُسْتَجابَ له دَعْوةٌ، ولا تُقْبَلَ منه عِبادةٌ، فتكون النَّارُ أَوْلى به، والعِياذُ باللهِ.

١٢- إِثْبَاتُ العُقوبةِ بالنَّارِ؛ لقَولِهِ: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾، والنَّارُ هي الَّتي أَعدَّها اللهُ تَعالى للكافِرينَ، فيها من أَنْواعِ العَذابِ ما يُدْمِي الأَكْبادَ.

١٣- إِثْبَاتُ الخُلودِ في النَّارِ، وهو بالنِّسْبةِ للكَافِرينَ خُلودٌ مُؤبَّدٌ، ذكَرَ اللهُ تعالى تَأْبيدَهُ في ثَلاثِ آياتٍ من القُرآنِ الكَريمِ، فقال تَعالى في سُورةِ النِّساءِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾﴾، وقال تعالى في سُورةِ الأَحْزابِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾﴾، وقال تَعالى في سُورةِ الجِنِّ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾، فهذه ثَلاثُ آياتٍ من كَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكَلامُ اللهِ تَعالى أَصْدَقُ الكَلامِ، وحُكْمُهُ فوق كُلِّ الأَحْكامِ، فلا أَحَدٌ يَحْجُرُ على اللهِ تَعالى في أَحْكامِهِ، وإذا أَخبَرَنا جَلَّوَعَلَا أنَّ أَهْلَ النَّارِ الَّذين هُم أَهْلُها خَالِدونَ فيها أَبدًا فليس لنا بعدَ ذلك قَولٌ، ولهذا كان مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ أنَّ أَهْلَ النَّارِ الَّذين هُم أَهْلُها خَالِدونَ فيها أَبَدَ الآبِدينَ، والعِياذُ باللهِ.

أجارَني اللهُ وإِيَّاكم من عَذابِ جهنَّمَ، وجَعَلَنا من أَصْحابِ الجَنَّةِ، وخَتَمَ لنا بالخَيرِ والسَّعادةِ والتَّوْحيدِ والإِيمانِ والإِيقَانِ، وجَعَلَ خَيْرَ أَعمارِنا آخِرَها، وخَيرَ أَعْمالِنا خَواتِمَها، وخَيْرَ أَيَّامِنا وأَسْعَدَها يومَ نَلْقاهُ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾

قَوْلُه: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ أي: يَسْحَتُهُ ويُزيلُهُ بالكُلِّيَّةِ، وهذا يَشْمَلُ المَحْقَ الحِسِّيَّ والمَحْقَ المَعْنويَّ.

أمَّا الحِسِّيُّ فأنْ يُسلِّطَ اللهُ على مَالِ المُرابي ما يُفْنيهِ ويُتلِفُهُ، وأمَّا المَحْقُ المَعْنويُّ فأَنْ يَمْحَقَ اللهُ بَرَكَتَهُ، حتَّى لا يَسْتَفِيدَ منه صاحِبُهُ.

ولَمَّا كان الرِّبا ظُلْمًا في الأَصْلِ بيَّنَ اللهُ تَعالى ما يُقابِلُهُ من الإِحْسَانِ، وهو الصَّدَقاتُ، فقال: ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ أي: يَزيدُها.

والصَّدَقاتُ: جَمعُ صَدَقةٍ، وهي كُلُّ ما يَبْذِلُهُ الإنسانُ لِمُحتاجٍ يُريدُ بذلك التَّقرُّبَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ كَفَّار أي: بالِغُ الكُفرِ. والأثيمُ: الآثِمُ. وذلك لعِنادِهِ وشِدَّةِ كُفرِهِ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- التَّحْذيرُ من الرِّبا، وأنَّه لا خَيْرَ فيه، بل يَمْحَقُ اللهُ به المالَ، إمَّا مَحْقًا مَعْنويًّا، وإمَّا مَحْقًا حِسِّيًّا، بأنْ يُسلِّطَ اللهُ على المالِ نارًا تُحْرِقُهُ، أو ماءً يُغْرِقُهُ، أو يكونَ في ذِمَمِ أُناسٍ يُفْلِسونَ، ولا يَستطيعُ الاستيفاءَ منهم.

٢- أنَّ مَنِ ابتَغى الشَّيءَ على وَجهٍ مُحرَّمٍ فإنَّه يُعاقَبُ بنَقيضِ قَصْدِهِ، فهؤلاءِ المُرابونَ أَرَادُوا أنْ يَصِلوا إلى الأَمْوالِ الكَثيرةِ، فعُوقبوا بضِدِّ ما يُريدونَ، أي: بمَحْقِ الرِّبا.

ولذلك كَثيرًا ما نَرى المُرابين من أَبْخَلِ عِبادِ اللهِ، وأحيانًا نَرى بعضَهم يُسلَّطُ عليه ما يُتلِفُ مالَهُ، إمَّا بحَوادِثَ وجَوائِحَ، وإمَّا أنْ يكونَ في ذِمَمِ أُناسٍ يَلْحَقُهمُ الإِعْسارُ، فلا يَسْتَطِيعون الوفاءَ.

٣- الحثُّ على الصَّدَقـةِ، وأنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يُرْبِيها ويَزيدُهـا، وفي الحَديثِ الصَّحيحِ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أخبَرَ أنَّه ما من مُسْلِمٍ يتصَدَّقُ بصَدَقةٍ من طَيِّبٍ، ولا يَقْبَلُ اللهُ إلَّا الطَّيِّبَ، إلَّا أَخَذَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِيَمينِهِ، فيُرَبِّيها كـما يُرَبِّي أحدُنا فَلُـوَّهُ -أَيْ: صغيرَ خَيْلِهِ- حتَّى تكـونَ مثلَ الجَبَلِ[(١)]. ولا شكَّ أنَّ هذا زِيادةٌ عَظيمةٌ، تَمْرةٌ تكونُ مِثلَ الجَبَلِ.

ويَشمَلُ الزِّيادةَ في الدُّنيا؛ فإنَّ المُتصدِّقَ يُخلِفُ اللهُ عليه؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [سبأ:٣٩]، والمُتصدِّقُ يُنزِلُ اللهُ له البَرَكةَ في مالِهِ، فيَفتَحُ له مِن أَبْوابِ نُمُوِّ المالِ ما يَزيدُهُ، حتَّى إنَّ بعضَهم لَيتعجَّبُ: مِن أين جاءَني هذا المالُ؟ يَعني: إذا راجَعَ دفاتِرَه في آخِرِ العامِ قال: سُبْحانَ اللهِ، مِن أين أَتى؟! مِصْداقًا لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٣].

٤- إثْباتُ المَحبَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾، ووَجْهُ الدَّلالةِ: أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يَنْفِ مَحبَّـةَ هؤلاءِ إلَّا لِثُبوتِها لِمَن كان على خِلافِـهِم، ولو كانت مَحبَّةُ اللهِ مُنتَفيةً عن كُلِّ أحدٍ ما صَحَّ أنْ تُخصَّصَ في الكَفَّارِ الأَثيمِ.

وبمِثلِ هذا الاستِدْلالِ استَدَلَّ الشَّافِعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ثُبوتِ رُؤْيةِ المُؤمِنينَ لِربِّهم بقَولِهِ تَعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ﴾ أي: الفُجَّارَ ﴿عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، فقال: ما حَجَبَ هؤلاءِ في حالِ الغَضَبِ إلَّا ورَآهُ الأَبْرارُ في حالِ الرِّضا[(٢)]. وهذا استِدْلالٌ جيِّدٌ لا يُدرِكُهُ إلَّا الفُحولُ من العُلَماءِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٥٦٠) برقم (٨٨٣).

ومحبَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للعَبدِ محبَّةٌ حقيقيَّةٌ ثابتةٌ، جعلَنا اللهُ وإيَّاكم من أَحْبابِهِ.

وأخطأَ مَن قال: إنَّ محبَّةَ اللهِ للعَبدِ يَعْني: إثابتَهُ على عمَلِهِ. فإنَّ الإثابةَ شَيءٌ مُنفصِلٌ عن اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ثَوابٌ مخلوقٌ يخلُقُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يُكرِمُ به مَن أطاعَهُ، وأمَّا المَحبَّةُ فهي وَصفٌ مُتعلِّقٌ بذاتِ المُحِبِّ.

وانظُرْ إلى قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١]، كيف جعَلَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اتِّباعَ النَّبيِّ ﷺ سَبَبًا مُوجِبًا لِمَحبَّةِ اللهِ تعالى للعَبدِ؟

٥- التَّحْذيرُ من الكُفرِ، وأنَّه سَبَبٌ للإثمِ والعُقوبةِ؛ لقَولِ اللهِ تعالى: ﴿كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي: آمَنوا بكُلِّ ما يَجِبُ الإيمانُ به، وقد بيَّنَ النَّبيُّ ﷺ ذلك في حَديثِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين سَأَلَ جِبْريلُ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عن الإيمانِ، فقال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1].

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٦).

«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ» أي: تُؤمِنَ به رَبًّا عَزَّوَجَلَّ، وتُؤمِنَ به إِلَهًا، وتُؤمِنَ به مَوْصوفًا بصِفاتِ الكَمالِ، وهذه الأَرْكانُ الثَّلاثةُ للإيمانِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهو الرَّبُّ الإلَهُ الكامِلُ الأَوْصافِ.

ومِن مُقتَضى رُبوبيَّتِهِ: أنْ يكونَ له الحُكمُ في عِبادِهِ كونًا وشَرعًا، ولذلك غَلِطَ مَن قال: إنَّ التَّوحيدَ أربَعةُ أَقْسامٍ: تَوحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وتَوحيدُ الأُلوهيَّةِ، وتَوحيدُ الأَسْماءِ والصِّفاتِ، وتَوحيدُ الحاكِميَّةِ. لأنَّنا نقولُ: تَوحيدُ الحاكِميَّةِ لا يَحتاجُ إلى التَّخْصيصِ؛ لأنَّ هذا مُقتَضى الرُّبوبيَّةِ، والخُروجُ عمَّا كان عليه عُلَماؤُنا من السَّلَفِ والخَلَفِ بدُونِ مُسوِّغٍ لا يَنبَغي؛ لِمَا يَحصُلُ به من البَلْبَلةِ والإِشْكالِ، لاسيَّما في العَقيدةِ.

ولقد ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هذه الأَقْسامَ في سُورةِ مَرْيَمَ، فقال: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾، فقَولُهُ تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ هذا تَوحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وقَولُهُ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ هذا تَوحيدُ الأُلوهيَّةِ، وقَولُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ هذا تَوحيدُ الأَسْماءِ والصِّفاتِ، فلا مَحيدَ لنا عمَّا كان عليه أَسْلافُنا.

ونقول لِمَن حَكَمَ بغَيرِ ما أنزَلَ اللهُ، مع عِلْمِه بحُكْمِ اللهِ، مُعتَقِدًا أنَّ ما حَكَمَ به أفضَلُ من حُكمِ اللهِ، أو أنَّه مِثْلُ حُكمِ اللهِ، نقولُ: إنَّك لم تُحقِّقِ الإيمانَ بالرُّبوبيَّةِ، بل إنَّك باعتِقادِكَ أنَّه مِثلُ حُكْمِ اللهِ أو خَيرٌ منه كَفَرتَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، أي: لا أحَدَ أَحْسَنُ حُكمًا من اللهِ، هذا الرُّكْنُ الأَوَّلُ من أَرْكانِ الإيمانِ.

الرُّكنُ الثَّاني: الإيمانُ بالملائِكةِ، والمَلائِكةُ عالَمٌ غَيْبيٌّ، لا نَعْلَمُهُم لولا أنَّ اللهَ أَعْلَمَنا عنهم، وقد خُلِقُوا من نُورٍ، ولا يَحْتاجونَ إلى أكْلٍ، ولا شُربٍ، ولا نَومٍ، وهُم أَجْسَادٌ ذَوو عَقلٍ، وفَهمٍ، وعِبادةٍ، وتَسْبيحٍ، وغَيرِ ذلك ممَّا وَهَبَهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وأشرَفُهُم ثَلاثةٌ: جِبْريلُ، ومِيكائيلُ، وإسْرافيلُ. وهؤلاءِ الثَّلاثةُ كان النَّبيُّ ﷺ إذا استَفْتَحَ صَلاةَ اللَّيلِ قال: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»[1].

فيَجِبُ علينا أنْ نُؤمِنَ بأنَّ للهِ مَلائِكةً، وهُمْ عالَمٌ غَيْبيٌّ، لهُم وَظائِفُ خصَّهمُ اللهُ تَعالى بها.

الرُّكنُ الثَّالِثُ: الإيمانُ بالكُتُبِ، أي: أنَّ اللهَ تَعالى أنزَلَ على رُسُلِهِ كُتُبًا، فما من رسولٍ إلَّا ومعه كِتابٌ يَدْعو النَّاسَ به، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، وقال تَعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣].

وأَشْرَفُ هذه الكُتُبِ: هو القُرآنُ الكَريمُ الَّذي قال عنه: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، هذا الكِتابُ العَزيز ناسِخٌ لجَميعِ الكُتُبِ السَّابِقةِ، والبَشَرُ مُخاطَبونَ بالإيمانِ به وتَحْكيمِهِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل، رقم (٧٧٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الرُّكنُ الرَّابِعُ: الإيمانُ برُسُلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهُمُ البَشَرُ الَّذين أرسَلَهمُ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ إلى بَني آدَمَ، يَدْعونَهُمْ إلى اللهِ تَعالى بالآياتِ البيِّناتِ، أوَّلُهم: نُوحٌ، وآخِرُهم: مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ وسلَّم عليهم جميعًا.

فتُؤمِن بنُوحٍ، وإبراهيمَ، ومُوسى، وعِيسى ابنِ مَريَمَ، ومُحَمَّدٍ رَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- وسائِرِ المُرسَلينَ.

وهَؤلاءِ الخَمْسةُ هُمْ أُولو العَزمِ من الرُّسُلِ، وقد ذَكَرَهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في مَوضِعَينِ من كِتابِهِ العَزيزِ، فقال تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى:١٣]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧].

الرُّكنُ الخامِسُ: الإيمانُ باليَومِ الآخِرِ، واليَومُ الآخِرُ هو يَومُ القيامةِ، وسُمِّيَ آخِرًا؛ لأنَّه لا يَوْمَ بعدَه؛ إذ إنَّ الخَليقةَ تنتَهي، إمَّا إلى جَنَّةٍ وإمَّا إلى نارٍ، وهو المَثْوى الأخيرُ، وليس المَثْوى الأخيرُ القَبْرَ، بل القَبْرُ زيارةٌ ومَمَرٌّ، سَمِعَ أَعْرابيٌّ رَجُلًا يَقرَأُ قَولَ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ① حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر:١-٢]، يعني: حتَّى مُتُّمْ. فأقسَمَ هذا الأعْرابيُّ، قال: واللهِ ما الزَّائِرُ بالمُقيمِ. يَعني: بل وراءَ تلك الزِّيارةِ يومٌ آخَرُ.

يَومُ القيامةِ ذُكِرَ في القُرآنِ في مَواضِعَ كَثيرةٍ، وذُكِرَ ما يَكونُ فيه، فعَلَينا أنْ نُؤمِنَ بكُلِّ ما ذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أو صحَّ عن رَسولِهِ ﷺ فيما يَكونُ في ذلك اليَومِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ علينا يَسيرًا.

قال شَيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: ومِن الإيمانِ باليَوم الآخِرِ: الإيمانُ بكُلِّ ما أخبَرَ اللهُ به ورَسولُهُ ممَّا يكـونُ بعدَ المَوتِ[1]. حتَّى وإنْ كان في الحَياةِ الدُّنيا، فالإنسانُ بعدَ المَوتِ يَنتقِلُ إلى عالَمِ الآخِرةِ، يَنتقِلُ إلى دارِ الجَزاءِ من دارِ العَمَلِ، فلا رَجْعةَ إلى الدُّنيا.

لكِنْ قد يَقَعُ إحْياءُ المَوْتى في الدُّنيا على سَبيلِ الآيةِ والاعْتِبارِ، كما في قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ [البقرة:٢٤٣]، وقال تَعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [البقرة:٢٥٩].

الرُّكنُ السَّادِسُ من أَرْكانِ الإيمانِ: الإيمانُ بالقَدَرِ خَيرِه وشَرِّهِ، والإيمانُ بالقَدَرِ لا بُدَّ فيه من أُمورٍ أربَعةٍ:

١- أنْ تُؤمِنَ بأنَّ اللهَ عليمٌ بكُلِّ شَيءٍ.

٢- وأنْ تُؤمِنَ بأنَّ اللهَ كَتَبَ في اللَّوحِ المَحفوظِ مَقاديرَ كُلِّ شَيءٍ.

٣- وأنْ تُؤمِنَ بأنَّ كُلَّ شَيءٍ بمَشيئةِ اللهِ، لم يَخرُجَ عن مَشيئتِهِ شَيءٌ.

٤- وأنْ تُؤمِنَ بأنَّ كُلَّ شَيءٍ خَلْقٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، أي: مَخلوقٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

فلا يَتِمُّ الإيمانُ بالقَدَرِ إلَّا بالإيمانِ بهذِهِ الأربعةِ، وإذا تمَّ الإيمانُ بهذه الأربعةِ فقد تمَّ الإيمانُ بالقَدَرِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٥).

وقَولُهُ: «خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»؛ لأنَّ المَقْدورَ قِسْمانِ: قِسْمٌ فيه خَيرٌ، وقِسْمٌ فيه شَرٌّ. فتُؤمِنُ بهذا وهذا، وأنَّ كُلَّه من عِندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

هذه أَرْكانُ الإيمانِ السِّتَّةُ الدَّاخِلةُ في قَولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

أمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ أي: عَمِلوا الأَعْمالَ الصَّالِحاتِ، فمَتى تَكونُ الأعْمالُ صالِحاتٍ؟

تَكونُ الأعْمالُ صالِحاتٍ إذا تَضمَّنَتْ شَيئَينِ:

الأوَّلُ: الإِخْلاصُ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

والثَّاني: المُتابَعةُ لِرَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

أمَّا الإخلاصُ للهِ فألَّا يُريدَ الإنسانُ بعَمَلِهِ الَّذي يَتعبَّدُ للهِ به إلَّا وَجهَ اللهِ تَعالى والدَّارَ الآخِرةَ، فلا يَتعبَّدُ رِياءً ولا سُمعةً، ولا طَلَبًا لجاهٍ، ولا طَلَبًا لِرئاسةٍ، ولا طَلبًا لِمالٍ، وإنَّما يَتعبَّدُ للهِ تَعالى طَلَبًا لِوَجْهِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى، والوُصولِ إلى دارِ كَرامَتِهِ.

الأَمْرُ الثَّاني: أنْ تَكونَ عِبادَتُهُ مُوافِقةً لِشَريعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على وفقِ ما شَرَعَهُ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

فبالأَمْرِ الأَوَّلِ -أَعْني: الإِخْلاصَ للهِ عَزَّوَجَلَّ- يَنْتَفي الشِّرْكُ، وبالثَّاني -وهو المُتابَعةُ- تَنْتَفي البِدعةُ، فمَن عَمِلَ للهِ عَمَلًا أَشْرَكَ فيه مع اللهِ غَيرَهُ فهو باطِلٌ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى في الحَديثِ القُدسيِّ: «**أَنا أَغْنَى الشُّرَكاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[1].

(١) تقدم تخريجه (ص:٨٧).

وبالثَّاني -وهو مُتابَعةُ الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- يَنْتَفي الابتِداعُ، فمَن تَعبَّدَ للهِ تَعالى ببِدْعةٍ -أي: بعِبادةٍ لم يَشرَعْها النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- فعِبادَتُهُ مَرْدودةٌ عليه؛ لِقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[1] أي: مَرْدودٌ عليه.

إذَنِ، العَمَلُ الصَّالِحُ ما اجتَمَعَ فيه شَيئَانِ:

الأوَّلُ: الإخْلاصُ للهِ.

والثَّاني: المُتابَعةُ لِرَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

فهَذانِ وَصْفانِ: الإيمانُ، والعَمَلُ الصَّالِحُ.

الوَصْفُ الثَّالِثُ: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، والصَّلاةُ: هي التَّعبُّدُ للهِ تَعالى بأَقْوالٍ وأَفْعالٍ مَعْلُومة، مُفتَتَحة بالتَّكْبيرِ، ومُختَتَمة بالتَّسليمِ.

وإقامةُ الصَّلاةِ: الإتيانُ بها على وَجْهٍ مُستقيمٍ، وذلك بكَونِها خالِصةً للهِ، مُتابَعًا فيها رَسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

والصَّلَواتُ مَعْروفةٌ -والحَمدُ للهِ- بيْنَ المُسلِمينَ خاصَّتِهم وعامَّتِهم، وهي خَمْسُ صَلَواتٍ: الفَجرُ، والظُّهرُ، والعَصرُ، والمَغرِبُ، والعِشاءُ. هذه هي الصَّلَواتُ الواجِبةُ، ويكونُ بَدَلَ الظُّهـرِ -أي: في وَقتِ الظُّهـرِ- تكونُ صَلاةُ الجُمُعةِ في يَومِ الجُمُعةِ.

وإقامَتُها: أنْ تأتِيَ بها مُسْتَقِيمةً على الوَجْهِ المَشْروعِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١١٢).

وهي -أعْني: الصَّلاةَ- أعظَمُ شَرائِعِ الدِّينِ بعدَ شَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، وهذا مُتَّفَقٌ عليه بيْنَ أهْلِ العِلمِ، ولا يَكفُرُ أحَدٌ بتَركِ شَيءٍ من الأَعْمالِ إلَّا الصَّلاةَ؛ كما قال عبدُ اللهِ بنُ شَقيقٍ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ(١).

وكُفرُ تارِكِ الصَّلاةِ ثابِتٌ بالكِتابِ والسُّنَّةِ وأَقْوالِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حتَّى إنَّ بعضَهم حكاهُ إجْماعَهم، أي: أنَّهم مُجْمِعونَ عليه.

وأمَّا ما سِوى الصَّلَواتِ الخَمسِ فإنَّ تَركَهُ لا يكونُ كُفرًا، فمَن تَركَ صَلاةَ العيدِ مَثَلًا لم يَكفُرْ، ومَن تَركَ صَلاةَ الكُسوفِ لم يَكفُرْ، ومَن تَركَ صَلاةَ الاستِسْقاءِ لم يَكفُرْ، ومَن تَركَ الوِترَ لم يَكفُرْ، وإنْ داوَمَ على ذلك؛ لأنَّ ما عدا الصَّلواتِ الخَمْسَ لا كُفْرَ في تَركِهِ.

ولْيُعلَمْ أنَّه لا يَخْلُو المُسلِمُ من تَقْصيرٍ في صَلاتِهِ، ولهذا مَنَّ اللهُ على عِبادِهِ بمَشْروعيَّةِ التَّقرُّبِ إليه بصَلَواتٍ يَتطوَّعُ فيها العَبدُ للهِ عَزَّوَجَلَّ، فمَثَلًا: الصَّلَواتُ الخَمسُ لها رَواتِبُ: أربَعٌ قَبلَ الظُّهرِ بسَلامَينِ، ورَكْعَتانِ بَعْدَها، ورَكْعَتانِ بعدَ المَغْرِبِ، ورَكْعَتانِ بعدَ العِشاءِ، ورَكْعَتانِ قَبلَ الفَجْرِ. فهذه اثْنَتا عَشْرةَ رَكعةً، مَن صَلَّاهُنَّ بَنى اللهُ له بَيتًا في الجَنَّةِ.

وآكَدُ هذه الرَّواتِبِ: راتِبةُ الفَجرِ؛ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- كان لا يَدَعُها حَضَرًا ولا سَفَرًا(٢)، وأمَّا الظُّهرُ والمَغرِبُ والعِشاءُ فكان ﷺ لا يُصلِّي

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، رقم (٢٦٢٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب المداومة على ركعتي الفجر، رقم (١١٥٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

رَواتِبَها في السَّفَرِ(١).

وسُنَّةُ الفَجرِ تمتازُ عن غَيرِها بأنَّها خَيْرٌ من الدُّنيا وما فيها؛ كما قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»(٢).

وتمتازُ عن غيرِها بأنَّ السُّنَّةَ تخفيفُها، أي: يُخفِّف هاتَينِ الرَّكْعتينِ، قالت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- يُخَفِّفُهُما، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: أَقَرَأَ بِأُمِّ الْكِتَابِ؟(٣).

ومنها: أنَّ لها قِراءةً خاصَّةً بعدَ الفاتِحةِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ في الأُولى، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في الثَّانيةِ، أو: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ آية البَقَرة، وقَولُهُ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٦٤]، يَقرَأُ هذا تارةً، وهذا تارةً، وإنْ قَرأَ غيرَ ذلك فلا حَرَجَ، لكِنِ السُّنَّةُ أَوْلى.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التقصير، باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها، رقم (١١٠١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، رقم (٦٨٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر، رقم (١١٧١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٤).

الوَصْفُ الرَّابِعُ: قَولُهُ تَعالى: ﴿وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ أي: أَعْطَوا الزَّكاةَ مُستحِقَّها.

والزَّكاةُ هي: نَصيبٌ مَفْروضٌ في الأَمْوالِ الزَّكويَّةِ، يَتطوَّعُ به العَبدُ لربِّهِ، أي: يَفعَلُهُ طاعةً للهِ عَزَّوَجَلَّ، وامتِثالًا لأَمْرِهِ، وهو -أعْني: إِيتاءَ الزَّكاةِ- رُكنٌ من أَرْكانِ الإسلامِ، ولكِنْ لا بُدَّ أنْ يكونَ في المُسْتحِقِّينَ له.

والأَمْوالُ الزَّكويَّةُ هي: الذَّهَبُ والفِضَّةُ، والثِّمارُ والحُبوبُ، وسائِمةُ بَهيمةِ الأنعامِ، وعُروضُ التِّجارةِ.

وأمَّا ما عدا ذلك من الفَواكِـهِ، والأَشْجَارِ، والحَيوانِ غيرِ بَهيمةِ الأَنْعَامِ، والأَثَاثِ، والسَّيَّاراتِ، والمَكائِنِ، وما أَشْبَهَها، فليس فيها زَكاةٌ إلَّا أنْ تكونَ مُعدَّةً للتِّجارةِ، فإنَّها إذا أُعِدَّتْ للتِّجارةِ تَكونُ عُروضَ تِجارةٍ، وفيها زَكاةٌ.

وأمَّا مُستحِقُّوها -أعْني: الزَّكاةَ- فقـد ذَكَـرَهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في قَـولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة:٦٠]، وتَفاصيلُ ذلك مَعْلومةٌ في كُتُبِ الفِقهِ.

وقَولُهُ تَعالى: ﴿لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ الجُمْلةُ هذه خَبَرُ (إنَّ)، والمَعْنى: أنَّ هؤلاءِ المَوْصُوفينَ بهذه الصِّفاتِ الأَرْبعِ ﴿لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾، والأَجْرُ يَعني: الثَّوابَ، وسمَّى اللهُ تَعالى الثَّوابَ: أَجْرًا؛ لأنَّه في مُقابِلِ عَمَلٍ، فهو كأَجْرِ الأجيرِ، وذلك من فَضْلِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ وكَرَمِهِ.

والحَقيقةُ أنَّ الثَّوابَ الَّذي يَجعَلُهُ اللهُ تَعالى على العِبادةِ ليس عِوَضًا عنها حَقِيقةً، ولكِنَّ العَمَلَ سَبَبٌ، ولهذا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «لَنْ يَدْخُلَ

الجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ» قالوا: ولا أنتَ يا رَسولَ اللهِ؟ قال: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ بِرَحْمَتِهِ»[1].

والثَّوابُ على العَمَلِ إِنَّما وَضَعَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهو الَّذي أَوْجَبَهُ على نَفسِهِ، وإِلَّا لكانتْ نِعَمُهُ -الَّتي هي تَتْرَى علينا- أَكْثَرَ من أَعْمالِنا، فلو نُوقِشْنا الحِسابَ لَهَلَكْنا، ولكِنَّ اللهَ تَعالى جَعَلَ هذه الأَعْمالَ سَبَبًا للثَّوابِ الَّذي رتَّبَهُ عليها.

ومن فَوائِدِ هذه الآيَةِ ما يلي:

١- عِظَمُ هذا الأَجْرِ والثَّوابِ؛ لأَنَّه قال: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾، والعِنديَّةُ المُضافةُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَقتَضي التَّعظيمَ، ولهذا يُوصَفُ الأَجْرُ في بَعضِ الآياتِ بأَنَّه أَجْرٌ عَظيمٌ، وأَنَّه أَجْرٌ كَبيرٌ، وأَنَّه أَجْرٌ كَريمٌ.

٢- أَنَّ هؤلاءِ المَوْصُوفينَ بالصِّفاتِ الأربَعِ -الإيمانِ، والعَمَلِ الصَّالِحِ، وإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ- ليس عليهم خَوفٌ في المُستقبَلِ، ولا منهم حُزْنٌ فيما مَضى، لا يَحْزَنونَ على ما مَضى؛ لأَنَّهم اكتَسَبوا فيه الخَيْرَ، وصَرَفوهُ في طاعةِ اللهِ، ولا يَخافونَ من المُستقبَلِ؛ لأَنَّهم آمِنونَ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢]، وهُنا قال: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

•••

(١) تقدم تخريجه (ص:٨٧).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾

قَوْلُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ هذا نِداءٌ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلى المُؤْمِنِينَ، وقد قال عبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا سَمِعتَ اللهَ تَعالى يقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فأَرْعِها سَمْعَكَ، فإمَّا خيرٌ تُؤمَرُ به، وإمَّا شَرٌّ تُنْهى عنه[1].

ووَصَفَهُمُ اللهُ تعالى حالَ النِّداءِ بالإيمانِ؛ حثًّا لهم على قَبُولِ ما يُخاطِبُهم به؛ لأنَّ مُقْتَضى الإيمانِ حقيقةً أنْ يَتلقَّى الإنسانُ أَوامِرَ اللهِ ونَواهِيَهُ بالسَّمعِ والطَّاعةِ، ويَتلقَّى أخبارَهُ بالتَّصديقِ والإِقْرارِ.

وقَوْلُه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ هذا ما وَجَّهَهُ اللهُ إلينا، وتَقْوى اللهِ تَعالى أَحْسَنُ ما قِيلَ فيها: إنَّها اتِّخاذُ وِقايةٍ من عَذابِهِ جَلَّ وَعَلَا، بِفعلِ أوامِرِهِ، واجتِنابِ نَواهيهِ. هذه هي التَّقْوى، يَعْني: أنْ تقومَ بأوامِرِ اللهِ تَعالى، وتَنْتَهيَ عن مَناهي اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا يقولُ الشَّاعِرُ:

خَلِّ الذُّنُوبَ صَغِيرَهَا	وَكَبِيرَهَا ذَاكَ التُّقَى
وَاعْمَلْ كَمَاشٍ فَوْقَ أَرْ	ضِ الشَّوْكِ يَحْذَرُ مَا يَرَى
لَا تَحْقِرَنَّ صَغِيرَةً	إِنَّ الْجِبَالَ مِنَ الْحَصَى[2]

(١) تقدم تخريجه (ص:٣١٥).

(٢) تقدم (ص:١٩).

وقَوْلُه: ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ أي: اتْرُكـوهُ عِندَ مَن عامَلْتُمـوهُ بـه، أي: لا تَأْخُذوا منه شَيئًا، فإذا كان لكم رِبًا عِندَ أَحَدٍ فلا تَأْخُذوهُ ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ حقًّا، فاتْرُكوا هذا الرِّبا؛ لأنَّ المُؤمِنَ حقًّا هو الَّذي يُقدِّمُ طاعةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على ما تَهْواهُ نَفْسُهُ، فتَجِدُهُ في عِراكٍ مع نَفسِهِ: هل يَترُكُ هذا، أو لا يَترُكُهُ؟ فالمُؤمِنُ حقًّا يَتْرُكُهُ، ويَغْلِبُ هَواهُ؛ لأنَّه مُؤمِنٌ.

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ أي: فإنْ لم تَتَّقوا اللهَ، وتَذَروا ما بَقِيَ من الرِّبا ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ يَعني: أَعْلِنوا الحَربَ مع اللهِ ورَسولِهِ، والعِياذُ باللهِ، وأيُّ إنسانٍ يَستطيعُ أنْ يُعْلِنَ الحَربَ مع اللهِ؟! أيُّ إنسانٍ؟! إلَّا جَاهِلٌ مَغْرورٌ، أَمْلى اللهُ له واسْتَدْرَجَهُ، وكما قَال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ**»، وَتَلا قَولَهُ تَعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾[1] [هود:١٠٢].

وقَوْلُه: ﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾ أي: إنْ مَنَّ اللهُ عليكم، وتُبْتُم بعدَ أنِ انتَهَكتُم تَحْريمَ الرِّبا ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ بدُونِ زيادةٍ، وبدُونِ نَقصٍ، ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ بأَخْذِ الزِّيادةِ، ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ بنَقصِ رُؤوسِ الأَمْوالِ.

ففي الآيَةِ الأُولَى من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- كَمالُ العِنايةِ بالتَّحْذيرِ من الرِّبا؛ لأنَّ اللهَ تَعالى إذا صدَّرَ الخِطابَ بالنِّداءِ دلَّ ذلك على أهمِّيَّةِ مَوضُوعِهِ.

٢- أنَّ مُقتَضى الإيمانِ باللهِ تَعالى السَّمعُ والطَّاعةُ، وتَرْكُ ما بَقِيَ من الرِّبا.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٥٨).

٣- أنَّ الإِخْلالَ بتَقْوى اللهِ، وبِتَرْكِ الرِّبا، مُنافٍ لكَمالِ الإيمانِ؛ لقَولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾.

٤- أنَّه لو كان الإنْسانُ قَبَضَ الرِّبا سابِقًا قَبلَ نُزُولِ الآيةِ فله ما سَلَفَ، ولكِنْ ما بَقِيَ يَجِبُ عليه أنْ يَتَّقِيَهُ ويَدَعَهُ.

٥- الإِغْراءُ بتَركِ الرِّبا، وتَحَدِّي مَن يَزعُمُ أنَّه مُؤمِنٌ، ولا يَترُكُ الرِّبا؛ لقَولِهِ: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

ومن فَوائِدِ الآيةِ الثَّانيةِ:

١- أنَّ مَن لم يَفعَلْ فهو مُحارِبٌ للهِ ورَسُولِهِ، وما أَعْظَمَ حَرْبَ اللهِ ورَسولِهِ! نَسأَلُ اللهَ العافيةَ، كُلُّ مَن حارَبَ اللهَ ورَسولَهُ فإنَّه مَهْزومٌ ولا شكَّ، إلَّا أنْ يَتُوبَ.

٢- عِظَمُ الرِّبا، وأنَّه حَرْبٌ للهِ ورَسولِهِ، فليس بالأَمْرِ السَّهلِ، بل هو صَعْبٌ، وإنَّما شدَّدَ اللهُ الوَعيدَ فيه؛ لِقُوَّةِ الدَّاعي في النَّفسِ إليه، وكُلَّما قَوِيَ الدَّاعي في النَّفسِ إلى المُحرَّمِ فإنَّ الحِكْمةَ تَقْتَضي أنْ يُشدَّدَ في التَّحْذيرِ منه وعُقوبَتِهِ.

٣- صِحَّةُ تَوْبةِ المُرابي؛ لقَولِهِ: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾.

٤- أنَّ التَّوْبةَ لا يَلْزَمُ العَبْدَ فيها أنْ يَنقُصَ شَيئًا من مالِهِ، أو أنْ يَرُدَّ شَيئًا مِمَّا أَخذَ؛ لقَولِهِ: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾.

٥- عَدْلُ الدِّينِ الإسلاميِّ؛ لقَولِهِ: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، فلا ظُلْمَ في الدِّينِ الإسلاميِّ، بل الدِّينُ الإسلاميُّ كُلُّه عَدْلٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل:٩٠].

٦- الإشارةُ إلى سَبَبِ الرِّبا، ونَتيجةِ الرِّبا أيضًا، وهو الظُّلْمُ، وكانوا في الجاهِلِيَّةِ إذا حَلَّ الدَّينُ قال صاحِبُ الدَّينِ للمَطْلوبِ: إمَّا أنْ تَقْضِيَني، وإمَّا أنْ تُرْبِيَ. أي: تَزيدَ، فإذا حلَّ الدَّينُ مَثَلًا في أوَّلِ شَهرِ مُحرَّمٍ قال له صاحِبُ الدَّينِ: إمَّا أنْ تُوفِيَ الآنَ، وإمَّا أنْ تُرْبِيَ. أي: تَزيدَ، فمَثَلًا: إذا كان الدَّينُ عَشَرةَ آلافٍ قال: إمَّا أنْ تُوفِّيَني الآنَ، وإلَّا فكُلَّ شَهْرٍ أُضيفُ إليك أَلْفًا. وهذا رِبًا وظُلمٌ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يَلْجأَ أحدٌ إلى الالتِزامِ بإضافةِ أَلْفٍ إلى رَأسِ المالِ إذا لم يُوفِ إلَّا وهو فَقِيرٌ، والفَقيرُ لا تَجوزُ مُطالَبَتُهُ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠].

وما أَعْظَمَ جُرْمَ أُولئك القَومِ الَّذين إذا حَلَّتِ الدُّيونُ لهم على الفُقَراءِ أَلْزَموهُم بالتَّسْليمِ، أو الحَبسِ! وكيف يُلزَمُ المُعدِمُ بأنْ يُسلِّمَ؟! مِن أين؟! ثمَّ كيف يُحْبَسُ هذا المِسكينُ الَّذي لا يَجِدُ شَيئًا يُوفي به؟! وما فائِدةُ حَبْسِهِ؟! ليس في حَبْسِهِ إلَّا المَضَرَّةُ العَظيمةُ عليه، ومَنعُهُ من التَّكسُّبِ، وعلى عائِلَتِهِ إنْ كان ذا عائِلةٍ، ويَحصُلُ بذلك إرهاقٌ للدَّوْلةِ في مَلْءِ السُّجونِ بغَيرِ حقٍّ.

ويُقالُ لهذا المُرابي: أنتَ تَعْرِفُ حالَ الرَّجُلِ، فلِماذا تُعْطيهِ شَيئًا؟! لولا أنَّه حَمَلَك الجَشَعُ والطَّمَعُ بزيادةِ الرِّبا ما أَعطَيتَهُ، ولهذا تَجِدُ هؤلاءِ المُرابينَ كُلَّما كان الطَّالِبُ للمالِ أَفْقَرَ زادوا عليه الضَّريبةَ، ممَّا يَدُلُّ على أنَّه ليس قَصْدُهم رَحْمَةَ الخَلْقِ، بل قَصْدُهم المالُ والمادَّةُ، نَسأَلُ اللهَ العافيةَ.

ثمَّ إذا حَلَّ الدَّينُ وهو يَعْلَمُ أنَّ صاحِبَهُ فَقيرٌ، فبعضُ النَّاسِ لا يَرْحَمُهُ ولا يَخافُ اللهَ، فيَرْفَعُهُ إلى الجِهاتِ المُختَصَّةِ، ويُطالِبُ بحَبسِهِ، نَسأَلُ اللهَ العافيةَ، مع أنَّ اللهَ أَوْجَبَ عليه أنْ يُنظِرَهُ، فقال: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا﴾ وتُسقِطوا عن الفَقيرِ ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

٧- الإشارةُ إلى التَّوْبةِ من الرِّبا، وكذلك من جَميعِ الذُّنوبِ؛ فإنَّ الإنسانَ يَنْبَغي له أنْ يُبادِرَ بالتَّوْبةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ**»(١).

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يتوبَ علينا وعليكم جميعًا، وأنْ يُوفِّقَنا للتَّخلُّصِ من ظُلْمِ العِبادِ، لا نَظْلِمُ، ولا نُظْلَمُ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٨٠﴾

قَوْلُه: ﴿وَإِن كَانَ﴾ أي: وإن وُجِد ﴿ذُو عُسْرَةٍ﴾ أي: صاحِبُ عُسْرةٍ، وهو مَن لا يَستطيعُ الوَفاءَ ﴿فَنَظِرَةٌ﴾ أي: فعليكم إنْظارٌ ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ أي: إلى أنْ يُوسِرَ اللهُ عليه.

﴿وَأَن تَصَدَّقُوا﴾ بإبْرائِهِ من دَيْنِهِ، وعَدَمِ مُطالَبَتِهِ نهائيًّا ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ لِما في ذلك من الإيسارِ على المُعْسرينَ، ومَن فَرَّجَ عن مُسْلِمٍ كُرْبَةً فرَّج الله عنه كُرْبَةً من كُرَبِ يوم القِيامَة.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه: كتاب الأدب، باب الاستغفار، رقم (٣٨١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصله في صحيح البخاري،: كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ، رقم (٦٣٠٧) بلفظ: «**أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً**».

وقد أخرجه بمعناه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار، رقم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَولُهُ: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي: إنْ كُنتُم ذوي عِلمٍ، وهذه الجُملةُ مُستَقِلَّةٌ، لا عَلاقةَ لها بما قبلَها؛ لأنَّنا لو جعَلْناها مُتعلِّقةً بما قبلَها فَسَدَ المَعْنى، فكان المَعْنى على هذا التَّقديرِ: إنْ كُنتُم تَعْلَمون فهو خَيْرٌ لكم، وإنْ كُنتُم لا تَعْلَمون فليس خَيرًا لكم، مع أنَّه خَيْرٌ على كُلِّ حالٍ.

وأَعْقَبَ اللهُ تَعالى هذه الآيَةَ بقَولِهِ تَعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا﴾، ومَعْنى أَعْقَبها، أي: جَعَلَها عَقِيبةً لها؛ لأنَّهم كانوا في الجاهِليَّةِ إذا حلَّ الأجَلُ على المُعْسِرِ، ولم يُوفِ، زادوا عليه في الرِّبا، فمَثَلًا: إذا كان يَطْلُبُه مِئةَ ريالٍ، وحلَّ أَجَلُها، ولم يُوفِ، قال: نَزيدُ عليك الأجَلَ، ونَزيدُ الدَّينَ. فيقولُ: نُؤجِّلُها إلى شَهرٍ، وتَكونُ بمِئةٍ وعَشَرةٍ. أو: إلى سَنَةٍ، وتكونُ بمِئةٍ وخَمسينَ. فبيَّنَ اللهُ تَعالى الواجِبَ على الإنسانِ إذا كان صاحِبُهُ مُعسِرًا، أنْ يُنظِرَهُ إلى مَيْسَرةٍ.

ففي هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- وُجوبُ إِنْظارِ المُعسِرِ -أي: إمْهالِهِ- حتَّى يُغنِيَهُ اللهُ؛ لأنَّ اللهَ لا يُكلِّفُ نفسًا إلَّا وُسْعَها.

فإنْ قال قائِلٌ: لماذا يجِبُ عليَّ إِنْظارُهُ؟ أَلَا يُمكِنُه أنْ يَسْتَقرِضَ من أحدٍ، أو يَستدِينَ منه، فيُوفِيَني؟

فالجَوابُ: بلى، يُمكِنُ، ولكن ماذا يَستفيدُ هذا المدينُ إذا اسْتَقْرَضَ؟ انتقَلَ دَيْنُهُ من الشَّخصِ الأوَّلِ إلى الشَّخصِ الثَّاني، فأيُّ فائدةٍ في أن نُلزِمَهُ أنْ يَذهَبَ، ويَتكفَّفَ النَّاسَ؛ لِيُوفِيَك؟!

٢- أنَّه لا يَحِلُّ لأحَدٍ له دَيْنٌ على شَخصٍ مُعسِرٍ أنْ يُطالِبَهُ به عندَ القاضي

أو عندَ السُّلْطـةِ؛ لِيَحْبِسوهُ، إذا كان يجِبُ إنْظـارُهُ -وهو تحْريمُ طَلَبِـهِ- فكيف بمُطالَبَتِهِ؟!

فعلى أُولئك الأَغْنياءِ أنْ يَشْكُروا اللهَ تَعالى على نِعَمِهِ عليهم بالغِنى، وأنْ يَرْحَموا أخاهُمُ الفَقيرَ، وألَّا يُرغِموهُ على الوَفاءِ وهو لا يَجِدُ.

ومَن طَلَبَ من السُّلُطاتِ أنْ يَحْبِسوا غَرِيمَـه، وهو يَعْلَمُ أنَّ غريمَهُ لا يجِدُ، فهو ظالِمٌ لنَفسِهِ، ظالِمٌ لِغَريمِهِ.

ويجبُ على وُلاةِ الأُمورِ إذا ثَبَتَ عِندَهم أنَّ هذا الغَرِيمَ لا يَسْتَطيعُ الوَفاءَ، أنْ يَحْكُموا بعَدَمِ وُجُوبِ الوَفاءِ عليه حتَّى يُوسِرَ؛ لأنَّ هذا حُكْمُ اللهِ، ولْيَنْصَحوا صاحِبَ الدَّينِ عن مُطالَبَتِهِ.

٣- أنَّه يجوزُ للمُشتري أنْ يَشْتَرِيَ شَيئًا إلى مَيْسَرةٍ، بمَعْنى: أنْ يقولَ للبائِعِ: اشتريتُ منكَ هذا بمئةِ ريالٍ إلى أنْ يُوسِرَ اللهُ عليَّ. وهذا وإنْ كان مجْهُولًا، لكن هذا هو مُقتَضى العَقدِ، إذا عَلِمَ البائِعُ أنَّ صاحِبَهُ فَقيرٌ فإنَّ مُقتَضى العَقدِ ألَّا يُطالِبَه حتَّى يُوسِرَ اللهُ عليه، وقد أرسَلَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- إلى شَخصٍ قَدِمَ له بَزٌّ من الشَّامِ، فطَلَبَ منه أنْ يَبيعَ عليه ثَوْبَينِ إلى مَيْسَرةٍ[(١)].

٤- فَضيلةُ إعْفاءِ الفَقيرِ من الدَّينِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾، أي: خَيْرٌ لكم من إنْظارِهِ.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل، رقم (١٢١٣)، والنسائي، كتاب البيوع، باب البيع إلى الأجل المعلوم، رقم (٤٦٣٢)، وأحمد (٦/ ١٤٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٥- أنَّ إِبْراءَ المُعسِرِ ليس بوَاجِبٍ؛ لأنَّ اللهَ فَضَّلَه على الإِنْظَارِ، ولم يُبيِّنْ أنَّه واجِبٌ.

وقد أَلْغَزَ بعضُ أَهْلِ العِلمِ لهذه المَسْألةِ، وقال: شَيءٌ مَسْنونٌ صار أَفْضَلَ من واجِبٍ. ولكنَّ هذا الإلغازَ فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذا المَسْنونَ -الَّذي هو الإبْراءُ- تضمَّنَ الوَاجِبَ وزِيادةً، والواجبُ هو الإنْظارُ، فإذا أَبْرَأَهُ فقد أَنْظَرَهُ وزادَ.

وكذلك أَلْغَزَ بعضُ العُلَماءِ في الوُضوءِ ثلاثًا، مع الوُضوءِ وَاحِدةً، فالوُضوءُ واحدةً واجِبٌ، يجِبُ أنْ يَغْسِلَ الإنسانُ أَعْضاءَ الوُضوءِ مرَّةً واحِدةً، إلَّا الرَّأسَ فيُمسَحُ، والثَّلاثُ أفضَلُ من الواحِدةِ، وهي سُنَّةٌ، فقال: إنَّ هُنا سُنَّةً أَفْضَلَ من الواجِبِ، وهي الوُضوءُ ثلاثًا، أَفْضَلُ من الوُضوءِ مرَّةً. وهذا أيضًا غَلَطٌ؛ لأنَّه إذا توضَّأَ ثَلاثًا فقد أتى بالواجِبِ وزِيَادةٍ.

٦- بيانُ تفاضُلِ الأَعْمالِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ومتى تفاضَلَتِ الأَعْمالُ تفاضَلَ العُمَّالُ.

٧- نَعْيُ الجُهَّالِ على جهْلِهِم؛ لقَولِهِ: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، كما تقولُ: «إنْ كُنتَ رَجُلًا فافْهَمْ كذا» «إنْ كُنتَ طالِبَ عِلمٍ فاتْرُكْ ما حرَّمَ اللهُ عليك».

٨- الحثُّ على العِلْمِ؛ لقَولِهِ: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

أسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَجْعَلَنا من أهْلِ العِلمِ العَامِلينَ به، الدَّاعينَ إلى اللهِ تَعالى على بَصيرةٍ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• • ❊ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ أي: اتَّخِذوا ما يَقِيكُم من عَذابِ ذلك اليَومِ، وهو يومُ القيامةِ ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ أي: تُرَدُّونَ فيه إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فيُجازيكم بأَعْمالِكم، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة:٧-٨].

ثمَّ بعْدَ رُجوعِكم إلى اللهِ ﴿تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾ أي: تُعْطى كُلُّ نَفسٍ ثوابَ ما كَسَبَتْ، أي: ما كَسَبَتْهُ في الدُّنيا من الأَعْمالِ، الحَسَنةُ بعَشْرِ أَمْثالِها، إلى سَبْعِ مِئةِ ضِعْفٍ، إلى أَضْعافٍ كَثيرةٍ، والسَّيِّئةُ بمِثلِها.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ أي: لا يُنْقَصون من حُقوقِهم شَيئًا، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، ظُلْمًا في زيادةِ سيِّئاتِهِ، ولا هَضْمًا في نَقْصِ حَسَناتِهِ، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة:٧-٨].

أَتَى اللهُ تَعالى بهذه الآيةِ الكَريمةِ بعدَ ذِكْرِ آيةِ الرِّبا؛ لشِدَّةِ التَّحْذيرِ منه، ومن عُقوبَتِهِ في ذلك اليَومِ العَظيمِ الَّذي يَجْتمِعُ فيه الخَلائِقُ على صَعيدٍ واحدٍ، يُسْمِعُهم الدَّاعي، ويَنفُذُهمُ البَصَرُ، لا مالِكَ ولا مَملوكَ، ولا سيِّدَ ولا مَسُودَ، يُحْشَرونَ إلى اللهِ حُفاةً عُراةً غُرْلًا كما بدَأَهم اللهُ تَعالى، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾

﴿وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٤]، اللَّهُمَّ أَعِنَّا على عُسْرِ ذلك اليَومِ، واجْعَلْهُ علينا يَسيرًا.

وفي هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إثْباتُ اليَومِ الآخِرِ الَّذي هو مَرْجِعُ النَّاسِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ يومَ القِيامةِ.

٢- تَعظيمُ شَأنِ ذلك اليَومِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

٣- أنَّه في ذلك اليَومِ تُعْطَى كُلُّ نَفْسٍ ما كَسَبَتْ من خَيرٍ وشَرٍّ، فالعَمَلُ في الدُّنيا، والجَزاءُ في الآخِرةِ.

٤- أنَّه يُحاسَبُ ويُعْطى نَصيبَهُ مَن كان بالِغًا عاقِلًا ومَن كان دون ذلك، لكِن الفَرق أنَّ مَن دُونَ البُلوغِ يُكْتَبُ له، ولا يُكْتَبُ عليه، وأمَّا مَن كان مَجْنونًا فلا يُكْتَبُ له ولا عليه، والفَرْقُ ظاهِرٌ؛ لأنَّ الصَّغيرَ العاقِلَ يَعْرِفُ، ويُريدُ، ويَقْصِدُ، ويَخْتارُ، ويَكْرَهُ، بخِلافِ المَجْنونِ، فالصَّغيرُ الَّذي لم يَبلُغْ يُكْتَبُ له، ولا يُكْتَبُ عليه، وهذا من نِعْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكَونِ رَحْمَتِهِ سَبقَتْ غَضبَهُ، والمَجْنونُ لا يُكْتَبُ له ولا عليه؛ لأنَّه لا قَصْدَ له.

٥- الإشارةُ إلى أنَّه لا تَزِرُ وازِرةٌ وِزْرَ أُخْرى؛ لقَولِهِ: ﴿مَّا كَسَبَتۡ﴾ يَعْني: لا ما كَسَبَ غَيْرُها، ولا يُشْكِلُ على هذا أنَّ مَن سَنَّ في الإسلامِ سُنَّةً سيِّئةً فعليه وِزْرُها ووِزْرُ مَن عَمِلَ بها إلى يَومِ القيامةِ؛ لأنَّ أَصْلَ سُنِّيَّتِها مِن عَمَلِهِ، فلولاهُ ما فَعَلَ النَّاسُ، فتكونُ داخِلةً في كَسْبِهِ.

٦- انْتِفاءُ الظُّلمِ في الحِسابِ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾.

واستَدَلَّ بعضُ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بهذه الآيـةِ على أنَّه لا يَصِـلُ الميِّتَ شَيءٌ من أَعْمالِ الحيِّ، يَعْني: لـو صلَّى ونَواها لِشَخصٍ فإنَّها لا تَصِلُ إلى الميِّتِ، أو تَصدَّقَ ونواها لشَخْصٍ لم تَصِلْ إلى الميِّت، لكِـن هذا الخِلاف فيه ضعيفٌ، والرَّاجِحُ من أقْوالِ العُلَماءِ في هذه المَسْألةِ: أنَّ كُلَّ عَمَلٍ صالِحٍ إذا فَعلَهُ الإنسانُ فإنَّه يَصِلُ إلى الميِّتِ.

ولكـن هل نقولُ للإنسانِ: اعْمَلْ عَمَلًا صالِحًا لوالِدَيكَ الميِّتَيْن؛ لأنَّهما في حاجةٍ، فقد انقَطَعَ عَمَلُهما بمَوتِهما؟

الجَوابُ: لا نقولُ له ذلك، لكِنْ لو فعَلَ لم نَقُلْ له: إنَّ ذلك لا يَصِلُ إليهما. وأحسَنُ من هذا: الدُّعاءُ للميِّتِ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم وهو الحكيمُ، الَّذي بلَّغَ البَلاغَ المُبينَ- لَمَّا قال: «**إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ**»، قَالَ: «**صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**»، ولم يقُلْ: أو وَلَدٍ صالِحٍ يُصَلِّي له، أو يصومُ عنه، أو يَتَصدَّقُ عنه، أو يَحُجُّ عنه، أو يَعْتَمِرُ عنه. فدلَّ هذا على أنَّ ذلك غيرُ مَشْروعٍ، وأنَّ الدُّعاءَ أَفْضَلُ، وهو كذلك.

وما انْهَمَكَ به بعضُ النَّاسِ اليَومَ من حِرْصِهم على إهْداءِ القُرَبِ إلى الأَمْواتِ، فليس مَعْروفًا عندَ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بهذا الانْهِماكِ الكَثيرِ، حتَّى إنَّك لَتَجِدُ الميِّتَ أو الحيَّ يُهْدي ثَوابَ القُرَبِ للميِّتِ أَكْثَرَ ممَّا يُهْدي للحيِّ، فتَجِدُ الميِّتَ يَكتُبُ مَثَلًا: هذه وَصِيَّتي في أُضحيةٍ وعَشَاءٍ للميِّتِ الفُلانيِّ. ويَنْسى نَفْسَهُ، وهذا من التَّقصيرِ والقُصورِ، من التَّقصيرِ؛ لأنَّهم لم يَسْأَلوا أَهْلَ العِلمِ حتَّى يُبيِّنوا لهم الأَمْرَ، ومن القُصورِ؛ لأنَّ كَوْنَ الإنسانِ يُقدِّمُ غيرَه على نَفْسِهِ لا شكَّ أنَّه قاصِرُ النَّظَرِ.

فالمُهِمُّ: أنَّ هذه الآيَةَ لا تدُلُّ على امْتِنَاعِ انْتِفاعِ الإنسانِ بعَمَلِ غيرِه؛ لأنَّ السُّنَّةَ قد وَرَدَتْ بذلك، فهذا سَعْدُ بنُ عُبادةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ يَجعَلَ مِخْرافَهُ -أي: بُسْتانَهُ- صَدَقةً لأُمِّهِ بعدَ مَوتِها، فأَذِنَ له[1]، ورَجُلٌ آخَرُ قال للنَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُها، وأَظُنُّها لو تَكَلَّمَتْ لَتَصَدَّقَتْ، أفأتَصدَّقُ عنها؟ قال: «**نَعَمْ**»[2]، وقال ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ**»[3]، وسَمِعَ رَجُلًا يقولُ: لَبَّيكَ عن شُبْرُمةَ. فقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ شُبْرُمَةُ؟**» قال: أَخٌ لي أو قَريبٌ لي. قال له: «**أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟**» قال: لا. قال: «**هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ**»[4].

•••

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال أرضي أو بستاني صدقة، رقم (٢٧٥٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب ما يستحب لمن توفي فجاءة أن يتصدقوا عنه، رقم (٢٧٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت، رقم (١١٤٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره، رقم (١٨١١)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، رقم (٢٩٠٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٨٢﴾

هذه الآيةُ هي أطولُ آيةٍ في كِتابِ اللهِ، وقَولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر:٢١] أَقْصَرُ آيةٍ في كِتابِ اللهِ.

وتَقْـديرُ الآياتِ وتَحْديدُها تَوْقِيفيٌّ، هو مِن عِندِ اللهِ تعالى وَحْدَهُ، وتَرْتيبُها بوَضْعِها في مَكانِها هو أيضًا من عِندِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، تَوقيفيٌّ.

يقـولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُ﴾ تَصْـديرُ الخِطابِ بالنِّداءِ يدُلُّ على أهمِّيَّتِهِ؛ لأنَّ النِّداءَ يَقْتَضي التَّنبُّـهَ لِما سيُلْقَى.

ثمَّ توجيهُ النِّداءِ إلى المُؤمِنينَ يدُلُّ على أنَّ ما يُخاطَبُ به الإنسانُ من مُقْتَضياتِ

الإيمانِ، إنْ كان نَهْيًا فبالتَّركِ، وإنْ كان أَمْرًا فبالفِعْلِ.

والمُرادُ بالدَّينِ في هذه الآيةِ: كُلُّ ما يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ من ثَمَنِ مَبيعٍ، أو أُجْرةٍ، أو قَرْضٍ، أو غَيْرِ ذلك.

وقَولُهُ: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أي: إلى حَدٍّ مُعيَّنٍ.

قال: ﴿فَٱكْتُبُوهُ﴾ لأنَّ ذلك أَحْفَظُ للمالِ، وأَبْعَدُ عن الإشكالِ، فيُكْتَبُ الدَّينُ، ويُكْتَبُ أجَلُهُ.

ثمَّ وجَّهَ اللهُ تعالى إلى مَن هو أَهْلٌ للكِتابةِ، فقال: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ﴾، فلا يَهْضِمُ حقَّ المَدينِ ولا الدَّائِنِ، بل بالعَدْلِ، وهو أنْ يُؤدِّيَ كُلَّ ذي حقٍّ حَقَّهُ.

﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ أي: لا يَمتنِعْ كاتِبٌ إذا طُلِبَتْ منه الكِتابةُ عن الكِتابةِ؛ لأنَّ الَّذي مَنَّ عليه بالكِتابةِ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فلْيَشكُرِ اللهَ على هذه النِّعْمةِ، ولْيَكتُبْ لإخْوانِهِ المُسلِمينَ، فيُساعِدَهم على أُمورِ دِينِهم ودُنياهم.

قال اللهُ تعالى: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ تَكْرارٌ لقَولِهِ: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ﴾، أو نقولُ: هي جُملةٌ غَيرُ مُكرَّرةٍ، يَعني: ليستِ الجُمْلةَ الأُولى؛ من أجْلِ أنْ يُرتِّبَ عليها قولَهُ: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾.

وقَولُهُ: ﴿وَلْيُمْلِلِ﴾ يَعني: يُمْلي على الكاتِبِ ﴿ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ يَعني: المَطْلوبَ؛ لأنَّه لو أَمْلى الطَّالِبُ لكان إمْلاؤُهُ دَعْوى، فإذا أَمْلى المَطْلوبُ -الَّذي عليه الحقُّ- صار إمْلاؤُهُ إقْرارًا.

﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ لِيَتَّقِ اللهَ -أي: الَّذي عليه الحَقُّ- ربَّهُ الَّذي خَلَقَهُ، وأَمَدَّهُ بالنِّعَمِ، وأعدَّه لِمَا يُكلَّفُ به، لِيَتَّقِهِ، فلا يَبْخَسْ من الحقِّ شَيئًا، أي: لا يَنقُصُ من الحقِّ شَيئًا، يكونُ عليه المئةُ، فيُمْلي على الكاتِبِ: اكتُبْ مِئةً. ولا يَنقُصُ.

﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ أي: إذا كان الَّذي عليه الدَّينُ سَفِيهًا لا يُحْسِنُ التَّصرُّفَ، أو ضَعِيفًا لا يُدرِكُ ما الَّذي وَجَبَ عليه، ولا يَسْتَطيعُ القيامَ بالإِمْلاءِ، أو لا يَسْتَطيعُ أنْ يُمِلَّ لكَونِهِ أَخْرَسَ مثلًا، وهو الَّذي لا يَنطِقُ، ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾ أي: فلْيُباشِرِ الوليُّ الإِقْرارَ بما يَأْمُرُ بكِتابَتِهِ، ولكن بالعَدْلِ من غَيرِ ظُلْمٍ لمَن له الحقُّ.

ثمَّ أمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالاسْتِشْهادِ على الحقِّ، فقال: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ أي: اطْلُبوا منهما الشَّهادةَ ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ أي: المَطْلوبانِ إنْ لم يَكونا رَجُلَينِ ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ أي: فالشَّاهِدُ رَجُلٌ وامْرَأتانِ ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ لأمانَتِهِم وصِدْقِهِم.

وأمَّا مَن لا يُرْضَى فلا يَكْفِي، فلو أنَّ المَطْلوبَ أتى برَجُلَينِ، وقال: هذانِ يَشْهَدانِ. والطَّالِبُ لا يَرضاهُما، لم يَلزَمْهُ القَبولُ، بل يقولُ: ائْتِ باثْنَينِ آخَرينِ أَرْضاهُما.

وقَولُهُ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ هذا تَعليلٌ لقَولِهِ: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾، وهو في الحقيقةِ جوابٌ عن سُؤالٍ مُقَدَّرٍ: لماذا كانتِ المَرْأَتانِ بَدَلًا عن الرَّجُلِ الواحِدِ؟ فبيَّنَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى السَّببَ في هذا، قال: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا

﴿فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾، والمُرادُ بالضَّلالِ هنا: النِّسيانُ؛ لأنَّها قد عَلِمَتِ الأمْرَ، وتحمَّلَتِ الشَّهادةَ على ما عَلِمَتْ، فرُبَّما تَنْسى الشَّهادةَ رَأْسًا، أو تَنْسى تفصيلَ الشَّهادةِ، فعُزِّزَتْ شَهادَتُها بشَهادةِ رَجُلٍ.

وقَولُهُ: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ أي: تُبيِّنَ لها الأمْرَ حتَّى تَذْكُرَ.

قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَأۡبَ﴾ أي: لا يَمتنِع ﴿ٱلشُّهَدَآءُ﴾ أيًّا كانوا ﴿إِذَا مَا دُعُواْ﴾، و(ما) هنا زائدةٌ في الإعرابِ، لكنَّها تُفيدُ قُوَّةَ الخَبَرِ والحُكْمِ، وكُلُّ حَرفٍ زائدٍ في القُرآنِ فإنَّه للتَّوكيدِ.

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ﴾، ولم يُبيِّنْ مَنِ الدَّاعي؛ لأنَّ الدَّاعيَ قد يكونُ صاحِبَ الحقِّ، وقد يكونُ القاضيَ، وقد يكونُ الرَّجُلَ المُصلِحَ بيْنَهما.

﴿وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ﴾ أي: لا تَمَلُّوا ﴿أَن تَكۡتُبُوهُ﴾ أي: الدَّينَ إلى أجَلٍ مُسمًّى ﴿صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ أي: لا تَمَلُّوا، واكْتُبوا كُلَّ دَينٍ إلى أجَلِهِ؛ لأنَّ هذه الكِتابةَ -وإنْ شَقَّتْ في أوَّلِ الأمْرِ- تُريحُ في آخِرِ الأمْرِ، فلا يُمكِنُ لأحَدٍ أنْ يُنكِرَ ما تضمَّنَهُ العَقدُ، وإذا أَنْكَرَ فالشُّهودُ.

ثمَّ بيَّنَ اللهُ الحِكْمةَ من ذلك في قَولِهِ: ﴿ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ﴾ يَعني: أنَّ استِشْهادَكُمُ الرَّجُلَينِ أو الرَّجُلَ والمَرْأتَينِ ﴿أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يَعني: أَعْدَل عِندَ اللهِ، ﴿وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾، وهاتان فائِدَتانِ ﴿وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ﴾ يَعْني: أقرَب أنْ يَنتفِيَ عنكمُ الارْتيابُ؛ لأنَّه إذا كان بلا شُهودٍ -أعْني: الدَّينَ- ثمَّ جاءَ المَدينُ لِيُوفِيَ، فقد يَرْتابُ الإنسانُ إذا لم يكن شُهُودٌ ولا كِتابةٌ، قد يقولُ:

لعلَّ حقِّي أَكْثَرُ. أو: أَخْشى أنْ يكونَ حقِّي أقلَّ، وهذا أَوْفاني ما لا أَسْتَحِقُّ. فإذا كان هُناك شُهودٌ وكِتابةٌ انتَفَتْ هذه المُشكِلةُ.

قـال: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً﴾ والتِّجارةُ: هي ما يَتَّجِرُ به الإنسانُ ﴿حَاضِرَةً﴾ يَعني: لا تَحْتَاجُ إلى أجَلٍ ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ يَعني: تَدُورُ عليكم، تَشْتَري هذه السِّلعةَ، ثمَّ تَبِيعُها على فُلانٍ، ثمَّ تَشْتري أُخْرَى، وتَبيعُها على فُلانٍ، وهكذا، كأنَّها دائِرةٌ، يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ يَعني: ليس عليكم إِثْمٌ إذا لم تَكْتُبوها؛ لأنَّ هذا فيه مَشَقَّةٌ، وهي تُتَداوَلُ، ولا يَلْحَقُها النِّسيانُ؛ لأنَّ أَمَدَها قَريبٌ، فهذا فَرْقٌ.

يقولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ يَعني: إذا جَرَى بيْنكم بَيعٌ فأَشْهِدوا، وذلك لأنَّ الإِشْهَادَ يُؤدِّي إلى ضَبطِ البائِعِ والمُشْتري، بحيث لا يَدَّعي البائِعُ أنَّ الثَّمَنَ أكثَرُ، ولا المُشْتري أنَّ الثَّمَنَ أكثَرُ، ولا يُنكِرُ البائِعُ شَرْطًا شُرِطَ عليه، ولا المُشْتري شَرْطًا شُرِطَ عليه، ففي الإشهادِ ضَبْطُ الأُمورِ.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، وقَولُهُ: ﴿يُضَآرَّ﴾ أي: يُلْحَق الضَّرَر، لكن وَزْنُها الصَّرْفيُّ إمَّا أنْ يكونَ على تَقْدِيرِ: «ولا يُضَارِرْ كاتِبٌ ولا شَهيدٌ»، وإمَّا أنْ يكونَ على تَقْديرِ: «ولا يُضارَرْ كاتِبٌ ولا شَهيدٌ»، فالآيَةُ في البِناءِ هذا صالحِةٌ للأمرَينِ، وهذا من بَلاغةِ القُرآنِ، أنْ تأتيَ كَلِمةٌ بلَفظٍ واحِدٍ تَحتمِلُ مَعنيَينِ.

فإذا قُلنا: إنَّ أصْلَها: «ولا يُضارِرْ كاتِبٌ» صارتْ ﴿كَاتِبٌ﴾ فاعِلًا، و﴿شَهِيدٌ﴾ مَعْطوفةً على ﴿كَاتِبٌ﴾، ويكونُ المَعْنى: نَهْيَ الكاتِب والشَّهيد أنْ يَضُرَّا المَشْهودَ له أو عليه.

وأمَّا على تَقْدِير فَتحِ الرَّاءِ: «ولا يُضارَرْ كاتِبٌ ولا شَهيدٌ» فـ﴿كَاتِبٌ﴾ نائِبُ فاعِلٍ و﴿شَهِيدٌ﴾ مَعْطوفٌ عليه، والمَعْنى: ولا يُضارِرِ المَكْتوبُ له والمَشْهودُ عليه الكاتِبَ ولا الشَّهيدَ.

وعلى التَّقْدِيرَين جميعًا يَكونُ النَّهيُ شامِلًا لسِتَّةٍ: للكاتِبِ، والشَّهيدِ، والمَشْهودِ له، والمَشْهودِ عليه، والمَكْتوبِ له، والمَكْتوبِ عليه.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن تَفْعَلُوا۟﴾ أي: تُضارُّوا ﴿فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ﴾ أي: خُروجٌ عن طاعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وخُروجٌ عمَّا يَنبَغي أنْ تَكُونوا عليه من الأمانةِ.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: اتَّقُوا اللهَ تَعالى عن المُضارَّةِ بالكاتِبِ والشَّهيدِ.

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ الجُمْلةُ مُستَأنَفةٌ؛ لِبَيانِ نِعْمَتِهِ علينا بهذا التَّعليمِ المُفصَّلِ.

﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ لا يَخْفَى عليه شَيءٌ في الأرضِ، ولا في السَّماءِ.

في هذه الآيةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- في هذه الآيةِ الكريمةِ فائِدةٌ عَظيمةٌ جِدًّا، وهي عِنايةُ القُرآنِ الكَريمِ بالبَيعِ والشِّراءِ والدُّيونِ، فيكـونُ فيه رَدٌّ لِقَولِ مَن يقولُ: إنَّ الإسلامَ إنَّما جاءَ لإِصْلاحِ ما بيْنَ العَبدِ وربِّهِ، وهو العِبادةُ، وأمَّا المُعاملاتُ الجاريةُ بيْنَ النَّاسِ فإنَّ النَّاسَ أَعْلَمُ بما يُصلِحُ دُنياهم. فإنَّ هذا كَذِبٌ وافْتِراءٌ على القُرآنِ، بل القُرآنُ فيه تَفْصيلُ كُلِّ شَيءٍ، والسُّنَّةُ بيَّنَتِ المُجمَلَ منه، وفصَّلَتْهُ.

فنَقولُ لهؤلاء الَّذين ادَّعَوْا هذه الدَّعْوى الكاذِبةَ الباطِلةَ، نقولُ لهم: إنَّ أَطْوَلَ آيةٍ في كتابِ اللهِ جاءت في المُعامَلاتِ، ممَّا يدُلُّ على عِنايةِ القُرآنِ بالمُعامَلاتِ.

٢- أنَّ تَنْفِيذَ ما ذُكِرَ في هذه الآيةِ من أَوَامِرَ ونَواهٍ من مُقْتَضياتِ الإيمانِ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى إذا صَدَّرَ الخِطابَ بـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ دَلَّ ذلك على أنَّ مِن مُقْتَضى الإيمانِ: امْتِثالَ الأَمْرِ في هذا الخِطابِ، واجتِنابَ النَّهيِ فيه.

٣- جَوازُ الدَّينِ إلى أَجَلٍ، سواء كان ذلك في المَبيعِ أو في الثَّمَنِ.

مِثالُهُ في المَبيعِ: السَّلَمُ، والسَّلَمُ: عِبارةٌ عن شِراءِ سِلْعةٍ مَوْصوفةٍ يُدرِكُها الوَصْفُ، مُؤجَّلةٍ، ولكنْ بثَمَنٍ مُعجَّلٍ. كَما جاءَ ذلك في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قَدِمَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- المدينةَ وهُم يُسلِفونَ في الثِّمارِ السَّنَةَ والسَّنَتَينِ، فقال -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِمْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ**»[1].

٤- أنَّ الدَّيْنَ يَكونُ إلى أجَلٍ مُسمًّى، وإلى أجَلٍ غَيرِ مُسمًّى، فإنْ كان إلى أجَلٍ غَيرِ مُسمًّى فالشَّرطُ غَيرُ صَحيحٍ، فمَثَلًا: لو قال لك قائِلٌ: بِعْتُكَ هذا البَيتَ. فقُلتَ: اشْتَريتُ، لكِنْ بثَمَنٍ مُؤجَّلٍ. ولم تَذْكُرِ الأجَلَ، فإنَّ الشَّرطَ لا يَصِحُّ؛ لأنَّه مَجْهولٌ، ويحصُلُ النِّزاعُ بيْنَ البائِعِ والمُشْتري فيما بعدُ.

أمَّا إذا كان إلى أجَلٍ مَعْلومٍ فصَحيحٌ، مِثلُ أنْ يقولَ: بِعْتُكَ هذا البيتَ بعَشَرةِ آلافِ ريالٍ مُؤجَّلةٍ إلى سَنةٍ. فهذا لا بأسَ به، ولو جَعَلَ لهذا الدَّينِ المُؤجَّلِ أَقْساطًا في أَثْناءِ العامِ، بأنْ يقولَ: بِعْتُكَ بعَشَرةِ آلافِ ريالٍ إلى سَنةٍ، كُلَّ شَهرٍ يَحِلُّ خَمْسُ مِئَةِ ريالٍ مثلًا، والشَّهرَ الأخيرَ يَحِلُّ باقي المَبلَغِ، فهذا لا بَأْسَ به.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٥- وُجُوبُ كِتابةِ الدَّيْنِ إلى أجَلٍ مُسمًّى؛ لقَولِهِ: ﴿فَٱكۡتُبُوهُ﴾، وإنَّما وَجَبَ ذلك؛ لِئَلَّا يحصُلَ الإنكارُ فيما بعدُ، عَمْدًا أو نِسْيانًا، ولِئَلَّا يحصُلَ التَّنازُعُ بيْنَ الدَّائِنِ والمَدينِ؛ لأنَّهما قد يَنْسَيانِ ذلك، وقد لا يَنْسَيانِ، ولكِنْ يَتعمَّدانِ أَكْلَ المالِ بالباطِلِ، والعياذُ باللهِ.

وقال بعضُ أهلِ العِلمِ: إنَّ كِتابةَ الدَّيْنِ المُؤجَّلِ إلى أجَلٍ مُسمًّى ليست بواجبةٍ، إلَّا إذا كان الإنسانُ يتصرَّفُ لغَيرِهِ، كوليِّ اليَتيمِ مَثَلًا، إذا رأى المَصْلَحةَ في بَيْعِ مالِهِ مُؤَجَّلًا فلْيَفعَلْ، ولكِنْ يَجِبُ عليه أنْ يَكْتُبَ الدَّيْنَ؛ لأنَّه يَتصرَّفُ لغَيرِهِ.

وكالوكيلِ على بَيعِ شَيءٍ، إذا باعَهُ إلى أَجَلٍ مُسمًّى وَجَبَ عليه أنْ يَكتُبَهُ؛ لِئَلَّا يَضيعَ حقُّ صاحِبِهِ.

وهذا القَولُ -أعْني: القَولَ بالتَّفصيلِ- أَقْرَبُ إلى الصَّوابِ؛ لأنَّ الأوَّلَ قد يكونُ فيه مَشَقَّةٌ على الإنسانِ، ولكن مع ذلك لا يَنْبَغي أنْ يَترُكَ الكِتابةَ في دَينٍ مُؤجَّلٍ أبدًا.

٦- أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ الكاتِبُ من غَيرِ المُتعاقدَينِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾، إلَّا أنْ تكونَ الكِتابةُ إِقْرارًا بشَيءٍ، ويَكتبُها مَن عليه الحقُّ، فلا حَرَجَ؛ لأنَّه لا ضَرَرَ في ذلك إذا كان خطُّه مَعْروفًا، أو استَشهَدَ عليه شَاهِدَينِ.

دَليلُ ذلك: قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾، ولم يقُلْ: ولْيَكتُبْ أحَدُكم.

٧- أنَّه يُختارُ للكِتابةِ مَن يُوثَقُ بكِتابَتِهِ وعَدْلِهِ؛ لكَونِهِ أمينًا، وعالِمًا بمَدْلولاتِ

الأَلْفاظِ؛ لأَنَّه قد يُؤْتى بكاتِبٍ أمينٍ، ولكِنْ لا يَعرِفُ مَدْلولاتِ الأَلْفاظِ، وحينئذٍ يَبْقى الشَّكُّ في كِتابَتِهِ.

٨- أَنَّه يجِبُ على الكاتِبِ أنْ يَكتُبَ بالعَدلِ، فإذا رأى مِن أَحَدِهما ما يَكونُ فيه نَقصٌ عليه، وهو جاهِلٌ لا يَعرِفُ تمامًا، فالواجِبُ عليه أنْ يُبَيِّنَ له؛ لِئَلَّا يَغُرَّه الآخَرُ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يكونُ بَيْنَه وبيْنَ شَخصٍ مُعامَلَةٌ، ويكونُ غَرِيرًا لا يَعرِفُ، فيُمْلي عليه الآخَرُ ما يُريدُ، وعِندَ النِّزاعِ يكونُ هذا المَغْرورُ قد غَرِمَ ونَدِمَ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الكاتِبُ عَدْلًا، يَعْني: يَكتُبُ بالعَدلِ، إذا رأى مِن تَعْبيرِ أَحَدِهما نَقْصًا كَمَّلَهُ، وإذا رأى مِن تَعْبيرِ أَحَدِهما زِيادةً مَنَعَهُ، هذا هو العَدْلُ.

٩- أنَّ الَّذي يُمْلي على هذا الكاتِبِ هو الَّذي عليه الحقُّ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾.

١٠- أَنَّه لو ادَّعى مَن له الحقُّ على مَن عليه الحقُّ شَيئًا زائِدًا على إِقْرارِهِ فإنَّه لا يُقبَلُ؛ لأَنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جَعَلَ المَرجِعَ في هذا مَن عليه الحقُّ، وأمَّا مَن له الحقُّ فقد يَدَّعي ما ليس له عُدْوانًا أو نِسْيانًا.

١١- أنَّ الأَصْلَ بَراءةُ الذِّمَّةِ، فمَنِ ادَّعى على شَخْصٍ شَيئًا فعليه البيِّنةُ، وإلَّا فالأَصلُ بَراءةُ ذِمَّةِ المُدَّعى عليه، وكذلك الأَصْلُ بَراءةُ ذِمَّةِ المُدَّعى عليه ممَّا زادَ على ما أَقَرَّ به؛ بدَليلِ: أنَّ اللهَ تَعالى جَعَلَ المَرجِعَ إليه، أي: إلى الَّذي عليه الحقُّ.

١٢- أنَّ مَن عليه الحقُّ يَجِبُ عليه أنْ يَتَّقِيَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وألَّا يَنقُصَ من الحقِّ شَيئًا، وهذا من بَلاغةِ القُرآنِ، أنَّ اللهَ تَعالى لَمَّا جَعَلَ المَرجِعَ في الحقِّ إلى مَن عليه الحقُّ، حَذَّرَ مَن عليه الحقُّ أنْ يَتَجاوَزَ، فأَمَرَهُ بتَقْوى اللهِ، ونَهاهُ أنْ يَنقُصَ منه شَيئًا؛

لأنَّ بعضَ النَّاسِ يَغلِبُهُ الشُّحُّ، فإذا جُعِلَ الأَمْرُ إليه نَقَصَ، فنَهى اللهُ تَعالى عن ذلك، وحَذَّرَ مِنَ المُخالَفةِ في قَولِهِ: ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾.

١٣- أنَّه يَجِبُ على مَن عليه الحقُّ أنْ يُقِرَّ به كُلِّه، فلا يَنقُص منه ولا شَيئًا قَليلًا، فمَثَلًا: إذا كان في ذِمَّتِهِ مِلْيونُ ريالٍ ورُبُعُ ريالٍ، فيَجِبُ أنْ يُقِرَّ بمِلْيُونِ ريالٍ ورُبُعِ ريالٍ، ولا يَقُلْ: رُبُعُ ريالٍ سَهلٌ، لا حاجةَ إلى أنْ أُقِرَّ به؛ لأنَّه سَهلٌ. لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾ نَكِرةٌ في سِياقِ النَّهيِ، فتَعُمُّ الشَّيءَ القَليلَ والكَثيرَ.

١٤- أنَّه إذا كان الَّذي عليه الحقُّ سَفيهًا لا يُحْسِنُ التَّصرُّفَ، أو ضَعيفًا لا يُحْسِنُ التَّعبيرَ، أو لا يَسْتَطيعُ أنْ يُمْليَ إِطْلاقًا؛ لِهَيْبةٍ في نَفسِهِ، أو لُثْغَةٍ في لِسانِهِ، أو خَرَسٍ لا يَستطيعُ أنْ يَتكلَّمَ إطْلاقًا، فإنَّه في هذه الحالِ يُمْلي وَلِيُّهُ، ولكِنْ بالعَدْلِ.

ويَتفرَّعُ على هذه الفائِدةِ: أنَّ مِثلَ هؤلاءِ يُقامُ عليهمُ الأَوْلياءُ، أعْني: أنَّه إذا كان صاحِبُ الحقِّ سَفيهًا، أو ضَعيفًا، أو لا يَستطيعُ الإملاءَ، فإنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ لهم وليٌّ يَتولَّى شُؤونَهم؛ لقَولِهِ: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾.

١٥- أنَّ على أَوْلياءِ هؤلاءِ أنْ يَتَّقُوا اللهَ، ويَقُولوا بالعَدلِ، بحيث لا يُسْقِطونَ شَيئًا لصاحِبِ الحقِّ، ولا يُضِيفُونَ إليه شَيئًا، فمَثَلًا: إذا كان الحقُّ أَلْفًا فإنَّ الوليَّ يَكتُبُ الأَلْفَ، ولا يجوزُ أنْ يَنقُصَهُ شَيئًا، يَعْني: يَجعَلُه تِسعَ مِئةٍ؛ لأنَّ هذا ليس بعَدْلٍ، ولا أنْ يُضيفَ إليه شَيئًا، بحيث يَعرِفُ أنَّ الحقَّ أَلْفٌ، ولكِنْ يَجعَلُهُ أَلْفًا ومِئةً؛ لِوجُوبِ العَدْلِ، وهو أَلَّا يُفَضِّلَ صاحِبَ الدَّينِ على المَدينِ، ولا العَكسُ.

١٦- طَلَبُ الإشْهادِ على الدَّينِ، يَعني: أنَّه يُطْلَبُ ممَّن له الحقُّ أنْ يَسْتَشهِدَ شَهيدَينِ من الرِّجالِ.

١٧- أَنَّه إذا لم يُوجَدْ رَجُلانِ فلا بُدَّ من رَجُلٍ وامرَأَتَينِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾.

ولكِنْ قد ثَبَتَ في السُّنَّةِ أَنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قَضى بالشَّاهِدِ واليَمينِ[1]، أي: إذا ادَّعى شَخصٌ على آخَرَ بدَينٍ، وأَنْكَرَ، وأقامَ صاحِبُ الدَّينِ شاهِدًا، وحَلَفَ معه، حُكِمَ له بذلك.

١٨- أَنَّ المَطْلوبَ عِندَ الإشهادِ أَنْ يَستشهِدَ الإنسانُ رَجُلَينِ؛ لأَنَّ ذلك أَكْمَلُ، والإنسانُ في ابتِداءِ القَضيَّةِ الأَمْرُ بيَدِهِ.

١٩- أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يكونَ الشَّاهِدُ بالِغًا؛ لقَولِهِ: ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾، والرَّجُلُ: هو الذَّكَرُ البالِغُ. فأَمَّا شَهادةُ الصِّبيانِ فلا تُقبَلُ إلَّا بشُروطٍ مَعْروفةٍ في كُتُبِ الفِقهِ.

٢٠- أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يكونَ الشَّاهِدُ مُسلِمًا؛ لقَولِهِ: ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾، والخِطابُ -كما في أَوَّلِ الآيةِ- للمُؤمِنينَ، فشَهادةُ الكافِرِ لا تُقبَلُ، إمَّا مُطلَقًا، وإمَّا إذا لم يَكُنْ ضَرورةٌ، فإِنْ كان ضَرورةٌ فإنَّها تُقبَلُ، ومِثْلُ هذه الأَحْكامِ مَبْسوطةٌ في كُتُبِ الفُقَهاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

٢١- أَنَّ المرأَتَينِ تَقُومانِ مقامَ الرَّجُلِ في الشَّهادةِ في الأَمْوالِ؛ لقَولِهِ: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾، فهذه ثلاثُ وَثائِقَ في الشَّهادةِ:

الأُولى: شَهادةُ الرَّجُلَينِ، وهي أَكْمَلُها.

والثَّانيةُ: شَهادةُ رَجُلٍ وامرَأَتَينِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (١٧١٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والثَّالِثةُ: شَهادةُ رَجُلٍ ويَمينُ المُدَّعي؛ كما جاءت به السُّنَّةُ، وسَبَقَتِ الإشارةُ إليه، فإنَّه صحَّ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه قَضى بالشَّاهِدِ واليَمينِ في الأَمْوالِ[1].

٢٢- أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رحيمٌ بعِبادِهِ، إذا ذَكَرَ الحُكمَ، وصار يَرِدُ على النُّفوسِ التَّطلُّعُ إلى مَعْرفةِ اخْتِلافِ الحُكْمِ، فإنَّ اللهَ تعالى يُبيِّنُ عِلَّتَهُ وحِكْمتَهُ، يُؤخَذُ هذا من قَولِهِ: ﴿وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾، فإنَّه قد يَقَعُ في النَّفْسِ: لماذا لا تُقْبَلُ المرأةُ الوَاحِدةُ مع الرَّجُلِ الواحِدِ؛ كما يُقبَلُ الرَّجُلُ الواحِدُ مع الرَّجُلِ الواحِدِ؟ فأجابَ اللهُ عن ذلك بقَولِهِ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾؛ لأنَّ المرأةَ سَريعةُ العَاطِفةِ، قَليلةُ الحِفظِ، كُلُّ شَيءٍ يَجذِبُها، كُلُّ شَيءٍ يُغْريها، كُلُّ شَيءٍ يُخيفُها، فقد تَضِلُّ، أي: تَنْسى، أو تَضِلُّ، أي: تَرتِكبُ الخطَأَ عن عَمدٍ، فتُذكِّرُها الأُخرى، إمَّا بالمَوعِظةِ إنْ كانت ارتكَبَتِ الخطَأَ عن عَمدٍ، وإمَّا من بابِ أنْ تَذْكُرَ ذلك بعدَ النِّسيانِ.

٢٣- أنَّ فيها ردًّا واضِحًا لِقَولِ أُولئك الَّذين يُريدُون أنْ يُسَوُّوا بيْنَ الرَّجُلِ والمرأةِ، مع أنَّ اللهَ تَعالى خالَفَ بيْنَهما قَدَرًا وشَرْعًا، فيما تَقتَضي الحِكمةُ أنْ يَختَلِفا فيه، وسُنَّةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَاحِدةٌ.

وقد جَعَلَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- هذا من نُقْصانِ عَقلِها، أي: عَقْلِها للأشياءِ وفَهمِها؛ لِقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- وهو يَخطُبُ في النِّساءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ، أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

إِحْدَاكُنَّ»، فسَأَلْنَهُ عن نُقصانِ العَقلِ، فأَخْبَرَ أنَّ ذلك واضِحٌ من كَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حيثُ جَعَلَ شَهادةَ المرأتَينِ عن شَهادة رَجُلٍ واحِدٍ[1].

فإنْ قال قائِلٌ: إنَّنا نَجِدُ في بَعضِ النِّساءِ من النَّباهةِ والحِفظِ والعَقْلِ ما هو أَكْمَلُ من كَثيرٍ من الرِّجالِ، فكيف يَتَّفِقُ هذا مع ما جاءتْ به النُّصوصُ؟

فالجَوابُ: أنَّ العِبْرَةَ بالأعمِّ الأَكْثَرِ، والنَّادِرُ لا حُكْمَ له، فالأَصْلُ في المرأةِ قُصورُها عن الرَّجُلِ، واختِلافُها عن الرَّجُلِ، وإذا وُجِدَ من النِّساءِ مَن هي كامِلةُ العَقلِ، قَوِيَّةُ العَزيمةِ، فهذا نادِرٌ، والنَّادِرُ لا حُكْمَ له، والعِبْرةُ بالأعمِّ الأغْلبِ.

٢٤- جَوازُ شَهادةِ الإنْسانِ إذا نَسِيَها، ثمَّ ذُكِّرَ بها، فيَشْهَدُ، ولكِنْ هل يَلْزَمُهُ أنْ يقولَ: إنِّي شَهِدتُّ، ثمَّ نَسِيتُ، فذَكَّرَني فُلانٌ؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُ، ما دامَ أنَّه قد ذَكَرَ الشَّهادةَ حين ذُكِّرَ بها فلا حاجةَ أنْ يقولَ: نَسِيتُها، فذُكِّرتُ بها. إذ إنَّه سيَشهَدُ بما شَهِدَ به أوَّلًا، وذُكِّرَ إيَّاه.

٢٥- أنَّه يَجِبُ على الشَّاهِدِ إذا دُعِيَ أنْ يُجيبَ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟﴾، وهذا شامِلٌ للتَّحمُّلِ والأَداء.

فالتَّحمُّلُ مِثلُ: أنْ يَطلُبَ صاحِبُ الحقِّ من شَخصٍ أنْ يَشْهَدَ له على فُلانٍ عِندَ العَقدِ، فيقولُ: إنَّنِي أُريدُ أنْ أُقرِضَ هذا الرَّجُلَ مِئةَ ريالٍ، فتَعالَ، فاشْهَدْ. فيَجِبُ عليه أنْ يَشْهَدَ، ولا يجوزُ أنْ يَأبى، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يَلْحَقَهُ ضَرَرٌ في بَدَنِهِ أو مالِهِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم (٨٠) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما أخرجه مسلم في الموضع نفسه، رقم (٧٩) عن ابن عمر، و(٨٠) عن أبي هريرة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أو أَهْلِهِ، فهذا شَيءٌ آخَرُ، بمَعْنى: أنَّه إذا خافَ أنْ يَلحَقَهُ ضَرَرٌ سَقطَ عنه الوُجوبُ.

ويَشمَلُ الأداءَ أيضًا، إذا دُعِيَ الشَّاهِدُ الَّذي شَهِدَ بالحقِّ إلى مجلِسِ القَضاءِ؛ لِيَشهَدَ بالحقِّ لصاحِبِهِ، وَجَبَ عليه أنْ يَحْضُرَ إذا دُعِيَ.

وظاهِرُ الآيةِ الكريمةِ: أنَّه إذا لم يُدْعَ لم يَلزَمْهُ أنْ يَشْهَدَ، ولكِنْ في هذا تَفْصِيلٌ، وهو أنْ يُقالَ: إنْ كان الَّذي له الحقُّ يَعْلَمُ بشَهادةِ هذا الرَّجُلِ فإنَّه لا يَلزَمُهُ أنْ يَشْهَدَ حتَّى يَدْعُوَهُ صاحِبُ الحقِّ، وأمَّا إذا كان لا يَعْلَمُ فإنَّه يَجِبُ على الشَّاهِدِ أنْ يُبَلِّغَ صاحِبَ الحقِّ بالشَّهادةِ، ويقولَ: أنا مُستعِدٌّ للحُضورِ إذا طُلِبَ مِنِّي.

٢٦- أنَّ ظاهِرَ قَولِهِ: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟﴾ أنَّه لو كان الشُّهودُ أَرْبعةً مَثَلًا، ثمَّ طُلِبَ منهمُ الحُضورُ، وَجَبَ عليهمُ الحُضورُ، ولا يقولون: الحقُّ يَثْبُتُ بشَهادةِ رَجُلَينِ. لأنَّ الآيةَ عامَّةٌ: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟﴾، ولأنَّه رُبَّما يَقدَحُ الخَصمُ بشَهادةِ الرَّجُلَينِ، فإذا قَدَحَ فيها، وبطَلَتْ، ثمَّ جاءَ بالشَّاهِدَينِ المُكمِّلَينِ للأربعةِ، قَدَحَ فيهما أيضًا، وقال: هذانِ الشَّاهِدانِ أَتيتَ بهما من السُّوقِ، لماذا لم تأْتِ بهما من أوَّلِ القضيَّةِ؟! فإذا دُعِيَ الشُّهودُ -ولو كانوا مِئةً- وَجَبَ عليهم الحُضورُ.

٢٧- الإِرْشادُ إلى الصَّبرِ وامتِثالِ الأَمْرِ؛ لِما في ذلك من الخَيرِ الكَثيرِ عاجِلًا وآجِلًا؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ﴾ أي: الدَّينَ ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾.

٢٨- تَحْريرُ الكِتابةِ، فيُذْكَرُ الأَصْلُ والوَصْفُ؛ لقَولِهِ: ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾، فلا يُكْتَفى بأنْ يَكتُبَ: في ذِمَّةِ فُلانٍ دينٌ لِفُلانٍ مُؤجَّلٌ. بل لا بُدَّ أنْ يُبيِّنَ الأَجَلَ.

٢٩- رَحْمةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بعِبَادِهِ، حيثُ أَمَرَهُم بما فيه حِفْظُ حُقوقِهم، وسَدُّ بابِ النِّزاعِ والخُصومةِ؛ فإنَّ الكِتابةَ والإشهادَ لا شكَّ أنَّ فيهما فَضًّا للنِّزاعِ لو حَصَلَ.

٣٠- أنَّ في الكِتابةِ والإِشْهَادِ ثلاثَ فَوائِدَ:

أولًا: أنَّه أَقْسَطُ عِندَ اللهِ.

وثانيًا: أنَّه أَقْوَمُ للشَّهادةِ.

وثالثًا: أنَّه أَقْرَبُ إلى عَدَمِ الشَّكِّ.

لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ﴾؛ لأنَّه إذا لم يُكْتَبِ الدَّينُ، وادَّعاهُ صاحِبُهُ، وليس عندَ المَدينِ ذِكْرٌ له، فقال له الدَّائِنُ: إنِّي قد أَقْرَضتُكَ مِئةَ ريالٍ. والمَدينُ يَثِقُ بهذا المُدَّعي، وسيُعْطيهِ المِئةَ، لكنْ سيُعطيهِ المِئةَ وهو في رَيْبٍ؛ لأنَّه ليس هناك مُسْتَندَاتٌ يَطْمئِنُّ إليها، ولهذا قال: ﴿وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ﴾، فإذا كُتِبَ وأُشْهِدَ عليه زالَ ما يُمكِنُ أنْ يَقَعَ في القُلوبِ.

٣١- أنَّه إذا كانتِ العُقودُ تِجارةً حاضِرةً، تُدارُ بيْنَ النَّاسِ، فلا بأسَ ألَّا تُكتَبَ؛ لقَولِهِ تَعالَى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾.

٣٢- تَخفيفُ الشَّريعةِ وتَيسيرُها؛ لأنَّه لو أُمِرَ بأنْ يُكتَبَ كُلُّ شَيءٍ، حتَّى التِّجارةُ الحاضِرةُ الَّتي تُدارُ، لَكان في هذا مَشَقَّةٌ عَظيمةٌ، ولكِنْ من تَيسيرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنَّ التِّجارةَ الحاضِرةَ الَّتي تُدارُ لا يَلزَمُ كِتابَتُها.

٣٣- الإرْشادُ إلى الإشهادِ عندَ البيعِ؛ لقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾، وهل الإشهادُ هنا واجِبٌ، أو ليس بواجِبٍ؟

الجَوابُ: إن كان الإنسانُ يَتصرَّفُ لِغَيرِهِ -كالوليِّ، والوَكيلِ، والوَصيِّ، وناظِرِ الوَقفِ- وكانتِ الصَّفْقةُ ذاتَ أهمِّيَّةٍ، فالإشهادُ واجِبٌ؛ لِئَلَّا يَحصُلَ في ذلك نِزاعٌ، ويَضيعَ حَقُّ الغَيرِ.

أمَّا إذا كان ذلك العَقْدُ لنَفسِهِ فالإشهادُ ليس بواجِبٍ، لكنَّه أَفْضَلُ وأَكْمَلُ، ودَليلُ ذلك: أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ابْتاعَ فَرَسًا من أَعْرابيٍّ، وطَلَبَ أنْ يَتْبَعَهُ إلى بَيتِهِ؛ لِيَنقُدَ له الثَّمَنَ، فلَحِقَ النَّاسُ هذا الأَعْرابيَّ، وجَعَلوا يَزِيدُون الثَّمَنَ، دُونَ أنْ يَعْلَموا أَنَّه اتَّفَقَ مع النَّبيِّ ﷺ، فلَمَّا وَصَلَ إلى البَيتِ قال الأَعْرابيُّ للرَّسول -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: هل لك أنْ تَزِيدَ؟ لأَنَّه زِيدَ في ثَمَنِهِ، قال له: «**إِنَّكَ قَدْ بِعْتَ عَلَيَّ**»، قال: ما بِعْتُ، هل لك أَحَدٌ يَشْهَدُ؟ يقولُهُ الأَعْرابيُّ، فقام خُزَيمةُ بنُ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: يا رسولَ اللهِ، أنا أَشْهَدُ أَنَّك اشتَرَيتَهُ منه بهذا الثَّمَنِ. فاقتَنَعَ الأَعْرابيُّ، ثمَّ قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لِخُزَيمةَ: «**كَيْفَ تَشْهَدُ؟**» يَعني: ولم تَحضُرْ؟ قال: يا رسولَ اللهِ، نُصدِّقُكَ بخَبَرِ السَّماءِ، ولا نُصدِّقُكَ بخَبَرِ الأَرْضِ؟! فجَعَلَ النَّبيُّ ﷺ شَهادَتَهُ بشَهادةِ رَجُلَينِ[1]، وهذا يدُلُّ على أنَّ الإشهادَ عِندَ البَيعِ ليس بواجِبٍ.

٣٤- تَحريمُ المُضارَّةِ للكَاتِبِ والشَّاهِدِ، سواء وَقَعَتْ منهما، أو وَقَعَتْ عليهما؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، وسَبَقَ أنَّ الآيَةَ الكَريمةَ صالِحَةٌ لأنْ تَكُونَ المُضارَّةُ من الكاتِبِ والشَّاهِدِ، أو على الكاتِبِ والشَّاهِدِ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب القضاء، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد، رقم (٣٦٠٧)، والنسائي: كتاب البيوع، باب التسهيل في ترك الإشهاد على البيع، رقم (٤٦٥١)، وأحمد (٥/ ٢١٥).

٣٥- الإشارةُ إلى تَحْريمِ المُضارَّةِ، ووُجوبُ إزالةِ الضَّرَرِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، فالضَّرَرُ مَنفيٌّ شَرْعًا، والضِّرارُ أَشَدُّ، ويَجِبُ أنْ يُمنَعَ، ويَشهَدُ لهذا: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «لَا ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ»[1]، فنَفى النَّبيُّ ﷺ الضَّرَرَ والضِّرارَ، والفَرقُ بيْنَهما: أنَّ الضَّرَرَ يَحصُلُ بلا قَصدٍ، والضِّرار يَحصُلُ بقَصدٍ، ومَن ضارَّ ضارَّ اللهُ به، والعِياذُ باللهِ.

ويَتفَرَّعُ على هذا الحَديثِ مَسائِلُ كَثيرةٌ، منها: أنَّه يَحرُمُ على الجارِ أنْ يَفعَلَ ما يَتَضرَّرُ به جارُهُ، وله أمثِلةٌ كَثيرةٌ ذَكَرَها أَهْلُ العِلمِ رَحِمَهُمُ اللهُ في بابِ الصُّلحِ، فلْيُرجَعْ إليها.

وكذلك يَحرُمُ على البائِعِ والمُشْتري أنْ يُضارَّ أَحَدُهما الآخَرَ، وعلى المُؤْجِرِ والمُستأجِرِ، وكُلُّ مَن بينَه وبيْنَ أخيهِ مُعامَلةٌ فإنَّ هذه القاعِدةَ داخِلةٌ فيها، بمَعْنى: أنَّه لا يَجوزُ إقْرارُ الضَّرَرِ، ولا تَجوزُ المُضارَّةُ.

٣٦- أنَّ المُضارَّةَ فِسقٌ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ﴾، أي: وإنْ تُضارُّوا الكاتِبَ والشَّهيدَ فإنَّه فُسُوقٌ بكم، أي: خُروجٌ عن الطَّاعةِ، وعن المَعْروف، وعنِ المُروءةِ، فكيف يُضارُّ الكاتِبُ وهو مُحسِنٌ؟! أو الشَّهيدُ وهو مُحسِنٌ؟! وكيف يَقعُ الضَّرَرُ أو الإضرارُ من الكاتِبِ والشَّهيدِ، وهو مُؤتَمَنٌ؟! كُلُّ هذا يُخرِجُ عن العَدالةِ إلى الفِسْقِ، ولهذا قال: ﴿وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ﴾.

٣٧- وُجوبُ تَقْوى اللهِ تعالى، وهي -أَعْني: التَّقْوى- امتِثالُ أَمْرِ اللهِ واجتِنابُ نَهْيِهِ، ولاسيَّما فيما وَرَدَ في هذه الآيةِ الكَريمَةِ من الأوامِرِ والنَّواهي، فتُفْعَلُ الأوامِرُ، وتُجتَنَبُ النَّواهِي.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٨٨).

٣٨- مِنَّةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى على عِبادِهِ بتَعْليمِهِم ما فيه صَلاحُ دِينِهم ودُنياهم، واسْتِقامـةُ أَحْوالِهم، وابتِعادُهُـم عن الخُصومـةِ والنِّزاعِ؛ لقَـولِهِ: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾.

وقد ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَدواتِ العِلْمِ في قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [النحل:٧٨]، فهذه هي الوسائِلُ الَّتي يكـونُ بها العِلمُ؛ لأنَّ المَعْلومَ إمَّا مَسْموعٌ، وإمَّا مَرئيٌّ، وإمَّا مَعْقولٌ، فأشارَ اللهُ تعالى إلى ذلك كُلِّهِ في قَولِهِ: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ﴾ لِتَسْمَعوا ما يَحصُلُ بـه العِلمُ ﴿وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ لِتَرَوْا ما يَحصُلُ بـه العِلمُ ﴿وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ لِتَعقِلوا ما يَحصُلُ به العِلمُ.

٣٩- عُمومُ عِلْمِ الله تَعالى بكُلِّ شَيءٍ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، فيَشْمَلُ كُلَّ شَيءٍ، حتَّى المُمتنِعُ يَعْلَمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّه مُمتنِعٌ، كما في قَـولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا﴾ لـو كـان معه إِلَهٌ ﴿لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١]، ولقَـولِ اللهِ تَعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، ومَعْلومٌ أنَّـه لا يُمكِـنُ أنْ يكـونَ مع اللهِ آلهةٌ.

٤٠- التَّحْذيرُ من المُخالَفةِ؛ لأنَّ الإنسانَ متى عَلِمَ أنَّ اللهَ عَليمٌ بكُلِّ أَحْوالِهِ، بكُلِّ أقْوالِهِ، بكُلِّ أَفْعالِهِ، بكُلِّ تَقلُّباتِهِ، فلا بُدَّ أنْ يَخافَ ويَحْذَرَ، ولولا هذه الفائِدةُ لم يَحصُلْ للإنسانِ سُلُوكٌ حَسَنٌ بالنِّسْبةِ للمُخالَفةِ والطَّاعةِ.

فإنْ قال قائِلٌ: وهل يَعلَمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ المُستقبَلَ؟

فالجَوابُ: نَعَمْ، يَعْلَمُ المُسْتقبَلَ: متى يكـونُ؟ وأين يكـونُ؟ وكيف يكـونُ؟ قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه:١١٠]، وقال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في آيةِ الكُرْسيِّ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

• • • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَـٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾

هذه تابِعةٌ للآيةِ الَّتي قَبلَها، حيثُ أمَرَ اللهُ تَعالى بكِتابةِ الدَّينِ المُؤَجَّلِ، فإذا كُنَّا على سَفَرٍ، وليس عِندَنا مَن يَكتُبُ، فكيف يَتوثَّقُ الإنسانُ من صاحِبِهِ؟

بيَّنَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ هنا ما يكونُ به التَّوثُّقُ، فقال: ﴿فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ يَعني: الواجِبُ رِهانٌ تُقبَضُ.

﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ أي: أَمِنَ صاحِبُ الحقِّ ممَّن عليه الحقُّ، فلا حاجةَ إلى رَهْنٍ، ولا إلى قَبضِ رَهنٍ، ولهذا قال: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ﴾ ولا حَاجةَ إلى شَيءٍ سِوى هذا ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ فيُؤدِّ الأمانةَ على ما كانت عليه بدُونِ نَقْصٍ، ولا زِيادةٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَـٰدَةَ﴾ انتقَلَ إلى خِطابِ الشُّهداءِ، يُخاطِبُهم، يقولُ: لا تَكتُموا الشَّهادةَ، أي: لا تُخْفُوها، بل ائتُوا بها ولو كانت على أنفُسِكم أو الوَالِدَينِ

والأقْـرَبينَ؛ كـما قـال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء:١٣٥].

وقَوْلُه: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا﴾ أي: مَن يَكتُمِ الشَّهادةَ حِينَ يُسْأَلُ شَهادَتَهُ، أو حين يَجِبُ عليه أداؤُها إذا لم يَعْلَمِ المَشْهودُ له، قال: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾، لَمَّا كان الكِتْمانُ لشَهادةٍ غَيرِ مَعْلومةٍ، ومَحلُّ ذلك القَلبُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾؛ لأنَّ القَلْبَ هو مَحَلُّ الشَّهادةِ، فإذا كَتَمَها الإنسانُ كان الإثمُ للقَلْبِ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ يَعني: لا تُظنُّوا أنَّكم إذا كَتَمتُمُ الشَّهادةَ أنَّ اللهَ يَخْفى عليه ذلك، بل هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَليمٌ بما نَعمَلُ من كُلِّ شَيءٍ، بل هو عَزَّوَجَلَّ يَعْلَمُ ما لم نعمَلْ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٨].

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائدِ ما يلي:

١- أنَّ التَّوثِقةَ في الحقِّ تكونُ بالرَّهنِ، كما تكونُ بالكِتابةِ وبالشَّهادةِ، فالكِتابةُ والشَّهادةُ سَبَقَ الكَلامُ عليهما في الآيةِ السَّابِقةِ، وأمَّا الرِّهانُ ففي هذه الآيةِ.

قال أَهْلُ العِلْمِ: والرَّهنُ: أنْ يُوثِّقَ الإنسانُ دَيْنًا بعَيْنٍ، بمعنى: أنْ يكونَ له في ذِمَّةِ شَخصٍ دَينٌ، فيُريدُ أنْ يُوثِّقَهُ، فيُعطِيَهُ المَدينُ عَيْنًا يُمكِنُ أنْ يَستوفِيَ الحَقَّ منها.

مِثالُ ذلك: رَجُلٌ استَقْرَضَ منه آخَرُ مِئةَ رِيالٍ، وليس عِندَهما كاتِبٌ ولا شاهِدٌ، فقال: أعْطِني رَهْنًا أستَوْثِقُ له. فأعْطاهُ رَهْنًا يُساوي مِئةَ ريالٍ أو أقَلَّ أو أكثَرَ، فإنْ

كان يُساوي مِئةَ ريالٍ أو أكثرَ فقد استَوْثَقَ لدَينِهِ كُلِّه، وإنْ كان لا يُساوي إلَّا أقَلَّ فقد استَوْثَقَ لِبَعضِ دَينِهِ، وهو حُرٌّ في ألَّا يَسْتَوثِقَ بجَميعِ الدَّينِ.

٢- ذِكْرُ الحالِ الَّتي يُضطَرُّ فيها للرَّهنِ، وذلك فيما إذا كان على سَفَرٍ؛ لأنَّ هذا هو الَّذي يَحتاجُ فيه الإنسانُ -أي: يُضطَرُّ فيه- إلى رَهنٍ، ولا حَرَجَ أنْ يكونَ الرَّهْنُ في الحَضَرِ؛ لأنَّه ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه اشْتَرَى طَعامًا لأهْلِهِ من يهوديٍّ، وأرْهَنَهُ دِرْعَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حتَّى إنَّ النَّبيَّ ﷺ تُوُفِّيَ ودِرْعُهُ مَرْهونةٌ عِندَ هذا اليَهوديِّ[١].

٣- أنَّه لا بُدَّ من قَبْضِ الرَّهنِ؛ لقَولِهِ: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، ولكِنَّ هذا إنَّما يَكونُ من أَجْلِ تَمامِ التَّوثِقةِ، لا من أَجْلِ لُزومِ الرَّهنِ، فلا تَتِمُّ التَّوثِقةُ بالرَّهنِ إلَّا إذا كان مَقْبوضًا؛ لأنَّه لو كان عِندَ الرَّاهِنِ فرُبَّما يُتلِفُه أو يَجْحَدُهُ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

فإنْ قال قائِلٌ: وهل يَصِحُّ إِبْقاءُ المَرهونِ عِندَ الرَّاهِنِ الَّذي عليه الحقُّ، ويكونُ الرَّهنُ لازِمًا؟

فالجَوابُ: أنَّ في هذا خِلافًا بيْنَ أَهْلِ العِلمِ، فمنهم مَن قال: إنَّ قَبْضَ الرَّهنِ شَرطٌ لِلُزومِهِ. ومنهم مَن قال: إنَّه ليس بشَرطٍ لِلُزومِهِ. وهذا الثَّاني هو الصَّحيحُ، وهو الَّذي عليه عَمَلُ النَّاسِ، فيَجوزُ للإنسانِ أنْ يَرْتَهِنَ بَيْتًا في دَيْنٍ له على صاحِبِ البَيتِ، مع بقاءِ صاحِبِ البَيتِ ساكنًا فيه، هذا هو القَولُ الرَّاجِحُ.

وحينئذٍ لا يجوزُ لصاحِبِ البَيتِ أنْ يَتصرَّفَ فيه ببَيعٍ أو غَيْرِهِ ممَّا يكونُ سَبَبًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب ما قيل في درع النبي ﷺ، رقم (٢٩١٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الرهن، رقم (١٦٠٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

في نَقْلِ ملكِهِ، وعَمَلُ النَّاسِ عليه من قَديمِ الزَّمانِ، وعلى هذا فيكونُ قَولُهُ تَعالى: ﴿مَّقْبُوضَةٌ﴾ وَصْفًا لِتَمامِ التَّوثِقةِ بالرَّهنِ.

٤- أنَّه إذا أَمِنَ بَعضُ المُتعاقِدَينِ الآخَرَ فلا حاجةَ إلى الرَّهْنِ، ولا حاجةَ إلى قَبْضِهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾، وأَمَانَتُهُ مُقتَضى العَقدِ الَّذي حَصَلَ بيْنَه وبيْنَ صاحِبِهِ.

٥- تَهْديدُ مَن لم يُؤَدِّ الأمانةَ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾، والخيانةُ في الأَمَانةِ من صِفاتِ المُنافِقينَ، فإنَّ المُنافِقَ هو الَّذي إذا اؤْتُمِنَ خانَ.

فإنْ قال قائِلٌ: وإذا خانَ الرَّجُلُ أخاهُ فهل يجوزُ للرَّجُلِ أنْ يَخُونَهُ في مُقابَلةِ ما خانَهُ به؟

فالجَوابُ: لا؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قال: «**أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ**»(١).

٦- تَحْريمُ كِتْمانِ الشَّهادةِ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ﴾، ولكنْ هل يُشْتَرَطُ طَلَبُ المَشْهودِ له أنْ يَشْهَدَ الشَّاهِدُ؟

الجَوابُ: إنْ كان المَشْهودُ له قد عَلِمَ بذلك فإنَّه لا يَأْثَمُ الشَّاهِدُ حتَّى يُطْلَبَ، فإذا طُلِبَ وامتَنَعَ فهو آثِمٌ، وأمَّا إذا كان المَشْهودُ له لا يَعْلَمُ فالواجِبُ على الشَّاهِدِ أنْ يُخْبِرَ المَشْهودَ له بأنَّ له عِندَهُ شَهادةً، ثمَّ إنْ شاءَ طَلَبَها، وإنْ شاء تَرَكَها.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: كتاب البيوع، رقم (١٢٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

كما أخرجه أبو داود في الموضع السابق، رقم (٣٥٣٤)، وأحمد (٣/ ٤١٤) من حديث رجل مبهم.

٧- أنَّ العِبْرَةَ بما في القَلْبِ، وعليه مَدارُ الأَعْمالِ، ودَليلُ ذلك: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[1].

وقد ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حالَ الذَّاكِرينَ، وأنَّ حُضُورَ القَلْبِ في الذِّكْرِ هو المُهِمُّ، فقال تَعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف:٢٨].

٨- عِلْمُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بكُلِّ ما نَعْمَلُ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، فكُلُّ ما نَعْمَلُهُ فاللهُ عَليمٌ به، حتَّى إنَّ اللهَ تَعالى قال في سُورةِ (ق): ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق:١٦].

٩- تَهْديدُ مَن خالَفَ أَمْرَ اللهِ؛ فإنَّ إِخْبارَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إيَّانا بعِلْمِهِ بعَمَلِنا يَقتَضي التَّهْديدَ، وأنَّ الإنسانَ إذا أرادَ أن يَعمَلَ سُوءًا فلْيَذكُرْ أنَّ اللهَ عَليمٌ به، فيَخاف اللهَ، وإذا أرادَ أنْ يَعمَلَ صالحًا فلْيَذكُرْ أنَّ اللهَ يَعلَمُ به، فلن يُضيِّعَهُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢].

• • ● • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال، رقم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

يُخبِرُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في هذه الآيةِ الكَرِيمةِ أنَّ له ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ خَلْقًا ومُلْكًا وتَدْبيرًا.

وما في السَّماوات يَشمَلُ كُلَّ السَّماواتِ السَّبعِ وما فيها من المَلائكةِ وغَيرِهِم، وقد شاهَدَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حين عُرِجَ به إلى السَّماواتِ، شاهَدَ مَن شَاهَدَ من الرُّسُلِ الكِرامِ، عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ.

وكذلك ما في الأَرْضِ، والأرضُ هنا وإن كانت مُفرَدةً فالمُرادُ الجِنسُ، فيَشمَلُ الأَرَضينَ السَّبعَ، فكُلُّ ما في الأَرْضِ من حَيٍّ ومَيِّتٍ، ورَطْبٍ ويابِسٍ، وأنْهارٍ وبِحارٍ، وغَيرِها، كُلُّه لله عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْلُه: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ ﴿تُبْدُواْ﴾ أي: تُظْهِروا؛ لأنَّه قُوبِلَ بقولِهِ: ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾، والكَلِمةُ يُعْرَفُ مَعْناها إمَّا بنَفسِها، وإمَّا بذِكْرِ ما يُقابِلُها.

وانْظُرْ إلى قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء:٧١]، لو قال لك قائِلٌ: ما مَعْنى ﴿ثُبَاتٍ﴾؟ فرُبَّما لا تَعْرِفُ مَعْناها؛ لأنَّ لَفظَها غَريبٌ، لكِنْ إذا قَرَأْتَ: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ عَرَفْتَ أنَّ المُرادَ بقَولِهِ: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ أي: مُتفرِّقِينَ وِحْدانًا.

وقَولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ هل يَلزَمُ من المُحاسَبةِ المُؤاخذةُ والمُعاقَبةُ؟ فَهِمَ بعضُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ذلك، وجاؤُوا يَشْكونَ الأَمْرَ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، وقالوا: يا رسولَ اللهِ، أُمِرْنا بالصَّلاةِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحَجِّ بما لنا فيه طاقةٌ، فقُمْنا به، لكِنْ ما في النُّفوسِ ليس لنا به طاقةٌ. وذلك لأنَّ ما في النُّفوسِ يُلْقيهِ الشَّيْطانُ

من الوَساوِسِ وغَيرِها مِمَّا لا يَسْتَطيعُ الإنسانُ أنْ يَتخلَّصَ منه، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا، وَعَصَيْنَا؟! قُولُوا: سَمِعْنَا، وَأَطَعْنَا، غُفْرَانَكَ رَبَّنَا، وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**»، فقالوا ذلك، فأنـزَلَ اللهُ بَعْدَها: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1].

وقال بعضُ أهلِ العِلمِ: هذه الآيةُ ليس فيها ما تَخوَّفه بعضُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ من المُحاسَبةِ المُؤاخَذةُ، فهاهو اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَخْلو بالمُؤمِن يومَ القيامةِ، فيُقرِّرُهُ بذُنوبِهِ: عَمِلْتَ كذا، عَمِلتَ كذا. حتَّى يُقِرَّ، فيقولُ اللهُ له: «**قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ**»[2].

وعلى كُلِّ حالٍ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُعاقِبُ العبدَ على شيءٍ لا يَحتَمِلُهُ.

وقَوْلُه: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ يَعني: بعدَ المُحاسَبةِ يَغفِرُ لِمَن يَشاءُ، ويُعذِّبُ مَن يَشاءُ؛ لأنَّ له المُلكَ المُطلَقَ، لا مُعقِّبَ لِحُكمِهِ، وهو السَّميعُ العَليمُ، ولكنَّه جَلَّ وَعَلَا لن يَفعَلَ فِعْلًا إلَّا لِحِكْمةٍ، إنْ غَفَرَ فَلِحِكْمةٍ ورَحْمةٍ، وإنْ عَذَّبَ فَلِحِكْمةٍ وعَدْلٍ.

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لا يُعْجِزُهُ شَيءٌ عَزَّ وَجَلَّ، إنْ كان مَوْجودًا فهو قادِرٌ على إعْدامِهِ، وإنْ كان مَعْدومًا فهو قادِرٌ على إيجادِهِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:٢٥٤).

وفي هذه الآيةِ الكَريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ والأَسْرار ما يلي:

١- عُمومُ مُلكِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لِمَا في السَّماواتِ والأَرْضِ، وأنَّه لا شَريكَ له في ذلك، ودَليلُهُ: أنَّه قال: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، فقَدَّمَ الخَبَرَ، وتَقديمُ ما حَقُّهُ التَّأخيرُ يُفيدُ الاختِصاصَ والحَصْرَ عِندَ أَهْلِ العِلمِ.

٢- أنَّ السَّماواتِ جَمعٌ، ولكِنْ ما العَدَدُ؟ بُيِّنَ في آيةٍ أُخرى، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون:٨٦]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ:١٢].

أمَّا الأرضُ فجاءتْ في القُرآنِ مُفْرَدةً، لكنْ صَحَّتِ السُّنَّةُ بأنَّها سَبْعُ أَرَضينَ؛ كما في قَولِهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**»[1].

٣- أنَّ اللهَ تعالى يَعْلَمُ ما يُخْفي العَبدُ وما يُبْديهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾، والغَرَضُ من هذا: ألَّا يُضْمِرَ الإنسانُ في نَفْسِهِ شَيئًا يُؤاخِذُهُ اللهُ به يومَ القيامةِ؛ لأنَّ الإنسانَ متى عَلِمَ أنَّ اللهَ عالِمٌ بما يُبْدي ويُخْفي فلن يُخْفِيَ شَيئًا لا يَرْضاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، إنْ كان مُؤمِنًا عاقِلًا.

٤- إثْباتُ المَشيئةِ المُطلَقةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، لا رادَّ لِحُكمِهِ، ولا مُعقِّبَ لِحُكمِهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، والحِكْمةُ من ذِكرِ هذا: أنْ يَلْجَأَ العَبدُ إلى رَبِّهِ في مَغْفِرةِ ذُنوبِهِ، ويُعلِّقَ هذا باللهِ؛ لأنَّه لا أَحَدَ يَغفِرُ الذُّنوبَ إلَّا اللهُ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١٣٥].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٨٥).

٥- إِثْباتُ الفِعلِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، أي: أَنَّه يَفْعَلُ ما يُريدُ؛ لقَولِهِ: «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» و«يُحَاسِب».

٦- إِثْباتُ قُدْرةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على كُلِّ شَيءٍ؛ لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، والحِكْمةُ في هذا الخَبرِ العَظيمِ: أَلَّا نَستَحْسِرَ في شَيءٍ نَطلُبُهُ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ بدُونِ اعْتِداءٍ، ولو كان بَعِيدًا، ولو كان عَظِيمًا، لا تَقُلْ: هذا مَرَضٌ خَطيرٌ. هذا مَرَضٌ لا يُرْجى بُرْؤُهُ. هذا مَرَضٌ كيف أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَشفِيَني منه؟! لا يا أَخي، اللهُ على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

ولَمَّا قال زكريَّا لِرَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ: إنَّه بَلَغَهُ الكِبَرُ، وكانتِ امْرَأَتُهُ عاقِرًا. قال اللهُ له: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٠]، وقال له: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٩]، انظُرْ: ﴿خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ﴾، فالَّذي أَوْجَدَكَ من العَدَمِ قادِرٌ على أَنْ يُعْدِمَ ما فيكَ من مَرَضٍ؛ لأَنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، فلا تَيأَسْ من أَيِّ شَيءٍ تُريدُهُ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لكِنْ لا تَعْتَدِ في دُعائِكَ، فتَطلُبَ ما لا يُمكِنُ شَرْعًا أو ما لا يُمكِنُ حِسًّا.

• • ◌ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾

قَوْلُه: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ الرَّسولُ: هو مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛

لأنَّه لا رَسُولَ حينَ إنْزالِ القُرآنِ إلَّا مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وهو خاتَمُ الأَنْبياءِ؛ كما قال الله تَعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب:٤٠].

وقَوْلُه: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ يَشمَلُ ما أُنزِلَ إليه من القُرآنِ الكَريمِ، وما أُوحِيَ إليه من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء:١١٣].

وقَولُهُ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ مَعْطوفةٌ على ﴿ٱلرَّسُولُ﴾، أي: وآمَنَ المُؤمِنونَ كذلك بما أُنزِلَ على مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

﴿كُلٌّ﴾ أي: كُلٌّ من الرَّسولِ والمُؤمِنينَ ﴿ءَامَنَ﴾ أي: أقَرَّ إقْرارًا تامًّا لا شكَّ فيه، ولا رَيْبَ فيه ﴿بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾.

والإيمانُ باللهِ يَتضمَّنُ الإيمانَ بوُجودِهِ، والإيمانَ بأنَّهُ الرَّبُّ وَحْدَهُ، وبأنَّه الإلَهُ وَحْدَهُ، وبأنَّهُ ذو الأَسْماءِ الكَامِلةِ، والصِّفاتِ الكامِلةِ من كُلِّ وَجهٍ، فهو يَشْمَلُ كُلَّ هذه الأَرْبعةِ.

﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ جمعُ مَلَكٍ، وهُمْ -أعني: المَلائِكةَ- عالَمٌ غَيْبيٌّ لا يُشاهَدُ، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يَقعَ ذلك آيةً يأتي بها الرَّسولُ ﷺ.

وهؤلاءِ الملائكةُ لا يُحْصي عَدَدَهم إلَّا اللهُ، منهم مَن عَلِمْنا، ومنهم مَن لم نَعْلَمْ، فنُؤمِنُ بمَن عَلِمْنا على حَسَبِ ما عَلِمْنا، ونُؤمِنُ بمَن لم نَعْلَمْ على وَجْهِ الإجْمالِ.

وقَوْلُه: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ يَعني: الَّتي أَنْزَلَها على الرُّسُلِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ

ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣]، وقال تَعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [الحديد:٢٥].

والكُتُبُ منها ما عَلِمْناهُ، ومنها ما لم نَعلَمْهُ، فالتَّوْراةُ عَلِمْنا أنَّ اللهَ أنزَلَها على مُوسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، والإنجيلُ عَلِمْنا أنَّ اللهَ أنزَلَهُ على عيسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، والزَّبورُ آتاهُ اللهُ داودَ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، وإبراهيمُ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ آتاهُ اللهُ صُحُفًا، ومُوسى كذلك، وما لم نَعْلَمْ نُؤمِنُ به على سَبيلِ الإِجمالِ.

وقَوْلُه: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ جَمعُ رَسولٍ، وهُم رِجَالٌ أَوْحى اللهُ إليهم بما شاءَ من شَريعَتِهِ، وأَمَرَهم أنْ يُبلِّغوهُ إلى النَّاسِ، قال اللهُ تَعالى لِمُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وهو خاتَمُهُم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، وهُم قِسْمانِ:

- قِسمٌ عَلِمْناهُم بأَعْيانِهِم، وعَلِمْنا أَقْوامَهم.
- وقِسمٌ لم نَعلَمْهُم.

قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأۡتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [غافر:٧٨]، فنُؤمِنُ بهم على وَجْهِ التَّفْصيلِ فيمَن عَلِمْناهُ، وعلى وَجْهِ الإِجْمالِ فيما لم نَعلَمْهُ.

وقَوْلُه: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ أي: لا نُفرِّق في الإيمانِ بهم، بل نُؤمِنُ بهم جميعًا، وإنْ كُنَّا نُفرِّقُ بينَهم في التَّفاضُلِ؛ فإنَّ اللهَ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ قال في كِتابِهِ العَظيمِ: ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [الإسراء:٥٥]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فنُفرِّقُ بينَهم من هذه النَّاحيةِ.

ونُفرِّقُ بيْنَهم أيضًا من جهةِ العَمَلِ بشَرائِعِهم، فلا نَعْمَلُ بشَريعةٍ سِوى شَريعةِ مُحمَّدٍ ﷺ؛ لأنَّ شَريعَتَهُ ناسِخةٌ لجَميعِ الشَّرائِعِ.

﴿وَقَالُوا۟﴾ أي: قَـال الرَّسولُ والمُؤمِنونَ ﴿سَمِعۡنَا﴾ أي: سَمِعْنا ما أمَرْتَنا به يا ربَّنا، وما أَخبَرْتَنا عنـه يا ربَّنا، ﴿وَأَطَعۡنَا﴾ أَوامِرَك بامتِثالِ الأوامِـرِ، واجْتِنابِ النَّواهي ﴿غُفۡرَانَكَ﴾ هذه مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ محْذوفٍ مُقدَّرٍ، والتَّقْديرُ: نَسْأَلُك غُفْرانَك، ولهذا يَنبَغي للقارِئِ أنْ يَقِفَ عندَ قَولِهِ: ﴿سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾، ثمَّ يقولَ: ﴿غُفۡرَانَكَ﴾؛ لِئَلَّا يَتوهَّمَ السَّامِعُ أنَّنا أَطَعْنا الغُفْرانَ.

والمَغفرةُ: سَترُ الذَّنبِ، والتَّجاوُزُ عنه. فسَترُ الذَّنْبِ بحيث لا يُفضَحُ به العَبدُ؛ فإنَّ العَبدَ قد يَعمَلُ الذَّنبَ سِرًّا، ثمَّ يُطْلِعُ اللهُ عليه الخَلْقَ، نَسأَلُ اللهَ السَّتْرَ، وكذلك أيضًا لا يُؤاخَذُ به يومَ القيامةِ.

وَجْهُ هذا التَّفسيرِ -أَعْني: أنَّ الغُفْرانَ شامِلٌ لمَعْنَيين: السَّتر، والمُجاوَزة- أنَّه مَأْخوذٌ من المِغْفَرِ، وهو ما يُوضَعُ على الرَّأسِ من حَديدٍ -يُسمَّى: البَيْضةَ، أو الخُوذَةَ- يَتَّقي به الإنسانُ السِّهامَ عِندَ القِتالِ، وهذا المِغفَرُ جامِعٌ بيْنَ سَترِ الرَّأسِ ووِقايَتِهِ، فلهذا قُلنا: إنَّ المَغفِرةَ سَتْرُ الذَّنْبِ والتَّجاوُزُ عنه.

وقَولُه: ﴿رَبَّنَا﴾ مُنادًى حُذِفَتْ منه ياءُ النِّداءِ، والتَّقْديرُ: «يا ربَّنا»، فهو دُعاءٌ.

وقَوْلُه: ﴿وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ مَعْطُوفةٌ على ﴿سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾، أو على الفِعلِ المُقدَّرِ قَبْلَ: ﴿غُفۡرَانَكَ﴾، والمَعْنَى: إليكَ وَحْدَكَ المَصيرُ، وإنَّما قُلْنا: «وَحْدَكَ»؛ لأنَّه قَدَّمَ المَعْمُولَ -وهو (إِلَيْكَ)- على العامِلِ، وهو ﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾، وتَقْديمُ المَعْمولِ على عامِلِهِ يُفيدُ الحَصْرَ والاختِصاصَ، والمَصيرُ هو: المَرجِعُ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَة من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الثَّناءُ على مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- والمُؤمِنينَ معه بالإيمانِ التَّامِّ الَّذي لا شكَّ فيه، ولا إشْكالَ.

٢- أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد أُنزِلَ إليه الوَحْيُ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾.

ومِنَ الحِكْمةِ في إضافةِ هذا المُنْزَلِ إلى ربِّ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إلقاءُ الهَيْبةِ والتَّعْظيمِ على ما أُنزِلَ على الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لأنَّه إذا كان من عِندِ اللهِ فسيَكونُ له من العَظَمةِ والقَبُولِ ما ليس لِغَيرِهِ.

٣- أنَّ إنْزالَ القُرآنِ على النَّبيِّ ﷺ من الرُّبوبيَّةِ الخاصَّةِ، الَّتي يَمُنُّ اللهُ بها على مَن يَشاءُ من عِبادِهِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾.

ويتفرَّعُ على هذه الفائِدةِ: أنَّ مَن آتاهُ اللهُ تَعالى عِلْمًا بما أَنْزَلَهُ على مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- فإنَّه من الرُّبوبيَّةِ الخاصَّةِ، والعِنايةِ الخاصَّةِ، ولهذا كان العُلَماءُ وَرَثَةَ الأَنْبياءِ، عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

٤- ذِكْرُ التَّفْصيلِ بَعْدَ الإجْمالِ؛ لقَولِهِ: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾؛ لأنَّ الإيمانَ بهذه الأَرْبَعةِ من جُملةِ الإيمانِ بما أُنزِلَ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

٥- أنَّ الإنسانَ يَعْلَمُ بأنَّ للهِ مَلائِكةً، وأنَّه أَنْزَلَ كُتُبًا -تقومُ بها الحُجَّةُ- على كُلِّ رَسولٍ، وأنَّه أَرْسَلَ رُسُلًا إلى الخَلْقِ؛ لأنَّ العُقولَ لا تُدرِكُ ما يَجِبُ للهِ تَعالى من حُقوقٍ.

وقد بيَّنَ اللهُ تَعالى الحِكْمةَ من إرْسالِ الرُّسُلِ في قَولِهِ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥].

٦- إثْباتُ الملائكةِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، وهُم جُنُودُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَبْعَثُهمُ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لِمَن شاءَ من خَلْقِهِ، منهم مَلَائِكةٌ يُرسَلونَ رَحْمةً، ومَلَائِكةٌ يُرْسَلون للعَذابِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ مَن يتولَّانا ملائِكةَ الرَّحْمةِ.

٧- الإيمانُ بالكُتُبِ المُنزَّلةِ على الرُّسُلِ، فما عَلِمْنا منها آمَنَّا به بعَيْنِهِ، وما لم نَعْلَمْ نُؤمِنُ به إجمالًا، فنَحنُ نَعلَمُ أنَّ اللهَ أنزَلَ على مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كِتابًا يُسمَّى: التَّوْراةَ. وعلى عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كِتابًا يُسمَّى: الإنجيلَ. وداود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ آتاهُ اللهُ كِتابًا يُسمَّى: الزَّبُورَ. وآتى اللهُ إبراهيمَ ومُوسى عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ صُحُفًا، فنُؤمِنُ بأنَّ اللهَ أنزَلَ هذه.

ولكن هل ما بيْنَ أَيْدِي اليَهودِ والنَّصارى اليَومَ هي الكُتُبُ الَّتي أَنْزَلَ اللهُ، أو وَقَعَ فيها التَّحْريفُ، والتَّبْديلُ، والإِخْفاءُ، والإبانةُ؟

الجَوابُ: الثَّاني، ولهذا لا يَجِبُ علينا أنْ نُؤمِنَ بأنَّ التَّوْراةَ الَّتي في أَيْدي اليَهودِ اليَومَ هي الَّتي أُنزِلَتْ على مُوسى، ولا أنَّ الإنجيلَ الَّذي في يدِ النَّصارى هو الَّذي أُنزِلَ على عِيسى؛ لأنَّه دَخَلَ فيه التَّبْديلُ والتَّغْييرُ والتَّقْديمُ والتَّأْخيرُ، لكن نُؤمِنُ بأنَّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنزَلَ اللهُ عليه كِتابًا هو التَّوْراةُ، وأنَّ عِيسى أنزَلَ اللهُ عليه كِتابًا هو الإنجيلُ، وهكذا.

٨- أنَّه يَجِبُ علينا أنْ نُؤمِنَ بكُلِّ الرُّسُلِ من دُونِ تَفْريقٍ، فنُؤمِنُ بأنَّ اللهَ أرسَلَ نُوحًا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأرسَلَ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وجَعَلَ في ذُرِّيَّتِهما النُّبوَّةَ والكِتابَ، ولا نُفرِّقُ، فلا نقولُ: نُؤمِنُ بمُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ونكفُرُ بنَبيٍّ آخَرَ، بل نُؤمِنُ بالجَميعِ.

فإنْ قال قائِلٌ: أليسَ في هذا حُجَّةٌ للنَّصارى واليَهودِ الَّذين يقولونَ: إنَّنا على كِتَابٍ، وأنتُم على كِتابٍ، وأنتُم تقولون: لا نُفرِّقُ بيْنَ أحدٍ من رُسُلِهِ؟

قُلنا: لا حُجَّةَ، بل هذه الآيةُ حُجَّةٌ عليهم؛ لأنَّنا نُؤمِنُ بأنَّ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ رسولُ اللهِ، وأنَّ مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ رسولُ اللهِ، وهُم لا يُؤمِنونَ بأنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رسولُ اللهِ، وإنْ آمَنوا فبَعْضُهم يقولُ: مُرسَلٌ إلى العَرَبِ فقط دُونَ غَيرِهم. فَهُم الَّذين كَفَروا، وفرَّقوا بيْنَ الرُّسُلِ، أمَّا نحن فلا، بل نُؤمِنُ بالجَميعِ، لكن الاتِّباعُ للشَّريعةِ الأَخيرةِ، وهي الَّتي جاء بها مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لأنَّها ناسِخةٌ لجَميعِ الشَّرائعِ السَّابقةِ، حتَّى إنَّ عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بَشَّر بمُحمَّدٍ ﷺ، فقال لِقَومِهِ: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦]، فمَن لم يُؤمِنْ بمُحمَّدٍ ﷺ على الوَصْفِ الَّذي أُرسِلَ -أنَّه مُرسَلٌ لجَميعِ النَّاسِ- فإنَّه كافِرٌ بعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ إذ كيف يُبشِّرُهم عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ برَسولٍ ليس برَسولٍ لهم؟! هذا مُستحيلٌ.

كذلك لا يكونُ في هذه الآيةِ حُجَّةٌ للمُنْهَزمينَ أمام كِبْرياءِ الكُفَّارِ من اليَهودِ والنَّصارى وغَيرِهم، حينما يُداهِنونَهُم، ويَقولون: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾، فإنَّ هؤلاءِ انْهِزاميُّونَ، ضُعَفاءُ الإيمانِ، ضُعَفاءُ النُّفوسِ، بل نحن لا نُفرِّقُ بيْنَ أَحَدٍ من رُسُلِهِ في أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهم رَسولٌ صادِقٌ، ونُؤمِنُ بما صحَّ عنه من أَخْبارِ الغَيبِ، أمَّا الشَّريعةُ فلا، بل نَتَّبعُ شَريعةَ آخِرِهِم، وهو مُحَمَّدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد سَبَقَ أنَّ التَّفريقَ بيْنَهم في الفَضلِ بنصِّ القُرآنِ، فنُفرِّقُ، ونقولُ: أُولو العَزْمِ أفضَلُ من غَيرِهِم، وأُولو العَزمِ أنفسُهُم يَتفاضَلون، وأُولو العَزمِ خَمسةٌ:

نُــوحٌ، وإبراهيمُ، ومُوسى، وعيسى، ومُحَمَّدٌ، عليهم الصَّلاة والسَّلامُ. ومع ذلك فهم يَتَفاضَلون، أفضَلُهم: مُحَمَّدٌ، ثمَّ إبراهيمُ، ثمَّ مُوسى، ثمَّ نوحٌ وعِيسى، عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

٩- أنَّ النَّبيَّ ﷺ عَبْدٌ مَأمورٌ، يَلْزَمُهُ السَّمعُ والطَّاعةُ؛ لأنَّه الْتَزَمَ بهذا، فقالوا -أي: الرَّسولُ والمُؤمِنونَ- ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾.

١٠- ومنَ الحِكْمةِ في إخْبارِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عن الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- والمُؤمِنينَ أنَّهم قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾: أنْ يكونَ لنا في ذلك أُسْوَةٌ، فنقولَ: سَمِعْنا وأَطَعْنا. وهذا باعتِبارِ الأَوامِرِ والنَّواهي، فلا نقولُ: لِمَ أوجَبَ اللهُ كذا؟ لِمَ حَرَّمَ اللهُ كذا؟ ولا نقولُ: لِمَ أحَلَّ اللهُ البيعَ، وحَرَّمَ الرِّبا؟ بل نقولُ: سَمِعْنا وأَطَعْنا. كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور:٥١]، وقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦]، وقالت عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِمُعاذَةَ، وقد سَأَلَتْها: ما بالُ الحائِضِ تَقْضي الصَّومَ، ولا تَقْضي الصَّلاةَ؟ قالت: كان يُصيبُنا ذلك، فنُؤمَرُ بقَضاءِ الصَّومِ، ولا نُؤمَرُ بقَضاءِ الصَّلاةِ[1]. فلا يقولُ قائِلٌ: لماذا يَجِبُ الوُضوءُ من أكْلِ لُحومِ الإبِلِ، ولا يَجِبُ الوُضوءُ من أكْلِ لُحومِ الغَنَمِ؟ بل نقولُ: سَمِعْنا وأَطَعْنا.

والإنسانُ إذا مَشَى على هذا المَنهَجِ، وهذه الطَّريقِ، سَلِمَ من إشْكالاتٍ كَثيرةٍ، ومِن شُكوكٍ كَثيرةٍ، وصار عَبْدًا حقًّا.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٢٤).

وإنَّني بهذه المُناسَبةِ أُنبِّهُ أيضًا على شَيءٍ يَفعَلُه بعضُ النَّاسِ، إذا وَرَدَ أَمْرٌ بشَيءٍ تَجِدُ بعضَ النَّاسِ يقولُ: هل الأَمْرُ للاستِحْبابِ، أو للوُجوبِ؟ يا أخي، لا تَقُلْ هكذا، قل: سَمِعْنا وأَطَعْنا. إنْ كان للوُجوبِ فقد أثابَكَ اللهُ عليه ثَوابَ الواجِبِ، وإنْ كان للاستِحْبابِ أثابَكَ اللهُ عليه ثوابَ المُستحَبِّ.

لكن تَسْلِيمك لهذا الشَّيءِ، وفِعلك إيَّاه، دون أنْ تَشْعُرَ بأنَّه واجِبٌ أو مُستحَبٌّ، هذا أَعْلى المَقاماتِ.

وكذلك إذا وَرَدَ النَّهيُ، يقولُ: هل هو للكَراهةِ، أو للتَّحْريمِ؟ لا تَسأَلْ يا أخي، نُهِيتَ، فاتْرُكْ.

ولهذا لا أعلَمُ أنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يَقولونَ إذا أَمَرَ الرَّسولُ ﷺ بأَمْرٍ: يا رسولَ اللهِ، هل هو مُستحَبٌّ، أو واجِبٌ؟ أو إذا نَهى عن شَيءٍ يقولونَ: هل هو مَكْروهٌ، أو حَرامٌ؟ ما عَلِمْتُ هذا.

نَعَمْ، إذا دارَ الأمْرُ بيْنَ أنْ يكونَ هذا الأَمْرُ للمَشورةِ أو للإرْشادِ أو لطَلَبِ الفِعلِ، سَأَلوا الرَّسولَ ﷺ، كما جاءَ ذلك في قِصَّةِ بَريرَةَ وزَوجِها مُغيثٍ، وكانت بَريرةُ مَوْلاةً مَمْلوكةً، ثمَّ عَتقَتْ، فخيَّرَها النَّبيُّ ﷺ بيْنَ أنْ تَبْقى مع زَوْجِها أو تَفْسَخَ نِكاحَها، فاختارتْ فَسْخَ النِّكاحِ، فجَعَلَ زَوْجُها يَطْلُبُ منها أنْ تَبْقى معه، ولكنَّها أصرَّتْ على المُفارَقةِ، حتَّى كان يُلاحِقُها في أَسْواقِ المدينةِ يَبْكي، يُريدُ أنْ ترجِعَ، ولكنَّها أبَتْ، فطَلَبَ من النَّبيِّ ﷺ أنْ يَشْفَعَ له إليها، فشَفَعَ، وقال لها: «**لَوْ رَاجَعْتِهِ**» قالت: يا رسولَ اللهِ، تَأْمُرُني؟ قال ﷺ: «**إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ**»، قالت: لا حاجةَ لي فيه[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، رقم (٥٢٨٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وما كانوا يَسْألونَ: أتُريدُ الوُجوبَ يا رسولَ اللهِ، أوْ تُريدُ الاستِحْبابَ؟ أبدًا.

فمِن تَمامِ الانقيادِ والذُّلِّ للهِ عَزَّوَجَلَّ إذا سَمِعتَ أَمْرًا أنْ تَفْعَلَهُ، نَعَمْ، إذا تورَّطَ الإنسانُ في الشَّيءِ، أي: في المُخالَفةِ، فحينئذٍ يَسأَلُ: هل هو للوُجوبِ، فيَحتاجُ إلى تَوبةٍ، أو للاستِحْبابِ، فالأمْرُ فيه سَعَةٌ؟

وأمَّا قَبلَ التورُّطِ فيا أخي أنتَ مُؤمِنٌ، أنتَ ذَليلٌ، أنتَ عَبْدٌ، إنَّك لو أَمَرْتَ ولَدَك بشَيءٍ، ورَدَّ عليك، وقال: يا أبَتِ، هل أنتَ مُصِرٌّ؟ لرأيتَ هذا سُوءَ أَدَبٍ، فكيف بأَوامِرِ الخالِقِ؟!

فتمامُ الانقيادِ: فِعلُ المأمورِ، سواء كان واجِبًا أو غَيْرَ واجِبٍ، وتمامُ الانقيادِ: تَركُ المَنْهيِّ عنه، سواء كان حَرامًا أو غَيْرَ حَرامٍ.

١١- أنَّ كُلَّ أَحَدٍ مُحتاجٌ إلى مَغفِرةِ اللهِ، فالرَّسولُ ﷺ والمُؤمِنونَ يَقولونَ: ﴿غُفْرَانَكَ﴾.

وكان النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لَمَّا أُنزِلَ عليه قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر:١-٣] كان يُكثِرُ أنْ يقولَ في رُكوعِهِ وسُجودِهِ: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**»[1].

وكان يَسْأَلُ اللهَ المَغفِرةَ في صَلاتِهِ وخارِجَ صَلاتِهِ، بل قد قال اللهُ تعالى له:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء في الركوع، رقم (٧٩٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩]، فكُلُّ إنسانٍ مُحتاجٌ إلى مَغفِرةِ اللهِ، نَسألُ اللهَ أنْ يعُمَّنا بمَغفِرتِهِ وعَفْوِهِ.

١٢- أنَّك إذا دَعوتَ اللهَ فلْتَتوسَّلْ إليه برُبوبيَّتِهِ؛ لأنَّ الرُّبوبيَّةَ هي الَّتي تتضمَّنُ الخَلْقَ والمُلْكَ والتَّدْبيرَ، وانْظُرْ قَولَ المُؤمِنينَ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]، وانْظُر مَن لهم نَصيبٌ ممَّا كَسَبوا حين يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:٢٠١].

١٣- أنَّ المَصيرَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَحْدَهُ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية:٢١-٢٦]، فمَهما كان الإنسانُ، ومَهما فرَّ، فالمَصيرُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

أخبَرَنا اللهُ بذلك لِحِكْمةٍ، وهي أنْ نَسْتَعِدَّ لهذا المصيرِ، وأنْ نُعِدَّ له العُدَّةَ، فبماذا تُجيبُ أيُّها الإنسانُ رَبَّك إذا لاقَاكَ يَوْمَ القيامةِ؟ فإذا سَمِعتَ اللهَ يقولُ: أَقِيمُوا الصَّلاةَ. فأقِمِ الصَّلاةَ؛ لأنَّك ستُسأَلُ، قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴿٧﴾ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:٦-٩]، إنَّك مَسْؤُولٌ عمَّا حُمِّلتَ، فأَعِدَّ لهذا السُّؤالِ جوابًا.

وانظُرْ إلى قولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦٥ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص:٦٥-٦٦].

نَسأَلُ اللهَ تعالى أنْ يُثبِّتَنا بالقَولِ الثَّابتِ في الحَياةِ الدُّنيا، وفي الآخِرةِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ ۝٢٨٦﴾

يُخبِرُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في هذه الآيـةِ الكـريمةِ عن بَيانِ مِنَّتِه على هذه الأُمَّـةِ -ولله الحَمدُ- بل وعلى غَيرِها من الأُمَمِ، فيقولُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، أي: لا يُلْزِمُها إلَّا بما تُطيقُ؛ لأنَّ الوُسعَ بمَعْنى الطَّاقةِ، وما لا تُطيقُه فإنَّه لنْ يُلزِمَها به؛ لأنَّ رَحمَتَهُ سَبقَتْ غَضَبَهُ؛ ولأنَّه أرحَمُ بعِبادِهِ من الوالِدةِ بوَلَدِها.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾، وهذا هو العَدْلُ، فما كَسَبَتْ من خَيرٍ فهو لها، لن يَضيعَ، ولن يُنقَصَ منه شَيءٌ، وما اكْتَسَبَتْ من الشَّرِّ فعليها، لن يَزيدَ، بل بالعَدْلِ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢].

يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَا﴾ أي: يا ربَّنا ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وهذه فَردٌ من أَفْرادِ قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، يَعني: أنَّ من آثارِ كَونِهِ عَزَّوَجَلَّ لا يُكلِّفُ نفسًا إلَّا وُسعَها: أنَّه لا يُؤاخِذُ بالنِّسيانِ والخَطَأ.

وقَولُهُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ هذه مَقولٌ لِقَولٍ محْذوفٍ، والتَّقْديرُ: يقولون: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ أي: لا تُعاقِبْنا ﴿إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، يَعني: إنْ وَقعتِ المُخالَفةُ مِنَّا نِسْيانًا أو خَطَأً، فالنِّسْيانُ يَكونُ بعدَ العِلْمِ، والخَطَأُ قَبلَ العِلمِ، أي: أنَّ النِّسْيانَ أنْ يكونَ عندَ الإنسانِ عِلمٌ، ثمَّ يَذهَلَ عنه، ويَغيبَ عن فِكْرِهِ، والخَطَأ: ألَّا يكونَ عِندَ الإنسانِ عِلمٌ، بل يكونُ جاهِلًا، فالخَطَأُ بمَعْنى الجَهْلِ هنا.

وقَوْلُه: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ كَرَّرَ قَولَهُ: ﴿رَبَّنَا﴾ لأهمِّيَّةِ هذا الدُّعاءِ.

وقَولُهُ: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ أي: لا تُحَمِّلْنا وتُكلِّفْنا بالإِصْرِ الَّذي كان على مَن قَبْلَنا.

والإِصْرُ: الشِّدَّةُ والمَشَقَّةُ؛ لأنَّ مَن قَبلَنا من الأُمَمِ عليهم مَشَقَّةٌ في بَعضِ التَّكاليفِ، مِثلُ: إذا عَدِموا الماءَ فإنَّهم لا يُصلُّون بالتَّيمُّمِ، تَبقى الصَّلَواتُ في ذِمَمِهم ولو بَقُوا شَهْرًا كامِلًا، فإذا وَجَدوا الماءَ تَطَهَّروا به، ثمَّ قَضَوْا ما فَاتَهم من الصَّلَواتِ، ولا شكَّ أنَّ هذا فيه مَشَقَّةٌ.

كذلك لا يُصَلُّون في كُلِّ مَكانٍ، إنَّما يُصَلُّون في المساجِدِ الخاصَّةِ (الكَنائِسِ والبِيَعِ والصَّوامِعِ)، وهذه مَشَقَّةٌ، فإذا وَجبَتْ عليهمُ الصَّلاةُ في بَرِّيَّةٍ -ولو تَطَهَّروا بالماءِ- فإنَّه لا يُمكِنُ أنْ يُصَلُّوا إلَّا في الكَنائِسِ، ولو بَقُوا أشهُرًا، وهذه مَشَقَّةٌ.

ومِن ذلك: ما حرَّمَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عليهم من الطَّيِّباتِ بسَبَبِ ظُلمِهم، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء:١٦٠].

ومن ذلك: ما ابْتُلِيَ به النَّصارى من البِدَعِ والرَّهْبَنةِ الَّتي لم تُفرَضْ عليهم، لكن هُم فَرَضوها على أَنْفُسِهم يَبْتَغون رِضْوانَ اللهِ.

المُهِمُّ: أنَّ المُؤمِنينَ من هذه الأُمَّةِ يَسْألونَ اللهَ ألَّا يَحْمِلَ عليهم إصْرًا كما حَمَلَهُ على الَّذين مِن قَبْلِهم من اليَهودِ والنَّصارى.

وقَوْلُه: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ أتَى بالواوِ في: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾ عَطْفًا على قَوْلِه: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾؛ لأنَّ الثَّانيَ من جِنْسِ الأوَّلِ أو قَريبٌ منه.

وقَولُهُ: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ أي: ما لا نَسْتَطيعُهُ من الأوامِرِ الَّتي تَقَعُ باختيارِنا، وأمَّا ما لا يَقَعُ باختيارِ الإنسانِ من الأَمْراضِ وشِبهِها فهذا أَمْرٌ يُؤجَرُ الإنسانُ عليه، ويُثابُ عليه، أو يكونُ تكفيرًا لِسيِّئاتٍ مَضَتْ.

﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾ ما قَصَّرْنا فيه من الواجِبِ ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ ما انتَهَكْناه من المُحرَّمِ ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾ بالتَّوفيقِ للاستِقامةِ، فهذه ثَلاثُ جُمَلٍ:

- العَفْوُ في التَّفريطِ بالواجِبِ.
- المَغفِرةُ في ارتِكابِ المعصيةِ.
- الرَّحمةُ في اسْتِقامةِ الحالِ.

﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ أي: أنتَ الَّذي تَتولَّى أُمورَنا، وأنتَ مَرْجِعُنا، وأنتَ نَاصِرُنا؛ كما قَال اللهُ تَعالى: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال:٤٠].

وقَولُهُ: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ يَعني: اجْعَلْ لنا الغَلَبَةَ والنُّصْرةَ على القَومِ الكافِرينَ، إمَّا بالآلاتِ الحَربيَّةِ، وإمَّا بالأَدلَّةِ الشَّرعيَّةِ.

هذه الآيةُ من أفْضَلِ الآياتِ وأيْسَرِها، ففيها فوائِدُ وحِكَمٌ وأسْرارٌ، منها:

١- بَيانُ سَعةِ رَحْمةِ اللهِ تَعالى وعَفْوِهِ، حيثُ لم يُلزِمْ عِبادَهُ بما لا يُطيقونَ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وهذا عامٌّ في كُلِّ ما ألزَمَ اللهُ به العِبادَ، أنَّه يُشتَرَطُ فيه: الاستِطاعةُ، والقُدرةُ؛ لقَولِهِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقال تَعالى في الإنفاقِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧]، وقال تَعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(١).

وهو أيضًا عامٌّ في التَّشْريعِ العامِّ والخاصِّ، ففي التَّشريعِ العامِّ: أنَّ شَرائعَ الإسلامِ كُلَّها يُطيقُها الإنسانُ، ولا يَعجزُ عنها، وفي التَّشريعِ الخاصِّ: أنَّ مَن عَجَزَ عن شَريعةٍ من الشَّرائعِ الإسلاميَّةِ سَقَطَتْ عنه، إمَّا إلى بَدَلٍ، وإمَّا إلى غَيرِ بَدَلٍ، ولهذا أمثِلةٌ كَثيرةٌ في أبوابِ الفِقهِ.

فمِن ذلك: إذا عَجَزَ الإنسانُ عن الطَّهارةِ بالماءِ؛ لِمَرَضٍ أو شَلَلٍ، ولم يَجِدْ مَن

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، رقم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يقومُ بتَطْهيرِهِ، أو خَوفٍ من مَرَضٍ، فإنَّه يَتَيمَّمُ، فيَسْقُطُ عنه واجِبُ الطَّهارةِ بالماءِ إلى التَّيمُّمِ.

وإذا عَجَزَ عن التَّيمُّمِ، ولم يَجِدْ مَن يُيمِّمُهُ، سَقَطَ عنه التَّيمُّمُ، وصلَّى بدُونِ وُضوءٍ ولا تَيمُّمٍ؛ لأنَّه لا وَاجِبَ مع العَجزِ.

ومِن ذلك: إذا أرادَ أنْ يُصلِّيَ، وكان في ثَوبِهِ نَجاسةٌ، وليس عِندَهُ غيرُهُ، ولم يَسْتَطِعْ إزالةَ النَّجاسةِ، فإنَّه يُصلِّي بثَوبِهِ، ولا إِعَادةَ عليه؛ لأنَّ اجْتِنابَ النَّجاسةِ حالَ الصَّلاةِ واجِبٌ، فإذا عَجزَ عنه سَقَطَ.

ومِن ذلك: أنَّه يَجِبُ على الإنسانِ في حالِ الصَّلاةِ أنْ يَستقبِلَ القِبْلةَ إلَّا ما استُثْنِيَ، فإذا عَجَزَ عن استِقْبالِ القِبْلةِ؛ لكَونِهِ مَريضًا، وَجْهُهُ إلى غَيرِ القِبْلةِ، وليس عِندَه مَن يُوجِّهُهُ، سَقَطَ عنه استِقْبالُ القِبْلةِ، وصلَّى على حَسَبِ حالِهِ.

وكذلك لو كان فارًّا من عَدُوٍّ، لو وَقَفَ يُصلِّي ويَستَقبِلُ القِبْلةَ أدرَكَهُ العَدُوُّ، فإنَّه يُصلِّي حيثُ كان وَجْهُهُ، ويَسقُطُ عنه استِقْبالُ القِبْلةِ؛ للخَوفِ.

ومِن ذلك: أنَّ الإنسانَ يَجِبُ عليه أنْ يُصلِّيَ الفَريضةَ قائمًا، فإنْ لم يَستطِعْ سَقطَ عنه القيامُ، وصلَّى قَاعِدًا، فإنْ لم يَستطِعْ سَقَطَ عنه القُعودُ، وصلَّى على جَنْبِهِ الأيمَنِ أو الأيسَرِ، مُستقبِلَ القِبْلةِ، يُومِئُ برَأسِهِ في الرُّكوعِ والسُّجودِ، ولا يُومِئُ بأَصبُعِهِ كما يَظُنُّه بَعضُ العَوامِّ، فإنَّه لا أَصْلَ لهذا، لا في القُرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، وما عَلِمتُهُ في كُتُبِ العُلَماءِ.

ومِن ذلك: أنَّه إذا كان عاجِزًا عن قِراءةِ الفاتِحةِ لا يَعْرِفُها سَقطَتْ عنه، ووَجَبَ بَدَلَها ما يُساويها من القُرآنِ إنْ كان يُحسِنُهُ، وإلَّا فالذِّكرُ، يَحْمَدُ اللهَ، ويُكبِّرُهُ، ويُهلِّلُهُ.

ومِن ذلك: أَنَّه إذا وَجَبَتْ عليه الزَّكاةُ، ولم يكن عندَه نُقودٌ، ولا استَطاعَ أنْ يَبيعَ شَيئًا من العُروضِ الَّتي تَجِبُ فيها الزَّكاةُ، فإنَّ له أنْ يُؤخِّرَها حتَّى يَستطيعَ بَيْعَها، ثمَّ يُخْرِج عمَّا مَضى.

وهذا يَقَعُ كَثيرًا فيمَن عندَهم أراضٍ للتِّجارةِ، فكَسَدَتْ، ولم يَجِدوا مُشترِيًا لا بقَليلٍ ولا بكَثيرٍ، وليس عِندَهم نُقودٌ، فهؤلاءِ لا يَلْزَمُهم أنْ يَسْتَقرِضوا من النَّاسِ؛ لِيُخرِجوا الزَّكاةَ، بل يَكْتُبونَهُ، كُلَّما حلَّتِ الزَّكاةُ يَكتُبونَ مِقدارَ الزَّكاةِ على هذه الأَرَاضي، ويَحْفَظونَها، فإذا يسَّرَ اللهُ لهم نُقودًا -وهي الَّتي يُسمِّيها النَّاسُ: سُيُولةً- أَخْرَجوا الزَّكاةَ.

ومِن ذلك: أنَّ صِيامَ رَمَضانَ واجِبٌ، فإذا عَجَزَ عنه حاضِرًا ومُستقبَلًا سَقطَ عنه، ووَجَبَ عليه أنْ يَفْدِيَ عن كُلِّ يومٍ بإطعامِ مِسْكِين، فإن لم يَجِدْ سَقَطَ عنه.

ومِن ذلك: أنَّ الإنسانَ إذا لم يكن عِندَه مالٌ يَحُجُّ به سَقَطَ عنه الحَجُّ، حتَّى يُوسِعَ اللهُ عليه.

ومن ذلك: أنَّ مَن عَجزَ في كفَّارةِ اليَمينِ عن إطْعامِ عَشَرةِ مَساكينَ أو كِسْوتِهم أو تَحريرِ رَقَبةٍ، فصيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ مُتَتابِعةٍ، وإنْ عَجزَ عن صيامِ الأيَّامِ الثَّلاثةِ المُتتابِعةِ سَقطَتْ، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وكذلك في قَتلِ النَّفسِ خطَأً إذا كانت مَعْصومةً -وهي أربَعةٌ: نَفسُ المُؤمِنِ، ونَفْسُ الذِّمِّيِّ، ونَفسُ المُعاهَدِ، ونَفسُ المُسْتأمِنِ- فيها كفَّارةٌ: عِتقُ رَقَبةٍ، فإنْ لم يَجِدْ فصيامُ شَهْرَينِ مُتَتابِعَينِ، فإنْ لم يَستطِعْ بأنْ كان فَقيرًا مَريضًا، أو فَقيرًا كَبيرًا في السِّنِّ، فإنَّها تَسقُطُ.

وكذلك واجِباتُ الحَجِّ، فيها عِندَ العُلَماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِدْيةٌ: ذَبحُ شَاةٍ في مَكَّةَ، وتُوزَّعُ على فُقَراءِ مَكَّةَ، فإذا عَجزَ فلا شَيْءَ عليه، وتَسقُطُ، وهَلُمَّ جَرًّا.

والأمثِلةُ في هذا كَثيرةٌ لا تُحصى، لكِنَّ قاعِدَتَها -والحَمدُ للهِ- هي هذه الآيةُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

فالمُهِمُّ: أنَّ شَرائِعَ الإسلامِ كُلَّها تحت الوُسعِ والطَّاقةِ، هذا على سَبيلِ العُمومِ، ثمَّ على سَبيلِ الخُصوصِ، إذا كان أحَدٌ من النَّاسِ يَعْجِزُ عن شَيءٍ من الشَّرائِعِ سَقَطَ عنه، ولهذا قال أهْلُ العِلمِ: «لا واجِبَ مع العَجزِ»، وأخَذوهُ من هذه الآيةِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، فنَحمَدُ اللهَ تَعالى على نِعَمِهِ، ونَسأَلُهُ أنْ يُعينَنا جَميعًا على ذِكْرِهِ، وشُكْرِهِ، وحُسنِ عِبادَتِهِ؛ إنَّه جَوادٌ كَريمٌ.

٢- أنَّ النَّاسَ يَختَلِفونَ فيما يَلْزَمُهُم من الشَّريعةِ؛ لقَولِهِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وهذا نكِرةٌ في سِياقِ النَّفْيِ، فقد يكونُ هذا الإنسانُ يَسْتَطيعُ أنْ يقومَ بهذا الواجِبِ، والآخَرُ لا يَسْتَطيعُ، فيكونُ واجِبًا على الأوَّلِ، غَيرَ واجِبٍ على الثَّاني.

٣- أنَّ ما كَسَبَهُ الإنسانُ من العَمَلِ الصَّالِحِ فهو له، لا يُمكِنُ أنْ يُنْقَصَ منه؛ لقَولِهِ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾، سواء كان ذلك العَمَلُ منه مُباشَرةً، أو لكَونِهِ دالًّا عليه وداعِيًا إليه؛ لأنَّ مَن دلَّ على خَيرٍ فله مِثْلُ أَجْرِ فاعِلِهِ.

وهذا -واللهُ أعلَمُ- هو الفائِدةُ من قَولِهِ تَعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾، وقال في الإثْمِ: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾، ولم يَقُلْ فِيهِ: «لها ما اكْتَسَبَتْ»؛ لأنَّ الكَسْبَ أعَمُّ من مُباشَرةِ الشَّيءِ.

فإنْ قال قائِلٌ: ما تقولون فيمَن عِندَه مَظالِمُ للخَلْقِ، أليسَ يُؤخَذُ من عَمَلِهِ الصَّالِحِ لهم؟

فالجَوابُ: بَلَى، لكنَّه هو الَّذي تَسبَّبَ في هذا، حتَّى صارَ غارِمًا لِهؤلاءِ، فيُقضَى حَقُّهم من حَسَناتِهِ يومَ القيامةِ، فإنْ بَقِيَ من حَسَناتِهِ شَيءٌ، وإلَّا أُخِذَ من سَيِّئاتِهم، فطُرِحَ عليه، ثمَّ طُرِحَ في النَّارِ، نَسأَلُ اللهَ السَّلامةَ والعافِيَةَ.

٤- أنَّ على النَّفسِ ما اكْتَسَبَتْ من الإثْمِ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ﴾ [النور:١١]، وسواء اكْتَسَبَهُ مُباشَرةً، أو عن طَريقِ الدَّلالةِ والمَعونةِ؛ فإنَّ الدَّالَّ على الشَّيءِ المُحرَّمِ له نَصيبٌ من ذلك المُحرَّمِ، وليس كالدَّالِّ على الخَيرِ، فالدَّالُّ على الخَيرِ له مِثلُ أَجْرِ فاعِلِهِ، أمَّا هذا فله كِفْلٌ منه.

٥- إِثْباتُ رُبوبيَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَعني: أنَّه الخالِقُ، المالِكُ، المُدبِّرُ لجميعِ الأُمورِ؛ لقَولِهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

٦- أنَّ من آدابِ الدُّعاءِ أنْ يُصدِّرَ الدَّاعي دُعاءَهُ بهذا الاسْمِ الكَريمِ: «الرَّبِّ»، ولهذا تَجِدُ الأَدْعِيَةَ الَّتي في القُرآنِ غالِبُها مُصدَّرٌ بذلك، أي: بالرَّبِّ، وكذلك الأَدْعِيَةُ الوارِدةُ في السُّنَّةِ.

وقد أشارَ إلى هذا النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حينما ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلَ السَّفَرَ، أَشْعَثَ، أَغْبَرَ، يَمُدُّ يديهِ إلى السَّماءِ: يا رَبِّ، يا رَبِّ. ومَطْعَمُهُ حرامٌ، ومَشْرَبُهُ حرامٌ، ومَلْبَسُهُ حرامٌ، وغُذِّيَ بِالحَرامِ، «**فَأَنَّى يُسْتَجابُ لِذَلِكَ؟!**»[1].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

والمُناسَبةُ ظاهِرةٌ؛ لأنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ هو الَّذي بيَدِهِ تَصْرِيفُ الأُمورِ، وتَدْبيرُها، وتَحصيلُ المَطْلوبِ.

٧- ارْتِفاعُ العُقوبةِ والإثْمِ مع الجَهْلِ والنِّسْيانِ؛ لقَولِهِ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ أي: لا تُعَاقِبْنا ولا تُلزِمْنا ﴿إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، قال اللهُ تَعالى: «قَدْ فَعَلْتُ»[1].

وهذا عامٌّ في كُلِّ شَيءٍ، فكُلُّ شيءٍ فَعَلَهُ الإنسانُ من المُحرَّماتِ نِسْيانًا أو جَهْلًا فليس عليه شَيءٌ، وكُلُّ شَيءٍ تَرَكَهُ من الوَاجباتِ نِسْيانًا أو جَهْلًا فليس عليه إثْمٌ، لكِن بعضِ الواجِباتِ يُلْزَمُ الإنسانُ بقَضائِهِ على وَجْهٍ صَحيحٍ، مع انْتِفاءِ الإثْمِ عنه حين الفِعلِ، فالآيةُ عامَّةٌ في المَأموراتِ والمَنْهيَّاتِ، أنَّه لا مُؤاخَذةَ مع الجَهْلِ والنِّسْيانِ، لكِن الواجِب قد يُلزَمُ الإنسانُ بفِعْلِهِ بعدَ الذِّكرِ.

وهذه القاعِدةُ قاعِدةٌ عَظيمةٌ شامِلةٌ لكُلِّ الشَّرائِعِ الَّتي أَمَرَ اللهُ بها، وكُلِّ المَحْظوراتِ الَّتي نَهَى اللهُ عنها.

ولْنَضرِبْ لهذا أَمْثِلةً:

▪ لو أنَّ الإنسانَ تَوضَّأَ، ونَسِيَ أن يَمسَحَ رَأسَهُ، وصلَّى، فليس عليه إثْمٌ، مع أنَّه صلَّى بغيرِ وُضوءٍ صَحيحٍ، لكن لَمّا كان هذا أَمْرًا واجِبًا قُلنا: لا بُدَّ أنْ تتَوضَّأَ وُضوءًا صَحيحًا، ثمَّ تُعيدَ الصَّلاةَ؛ لأنَّ الواجِبَ يَسقُطُ إثْمُهُ بالجَهلِ، ولكنَّه لا تَبرَأُ الذِّمَّةُ بدُونهِ.

والدَّليلُ على هذا: ما ثَبَتَ في (الصَّحيحَينِ) من حَديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٠٧).

أنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسجِدَ، فصلَّى، ولم يَطْمَئِنَّ في صَلاتِهِ، فجاء، فسَلَّمَ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فرَدَّ عليه السَّلامَ، وقال له: «**ارْجِعْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، ففعَلَ ثلاثَ مرَّاتٍ، ثمَّ قال: والَّذي بَعَثَكَ بالحَقِّ، لا أُحسِنُ غيرَ هذا، فعلِّمْني. فعلَّمَهُ، وقال: «**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا**»[1]، فأمَرَهُ النَّبيُّ ﷺ أنْ يُعيدَ الصَّلاةَ؛ لأنَّه تَرَكَ رُكْنًا فيها، وهو الطُّمَأْنينةُ، لكنَّه لم يُؤَثِّمْه بهذه الصَّلاةِ المُحرَّمةِ؛ لأنَّه كان جاهِلًا.

ومِن ذلك: لو نَسِيَ الإنسانُ أنْ يُصلِّيَ بالكُلِّيَّةِ، صار عِندَه شُغْلٌ شَغَلَهُ عن الصَّلاةِ، ولم يَتذكَّرْ حتَّى خَرَجَ الوَقتُ، فلا إِثْمَ عليه -مع أنَّه لو تَعمَّدَ تَرْكَها حتَّى يَخرُجَ الوَقتُ لكان آثِمًا، ولا تُقْبَلُ منه- ولكنَّنا نَقولُ: صَلِّها؛ لأنَّكَ تَركتَ واجِبًا، والواجِبُ إذا نُسِيَ لا يَسقُطُ، لكن يَسقُطُ التَّأثيمُ بتَأْخيرِهِ.

ودَليلُ هذا: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ**»، ثمَّ تَلا قَولَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه:١٤][2].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢١٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاةً، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، رقم (٦٨٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يذكر البخاري النوم.

ومِن ذلك: لو سَلَّمَ قَبلَ تَمامِ صَلاتِهِ ناسيًا فلا إِثْمَ عليه، لكن عليه أنْ يُتِمَّها؛ لأَنَّه تَرَكَ رُكْنًا فيها أو أكْثَرَ، إلَّا أنَّه لا يَأْثَمُ بسَلامِهِ قَبلَ تَمامِها.

ودَليلُ ذلك: ما ثَبَتَ في الصَّحيحَينِ، عن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى بأصْحابِهِ ذاتَ يومٍ صَلاةَ الظُّهرِ أو العَصرِ، وسلَّمَ من رَكعتَينِ، ثمَّ ذَكَّروه، فأتَمَّ صَلاتَهُ، وسلَّمَ، ثمَّ سَجَدَ سَجدَتَي السَّهْوِ بعدَ السَّلامِ[1].

ومِن ذلك: أنَّ مَن أَكَلَ وهو صائِمٌ ناسيًا فلا إِثْمَ عليه، ولا يَقْضِي؛ لأنَّ هذا من بابِ فِعلِ المُحرَّمِ، والمُحرَّمُ المَقْصودُ عَدَمُهُ، لا المَقْصودُ إيجادُهُ، فإذا ارْتَكَبَهُ الإنسانُ ناسِيًا أو جاهِلًا فلا إِثْمَ عليه، فكأَنَّه لم يَفْعَلْهُ تمامًا، وعِبادَتُهُ صَحيحةٌ، ولا إِثْمَ عليه.

ودَليلُ هذا: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ**»[2]، وفي قَولِهِ: «**فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ**» دليلٌ على أنَّ صَومَهُ لم يَنقُصْ.

ولو أكَلَ يَظُنُّ أنَّ الشَّمسَ قد غَرَبَتْ؛ لكَونِ السَّماءِ مُغِيمةً، فأظْلَمَتِ الدُّنيا، فأكَلَ ظانًّا أنَّ الشَّمسَ غَرَبَتْ، ثمَّ انْجلَى السَّحابُ، فإذا الشَّمسُ لم تَغْرُبْ، فليس عليه شَيءٌ؛ لأَنَّه جاهِلٌ، لكِنْ إذا تَبيَّنَ أنَّ الشَّمسَ لم تَغرُبْ وَجَبَ عليه أنْ يَتوقَّفَ عن الأَكْلِ، وأنْ يَلْفُظَ ما كان في فَمِهِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، رقم (١٩٣٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه، رقم (١١٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإذا قال قائِلٌ: أكَلَ في رَمَضانَ فكيف لا قَضاءَ عليه؟!

قُلنا: نَعَمْ، لكِنْ هل هو جاهِلٌ، أو عالِمٌ؟ الجَوابُ: جاهِلٌ، إذَنْ فهو داخِلٌ في قَولِهِ: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وهذا دَليلٌ عامٌّ، وهناك دَليلٌ خاصٌّ في المَوْضوعِ، وهو ما رَواهُ البُخاريُّ عن أسْماءَ بِنتِ أبي بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قالت: أفطرنَا على عَهْدِ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في يَوْمِ غَيْمٍ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ(١). ولم يَأمُرْهمُ النَّبيُّ ﷺ بالقَضاءِ، ولو كان القَضاءُ واجِبًا لكان من دِينِ اللهِ تَعالى، ولوَجَبَ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ يُبلِّغَهُ، ويَأمُرَهم بالقَضاءِ، ولو أمَرَهم بالقَضاءِ لَنُقِلَ إلينا؛ لأنَّه إذا أمَرَهم بالقَضاءِ صار القَضاءُ من دِينِ اللهِ وشَريعةِ اللهِ، واللهُ تَعالى قد حَفِظَ هذه الشَّريعةَ، فلمَّا لم يُنقَلِ الأمْرُ بالقَضاءِ ولا القَضاءُ عُلِمَ أنَّ القَضاءَ ليس بواجِبٍ.

فإنْ قال قائِلٌ: لو أنَّ إنسانًا صائِمًا، وتُوجَدُ غُيومٌ كَثيفةٌ، وأفطَرَ عِندَ الظُّهرِ، فهل تَعْذُرونَهُ؟

فنَقولُ: لا نَعذُرُهُ؛ لأنَّه مُعْتَدٍ، وإنَّما نَعْذُرُهُ إذا كان الوَقتُ قريبًا من الغُروبِ، يَعني: أنَّه يَتحرَّى غُروبَ الشَّمسِ، لكنْ لم يَتأكَّدْه بسَبَبِ الغَيمِ، أمَّا إنسانٌ يُفطِرُ في نِصفِ النَّهارِ، ويقولُ: أفْطَرتُ في يَومِ غَيمٍ. فهذا لا أحدَ يُقِرُّه.

ومن ذلك: أنَّ الإنسانَ لو أَعْطَى شَخصًا زَكاةَ مالِهِ، يَظُنُّ أنَّه فَقيرٌ، فبانَ أنَّه غَنيٌّ، فزَكاتُهُ مَقْبُولةٌ؛ لأنَّه حينَ إعطائِهِ الزَّكاةَ يظُنُّ أنَّ ذِمَّتَهُ بَرِئَتْ.

ويدُلُّ لذلك: حَديثُ الرَّجُلِ الَّذي تَصدَّقَ بصَدَقةٍ على غنيٍّ، فأصبَحَ النَّاسُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس، رقم (١٩٥٩).

يَتحدَّثونَ: تُصُدِّقَ اللَّيلةَ على غَنيٍّ! فقيلَ لهذا الرَّجُلِ: إنَّ صَدَقَتَك قد قُبِلَت[1]. ولأنَّ الغِنَى والفَقْرَ أَمْرٌ خَفيٌّ.

لكنْ إذا غَلَبَ على ظَنِّكَ أنَّ هذا ليس من أَهْلِ الزَّكاةِ فالواجِبُ أنْ تَقولَ له: إنْ شِئْتَ أعْطَيتُكَ، ولا حظَّ فيها لغَنيٍّ، ولا لقَويٍّ مُكتَسِبٍ. وأمَّا إذا غَلَبَ على ظَنِّكَ أنَّه فَقيرٌ فلا حاجةَ أنْ تقولَ له هذا.

وإذا عَلِمتَ أنَّه كاذِبٌ، وأنَّه غنيٌّ، لكنَّه يَسأَلُ النَّاسَ أَموالَهم تكثُّرًا، فانْصَحْهُ، وشَدِّدْ عليه، ولا تُعْطِهِ، فتُساعِدَهُ على الإثْمِ والعُدْوانِ.

ومِن ذلك: أنَّ الرَّجُلَ إذا أَحْرَمَ حَرُمَتْ عليه مَحْظوراتُ الإحرامِ، ومنها: الطِّيبُ، فلو أنَّ المُحرِمَ تَطيَّبَ ناسِيًا فليس عليه شَيءٌ، لا إثْمٌ ولا فِدْيةٌ، لكن متى ذَكَرَ وَجَبَ عليه غَسْلُهُ إنْ كان على البَدَنِ، وإنْ كان على الإحْرامِ وَجَبَ عليه إبْدالُ الإحْرامِ أو غَسلُ الإحْرامِ.

ومِن ذلك أيضًا: لو أنَّ المُحرِمَ صادَ حَمامةً بعدَ إحْرامِهِ قبل أن يَدخُلَ حُدودَ الحَرَمِ؛ ظنًّا منه أنَّ الصَّيدَ لا يَحرُمُ إلَّا إذا دَخَلَ حُدودَ الحَرَمِ، فلا شَيْءَ عليه، حتَّى لو أَكَلَها فلا إِثْمَ عليه ولا جزاءَ، وذلك لدُخولِهِ في قَولِهِ: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

ومِن ذلك: لو أنَّ المُحرِمَ بالحَجِّ جامَعَ زَوجَتَهُ لَيلةَ مُزدلِفةَ؛ ظنًّا منه أنَّ الحَجَّ عَرَفةُ، فوَقَفَ بعَرَفةَ، وانْتَهى، فجامَعَ زَوجَتَهُ لَيلةَ مُزدلِفةَ جاهِلًا، فليس عليه شَيءٌ، وحَجُّه صَحيحٌ، ولا يَلزَمُهُ القَضاءُ، ولا فِدْيةَ عليه، ذلك لأنَّه لم يَتعمَّدْ، بل هو

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم، رقم (١٤٢١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ثبوت أجر المتصدق، رقم (١٠٢٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جاهِلٌ، وقد قَال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وقَال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥].

ومِن ذلك: لو أنَّ رَجُلًا قطَعَ شَجَرةً في الحَرَمِ من غير ما زَرَعَهُ الآدميُّ، ممَّا يَنبُتُ من المَطَرِ، ولكنَّه لا يَدْري أنَّ ذلك حَرامٌ، يظُنُّ أنَّ قطعَ الشَّجَرةِ حرامٌ على المحرِمِ، وأمَّا المُحِلُّ فلا يَحرُمُ عليه، فلا شَيْءَ عليه، وليس عليه إثْمٌ؛ لأنَّه كان جاهِلًا.

لكن ظَنُّه أنَّ الشَّجَرَ يَحرُمُ على المُحرِمِ خَطأٌ؛ لأنَّ قَطْعَ الشَّجَرِ ليس حَرامًا على المُحرِمِ، ولكنَّه حَرامٌ على مَن كان داخِلَ حُدودِ الحَرَمِ، وأمَّا ما كان خارِجَ حُدودِ الحَرَمِ فهو حَلالٌ، يَجوزُ للمُحرِمِ وغَيرِ المُحْرِمِ أنْ يَقْطَعَهُ، وأمَّا ظَنُّ بَعضِ النَّاسِ أنَّ قَطعَ الشَّجَرِ تابعٌ للإِحْرامِ فليس بصَحيحٍ.

ومِن ذلك: أنَّ الإنسانَ إذا كان مُحرِمًا، وقَطَعَ من رَأسِهِ شَعْراتٍ كَثيرةً، يَظُنُّ أنَّه لا بأسَ بذلك، فلا حَرَجَ عليه، لا إثْمَ ولا فِدْيَةَ؛ لِدُخولِهِ في عُمومِ قَولِهِ تَعالى: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

ولْيُعلَمْ أنَّ المُحرِمَ بالنِّسْبةِ لحَلْقِ رَأسِهِ له ثلاثُ أَحْوَال:

الحالُ الأُولى: أن يَحلِقَهُ بدُونِ حاجةٍ، وبدُونِ عُذرٍ، فهذا عليه الإِثْمُ والفِدْيَةُ.

والفِدْيَةُ بيَّنَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ في قَولِهِ: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:١٩٦].

وقَد بيَّنَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- الصِّيامَ بأنَّه ثَلاثةُ أيَّامٍ،

والصَّدَقـةَ بأنَّها إطعامُ سِتَّةِ مَساكينَ، لكُلِّ مِسكينٍ نِصفُ صاعٍ، والنُّسُك ذَبـحُ شاةٍ[١].

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يَحتاجَ إلى حَلقِهِ، فيَحْلِقَهُ مُتعمِّدًا، لكنْ للحاجةِ؛ إمَّا لِمَرضٍ في رَأسِهِ لا يَزولُ إلَّا بحَلقِ الشَّعرِ، وإمَّا بأذًى في رَأسِهِ، كَكَثْرَة القَملِ مَثَلًا، كما جَرَى لِكَعبِ بنِ عُجْرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهذا عليه الفِدْيةُ، وليس عليه إثْمٌ.

ودَليلُ ذلك: الآيةُ الكَريمةُ الَّتي سُقْناها: أنَّ مَن كان مَريضًا أو به أذًى من رَأسِهِ، فعليه الفِدْيةُ: مِن صِيامٍ، أو صَدَقةٍ، أو نُسُكٍ.

الحالُ الثَّالِثةُ: أنْ يَحلِقَهُ ناسِيًا أو جاهِلًا، فهذا لا إثْمَ عليه ولا فِدْيةَ عليه؛ لدُخولِهِ في عُمومِ قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

وما ذَكَـرَهُ بعضُ أهْلِ العِلمِ من وُجُوبِ الفِدْيةِ في هذه الحالِ ففيه نَظَـرٌ، وليس لنا أن نُضيِّقَ ما وَسَّعَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، كيف وقد قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]؟! كيف وقد قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]؟! كيف وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ هَذا الدِّينَ يُسْرٌ**»[٢]؟! كيف وقد كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا بَعَثَ النَّاسَ للدَّعْوةِ للإسْلامِ يقولُ: «**يَسِّرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا**»[٣]؟!

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المحصر، باب النسك شاة، رقم (١٨١٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان بـه أذى، رقم (١٢٠١/ ٨٣) من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:١٠٧).

(٣) تقدم تخريجه (ص:١٠).

فإنْ قال قائِلٌ: هل حَلْقُ بعضِ الرَّأسِ حَرامٌ، أو لا؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ﴾، ولم يَقُلْ: «بعضَ رُؤُوسِكُمْ»، فهل هو حَرامٌ، أو لا؟

فالجَوابُ: هو حَرامٌ؛ لِقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ**»[١]، وهذا قد نَهَى اللهُ عنه، فيُجتَنَبُ كُلُّه، لكن إنِ احْتاجَ إليه -أي: إلى حَلقِ بَعضِهِ- حَلَقَهُ؛ لِعُمومِ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ﴾ [البقرة:١٩٦].

فإذا حَلَقَ بعضَ الرَّأسِ فهل تَلزَمُهُ الفِدْيةُ، أو لا؟ ظاهِرُ السُّنَّةِ: أنَّها لا تَلزَمُهُ الفِدْيةُ، وأنَّ الفِدْيةَ إنَّما تكونُ في حَلْقِ الرَّأسِ كامِلًا أو حَلْقِ أكْثَرِهِ، أمَّا بَعضُهُ فلا.

ودَليلُ ذلك: أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- احتَجَمَ في رَأسِهِ وهو مُحرِمٌ[٢]، وشَعرُ النَّبيِّ ﷺ كَثيفٌ، لا يُمكِنُ أنْ يَحْجِمَ على رَأسِهِ إلَّا بعدَ حَلقِ مَكانِ الحِجامةِ، ولم يُنقَلْ عنه -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه فَدى، لكنْ لو أنَّ الإنسانَ فَدى من بابِ الاحتياطِ فإنَّه لا يُنكَرُ عليه.

والحاصِلُ: أنَّ هذه القاعِدةَ -والحَمدُ للهِ- قاعِدةٌ عظيمةٌ، ليست من قَولِ فُلانٍ وفُلانٍ، بل هي من قَولِ مَن له الحُكمُ، وإليه الحُكمُ عَزَّوَجَلَّ، وهو الَّذي يحكُمُ بيْنَ العِبادِ، ويَحكُمُ في العِبادِ، فإذا كان اللهُ تَعالى عَفا عن عِبادِهِ في الخَطَأ والنِّسْيانِ فلا يُمكِنُ أنْ نُلغِيَ هذا بأيِّ حالٍ من الأَحْوالِ، لا باسْتِحْسانٍ ولا غَيرِ استِحْسانٍ،

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٣٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحجامة للمحرم، رقم (١٨٣٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز الحجامة للمحرم، رقم (١٢٠٣) من حديث ابن بحينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بل إنَّ الاستِحْسانَ هو إسْقاطُ المُؤاخَذةِ مع الجَهلِ والنِّسْيانِ؛ لأنَّ هذا ممَّا يُرغِّبُ في الدِّينِ الإسلاميِّ؛ لِيُسرِهِ وسُهولَتِهِ.

فإنْ قال قائِلٌ: أنتُم إذا أسقَطتُمُ الإِثْمَ أو الفِدْيةَ فيما فيه فِدْيةٌ أو الكَفَّارةَ، فإنَّكم قد تُوسِّعونَ للنَّاسِ.

فنقولُ: ولْيَكُنْ، إذا قَيَّدْنا الشَّيءَ بالشُّروطِ الشَّرعيَّةِ فلْنُوسِّعْ، فلو أنَّ رَجُلًا صائِمًا، وامرأتُهُ صائِمةٌ، وجامَعَها، ولكِنْ لم يَحصُلْ إنْزالٌ، وجاءَ يَسأَلُ يقولُ: إنَّه فَعَلَ هذا؛ يظُنُّ أنَّ الَّذي يُفسِدُ الصِّيامَ هو الجِماعُ مع الإنْزالِ. فإذا عَلِمْنا أنَّ الرَّجُلَ صادِقٌ، وأنَّ هذا ظَنُّه، قُلنا: لا شَيءَ عليك، وصيامُكَ صَحيحٌ، ولا كَفَّارةَ. لأنَّه جاهِلٌ، داخِلٌ في الآيةِ الكَريمةِ.

فإنْ قال قائِلٌ: إذا كان الإنسانُ عالِمًا بالحُكمِ، لكنَّه جاهِلٌ بالعُقوبةِ، ما ظَنَّ أنَّ عُقوبةَ هذا الفِعلِ بهذه الشِّدَّةِ، فهل تُسقِطونَ عنه العُقوبةَ؟

فالجَوابُ: لا؛ لأنَّ الرَّجُلَ انتهَكَ المُحرَّمَ، ويدُلُّ لهذا: حَديثُ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصَّحيحينِ، أنَّ رجلًا أتى النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وقال: يا رَسُولَ اللهِ، هَلَكْتُ، وَأَهْلَكْتُ. قال: «**مَا بَالُكَ؟**» قال: إنِّي أتيتُ امْرَأَتِي في رمضانَ وأنا صَائِمٌ. فالرَّجُلُ يَعرِفُ أنَّ هذا حَرامٌ، والدَّليلُ: أنَّه جاءَ مَرْعُوبًا، ويقولُ: هَلَكْتُ، وأَهْلَكْتُ. لكنَّه لا يَدْري ما الكَفَّارةُ، فسَأَلَهُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟**» قال: لا. قال: «**هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟**» قال: لا. قال: «**هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟**» قال: لا. ثمَّ جَلَسَ الرَّجُلُ، وأُرسِلَ بتَمْرٍ إلى النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فقال له النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**خُذْ هَذَا، تَصَدَّقْ بِهِ**»، فقال: يا رسولَ اللهِ،

أعَلَى أفْقَرَ مِنِّي؟! واللهِ ما بيْنَ لَابَتَيْها -يَعْني المدينةَ- أهْلُ بَيتٍ أفقَرُ مِنِّي. فضَحِكَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: كيف أتَى هذا الرَّجُلُ خائِفًا، ثمَّ لم يَذهَبْ حتَّى طَمِعَ! وقال له النَّبيُّ ﷺ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ»[1]، ولم يَقُلْ: فإنْ أغْناكَ اللهُ فكَفِّرْ. لأنَّه حين وُجوبِ الكَفَّارةِ لا يَستطيعُ، وقد قَرَّرْنا فيما سَبَقَ أنَّه لا واجِبَ مع العَجزِ؛ بناءً على قَولِهِ تَعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

ولذلك لو أنَّ إنسانًا صَدَمَ شَخْصًا خَطَأً، وماتَ المَصْدومُ، فالدِّيَةُ واجِبةٌ على كُلِّ حالٍ، ما لم يَعْفُ عنها أولياءُ المَقْتولِ، أمَّا الكَفَّارةُ فنقول له: عليكَ كفَّارةٌ عِتقُ رَقَبةٍ. فإذا قال: ما عِندي شَيءٌ. قُلنا: صُمْ شَهرَينِ مُتتابِعَينِ. فإذا قال: لا أَقْدرُ. فماذا نقولُ؟ هل نقولُ: متى استَطَعتَ فصُمْ. أو: متى استَطَعتَ فأَعْتِقْ؟

الجوابُ: لا، ولا شَيءَ عليه؛ لأنَّه لا يَستطيعُ، ولا إطعامَ عليه؛ لأنَّ كفَّارةَ القَتلِ ليس فيها إِطْعَامٌ، هذا ما تدُلُّ عليه هذه الآيةُ الكَريمةُ.

وأُوصي إِخْواني، ولاسيَّما طلبةُ العِلمِ، الَّذين مَنَّ اللهُ عليهم بقَبولِ النَّاسِ فَتْواهم، أُوصيهم أنْ يكونَ المأخَذُ الأوَّلُ والآخِرُ هو الكِتابَ والسُّنَّةَ؛ لأنَّهما هما الطَّريقُ المُوصِلةُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكُلُّ إنسانٍ يُؤخَذُ من قَولِهِ ويُترَكُ إلَّا رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

لكن إذا وَقَعَ الشَّيءُ خطَأً، ثمَّ تَبيَّنَ الخَطَأُ، فهل تَترتَّبُ الأحْكامُ على هذا الفِعلِ، أوْ لا؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء، رقم (١٩٣٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، رقم (١١١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نقولُ: لا، مِثالُ ذلك: إنسانٌ باعَ سِلْعةً بعدَ أذانِ الجُمُعةِ الثَّاني، وهو ممَّن تَلزَمُهُ الجُمُعةُ، فالبَيعُ غَيرُ صَحيحٍ؛ لقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة:٩]، فالبَيعُ غَيرُ صَحيحٍ، لكنَّ البائِعَ لا يَأثَمُ ما دامَ لا يَعلَمُ بالحُكمِ، إلَّا أنَّنا نَقولُ: العَقدُ ليس بصَحيحٍ؛ لأنَّ الصِّحَّةَ ليست هي البَيعَ، بل هي مُترتِّبةٌ على البَيعِ، فتَبيَّنَ أنَّ هذا البيعَ فاسِدٌ، فلا تَترتَّبُ عليه الصِّحَّةُ، لكن لا إِثْمَ.

ومِن ذلك: لو أنَّ رَجُلًا ذَبَحَ ذَبيحةً، ونَسِيَ أنْ يُسمِّيَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، فلا إِثْمَ عليه، مع أنَّ الواجِبَ أنْ يَذكُرَ اسْمَ اللهِ عليها، لكن نَسِيَ، فنقولُ: لا إِثْمَ عليه. ولكن هل يَأكُلُ منها، أو لا؟

الجَوابُ: لا يَأكُلُ منها؛ لأنَّه تَبيَّنَ أنَّ الذَّبيحةَ فاقِدةُ الشَّرطِ، ولهذا قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام:١٢١]، فنقولُ: الذَّبيحةُ هذه حَرامٌ، لا تَأكُلْها أنتَ أيُّها الذَّابِحُ، ولا يَأكُلْها غيرُكَ.

لكن لو أكَلَها غَيْرُهُ، وهو لا يَدْري أنَّها مَتروكةُ التَّسْميةِ، فليس عليه إِثْمٌ؛ لأنَّه جاهِلٌ، أو نَسِيَ، فأَكَلَ، فلا إِثْمَ عليه؛ لأنَّه ناسٍ.

فإنْ قال قائِلٌ: هذا الرَّجُلُ نَسِيَ أنْ يُسمِّيَ، لماذا لا تُدخِلونَهُ في الآيةِ؟

قُلنا: نحن أَدْخَلْناهُ في الآيةِ، وقُلنا: لا إِثْمَ عليه. لكنَّ الآثارَ المُترتِّبةَ على شَيءٍ غَيرِ صَحيحٍ لا تكونُ صحيحةً، وهُنا شيئانِ: أَكْلٌ، وذَبحٌ. فالذَّبحُ تَبيَّنَ أنَّه غيرُ صَحيحٍ، لكنَّه لا إِثْمَ فيه؛ لأنَّ الذَّابِحَ ناسٍ، لكن الأَكْل لا يجوزُ، ولهذا قُلنا: لو أَكَلَ الإنسانُ الذَّابِحُ أو غَيرُهُ ناسيًا أو جاهِلًا فلا إِثْمَ عليه، فلكُلِّ فِعلٍ حُكمُهُ.

وهذا الَّذي قَرَّرْناهُ هو ظاهِرُ القُرآنِ والسُّنَّةِ، وهو اختيارُ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، وما ذَكَرَ ابنُ جَريرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الإجماعِ على حِلِّ مَتْروكِ التَّسْميةِ سَهْوًا[2] ليس بصَحيحٍ، فلا إِجْماعَ؛ فإنَّ من السَّلَفِ مَن مَنَعَ ذلك، أي: مَنَعَ الأَكْلَ من مَتْروكِ التَّسْميةِ سَهوًا، لكِنَّ ابنَ جَريرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يَرى خِلافَ الرَّجُلِ والرَّجُلَينِ شَيئًا[3]، والواجِبُ الرُّجوعُ إلى الكِتابِ والسُّنَّةِ، ما لم يُخالِفْ إجْماعًا قَطعيًّا، فإنْ خالَفَ إجْماعًا قَطعيًّا فلْيَتَّهِمِ الإنسانُ رَأيَهُ، ولا يُخالِفِ الإجْماعَ.

ويُسْتَثنى من هذه الآيةِ الكَريمةِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ما كان من حُقوقِ العِبادِ؛ فإنَّه لا فَرْقَ بيْنَ النَّاسي والذَّاكِرِ، والعامِدِ والجاهِلِ، فلو أنَّ شَخْصًا أَخْطَأَ، فلَبِسَ ثَوبَ غيرِهِ، يَظُنُّهُ ثَوبَ نَفسِهِ، ثمَّ احْتَرَقَ هذا الثَّوبُ، فهل يَضمَنُ، أوْ لا؟

الجَوابُ: يَضمَنُ، لكن لا إثْمَ عليه، وإنَّما قُلنا: يَضْمَنُ؛ لأنَّ هذا حقُّ آدميٍّ مَبْنيٌّ على المُشاحَّةِ، وأمَّا حقُّ اللهِ فقد سَبَقَ أنَّه ليس على الإنسانِ شَيءٌ في الكَفَّاراتِ والفِدَى.

فإنْ قال قائِلٌ: كيف تُجيبونَ عن قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ﴾ [النساء:٩٢]، فأوجَبَ اللهُ حقَّ آدميٍّ -وهو الدِّيَةُ- وحَقَّ نَفسِهِ، وهو الكَفَّارةُ؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٣٩).

(٢) تفسير الطبري (٩/ ٥٢٩).

(٣) العدة (٤/ ١١١٩)، اللمع (ص:١٨٧)،البرهان (٢/ ٧٢١)، تفسير ابن كثير (٣/ ٦٠٠).

فالجَوابُ: أنَّ هذه مُسْتثناةٌ من القاعِدةِ، ولله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنْ يَسْتثنيَ ما شاءَ، وإذا قُلتَ بهذا الجَوابِ سَلِمتَ من كُلِّ اعتِراضٍ، تقولُ: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧]، فأوجَبَ اللهُ تَعالى الكَفَّارةَ والدِّيَةَ في قَتلِ الخَطَأ مع أنَّه خطَأٌ، والحُكمُ لله عَزَّوَجَلَّ، فيُسْتَثنى هذا من عُمومِ آيةِ البَقَرةِ.

فإنْ قُلتَ: ما الحِكْمةُ أنَّه يُسْتَثنى؟

فالجَوابُ: أنَّنا نَعلَمُ أنَّ كُلَّ شَيءٍ حَكَمَ اللهُ به ورسولُهُ فهو حِكْمة، سواء عَلِمْنا تلك الحِكْمةَ أوْ لا.

ثمَّ نقولُ: لَمَّا كانتِ النُّفوسُ خَطَرُها عَظيمٌ لم يَسْقُط الواجِبُ في حَقِّ اللهِ وحَقِّ العِبادِ وإنْ كان الفاعِلُ مُخطِئًا، والأمْرُ في هذا -والحَمدُ لله- واضِحٌ.

٨- بيانُ مِنَّةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على هذه الأُمَّةِ، في أنَّه لم يَحمِلْ عليها إِصْرًا كما حَمَلَهُ على الَّذين مِن قَبلُ.

والإِصْرُ هو: الشَّيءُ الشَّديدُ الثَّقيلُ. وكانتِ الأُمَمُ السَّابِقةُ -ولاسيَّما اليَهودُ- قد غُلِّظَ عليهم في الأحْكامِ الشَّرْعيةِ؛ لأنَّهم كَذَبةٌ، ولأنَّهم أهْلُ طُغْيانٍ وكِبْرياءٍ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا ١٦٠ وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [النساء:١٦٠-١٦١] إلى آخر الآية، فقال: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾، لكِن هذه الأُمَّة لم يَحمِلِ اللهُ عليها من الآصارِ والأَغْلالِ ما كان على مَن قَبلَها، ولهذا كان من وَصْفِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه يَضَعُ عن هذه الأُمَّةِ إصْرَهُم والأغْلالَ الَّتي كانت عليهم[1].

---

(١) كما في سورة الأعراف، الآية (١٥٧).

٩- أنَّ اللهَ له الحُكْمُ، يَحكُمُ بما شاءَ، يُشدِّدُ على أَقْوامٍ، ويُخفِّفُ عن آخَرينَ، ولكن لنَعْلَمْ أنَّه لا صِلَةَ بين الله عَزَّوَجَلَّ والخَلْقِ بنَسَبٍ أو سببٍ إلَّا سببَ العَمَلِ الصَّالحِ، وأنَّه جَلَّوَعَلَا لا يُشدِّدُ على قَومٍ، ويُيَسِّرُ على آخرينَ، إلَّا لحِكَمٍ بالِغةٍ، سواء أدْرَكْناها أم لم نُدرِكْها، فعلى المُؤمِنِ أنْ يُحقِّقَ قولَهُ: رضيتُ باللهِ رَبًّا، وبالإِسْلَامِ دِينًا، وبمُحَمَّدٍ ﷺ رسُولًا.

١٠- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يُحمِّلْ عِبادَهُ ما لا يُطِيقونَ، بل جَعَلَ الدِّينَ يُسرًا من جَميعِ النَّواحي، وهذا كالتَّأكيدِ لقَولِهِ تَعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، لكِن هذه الجُمْلةَ -وهي قَوْلُه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾- خَبَرٌ من اللهِ تَعالى، وهذه الجُمْلةُ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ دُعاءٌ من المُؤمِنينَ.

١١- طَلَبُ العَفْوِ من اللهِ والمَغْفِرةِ والرَّحْمةِ، فالعَفْوُ عن التَّقْصيرِ في الواجِبِ، والمَغْفِرةُ عن فِعلِ المُحرَّمِ، والرَّحْمةُ ثَوابُ العَمَلِ، والتَّوْفيقُ للعَمَلِ الصَّالِحِ.

فيُؤخَذُ من هذا: أنَّه يَنبَغي للإنسانِ أنْ يَدْعُوَ بهذه الجُمَلِ الثَّلاثِ: اعْفُ عنا، واغْفِرْ لنا، وارْحَمْنا.

١٢- أنَّ اللهَ تَعالى مَوْلَى المُؤمِنينَ؛ لقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾، ووِلايةُ اللهِ تَعالى نَوْعانِ: عامَّةٌ، وخاصَّةٌ.

فأمَّا العامَّةُ فهي الشَّامِلةُ لجَميعِ الخَلْقِ، وأمَّا الخاصَّةُ فهي المُختَصَّةُ بالمُؤمِنينَ، فكُلُّ أحَدٍ فاللهُ مَوْلاهُ، يَتولَّاهُ ويَتصرَّفُ فيه كما يشاءُ، وكُلُّ مُؤمِنٍ فإنَّ اللهَ تَعالى قد تَولَّاهُ تَولِّيًا خاصًّا، وَفَّقَهُ به للإيمانِ والعَمَلِ الصَّالِحِ، والمُرادُ هنا بقَوْلِه: ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ الوِلايةُ الخاصَّةُ.

١٣- طَلَبُ النَّصْرِ على القَومِ الكافِرينَ، سواء كان النَّصْرُ بالقَولِ أو بالفِعْلِ، فالنَّصرُ بالقَولِ: هو ظُهورُ حُجَّةِ المُسلِمينَ، ودَحْضُ حُجَّةِ الكافِرينَ، والنَّصرُ بالفِعلِ: هو أنْ يكونَ قِتالٌ بيْنَنا وبيْنَ أعْدائِنا الكُفَّارِ، فيَنصُرَنا اللهُ تَعالى عليهم.

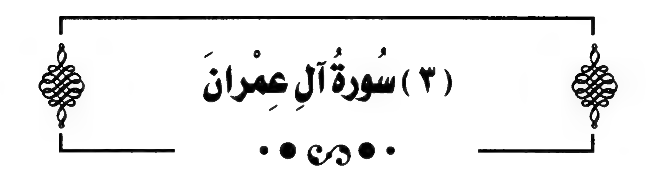
ولْيَعلَمْ إخْواني المُسلِمونَ أنَّ هذه الآيَةَ والَّتي قبلَها إذا قـرَأَهما الإنسانُ في لَيلةٍ كَفتَاهُ، أي: في الحِفظِ والرِّعايةِ والدُّعاءِ؛ لأنَّهما اشْتَمَلَتا على كُلِّ مَصالِحِ الدِّينِ والدُّنيا.

وإلى هنا انْتَهى الكَلامُ على سُورةِ البَقَرةِ، السُّورةِ العَظيمةِ الَّتي أَخْذُها بَرَكةٌ، وفَقْدُها حَسْرةٌ، ولا تَسْتَطيعُها السَّحَرةُ.

ثمَّ نَنتقلُ إلى السُّورَة الثَّانيَة، وهي أُخْتُها الَّتي أمَرَ النَّبيُّ ﷺ بقِراءَتها مع البَقَرة، فقال: «**اقْرَؤُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَايَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍّ، يُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[1].

•• ✿ ••

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن، رقم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(٣) سُورةُ آلِ عِمْرانَ

قال اللهُ تَعَالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ البَسْمَلةُ آيةٌ من كِتَاب اللهِ، لكنَّها آيةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، لا تَتْبَع ما قَبْلَها، ولا ما بَعْدَها، ولذلك لم تُرَقَّم في العَدَد إلَّا في سُورة الفَاتِحَة، فقد رُقِّمَت، ولكنَّ تَرْقِيمَها على قَوْلٍ من أَقْوَال أَهْلِ العِلْمِ، والصَّحيحُ: أنَّها لا تُرَقَّم ولا في الفَاتِحَة؛ لأنَّها ليست آيةً من الفَاتِحَة، وقد بيَّنَّا في مَوْضعٍ آخرَ الأَدِلَّة على ذلك، أي: أنَّ البَسْمَلَة ليست آيةً من الفَاتِحَة[1].

•• ••

قال الله تَعالى: ﴿الٓمٓ ۝١﴾

هذه حُرُوفٌ هِجَائيَّةٌ ثَلَاثَةٌ: أَلِفٌ، ولامٌ، ومِيمٌ. والحُرُوف الهِجَائيَّةُ بمُقْتَضى اللُّغة العَرَبِيَّة ليس لها مَعْنًى في حدِّ ذَاتِها؛ لأنَّها حُرُوف هِجَائِيَّة يَتَرَكَّب منها الكَلَامُ، ومن المعلوم أنَّ القُرْآن نَزَلَ باللُّغة العَرَبِيَّة، وعلى هذا فالحُرُوف الهِجَائِيَّة الَّتي ابْتَدأ اللهُ بها في بعض السُّوَرِ ليس لها مَعْنًى، هذا مُقْتَضى اللِّسَان العَرَبِيِّ، ولكن لها فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ، وهي إِظْهَار عَجْزِ المُعَارِضِين للقُرْآن الكَرِيم من قُرَيْشٍ وغيرها؛ لأنَّ هذا القُرْآن الَّذي أَعْجَزَهم لم يأتِ بجَدِيدٍ أو غَرِيبٍ على الحُرُوف الَّتي يُرَكِّبُون منها كَلَامهم، ومع ذلك أَعْجَزَهم، فالقُرْآن الكَرِيمُ هو من هذه الحُرُوف الَّتي يُرَكِّب منها هؤلاء كَلَامَهم، وعَجَزُوا أن يُعَارِضُوه، هذا هو المَغْزَى.

---

(١) الشرح الممتع (٣/ ٥٨).

ولذلك لا تَجِدُ سُورةً مَبْدُوءةً بهذه الحُرُوف الهِجَائِيَّة إلَّا وبعدها ذِكْرُ القُرْآن مُبَاشَرَةً، أو ذِكْرُ ما لا يُمْكِن العِلْمُ به إلَّا بوَحْيٍ، مثلُ: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم:١-٣].

•••

قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾

هذه الآيـةُ بَعْضُ آيـةٍ من آيـة الكُرْسِيِّ، يُخْبِرُ اللهُ بها عن نَفْسِه أنَّه المُتَوَحِّد بالأُلُوهيَّة، لا إِلَهَ إلَّا هو، وأنَّه كَامِلُ الحياةِ والقَيُّومِيَّة، فالحَيَاةُ ضدُّ الموتِ، ولهذا قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨].

والقَيُّومِيَّة تَعْنِي القَائِمَ بنَفْسِه، فلا يحتاجُ إلى غيره، القَائِمَ على غيره، فكلُّ مَخْلُوق مُحْتَاجٌ إليه، لا يَقُومُ إلَّا بالله.

إذنْ، فتَفْسِيرُ الحيِّ: أنَّه ذو الحَيَاةِ الكَامِلةِ من كلِّ وَجْهٍ، حياةٌ لم تُسْبَق بعَدَمٍ، ولا يَلْحَقُها فناءٌ، وليس فيها نَقْصٌ لا في الصِّفَات، ولا في الأَفْعَال، ولا في الأَحْكَام.

والقَيُّومُ هو: القَائِمُ بنَفْسِه، القَائِمُ على غيره. وهذا يَتَضَمَّنُ كَمَال غِنَاهُ عن كلِّ مَن سِوَاه، وافْتِقَارَ كلِّ مَن سِوَاه إليه جَلَّوَعَلَا.

في هاتَين الآيتَينِ من الحِكَمِ والفوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ كَلامَ اللهِ الَّذي أعجزَ الْبَشَرَ -ولاسيَّما العَرَبُ الفُصَحاءُ البُلَغاءُ- لم يكُنْ من حُروفٍ غَريبةٍ يَتحجَّجُ بها المُعارِضُ، بل هو من حُروفٍ يَتركَّبُ منها كَلامُهم،

يُؤخَذُ هذا من قَولِهِ: ﴿الٓمٓ﴾.

٢- انْفِرادُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالأُلوهيَّةِ؛ لقَولِهِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

٣- إثْباتُ الاسْمَينِ العَظيمَينِ: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾، وقد ذُكِرَ هذانِ الاسْمانِ في كِتابِ اللهِ في ثلاثةِ مَواضِعَ: في آيةِ الكُرسيِّ، وفي هذه الآيةِ، وفي سُورةِ طه في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِ﴾ [طه:١١١].

٤- إثْباتُ ما تَضمَّنهُ هذانِ الاسْمانِ من صِفَاتِ اللهِ، وقد قِيلَ: إنَّهما يَتضمَّنانِ جميعَ صفاتِ الكَمالِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، إمَّا مُطَابقةً، وإمَّا الْتِزامًا.

٥- أنَّ المُدبِّرَ للخَلْقِ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿ٱلۡقَيُّومُ﴾، ويَترَتَّبُ على هذا: ألَّا تَسأَلَ إلَّا اللهَ، ولا تَعتمِدَ إلَّا على اللهِ، ولا تَلْجأَ عِندَ الشَّدائِدِ إلَّا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه هو القائِمُ عليك، المُدبِّرُ لأُمورِكَ، فلا تَلْجأْ إلى غَيرِ اللهِ؛ فإنَّ مَن تعلَّقَ شَيئًا وُكِلَ إليه، ومَن تَعلَّقَ غَيرَ اللهِ فهو خاسِرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾

قَوْلُه: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ أي: نَزَّلَهُ شَيئًا فشَيئًا؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾، قال اللهُ تَعالى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يَعني:

أَنْزَلْناهُ مُفرَّقًا ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢]، وقال تَعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء:١٠٦]، فالقُرآنُ الكَريمُ نَزَلَ شَيئًا فشَيئًا، بَعضُهُ بدُونِ سَبَبٍ، وبَعضُهُ لِسَبَبٍ، وهذا يُرجَعُ إليه في كُتُبِ التَّفْسيرِ.

وقَوْلُه: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ يَعني: القُرآنَ؛ لأَنَّه مَكْتوبٌ، فهو مَكْتوبٌ في اللَّوحِ المَحْفوظِ، ومَكْتوبٌ في الصُّحُفِ الَّتي بأَيْدي المَلائكةِ، ومَكْتوبٌ في الصُّحُفِ الَّتي بأَيْدي الآدميِّينَ.

وقَوْلُه: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ يَعني: أنَّ ما جاءَ به فهو حقٌّ، أو ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ يَعني: أَنَّه حقٌّ من عِندِ اللهِ، وكِلا المَعْنيَينِ صَحيحٌ، وكِلاهُما لا يَتَناقضانِ، وعلى هذا فنقولُ: إنَّ مَعْنَى الآيةِ: أنَّه أَتى بالحقِّ، وأَنَّه حقٌّ.

وقَوْلُه: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ حالٌ، يعني: حالَ كَوْنِ هذا الكتابِ مُصدِّقًا لِمَا بيْنَ يَدَيهِ، يَعْني: من الكُتُبِ السَّابِقةِ، ولهذا قال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾.

وتَصْديقُ القُرآنِ لِمَا بين يَدَيهِ له وَجْهانِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: شَهادَتُهُ بأَنَّ الكُتُبَ السَّابِقةَ حقٌّ، فهو قد صَدَّقَها، وبيَّنَ أَنَّها حقٌّ.

الوَجْهُ الثَّاني: أَنَّه وَقَعَ مُطابِقًا لِمَا أَخْبَرَتْ به الكُتُبُ السَّابقةُ، فيكونُ مُصدِّقًا لها فيما أَخْبَرَتْ به؛ لأنَّ رِسالةَ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- مَذْكورةٌ في الكُتُبِ السَّابقةِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في وَصْفِ النَّبيِّ ﷺ: ﴿ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ

وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف:١٥٧].

وقَوْلُه: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ يَعْنِي: على مُوسَى ﴿وَٱلْإِنجِيلَ﴾ على عِيسَى، وإنَّما قال: «أنزَلَ التَّوْراةَ والإنْجيلَ» دُونَ (نزَّلَ)؛ لأنَّ التَّوْراةَ والإنْجيلَ نَزَلَتا جُمْلةً واحِدةً بدُونِ تَفريقٍ.

وقَولُهُ: ﴿مِن قَبْلُ﴾ يَعني: من قَبلِ أنْ نَزَّلَ عليك الكِتابَ، وكان بيْنَ عيسى ومُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- سِتُّ مِئةِ سَنةٍ، ولم يَأتِ بعدَه نَبيٌّ.

وقَوْلُه: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ أي: عِلْمًا يَهْتَدونَ به، فأمَّا التَّوْراةُ فلِبَني إسْرائيلَ، والإنْجيلُ لِبَني إسْرائيلَ، والقُرآنُ لِجَميعِ الخَلْقِ.

﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ يَعني: الفَرْقَ بيْنَ الحقِّ والباطِلِ، ولم يَجعَلْ ذلك مُلْتَبِسًا، بل فرَّقَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيْنَهما تَفْريقًا واضِحًا لا يَزيغُ عنه إلَّا هالِكٌ.

وقيلَ: إنَّ الفُرقانَ هو القُرآنُ، ولكِن هذا القَول ضَعيفٌ؛ لأنَّ اللهَ ذَكَرَ تَنْزيلَ القُرآنِ في أوَّلِ الآيةِ الَّتي قَبْلَها.

وقَوْلُه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ ذَكَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذه الجُمْلةَ بَعدَ ذِكْرِ الكُتُبِ الثَّلاثةِ؛ تَهْديدًا لهؤلاءِ الكُفَّارِ الَّذين قامتْ عليهم الحُجَّةُ بإنْزالِ الكُتُبِ عليهم.

والكُفرُ بآياتِ اللهِ هو إمَّا تَكذيبُها، وإمَّا الاستِكْبارُ عنها، وعلى هذا يدورُ مِحوَرُ الكُفرِ، إمَّا إنكارٌ وتَكذيبٌ، وإمَّا استِكْبارٌ وإعْراضٌ.

وقَوْلُه: ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ هي شَرائِعُهُ عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ الشَّرائِعَ من آياتِ اللهِ؛ لأنَّ كُلَّ شَريعةٍ شَرَعَها اللهُ فهي مُطابِقةٌ للحِكْمةِ تمامًا، ولِلرَّحْمةِ، وللصَّلاحِ، والإصلاحِ، ولن يأتِيَ البَشَرُ بمِثلِ شَرائِعِ اللهِ في أيِّ زَمانٍ أو مكانٍ، فلهذا كانتِ الشَّرائِعُ آيةً من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْلُه: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ أي: قَويٌّ في نَوْعيَّتِه، شَديدٌ في أَبديَّتِه، والعِياذُ باللهِ، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف:٧٥].

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ أي: غالِبٌ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف:٢١].

وقَوْلُه: ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ أي: صاحِبُ انتِقامٍ ممَّن يَسْتَحِقُّهُ؛ لأنَّه جَلَّوَعَلَا عزيزٌ، لا يَذِلُّ أبدًا، فله العِزَّةُ ولِرَسولِهِ ولِلمُؤمِنينَ.

في هاتَينِ الآيَتَينِ الكَريمَتَينِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إثْباتُ أنَّ اللهَ نزَّلَ الكِتابَ (القُرآنَ)، وهذا يدُلُّ على شَيئَينِ:

الأوَّلُ: أنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ.

الثَّاني: عُلُوُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه إذا كان كلامَهُ -وقد نَزَلَ- دلَّ ذلك على أنَّ المُتكلِّمَ به عالٍ، وهو كذلك، فإنَّ اللهَ تَعالى عالٍ بذاتِهِ، وعالٍ بصِفاتِهِ، فعُلُوُّ اللهِ يَنقسِمُ إلى قِسمَينِ:

الأوَّلُ: عُلُوُّ ذاتٍ، بمَعْنى: أنَّه تَعالى فَوْقَ كُلِّ شَيءٍ، وأدِلَّتُهُ كَثيرةٌ من القُرآنِ والسُّنَّةِ وكَلامِ السَّلَفِ والعَقْلِ والفِطْرةِ.

الثَّاني: عُلُـوُّ صِفـةٍ، بمَعْنى: أنَّ له الصِّفاتِ العُلْيا عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ صِفاتِهِ أَعْلى الصِّفاتِ وأكْمَلُها.

٢- شَرَفُ النَّبيِّ ﷺ، وعُلُوُّ مَنزِلَتِهِ؛ حيثُ نزَّلَ اللهُ عليه هذا الكِتابَ العَظيمَ.

٣- أنَّ القُرآنَ حَقٌّ، ليس فيه شَيْءٌ مُفتَرًى من دُونِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإذا كان حقًّا، وقد الْتزَمَ اللهُ تَعالى أنْ يَحْفَظَهُ، دلَّ ذلك على بُطلانِ قَولِ مَن يقولُ: إنَّه قد حُذِفَ منه شَيءٌ. فإنَّ القُرآنَ -والحمدُ للهِ- لم يُحْذَفْ منه شَيءٌ، وإنَّما تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ صَاغِرًا عن كَابِرٍ إلى يَوْمِنا هذا، ليس فيه شَيْءٌ محَذوفٌ.

ومَن زَعَمَ أنَّ فيه شَيئًا محَذوفًا فقد قَدَحَ في القُرآنِ كُلِّه، وقَدَحَ في خَبَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في قَوْلِه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، وقَدَحَ فيما أَجْمَعَتْ عليه الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥].

٤- أنَّ كُلَّ ما جاءَ به القُرآنُ فهو حَقٌّ مُوافِقٌ للمَصالِحِ، ومَنافِعِ الخَلْقِ، فما أَمَرَ به فالحقُّ في امْتِثالِهِ، وما نَهى عنه فالحقُّ في اجْتِنابِهِ.

٥- شَرَفُ هذا الكِتابِ العَزيزِ؛ حيثُ كانتِ الكُتُبُ السَّابِقةُ قد نوَّهَتْ عنه، ونَزَلَ مُصدِّقًا لها، وقد ذَكَرْنا في التَّفْسيرِ الآيَةَ الَّتي تدُلُّ على هذا.

٦- وُجُوبُ الإيمانِ بالتَّوْراةِ والإِنْجيلِ، وأنَّ اللهَ تَعالى أنزَلَ كِتابًا يُسمَّى: التَّوراةَ. وهو نازِلٌ على مُوسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وكِتابًا يُسمَّى: الإنجيلَ. وهو نازِلٌ على عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فيجِبُ علينا أنْ نُؤمِنَ بأنَّ اللهَ أنزلَ التَّوْراةَ، وأنزلَ الإنْجيلَ.

ولكِنْ هل التَّوْراةُ المَوْجودةُ، والإنْجيلُ المَوْجودُ في أَيْدي اليهودِ والنَّصارى هو ما نَزَلَ حقًّا على مُوسى وعِيسَى؟

الجَوابُ: قد بيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ فيهما زيادةً ونَقْصًا، وتَبْديلًا، وتَقْديمًا وتَأْخيرًا، فحُرِّفَ الكَلِمُ عن مَواضِعِهِ، لكِنَّ الواجِبَ أنْ نُؤمِنَ بأنَّ اللهَ أنزلَ كِتابًا على مُوسى يُسمَّى: التَّوْراةَ. وكِتابًا أُنزِلَ على عيسى يُسمَّى: الإنجيلَ. وأنَّهما حقٌّ.

ولكِنْ هل بَقِيَتْ شَرائِعُهما، بمَعْنى: هل يجِبُ علينا أنْ نَعْمَلَ بما فيهما من الشَّرعِ إذا وَرَدَ شَرعُنا بخِلافِهِ؟

الجَوابُ: لا، بل ولا يجوزُ؛ لأنَّ الكِتابَ العَزيزَ (القُرآنَ) نَزَلَ ناسِخًا لكُلِّ ما سَبَقَهُ من الكُتُبِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، أي: له الهَيْمَنةُ عليه والسُّلْطةُ، فما خالَفَهُ ولو كان ثابتًا في التَّوْراةِ والإنْجيلِ فإنَّه مَنْسُوخٌ، والَّذي تَولَّى ذلك هو اللهُ الَّذي أنزَلَ هذا وهذا، فإذا نَسَخَ الشَّرائِعَ السَّابِقةَ بشَريعةِ مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- وَجَبَ علينا أنْ نُؤمِنَ بأنَّها حقٌّ، وأنَّه يجِبُ العَمَلُ بها قَبلَ أنْ تُنسَخَ، وأمَّا بعدَ النَّسخِ فلا يُعمَلُ بها.

٧- أنَّ النَّاسَ مُحْتاجونَ إلى هُدى اللهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾، فالعَقلُ لا يَستقِلُّ بعِلْمِ ما يَنفَعُ، ولا بعِلْمِ ما يضُرُّ أيضًا، بل لا بُدَّ من شَريعةٍ تُبيِّنُ للنَّاسِ ذلك، ولهذا قال: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾.

٨- أنَّ اللهَ تعالى أنزَلَ الفُرْقانَ بيْنَ الحقِّ والباطِلِ، والصِّدْقِ والكَذِبِ، والضَّارِّ والنَّافِعِ، حتَّى لا يَبْقَى النَّاسُ في عَمًى لا يَهتَدونَ سَبيلًا.

فإنْ قال قائِلٌ: أليس يَخْفى على بَعضِ النَّاسِ ما جاءَ في القُرآنِ من الحقِّ؟

فالجَوابُ: بلى، ولكن هذا ليس لِقُصورِ هِدايةِ القُرآنِ، وإنَّما هو لِقُصورٍ في المُسْتدِلِّ بالقُرآنِ، فقد يكونُ ناقِصَ عِلمٍ، وقد يكونُ قاصِرَ فَهمٍ، وقد يكونُ سيِّئَ الإِرَادةِ، لا يُريدُ الحقَّ، فيُحرَمُ من الوُصولِ للحَقِّ.

وأمَّا مَن أعطاهُ اللهُ تَعالى فَهمًا، وعِلْمًا، ونِيَّةً حَسَنةً يُريدُ الوُصولَ إلى الحقِّ، فلن يَشتَبِهَ عليه شَيءٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٧-٨].

٩- وَعيدُ أولئك الكُفَّارِ الَّذين كَفَروا بما أَنْزَلَ اللهُ تعالى من الكِتابِ، إمَّا بالتَّكْذيبِ، وإمَّا بالاسْتِكْبارِ.

١٠- التَّحْذيرُ من الكُفرِ؛ لأنَّ كُلَّ مَن عَلِمَ بأنَّ للكافِرِ عَذابًا شَديدًا فسوف يَحْذَرُ.

١١- إِثْباتُ هذا الاسْمِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو (العَزيزُ) الغالِبُ الَّذي لا يُغلَبُ.

١٢- أنَّ اللهَ ذو انتِقامٍ، ولكِنْ ممَّن؟

الجوابُ: بيَّنَ اللهُ تَعالى أنَّه يَنتقِمُ من المُجرمينَ، فقال تَعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢]، وانتِقامُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قويٌّ شَديدٌ، نَسألُ اللهَ أنْ يُعيذَنا جميعًا من انتِقامِهِ، وأسْبابِ سَخَطِهِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٥ ﴾

هذه جُملةٌ مُؤكَّدةٌ بـ: ﴿ إِنَّ ﴾، يُؤكِّدُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّه لا يَخْفى عليه أيُّ شَيءٍ، سواءٌ في الماضي، أو المُسْتَقبلِ، أو الحاضِرِ، وسواء كان عَظِيمًا أو هَيِّنًا، ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾، وذلك لكَمالِ إحاطَتِهِ عَزَّوَجَلَّ بالخَلْقِ عِلْمًا.

ففي هذه الآيةِ من الفوائِدِ:

١- بَيانُ عُمومِ عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَنَّه شَامِلٌ لكُلِّ شَيءٍ في الأرضِ والسَّماءِ.

٢- التَّحْذيرُ من مُخالَفةِ أَمْرِ اللهِ، إمَّا بالتَّهاوُنِ بالوَاجِباتِ، أو بانْتِهَاكِ المُحرَّماتِ؛ لأنَّ الإنسانَ متى عَلِمَ أنَّ اللهَ لا يَخْفَى عليه شَيْءٌ في الأَرْضِ، ولا في السَّماءِ، فإنَّه لن يَجْرُؤَ على المُخَالفةِ.

٣- بلاغةُ القُرآنِ الكَريمِ؛ حيثُ بَدَأَ بالأَرْضِ هُنا قَبْلَ السَّماءِ؛ لأنَّه قد يظُنُّ ظانٌّ أنَّ كَوْنَ اللهِ تَعالى لا يَخْفَى عليه شَيءٌ في السَّماءِ ظاهِرٌ، لكِنْ إذا كان في الأَرْضِ فقد يَتوهَّمُ وَاهِمٌ أنَّ اللهَ يَخْفَى عليه، والأَمْرُ على حدٍّ سَواءٍ بالنِّسْبةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ اللهَ لا يَخْفى عليه شَيءٌ في الأَرْضِ ولا في السَّماءِ، فالمَسْموعُ مَسْمُوعٌ له، والمُبصَرُ مُبْصَرٌ له جَلَّوَعَلَا.

•●○●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ ﴾ أي: يَجعَلُكُم على صُورةٍ مُعيَّنَةٍ ﴿فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ جَمْعُ رَحِمٍ، وهو وِعَـاءُ الجَنينِ ﴿كَيْفَ يَشَآءُ﴾ أي: على الوَجْهِ الَّذي يَشَـاؤُهُ عَزَّوَجَلَّ، ما بَيْنَ جَميلٍ وذَميمٍ، وأَسْوَدَ وأَبْيَض، وطَويلٍ وقَصيرٍ، وصَحِيحٍ وسَقِيمٍ، فهو يُصَوِّرُ ما في الأَرْحَامِ كيف يَشاءُ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا مَعْبودَ حقٌّ إلَّا هـو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: ذو العِزَّةِ والحِكْمةِ.

فيُستَفادُ من هذه الآيةِ الكَريمةِ:

١- عُمُومُ عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حيثُ يَعْلَمُ ما في الأَرْحامِ، ويُصوِّرُ ما في الأَرْحَامِ كيف يَشَاءُ.

٢- أنَّ أَمْرَ التَّصْويرِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهو خَالِقُ الصُّوَرِ، ليس باخْتِيَارِ الأَبِ، ولا باخْتِيَارِ الأُمِّ أنْ يكونَ طِفْلُهُما على ما يُريدانِ من جَمَالٍ ودَلَالٍ، بل هو إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٣- أنَّه يَحْرُمُ على الإِنْسَانِ أنْ يُعيِّرَ الشَّخصَ بصُورَتِهِ، فيَقُولَ: هو قَصيرٌ، هو ذَميمٌ، هو مُسْتَطيلُ الوَجْهِ، هو كذا وكذا. لِشَيءٍ مِمَّا صَوَّرهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ عَيْبَ الصُّورةِ في الحَقِيقَةِ عَيبٌ للمُصوِّرِ، فإذا وَجدتَّ رَجُلًا ذَميمًا فلا يَحِلُّ لك أنْ تُعَيِّرَهُ بذلك؛ لأنَّك إذا عَيَّرتَهُ فقد عيَّرتَ خالِقَهُ جَلَّوَعَلَا؛ إذْ إنَّ هذا الذَّميمَ لا يَملِكُ أنْ يُجمِّلَ نَفْسَهُ.

٤- أنَّ هذا التَّصْويرَ تابعٌ لِمَشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكُلُّ شَيءٍ يُقيِّدُهُ اللهُ تَعالى بالمَشيئةِ فإنَّه مُقيَّدٌ بالحِكْمةِ، أي: أنَّ مَشيئةَ اللهِ ليست مَشيئةً مُجرَّدةً هكذا عَفويَّة، بل هي

مَشيئةٌ مَبْنيَّةٌ على حِكْمةٍ بَالِغةٍ، قد نَعْلَمُها، وقد لا نَعْلَمُها، ودَليلُ ذلك: قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠]، فبيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ مَشيئَتَهُ تابِعةٌ لعِلمِهِ وحِكمَتِهِ.

٥- إثْباتُ المَشيئةِ للهِ تَعالى، حيثُ يقولُ: ﴿كَيْفَ يَشَآءُ﴾، وهذا كَثِيرٌ في القُرآنِ الكَريمِ، وواضِحٌ لكُلِّ أحَدٍ، أنَّ الأمْرَ كُلَّه بمَشِيئةِ اللهِ، حتَّى أَفْعَالُنا نحن الَّتي تَصدُرُ بإِرَادَاتِنا لم تكُنْ إلَّا بمَشيئةِ اللهِ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

٦- انْفِرادُ اللهِ تَعالى بالأُلوهيَّةِ الحقِّ؛ لِقَولِهِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وهذه الفَائِدةُ تَسْتَلزِمُ ألَّا نَعْبُدَ إلَّا اللهَ، ولا نَتألَّهَ إلَّا إلى اللهِ، وأنَّ جَميعَ المَعْبوداتِ من سِوَى اللهِ فهي باطِلةٌ، وعليه فلا نَلْجَأُ إلَّا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا نَسْتَعينُ إلَّا به، ولا نَسْتَغيثُ إلَّا به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وأمَّا ما يَتعلَّقُ بأصْحابِ القُبورِ من الذَّهابِ إلى القُبورِ، وسُؤَالِ الأَمْواتِ، فإنَّ هذا شِركٌ أَكْبَرُ، والعِياذُ باللهِ.

٧- أهمِّيَّةُ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، حيثُ يُكَرِّرُ اللهُ تَعالى ذلك في مَواطِنَ كَثيرةٍ، ففي أوَّلِ السُّورةِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:٢]، وفي هذه الآيَةِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، أي: لا مَعْبودَ حقٌّ إلَّا اللهُ، فكُلُّ المَعْبوداتِ من دُونِ اللهِ بَاطِلةٌ؛ لأنَّها لا تَسْتَحِقُّ أنْ تُعْبَدَ.

٨- إثْباتُ هَذَينِ الاسمَينِ الكَريمَينِ: (العَزيزِ) و(الحَكيمِ)، وما تَضمَّناهُ من صِفتَي العِزَّةِ والحِكْمةِ، وكذلك الحُكْمُ.

فالعَزيزُ مَعْناهُ: ذو العِـزَّةِ، والعِـزَّةُ هي: الغَلَبةُ، فهو غَالِبٌ لا يُغْلَبُ، وقاهِـرٌ لا يُقْهَرُ، جَلَّوَعَلَا.

والحَكيمُ يَعْني: ذا الحِكْمةِ، وذا الحُكْمِ، فاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى له الحُكْمُ المُطلَقُ الكونيُّ والشَّرعيُّ، وله الحِكْمةُ البالِغةُ فيما قَضاهُ وقدَّرَهُ، وفيما حَكَمَ به عَزَّ وَجَلَّ.

•••

يقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ هُوَ ﴾ الضَّميرُ يَعُودُ على اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

والخِطابُ في قَولِهِ: ﴿عَلَيْكَ﴾ يَعُودُ إلى النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

والكِتَابُ هو القِرآنُ.

وقَوْلُه: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ أي: آياتٌ بَيِّنةٌ وَاضِحةٌ، لا تَخفَى على أَحَدٍ ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يَعْني: هُنَّ المَرجِعُ الَّذي يُرْجَعُ إليه في الكِتابِ ﴿وَأُخَرُ﴾ يَعْني: ومنه أُخَرُ ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ تَشْتَبِهُ على بَعضِ النَّاسِ، وتَخفَى عليهم، فقسَّمَ اللهُ تعالى القُرآنَ إلى قِسمَينِ:

- مُحْكَمٍ، أي: وَاضِحٍ بيِّنٍ لا يَخْفى على أَحَدٍ.
- ومُتشابِهٍ، يَشْتَبِهُ على بَعضِ النَّاسِ.

وقَدَّم ذِكْرَ المُحْكَماتِ على ذِكْرِ القِسْمِ الثَّاني -وهو المُتَشابِهاتُ- لِيَبْدُرَ إلى الذِّهنِ أنَّ هذه المُحكَماتِ هي المَرْجِعُ.

وقَسَّمَ النَّاسَ باعتِبارِ المُتَشابِهِ إلى قِسمَينِ، فقال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي: مَيْلٌ عن الحَقِّ -والعِياذُ باللهِ- وانْحِرافٌ عنه ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ أي: يَطْلُبونَ المُتَشابِهَ؛ لِيُشَكِّكوا عِبادَ اللهِ بالقُرآنِ، ولهذا قالَ: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾.

وقَوْلُه: ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ بمَعْنى: طَلَبٍ، يَعْني: يَتَّبِعونَ المُتَشابِهَ طَلَبًا للفِتْنةِ، والفِتْنةُ: صدُّ النَّاسِ عن دِينِهِم؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج:١٠]، فقَوْلُه: ﴿فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ أيْ: صَدُّوهُم عن دِينِهِم.

وقَوْلُه: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ أي: تَفْسيرِهِ بما لم يُرِدْهُ اللهُ به، فيَضِلُّونَ بأَنْفُسِهم، ويُضِلُّونَ غَيْرَهُم.

قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ اختَلَفَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يُوقَفُ على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أو يُوصَلُ، فيُقالُ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾؟ واختِلافُهُم هذا مَبْنيٌّ على مَعنى التَّأْويلِ في قَولِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فإنْ كانَ المُرادُ به: التَّفسِيرَ. فالقِراءةُ بالوَصلِ؛ لأنَّ المَعْنى: وما يَعْلَمُ تَفْسِيرَهُ إلَّا اللهُ والرَّاسِخونَ في العِلمِ، يَعْني: يَعْلَمُونَ تفسيرَهُ.

وإذا قُلْنا: إنَّ التَّأْويلَ هو ما يَؤُولُ إليه الشَّيءُ، كما في قَولِهِ تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣]، أي: مآلُهُ الَّذي يَؤُولُ إليه، فهنا الوَقْفُ، تَقولُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ويكونُ المُؤمِنون الرَّاسِخون في العِلْمِ يَقُولونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ أي: بالقُرآنِ مُحْكَمِهِ ومُتَشابِهِهِ ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وإذا كان كُلٌّ من

عِندِ اللهِ فإنَّه ليس فيه تَناقُضٌ، لا يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بعضًا، ولا يَتناقَضُ في أَحْكامِهِ؛ لأنَّه من عِندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أي: ما يَتَّعِظُ بهذا القُرآنِ إلَّا أَصْحابُ العُقولِ الرَّاجِحةِ الرَّاشِدةِ، وأمَّا مَن ليس عِندَهُ عَقْلٌ راجِحٌ راشِدٌ فإنَّ القُرآنَ لا يَنْفعُهُ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبة:١٢٤-١٢٦].

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الفوائدِ:

١- أنَّ اللهَ تَعالى أنزلَ الكِتابَ على مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسلَّم-، وهذا يَسْتَلزِمُ شَيئَينِ:

الأوَّلُ: أنَّه كَلامُ اللهِ.

والثَّاني: أنَّ اللهَ تَعالى عَالٍ على خَلْقِهِ.

٢- بَيانُ انقِسامِ القُرآنِ إلى قِسمَينِ: مُحكَمٍ، ومُتَشابِهٍ.

■ فالمُحكَمُ: ما اتَّضحَ مَعْناهُ وبانَ لكُلِّ أحدٍ، مِثلُ: قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [البقرة:٨٣]، فإنَّ كُلَّ إنسانٍ يَعرِفُ الإحسانَ، وكما في قَولِهِ تَعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة:١٨٥]، فكُلُّ أَحدٍ يَعْرِفُ الشَّهرَ، ويَعرِفُ رَمَضانَ.

▪ وأمَّا المُتَشابهُ فكَثيرٌ ممَّا اختلَفَ فيه العُلَماءُ، كاختِلافِهِم في مَعْنى القُرُوءِ في قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]، فإنَّهم اخْتَلَفوا: ما المُرادُ بالقَرْءِ؟ فقيلَ: الحَيضُ. وقيلَ: الطُّهرُ. وله أَمْثِلةٌ أُخْرَى.

٣- الحِكْمةُ في أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جعَلَ بَعضَ القُرآنِ مُتشابِهًا؛ لِيَبتلِيَ مَن في قَلْبِهِ زَيغٌ، فيَتَّبعُ المُتَشابِهَ، ومَن كان راسِخًا في العِلمِ، فيَتَّبعُ المُحكَمَ، ويَحمِلُ المُتَشابِهَ عليه، وهذا من حِكْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

والمُتَشابِهُ كما يكونُ في القُرآنِ فكذلك يكونُ في السُّنَّةِ، وقد قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**الحَلالُ بَيِّنٌ، والحَرامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُما أُمُورٌ مُتَشابِهاتٌ، لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ**»[1].

٤- أنَّ الواجِبَ رَدُّ المُتَشابِهِ إلى المُحْكَمِ؛ لِقَولِهِ: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، أي: مَرْجِعُهُ الَّذي يَرْجِعُ إليه، فلا يجوزُ للإنسانِ أنْ يَتَّبِعَ المُتَشابِهَ، ويَدَعَ المُحكَمَ، بل الواجِبُ أنْ يَرُدَّ المُتَشابِهَ إلى المُحكَمِ؛ لِيكونَ كُلُّه مُحكَمًا.

٥- أنَّ النَّاسَ انقَسموا في هذا المُتَشابِهِ إلى قِسْمَينِ:

قِسْمٌ في قَلبِهِ زَيغٌ، يَتتبَّعُ المُتَشابِهَ، ويُورِدُهُ على نَفْسِهِ أوَّلًا، فيَشُكُّ، وعلى غَيرِهِ ثانيًا، فيُشكِّكُ.

مِثالُ ذلك: أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران:١٠٦]،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال، رقم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال تَعالى: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [طه:١٠٢-١٠٣]، فيأْتي إنسانٌ ممَّن في قَلبِهِ زَيغٌ، ويقولُ: كيف يُخبِرُ بأنَّ الوُجوهَ تَسْوَدُّ، ويُخبِرُ بأنَّهم يُحْشَرونَ زُرْقًا؟ فيقولُ: هذا مُتناقِضٌ. فيَفتتِنُ، ويَفتِنُ النَّاسَ.

وأمَّا الرَّاسِخونَ في العِلْمِ فيَقُولونَ: لا مُناقَضةَ؛ لأنَّ يومَ القيامةِ خَمْسونَ ألْفَ سَنةٍ، تَتغيَّرُ فيه الوُجوهُ من سَوادٍ إلى زُرْقةٍ، أو من زُرْقةٍ إلى سَوادٍ، أو يُقالُ: إنَّ الأَزْرَقَ الخالِصَ يكونُ قَريبًا من السَّوادِ؛ لأنَّه أَزْرَقُ خالِصٌ داكِنٌ، فيكونُ كالأسوَدِ.

ومن ذلك: أنْ يقولَ: إنَّ اللهَ تَعالى قالَ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢]، وقال: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣]، فكيفَ يقولُ في الآيةِ الأُولى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾، وفي الثَّانيةِ يَقولُ عنهم: إنَّهم يَقولونَ: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، وما هذا إلَّا كَتْمٌ؟ فيَفْتَتِنُ بنفسِهِ، ويَفْتِنُ غيرَهُ.

أمَّا الرَّاسِخونَ في العِلمِ فيَقولونَ: إنَّ هؤلاءِ يَكْتُمونَ أنَّهم كانوا مُشرِكينَ في أوَّلِ الأَمْرِ، ثُمَّ بعدَ ذلك يُختَمُ على أَفْواهِهِم، وتَكلَّمُ أَيْدِيهم، وتَشْهَدُ أرْجُلُهُم بما كانوا يَكْسِبونَ، وحِينئذٍ لا يَكتُمونَ اللهَ حَديثًا، والأمْثِلةُ على هذا كَثيرةٌ.

نَسأَلُ اللهَ أنْ يَجعَلَنا من الرَّاسِخينَ في العِلْمِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

٦- أنَّ ما كان من عِندِ اللهِ فإنَّه لا يُمكِنُ أنْ يَتناقَضَ؛ لِقَولِ الرَّاسِخينَ في العِلمِ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

٧- وُجوبُ التَّسْليمِ التَّامِّ للهِ عَزَّوَجَلَّ في الأُمورِ الَّتي تَشْتَبِهُ عليكَ، وإذا سَلَكتَ هذا الطَّريقَ، وفَوَّضتَ الأمْرَ إلى اللهِ في الأُمورِ القَدَريَّةِ والشَّرعيَّةِ، سَلِمتَ من أُمورٍ

كَثيرةٍ، واطْمَأَنَّ قَلْبُكَ، واسْتَراحَتْ نَفْسُكَ؛ لِقَولِ الرَّاسِخينَ في العِلمِ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

٨- أنَّه لا يَتذكَّرُ بالمَواعِظِ من القُرآنِ والسُّنَّةِ إلَّا أَصْحابُ العُقولِ.

٩- أنَّ مَن لم يَتذكَّرْ بالقُرآنِ فليس من ذَوي العُقُولِ، والمُرادُ بالعُقولِ هُنا: العُقُولُ الرَّاشِدةُ النَّاضِجةُ الَّتي تَعْرِفُ ما يَضُرُّها، فتَجتَنِبُهُ، وتَعرِفُ ما يَنفَعُها، فتُوافيهِ.

وليس المُرادُ بالعَقْلِ هنا: العَقْلَ الَّذي يَترتَّبُ عليه التَّكليفُ؛ فإنَّ العَقْلَ الَّذي يَترتَّبُ عليه التَّكْليفُ حاصِلٌ للكُفَّارِ وغَيرِ الكُفَّارِ، لكِن عَقلُ الرُّشدِ ليس إلَّا للمُؤمِنينَ.

•••

قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ⑧﴾

هذا من قَولِ الرَّاسِخينَ في العِلْمِ، يَقولونَ في المُتَشابِهِ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ⑦ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾.

والزَّيغُ بمَعْنى: المَيْلِ، أي: لا تُمِلْ قُلوبَنا بعدَ إذْ هَدَيْتَنا بالعِلْمِ والتَّوْفيقِ ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ أي: أَعْطِنا من عِندِك رَحْمةً تُثَبِّتُنا بها، وتُبعِدُ عنَّا الشُّبُهاتِ ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ أي: كَثيرُ العَطاءِ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أَنَّه يَنبَغي للإنسانِ أنْ يَسْأَلَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الثَّباتَ على الحقِّ، بأَلَّا يُزيغَ قَلْبَه بعدَ إذْ هَداهُ؛ لأنَّ القَلْبَ بيْنَ أصبُعَينِ من أصابعِ الرَّحْمنِ عَزَّوَجَلَّ، إنْ شاءَ أقامَهُ، وإنْ شاءَ أزاغَهُ، والإنسانُ على خَطَرٍ ما دامت رُوحُهُ في جَسَدِهِ.

٢- التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بنِعمَتِهِ، حيثُ قالوا: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾، أي: كما مَنَنْتَ علينا بالهِدايةِ، فلا تَخْذُلْنا بالغِوايةِ والزَّيغِ.

٣- الاعْتِرافُ للهِ عَزَّوَجَلَّ بالفَضلِ بهِدايَتِهِ، ولا شكَّ أنَّ أَعْظَمَ نِعَمِ اللهِ على عَبدِهِ أنْ يَهدِيَهُ للإسلامِ، فيَنشرِحَ به صَدرُهُ، ويَطمئِنَّ به قَلبُهُ.

٤- سُؤالُ اللهِ المزيدَ من فَضْلِهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾، وإنَّما أضافوا ذلك إلى اللهِ في قَولِهِم: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾؛ لأنَّ عِظَمَ العَطيَّةِ من عِظَمِ المُعْطي، وكَثْرَةَ الهَديَّةِ والهِبَةِ من كَرَمِ المُعْطي.

٥- إثْباتُ هذا الاسْمِ الكَريمِ من أَسْماءِ اللهِ: (الوَهَّابِ)، أي: كَثيرِ الهِباتِ والعَطايا.

٦- التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بأَسْمائِهِ، ويُختارُ الاسْمُ المُناسِبُ لِما دعا به الإنسانُ، فهم قالوا: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾، والقائِلُ يقولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ؛ إنَّك أنتَ الغَفورُ. اللَّهُمَّ ارْحَمْني؛ إنَّك أنتَ الرَّحيمُ. وما أَشْبَهَ ذلك.

•••

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ۝٩﴾

قَوْلُه: ﴿رَبَّنَآ﴾ يَعني: يا ربَّنا ﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ أي: حاشِرُهم جميعًا في مَكانٍ واحِدٍ ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾، واللَّامُ هُنا للتَّوقيتِ، يَعني: أنَّهم سيُجْمَعونَ في يَومٍ لا شكَّ فيه، وهو يَومُ القيامةِ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية:٢٥-٢٦].

وقَوْلُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ هذه جُمْلةٌ تَعْليليَّةٌ، يَعْني: آمَنَّا بذلك، وأَقْرَرْنا به؛ لأنَّك وَعَدتَّ به، وأنتَ لا تُخلِفُ الميعادَ، وذلك لكَمالِ صِدْقِهِ جَلَّوَعَلَا، وكَمالِ قُدْرتِهِ؛ فإنَّه بكَمالِ الصِّدقِ والقُدْرةِ يَحصُلُ المَوْعودُ به؛ إذْ إنَّ إخلافَ الوَعدِ إمَّا أنْ يكونَ لكَذِبِ الواعِدِ، وإمَّا أنْ يكونَ لعَجْزِهِ، والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ مُنزَّهٌ عمَّا لا يَليقُ به من الكَذِبِ والعَجْزِ، فقَولُهُ أَصْدَقُ القَولِ، وقُدرَتُهُ أَعْظَمُ القُدَرِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّ الرَّاسِخينَ في العِلمِ يُؤمِنونَ إيمانًا جازِمًا لا يَعْتَريهِ شَكٌّ بيومِ القيامةِ؛ لِقَولِهِم: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾.

٢- أنَّ الأوَّلينَ والآخِرينَ يُجْمَعونَ في مَكانٍ واحِدٍ في زَمَنٍ واحِدٍ، وهذا كقَولِهِ تَعالى ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَوَّلِينَ وَٱلۡأٓخِرِينَ ۝٤٩ لَمَجۡمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ﴾ [الواقعة:٤٩-٥٠]، وقَولِهِ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يَجۡمَعُكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [الجاثية:٢٦].

٣- صِدْقُ إيمانِ هؤلاءِ الرَّاسِخينَ في العِلْمِ، بأنَّهم ليس عِندَهم شَكٌّ ولا احتِمالٌ فيما وَعدَ اللهُ به من جَمْعِ النَّاسِ لِيَومٍ لا رَيْبَ فيه.

٤- أنَّ إيمانَ أُولئك الرَّاسِخينَ في العِلْمِ بيَومِ البَعثِ مَبنيٌّ على يَقينٍ وإيمانٍ بكَمالِ صِفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حيثُ إنَّه تَعالى لا يُخلِفُ الميعادَ.

٥- أنَّ العاقِلَ يَجِبُ عليه أنْ يَعْمَلَ لهذا اليَومِ الَّذي لا رَيْبَ فيه، ولكنَّ النُّفوسَ تَعْمَلُ لِيَومٍ زائِلٍ فانٍ، وتَنْسَى اليَومَ الآخِرَ الباقيَ، فما أَكْثَرَ الَّذين غرَّتْهمُ الحياةُ الدُّنيا، ولَهَوْا بها عن مُسْتَقبَلِهم في الآخِرةِ، وكأنَّهم مُقيمونَ أبدًا في الدُّنيا لا يَرْتَحِلونَ، وكأنَّهم لا يُبعَثونَ فيُجازَون، نَسأَلُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أنْ يرزُقَنا الاستِعْدادَ لذلك اليَومِ العَظيمِ، وأنْ يَجعَلَنا فيه من السُّعَداءِ، وأنْ يَختِمَ لنا ولإخْوانِنا بالخَيرِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•●೦●•

يقولُ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لَمَّا ذَكَرَ حالَ الرَّاسِخينَ في العِلمِ، المُؤمِنينَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴿١٠﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ أي: كَفَروا باللهِ، وبما يَجِبُ الإيمانُ به، وقد بيَّنَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ الإيمانَ أنْ تُؤمِنَ باللهِ، ومَلائِكتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليَومِ الآخِرِ[1]، فمَن كَفَرَ بشَيءٍ من ذلك دَخَلَ في هذه الآيةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو؟ رقم (٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

كما أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨) من حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

كذلك أيضًا مَن كَفَر كُفْرَ استِكْبارٍ، بأنِ استكْبَرَ عن طَاعَةِ اللهِ فيما يَخرُجُ به العَبْدُ من الإسلامِ إذا خالَفَ أَمْرَ اللهِ، فهو داخِلٌ في هذه الآيةِ، ولهذا أطْلَقَ اللهُ تَعالى الكُفرَ، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، ولم يَقُلْ بكذا وكذا.

وقَوْلُه: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ أي: لن تُفِيدَهم، ولن تمنَعَهم من اللهِ إذا أَرادَ بهم سُوءًا، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١].

وقَولُهُ: ﴿أَمْوَٰلُهُمْ﴾ يَشْمَلُ القَليلَ والكَثيرَ، ومن أيِّ نَوْعٍ كان، من ذَهَبٍ، أو فِضَّةٍ، أو جَواهِرَ، أو لآلِئَ، أو أوانٍ، أو أيِّ شَيءٍ، لن يُفيدَهم شَيئًا، ولن يَمنَعَ عنهم شَيئًا من عَذابِ اللهِ، إذا أرادَ اللهُ ذلك.

ولهذا نَجِدُ الزَّلازِلَ والفَيَضاناتِ والأَمْراضَ المُهْلِكَةَ، لا يُمكِنُ للغَنيِّ مهما كَثُرَ مالُهُ أنْ يَدْفَعَها عن نَفْسِهِ إذا أرادَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

﴿وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾ أيضًا تُغْني عنهم من اللهِ شَيئًا، والأَوْلادُ هنا يَشْمَلُ الذَّكَرَ والأُنْثى؛ لأنَّ الوَلَدَ في اللُّغةِ العَربيَّةِ يَشْمَلُ الذَّكَرَ والأُنْثى، قَال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء:١١]، فقال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ بعدَ أنْ ذَكَرَ الأَوْلاد، فدلَّ ذلك على أنَّ الأُنْثى تَدخُلُ في مُسمَّى الوَلَدِ.

فالأَوْلادُ مهما كَثُروا، ومهما كانوا في الشَّجاعةِ والقُوَّةِ والبَأْسِ، فإنَّهم لن يُغْنوا وَالِديهم شَيئًا من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حتَّى لو وَقَفوا على بَابِهم بالسُّيوفِ والمَدافِعِ فلن يُغْنوا عنهم من اللهِ شَيئًا.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ أي: الَّذين كَفَروا ﴿هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ أي: الَّذي تُوقَدُ به النَّارُ، فهُم وَقودُ النَّارِ والعِياذُ باللهِ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [التحريم:٦]، يَعني: أنَّ النَّاسَ للنَّارِ مِثلُ الحَطَبِ، النَّار تَأكُلُهم، وتَشتعِلُ بهم، والعِياذُ باللهِ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إثْباتُ هذا الحُكمِ العَظيمِ للكافِرينَ -والعياذُ باللهِ- أنَّهم وَقودُ النَّارِ.

٢- أنَّ الكافِرَ مهما قَوِيَ سُلطانُهُ، وكَثُرَ مالُهُ والمُدافِعُ عنه، فإنَّ ذلك لن يُغنِيَهُ من اللهِ شَيئًا.

٣- التَّحْذيرُ من الكُفرِ؛ لأنَّ شَيئًا هذه عاقِبَتُهُ لا بُدَّ أنْ يَحذَرَ منه العاقِلُ.

٤- أنَّه إذا حَصَلَ هذا للكُفَّارِ فإنَّ المُؤمِنَ لن يُصيبَهُ ذلك، أي: لن يكونَ وَقُودَ النَّارِ، وإذا قُدِّرَ أنَّه عَمِلَ عَمَلًا سَيِّئًا يَستحِقُّ به دُخُولَ النَّارِ، فإنَّه لن يُخلَّدَ فيها.

٥- أنَّ في الأَمْوالِ والأَوْلادِ دِفاعًا عن الإنسانِ، بمَعْنى: أنَّه يَتَّخِذُ المالَ والوَلَدَ؛ حِمايةً له، ولكن هل هذا يَحْميهِ من اللهِ؟

الجوابُ: لا، لا يَحْميهِ من اللهِ.

٦- تَسْليةُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- بأنَّ هؤلاءِ الَّذين كَفَروا به هذا مَصيرُهم -والعِياذُ باللهِ- وأنَّهم لن يُعجِزوا اللهَ.

٧- تَهْديدُ أُولئك الكُفَّارِ، فإنَّه لن تُغنِيَ عنهم أَمْوالُهم ولا أَوْلادُهم من اللهِ شَيئًا، وتأمَّلْ قَولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة:٢٥]،

بيْنَما المُؤمِنُ يَفْرَحُ، ويَقولُ للنَّاسِ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة:١٩]، أمَّا الكافِرُ فيَقولُ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ۝٢٥ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ ۝٢٦ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ۝٢٧ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة:٢٥-٢٩]، اللَّهُمَّ أعِذْنا من ذلك يا ربَّ العالَمِينَ.

٨- إثْباتُ النَّارِ، وهي الدَّارُ الَّتي أَعَدَّها اللهُ عَزَّوَجَلَّ لأَعْدائِهِ، فإنَّها مَصيرُهم أَبَدَ الآبدينَ، لن يَخْرُجوا منها أبَدًا، ولا يُخَفَّفُ عنهم من عَذابِها، ﴿وَهُمۡ يَصۡطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾، فيُقالُ لهم: ﴿أَوَلَمۡ نُعَمِّرۡكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [فاطر:٣٧]، ويَقولون: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ۝٧٧ لَقَدۡ جِئۡنَٰكُم بِٱلۡحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَكُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [الزخرف:٧٧-٧٨]، ويَقولون للمَلائِكةِ: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمًا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٩]، واللهِ ما طَمِعُوا بالخُروجِ، ولا طَمِعوا بدَوامِ التَّخْفيفِ، بل قالوا: ﴿يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمًا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾، ويَقولونَ للهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ﴾، فيَقولُ لهم: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون:١٠٧-١٠٨]، وهذا أَعْظَمُ الإذْلالِ، وأَعْظَمُ الخِزْيِ، والعِياذُ باللهِ، أنْ يَقولَ لهم أرحَمُ الرَّاحِمِينَ: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾؛ لأنَّهم مُستحِقُّونَ لذلك، مُعاقَبونَ بعَدْلِهِ؛ فإنَّه عَزَّوَجَلَّ أَهْلُ العَدلِ والإحسانِ، مُنَزَّهٌ عن الظُّلمِ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٦٠].

•●❧●•

قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١﴾﴾

الدَّأْبُ بمَعْنى: العادةِ.

وآلُ فِرْعَون المُرادُ بهم: أَتْباعُهُ على دِينِهِ، وهو على رَأْسِهم، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود:٩٧-٩٨].

وفِرعَونُ هو: الطَّاغيةُ العَنيدُ المُتكبِّرُ الَّذي أَرْسَلَ اللهُ تَعالى إليه مُوسى بنَ عِمْرانَ مع أخيهِ هارونَ عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ، وهو طاغيةُ مِصْرَ.

وقَوْلُه: ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي: قَبْلَ آلِ فِرعَونَ، مِثْلُ: قَومِ لُوطٍ، وثَمُودَ، وعادٍ، وأَشْباهِهِم.

ثمَّ ذَكَرَ هذا الدَّأْبَ في قَولِهِ: ﴿كَذَّبُوا بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ أي: كَذَّبوا بشَريعَتِنا؛ لأنَّ الشَّرائِعَ من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ إذْ لا أَحَدَ من البَشَرِ يَستطيعُ أنْ يَضَعَ شَريعةً كشَريعةِ اللهِ في إصلاحِ عِبادِ اللهِ، فالشَّرائِعُ آياتٌ من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهؤلاء كَذَّبوا بآياتِ اللهِ، واسْتكْبروا عنها.

ولكِـن هل تَكْذيبُهُم كان عن حَقيقةٍ؟ انظـر قَـوْلَ اللهِ تَعالى عن آلِ فِرعَونَ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، فهُم في الباطِنِ مُوقِنونَ.

وقَوْلُه: ﴿ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ هذه مُتعَلِّقةٌ بـ: ﴿جَحَدُوا﴾، يَعني: جَحَدوا بها ظُلْمًا وعُلُوًّا مع اسْتِيقَانِهِم بها.

وانظُرْ إلى قَولِ مُوسى يُخاطِبُ فِرْعَونَ مُواجَهةً، قَال مُوسى لِفِرعَونَ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:١٠٢]، ولم يُكذِّبْ فِرعَونُ مُوسى، مع قُدْرتِهِ على تكْذيبِهِ؛ لأنَّ هذا هو الواقِعُ.

وأمَّا قَولُ فِرْعَونَ: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر:٣٦-٣٧] فهذا من بابِ التَّمْويهِ على قَومِهِ، وإلَّا ففي قَرارةِ نَفْسِهِ أنَّ مُوسى صادِقٌ، لا شكَّ عِندَهُ في هذا.

وقَوْلُه: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ أي: أَهْلَكَهُم، وإنْ شِئتَ فقُلْ: أي: أَخَذَهم بالعَذابِ، وهو الهَلاكُ، والباءُ في قَولِهِ: ﴿بِذُنُوبِهِمْ﴾ أي: بسَبَبِ ذُنوبِهم، والذُّنوبُ هي: المعاصِي.

﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ أي: قويُّ العِقابِ عَزَّوَجَلَّ، والعِقابُ: المُؤاخَذةُ على الذَّنْبِ. وسُمِّيَ: عِقابًا؛ لأنَّه يَعقُبُ الذَّنْبَ، والذَّنْبُ سَبَبُهُ.

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بَيانُ حِكْمةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في تَحْذيرِ العِبادِ، حيثُ يَذْكُرُ ما جَرى للأُمَمِ السَّابقةِ من النَّكالِ والعِقَابِ بسَبَبِ التَّكْذيبِ.

٢- أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُحابي أَحَدًا لِشَرَفِهِ أو نَسَبِهِ أو ثَروتِهِ أو ما أَشْبَهَ ذلك، فالعِبادُ في حقِّ المَعْبودِ وَاحِدٌ، إذا كان عَاقَبَ أحَدًا بهذا الذَّنْبِ فسيُعاقِبُ مَن كان مِثلَهُ، ولا فَرْقَ.

٣- حِكْمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في إنْزالِ القُرآنِ، فتَجِدُ قَصَصَ الأنبياءِ أحيانًا مَبْسُوطًا مُطوَّلًا، وأحيانًا مُختصَرًا قَصيرًا، حَسَبَ ما تَقْتَضيهِ البَلاغةُ والفَصاحةُ، والقُرآنُ الكَريمُ أَعْلى ما يكونُ فَصاحةً وبَيانًا وبَلاغةً، وفي هذه الآيةِ القَصَصُ مُختَصرةٌ جِدًّا.

٤- الحِكْمةُ في ذِكْرِ ما جَرَى على الأَنبياءِ السَّابِقينَ: تَسْليةٌ للنَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وتَحْذيرٌ للَّذين كَفَروا به.

٥- بَيانُ قُوَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ الأُمَمَ مهما عَظُمَتْ قُوَّتُهم واشْتَدَّتْ فإنَّهم لن يُعجِزوا اللهَ، يقولُ الشَّاعِرُ:

وَمَا مِنْ يَدٍ إلَّا يَدُ اللهِ فَوْقَهَا ... وَلَا ظَالِمٍ إلَّا سَيُجْزَى بِأَظْلَمِ[1]

٦- إثْباتُ الأَسْبابِ، يَعْني: أنَّ اللهَ تَعَالى من حِكْمَتِهِ رَبَطَ المُسبَّباتِ بأَسْبابِها، فالعُقوبةُ الَّتي ذَكَرَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ لها سَبَبٌ، وهو الذُّنوبُ.

٧- التَّحْذيرُ من أَسْبابِ العُقُوبةِ، وقد قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١].

٨- إثْباتُ هذا الوَصْفِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو شِدَّةُ العِقابِ، وذلك لكَمالِ سُلْطانِهِ؛ لأنَّه لا أَحَدَ يَحُولُ بيْنَه وبيْنَ ما أرادَ من العُقُوبةِ.

٩- التَّحْذيرُ من المُخالَفةِ؛ لأنَّ عُقُوبةَ اللهِ إنَّما تكونُ بالذُّنوبِ الَّتي هي إمَّا تَرْكُ واجِبٍ، وإمَّا فِعْلُ مُحرَّمٍ.

---

(١) بلا نسبة في التمثيل والمحاضرة (ص:٤٥٣)، وبهجة المجالس (١/ ٣٦٧).

١٠- بَيانُ ضَرْبِ الأَمْثالِ، وإِثْباتُ القياسِ؛ لقَولِهِ: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، فكأنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: لِيَنظُرْ هؤلاءِ المُكذِّبونَ ماذا صُنِعَ بآلِ فِرعَونَ والَّذين مِن قَبلِهم، ولْيَقيسُوا الحاضِرَ على الماضي.

وفيه إيماءٌ إلى إِعْمالِ العَقْلِ؛ لأنَّ دَلالةَ القياسِ عَقْلِيَّةٌ، وإِعْمالُ العَقْلِ هو: أنْ يكونَ الإنسانُ ذا تَعقُّلٍ وتَبصُّرٍ في الأُمورِ، ويَقيسُ المُتَشابِهاتِ بعضَها على بَعضٍ.

والقياسُ هو الدَّليلُ الرَّابعُ من أَدِلَّةِ الشَّريعةِ، فإنَّ الأدِلَّةَ أَرْبَعةُ أشْياءَ: الكِتابُ، والسُّنَّةُ، والإِجْماعُ، والقياسُ الصَّحيحُ.

لكِنْ لا بُدَّ أنْ يكونَ القياسُ صَحيحًا، أمَّا القياسُ الفاسِدُ المُصادِمُ للنَّصِّ فهو مُطَّرَحٌ وفاسِدٌ على اسْمِهِ، ولهذا يُسمِّي الأُصوليُّونَ القياسَ المُخالِفَ للنَّصِّ يُسمُّونَهُ: فاسِدَ الاعتِبارِ. يَعْني: لا اعْتِبارَ به، وهذا حقٌّ.

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يرزُقَنا جَميعًا البَصيرةَ في دِينِهِ، وأنْ يَجعَلَنا من أُولي الأَلْبابِ ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران:١٩١]؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• • ❁ • •

ثُمَّ قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٢﴾﴾

يَعْني: أَعلِنْ لهم هذا القَولَ، بأنَّهم سيُغْلَبونَ في الدُّنيا، وتكونُ العاقِبةُ للمُتَّقينَ.

وإنَّما أَمَرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنْ يقولَ ذلك؛ من أَجْلِ كَسْرِ شَوْكَتِهم، وإنْزالِ الرُّعبِ في قُلوبِهِم؛ لأنَّهم يَعْلَمون أنَّ قَولَ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- حقٌّ، وأنَّ ما أَخْبَرَ به سيقَعُ.

﴿وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ يَعني: يَوْمَ القيامةِ، فهُمْ أَذِلَّاءُ في الدُّنيا، وأذِلَّاءُ في الآخِرةِ.

﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ أي: بِئسَ القَرارُ هي.

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ من الأَحْكامِ والحِكَمِ:

١- أنَّه يَنبَغي للمُسلِمِ أنْ يكونَ عَزيزًا بدِينِه، مُسْتَشعِرًا للغَلَبةِ على أَعْدائِهِ؛ لأنَّه بذلك تَحصُلُ له الجُرْأةُ والإِقْدامُ والشَّجاعةُ.

٢- أنَّه يَنْبَغي فِعْلُ كُلِّ شَيءٍ يكونُ فيه إِرْهابُ العَدُوِّ، وإِذْلالُهُ، وخِذْلانُهُ، وكَسْرُ شَوْكَتِهِ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال:٦٠].

٣- أنَّ الغَلَبَةَ للمُؤْمِنينَ؛ لأنَّ قَولَهُ: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ مَبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ولكِنَّ الفاعِلَ -وهو الغالِبُ- مَعْروفٌ، وهُمُ المُسلِمونَ، لكنْ متى يكونُ هذا؟

الجوابُ: يكونُ إذا قام المُسلِمونَ بالإيمانِ الحقِّ، الَّذي يَمْلأُ القُلوبَ، وتَصْلُحُ به الجَوارِحُ، كما قال اللهُ تَعالى عن المُنافِقينَ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾، فسُلِّمَ ذلك لهم، ولكِنْ قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون:٨]، فتَأَمَّلْ هذه الآيةَ الكَريمةَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾، ولم يَقُلْ: «واللهُ أَعَزُّ، ورَسولُهُ أعَزُّ، والمُؤْمِنونَ

أعزُّ»؛ لأنَّه لو قيل ذلك لكان للمُنافِقينَ عِزَّةٌ، ولكنَّه لا عِزَّةَ لهم، فلا عِزَّةَ للمُؤمِنينَ إلَّا إذا قامُوا بأَمْرِ اللهِ إيمانًا به جَلَّ وَعَلَا، وتَصديقًا بأَخْبارِه، واتِّباعًا لأَحْكامِه.

أمَّا وهُمْ مُتفرِّقونَ مُتنازِعونَ مُنْهَمِكونَ في حُبِّ الدُّنيا، فإنَّهم لم يَفُوا بالشَّرطِ الَّذي تكونُ به العِزَّةُ.

٤- إثْباتُ الجَزاءِ يومَ القيامةِ.

٥- أنَّ الكافِرينَ يُحْشَرونَ يَوْمَ القيامةِ إلى جهنَّمَ، ولكِنَّ حَشْرَهم هذا ليس كحَشْرِ المُتَّقِينَ إلى الرَّحْمنِ عَزَّوَجَلَّ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ مُكرَّمينَ مُعزَّزينَ ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم:٨٥-٨٦]، يُساقونَ إليها سَوْقًا -والعِياذُ باللهِ- على أشَدِّ ما يكونُ من العَطَشِ، ثمَّ يُدَعُّون فيها دعًّا -والعِياذُ باللهِ- ويُلْقَونَ فيها إلْقاءً، أعاذَنا اللهُ جَميعًا من النَّارِ.

٦- الثَّناءُ على النَّارِ بالقَدْحِ في قَولِه: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾، وصَدَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ دارًا يَلْقى فيها أَهْلُها من العَذابِ والنَّكالِ ما تَنْخَلِعُ له القُلوبُ، وتَدْمى له الأَكْبادُ، لَبِئْسَ المِهادُ هي.

• • • •

ثُمَّ قالَ اللهُ تعالَى:

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿١٣﴾﴾

هذه الآيةُ كالمِثالِ لِغَلَبةِ المُؤمنينَ للكُفَّارِ.

وقَوْلُه: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ الجُمْلَةُ هذه مُؤَكَّدَةٌ بـ: (قد)، والآيَةُ: العَلامَةُ الدَّالَّةُ على أنَّ الكُفَّارَ مَغْلوبونَ ﴿فِى فِئَتَيْنِ﴾ أي: طائِفَتَينِ ﴿ٱلْتَقَتَا﴾ في القِتالِ، ﴿فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، والقِتالُ في سَبيلِ اللهِ هو: القِتالُ الَّذي يُقصَدُ به إِعْلاءُ كَلِمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كما قال النَّبيُّ ﷺ حين سُئِلَ عن الرَّجُلِ يُقاتِلُ شَجاعةً، ويُقاتِلُ حَمِيَّةً، ويُقاتِلُ رِياءً، أيُّ ذلك في سَبيلِ اللهِ؟ فقال: «مَنْ قَاتَلَ؛ لِتكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ»[1]، وهذا الرَّسولُ والمُؤمِنونَ.

﴿وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ وهُمْ قُرَيشٌ، وذلك في بَدرٍ، فقد كان المُؤمِنونَ نحوَ ثَلاثِ مِئةٍ وأَرْبعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وكان أَعْداؤُهُم من قُرَيشٍ ما بَيْنَ تِسعِ مِئةٍ إلى أَلْفٍ، ولهذا قال: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾؛ لأنَّهم ثَلاثُ مئةٍ وأَرْبعَة عَشَرَ، وهؤلاء تِسْعُ مِئةٍ إلى أَلْفٍ، فثَلاثُ مِئةٍ وأَرْبعَة عَشَرَ هي الثُّلُثُ، ويَبْقَى الثُّلُثان، فهم ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾، يَعني: زائِدًا على عَدَدِ المُؤمِنينَ.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾ أي: يُقَوِّي ﴿بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ من عِبادِهِ، ولكِنَّ هذا تابعٌ لِحِكمَتِهِ عَزَّوَجَلَّ، فمَن كان أَهْلًا للنَّصْرِ نَصَرَهُ، ومَن كان أَهْلًا لِلخِذْلانِ، أو لم يكُنْ أَهْلًا لِلخِذْلانِ، لكِنْ في خِذْلانِهِ مَصْلحةٌ للإسلامِ والمُسلِمينَ حَصَلَ له الخِذْلانُ، لكنَّه لا يَستمِرُّ، ولا يَستقِرُّ.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾ أي: فيما حَصَلَ من غَلَبةِ القَليلِ للكَثيرِ ﴿لَعِبْرَةً﴾ أي: لاعتِبارًا يَعتبِرُ به المَرْءُ، ولكِنْ ﴿لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ أي: لأَصْحابِ الأبصارِ، والمُرادُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، رقم (٢٨١٠)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، رقم (١٩٠٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بالأبصارِ هنا: أَبْصَارُ البَصيرةِ؛ إذْ قد يكونُ الإنسانُ من ذوي الأَبْصَارِ وإنْ كان أَعْمى، وقد لا يكونُ من ذَوِي الأَبْصَارِ وإنْ كان مُبصِرًا.

من فَوائِدِ هذه الآيةِ الكَريمةِ:

١- ضَرْبُ المَثَلِ بالشَّيءِ الواقِعِ؛ لأنَّ ذلك أَبْلَغُ في طُمَأنينةِ النَّفْسِ، وطَلَبُ الطُّمَأنينةِ لا يُنافي أَصْلَ الإيمانِ؛ فإنَّ إبراهيمَ الخَليلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال للهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، فأراهُ اللهُ ذلك.

وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكُنْ شاكًّا في القُدْرةِ الإلهيَّةِ، ولكِنْ يُريدُ أنْ يَنظُرَ كيف، ولهذا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- نافيًا أنْ يكونَ إبراهيمُ شاكًّا: «نَحْنُ أَوْلَى بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»[1]، يَعْني: فإذا كُنَّا مُصدِّقينَ فإبراهيمُ أشَدُّ.

ولَمَّا بشَّرَ اللهُ تَعالى زكريَّا بالوَلَدِ قال: ﴿رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران:٤٠-٤١].

٢- هذه الصُّورَة الَّتي تَدُلُّ على أنَّ النَّصْرَ من عِندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وليس بكَثْرةِ العَدَدِ، فِئَتانِ إِحْدَاهما تُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ، والأُخرى كَافِرةٌ، والأُولى أَقَلُّ من الأُخْرى بالضِّعْفَينِ، ومع ذلك غَلَبَت القَليلَةُ؛ لأنَّ النَّصرَ من عِندِ اللهِ، لا بكَثْرةِ العَدَدِ، ولا بقُوَّةِ العُدَدِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾، رقم (٣٣٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب، رقم (١٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وانْظُرْ ما حَصَلَ للنَّبيِّ ﷺ والصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في غَزْوةِ حُنَيْنٍ، حين افْتَخروا بكَثْرَتِهم، وقالوا: لن نُغْلَبَ اليومَ من قِلَّةٍ. فغُلِبوا وهُمْ كَثْرةٌ، وعَدُوُّهم قَليلٌ؛ إذ كان الَّذين غَلَبوهم ثلاثةَ آلافٍ وخَمسَ مِئةِ رَجُلٍ، والَّذين مع النَّبيِّ ﷺ نحوُ اثْنَيْ عَشَرَ ألفًا، ولكِنْ كانتِ النِّهايةُ انتِصارَ النَّبيِّ ﷺ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ يَعني: ولقد نَصَرَكم اللهُ يومَ حُنَيْنٍ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:٢٥-٢٧].

٣- أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ ألَّا يَنْظُرَ إلى كَثْرَتِه، ولا إلى قُوَّتِه، ولكِنْ يَنظُرُ إلى نَصْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فيَسأَلُ اللهَ النَّصْرَ والعِزَّةَ، ويَسْعى بأسبابِ النَّصْرِ والعِزَّةِ، بقُوَّةِ الإيمانِ والعَمَلِ الصَّالِحِ.

٤- أنَّ القِتالَ المَضْمونَ الانْتِصارُ به هو القِتالُ في سَبيلِ اللهِ، وهو القِتالُ لِتكونَ كَلِمةُ اللهِ هي العُلْيا.

وأمَّا القِتالُ لعَصبيَّةٍ، أو وَطَنيَّةٍ، أو قَوميَّةٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فليس في سَبيلِ اللهِ، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يكونَ الإنسانُ يُقاتِلُ للدِّفاعِ عن وَطَنِهِ الإسلاميِّ باعتِبارِهِ وَطَنًا إسلامِيًّا، فيُقاتِلُ حمايةً للإسلامِ في هذا الوَطَنِ، فهذا يكونُ في سَبيلِ اللهِ.

٥- أنَّ التَّأْييدَ بالنَّصرِ لا يُطْلَبُ إلَّا من اللهِ؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾.

٦- إِثْباتُ المشيئةِ للهِ تَعالى؛ لقَولِهِ: ﴿مَن يَشَآءُ﴾، ولكِنْ هل هذه المشيئةُ مَشيئةٌ مُطلَقةٌ مُجرَّدةٌ؟

الجوابُ: لا، هذه المشيئةُ لها سَببٌ بيَّنَهُ اللهُ تعالى في القُرآنِ، فقال: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج:٤٠-٤١]، فذكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أربعةَ شُروطٍ: ﴿أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، ولا يُمكِنُ أنْ يُمكَّنَ لهم في الأرضِ إلَّا إذا كانوا يَعبُدونَ اللهَ مُخلِصينَ له الدِّينَ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النور:٥٥].

٧- أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يَعْتَبِرَ ويَتبصَّرَ في آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الكَونيَّةِ -وهي الَّتي يُقدِّرُها اللهُ عَزَّوَجَلَّ في خَلْقِه- والشَّرعيَّةِ، وهي الَّتي يَشْرَعُها لِعِبادِهِ.

فتَأَمَّلْ -يا أخي- في آياتِ اللهِ، تَأَمَّلْ في شَريعةِ اللهِ، ولاسيَّما شَريعةُ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتي شَرَعَها اللهُ له، تَجِدْها أَكْمَلَ ما يكونُ من الشَّرائِعِ، وأَنْفَعَ ما يكونُ للقُلوبِ، وأَصْلَحَ ما يكونُ للأَبْدانِ، وأَقْوَمَ ما يكونُ للبُلدانِ، شَريعةٌ كامِلةٌ من كُلِّ وَجهٍ.

وفي آياتِه الكَونيَّةِ تَجِد العِبَرَ، تَجِدُ نَخْلَتَينِ في أَرْضٍ واحِدةٍ، تُسْقيانِ بماءٍ واحِدٍ، وبَيْنَهما فَرْقٌ عَظيمٌ في الثَّمَرةِ، وفي الشَّجَرةِ في هَيْئَتِها، في خُوصِها ورِماحِها، وغَيرِ ذلك.

ثمَّ تجِدُ البُقْعةَ الصَّغيرةَ من الأرْضِ فيها أَشْجارٌ مُختلِفةٌ في شَكْلِ أَوْراقِها، وفي لَونِ أزْهارِها، ممَّا يدُلُّ على أنَّ الخالِقَ عَزَّوَجَلَّ على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ ... إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِيكُ

عُيُونٌ مِنْ لُجَيْنٍ شَاخِصَاتٌ ... بِأَبْصَارٍ هِيَ الذَّهَبُ السَّبِيكُ

عَلَى قُضُبِ الزَّبَرْجَدِ شَاهِدَاتٌ ... بِأَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ(١)

٨- أنَّه لا يَعتبِرُ إلَّا ذَوو الْبَصائِرِ، أمَّا أهْلُ الْغَفْلةِ فيَفوتُهُمُ الاعْتِبارُ؛ لقَولِهِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

أسألُ اللهَ أن يَجْعَلَنا جَميعًا، ذُكورَنا وإِنَاثَنا، صِغَارنا وكِبَارَنا، من ذَوي البَصائِرِ والاعْتِبَار؛ إنَّه على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ.

• • ● ◌ ● • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾﴾

قَوْلُه: ﴿زُيِّنَ﴾ أي: حُسِّنَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ هذا الشَّيءُ، والمُزَيِّنُ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وإنَّما بُنِيَ الفِعلُ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ؛ للعِلمِ بالفاعِلِ، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، أي: خَلقَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) البيت لإسحاق بن محارب كما في المحب والمحبوب (٣/ ١٠٣).

وقَولُهُ: ﴿حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ أي: حُبُّ المَلَذَّاتِ وما تَميلُ إليه نُفوسُهُم ﴿مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ﴾، سِتَّةُ أَشْياء كُلُّها مُحَبَّبَةٌ للنَّاسِ مُزَيَّنَةٌ لهم، لكنَّهم مُختلِفونَ فيها، منهم مَن يَغْلِبُ في حَقِّهِ جانِبُ النِّساءِ، ومنهم مَن يَغْلِبُ في حَقِّهِ جانِبُ الخَيلِ، وهكذا.

وبَدَأَ بالنِّساءِ؛ لأنَّهُنَّ أعظَمُ فِتْنةً، وأَضَرُّ، وأخطَرُ، قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ**»[1]، وصَدَقَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ فإنَّ فِتْنَةَ النِّساءِ عَظيمةٌ.

ولذلك لَمَّا فُتِنَ الكُفَّارُ بالنِّساءِ، وجَعَلوهُنَّ السَّيِّداتِ، شَاعتِ الفَواحِشُ فيهم، والصُّحْبةُ غَيرُ البريئةِ، وحَصَلَ الشَّرُّ والفَسادُ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱلْبَنِينَ﴾ هُم ذُكورُ الذُّرِّيَّةِ، ولم يَذكُرِ البَناتِ؛ لأنَّ البَناتِ لا يَفْتَتِنُ بِهِنَّ الرِّجالُ، من حيثُ هي بِنتٌ، ولا يَفْتَخِرونَ بِهِنَّ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ القَناطيرُ: جَمعُ قِنْطارٍ، وهو المالُ الكَثيرُ ﴿مِنَ ٱلذَّهَبِ﴾ وهي الدَّنانيرُ ﴿وَٱلْفِضَّةِ﴾ وهي الدَّراهِمُ، ورُبَّما يَشْمَلُ ذلك الحُلِيَّ ونَحوَهُ.

﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾ أي: المُعْلَمة، أي: المَوْضوعِ عليها عَلامةٌ تَدُلُّ على جَوْدَتِها، وقُوَّتِها، وسُرْعةِ عَدْوِها، وكَرِّها، وفَرِّها.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٠٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. كما أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم (٢٧٤١) من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿وَٱلْأَنْعَـٰمِ﴾ وهي الإبِلُ والبَقَرُ والغَنَمُ.

﴿وَٱلْحَرْثِ﴾ وهو الزُّروعُ.

كُلٌّ يَتفاخَرُ بما يُناسِبُهُ من هذه الأشياءِ السِّتَّةِ: النِّساءِ، والبَنِينَ، والقَناطيرِ المُقَنطَرةِ من الذَّهَبِ والفِضَّةِ، والخَيْلِ المُسوَّمةِ، والأنْعامِ، والحَرْثِ.

ولكِنْ هل هذه الأشياءُ باقِيَةٌ؟ وهل أَهْلُها باقُونَ لها؟

الجَوابُ: اسْمَعْهُ من الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: شَيْءٌ يَتمتَّعُ به الإنسانُ في دُنْياهُ فقط، وقد قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ في الآيةِ نَفْسِها: ﴿ذَٰلِكَ مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى:١٦-١٧].

وقَوْلُه: ﴿ذَٰلِكَ مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ هي الحَياةُ الَّتي نَحْياها الآنَ، وسَمَّاها اللهُ تعالى: (دُنْيا) لِوَجْهَينِ:

الأوَّلُ: أنَّها قَريبةٌ، أَقْربُ من الآخِرةِ.

والثَّاني: أنَّها دَنيئةٌ حَقيرةٌ بالنِّسْبةِ للآخِرةِ، حتَّى إنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قال: «**لَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ فِي الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»(١)، سَوطٌ -مِقْدارُ ذِراعٍ، أو نَحوِهِ- خَيرٌ من الدُّنيا وما فيها.

﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ أي: المآبُ الحَسَنُ، والمآبُ: ما يَؤُوبُ إليه الإنسانُ، ويَرجِعُ إليه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب فضل رباط يوم في سبيل الله، رقم (٢٨٩٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

من فَوائِدِ هذه الآيةِ الكَريمةِ:

١- التَّحْذيرُ من الفِتْنةِ بهذِهِ الأُمورِ المُتعلِّقةِ بالدُّنيا، يُؤخَذُ هذا مِن سياقِ الآيةِ.

٢- أنَّ حُبَّ هذه الأَشْياءِ من طَبيعةِ الإِنْسانِ، ولكِنْ لا يَعْنِي هذا أنْ يُقدِّمَ هذه الأَشْياءَ على مَرْضاةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٣- عِظَمُ فِتْنةِ النِّساءِ؛ لأنَّه تَعالى قدَّمها على كُلِّ ما في الدُّنيا من الشَّهَواتِ.

٤- التَّحْذيرُ من فِتْنةِ النِّساءِ، نَسأَلُ اللهَ أنْ يَعصِمَنا وإخْوانَنا المُسلِمينَ منها.

٥- جَشَعُ الإنسانِ وطَمَعُه في اقْتِناءِ الأَمْوالِ؛ لأنَّه قال: ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ أي: المُكدَّسةِ، المَحْفوظةِ برَبْطِها، وشَدِّ بَعْضِها على بَعْضٍ، وهذا يدُلُّ على عِنايةِ الإنسانِ بجَمْعِ المالِ، والمُحافَظةِ عليه.

٦- أنَّ الذَّهَبَ والفِضَّةَ مَعْدَنانِ كَريمانِ تَتَعلَّقُ بهما النُّفوسُ، ولذلك تَجِدُ تعلُّقَ النُّفوسِ بالذَّهَبِ والفِضَّةِ أَقْوى من تَعلُّقِها بغَيرِهِما من المَعادِنِ، ولو كان ذلك المَعدِنُ أَغْلى منهما، وهذا شَيءٌ مَجْبولٌ عليه بَنُو آدَمَ.

٧- الإشارةُ إلى الخَيلِ، والمُفاخَرةِ بها، ولهذا تكونُ مُعْلَمةً، لها عَلاماتٌ تَدُلُّ على جَودَتِها والمُفاخَرةِ بها، وكذلك يُقالُ في الأَنْعامِ الَّتي هي الإبِلُ والبَقَرُ والغَنَمُ.

٨- الإشارةُ إلى أنَّ الإنسانَ حَارِثٌ، أي: عامِلٌ، وهو كذلك، كما قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ. وَأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ**»[1].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم، رقم (٢١٣٢) من حديث ابن عمر رَضِيَالِلَّهُعَنْهُمَا دون قوله: «**وَأَصْدَقُهَا ...**».

٩- التَّزْهيدُ في هذه الأُمورِ، وأنَّها فانِيَةٌ زائِلةٌ، لكِنْ ما أَحْسَنَ أنْ تكونَ وسيلةً لِمَرْضاةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ!

فالمرأةُ الصَّالِحةُ عِندَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ مَطْلوبةٌ، والتَّزوُّجُ مَأْمورٌ به، إمَّا وُجوبًا، وإمَّا استِحْبابًا بالشُّروطِ المَعْروفةِ عِندَ العُلَماءِ.

وكذلك البَنونَ، قد يَكُونونَ صالِحِينَ، يَنفَعونَ وَالِديهم في الحَياةِ، وبعدَ المَماتِ.

وكذلك الخَيلُ قد تكونُ ممَّا يُجاهَدُ عليه في سَبيلِ اللهِ.

وكذلك الإبِلُ والبَقَرُ والغَنَمُ، قد تكونُ ممَّا يُتقرَّبُ إلى اللهِ تَعالى بذَبْحِهِ، كالهَدايا والضَّحايا والعَقائِقِ.

وكذلك الحَرْثُ إذا لم يَصُدَّ عن ذِكرِ اللهِ، وصار الإنسانُ يَحْرُثُ ابتِغاءَ فَضلِ اللهِ، والاستِغْناءِ عن عِبادِ اللهِ، فإنَّه مَحْمودٌ، يَنتفِعُ به حتَّى الطُّيورُ والزَّواحِفُ والظِّباءُ والأرانِبُ وغَيرُها.

١٠- أنَّ حُسْنَ المآبِ حَقِيقةً هو في الآخِرةِ عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾.

أسألُ اللهَ تَعالى أن يُحْسِنَ مَآبَنا جَمِيعًا، وأن يُعِيذَنا من مُضِلَّات الفِتَنِ، وسُوءِ الخَاتِمَةِ؛ إنَّه على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ.

• • ◦ • •

= كما أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠)، وأحمد (٤/ ٣٤٥) من حديث أبي وهب الجشمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾﴾

قَوْلُه: ﴿قُلْ﴾ أي: قُلْ يا مُحَمَّدُ، ويجوزُ أنْ نقولَ: إنَّها عامَّةٌ لكُلِّ داعٍ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أي: قُلْ أيُّها الدَّاعي إلى اللهِ ﴿أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾، والاستِفْهامُ للتَّشويقِ، ومَعْنَى ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ أَؤُخبِرُكم، وهذا كقَولِهِ تَعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف:١٠].

وقَوْلُه: ﴿بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ المُشارُ إليه ما سَبَقَ من الأُمورِ السِّتَّةِ الَّتي زُيِّنَ للنَّاسِ حُبُّها.

وقَولُهُ: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ﴾ هذا مَوضِعُ بَيانِ الخَيرِ، ويجوزُ أنْ تكونَ ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ﴾ مُتعلِّقةً بـ: ﴿خَيْرٍ﴾، أي: بخَيرٍ من ذلكم للَّذين اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهم، و﴿جَنَّاتٌ﴾ هي بَيان ذلك الخَيرِ، ولا يَختلِفُ المَعْنى.

وقَوْلُه: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ أي: اتَّقَوْا محارِمَ اللهِ، وأجمَعُ ما قِيلَ في التَّقْوى: أنَّها تَوَقِّي عَذابِ اللهِ تَعالى بامْتِثالِ أَمْرِهِ، واجْتِنابِ نَهْيِهِ على بَصيرةٍ.

وقَولُهُ: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ خصَّ رُبوبيَّتَهُ بهم؛ لأنَّها رُبوبيَّةٌ خاصَّةٌ أَوْصَلَتْهُم إلى هذا المَكانِ العَظيمِ.

﴿جَنَّاتٌ﴾ المُرادُ بها: الجَنَّاتُ الَّتي أعَدَّها اللهُ تَعالى لِعِبادِهِ المُؤْمِنينَ، فيها ما لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنا من سَاكِنيها يا ربَّ العالَمينَ.

وقَوْلُه: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ أي: تَسيلُ من تَحتِ قُصُورِها وأَشْجارِها، والأنْهارُ أَرْبعةٌ ذَكَرَها اللهُ تعالى في قَولِهِ: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [محمد:١٥].

وقَوْلُه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ أي: ماكِثِينَ أبَدًا، وقد جاءَ التَّصْريحُ بالتَّأْبِيد في مَواضِعَ عَديدةٍ من القُرآنِ الكَريمِ.

وقَوْلُه: ﴿وَأَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ﴾ مَعْطوفةٌ على ﴿جَنَّٰتٞ﴾، وخصَّها بالذِّكرِ؛ لأنَّها أَلَذُّ شَيءٍ يكونُ في الجَنَّةِ ممَّا يَتمتَّعُ به النَّاسُ، وأَعْظَمُ من ذلك: النَّظَرُ إلى وَجْهِ اللهِ الكَريمِ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنا إيَّاه.

وقَوْلُه: ﴿مُّطَهَّرَةٞ﴾ أي: مُطهَّرةٌ من الأَقْذَار والأَنْجاسِ، فلا بَوْلَ، ولا غائِطَ، ولا عَرَقَ مُنتِنٌ، ولا حَيْضَ، ولا شَيْءَ، ومُطهَّرةٌ أيضًا من الكَراهيةِ لأَزْواجِهِنَّ والبَغْضاءِ، ومُطهَّرةٌ من النُّشُوزِ والتَّكرُّهِ للزَّوجِ، وما أَشْبَهَ ذلك، فهي مُطهَّرةٌ من كُلِّ شَيءٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مَعْطوفةٌ على ﴿جَنَّٰتٞ﴾ أي: رِضًا من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يُحِلُّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عليهم رِضاهُ، فلا يَسْخَطُ عليهم أبدًا، وهذا من أَعْظَمِ النَّعيمِ، وفَوقَهُ النَّظَرُ إلى وَجْهِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثمَّ قال تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ أي: عَليمٌ بهم، وبِمَنْ يَستحِقُّ هذا الجَزاءَ، ومَن لا يَستحِقُّ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أَمْرُ النَّبـيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ يُبيِّنَ للنَّاسِ ما هو خَيْرٌ من مَلاذِّ الدُّنيا، وتَشْويقُـهُم إلى ذلك بصِيغـةِ الاستِفْـهامِ: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾.

٢- أنَّه يجوزُ المُقارنةُ بيْنَ شَيْئَيْنِ مع بُعْدِ ما بيْنَهما؛ لقَولِهِ: ﴿بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾، وقَـد قَـال النَّبيُّ ﷺ: «لَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ فِي الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»[1]، بل أَبْلَغُ من ذلك قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان:٢٤]، فإنَّ المُفضَّلَ عليه في هذه الآيةِ ليس فيه خَيْرٌ؛ لأنَّ مَعْنى الآيةِ: أَصْحابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خيرٌ مُستَقَرًّا من أَهْلِ النَّارِ، وأَهْلُ النَّارِ لا خَيْرَ في مُسْتَقَرِّهم، أعاذَنا اللهُ وإيَّاكم منها.

وأبلَغُ من هذا: قَولُ اللهِ تَعالى مُتحَدِّيًا المُشرِكينَ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩].

٣- أنَّ المُتَّقينَ لهم هذا الجَزاءُ العَظيمُ، هذه الجَنَّاتُ؛ لقَولِهِ: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ﴾، وتَقْديمُ الخَبَرِ على المُبتَدَأ يدُلُّ على الاخْتِصاصِ، أي: أنَّ هذه الجَنَّاتِ لا تَكونُ إلَّا لِلمُتَّقينَ.

٤- عُلُوُّ مَنزلةِ الجَنَّةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾؛ لأنَّ اللهَ تَعالى فَوْقَ كُلِّ شَيءٍ، فإذا كانت هذه الجَنَّاتُ عِندَ اللهِ دلَّ ذلك على عُلُوِّها، ويُؤيِّدُه: قَولُهُ تَعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:١٨]، وأخبَرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلى

(١) تقدم تخريجه (ص: ٤٩٠).

آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ الفِرْدوسَ أَعْلى الجَنَّةِ، وأنَّ منه تُفجَّرُ أنْهارُ الجَنَّةِ، وأنَّ سَقْفَهُ عَرْشُ الرَّبِّ جَلَّ وَعَلَا[١].

٥- أنَّ الجَنَّاتِ مُتنوِّعةٌ، لقَولِهِ: ﴿جَنَّٰتٌ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾، وَجْهُ هذا: أنَّها جاءت بصِيغَةِ الجمعِ: ﴿جَنَّٰتٌ﴾.

ويَدُلُّ على تنوُّعِها: قَولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٤٦-٦٢]، وأخبرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ جَنَّتَينِ من ذَهَبٍ آنِيَتُهما وما فيهما، وجَنَّتَينِ من فِضَّةٍ آنِيَتُهما وما فيهما[٢].

٦- أنَّ الجَنَّةَ ذاتُ أَشْجارٍ وقُصورٍ؛ لقَولِهِ: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾.

٧- أنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ مُخلَّدونَ فيها، وقد أَخْبَرَ اللهُ عن التَّأْبيدِ في آياتٍ مُتعدِّدةٍ، ومع كَونِهِم مُخَلَّدِينَ فيها ﴿لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلًا﴾ [الكهف:١٠٨]، أي: تَحوُّلًا؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهم قانِعٌ بما أُعْطِيَهِ من فَضلِ اللهِ، وكُلُّ واحِدٍ منهم لا يَرى أنَّ غَيْرَهُ أفضَلُ منه من حيثُ النَّعيمُ، وإنْ كان يَرى أنَّه أَفْضَلُ منه من حيثُ الدَّرَجاتُ، كما أخبَرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ أصْحابَ الجَنَّةِ يَتَراءَوْنَ الغُرَفَ -يَعْني: العُلْيا- كما تَتَراءَوْنَ الكَوكَبَ الدُّرِّيَّ الغابِرَ في الأُفُقِ، قالوا: يا رَسُولَ اللهِ، تلك مَنازِلُ الأَنْبِياءِ لا يَنالُها غيرُهم. قَال: «بَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، رِجَالٌ آمَنُوا بِاللهِ، وَصَدَّقُوا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب درجات المجاهدين في سبيل الله، رقم (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قول الله تعالى: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾، رقم (٤٨٧٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم، رقم (١٨٠) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المُرْسَلِينَ»[1]، اللَّهُمَّ اجْعَلْنا منهم يا ربَّ العالَمينَ.

٨- أنَّ الجنَّةَ أَنْهارها مُتعدِّدةٌ، وقد جاءَ في سُورةِ القِتالِ أو سُورةِ مُحمَّدٍ -وهما سُورةٌ واحِدةٌ، اسْمانِ لِمسمًّى واحِدٍ- أنَّ أَنْهارَ الجنَّةِ أربعةُ أنْواعٍ: ماءٌ غيرُ آسِنٍ، لَبَنٌ لم يَتغيَّرْ طَعمُهُ، خَمرٌ لَذَّةٌ للشَّارِبينَ، عَسَلٌ مُصفًّى.

٩- خُلُودُ أهْلِ الجنَّةِ فيها، والخُلودُ هذا أَبديٌّ بإجْماعِ أهْلِ السُّنَّةِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨]، أي: غيرَ مَقْطوعٍ.

•••

ثُمَّ قَالَ تعَالَى:

﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٦﴾

هذه صِفَةٌ لقَولِهِ: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾، ويجوزُ أنْ تكونَ خبرَ مُبتَدأ مَحْذوفٍ، أي: هُمُ ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ بألسِنَتِهم مُعتقِدينَ ذلك في قُلُوبِهم ﴿رَبَّنَآ﴾ أي: يا ربَّنا ﴿إِنَّنَآ ءَامَنَّا﴾ أي: أيقَنَّا وأَقْرَرْنا بكُلِّ ما يَجِبُ الإيمانُ به.

وقد بيَّنَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أرْكانَ الإيمانِ في قَولِهِ حينَ سَأَلَهُ جِبْريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَخْبِرْني عن الإيمانِ. قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[2].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم (٣٢٥٦)، ومسلم: كتاب الجنة، باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف، رقم (٢٨٣١) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ الفاءُ هنا عاطِفةٌ، وتُفيدُ السَّببيَّةَ، أي: فَبِسَبَبِ إيمانِنا اغْفِرْ لنا، فالإيمانُ من أَسْبابِ المَغفِرةِ.

والذُّنوبُ هي: الآثامُ الَّتي ارتكَبَها العَبدُ. ومَغفِرَتُها: أنَّ اللهَ تعالى يَسْتُرَها عليك في الدُّنيا والآخِرةِ، ويَقِيَكَ من عَذابِها، فهي سَتْرٌ ووِقايةٌ.

﴿وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ أي: اجْعَلْ بيْنَنا وبَيْنَه وِقايةً، والنَّارُ هي: الدَّارُ الَّتي أعَدَّها اللهُ عَزَّوَجَلَّ للكافِرينَ، وفيها من أَنْواعِ العَذابِ ما تَنْخَلِعُ له القُلوبُ، أجارَنا اللهُ وإيَّاكم منها.

في هذه الآيةِ حِكَمٌ وفَوائِدُ عَظيمةٌ، منها:

١- التَّوَسُّلُ عِندَ الدُّعاءِ برُبوبيَّةِ اللهِ، أي: أنْ تقولَ: يا ربِّ. أو: يا ربَّنا. أو: ربِّ. أو ما أَشْبَهَ ذلك، وذلك لأنَّ إجابةَ الدُّعاءِ من مُقْتَضياتِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ الرَّبَّ هو الخالِقُ المالِكُ المُدبِّرُ لجَميعِ الأُمورِ.

٢- التَّوَسُّلُ بالإيمانِ باللهِ وبما يَجِبُ الإيمانُ به، إلى مَغفِرةِ الذُّنوبِ، أي: التَّوَسُّلُ بالأَعْمالِ الصَّالِحةِ من إيمانٍ؛ لأنَّ الإيمانَ سَبَبٌ للمَغفِرةِ.

وهل هناك تَوَسُّلٌ بغَيرِ الإيمانِ باللهِ؟

الجَوابُ: نَعَم، التَّوَسُّلُ نَوْعانِ: نَوعٌ مُحَرَّمٌ، ونَوعٌ جائِزٌ.

فالنَّوعُ المُحرَّمُ: أنْ يَتوسَّلَ الإنسانُ إلى اللهِ تَعالى بمَعْبوداتِهِ الَّتي يَعبُدُها من دُونِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهذا شِرْكٌ؛ لأنَّهم صَرَفوا العِبادةَ لِغَيرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وصَرْفُ العِبادةِ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ أكبَرُ مُخرِجٌ عن المِلَّةِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ

أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، أي: يقولون ما نَعْبُدُهم إلَّا لِيُقرِّبونا إلى اللهِ زُلْفَى، والحقيقةُ أنَّها لن تُقرِّبَهم إلى اللهِ، بل تُبعِدُهم من اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّهم مُشرِكونَ.

ومن التَّوَسُّلِ المُحرَّمِ: أنْ يَتوسَّلَ الإنسانُ بالنَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، أي: بذَاتِهِ، وذلك لأنَّ التَّوسُّلَ بذَاتِهِ لا يُفيدُ شَيئًا؛ إذْ إنَّ ذاتَ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- وإنْ كانت في أَعْلى مَنزِلةٍ من مَنازِلِ البَشَرِ، لكنَّها لا تُفيدُ إلَّا النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ولا تَنفَعُ أحَدًا يَتوسَّلُ بها، وإلَّا لَتوسَّلَ بها أَقْرَبُ النَّاسِ إليه من الكُفَّارِ.

ويدُلُّك على أنَّ ذاتَ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لا يُتوسَّلُ بها، ولا تَنْفَعُ عند الله: أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- طَلَبَ من ربِّهِ جَلَّوَعَلَا أنْ يَسْتَغفِرَ لأُمِّهِ، فلم يَأْذَنْ له، وطَلَبَ منه أنْ يَزُورَ قَبْرَها، فأَذِنَ له[1].

ويدُلُّ لذلك أيضًا: أنَّ الصَّحابةَ لم يَكونوا يَتوسَّلونَ بذَاتِ النَّبيِّ ﷺ، ما منهم أحَدٌ قال: اللَّهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بنَبيِّكَ أنْ تَغفِرَ لي. أبدًا لا في حَياتِهِ، ولا في مَماتِهِ.

وأمَّا حديثُ الأَعْمى الَّذي جاءَ يَطلُبُ من النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ يَرُدَّ عليه بَصَرَهُ، فأَمَرَهُ أنْ يَتوضَّأَ، ويُصلِّيَ رَكعتَينِ، ويقولَ: اللَّهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بنَبيِّكَ نَبيِّ الرَّحْمةِ ... إلخ[2] فهذا إنْ صحَّ الحَديثُ فله وَجْهانِ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٧٨)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (١٣٨٥)، وأحمد (٤/ ١٣٨) من حديث عثمان بن حنيف.

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أسأَلُك بنبيِّكَ، أي: بإِيمانِي به، وتَصْدِيقي إيَّاه، واتِّخاذي إيَّاه أُسْوةً حَسَنةً.

الثَّاني: أنَّ مَعْنَى: أسأَلُك بنبيِّكَ. أي: أَسأَلُك أنْ يَدْعُوَ لي نبيُّكَ، والتَّوسُّلُ بدُعاءِ النَّبيِّ ﷺ -أي: أنْ تَطلُبَ من النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنْ يَدْعُوَ لك- هذا أمْرٌ جائِزٌ، وَرَدَ عُمومًا وخُصوصًا.

أمَّا وُرودُهُ عُمومًا فإنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَومَ الجُمُعةِ، والنَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- يَخطُبُ، وقال: يا رسولَ اللهِ، هَلَكَتِ الأَمْوالُ، وانقَطَعَتِ السُّبُلُ، فادْعُ اللهَ يُغِيثُنا. فرَفَعَ يَدَيهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ورَفَعَ النَّاسُ أيْدِيَهم، وقال: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا**»، فما نَزَلَ مِن المِنبرِ إلَّا والمطَرُ يَتحادَرُ من لِحْيَتِهِ، وبَقِيَ المطَرُ أُسْبوعًا كامِلًا.

وفي الجُمُعةِ الأُخرى دَخَلَ الرَّجُلُ أو رَجُلٌ آخَرُ، وقال: يا رسولَ اللهِ، غَرِقَ المالُ، وتَهدَّمَ البِناءُ، فادْعُ اللهَ يُمسِكُها عنَّا. فرَفَعَ يَدَيهِ، وقال: «**اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ، وَالظِّرَابِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ**»، فانْفَرَجَتْ عن المدينةِ، وصار المَطَرُ حَولَها[1]. وهذا تَوسُّلٌ بدُعَائِه للعُمومِ.

أمَّا للخُصوصِ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- رأى أُمَّتَهُ، وفيهم سَبْعُونَ أَلْفًا يَدخُلونَ الجَنَّةَ بلا حِسَابٍ ولا عَذابٍ، وهمُ الَّذين لا يَسْتَرْقونَ، ولا يَكْتَوونَ، ولا يَتطَيَّرونَ، وعلى ربِّهم يَتوكَّلونَ، فقام عُكَّاشةُ بنُ مِحصَنٍ، فقال:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في خطبة الخطبة، رقم (١٠١٤)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

يا رسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أن يَجْعَلَني منهم. فقال: «أَنْتَ مِنْهُمْ»[١]، وله أمْثالٌ.

إذَنْ، فقَولُهُ: «أَسْأَلُكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ» له وَجْهانِ لا غيرُ، إمَّا أنَّ المَعْنى: أَسأَلُك بالإيمانِ به، فيكونُ هذا من التَّوسُّلِ بالإيمانِ كما في هذه الآيةِ، وإمَّا أتوسَّلُ إليك بدُعائِهِ، أي: أنْ يَدْعُوَ لي، والتَّوسُّلُ بدُعائِهِ جائزٌ.

لكِنَّ هذا الأخيرَ في حَياتِهِ فقط، أمَّا بعدَ مَماتِهِ فإنَّه لا يجوزُ أنْ يَتوسَّلَ الإنسانُ إلى الله بدُعاءِ الرَّسولِ؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ قد انقَطَعَ عَمَلُهُ، فإنَّه ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[٢].

وأمَّا ما وَرَدَ في قِصَّةِ العُتْبيِّ فإنَّه لا صِحَّةَ له، وسَنَدُهُ غيرُ صَحيحٍ[٣]، ولا يُعتمَدُ عليه.

وأمَّا الاستِدْلالُ بقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤] فلا دَلالةَ فيها أصْلًا؛ لأنَّ قَولَهُ: ﴿إِذ﴾ للماضي، وليست للمُستقبَلِ، أي: لم يَقُلِ اللهُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب، رقم (٦٥٤١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كما أخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (٢١٦) (٢١٨) من حديث أبي هريرة وعمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجها البيهقي بنحوها في شعب الإيمان (٦/ ٦٠) برقم (٣٨٨٠).

عَزَّوَجَلَّ: «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذَا ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ»، فهي في قَضيَّةٍ مُعيَّنةٍ ماضيةٍ، فلا يَصِحُّ أنْ يُستدَلَّ بها على شَيءٍ مُستقبَلٍ.

ويدُلُّ لهذا أيضًا: أنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -وهُم أعلَمُ النَّاسِ بأَحْوالِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأعلَمُ النَّاسِ بشَريعةِ اللهِ، وأتْقى النَّاسِ، وأشَدُّهم حُبًّا لِرَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يَكونوا يَسألونَهُ أنْ يَسْتَغفِرَ لهم إذا أذْنَبوا، بل إنَّه لمَّا حصل الجَدبُ في عَهدِ أميرِ المُؤمِنينَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واسْتَسْقى، قال: اللَّهُمَّ إنَّا كُنَّا نتوسَّلُ إليك بنَبيِّنا فتَسْقينا، وإنَّا نَتوسَّلُ إليك بعَمِّ نَبيِّنا، قُمْ يا عبَّاسُ، فادْعُ اللهَ[1].

فالصَّحابةُ أَفْقَهُ النَّاسِ في دِينِ اللهِ، وأعرَفُ النَّاسِ بأَحْوالِ رَسولِ اللهِ، ما قالوا: يا رسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أنْ يُغيثَنا.

ولا فَرْقَ بيْنَ أنْ تقولَ: يا رسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أنْ يَغْفَرَ لي. وبيْنَ أنْ تقولَ: ادْعُ اللهَ أنْ يُغيثَنا. كُلُّها لا تجوزُ.

وبهذا بَطَلَ استِدْلالُ مَن يقولُ: إنَّ التَّوسُّلَ بذاتِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- المُجرَّدةِ جائِزٌ.

وأقولُ لإِخْواني: لماذا تُصِرُّونَ على هذه المَسْألةِ الخِلافيَّةِ، والَّتي الرَّاجِحُ فيها عَدَمُ الجَوازِ، وتَدَعون ما هو مَشْروعٌ وجائِزٌ، ولا لَبْسَ فيه، ولا اشْتِباهَ؟! ما دُمتُم تُريدونَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَسْتَجيبُ لكم فتوَسَّلُوا بشَيءٍ لا شُبْهَةَ فيه، تَوسَّلُوا بأيِّ نَوعٍ من أنْواعِ الطُّرُقِ المُباحةِ، واسْلَموا من البَلاءِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء، رقم (١٠١٠).

مِثلُ ذلك أيضًا: التَّوسُّلُ بجَاهِ النَّبيِّ ﷺ، ولا شكَّ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَعْظَمُ البَشَرِ جاهًا عِندَ اللهِ، ولكِـنْ مَن الَّذي يَسْتَفيـدُ بجاهِـهِ إلَّا الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟! فليس جاهُهُ من أَعْمالِنا حتَّى نَستفيدَ به، بل هو مَنزِلةٌ عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، واللهُ تَعالى قد وَجَّهَهُ، فكان يُجيبُ دُعاءَهُ في حَياتِهِ، وكان هو صاحِبَ المَقامِ المَحْمودِ يَومَ القيامةِ، ولا إِشْكَالَ في هذا.

بَدَأْنا بذِكْرِ التَّوسُّلِ المَمْنوعِ، بِذِكْرِ أدِلَّتِهِ الَّتي أَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَفْتَحَ بها قُلوبًا غُلْفًا، ويُسمِعَ بها آذانًا صُمًّا، ويُبصِرَ بها أعيُنًا عُمْيًا، وأَسأَلُ اللهَ أنْ يَحمِيَني وإخْواني من البِدَعِ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ، وأَسأَلُ اللهَ لي ولإِخْواني الهِدايةَ والتَّوفيقَ، أقولُ: بَدَأْنا بهذا؛ لأنَّ الكَلامَ عليه أَقَلُّ من الكَلامِ على التَّوسُّلِ المَشْروعِ.

أمَّا التَّوسُّلُ الجائِزُ فهو أَنْواعٌ:

- التَّوسُّلُ بأَسْماءِ اللهِ عُمومًا.
- التَّوسُّلُ بصِفاتِ اللهِ عُمومًا.
- التَّوسُّلُ باسْمٍ خاصٍّ من أَسْماءِ اللهِ.
- التَّوسُّلُ بصِفةٍ خاصَّةٍ من صِفاتِ اللهِ.
- التَّوسُّلُ بالإيمانِ باللهِ.
- التَّوسُّلُ بالعَمَلِ الصَّالِحِ.
- التَّوسُّلُ بذِكرِ حالِ الدَّاعي.
- التَّوسُّلُ بدُعاءِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، يَعْني: أنْ تَطلُبَ منه أنْ يَدْعُوَ لك.

فلنَبدَأْ بالأوَّلِ: التَّوسُّل بأسْماءِ اللهِ، تقولُ: اللَّهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بأسْمائِكَ الحُسْنى أنْ تَغْفِرَ لي، وتَرْحَمَني، وما أَشْبَهَ ذلك.

دَليلُ هذا: حَديثُ ابنِ مَسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فيمَن أصابَهُ هَمٌّ أو غَمٌّ، فقال: «**اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي**»، إذا قاله أزالَ اللهُ عنه الهَمَّ والغَمَّ[(١)].

والشَّاهِدُ من هذا: قَولُهُ: «**بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ**»، فتوَسَّلْ بكُلِّ أَسْماءِ اللهِ.

وأمَّا التَّوسُّلُ باسْمٍ من أَسْماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فأنْ تقولَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي؛ إنَّك أنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ»، فـ: (الغَفورُ) مُناسِبٌ للمَغفِرةِ، وإذا قُلتَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي، وارْحَمْني؛ إنَّك أنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ» فهذا توسُّلٌ باسْمَينِ مُناسِبَينِ لِمَا تَدْعُو اللهَ إيَّاه.

الثَّالِثُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ تعالى بكُلِّ صِفةٍ من صِفاتِهِ، مِثلُ أنْ تقولَ: «اللَّهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بصِفاتِكَ العُلْيا، الَّتي هي أَكْمَلُ الصِّفاتِ، أنْ تَدُلَّني على الخَيرِ، وتُوفِّقَني للعَمَلِ به».

الرَّابِعُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بصِفةٍ من صِفاتِهِ، صِفةٍ واحِدةٍ أو صِفتَينِ، المُهِمُّ أنَّه شَيءٌ مَخْصوصٌ من الصِّفاتِ، كما في الحَديثِ: «**اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبَ،**

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١)، وابن حبان (٣/ ٢٥٣)، والحاكم (١/ ٥٠٩) من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ، أَحْيِنِي إِذَا عَلِمْتَ الحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا عَلِمْتَ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي»(١).

الخامِسُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بأَفْعالِهِ، ومنه: الدُّعاءُ في التَّشهُّدِ الأخيرِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وعلى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»، أي: كما صَلَّيتَ على إبراهيمَ، وعلى آلِ إبراهيمَ، وبارَكْتَ على إبراهيمَ، وعلى آلِ إبراهيمَ، فصَلِّ على مُحَمَّدٍ، وآلِ مُحَمَّدٍ، وبارِكْ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلِ مُحَمَّدٍ.

السَّادِسُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بالإيمانِ، ومنه هذه الآيةُ: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران:١٦].

السَّابِعُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بالعَمَلِ الصَّالِحِ، ومنه: حَديثُ الثَّلاثةِ الَّذين دَخَلوا غارًا، فانْطَبَقَتْ عليهم الصَّخْرةُ، وعَجَزوا عن إزالَتِها، فتَوسَّلَ كُلٌّ منهم بعَمَلٍ صالِحٍ حتَّى انفَرَجَتْ، تَوسَّلَ أحَدُهم بالبِرِّ التَّامِّ لِوالِدَيهِ، والثَّاني بالعِفَّةِ الكامِلةِ، والثَّالِثُ بالأَمانةِ التَّامَّةِ(٢).

الثَّامِنُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بذِكْرِ حالِ الدَّاعي، ومنه: قَولُ مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤].

---

(١) أخرجه النسائي: كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، رقم (١٣٠٦)، وأحمد (٤/ ٢٦٤) من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٦٥)، ومسلم: كتاب الذكر، باب قصة أصحاب الغار، رقم (٢٧٤٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقد اجتَمَعَ التَّوسُّلُ بحالِ الدَّاعي، وصِفةِ المَدْعُوِّ أو اسْمِهِ، في دُعاءِ أيُّوبَ، إذ قال: رَبِّ إنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ، وأنت أَرْحمُ الرَّاحِمِين.

التَّاسِعُ: التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بطَلَبِ الدُّعاءِ ممَّن تُرْجى إجابَتُهُ من عِبادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، وهذا على نوعَينِ: عامٍّ، وخاصٍّ. أي: أنَّ طالِبَ دُعاءِ الغَيرِ إمَّا أنْ يكونَ طَلَبُهُ عامًّا لجَميعِ النَّاسِ أو خاصًّا به.

مِثالُ الأوَّلِ: أنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَومَ الجُمُعةِ، والنَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخطُبُ النَّاسَ، فقال: يا رسولَ اللهِ، هَلَكَتِ الأمْوالُ، وانقَطَعَتِ السُّبُلُ، فادْعُ اللهَ يُغيثُنا. فرَفَعَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والنَّاسُ معه، فقال: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنا**» ثلاثَ مرَّاتٍ، فأغاثَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، ولم يَنزِلْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من المِنبَرِ إلَّا والمَطَرُ يَتَحادَرُ من لِحيَتِهِ[(١)].

ومِثالُ الخاصِّ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّثَ أنَّ مِن أُمَّتِهِ سَبْعينَ ألْفًا يَدْخُلونَ الجَنَّةَ بغَيرِ حِسابٍ ولا عَذابٍ، فقام عُكَّاشةُ بنُ مِحصَنٍ، فقال: ادْعُ اللهَ أنْ يَجعَلَني منهم. فقال: «**أَنْتَ مِنْهُمْ**»[(٢)].

هذا ما حَضَرَني من أَقْسامِ التَّوسُّلِ الجائِزِ، بَقِيَ أنْ يُقالَ: هل من المَشْروعِ أنَّ الإنْسانَ يَطلُبُ من غَيرِهِ أنْ يَدْعُوَ له؟

والجَوابُ: لا، بل ادْعُ اللهَ أنتَ بنَفسِكَ؛ حتَّى تُظْهِرَ افتِقارَكَ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وحاجَتَكَ إلى الإجابةِ، وفي نَفسِ الوَقتِ الدُّعاءُ عِبادةٌ، وأنتَ إذا طَلَبتَ من غيرِكَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، رقم (٩٣٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث تقدم تخريجه (ص:٢٥٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص:٥٠١).

أنْ يَدْعُوَ لك تعلَّقَ قَلْبُك به، ورُبَّما يقولُ لك الشَّيْطانُ: لا تَدْعُ اللهَ؛ فإنَّك أَوْصَيتَ فُلانًا الصَّالِحَ أنْ يَدْعُوَ لك، وكَفى. فلا تَسأَلْ أحدًا أنْ يَدْعُوَ لك، وادْعُ اللهَ أنتَ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، ولم يَقُلْ: اسْأَلوا عِباديَ الصَّالِحِينَ أنْ يَدْعُوا لكم.

فإنْ قال قائِلٌ: كيف تُجيبونَ عن الحَديثِ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قال لِعُمَرَ: **«يَا أَخِي، لَا تَنْسَنَا مِنْ دُعَائِكَ»**[1]؟

فالجَوابُ: أنَّ هذا حَديثٌ ليس بصَحيحٍ، وما ليس بصَحيحٍ فليس بحُجَّةٍ.

فإنْ قال قائِلٌ: ما تَقولون في أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَ مَن رَأى أُوَيسًا الْقَرنيَّ أنْ يَطلُبَ منه أنْ يَسْتغفِرَ له[2]؟

فالجَوابُ: أنَّ هذا خاصٌّ بهذا الرَّجُلِ، وإلَّا فنحن نَعلَمُ أنَّ أبا بَكرٍ وعُمَرَ وعُثْمانَ وعَليًّا وكَثيرًا من الصَّحابةِ أفضَلُ من أُوَيسٍ، وهُم في الصُّحْبةِ كُلُّهم أفضَلُ من أُوَيسٍ، ومع ذلك لم يَقُلِ النَّبيُّ ﷺ: اطْلُبوا من أبي بَكرٍ، أو عُمَرَ، أو عُثْمانَ، أو عَليٍّ، أو ابنِ مَسْعُودٍ، أو ابنِ عبَّاسٍ، أو غَيرِهِم من ذَوي الفَضلِ من الصَّحابةِ أنْ يَدْعُوَ لكم. وما كان خاصًّا بشَخصٍ فإنَّه لا يَتعدَّاهُ إلى غَيرِهِ، على أنَّه رُبَّما يكونُ لهذا الحَديثِ مَعْنًى آخَرُ لِمَن تَأمَّلَهُ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٩٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٦٢)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب فضل دعاء الحاج، رقم (٢٨٩٤)، وأحمد (١/ ٢٩) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني، رقم (٢٥٤٢) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخي المُسلِمُ، عليك بدُعاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، عليك بالتَّوسُّلِ بالأسْبابِ الَّتي جعَلَها اللهُ تَعَالى وَسيلةً، ولا تُقْحِمْ نَفسَكَ في أُمورٍ مُشتَبِهةٍ مع وُجودِ الأُمورِ الواضِحةِ، والحَمدُ للهِ؛ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- يقولُ: «مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»(١).

نَسأَلُ اللهَ تَعَالى أن يَحْمِيَنا وإخوانَنا المُسْلِمين من كُلِّ سُوءٍ ومَكْرُوهٍ، وأن يَجْعَلَنا من الَّذين يَسْتَمعُون القولَ، فيتَّبِعُون أَحْسَنه؛ إنَّه جَوادٌ كَرِيمٌ.

• ● ◆ ● •

ثمَّ قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في وَصفِ المُتَّقينَ بعدَ ذِكْرِ أَوْصَافٍ سَبقَتْ: ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ وَٱلصَّـٰدِقِينَ وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ۝١٧﴾

هذه خَمسُ صِفاتٍ: ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ الَّذين يَصْبِرونَ على قَضاءِ اللهِ وقَدَرِه، وعلى أَحْكامِ اللهِ، وقد قسَّمَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الصَّبرَ إلى ثَلاثةِ أَقْسامٍ:

أَعْلاها وأفضَلُها: الصَّبرُ على طاعةِ اللهِ، بألَّا يَتضجَّرَ من الطَّاعةِ، ولا يَسْتَثقِلَها، بل تكونُ مَحْبوبةً إليه، رَاغِبًا فيها، يَنتظِرُ الطَّاعةَ تِلْوَ الطَّاعةِ، إذا خَرجَ من المَسجِدِ من صَلاةٍ انتَظَرَ الصَّلاةَ الأُخرى، إذا تَصدَّقَ بشَيءٍ انتَظَرَ الصَّدَقةَ بشَيءٍ آخَرَ، إذا قام ببِرٍّ انتظَرَ البِرَّ في وَقْتٍ آخَرَ.

المُهِمُّ: أنَّه صابِرٌ على طاعةِ اللهِ، لا يَضْجَرُ، ولا يَسْأَمُ، ولا يقولُ: لَيْتَها لم تُفرَضْ علينا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال، رقم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثَّاني: الصَّبرُ عن مَعصيةِ اللهِ، بأنْ يَحبِسَ نَفْسَهُ عن المعاصي صَغائِرِها وكَبائِرِها، فلا يَتَضجَّرُ مِن مَنعِهِ إيَّاها، بل يَرى أنَّ مَنْعَهُ من هذه المَعَاصِي هو خَيرُهُ وسَعادَتُهُ ونَماءُ أَخلَاقِهِ، فيَصبِرُ عن الفواحِشِ، وقد ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه قال: «سَبعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ. وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»(١)، والشَّاهِدُ: قَولُهُ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ».

ومن هذا: صَبرُ يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حين دَعَتْهُ امرَأَةُ العَزيزِ إلى نَفْسِها، فأبى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وقال: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف:٣٣].

الثَّالِثُ: الصَّبرُ على أَقْدارِ اللهِ المُؤلِمَةِ الَّتي لا تُناسِبُ الإنسانَ من الأَمْراضِ، وفَقْدِ الأَحِبَّةِ، وفَقْدِ المالِ، والخَوْفِ، وغَيرِ ذلك، فيَصْبِرُ على أَقْدارِ اللهِ، فلا يَعْصِي اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولا يَتضجَّرُ ممَّا قَدَّرَ اللهُ تعالى، ولا يَأْتي بأَقْوالٍ مُحرَّمةٍ، كقَولِهِم في الجاهِلِيَّةِ: وا ثُبُوراهْ، وا انْقطاعَ ظَهْراهْ. ولا يَأْتي بأفْعالٍ مُحَرَّمةٍ، كفِعلِ أَهْلِ الجاهِلِيَّةِ، يَشُقُّ الثَّوبَ، ويَلطِمُ الخَدَّ، ويَنتِفُ الشَّعرَ؛ تَسخُّطًا من أَقْدارِ اللهِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأَعْظَمُ ذلك وأقبَحُه: أولئك الَّذين يَنتَحِرون؛ جَزَعًا من المَصائِبِ، وتَخلُّصًا منها، فإنَّهم -واللهِ- كالمُستجيرِ من الرَّمْضاءِ بالنَّارِ، إنَّهم يُعَذَّبونَ في نارِ جهنَّمَ خالِدينَ فيها مُخَلَّدِينَ أبدًا -والعِياذُ باللهِ- كما جاءَ في الحَديثِ.

والإنسانُ يَجِبُ عليه أنْ يكونَ مُؤمِنًا عاقِلًا، فيُؤمِنُ بأنَّ هذه المُصِيبةَ من عِندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فيَرْضى، ويُسلِّمُ، قال عَلْقَمةُ -وهو أحَدُ أَصْحابِ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- في قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]: هو الرَّجُلُ تُصيبُهُ المُصيبةُ، فيَعْلَمُ أنَّها من عِندِ اللهِ، فيَرْضى، ويُسلِّمُ[١].

والنَّاسُ مع المُصيبةِ أقسامٌ:

قِسمٌ جَزِعٌ، يَجزَعُ، ويَتسخَّطُ، ويَرى أنَّ ربَّهُ ظالِمُهُ -والعِياذُ باللهِ- فهذا خاسِرٌ؛ لأنَّ مُصيبتَهُ لن تَرتَفِعَ بهذا، ما كان فإنَّه لا يَرتَفِعُ إلَّا بمَشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهذا خَسِرَ الدُّنيا والآخِرةَ.

القِسمُ الثَّاني: صابِرٌ، هو يَتألَّمُ، ويَوَدُّ أنْ لم تَكُنْ هذه المُصيبةُ، لكنَّه صَابِرٌ، لا يَكُون في قَلبِهِ شَيءٌ على رَبِّه، ولا يَتكلَّمُ بلِسانِهِ بما لا يجوزُ، ولا يَفعَلُ فِعْلًا حرامًا، فهو صَابِرٌ مُنتظِرٌ للفرَجِ، وهذا له الثَّوابُ إذا احتَسَبَ الأجْرَ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

القِسمُ الثَّالِثُ: رَاضٍ بقَضَاءِ اللهِ، والفَرْقُ بيْنَ الرَّاضي والصَّابِرِ: أنَّ الرَّاضيَ يَسْتَوي عندَهُ المُصِيبَةُ وعَدَمُها ما دامَ الشَّيءُ كُلُّه بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، وقد قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**عَجَبًا لِأَمْرِ المُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ**

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٢٩٥)، والطبري في التفسير (٢٣/ ١٢).

شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»[1].

القِسمُ الرَّابِعُ: الشَّاكِرُ، بأنْ يَرْضى بقَضَاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، ويَشكُرَ اللهَ على هذه المُصيبةِ بالنِّسْبةِ لِمَا هو أعظَمُ، فإذا أُصيبَ بفَقْدِ وَلَدٍ من أَوْلادِهِ قال: الحَمدُ للهِ أنَّه لم يُفقَدْ وَلَدٌ آخَرُ.

ويَشكُرُ اللهَ أيضًا من وَجهٍ آخَرَ: أنَّ هذه المُصيبةَ الَّتي لا بُدَّ أنْ تَقَعَ تُكفِّرُ السَّيِّئاتِ، وتُرفَعُ بها الدَّرَجاتُ مع الاحتِسابِ، فيَشكُرُ اللهَ على ما يَحصُلُ من هذه المُصيبةِ، لا على المُصيبةِ نَفْسِها، إلَّا إذا وَازَنَها بمُصيبةٍ أكبَرَ، فهو يَشكُرُ اللهَ أنْ لم تَكُنِ المُصيبةُ الكُبْرى.

الخُلاصةُ: أنَّ كَلِمةَ ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ تَشمَلُ الصَّابِرَ على طاعةِ اللهِ، والصَّابِرَ عن مَعْصِيَةِ اللهِ، والصَّابِرَ على أَقْدارِ اللهِ المُؤْلِمةِ.

الوَصْفُ الثَّاني: قَـال: ﴿وَٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، الصَّادِقِينَ بأَقْوالِهِم، لا يَقولـون الكَذِبَ، الصَّادِقِينَ بأَفْعالِهِم، لا تكونُ مُخالِفةً لِمَا في قُلوبِهِم، فإنَّ مُخالَفةَ الفِعلِ للقَوْلِ إذا كان الفِعلُ رِئاءً وسُمْعةً من النِّفاقِ، فهؤلاءِ صادِقونَ في أَقْوالِهِم لا يَكْذِبونَ، وهُم صَادِقونَ في مُعامَلَتِهِم مع اللهِ عَزَّوَجَلَّ، مُخْلِصونَ له، مُتَّبِعونَ لِرَسولِهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

الوَصْفُ الثَّالِثُ: ﴿وَٱلْقَـٰنِتِينَ﴾، القانِتُ هو: المُديمُ للطَّاعةِ على وَجْهِ الخُشوعِ والإنابةِ والإِخْباتِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩) من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هُم قانِتونَ في صَلاتِهِم، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة:٢٣٨]، قانِتونَ في جَميعِ عِباداتِهِم، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١٢].

الوَصْفُ الرَّابعُ: ﴿وَٱلْمُنفِقِينَ﴾، يَعْني: الَّذين يُنفِقونَ أَمْوالَهم فيما يُرْضي اللهَ عَزَّوَجَلَّ، فليس عِندَهُم أَشَرٌ، ولا بَطَرٌ، ولا بُخْلٌ وشُحٌّ، بل هُم يُنفِقونَ أَمْوالَهم في سَبيلِ اللهِ؛ ابتِغاءَ رِضْوانِ اللهِ، كالزَّكاةِ، وصَرْفِ الأَمْوالِ في الحجِّ، وصَرْفِها في الإنفاقِ على الأَقارِبِ، والصَّدَقاتِ على عامَّةِ المُسلِمينَ، وما أَشْبَهَ ذلك.

الوَصْفُ الخامِسُ: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾، يَعني: الَّذين يَسْتَغفِرونَ اللهَ تعالى في آخِرِ اللَّيلِ؛ لأنَّ آخِرَ اللَّيلِ مَظِنَّةُ إجابةِ الدُّعاءِ، فقد ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّ اللهَ تَعالى يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حين يَبْقى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيَقولُ: «مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي، فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي، فَأَغْفِرَ لَهُ؟»[1] قال أَهْلُ العِلمِ: إنَّهم يَقومون للهِ تَعالى، ويَتَهجَّدونَ، ثمَّ يَسْتَغفِرونَ اللهَ تَعالى، فيَختِمونَ تَهجُّدَهم بالاستِغْفارِ؛ خَوفًا من أنْ يَكونوا قد قَصَّروا.

والأَسْحَارُ: جَمعُ سَحَرٍ، وهو آخِرُ اللَّيلِ.

أَسْأَلُ اللهَ تَعالى أن يَجْعَلني وإِخْوَاني منهم، وأن يَخْتِمَ لنا بخَيْرٍ.

•●○●•

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ الشَّهادةُ هي: الإخْبارُ بالشَّيءِ عن يَقينٍ. وشَهادةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أكبَرُ شَهادةٍ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩]، فلا شَهادةَ فَوقَ شَهادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فما المَشْهودُ به؟ ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، فما أعظَمَ الشَّاهِدَ، وما أعظَمَ الشَّهادةَ، وما أعظَمَ المَشْهودَ به!

وقَوْلُه: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا مَعْبودَ حقٌّ إلَّا هو عَزَّوَجَلَّ، فكُلُّ المَعْبوداتِ مِن دُونِهِ فهي بَاطِلةٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الحج:٦٢]، فمَن دَعا مَلَكًا من الملائكةِ، أو رَسُولًا من الرُّسُلِ، أو نَبيًّا من الأَنْبياءِ، أو صِدِّيقًا من الصِّدِّيقينَ، أو شَهيدًا من الشُّهَداءِ، أو وَليًّا من الأَوْلياءِ، أو صَالحًا من الصُّلَحاءِ، فقد أَشْرَكَ باللهِ؛ لأَنَّه جعَلَ مع اللهِ إلهًا آخَرَ، وتعلَّقَ بباطِلٍ لا ينفعُهُ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً ﴾ [الأحقاف:٥-٦]، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة:١٦٦]، فمَن ذَهَبَ إلى قَبرِ شَخصٍ، وقال: يا سَيِّدي، يا مَوْلايَ، إنَّ زَوجَتي لا تُنْجِبُ، فاجْعَلْها تُنجِبُ. فقد كَفَرَ وأشرَكَ، وتَعلَّقَ بما لا يَنفَعُهُ.

ومَن ذَهَبَ إلى قَبرِ أحَدٍ، وقال: يا مَوْلايَ، إنِّي فَقيرٌ، فارْزُقْني. فقد كَفَرَ وأشرَكَ، ولن يَنفَعَهُ ذلك.

ومَن ذَهَبَ إلى قَبرِ أحَدٍ، وقال: يا مَوْلايَ، إنِّي مَريضٌ، فاشْفِني. فقد كَفَرَ وأشرَكَ، ولن يَنفَعَهُ ذلك.

ومَن سَجَدَ لِصَنَمٍ أو رَكَعَ لِصَنَمٍ فقد أشرَكَ وكَفَرَ، ولن يَنفَعَهُ ذلك.

فكُلُّ مَن صَرَفَ شَيئًا من العبادةِ لِغَيرِ اللهِ، أو دَعا غَيرَ اللهِ فيما لا يَقْدِرُ عليه إلَّا اللهُ، فإنَّه مُشرِكٌ كافِرٌ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ أي: وشَهِدَ الملائِكةُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، وأفضَلُهم جِبريلُ، شَهِدوا كُلُّهم أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ.

وقَوْلُه: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ يَعْني: الَّذين آتاهُمُ اللهُ العِلمَ، ويَدخُلُ فيهم الأنْبياءُ والعُلَماءُ؛ لأنَّ الأنبياءَ من أُولي العِلمِ، قال اللهُ تعالى لنبيِّهِ ﷺ: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء:١١٣]، وقال تَعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة:١٢٠].

وقَوْلُه: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ أي: شَهِدوا أنَّه لا إلهَ إلَّا هو، وأنَّه عَزَّ وَجَلَّ قائِمٌ بالقِسْطِ، أي: بالعَدْلِ، لن يَظْلِمَ أحَدًا، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، لا يَخافُ ظُلْمًا بزِيادةِ السَّيِّئاتِ، ولا هَضْمًا بنُقصانِ الحَسَناتِ، فهو عَزَّ وَجَلَّ قائِمٌ بالقِسطِ، أي: بالعَدْلِ.

ثمَّ قال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ هذا تأكيدٌ بعدَ الشَّهادةِ، والمَعْنى: لا مَعْبُودَ حقٌّ إلَّا هو عَزَّوَجَلَّ، ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ أي: ذو العِزَّةِ، وهي الغَلَبةُ التَّامَّةُ، فهو العَزيزُ، فلن يَغْلِبَهُ أحَدٌ، يقولُ الشَّاعِرُ الجاهِليُّ:

أَيْنَ المَفَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ[1]

وقال ابنُ القَيِّمِ في (النُّونيَّةِ):

وَهُوَ الْعَزِيزُ فَلَنْ يُرَامَ جَنَابُهُ أَنَّى يُرَامُ جَنَابُ ذِي السُّلْطَانِ؟![2]

أي: الله عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْلُه: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: الَّذي له الحُكْمُ التَّامُّ، لا مُعقِّبَ لِحُكْمِهِ، ولا شَريكَ له في مُلكِهِ وحُكمِهِ، وهو ذو الحِكْمَةِ البَالِغَةِ، فكُلُّ ما قَدَّرَهُ اللهُ فهو على وَفْقِ الحِكْمةِ، وكُلُّ ما شَرَعَهُ اللهُ فهو على وَفْقِ الحِكْمةِ، فلو قُلْتَ مَثَلًا: لماذا قَدَّرَ اللهُ الكُفرَ؟ فنقولُ: لِحِكْمةٍ عَظيمةٍ، لولا الكُفرُ ما عُرِفَ الإيمانُ، لو كان النَّاسُ كُلُّهم مُؤمِنينَ فأين الكافِرُ؟! ولا نَعرِفُ أنَّ هذا إيمانٌ؛ لأنَّ النَّاسَ كُلَّهم على هذا، ولولا الكُفرُ ما قام عَلَمُ الجِهادِ، ولولا الكُفرُ ما حَصَلَ الابتِلاءُ، ولولا الكُفرُ لكان خَلْقُ جهنَّمَ عَبَثًا، وهَلُمَّ جرًّا.

ولو قال قائِلٌ: ما الحِكْمةُ من خَلْقِ إبليسَ؟

قُلنا: حِكْمةٌ عَظيمةٌ: لِيَبتلِيَ اللهُ الخَلْقَ؛ مَن يَتَّبِعُ إبليسَ، ومَن يَتَّبِعُ الحقَّ، ولولا هذا ما عُرِفَ الصَّادِقُ من غَيرِهِ.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لنفيل الحميريِّ في شرح شواهد المغني (ص:٢٤٠).

(٢) البيت ذو الرقم (٢٣٦١) من النونية (ص:٢٠٨).

ولو قال: لماذا قَدَّرَ اللهُ المَرَضَ؟

قلنا: لِحِكْمةٍ عَظيمةٍ، لولا المَرَضُ ما عَرَفَ الإنسانُ الصِّحَّةَ، ولا عَرَفَ قَدْرَ نِعمَتِهِ عليه بالصِّحَّةِ.

ولو قال: لماذا مَنَعَ اللهُ المَطَرَ في وَقتِهِ؟

قلنا: لِحِكْمةٍ: حتَّى يَلجَأَ النَّاسُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَعرِفوا أنَّه لن يَفْرُجَ كُرُباتِهم إلَّا خالِقُهم عَزَّوَجَلَّ، وهَلُمَّ جرًّا، وقد قيلَ: بِضِدِّها تتبيَّنُ الأَشْيَاءُ.

فالمُهِمُّ: أنَّه يَجِبُ عليك أنْ تُؤمِنَ بأنَّ كُلَّ ما قَـدَّرَهُ اللهُ من خَيرٍ أو شَرٍّ، أَمْنٍ أو رَخاءٍ، خَوفٍ أو طُمَأْنينةٍ، فهو لِحِكْمةٍ.

كذلك بالنِّسْبةِ للشَّرائِعِ، فمَثَلًا: لماذا أحَلَّ اللهُ البَيعَ، وحَرَّمَ الرِّبا؟

نقولُ: لِحِكْمةٍ عَظيمةٍ: لِمَا يَترتَّبُ على الرِّبا من المَفاسِدِ.

ولماذا حرَّمَ اللهُ السِّفاحَ -وهو الزِّنا- وأحَلَّ النِّكاحَ؟

نقولُ: لِحِكْمةٍ عَظيمةٍ، ولولا هذا لاخْتَلَطَتِ الأنسابُ، ولم يَعرِفِ الإنسانُ أَباهُ من غَيرِهِ.

فعلينا أنْ نُؤمِنَ بأنَّ اللهَ تعالى حَكيمٌ في كُلِّ شَيءٍ، فيما خَلَقَ، وفيما شَرَعَ؛ لأنَّ اللهَ وَصَفَ نَفسَهُ بذلك، فقال: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

وفي الجَمعِ بيْنَ العِزَّةِ والحِكْمةِ فائِدةٌ، وهي: أنَّ حُكْمَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كان عن عِزَّةٍ وقُدْرةٍ وسُلْطانٍ، وأنَّ عِزَّةَ اللهِ مَقْرُونةٌ بالحِكْمَة، بخِلافِ عِزَّةِ غَيرِهِ، فقد يكونُ الإنسانُ إذا عَزَّ وغَلَبَ مُتصرِّفًا تَصرُّفًا غيرَ مُناسِبٍ، تَغُرُّه الغَلَبةُ، فيَتصرَّفُ تَصرُّفًا

أَحْمَق، أمَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ فعِزَّتُهُ مَقْرونةٌ بالحِكْمةِ، ولهذا يَقرِنُ اللهُ تَعالى كَثيرًا بيْنَ هَذينِ الاسْمَينِ الكَريمَينِ، وهُما: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يَعني: الدِّينَ المَقْبولَ عَقيدةً وقَوْلًا وعَمَلًا عند الله هو ﴿ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، وغَيرُ الإسلامِ لا يُقْبَلُ.

والإِسْلَامُ بالمَعْنى العامِّ هو: الاستِسْلامُ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وطاعَتُهُ بِفِعْلِ أَوَامِرِهِ، واجتِنابِ نَواهيهِ، وهذا يَشمَلُ كُلَّ شَريعةٍ كانت قائِمةً غَيرَ مَنْسوخةٍ، فالمُؤمِنونَ بنُوحٍ مُسْلِمونَ، وبإبراهيمَ مُسْلِمونَ، وبمُوسى مُسْلِمونَ، وبعِيسَى مُسْلِمونَ، وبمُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- مُسْلِمونَ.

ولكنَّ كُلَّ دِينٍ يَنسَخُ ما قَبْلَه أو يُكَمِّلُ ما قَبْلَهُ، والدِّينُ الإسلاميُّ الَّذي بُعِثَ به مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ناسِخٌ لِكُلِّ ما قَبْلَهُ، فلا دِينَ مع دِينِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولهذا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ»[1]، فلا يُقامُ فيها كَنيسةٌ ومَسجِدٌ، أو بِيعَةٌ ومَسجِدٌ، لا، بل المَسجِدُ فقط؛ لأنَّ الجزيرةَ هي أُمُّ بِلادِ الإِسْلامِ؛ كما قال تَعالى: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٢٧٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى:٧]، والإيمانُ يَأْرِزُ إلى المدينةِ كما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحرِها، أي: يَرْجِعُ.

فدِينُ الإسلامِ بعدَ بَعْثةِ مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- هو الدِّينُ الَّذي جاءَ به مُحمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لا غيْرُ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يَعْني: الَّذي نَزَلَتْ فيه هذه الآيةُ، وهو يومُ عرَفةَ في حَجَّةِ الوَداعِ، فقد نزَلَتْ هذه الآيةُ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- وهو واقِفٌ بعَرَفةَ، ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ﴾ أيُّها المُؤمِنونَ بمُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ﴿ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

وقال عَزَّوَجَلَّ في وَصْفِ القُرآنِ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، أي: حاكِمًا على الكُتُبِ السَّابقةِ كُلِّها، فهو نَاسِخٌ لها.

والجُمْلةُ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ في اللُّغةِ العَربيَّةِ تُفيدُ الحَصرَ، وهو -أَعْني: الحَصرَ- إِثباتُ الحُكمِ في المَذْكورِ، ونَفيُهُ عمَّا سِواهُ، فكأنَّه قال: «ما الدِّينُ عِندَ اللهِ إلَّا الإسلامُ»، لكِنْ جاءتْ ﴿إِنَّ﴾ للتَّوكيدِ، واستُفيدَ الحَصْرُ من تَعْريفِ جُزْأَيِ الجُملةِ: ﴿ٱلدِّينَ﴾ ﴿ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، فالإسلامُ الخاصُّ هو: ما جاء به مُحمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وهو ناسِخٌ لجَميعِ ما سَبَقَ من الأدْيانِ.

قال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ وهُمُ اليَهودُ والنَّصارى، اخْتَلَفوا فمنهم مَن آمَنَ، ومنهم مَن كَفَرَ ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ أي: العِلمُ الثَّابِتُ المُتيقَّنُ، وقد كانوا يَعرِفونَ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- كما يَعْرِفونَ

أَبْناءَهُم، يَعْرِفونَ ذلك بما ذُكِـرَ من أَوْصافِهِ في التَّوْراةِ والإنجيلِ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف:١٥٧]، فهُمْ يَعرِفونَ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- هو الرَّسولُ الحقُّ كما يَعرِفُ الرَّجُلُ ابْنَهُ.

بعدَ ذلك اخْتَلَفوا، منهم مَن آمَنَ، ومنهم مَن كَفَرَ، لكِنْ ما الَّذي حَمَلَهم على هذا؟ الَّذي حَمَلَهم البَغْيُ، والعُدْوانُ، والحَسَدُ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة:١٠٩]، قالوا: كيف يكونُ الرَّسولُ الَّذي بُشِّرْنا به من العَرَبِ؟! لماذا لم يكُنْ من بَني إسرائيلَ؟! فحَسَدوهُم على ذلك.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ مُبيِّنًا حُكْمَ هؤلاءِ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: الدَّالَّةِ على شَرْعِهِ، وعلى صِدْقِ رَسولِهِ مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ أي: فسيُحاسِبُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وما أَسْرَعَ حِسابَ اللهِ؛ إذْ ليس بيْنَ الإنسانِ وهذا الحِسَابِ إلَّا أنْ يَموتَ، ولا يَدْري الإنسانُ متى يَموتُ، ثمَّ إذا مات -ولو عُمِّرَ أَلْفَ سَنةٍ- فكأنَّه لم يَعِشْ في الدُّنيا إلَّا ساعةً وَاحِدةً؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف:٣٥]، وقال تَعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات:٤٦]، فما أَسْرَعَ حِسابَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

في هذه الآيةِ حِكَمٌ وأَحْكامٌ، منها:

١- أنَّه لا دِينَ عِندَ اللهِ سِوى الإِسْلَامِ، وهو الَّذي جاء به مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وعلى هذا فالأَدْيانُ الَّتي عليها اليَهودُ والنَّصارى وغَيرُهم كلُّها

باطِلةٌ مَرْدودةٌ غَيرُ مَقْبولةٍ عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال تَعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:٨٥].

وتَوهُّمُ اليَهودِ والنَّصارى أنَّهم على دِينٍ مَقْبولٍ عِندَ اللهِ -الآن- وهُمْ مُكذِّبونَ لمُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ما هـو إلَّا أَمانيُّ كاذِبـةٌ، فإنَّهم -واللهِ- ليسوا على شَيءٍ، وليسوا على دِينٍ، كيف وقد كَفَروا بمُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؟!

ولهذا نقولُ: مَن زَعَمَ أنَّ اليَهودَ والنَّصارى اليَومَ على دِينٍ مَقْبولٍ عِندَ اللهِ فإنَّه كافِرٌ كُفرًا أَكْبَرَ مُخرِجًا عن المِلَّةِ، ولا تَقولُوا: إنِّي شَدَّدتُ. أنا ليس بيَدي التَّكْفيرُ أو رَفْعُ التَّكْفيرِ، التَّكْفيرُ حُكمٌ شَرْعيٌّ مُتلَقًّى من الشَّرعِ، فكما أنَّنا لا نَمْلِكُ أنْ نُحلِّلَ ونُحرِّمَ، فلا نَملِكُ أنْ نُكفِّرَ أو لا نُكفِّرَ.

لكن أرأيتُمْ رَجُلًا يَقولُ: إنَّ هؤلاءِ على دِينٍ مَقبولٍ -أعْني: اليَهودَ والنَّصارى اليَومَ- واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾، أفلَيْسَ هذا مُكذِّبًا للهِ؟! والمُكذِّبُ للهِ تَعالى كافِرٌ، ثمَّ إنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإسلامُ فقط، فغَـيرُهُ ليس دِينًا، فكيف نقـولُ: إنَّ غَيرَهُ دِينٌ مَقْبولٌ؟! أفليس هذا التَّكْـذيبَ بعَينِهِ؟!

أنا أعجَبُ من قَومٍ الآنَ مُداهِنونَ غايةَ المُداهَنةِ لأَعْداءِ اللهِ من اليَهودِ والنَّصارى وغَيرِهم، فيَقولون: هؤلاءِ أهْلُ أَدْيانٍ سَماوِيَّةٍ. نَعَمْ، دِينُ اليَهودِ دِينٌ سَماويٌّ حين كانت شَريعَتُهم قائِمةً، أمَّا وقد نُسِخَتْ فالَّذي شَرَعَها أوَّلًا هو الَّذي رَفَعَها ثانيًا، وكذلك يُقالُ في النَّصارى.

وإنَّنا بقَولِنا هذا لسنا أَعْدَاءً للإنسانيةِ، بل نحن أولياءُ الإِنْسَانيَّةِ؛ لأنَّنا نُريدُ أنْ نَحمِلَ الإِنْسَانيَّةَ على دِينِ اللهِ الَّذي شَرَعَهُ وقَبِلَهُ حتَّى يُفلِحوا في الدُّنيا والآخِرةِ، ولهذا يُرْوَى عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه كان يَخْرُجُ إلى النَّاسِ بعدَ أنْ بُعِثَ، يَخْرُجُ إلى مِنًى، ويقولُ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. تُفْلِحُوا**»[1]، نحن لا نُريدُ أنْ نُبَكِّتَ على هؤلاءِ اليَهودِ والنَّصارى، بل نُريدُ أنْ نَدُلَّهم على الحقِّ الَّذي يُفْلِحونَ به، ويَسْعَدونَ به، ويَحْيَونَ به حياةً طيِّبَةً، وهو اتِّباعُ مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ولكنَّنا مع ذلك نُسَلِّمُ لقَضاءِ اللهِ، ونَقولُ: لو شاءَ اللهُ ما أَشْرَكوا. وأمَّا أنْ نُداهِنَهم، ونَقولَ: أنتُم على حقٍّ، أنتُم أهْلُ دِينٍ سَماويٍّ، وما أَشْبَهَ ذلك من العباراتِ الَّتي يقولُها مَن لا يَفْهَمُ مَعْناها، أو مَن لا قِيمَةَ للإِسْلَامِ عِندَهُ.

فالواجِبُ: البَراءةُ من المُشرِكينَ، ومِن شِرْكِهم، ومن عِبادَتِهم، ومن دِينِهم، لكنَّنا مع ذلك نَشْهَدُ أنَّ مُوسى من عِندِ اللهِ، ومِن أُولي العَزمِ، وأنَّ عِيسَى من عِندِ اللهِ، ومِن أُولي العَزْمِ، نَشهَدُ بذلك، ونُؤمِنُ به، ونحن أَحَقُّ بمُوسى منهم، وأحقُّ بعِيسى منهم، وأحقُّ بإِبْراهيمَ منهم، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:٦٨]، هذا هو الواجِبُ على كُلِّ مُسلِمٍ.

وهذا لا يَمنَعُ أنْ نَنتفِعَ بما عِندَهم من العُلومِ الدُّنْيويَّةِ، من عِلْمِ الصَّنائِعِ، وعِلْمِ الزِّراعةِ، وغَيرِ ذلك ممَّا لا يُوجِبُ مَوَدَّةً لهم، ولا مُوالاةً لهم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٩٢) من حديث ربيعة بن عباد الديلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- أنَّ مَن عَمِلَ عَمَلًا يتعبَّدُ به للهِ على غَيرِ وَفقِ الشَّرعِ فهو مَرْدُودٌ؛ لأنَّه إذا لم يكُنْ مُوافِقًا للشَّرعِ لم يكُنْ من الإِسْلَامِ، فلا يُقبَلُ، ولكنْ لا يَعْني ذلك أنَّ فَاعِلَهُ يَكفُرُ؛ لأنَّ هذا له تَفاصيلُ مَعْرُوفةٌ عِندَ أهْلِ العِلمِ.

ويُؤيِّدُ هذا الحُكمَ: قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

ويُؤيِّدُه: ما ثَبَتَ في (الصَّحيحينِ) أنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسجِدَ، فصلَّى صَلاةً لا يَطمئِنُّ فيها، ثمَّ جاءَ، فسَلَّمَ على النَّبيِّ ﷺ، فرَدَّ السَّلامَ، مع أنَّ الرَّجُلَ صَلَّى صلاةً غَيرَ مَقْبولةٍ، ثمَّ قال له: «**ارْجِعْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، فرَجعَ الرَّجُلُ، فصَلَّى كصَلاتِهِ الأُولى، ثمَّ جاء، فسَلَّمَ على النَّبيِّ ﷺ، فرَدَّ عليه السَّلامَ، وقال: «**ارْجِعْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، فرَجَعَ، فصَلَّى كالأُولى، ثمَّ أتَى إلى النَّبيِّ ﷺ، فسلَّمَ عليه، فردَّ عليه السَّلامَ، وقال: «**ارْجِعْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»؛ لأنَّ صَلاتَهُ ليست على وَفقِ الشَّريعةِ، فقال الرَّجُلُ: والَّذي بَعَثَكَ بالحَقِّ، لا أُحسِنُ غَيرَ هذا، فعَلِّمْني. وهذا الكَلامُ عَجِيبٌ.

أوَّلًا: أنَّ الرَّجُلَ أَقْسَمَ بالَّذي بَعَثَهُ بالحَقِّ، ولم يَقُلْ: واللهِ. إشارةً إلى أنَّ ما يُرشِدُهُ إليه النَّبيُّ ﷺ هو الحقُّ، وأنَّه من عِندِ اللهِ.

الثَّاني: أنَّه ذَكَرَ نَقْصَ نَفسِهِ، وأنَّه مُحتاجٌ إلى مَن يُكَمِّلُ نَقصَهُ، فقال: لا أُحسِنُ غَيرَ هذا. لِيَعذُرَهُ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ولِيُرشِدَهُ إلى الحَقِّ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٨/١٧١٨)، وأخرجه بمعناه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الثَّالثُ: قال: «عَلِّمْني»، طَلَبَ من النَّبيِّ ﷺ أنْ يُعلِّمَهُ، ومَعْلومٌ أنَّ نبيَّنا ﷺ سيُعلِّمُهُ، لكن إذا جاءَ بطَلَبٍ على شَغَفٍ وانْتِظارٍ صارَ أبلَغَ في النَّفْسِ، وأَرْسَخَ في القَلبِ، فعلَّمَه، قال: «**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا**»[1].

الشَّاهِدُ من هذا الحَديثِ: قَولُهُ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، أي: لم تُصَلِّ صَلاةً مَقْبولةً، وإلَّا فالرَّجُلُ صَلَّى، لكنَّها غيرُ مَقْبولةٍ؛ لأنَّها ليست على وَفقِ الشَّريعةِ.

وعلى هذا فما يُحدِثُهُ أهْلُ البِدَعِ من عِباداتٍ قَوليَّةٍ أو فِعْليَّةٍ، يَجِبُ أنْ نَعرِضَها على السُّنَّةِ، فإنْ كانتِ السُّنَّةُ تُؤيِّدُها فهي حقٌّ بالسُّنَّةِ، وإنْ لم تكُنْ تُؤيِّدُها فهي بَاطِلةٌ مَرْدودةٌ على صَاحِبِها، لا تَزيدُهُ من اللهِ إلَّا بُعْدًا؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حذَّرَ من البِدَعِ، وقال: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[2]، فقد يُزيِّنُ الشَّيطانُ لأهْلِ البِدَعِ بِدَعَهُم، ويُحْدِثُ في قُلوبِهم رِقَّةً، وفي أَعْيُنِهم دَمْعةً، ولكِنَّ ذلك لا يَنْفَعُهم؛ لأنَّهم على خِلافِ الشَّرعِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب من رد فقال: عليك السلام، رقم (٦٢٥١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فإذا قال قائِلٌ: ما تَقولون: هل الأصْلُ في العِباداتِ أنْ يَتعبَّدَ الإنسانُ للهِ تَعالى بما يَسْتَحسِنُهُ، أو الأصلُ في العِباداتِ المَنْعُ والتَّحْريمُ حتَّى يَثبُتَ أنَّها مَشْروعةٌ من عِندِ اللهِ، إمَّا في الكِتابِ، أو السُّنَّةِ، أو الإجماعِ؟

فالجَوابُ: أنَّ الأَصْلَ في العباداتِ المَنْعُ، فلا يُتَعبَّدُ للهِ إلَّا بما عَلِمْنا أنَّه شَرْعُهُ أو غَلَبَ على ظَنِّنا أنَّه شَرْعُهُ بمُقتَضى طُرُقِ الاستِدْلالِ، ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧١]، لو كان كُلُّ إنسانٍ يَسْتَحسِنُ شَيئًا يَتعبَّدُ للهِ به صار عِبادةً لَتفرَّقَ النَّاسُ، وصارَ كُلُّ طائفةٍ لهم دِينٌ، وكُلُّ أَهْلِ بَلَدٍ لهم دِينٌ، وكُلُّ أَهْلِ زمانٍ لهم دِينٌ، ومُسِخَ الدِّينُ الإسلاميُّ، لكِنْ هنا قَواعِدُ.

وعلى هذا، فلو رأيتَ شَخصًا يَتعبَّدُ للهِ عَزَّوَجَلَّ بخِلافِ ما تَعرِفُ أنَّه شَرْعُهُ فقُلْ له: لماذا تَفْعَلُ كذا؟ لماذا تَفعَلُ كذا؟ هل هذا وَارِدٌ؟ فإذا قال: نَعَمْ وَارِدٌ. فَقُلْ: هل وَرَدَ على وَجْهٍ صَحيحٍ؟ إنْ أَثْبَتَ ذلك على وَجهٍ صَحيحٍ قُلنا: الحَمدُ للهِ، جزاكَ اللهُ خَيرًا، وزادَكَ من التَّمسُّكِ بدِينِ اللهِ، وأرْشَدتَّنا إلى شَيءٍ كُنَّا نَجهَلُهُ.

أمَّا إذا كان ما أَوْرَدَهُ لا يَصِحُّ عن النَّبيِّ ﷺ، أو كان يَصِحُّ عنه، لكنَّه فَهِمَهُ على غَيرِ ما أرادَ الرَّسولُ ﷺ، فإنَّنا لا نَقبَلُهُ، وما أَكْثَرَ الأحاديثَ المَوْضوعةَ الباطِلةَ الَّتي يَحتَجُّ بها بَعضُ أَهْلِ البِدَعِ، وهي لا أَصْلَ لها.

فعَلَيْكَ -يا أخي- بهذا الأصْلِ، أيُّ إنسانٍ يَتعبَّدُ للهِ بشَيءٍ فقُلْ له: ما الدَّليلُ؟ فإنْ أتَى بدَليلٍ فعلى العَينِ والرَّأسِ، ويَجِبُ علينا قَبولُ ذلك، وإنْ لم يَأتِ بدليلٍ نَصَحْناهُ، وخَوَّفْناهُ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقُلْنا: لا تَجعَلْ نَفْسَكَ شَريكًا مع اللهِ، تَشرَعُ العِبادةَ بدُونِ إذْنٍ من اللهِ.

والواجِبُ على كُلِّ مُسلِمٍ تَبيَّنَ له الحقُّ أنْ يَتَّبِعَهُ، وتَبيَّنَ له الضَّلالُ أنْ يَجتَنِبَهُ؛ حتَّى يكونَ مُسلِمًا حقًّا مُستَسْلِمًا للهِ عَزَّوَجَلَّ.

٣- أنَّ أهْلَ الكِتابِ المُختلِفينَ قد اخْتَلَفوا عن عِلْمٍ، لا عن جَهْلٍ، والمُخالِفُ عن عِلمٍ أَشَدُّ إثمًا من المُخالِفِ عن جَهْلٍ، فالمُخالِفُ عن عِلْمٍ من قِسمِ المَغْضوبِ عليهم، والمُخالِفُ عن جَهْلٍ من قِسْمِ الضَّالِّينَ، والأوَّلُ أشَدُّ لَوْمًا، وأَعْظَمُ إثمًا.

٤- أنَّ هؤلاءِ الَّذين خَالَفوا من أَهْلِ الكِتابِ لم يُخالِفوا عن صِدْقِ نِيَّةٍ، وحُسْنِ طَوِيَّةٍ، ولكنَّه البَغْيُ، والعُدْوانُ، والحَسَدُ.

٥- تَهديدُ مَن يَكْفُرُ بآياتِ اللهِ بأنَّ مُحاسَبَتَهُ قَريبةٌ، فعليه أَلَّا يَتَمادى، عليه أنْ يَرجِعَ إلى الإيمانِ بعدَ الكُفرِ، إلى السُّنَّةِ بعدَ البِدْعةِ، إلى الطَّاعةِ بعدَ المَعْصيةِ، قَبلَ أنْ يَفْجأَهُ الأجَلُ، ولا يَتمكَّنَ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٧ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء:١٧-١٨].

٦- إثْباتُ مُحاسَبةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لِلخَلْقِ، وقد بيَّنَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كيف هذه المُحاسَبةُ، فقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق:٧-٩]، أَسأَلُ اللهَ أنْ يَجعَلَنا جَميعًا منهم، يُحاسَبُ حِسابًا يَسيرًا، وذلك بأنْ يَخْلُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بعَبدِهِ، ويُقرِّرَهُ بذُنوبِهِ، ويقولَ: فَعَلْتَ كذا يومَ كذا، وفَعَلْتَ كذا يومَ كذا. فإذا أَقرَّ قال اللهُ تَعالى: «**إِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا،**

وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»(١)، اللَّهُمَّ اجعَلْنا من هؤلاءِ يا ربَّ العالَمِينَ.

أمَّا الكُفَّارُ -والعِياذُ باللهِ- فإنَّهم لا يُحاسَبونَ حِسابَ مَن له حَسَناتٌ وسَيِّئاتٌ، ويُنْظَرُ بيْنَها، ولكنَّها تُحصى عليهم أَعْمالُهم، ويُوقَفونَ عليها، ويُخْزَونَ بها، ويُنادَى على رُؤوسِ الأَشْهادِ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:١٨].

٧- حثُّ الإنسانِ على المُبادَرةِ بالتَّوْبةِ؛ لأنَّه إذا عَلِمَ أنَّ اللهَ سَريعُ الحِسابِ فسوف يَخْشى مِن وُقوعِ المَوتِ والمُفاجَأةِ، فيُسْرِعُ بالتَّوْبةِ، ولاسيَّما التَّوْبةُ من حُقوقِ الآدميِّينَ؛ لأنَّ حُقوقَ الآدميِّينَ لا بُدَّ أنْ تُستَوفى ولو من أَعْمالِ الإنسانِ الصَّالِحةِ.

فلذلك أحُثُّ إِخْواني الَّذيـن عليهم حَقـوقٌ للنَّاسِ من عُـمَّالٍ، أو جِيرانٍ، أو أقارِبَ، أو أَزْواجٍ أنْ يُبادِروا بالخُروجِ من هذه الحُقُوقِ قَبلَ أنْ يَفْجَأَهُمُ المَوتُ، وتَبْقى الحُقوقُ تُؤخَذُ من أَعْمالِهِمُ الصَّالِحةِ؛ كما قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لأصحابِهِ ذاتَ يَومٍ: **«أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟»** قالوا: المفلِسُ فينا مَن لا دِرْهَمَ له ولا مَتاع. قال: **«إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ»**(٢).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، رقم (٢٤٤١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل، رقم (٢٧٦٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾ ﴾

الخِطابُ في قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ ﴾ للنَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، والمُحاجَّةُ هي: المُجادَلةُ بالإدْلاءِ بالحُجَّةِ؛ لِغَلَبةِ الخَصمِ. أي: إنْ حاجَّكَ هؤلاءِ المُكذِّبونَ لك ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ أي: وَجَّهتُهُ إليه مُستَسْلِمًا لأمْرِه، راضِيًا بحُكْمِهِ ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ مَعْطوفةٌ على التَّاءِ في قَولِهِ: ﴿أَسْلَمْتُ﴾ يَعني: ومَن اتَّبَعَني أَسْلَمَ وَجهَهُ للهِ أيضًا، وهُمُ الَّذين آمَنوا برَسولِهِ مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ من اليَهودِ والنَّصارى ﴿وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ من العَرَبِ ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾.

سُمِّيَ اليَهودُ والنَّصارى بالَّذين أُوتوا الكِتابَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْزَلَ على اليَهودِ كِتابَ التَّوْراةِ، وعلى النَّصارى كِتابَ الإنْجيلِ، وما زال فيهما بَقَايَا إلى أنْ بُعِثَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

وأمَّا الأُمِّيُّونَ فهُمُ العَرَبُ؛ لأنَّهم جُهَّالٌ، والجاهِلُ يُنْسَبُ إلى الأُمِّ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا خَرَجَ من أُمِّهِ خَرَجَ وهو لا يَعْلَمُ شَيئًا؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل:٧٨].

وقَوْلُه: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ الاستِفْهامُ هُنا بمَعْنى الأَمْرِ، أي: أَسْلِموا، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ للتَّقْريرِ، أي: أَبَعْدَ هذا البَيانِ تُسْلِمُونَ؟

﴿فَإِنْ أَسْلَمُواْ﴾ أي: الَّذين أُوتوا الكِتابَ والأُمِّيُّونَ ﴿فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ أي: سَلَكوا طَريقَ الهُدى والرَّشادِ ﴿وَّإِن تَوَلَّوْاْ﴾ فإنَّ الضَّرَرَ على أَنْفُسِهم، وليس على النَّبيِّ ﷺ من تَوَلِّيهم شَيءٌ، ولهذا قال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ وقد أدَّيتَه، و﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٧٢].

ولهذا خَتَمَ هذه الآيةَ بقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾، أي: عَليمٌ بأَحْوالِهِم الظَّاهِرةِ والباطِنةِ.

في هذه الآيةِ حِكَمٌ وفوائِدُ عَظيمةٌ، منها:

١- أنَّ أهْلَ الكِتابِ والمُشرِكينَ أيضًا يُحاجُّونَ النَّبيَّ ﷺ، أي: يُجادِلونَهُ، وأنَّ هذا أَمْرٌ كائِنٌ من أوَّلِ الرِّسالةِ، وسيَسْتَمِرُّ إلى آخِرِها.

٢- أنَّه لا بَأْسَ في مُجادَلةِ المُشرِكينَ وأَهْلِ الكِتابِ، لكِنْ بشَرطٍ: أنْ يكونَ عِندَ الإنسانِ عِلمٌ بما عليه الخَصْمُ، وعِلْمٌ بما هو عليه أيضًا من الحقِّ.

أمَّا عِلْمُهُ بما عليه الخَصْمُ فلأَجْلِ أنْ يَعرِفَ مَعايِبَهُ، ومن أين يَأْتيهِ، وأمَّا العِلمُ بما عِندَهُ فلِيَكونَ عِندَه حُجَّةٌ قَويَّةٌ يَفْتِلُ بها الخَصْمَ.

٣- إِعْلانُ الإخلاصِ أمامَ هؤلاءِ المُحاجِّينَ؛ لقَولِهِ: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾.

٤- أنَّ الوَجْهَ أَشْرَفُ الأعْضاءِ، ولهذا يُعبَّرُ به عن النَّفْسِ؛ لقَولِهِ: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ﴾.

٥- أنَّ المُتَّبِعينَ للنَّبيِّ ﷺ مُسْلِمونَ وُجُوهَهُم للهِ، كإِمَامِهم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

٦- فَضيلةُ اتِّباعِ النَّبيِّ ﷺ، والتَّنويهُ بفَضْلِ مُتَّبِعيهِ.

٧- أنْ يُعْرَضَ طَلَبُ الإسلامِ على أَهْلِ الكِتابِ، وعلى المُشرِكينَ، وإنْ شِئتَ فقُلْ: على أهْلِ الكِتابِ وغَيرِهم ممَّن لا كِتابَ له. فيَشمَلُ المُشرِكَ والجاحِدَ جَحْدًا تامًّا كالشُّيوعِيِّين وغَيرِهِم.

٨- أنَّ مَن أَسْلَمَ فقد اهْتَدى، وسَلَكَ الطَّريقَ الَّتي بها النَّجاةُ، ومَفْهُومُ الآيةِ: أنَّ مَن لم يُسْلِمْ لم يَهْتَدِ، والرَّجُلُ يفُوتُهُ من الاهتِداءِ بقَدْرِ ما فَاتَهُ من الإسلامِ، وكُلَّما أَسْلَمَ الإنسانُ وَجْهَهُ لله ازْدادَ اهتِداءً بشَريعةِ اللهِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد:١٧].

٩- أنَّه ليس على المُسلِمِ إلَّا البَلاغُ، فإنِ اهْتَدى المُبلَّغُ فهذا له ولِلمُبَلِّغِ، وإنْ لم يَهْتَدِ فعليه وللمُبَلِّغ، فالمُبَلِّغُ إذا قام بالواجِبِ بَرِئَتْ ذِمَّتُهُ.

١٠- أنَّه لا بُدَّ للدَّاعي إلى اللهِ أنْ يُبلِّغَ بَلاغًا تامًّا، فيَسلُكَ كُلَّ طَريقٍ يَكونُ سَببًا لِهدايةِ الخَلْقِ.

١١- أنَّ اللهَ تَعالى بَصيرٌ بِعِبادِهِ جَلَّ وَعَلَا، فهو الَّذي جَعَلَ منهمُ الكَافِرَ والمُؤمِنَ، والمُطيعَ والعاصيَ، والبَرَّ والفَاجِرَ؛ لأنَّ حَالَهم لا تَستقيمُ إلَّا بهذا، فلولا الكُفْرُ لم يُعرَفِ الإيمانُ، ولولا المَعْصيةُ ما عُرِفَتِ الطَّاعةُ، ولولا هذا الاختِلافُ لم يكُنْ هُناك أمْرٌ بمَعْروفٍ، ولا نَهْيٌ عن مُنكَرٍ، ولولا هذا الاختِلافُ لم يكُنْ هُناك جِهادٌ في سَبيلِ اللهِ، ولهذا قال اللهُ تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾، فله جَلَّ وَعَلَا الحِكْمةُ في اهْتِداءِ المُهْتدي، واستِكْبارِ المُعْتَدي.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ أي: يَجْحَدونَها، ولا يَعْتَرِفونَ بها، وإن كانوا قد يَكُونون مُتيقِّنينَ لها، لكِنْ يَجْحَدونَ، كما قال اللهُ تَعالى في آلِ فِرعَونَ: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل:١٤].

وآياتُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَوْعانِ:

- آياتٌ كَونيَّةٌ، وهي: ما يَتعلَّقُ بالمَخْلوقاتِ.
- وآياتٌ شَرعيَّةٌ، وهي: ما جاءَت به الرُّسُلُ عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

وقَوْلُه: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ النَّبيُّونَ: جَمعُ نَبيٍّ، وهو مَن أُوحِيَ إليه بشَرْعٍ، فإنْ أُمِرَ بتَبْليغِهِ فرَسُولٌ، وإلَّا فنَبيٌّ فقط.

وقَولُهُ تَعالى: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ أي: بغَيرِ حَقٍّ يُبيحُ قَتْلَهم، وهذا القَيْدُ يُرادُ به التَّشْنيعُ على قَاتِلي الأَنْبِياءِ، أي: أنَّهم يَقتُلونَهم بغَيرِ حَقٍّ، ولا يُرادُ به الاحتِرازُ حتَّى يُقالَ: إنَّ قَتْلَ الأنبياءِ يَكونُ بحَقٍّ، ويَكونُ بغَيرِ حَقٍّ. كَلَّا، بل إنَّ قَتلَ الأنبياءِ كُلَّه بغَيرِ حَقٍّ، لكِنَّ هذا القَيدَ؛ لأَجْلِ التَّشْنيعِ على هؤلاءِ، وأنَّهم قَتلوهم بغَيرِ حَقٍّ في قَتْلِهم.

وهذا كقَولِهِ تَعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾، فإنَّه لا إِثْمَ ولا بَغْيَ بحَقٍّ، لكِن فيه التَّشْنيعُ على هؤلاءِ الَّذين يَبْغونَ

ويأْثمونَ، ﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف:٣٣]، أي: ما لم يُنَزِّلْ به بُرْهانًا ودَليلًا، ومن المَعْلومِ أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يقومَ بُرْهانٌ ودَليلٌ على الشِّركِ، بلِ البُرْهانُ والدَّليلُ على بُطْلانِه، لكن هذا من بابِ التَّشْنيعِ على المُشرِكينَ؛ حيثُ أشْرَكوا باللهِ بدُونِ دَليلٍ ولا بُرْهانٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ أي: بالعَدْلِ، وكُلُّ ما جاءت به الشَّريعةُ فهو عَدْلٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل:٩٠]، فمَن هُمُ الَّذين يَأمُرونَ بالعَدلِ؟

الجوابُ: هُمُ العُلَماءُ، ويَدخُلُ في هذه الجُملةِ ﴿ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ﴾ الأنبياءُ، فيكونُ عَطفُ ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ من بابِ عَطفِ العامِّ على الخاصِّ، فهؤلاءِ المُعْتَدُون اعْتَدَوْا على الرُّسُلِ، وعلى أَتْباعِهِم.

وقَوْلُه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أي: أَخْبِرْهُم بعَذابٍ مُؤلِمٍ، والعياذُ باللهِ، وذلك لِعِظَمِ جُرْمِهِم.

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ حِكَمٌ وفوائِدُ عَظيمةٌ، منها:

١- الوَعيدُ الشَّديدُ على مَن اتَّصَفَ بهذه الصِّفاتِ: الكُفْر بآياتِ اللهِ، قَتْل الأنبياءِ بغَيرِ حَقٍّ، قَتْل الَّذين يَأمُرونَ بالقِسطِ من النَّاسِ.

٢- تَحْريمُ هذه الأَفْعالِ القَبيحةِ: الكُفْر بآياتِ اللهِ، وقَتْل النَّبِيِّينَ بغَيرِ حقٍّ، وقَتْل الَّذين يَأمُرونَ بالقِسْطِ من النَّاسِ.

٣- أنَّ كُلَّ مَن قُتِلَ من الأنبياءِ فقد قُتِلَ بغَيرِ حَقٍّ، بل بالعُدْوانِ، والظُّلمِ، والجَوْرِ.

٤- أنَّ للحَقِّ أَعْداءً، وإلَّا فما ذَنْبُ الأَنْبياءِ؟ وما ذَنْبُ الَّذين يَأمُرونَ بالقِسْطِ من النَّاسِ؟!

٥- الثَّناءُ على الَّذين يَأْمُرونَ بالقِسْطِ من النَّاسِ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَوعَّدَ مَن قَتَلَهم بهذا العَذابِ الأَلِيمِ.

٦- إِخْبارُ مَن عَمِلَ ما يَحْصُلُ به العَذابُ بما تُوُعِّدَ به، لعلَّه يَرتَدِعُ ويَنزَجِرُ؛ لقَولِهِ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

٧- أنَّ عَذابَ أَهْلِ النَّارِ مُؤلِمٌ، وليس كما زَعَمَهُ بَعْضُهم أنَّهم يَتَأَقْلَمونَ على هذا العَذابِ، ثمَّ لا يَتَأَثَّرونَ به، بل إنَّهم يَتألَّمون أشدَّ الأَلَمِ، نَسأَلُ اللهَ العافِيَةَ، اللَّهُمَّ أَعِذْنا من النَّارِ.

٨- جَوازُ الإِخْبارِ بلَفْظِ التَّبْشيرِ، حتَّى في الأشياءِ المُؤْلِمةِ، ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

فإنْ قال قائِلٌ: البَشَارةُ فيما يَسُرُّ، فكيف عُبِّرَ عن العَذابِ بالبَشَارةِ به؟

فالجَوابُ من أَحَدِ وَجْهَينِ:

الأَوَّلُ: أنَّه لا يُسَلَّمُ أنَّ البَشَارةَ فيما يَسُرُّ فقط، بل البَشَارةُ كُلُّ ما يُؤثِّرُ على المُبشَّرِ، ومَعْلومٌ أنَّ الإنسانَ تُؤثِّرُ عليه البَشَارةُ بالخَيرِ، والبَشَارةُ بالشَّرِّ؛ لأنَّه مَأخوذٌ من البَشَرةِ، أي: من تَغيُّرِها.

وإنْ شِئتَ فقُلْ: إنَّه أُطلِقَ عليه التَّبْشيرُ مع أنَّه عَذابٌ؛ لأنَّ هؤلاءِ الَّذين كَفَروا بآياتِ اللهِ، وقَتَلوا الأنبياءَ بغَيرِ حقٍّ، وقَتَلوا مَن يَأمُرُ بالقِسطِ من النَّاسِ، ظَنُّوا أنَّهم غَانِمونَ، وأنَّهم كَاسِبونَ، فقيلَ: هذا كَسْبُكُم، أَبْشِروا به.

٩- أنَّ اللهَ تَعالى يُدافِعُ عن أَوْليائِهِ؛ لأنَّ كَونَ اللهِ تَعالى يَعِدُ هؤلاءِ المُعْتَدِينَ عليهم بالعَذابِ الأَلِيمِ يدُلُّ على أنَّه مُدافِعٌ عنهم جَلَّ وَعَلَا.

ويُؤَيِّدُ ذلك: قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج:٣٨]، وقَولُهُ تَعالى في الحَديثِ القُدْسيِّ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ»[1] أي: أَعْلَنْتُ الحَرْبَ عليه، ولا شكَّ أنَّ اللهَ تَعالى أَوْفى مُعاهِدٍ بعَهْدِهِ، وقد قال اللهُ تَعالى لِبَني إِسْرائيلَ: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة:٤٠].

وعَهدُ اللهِ تَعالى الَّذي أُمِرْنا أنْ نُوفِيَ به هو: أنْ نقومَ بطَاعَتِهِ عَزَّوَجَلَّ، فإذا قُمْنا بطاعَتِهِ فهو أَوْفى مِنَّا عَزَّوَجَلَّ، قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ أي: لا أَحَدَ أَوْفى بعَهدِهِ من اللهِ ﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١١١].

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾

أي: أُولئكَ الَّذين يَكفُرونَ بآياتِ اللهِ، ويَقْتُلونَ النَّبِيِّينَ بغَيرِ حقٍّ، ويَقتُلون الَّذين يَأمُرونَ بالقِسْطِ من النَّاسِ، هُمُ الَّذين حَبِطَتْ أَعْمالُهم في الدُّنيا والآخِرةِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فلم تَنْفَعْهم لا في الدُّنيا، ولا في الآخِرةِ، وما يُمِدُّهمُ اللهُ به من مالٍ وبَنينَ فهو من بابِ الاستِدْراجِ -والعياذُ باللهِ- كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران:١٧٨].

وما لهم أَحَدٌ يَنصُرُهم لا في الدُّنيا، ولا في الآخِرةِ، والعياذُ باللهِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١].

في هذه الآيةِ حِكَمٌ وفَوائِدُ عَظيمةٌ، منها:

١- أنَّ مَن قامَ بالصِّفاتِ السَّابقةِ فهو كافِرٌ؛ لأنَّه لا عَمَلَ يُبطِلُ الأَعْمالَ في الدُّنيا والآخِرةِ إلَّا الكُفرُ؛ كما قال تَعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٧].

٢- أنَّ الكافِرَ لا يَنْتَفِعُ بعَمَلِهِ لا في الدُّنيا، ولا في الآخِرةِ.

فإنْ قال قائِلٌ: أليسَ اللهُ تَعالى يُمِدُّ الكافِرَ بمالٍ وبَنينَ في الدُّنيا، ويُنعِّمُهُ؟

قُلنا: بَلَى، لكِن هذا لا يَزدادُ به إلَّا إثْمًا، والعياذُ باللهِ؛ لأنَّ الكافِرَ يُحاسَبُ على كُلِّ شَيءٍ، حتَّى على الأَكْلِ والشُّربِ واللِّباسِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف:٣٢]، فهي حِلٌّ للَّذين آمَنوا في الحياةِ الدُّنيا، وهي خَالِصةٌ لهم يَومَ القيامةِ، فلا يُعذَّبونَ عليها، بخِلافِ الكافِرِ.

٣- قَطْعُ أَمَلِ المُشرِكينَ الَّذين يُشرِكونَ باللهِ، ويَقُولون: إنَّ هؤلاءِ الأَصْنامَ الَّتي كانوا يَعْبُدونَها هؤلاء شُفَعاؤُنا عِندَ اللهِ، فبَيَّنَ اللهُ بهذه الآيةِ وفي أَمْثالِها أنَّ هؤلاءِ ليس لهم نَاصِرٌ، وصَدَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ففي الآخِرةِ يَفِرُّ المَرءُ من أخيهِ، وأُمِّهِ،

وأبيهِ، وصاحِبَتِهِ، وبَنيهِ، فنَسْأَلُ اللهَ لنا ولإِخْوانِنا المُسلِمينَ الثَّباتَ على الحقِّ، والوَفاةَ عليه، وأنْ يُؤيِّدَنا بنَصْرِهِ في الدُّنيا والآخِرةِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾

قَوْلُه: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ الاستِفْهامُ للتَّعجُّبِ والتَّعْجيبِ، والمَعْنى: أَلَمْ تَنظُرْ إلى حَالِ هؤلاءِ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، أي: أُعْطوا نَصيبًا من الكِتابِ، عِندَهم شَيءٌ من العِلْمِ، فيُدْعَوْنَ إلى كِتابِ اللهِ (القُرآنِ) لِيَحكُمَ بيْنَهم، ولكنَّهم يُصِرُّونَ على الإِباءِ والاستِكْبارِ، ولهذا قال: ﴿يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ أي: يُوَلُّون الأَدْبارَ ﴿وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ فلا يَلْتَفِتونَ، والمُرادُ بهذا الاستِفْهامِ: التَّعجُّبُ والتَّعْجِيبُ من حالِهم؛ لأنَّ الَّذي يَنبَغي -حيثُ كان عِندَهم نَصيبٌ من الكِتابِ- أنْ يَسْتَجِيبُوا إذا دُعُوا إلى كِتابِ اللهِ؛ لِيَحكُمَ بيْنَهم، ولكِنْ لكِبْريائِهم وفَخْرِهم واعْتِزازِهم بما معهم من العِلْمِ يَأبَوْنَ ذلك.

وأَوَّلُ مَن يَدخُلُ في هذه الآيةِ: اليَهودُ؛ لأنَّ عِنْدَهم نَصيبًا من الكِتابِ مع التَّحْريفِ والتَّبْديلِ والتَّغْييرِ، فإذا دُعُوا إلى كِتابِ اللهِ لِيَحكُمَ بيْنَهم تَوَلَّوْا؛ حَسَدًا من عِندِ أنفُسِهم من بعدِ ما تَبيَّنَ لهم الحَقُّ، فاعْجَبْ لحالِ هؤلاءِ.

وهذا التَّوَلِّي الَّذي يَقُومُون به تَوَلِّي مَن ليس عِندَه نِيَّةٌ في الرُّجوعِ، ولهذا قال: ﴿وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ لا يَلتَفِتونَ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- القَدْحُ في حالِ هؤلاءِ الَّذين عِنْدَهم عِلْمٌ من الكِتابِ، ثمَّ يُعْرِضونَ عن الحقِّ.

٢- التَّعجُّبُ من حالِ هؤلاءِ تَعجُّبَ إنكارٍ، لا تَعجُّبَ سُرُورٍ وإِقْرارٍ.

٣- أنَّ هؤلاءِ لم يُعْطَوُا الكِتابَ كُلَّه، بل نَصِيبًا منه، وذلك لأنَّ ما بأَيْديهم من التَّوْراةِ -حين نُزُولِ القُرآنِ الكَريمِ- قد بُدِّلَ وغُيِّرَ، وفاتَ منه الشَّيءُ الكَثيرُ.

٤- أنَّ هؤلاءِ يُدْعَوْنَ إلى الحقِّ لا من طَرَفٍ واحِدٍ؛ لأنَّه لم يَقُلْ: يَدْعُوهُم رسولُ اللهِ. بل قَال: ﴿يُدۡعَوۡنَ﴾، فكأنَّ الأُمَّةَ كُلَّها تَدْعُوهُم إلى كِتابِ اللهِ؛ لِيَحكُمَ بيْنَهم.

٥- أنَّ المَرْجِعَ في الحُكمِ بيْنَ النَّاسِ هو كِتابُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال تَعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

٦- إِضَافةُ القُرآنِ إلى اللهِ تَعالى؛ لأنَّه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ تكَلَّمَ به، فهو كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ على قَلْبِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لِيَكونَ من المُنذِرينَ، بِلِسانٍ عَرَبيٍّ مُبِينٍ.

٧- أنَّ هؤلاءِ الَّذين يُدْعَوْنَ إلى كِتابِ اللهِ لِيَحكُمَ بيْنَهم، بعدَ أنْ يُفكِّروا ويُقدِّروا يتوَلَّون؛ لأنَّه أتَى بـ: ﴿ثُمَّ﴾ الدَّالَّةِ على التَّراخي، بمَعْنى: أنَّ الأَمْرَ لم يَفْجَأْهُم، بل فكَّروا، وقَدَّروا، ثمَّ تَوَلَّوْا.

٨- أنَّ التَّولِّيَ ليس من الجميعِ، بل مِن فَرِيقٍ منهم، ولهذا أَسْلَمَ مَن أَسْلَمَ من اليَهودِ، كعَبدِ اللهِ بنِ سَلامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن النَّصارى كالنَّجاشيِّ، فليس كُلُّهم أَعْرَضوا وتَوَلَّوْا، بل منهم مَنِ اهْتَدى وعَرَفَ الحقَّ.

٩- أنَّ التَّوَلِّيَ قد يكونُ مع الإِعْرَاضِ، وقد يكونُ بدُونِه، والتَّوَلِّي مع الإِعْرَاضِ أَشَدُّ؛ لأنَّ المُتوَلِّيَ الَّذي لم يُعْرِضْ قد يَلْتَفِتُ ويَرجِعُ، لكن تَوَلِّي المُعرِضِ -والعِياذُ باللهِ- ما بَعْدَه أَمَلٌ.

١٠- أنَّ الواجِبَ عِندَ التَّنازُعِ الرَّدُّ إلى كِتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَولِهِ: ﴿إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾، وهذا ما أَمَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ به في قَولِهِ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

نسأَلُ اللهَ تَعالى أن يَرْزُقَنا قَبولَ الحقِّ، واتِّباعَه، والثَّباتَ عليه؛ إنَّه جَوادٌ كَريمٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۖ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾

المُشارُ إليه في قَولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ تَوَلِّي هؤلاءِ، وإِعْرَاضُهم إذا دُعُوا إلى كِتابِ اللهِ لِيَحكُمَ بينَهم؛ فإنَّ اليَهودَ ادَّعَوْا أنَّ النَّارَ لا تَمَسُّهم إلَّا أَيَّامًا مَعْدوداتٍ، قالوا ذلك لأصحابِ النَّبيِّ ﷺ، وقالوا: إنَّكم تَخْلُفوننا فيها. وهذه دَعْوى باطِلةٌ، أَبْطَلَها اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في قَولِهِ: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ

مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٨٠]، وهُم لم يَتَّخِذوا عَهْدًا عِندَ اللهِ، بل ادَّعَوْا ذلك كَذِبًا وزُورًا، وسيُخلَّدونَ في نارِ جهنَّمَ أبَدَ الآبِدينَ.

وقولُهُ: ﴿لَن تَمَسَّنَا﴾ يَعني: لن تُصِيبَنا ﴿ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾، وفي آيةٍ أُخرى: ﴿إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة:٨٠]، والمَعْنى واحِدٌ؛ لأنَّ جَمْعَ التَّكْسيرِ يجوزُ في وَصْفِهِ الإِفْرادُ والجَمْعُ.

قال: ﴿وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم﴾ أي: في العَمَلِ الَّذي يَتعبَّدونَ به، ويَدِينُونَ للهِ به، غرَّهُم -وانْخدَعوا- ﴿مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾، وهو قَولُهم: إنَّا على الحقِّ. فأَصَرُّوا على الباطِلِ، وادَّعَوْا أنَّهم على حقٍّ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إثْباتُ الأَسْبابِ للوَاقِعيَّاتِ؛ لأنَّ قَولَهُ: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ الباءُ فيه للسَّبَبيَّةِ.

٢- أنَّ السَّبَبَ قد يكونُ صحيحًا، وقد يكونُ بَاطِلًا، فإنْ كان صَحيحًا فمُسبَّبُهُ صَحيحٌ، وإنْ كان باطِلًا فمُسبَّبُهُ باطِلٌ، ومَعْلومٌ أنَّه لا بُرْهانَ لهؤلاءِ ولا دَليلَ على أنَّ النَّارَ لا تَمَسُّهم إلَّا أيَّامًا مَعْدوداتٍ.

٣- أنَّ الَّذين أُوتوا الكِتابَ مُقِرُّونَ بالآخِرةِ والبَعْثِ؛ لأنَّ قَولَهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ يدُلُّ على إثْباتِهِم للآخِرةِ؛ لأنَّ العَذابَ بالنَّارِ في الآخِرةِ، وهو كذلك.

وقد ظَنَّ -وضَلَّ- قَومٌ أنَّ مَن آمَنَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ دُونَ العَمَلِ بما يَقْتضيهِ ذلك فهو مُؤمِنٌ، ولهذا يَعْتقِدُ بعضُ الجُهَّالِ أنَّ اليهودَ والنَّصارى مُؤمِنونَ باليومِ

الآخِرِ، فهُـم مُؤمِنونَ، ولـم يَعْلَمـوا أنَّ الإيـمانَ باللهِ واليَومِ الآخِـرِ له شُرُوطٌ، وله مُقْتَضياتٌ.

٤- إِقْرارُ الَّذين أُوتوا الكتابَ بأنَّ النَّارَ تَمَسُّهم؛ لِقَولِهِم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾، وهذا إِقْرارٌ منهم بأنَّهم مُستَحِقُّونَ للنَّارِ، وأنَّهم يُعَذَّبونَ فيها، فيَبْقى قَولُهم: ﴿إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ دَعْوى، إنْ أَتَوْا ببُرْهانٍ، وإلَّا فقد أقَرُّوا على أنَّ النَّارَ تَمَسُّهم.

٥- أنَّ الإنسانَ قد يَغْتَرُّ بما هو عليه من عَمَلٍ، وهو خَطَأٌ؛ لقَولِهِ: ﴿وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾، وهذه نُقطةٌ يَجِبُ الحَذَرُ منها: أنْ تَستَحسِنَ شَيئًا وهو سَيِّئٌ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُنكِرًا هذا: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر:٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ [النمل:٤]، وقال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥].

فلْيَحذَرِ الإنسانُ من هذا الخُلُقِ السَّيِّئِ: أنْ يُزَيَّنَ له سُوءُ عَمَلِهِ، فيَراهُ حَسَنًا؛ فإنَّ هذا أَشَدُّ ممَّن يَرى سُوءَ العَمَلِ سَيِّئًا؛ لأنَّ الثَّانيَ قد يُقْلِعُ، والأوَّل سيستمِرُّ.

٦- أنْ يَحْذَرَ العالِمُ من المُخالَفةِ، فإنَّ بَعضَ النَّاسِ الَّذي آتاهُ اللهُ عِلْمًا قد يُحرِّمُ الشَّيءَ على النَّاسِ، ولا يُحَرِّمُهُ على نَفْسِهِ، وقد يُحَرِّمُهُ على شَخصٍ، ولا يُحَرِّمُهُ على آخَرَ؛ لِمُجرَّدِ الهَوى، وهذا عَكسُ الصَّوابِ، أي: أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يَحْتاطَ لِنفسِهِ أَكْثَرَ ممَّا يحتاطُ لِغَيرِه.

ولهذا لَمَّا قيلَ للبَراءِ بنِ عازِبٍ رَضِيَٰلِلَّهُعَنهُ حين حَدَّثَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ضَلَعُهَا، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي» قال له رَجُلٌ: إنِّي أكرَهُ أنْ يكونَ في الأُذُنِ نَقصٌ، أو في القَرْنِ نَقصٌ، أو قال: في السِّنِّ نَقصٌ. فقال: ما كَرِهتَهُ فدَعْهُ، ولا تُحَرِّمْهُ على غَيرِكَ[1]. وهذا من فِقهِ البَراءِ رَضِيَٰلِلَّهُعَنهُ، فالإنسانُ يَنبَغي له أنْ يكونَ على نَفْسِهِ أشَدَّ من غَيرِهِ، أمَّا أنْ يُفْتِيَ نَفْسَهُ بشَيءٍ، ويَتَأَوَّلَ التَّأويلاتِ الَّتي لا مُؤَثِّرَ لها، ويُفتِيَ غَيرَهُ بما هو أشَدُّ، فهذا خِلافُ الأمانةِ، وخِلافُ الصِّدْقِ.

نسأَلُ اللهَ لنا ولإِخْوانِنا الثَّباتَ على ما يُحِبُّ ويَرْضَى؛ إنَّه على كلِّ شيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾

أي: فكيف تكونُ حالُ هؤلاءِ ﴿إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ﴾ أي: مع خُصومِهِم يومَ القيامةِ؟

وقَوْلُه: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ اللَّامُ يَحتمِلُ أنْ تكونَ للتَّوقيتِ، أي: جَمَعْناهُم إلى ذلك اليَومِ، ويَحتمِلُ أنْ تكونَ بمَعْنى: (في)، أيْ: في يَومٍ لا رَيبَ فيه، وكِلا المَعْنَيينِ حَقٌّ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، رقم (٢٨٠٢)، والنسائي: كتاب الضحايا، باب ما نهي عنه من الأضاحي، رقم (٤٣٧٤)، وابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب ما يكره أن يضحي به، رقم (٣١٤٤)، وأحمد (٤/ ٢٨٤).

والرَّيبُ هو: الشَّكُّ مع القَلَقِ، يَعني: أنَّ هذا اليَومَ لا رَيْبَ فيه، ولا امْتِراءَ فيه، ولا شكَّ فيه، بل هو وَاقِعٌ لا محالةَ، وذلك يومُ القيامةِ، نَسْأَلُ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنْ يجعَلَهُ يَسيرًا علينا، وعلى إخْوانِنا المُسلِمينَ.

وقَوْلُه: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ أي: أُعطِيَتْ كُلُّ نَفسٍ ما كَسَبَتْ وَفاءً، فالمُحسِنُ له الإِحْسَانُ، والمُسيءُ له العَدْلُ، قَال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨].

قال: ﴿وَهُمْ﴾ أي: المَجْمُوعُون في ذلك اليَومِ ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ أي: لا يُنْقَصُون من حَقِّهم شَيئًا، فلا يُزادُ في ظُلْمِ الظَّالِمِ على ظُلمِهِ، ولا يُنقَصُ من إِحْسَانِ المُحسِنِ في إحسانِهِ، بل كُلٌّ يُوَفَّى أَجْرَهُ، إمَّا بالفَضْلِ أو بالعَدْلِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- تَعظيمُ يَومِ القيامةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾.

٢- تَهْديدُ أُولئك الَّذين لم يَنْقادوا للهِ ورَسُولِهِ.

٣- إِثْباتُ يَومِ القيامةِ، وأنَّ اللهَ تَعالى يَجْمَعُ فيه الخَصمَ وخَصْمَهُ.

٤- أنَّ يومَ القيامـةِ وَاقِـعٌ لا مَحالةَ، ولا تَردُّدَ فيه، ولا إِشْكَالَ، وذلك من حِكْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه ليس من الحِكْمةِ أنَّ اللهَ تَعالى يَخْلُقُ الخَلْقَ، ويَشْرَعُ الشَّرائِعَ، ويَنقسِمُ النَّاسُ إلى مُؤمِنٍ وكافِرٍ، وبَرٍّ وفاجِرٍ، ثمَّ يَموتونَ، ولا يُبْعثونَ، قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥].

٥- أنَّ كُلَّ نَفسٍ تُوَفَّى ما كَسَبَتْ، إنْ خَيْرًا فخَيْرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ، ﴿وَمَن يَعْمَلْ

مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه:١١٢]، وهذا في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾؛ لأنَّ (ما) اسمٌ مَوْصولٌ، يعُمُّ كُلَّ ما كَسَبَتْ.

٦- انْتِفاءُ الظُّلْمِ في ذلك اليَومِ؛ لأنَّ الَّذي يَقْضي بيْنَ عِبادِهِ في ذلك اليَومِ هو ربُّ العالَمينَ عَزَّوَجَلَّ، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يَظلِمُ أحَدًا، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]؛ لأنَّه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كامِلُ العَدْلِ، كامِلُ الوَفاءِ، فلكَمالِ عَدْلِهِ، وتَمامِ وَفائِهِ جَلَّ وَعَلَا لا يَظْلِمُ أحدًا.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٦﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿قُلِ﴾ الخِطابُ للنَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ولكُلِّ مَن يَصِحُّ أنْ يُوجَّهَ إليه الخِطابُ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ بمَعْنى: يا أللهُ ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ أي: مالِكَ كُلِّ مَمْلوكٍ، أو ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ أي: مالِكَ التَّمْليكِ، تُمَلِّكُ مَن تَشاءُ.

ثمَّ فَصَّلَ شَيئًا من مُلكِهِ عَزَّوَجَلَّ، فقال: ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾، وهذا شَيءٌ مُشاهَدٌ، تَجِدُ الرَّجُلَ اليَومَ مَلِكًا، وغَدًا مَمْلُوكًا، أو بالعَكسِ؛ لأنَّ الَّذي بيَدِهِ الأَمْرُ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ونَزْعُ المُلكِ إمَّا بمَوْتِ المَلِكِ، أو باسْتِيلَاءِ غَيرِهِ عليه وعلى مَمْلكتِهِ؛ لأنَّ الأَمْرَ أَمْرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ أي: تَجعَلُ له عِزَّةً وغَلَبَةً على خَصْمِهِ ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ بالعَكسِ، أي: تَجعَلُ الذُّلَّ على مَن تَشاءُ، فتُعِزُّ مَن تَشاءُ ولو كان ذَليلًا في نَفسِهِ، وتُذِلُّ مَن تَشاءُ ولو كان عزيزًا في نَفسِهِ.

﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ أي: أنَّ كُلَّ خَيْرٍ فهو من اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال النَّبيُّ ﷺ: «يَدُ اللهِ مَلْأَى -أي: مُمتَلِئةٌ- سَحَّاءُ -أي: كَثيرةُ العَطاءِ- اللَّيْلَ وَالنَّهارَ -يَعْني: يُعْطي في اللَّيلِ والنَّهارِ عَزَّوَجَلَّ- لَا تَغِيضُهَا نَفقَةٌ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ -أي: لم يَنقُصْ- مَا فِي يَمِينِهِ»[1]، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقَوْلُه: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ أي: لا يُعجِزُك شَيءٌ، كُلُّ شَيءٍ فاللهُ قَادِرٌ عليه، إيجاد المَعْدومِ، وإِعْدام المَوْجودِ، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ حِكَمٌ وفَوائِدُ عَظيمةٌ، منها:

١- أَنَّه يَجِبُ على الإنسانِ اللُّجوءُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَالِكُ المُلْكِ، مُدبِّرُ الخَلْقِ.

٢- أنَّ المُلكَ كُلَّه للهِ جَلَّوَعَلَا، له مَلَكوتُ السَّماواتِ والأرضِ.

٣- أَنَّه جَلَّوَعَلَا يُعْطي المُلكَ مَن يَشاءُ، ولكِنَّ المشيئةَ هذه مَقْرونةٌ بالحِكْمةِ، ليست مَشيئةً بغَيرِ حِكْمةٍ، بل بحِكْمةِ العَزيزِ الحَكيمِ، كذلك نَزْعُ المُلكِ ممَّن يشاءُ بحِكْمةٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، رقم (٧٤١٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣/ ٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤- ألَّا يَغتَرَّ أحَدٌ بما أَعْطاهُ اللهُ من الخَيرِ؛ فإنَّ اللهَ قد يَنزِعُهُ منه، فلْيَلْجَأْ إلى اللهِ، ولْيَسأَلْهُ الثَّباتَ.

٥- أنَّ العِزَّةَ والذُّلَ بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يُعِزُّ مَن يَشاءُ، ويُذِلُّ مَن يشاءُ.

٦- أنَّه بناءً على هذا الَّذي أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفسِهِ، فإنَّه يَجِبُ على العاقِلِ ألَّا يَسْأَلَ إلَّا اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّه هو الَّذي بيَدِهِ الأُمورُ.

٧- إثْباتُ اليَدِ للهِ؛ لقَولِهِ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾، وهي يَدٌ حَقيقةٌ، لكِنْ لا يجوزُ أبدًا أنْ نتصوَّرَ أو نَقُولَ: إنَّها مِثلُ أَيْدي المَخْلوقينَ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى يقولُ في القُرآنِ الكَريمِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

٨- إضافةُ الخَيرِ إلى اللهِ؛ لقَولِهِ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾، وأمَّا الشَّرُّ فقد قال النَّبيُّ ﷺ: «الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»(١) يَعْني: إلى اللهِ، ولهذا لا يجوزُ أنْ تقولَ: بيَدِكَ الخَيرُ والشَّرُّ. بل: بيَدِكَ الخَيرُ؛ لأنَّ الشَّرَّ الَّذي يَحْصُل بالقَضاءِ والقَدَرِ ليس شرًّا بالنِّسْبةِ إلى فِعْلِ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ لم يُقدِّرْهُ إلَّا لحِكْمةٍ، لكنَّه شَرٌّ بالنِّسْبةِ للمَفْعُولاتِ، أي: لمَخْلوقاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٩- عُمومُ قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على كُلِّ شَيءٍ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

•••

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل، رقم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿تُولِجُ﴾ أي: تُدْخِلُ ﴿ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ﴾، وذلك بأنْ يَطُولَ اللَّيلُ، ويَقصُرَ النَّهارُ ﴿وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ﴾ بأنْ يَطُولَ النَّهارُ، ويَقصُرَ اللَّيلُ.

وقد جَعَلَ اللهُ تَعالى مَدارَ ذلك على أَرْبَعةِ فُصُولٍ: فَصْلُ الرَّبيعِ، فَصْلُ القَيْظِ، فَصْلُ الخَريفِ، فَصْلُ الشِّتاءِ. أربعةِ فُصولٍ، لكنَّها اثْنا عَشَرَ بُرْجًا، يَطُولُ اللَّيلُ في أَيَّامِ الشِّتاءِ، ويطولُ النَّهارُ في أَيَّامِ القَيْظِ، ولا أَحَدَ يَستطيعُ أنْ يَزيدَ دَقيقةً واحِدةً في اللَّيلِ أو في النَّهارِ، أو يَنْقُصَ دَقيقةً واحِدةً، وإنَّما ذلك إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ الَّذي هو على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

وقَوْلُه: ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ يَشْمَلُ هذا النَّباتَ والحَيوانَ، أمَّا النَّباتُ فهاهي حَبَّةَ القَمْحِ يابِسةٌ لا تَنْمُو، فإذا بُذِرَتْ في الأرضِ حَيِيَتْ ونَمَتْ، وكذلك النَّواةُ للنَّخْلةِ يَابِسةٌ لا تَنْمُو، فإذا بُذِرَتْ في الأَرْضِ نَمَتْ، وصارتْ نَخْلةً، وفي الحَيَوانِ أيضًا الدَّجاجةُ تَخرُجُ منها البَيْضةُ مَيِّتةً لا تَنْمُو، ثمَّ تعودُ البَيْضةُ فَرْخًا حيًّا نامِيًا، فيُخرِجُ الحيَّ من الميِّتِ (الفَرْخَ من البيضَة) والميِّتَ من الحيِّ (البَيْضةَ من الدَّجاجةِ)، ولا أَحَدَ يَستطيعُ هذا.

ورُبَّما نَقولُ: إنَّ مَعْنى الآيةِ أَشْمَلُ من ذلك، فنقولُ: إنَّ المُرادَ بالحيِّ هنا: حيُّ القَلْبِ الَّذي آتاهُ اللهُ عِلْمًا وإيمانًا، والميِّت ميِّتُ القَلبِ الَّذي لم يُوَفَّقْ لِعِلْمٍ ولا إيمانٍ، فأبو إِبْراهيمَ الخليلِ -على إبراهيمَ الخَليلِ السَّلامُ- كان مُشرِكًا، تَبرَّأَ منه ابنُهُ إبراهيمُ

لَمَّا تبيَّنَ له أَنَّه عَدُوٌّ للهِ، وابنُ نُوحٍ كان كافِرًا، فأَخْرَجَ اللهُ إِبْراهيمَ من صُلْبِ أبيهِ آزرَ، وأَخْرَجَ اللهُ ابنَ نُوحٍ من صُلْبِ نُوحٍ، والله على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

وقَوْلُه: ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي: تُعْطِي مَن تشاءُ من فَضْلِكَ أنْواعًا من الرِّزقِ بغَيرِ حِسَابٍ، ورُبَّما يرزُقُ اللهُ المَرءَ من حيثُ لا يَحْتَسِبُ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣]، ولا أَحَدَ يَملِكُ ما ذُكِرَ إلَّا اللهُ وَحْدَهُ عَزَّوَجَلَّ.

في هذه الآيةِ حِكَمٌ وفَوائِدُ عَظيمةٌ، منها:

١- بَيانُ قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بإدْخالِ اللَّيلِ على النَّهارِ، وإِدْخالِ النَّهارِ على اللَّيلِ، وهذا لا يَسْتَطِيعُهُ أَحَدٌ.

٢- بَيانُ قُدْرةِ اللهِ تَعالى من وَجْهٍ آخَرَ، وهو إِخْراجُ الحيِّ من الميِّتِ، وإِخْراجُ الميِّتِ من الحيِّ، ولا أَحَدَ يَستطيعُ ذلك إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فاللهُ تَعالى يَقْلِبُ الظُّلمةَ نُورًا إذا أَدْخَلَ النَّهارَ على اللَّيلِ، والنُّورَ ظُلْمةً إذا أَدْخَلَ اللَّيلَ على النَّهارِ.

٣- أنَّ العَطَاءَ والفَضْلَ من اللهِ وَحْدَهُ، وأنَّ ذلك راجِعٌ إلى مَشيئةِ اللهِ؛ لقَولِهِ: ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

٤- إِثْباتُ المَشيئةِ للهِ تعالى في قَولِهِ: ﴿مَن تَشَآءُ﴾، ولكِنِ اعْلَمْ -أيُّها المُسلِمُ- أنَّ مَشِيئةَ اللهِ تَعَالى ليست مَشيئةً مُجَرَّدةً عن حِكْمةٍ، بل مَشيئةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تابعةٌ لحِكْمتِهِ، فإذا كانت حِكْمةُ اللهِ تَقْتَضي إِيجادَ الشَّيءِ أَوْجَدَهُ اللهُ، وإذا كانت تَقتَضي إِعْدامَهُ أَعْدَمَهُ اللهُ، وإذا كانت تَقْتَضي تَغْيِيرَهُ غَيَّرَهُ اللهُ؛ لأَنَّه -سُبْحانهُ- على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

فإنْ قال قائِلٌ: هل رِزْقُ اللهِ دَليلٌ على رِضاهُ عن العَبْدِ، أو دَليلٌ على سَخَطِهِ على العَبْدِ، أو ليسَ فيه دَليلٌ على هذا ولا على هذا؟

فالجَوابُ: إنْ كان العَبدُ مُقِيمًا على مَعْصيةِ اللهِ فإنَّ رِزقَ اللهِ له اسْتِدْراجٌ، يُمْلِي له حتَّى إذا أخَذَهُ لم يُفْلِتْهُ، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨٢ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف:١٨٢-١٨٣]، وقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «إِنَّ اللهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ»، وتلا قَولَهُ تَعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود:١٠٢][1]، فإذا رأيتَ أنَّ اللهَ أَغْدَقَ لك الرِّزقَ بالأَمْوالِ، والأَهْلِ، والبَنِينَ، والجاهِ، وما أَشْبَهَ ذلك، وأنتَ مُقيمٌ على مَعصيَتِهِ، فاعْلَمْ أنَّ هذا اسْتِدْراجٌ، وأنَّ مآلَكَ الخَسارةُ والهَلاكُ والشَّقاءُ.

وأمَّا إذا كان رِزقُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مع اسْتِقَامةِ الإنسانِ على دِينِ اللهِ فهذا دَليلٌ على رِضا اللهِ عن العَبْدِ، دَليلُ هذا: قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧]، وفي الحَديثِ القُدْسِيِّ: «مَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ سِوَى ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»[2]، فانْتَبِهْ -يا أخي- لِنَفسِكَ، إذا رَأيتَ اللهَ أَغْدَقَ عليك النِّعَمَ فانْظُرْ ماذا تُقابِلُ هذه النِّعَمَ؟ أتُقابِلُها بالعِصْيانِ، فهذا استِدْراجٌ، أَمْ بالشُّكْرانِ، فهذا زِيادةٌ وفَضلٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ﴾، رقم (٤٦٨٦)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٨٣) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البر، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَسْأَل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن يَجْعَلَنا جميعًا من الشَّاكِرِين على النَّعْماء، الصَّابِرِين على البَلْوَاء، وأن يَهَبَ لنا منه رَحْمَةً؛ إنَّه هو الوهَّابُ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾

قَوْلُهُ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ﴾ هذا نَهيٌ، ومَعْناهُ: يَجْعَل، و﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فَاعِلُ ﴿يَتَّخِذِ﴾، و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ مَفْعُولُها، أي: لا يجوزُ لِلمُؤمِنينَ أنْ يَتَّخِذوا الكافِرينَ ﴿أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يَتوَلَّوْنَهم بالمَعُونَةِ والنُّصْرةِ وما أَشْبَهَ ذلك، فيتَّخِذونَ الكافِرينَ أَوْلِيَاءَ، ويَدَعُون المُؤمِنينَ.

ولا بُدَّ أنْ يكونَ لهذا أَسْبابٌ، منها: أَنَّه في نَظَرِ كَثيرٍ من ذوي النَّظَرِ القاصِرِ إذا رَأى تَفَوُّقَ الكَافِرينَ في الأُمورِ المادِّيَّةِ -وهي الأُمورُ الدُّنيويَّةُ- أَعْرَضَ عن المُؤمِنينَ، وجَعَلَ وَجْهَهُ إلى الكافِرينَ، فيكونُ اتِّخاذُهُ الكَافِرينَ أولياءَ من دُونِ المُؤمِنينَ سَببُهُ أنّه انبَهَرَ بما لدى الكافِرينَ من القُوى المادِّيَّةِ، فاتَّجَهَ إليهم، ونَسِيَ إِخْوانَهُ المُؤمِنينَ.

قَال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ أي: مَن يَتَّخِذِ الكافِرينَ أولياءَ من دُونِ المُؤمِنينَ فلا قيمةَ له عِندَ اللهِ، وليس من اللهِ في شَيءٍ، ولا عَهْدَ له عِندَ اللهِ، ولا ذِمَّةَ له عِندَ اللهِ.

قَال: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ يَعني: إلَّا في حالٍ تَخافُونَ على أَنْفُسِكم، وتَعْمَلون ما تَتَّقونَ به شرَّهُم، دُونَ اتِّخاذِهم أولياءَ، وعلى هذا فالاستِثْناءُ هنا

مُنقطِعٌ، يَعْني: لكنْ إذا اتَّقيتُم منهم تُقاةً فلا حَرَجَ عليكم من دُونِ أنْ تَتَّخِذوهُم أولياءَ.

وقَوْلُه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ أي: يُخوِّفُكم ويُنذِرُكم اللهُ جَلَّوَعَلَا نَفْسَهُ أنْ يُعاقِبَكم، إمَّا عاجِلًا وإمَّا آجِلًا، ولهذا قال: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾، أي: المَرجِعُ في جَميعِ الأُمورِ الشَّرعيَّةِ والقَدَريَّةِ، فهو الَّذي يَحْكُمُ بيْنَ عِبادِهِ في شَرْعِهِ، ويَحكُمُ بيْنَ عِبادِهِ في قَدَرِهِ عَزَّوَجَلَّ، يَحكُمُ بيْنَ عِبادِهِ بالشَّرعِ، ويَحكُمُ في العِبادِ بالقَدَرِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- تَحريمُ اتِّخاذِ الكافِرينَ أَوْلياءَ من دُونِ المُؤمنينَ؛ لقَولِهِ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، والأَصْلُ في النَّهيِ: التَّحْريمُ، لاسيَّما وأنَّ اللهَ تعالى قد كرَّرَ مِثلَ ذلك، فقال جَلَّوَعَلَا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الممتحنة:١]، وقال جَلَّوَعَلَا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة:٥١-٥٢].

٢- وُجوبُ مُوالاةِ المُؤمنِينَ، وهذه المُوالاةُ هي الحَقيقةُ الثَّابتةُ للمُؤمنينَ بَعْضِهم مع بعضٍ، قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، ثمَّ فَصَّلَ شَيئًا من هذه الوِلايةِ، فقال: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [التوبة:٧١].

٣- عُقوبةُ مَنِ اتَّخَذَ الكافِرينَ أَوْلياءَ من دُونِ المُؤمِنينَ، وهو أنَّه ليس له عِندَ اللهِ عَهْدٌ، فيُوكَلُ إليهم، أي: إلى هؤلاءِ الكافِرينَ، ومَن وُكِلَ إلى غيرِ اللهِ فقد خابَ وخَسِرَ.

٤- جوازُ مُداراةِ الكُفَّارِ على وَجْهٍ لا يَصِلُ إلى المُوالاةِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾، وكما ذَكَرْنا في التَّفْسِيرِ أنَّ الاستِثْناءَ هنا مُنقطِعٌ، أي: أنَّ هذه التُّقاةَ ليست من الوِلَايةِ الَّتي نَهى اللهُ عنها.

٥- تَحْذيرُ اللهِ تَعالى العِبادَ نَفْسَهُ أنْ يُعاقِبَهم إذا عَصَوُا اللهَ عَزَّوَجَلَّ باتِّخاذِ الكافِرينَ أَوْلياءَ من دُونِ المُؤمِنينَ، سواء كانتِ العُقُوبةُ عاجلةً أم آجِلَةً.

٦- أنَّ مَرْجِعَ الخَلْقِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ شَرْعًا وقَدَرًا، أمَّا الشَّرْعُ فقد قال اللهُ تَعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]، وأمَّا القَدَرُ فلقَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر:٤٩-٥٠].

ولهذا يَجِبُ على الإنسانِ إِزاءَ قَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ أنْ يَرضى ويُسلِّمَ بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، وألَّا يَتَسخَّطَ من قَدَرِ اللهِ عِندَ المَصائِبِ، وألَّا يَتحكَّمَ على اللهِ؛ لأنَّه هو الوليُّ عَزَّوَجَلَّ.

وفي مَقامِ الشَّرعِ يَجِبُ أنْ يكونَ التَّحاكُمُ إلى اللهِ ورَسولِهِ، وأنْ يَكُونَ الحُكْمُ فيما حَكَمَ اللهُ به ورَسولُهُ، ولا يَحِلُّ لأحَدٍ أنْ يَخرُجَ عن هذا.

أسألُ اللهَ تَعالى أن يَجْعَلَنا من المُحَكِّمين لشَرِيعَتِه، الرَّاضِين بقَضائِه وقَدَرِه؛ إنَّه على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾

قَوْلُه: ﴿قُلْ﴾ أي: يا مُحمَّدُ، أو قُلْ أيُّها الإنسانُ لِغَيرِكَ: ﴿إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾، والمُرادُ بما في الصُّدورِ: ما أضمَرَهُ الإنسانُ في نَفْسِهِ، ولم يُطْلِعْ عليه أحَدًا ﴿أَوْ تُبْدُوهُ﴾ أي: تُظْهِروهُ وتُبيِّنوهُ للنَّاسِ، إمَّا للأَقْرَبينَ أو للأَقْرَبينَ والأباعِدِ، أو للأباعِدِ دُونَ الأقارِبِ ﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾، فيَعلَمُ جَلَّ وَعَلَا ما أَبْداهُ الإنسانُ وما أَخْفاهُ؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق:١٦]، أي: ما تُحدِّثُهُ به نَفسُهُ.

قَال: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ممَّا لا يُحيطُ به الإنسانُ عِلْمًا، ولا يُبْديهِ، ولا يُخْفيهِ، بل ولا يَعلَمُهُ، و﴿مَا﴾ هنا اسمُ مَوْصولٌ بمَعْنى: الَّذي، والأَسْماءُ المَوْصولةُ عِندَ العُلَماءِ تُفيدُ العُمُومَ، أي: يَعْلَمُ كُلَّ ما في السَّماواتِ والأَرْضِ، من أَعْيانٍ، وأَوْصافٍ، وأَحْوالٍ، وتَغيُّراتٍ، وكُلَّ شَيءٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ أي: فَاعِلٌ لكُلِّ ما أَرادَهُ بلا عَجْزٍ عَزَّ وَجَلَّ؛ كما قال تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤]، وخَتَمَ الآيَةَ بهذا الاسْمِ الكَريمِ (القَدير) بعدَ ذِكْرِ العِلْمِ؛ لِيُبيِّنَ عَزَّ وَجَلَّ أنَّ اللهَ قَديرٌ على كُلِّ شَيءٍ، قَديرٌ على أنْ يُغيِّرَ ما في نَفْسِ الإنسانِ ممَّا أَخْفاهُ، وما في جَوارِحِهِ ولِسانِهِ ممَّا أَبْداهُ؛ لأنَّه جَلَّ وَعَلَا على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، قيلَ لأعْرابيٍّ: بِمَ عَرَفتَ ربَّكَ؟ قال: بنَقْضِ العَزائِمِ، وصَرْفِ الهِمَمِ. وهذا أَعْرابيٌّ عَجيبٌ

استَدَلَّ بشَيءٍ كُلٌّ يُدرِكُهُ: نَقْضِ العَزائِمِ، وصَرْفِ الهِمَمِ.

ونَقْضُ العَزائِمِ هو: أنَّ الإنسانَ يَعْزِمُ على الشَّيءِ وإذا به يَتَراجَعُ، إمَّا مرَّةً وَاحِدةً، وإمَّا بالتَّدرُّجِ بدُونِ أنْ يَقُولَ له أحَدٌ شَيئًا، لكِنَّ اللهَ نَقَضَ عَزيمَتَهُ.

وصَرْفُ الهِمَمِ: أنْ يَهُمَّ الإنسانُ بالشَّيءِ، وإذا به يَنْصَرِفُ إلى شَيءٍ آخَرَ، مِثْلُ: أنْ يَهُمَّ الإنسانُ بالتِّجارةِ في الأَوَاني، وإذا به يَنصَرِفُ إلى التِّجارةِ في العَقارِ، بدُونِ أنْ يَتكلَّمَ معه أحَدٌ.

وقيلَ لآخَرَ: بِمَ عَرَفتَ اللهَ؟ فقال: البَعْرَةُ تدُلُّ على البَعيرِ، والأثَرُ يدُلُّ على المسيرِ، فسَماءٌ ذاتُ أَبْراجٍ، وأَرْضٌ ذاتُ فِجَاجٍ، وبِحَارٌ ذاتُ أَمْواجٍ، أَلَا تَدُلُّ على السَّميعِ البَصيرِ؟!

في هذه الآيةِ الكَريمَةِ حِكَمٌ وفَوائِدُ عَظيمةٌ، منها:

١- إحَاطَةُ عِلْمِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا بكُلِّ شَيءٍ ممَّا في نُفُوسِ العِبادِ، سواء أَبْدَوهُ أم أَخْفَوهُ، وكذلك ما في السَّماواتِ والأرضِ، فاللهُ تَعالى مُحيطٌ به عِلمًا.

٢- أنَّه يجِبُ على المَرْءِ أنْ يُراقِبَ اللهَ تَعالى فيما يُضمِرُهُ، فإنَّه لا يَخْفَى على اللهِ، وما أكثَرَ ما يَظُنُّ الجاهِلُ أنَّه إذا فَعَلَ المَعْصيةَ سِرًّا فليس عليه شَيْءٌ، ويَنْسى أنَّ اللهَ رَقيبٌ عليه عَزَّوَجَلَّ.

٣- أنَّ الإنسانَ له القُدْرةُ على إخْفَاءِ الشَّيءِ وإظْهارِهِ، وهو كذلك، وإذا كان كذلك فإنَّـه لا يَنْبَغي أنْ يُظهِـرَ ما الحِكْمةُ في إخْفائِهِ، ولا أنْ يُخفِيَ ما الحِكْمةُ في إظْهارِهِ، وهذا يَختَلِفُ باختِلافِ الأَشْخاصِ، واختِلافِ الأَحْوالِ، واختِلافِ

الأَزْمَانِ، واختِلافِ الأَمْكِنةِ، فلْيُلاحِظِ الإنسانُ هذا، فأحيانًا يكونُ من الحِكْمةِ أنْ تُبدِيَ ما في نَفسِكَ، وأحيانًا يكونُ من الحِكْمةِ إِخْفاءُ ما في نَفسِكَ.

ولكـن إذا تورَّطتَ، وأُجبِرْتَ على أنْ تُبدِيَ ما في نَفْسِكَ، وأنتَ تَرى أنَّ الحِكْمةَ عَدَمُ إبدائِه، فماذا تَصنَعُ؟

الجَوابُ: أنْ تُؤوِّلَ وتُورِّيَ في الكَلامِ، فتَنوِيَ في قَلْبِك خِلافَ ظاهِرِ اللَّفظِ، مِثالُ ذلك: قال لك رَجُلٌ: احْلِفْ لي ألَّا تُخبِرَ عنِّي بما رأيتَ مِنِّي من الأَخْلَاقِ السَّيِّئةِ. وأنتَ تَعْلَمُ أو يَغْلِبُ على ظنِّكَ أنَّك لو لم تَحلِفْ لأصابَكَ بسُوءٍ، فماذا تَصْنَعُ؟

نقول: احْلِفْ له، وتَأَوَّلْ، فتَنْوِي بقَلبِكَ ألَّا تُخبِرَ به اليَومَ، وأنتَ مَظْلومٌ إذا رأيتَ أنَّ الحِكْمةَ إبْداؤُهُ وإظْهارُهُ، وهذا يُريدُ ألَّا تُبدِيَ ولا تُظهِرَ، أو تَنْوي ألَّا تُخبِرَ به زَيدًا من النَّاسِ؛ لأنَّك لا تَرى فَائِدةً في إِخْبَارِ زَيدٍ، ولكن تَرى فائِدةً في إِخْبَارِ وُلاةِ الأُمورِ.

٤- عُمومُ عِلْمِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ، وعِلْمُ اللهِ تَعالى مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ جُملةً وتَفصيلًا، فالجُملةُ كما في هذه الآيةِ، والتَّفْصيلُ كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

٥- إِثْباتُ قُدرةِ اللهِ على كُلِّ شَيءٍ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، ويَتفرَّعُ على ذلك: أنَّك متى عَلِمْتَ قُدْرةَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى على كُلِّ شَيءٍ فلن تَيأَسَ من رَحْمتِهِ؛ لأنَّه قادِرٌ على أنْ يُغيِّرَ.

فلْنَضرِبْ لهذا مَثَلًا بِرَجُلٍ مَريضٍ، طالَ به المَرَضُ، فأَنْهَكَ جِسْمَهُ، فقيلَ له: ادْعُ اللهَ. فقال: لا، قد انْتَهى الأَمْرُ. فنقولُ: هذا غَلَطٌ، بل ادْعُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، فاللهُ على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

ولَمّا قال زكريَّا: ﴿رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا ۝٨ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٨-٩]، ففكِّرْ في نَفسِكَ أوَّلًا، فإنَّك لم تكُن شَيئًا، فأَوْجَدَكَ اللهُ، إذَنْ، هذا الَّذي أصابَكَ -أيُّها الأخُ- من المَرَضِ لم يكُن المَرَضُ شَيئًا من قَبْلُ، واللهُ قـادِرٌ على رَفْعِـهِ بعدَ وُجُودِهِ، فلا تَيأَسْ، وعليك بالصَّبرِ، وانتِظارِ الفَرَجِ فيما أصابَكَ من المصائِبِ، فإنَّه ما أُعطِيَ أحَدٌ عَطاءً خيرًا وأَوْسَعَ من الصَّبرِ، واعْلَمْ أنَّ النَّصرَ مع الصَّبرِ، وأنَّ الفَرَجَ مع الكَرْبِ، وأنَّ مع العُسرِ يُسْرًا.

•●○●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ۝٣٠﴾

قَوْلُه: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ﴾ ظَـرْفُ زَمانٍ عامِلُهُ مَحْذوفٌ، والتَّقـديرُ: اذْكُـرْ يومَ تَجِدُ، أو اذْكُروا يومَ تَجِدُ، وهذا اليَومَ الَّذي تَجِدُ فيه كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ هو يومُ القيامةِ، ﴿تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا﴾ أي: حاضِرًا لديها، مَكْتُوبًا بصَحائِفِ الأعْمالِ، يُؤْتى المُؤْمِنُ كِتابَهُ بيَمينِهِ -أَسأَلُ اللهَ أنْ يَجعَلَني وإيَّاكم منهم- فيَفرَحُ بهذا الكِتابِ الَّذي قَرَأَهُ، ويقولُ للنَّاسِ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ يعني: خُذوا اقْرَؤُوا كِتابي؛

فَرِحًا بذلك، ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩-٢٠]، أي: أيْقَنتُ أنِّي مُلاقٍ حِسابِيَهْ، يَجِدُهُ مُحضَرًا، فيَفرَحُ ويُسَرُّ ويَبتهِجُ، ويُنادي النَّاسَ: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾.

قال: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ (ما) مُبتدَأٌ، وليست مَعطوفةً على (ما) الأُولى، يَعْني: والَّذي عَمِلَتْ من السُّوءِ ﴿تَوَدُّ﴾ أي: النَّفْسُ ﴿لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ﴾ أي: وبين ما وَجَدَتْ من سُوءٍ ﴿أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ أي: زَمَنًا بَعيدًا، فلم يُدرِكْها، ولم تُدرِكْهُ، ولكِنْ هل يَنفَعُ ذلك بعدَ أنْ كُتِبَ، وجاءَ وَقتُ الجَزاءِ؟

الجوابُ: إنْ كان الإنسانُ كافِرًا فإنَّه لا يَنفَعُهُ، وإلَّا فهو تَحتَ مَشيئةِ اللهِ.

وقَوْلُه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ أعادَ ذلك -أي: تَحذيرَ اللهِ نَفْسَهُ عِبادَهُ- لأهمِّيَّةِ الأمْرِ، وأنَّ الإنسانَ يَجِبُ أنْ يَحذَرَ عُقُوبةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إذا خالَفَ اللهَ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ الرَّأفةُ: أشدُّ الرَّحمةِ وألْيَنُها، والعِبادُ: هُمُ الخَلْقُ، فهو عَزَّوَجَلَّ رَؤُوفٌ بعِبادِهِ عُمُومًا، يَدْفَعُ عنهمُ البَلاءَ، ويَرْزُقُهُمُ النَّعْماءَ، ويَلْطُفُ بهم، لكِنْ من النَّاسِ مَن يرى هذه النِّعْمةَ، فيُنيبُ إلى رَبِّهِ ويَشْكُرُها، ومنهم مَن لم يكُنْ كذلك.

في هذه الآيةِ الكريمة فوائِدُ وأحكام عظيمةٌ، منها:

١- أنَّ كُلَّ ما عَمِلَهُ الإنسانُ من خَيرٍ سيَجِدُهُ حاضِرًا، سواء كان في حقِّ اللهِ أو حقِّ العِبادِ، وسواء كان ماليًّا أو بَدَنيًّا أو جامِعًا بيْنَ البَدَنيِّ والماليِّ، فأيُّ خَيرٍ عَمِلَه سيَجِدُهُ مُحضَرًا.

٢- كَمالُ عَدْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حيثُ لم يَظلِمْ أحَدًا حَسَنةً واحِدةً من حَسَناتِهِ، وهذا يُستفادُ من العُمومِ في قَولِهِ: ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾.

٣- أنَّ عامِلَ السُّوءِ يَتمنَّى يَومَ القيامةِ، ويَوَدُّ بكُلِّ قَلبِهِ، أنَّ بيْنَهُ وبيْنَ السُّوءِ أمَدًا بَعيدًا، ولكِنْ أنَّى له ذلك، وقد انتَقَلَ من دارِ العَمَلِ إلى دارِ الجَزاءِ؟! ولهذا جاءَ في الحَديثِ: «**مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ إِلَّا نَدِمَ، إِنْ كَانَ مُحْسِنًا نَدِمَ أَلَّا يَكُونَ ازْدَادَ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا نَدِمَ أَلَّا يَكُونَ اسْتَعْتَبَ**»[1].

٤- التَّحْذيرُ من عَمَلِ السُّوءِ، والحَثُّ على عَمَلِ الخَيرِ ما دامَ الإنسانُ في زَمَنِ الإمْهالِ، والطَّريـقُ مَفْتُوحًا، والعَمَلُ مُتيسِّرًا، قَبلَ أنْ يَندَمَ حين لا يَنفَعُ النَّدَمُ، أعاننا الله وإيَّاكُم على ذِكْرِه وشُكْرِه وحُسْنِ عِبادَتِه.

٥- شِدَّةُ فِرارِ أَصْحابِ السُّوءِ ممَّا أساؤُوا به؛ لقَولِهِ: ﴿أَمَدًا بَعِيدًا﴾، فعليهم أنْ يَتَذكَّروا هذه الحالَ حتَّى يَتَخلَّصوا منها.

٦- الحَذَرُ من مُخالَفـةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَـولِهِ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، فاحْذَرْ -يا أخي- احْذَرْ ربَّكَ عَزَّوَجَلَّ الَّذي يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفى، ولا تَقَعْ في مُخالَفتِهِ، ولا يَفْقِدْك حيثُ أمَرَكَ، ولا يَجِدْكَ حيثُ نَهاكَ.

٧- إثْباتُ الرَّأفةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ بعِبادِهِ، وهذا يَعْني أنْ نَتعرَّضَ لِمَا فيه رَأفةُ اللهِ من فِعْلِ الخَيراتِ، وتَرْكِ المُنكَراتِ.

نسأَلُ الله تَعَالى أن يَرْأَفَ بنا في قَضَائِه، وأن يُعِيذَنا من مُضِلَّات الفِتَن، وسُوءِ العَمَلِ؛ إنَّه على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ.

•••

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (٢٤٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾

أَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ نبيَّهُ ﷺ أنْ يُخاطِبَ قومًا يَدَّعون أنَّهم يُحِبُّونَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، فقال له: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، وهذه الآيةُ تُسمَّى عِندَ السَّلَفِ: آيةَ المِحْنةِ، يَعني: آيةَ الاختِبارِ.

فمَنْ كان صادِقًا في كَونِهِ يُحِبُّ اللهَ فلْيَتَّبِعِ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وبقَدْرِ اتِّباعِ النَّبيِّ ﷺ تكونُ المَحَبَّةُ.

وثَوابُ الاتِّباعِ ليس ثُبُوتَ أنَّ الإنسانَ يُحِبُّ اللهَ فحَسْبُ، بل غايةٌ شريفةٌ عَظيمةٌ، وهي أنْ يُحِبَّ اللهُ العبدَ، فقال: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، وإذا تأمَّلتَ الآيةَ وَجدتَّ أنَّ هناك اختِلافًا بيْنَ الشَّرطِ والمَشْروطِ، فالشَّرطُ: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾، والمَشْروطُ: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، دُونَ أنْ يُقالَ: تَصْدُقوا في دَعْواكُم؛ لأنَّ الشَّأنَ كُلَّ الشَّأنِ أنْ يُحِبَّكَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْلُه: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ أي: يَسْتُرْها مع العَفْوِ، والذُّنوبُ هي: الأعمالُ السَّيِّئةُ الَّتي يُعاقَبُ عليها العَبْدُ.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي: ذو مَغفِرةٍ ورَحْمةٍ، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام:١٣٣].

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- أنَّها لا تُقبَلُ الدَّعْوى إلَّا ببيِّنةٍ، وإلَّا لادَّعى كُلُّ إِنْسَانٍ ما يُريدُ، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «**لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي**»(١).

٢- أنَّ من عَلَاماتِ مَحَبَّةِ العَبدِ لربِّهِ عَزَّوَجَلَّ تَحْقِيقَ مُتابعةِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لِقَولِهِ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾.

٣- أنَّ اتِّباعَ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- سببٌ لمَحَبَّةِ اللهِ، أي: لِكَونِ اللهِ يُحِبُّكَ.

ويتفرَّعُ على هذا: أنَّ محَبَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للعبدِ تُبْذَلُ لها نَفائِسُ الأَمْوالِ والأَزْمانِ والأَرْواحِ؛ لأنَّها هي غايةُ كُلِّ إنسانٍ.

٤- إثباتُ أنَّ اللهَ تَعالى يُحبُّ ويُحِبُّ؛ كَما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤].

والمَحَبَّةُ من اللهِ للعَبدِ ومن العَبدِ للهِ ثابتةٌ حَقِيقةً على ظَاهِرِها عِندَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، فيُثبِتونَ أنَّ اللهَ يُحِبُّ، وأنَّ اللهَ يُحَبُّ، ومحَبَّةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تتعلَّقُ بالأَعمالِ، والأَزْمانِ، والأماكِنِ، والرِّجالِ.

فتتعلَّقُ بالأَعْمالِ مِثلُ: قَولِهِ ﷺ في عَشرِ ذي الحِجَّةِ الأُولى: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ**

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٥٢)، وأصله في صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، رقم (٤٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه، رقم (١٧١١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ»[١]، وكحديثِ ابنِ مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه سأَلَ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: أَيُّ العَمَلِ أحبُّ إلى اللهِ؟ قَالَ: «**الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا**»[٢].

وتتعلَّقُ بالأماكِنِ مِثلُ: قَولِ النَّبيِّ ﷺ في مكَّةَ: «**إِنَّكِ لَأَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللهِ**»[٣]، وكذلك قَولُهُ: «**أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللهِ مَسَاجِدُهَا**»[٤].

وتتعلَّقُ بالعامِلِ مِثلُ: قَولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في آياتٍ كَثِيرةٍ: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٤]، ﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:٧٦]، ﴿يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة:٤٢]، وما أشبَهَ ذلك، وهي مَحَبَّةٌ حَقيقيَّةٌ، وقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في أُحُدٍ: «**إِنَّهُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**»[٥]، فأثبَتَ النَّبيُّ ﷺ مَحَبَّةَ الجَبَلِ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصيام، باب في صوم العشر، رقم (٢٤٣٨)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، رقم (٧٥٧)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب صيام العشر، رقم (١٧٢٧)، وأحمد (١/ ٢٢٤)، وأصله في صحيح البخاري، كتاب العيدين باب فضل العمل في أيام التشريق، رقم (٩٦٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥/ ١٣٧).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في فضل مكة، رقم (٣٩٢٥)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب فضل مكة، رقم (٣١٠٨)، وأحمد (٤/ ٣٠٥) من حديث عبد الله بن عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب فضل الجلوس في مصلاه، رقم (٦٧١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب نزول النبي ﷺ الحجر، رقم (٤٤٢٢)، وفي باب أحد يحبنا ونحبه، رقم (٤٠٨٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب أحد جبل يحبنا ونحبه، رقم (١٣٩٢) (١٣٩٣) من حديث أبي حميد وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٥- أنَّ اتِّباعَ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- سَبَبٌ لمَغْفِرةِ اللهِ للعَبدِ؛ لِقَولِهِ: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾.

٦- إثْباتُ هَذَينِ الاسمَينِ الكريمَينِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهُما: الغَفورُ، الرَّحيمُ. فبمَغفِرتِهِ يَعفُو عن الذُّنوبِ، وبرَحْمتِهِ يُوفِّقُ مَن شاءَ للعَمَلِ الصَّالِحِ.

•••

ثُمَّ قَالَ تعَالَى:

﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾

قَوْلُه: ﴿قُلْ﴾ أي: يا مُحمَّدُ ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: انْقادوا لِطاعَتِهِ، بِفعلِ أَوامِرِه، واجتِنابِ نَواهيهِ ﴿وَٱلرَّسُولَ﴾ يَعْني: مُحَمَّدًا -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فـ: (أل) للعَهدِ المَعْلومِ بالذِّهْنِ؛ إذ لا رَسُولَ بعدَ بِعْثَةِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- إلَّا الرَّسول.

﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ أي: أعْرَضوا عن طاعةِ اللهِ ورَسُولِهِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، يعني: فهُم كُفَّارٌ، واللهُ لا يُحِبُّ الكافِرينَ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- وُجوبُ طاعةِ اللهِ ورَسولِهِ؛ لِقَولِهِ: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾، والأَصْلُ في الأَمْرِ: الوُجوبُ، خُصوصًا ما يتعلَّقُ بالعِباداتِ، إلَّا أنْ يدُلَّ دليلٌ على أنَّه لِغيرِ الوُجوبِ.

٢- أنَّ طاعةَ الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- من طَاعةِ اللهِ؛ لِقَولِهِ:

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾، فيكونُ اللهُ تَعالى آمِرًا بطاعَتِهِ وطَاعةِ رَسولِهِ، وقَد صرَّحَ اللهُ بذلك في قَولِهِ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

٣- أنَّ النَّبيَّ ﷺ رَسولُ اللهِ حقًّا، ولهذا أَمَرَ اللهُ تَعالى بطاعَتِهِ.

٤- أنَّ مَن تَولَّى عن طاعةِ اللهِ ورَسولِهِ فاللهُ غَنِيٌّ عنه، لا يُبالي اللهُ به بَالَةً.

٥- أنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الكافِرينَ.

٦- أنَّ اللهَ تَعالى لا تَنْتَفي مَحَبَّتُهُ عن المُؤمِنينَ؛ لأنَّها إنَّما انتَفَتْ مَحَبَّتُهُ عن الكَافِرينَ لِكُفرِهِم، فالمُؤمِنُ لا تَنْتَفي مَحَبَّةُ اللهِ عنه، بل لو قيلَ: إنَّ في هذا إثباتَ مَحَبَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للمُؤمنينَ؛ لأنَّه ما نَفى مَحَبَّتَهُ للكافِرينَ إلَّا لِيُثبِتَ مَحبَّتَهُ للمُؤمِنينَ.

أَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَجعَلَنا جَميعًا من أحبابِهِ وأَوْليائِهِ، وأنْ يتولَّانا في الدُّنيا والآخِرةِ في حياتِنا وقُبورِنا ومَبعَثِنا؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ يعني: اخْتَارَ، مَأخوذةٌ من الصَّفْوةِ، وهي: خِيارُ الشَّيءِ ﴿ءَادَمَ﴾ هو أبو البَشَرِ، خَلَقَهُ اللهُ تَعالى من طِينٍ، ونَفَخَ فيه من رُوحِهِ، وبَارَكَ في عَقِبِهِ، وآدمُ هو الأبُ الأوَّلُ للبَشَريَّةِ ﴿وَنُوحٗا﴾ هو الأبُ الثَّاني للبَشَريَّةِ؛ كما قَال تَعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلۡبَاقِينَ﴾ [الصافات:٧٧].

وإنَّما كان الأبَ الثَّانيَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أَهْلَكَ مَن في الأرضِ ممَّن كَذَّبوهُ وكَفَروا به، ولم يَبْقَ إلَّا ذُرِّيَّتُهُ، على أنَّ أحَدَ أبنائِهِ كان كافِرًا، فهَلَكَ بالغَرَقِ.

وقَوْلُه تعالى: ﴿وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ يَعْني: إبْرَاهيمَ وذُرِّيَّتَهُ، وهو -أي: إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ- أبو الأنْبياءِ، الَّذي أُمِرَ النَّبيُّ ﷺ باتِّباعِ مِلَّتِه، فقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٣].

وقَوْلُه: ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ هو أبو مُوسَى، ومُوسى أَشْرَفُ أَنْبياءِ بني إِسْرَائيلَ.

اصطَفَى اللهُ هؤلاءِ الأَرْبَعةَ ﴿عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، يعني: على الخَلْقِ، وسُمِّيَ الخَلْقُ عَالَمًا؛ لأنَّهم عَلَمٌ على خالِقِهم عَزَّ وَجَلَّ، فهُمْ من آياتِ اللهِ، قَال اللهُ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم:٢٠].

وما أَوْدَعَ اللهُ فيهم من العُقُولِ والذَّكاءِ والتَّفكيرِ كُلُّهُ من آياتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وكذلك المَخْلوقاتُ الأُخرى فيها من آياتِ اللهِ الدَّالَّةِ على قُدْرَتِهِ ورَحْمَتِهِ وحِكْمَتِهِ ما تَتوقَّفُ العُقولُ عن إِدْراكِهِ.

قَال اللهُ تعالى: ﴿ذُرِّيَّةًۢ﴾ بَدَلٌ ممَّا سَبَقَ ﴿بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ يعني: ليس لأَحَدٍ فَضْلٌ على الآخَرِ، فبَعْضُهم من بَعضٍ، وهذا باعتبارِ الأَصْلِ، وإلَّا فقد يَتَفاضَلُون باعْتِباراتٍ أُخرى؛ كما في الحَدِيثِ عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّه قَال: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**»(١).

---

(١) أخرجه بنحوه مسلم: كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٦) من حديث واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لكُلِّ صَوتٍ، سواء كان قَوْلًا أو غَيْرَهُ، ﴿عَلِيمٌ﴾ بكُلِّ شَيءٍ.

في الآيةِ الأُولَى من الحِكَمِ والفَوائدِ ما يلي:

١- إِثْبَاتُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيَدِهِ الأَمْرُ كُلُّهُ، يَصْطفي مَن يَشاءُ، ويَجعَلُ الآخَرَ مَفْضُولًا، وهذا كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، فاصطَفَى من بَني آدَمَ مُحَمَّدًا -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فهو الصَّفْوةُ من بَني آدَمَ كُلِّهم، واصْطَفَى من الملائكةِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، واصطفَى من البِقَاعِ مَكَّةَ، وهَلُمَّ جَرًّا.

٢- إِثْبَاتُ هؤلاءِ الآباءِ الكِرَامِ: آدَمَ، ونُوحٍ، وإِبْرَاهيمَ، عليهم الصَّلَاةُ والسَّلامُ.

٣- نِعْمةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على بَني آدَمَ؛ حيث اصْطَفَاهُمْ على غَيرِهِم، وهذا كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء:٧٠].

٤- فَضيلةُ هَؤلاءِ الأَرْبَعَةِ؛ حيث اصْطَفاهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

ومِن فَوائدِ الآيةِ الثَّانيةِ:

١- أنَّ هؤلاءِ ذُرِّيَّةٌ بَعْضُها من بَعضٍ، لا فَضْلَ لأَحَدٍ على الآخَرِ إِلَّا بالتَّقْوى، كما قال النَّبيُّ ﷺ[1]، ويَتَفاضَلُونَ في أُمُورٍ أُخرى حَسَبَ ما جاءَتْ به النُّصوصُ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٤١١).

٢- إثباتُ هَذينِ الاسْمَينِ من أَسْماءِ اللهِ: (السَّميعِ) و(العَليمِ)، فبالسَّمعِ لا يَفوتُهُ شَيءٌ من الأَصْواتِ، وبالعِلْمِ لا يَخْفى عليه شَيءٌ في الأَرْضِ ولا في السَّماواتِ.

٣- الحَذَرُ من أنْ يُسْمِعَ الإنسانُ ربَّهُ ما لا يَرْضاهُ، أو أنْ يَعْمَلَ ما لا يَرْضاهُ؛ لأنَّ اللهَ يَسْمَعُهُ ويَعْلَمُهُ، فلا مَفرَّ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فالواجِبُ على الإنسانِ: أنْ يَخْشى ربَّهُ عَزَّوَجَلَّ في السِّرِّ والعَلانيةِ، وفي الشِّدَّةِ والرَّخاءِ، وفي جَميعِ الأَحْوالِ بقَدْرِ استِطاعَتِهِ.

•••

ثُمَّ ذكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قِصَّةَ مَريمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وزَكريَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِذْ﴾ المَعْنى: اذْكُرْ يا مُحمَّدُ للأُمَّةِ ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى﴾ تَعْني: الحَمْلَ الَّذي في بَطْنِها ﴿مُحَرَّرًا﴾ أي: من قَيْدِ الاسْتِخْدامِ الخاصِّ، ولكِنَّه مُحرَّرٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ في عِبادةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ﴾ أي: اقْبَلْ مِنِّي هذا النَّذْرَ، وهي إنَّما أَرادَت بذلك الثَّوابَ ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِما أقولُ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بحَالي.

ففي هذا من الفَوائِدِ ما يلي:

١- فَضيلةُ امرأةِ عِمْرانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ حيث نَذَرَتْ للهِ هذا النَّذْرَ؛ لِيَقومَ ما في حَمْلِها بخِدْمةِ بُيوتِ اللهِ، وبطاعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٢- جَوازُ النَّذْرِ في الشَّيءِ المُبْهَمِ، فلو قال قائِلٌ: للهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أنْ أتَصدَّقَ بما في بَطْنِ هذه البَعيرِ. فلا بَأْسَ به، ويَتصدَّقُ به إذا وَضَعَتْه.

ورُبَّما يُؤخَذُ منه أيضًا فائِدةٌ أُخرى، وهي: جوازُ هِبَةِ المَجْهُولِ، مِثْلُ: أنْ يَقُولَ لِشَخصٍ: وَهَبْتُكَ ما في بَطْنِ هذه الحامِلِ. أي: البَعيرِ أو الشَّاةِ أو البَقَرةِ، أو يقولَ: وَهَبْتُ لك سَاعَتي الضَّائِعَةَ. أو يقولَ: وَهَبْتُ لك جَمَلي الشَّارِدَ. أو ما أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ الهِبَةَ ليست مُعاوَضةً يَجْري فيها المَيْسِرُ، بل هي إمَّا أنْ يكونَ المَوْهوبُ له غانِمًا، وإمَّا أنْ يكونَ سالِمًا، وهذا ليس من المَيْسِرِ.

٣- أنَّه يَنبَغي للإِنْسَانِ إذا فَعَلَ طاعةً أنْ يَسْأَلَ اللهَ تَعالى قَبُولَها، ولا يُعْجَبَ بنَفسِهِ، ويقولَ: عَمِلتُ عَمَلًا صالِحًا، فسيُقْبَلُ. لأنَّه لا يَدْري، فلعلَّ هناك مَانِعًا من القَبولِ لا يُحِسُّ به.

وانْظُرْ إلى إِبْرَاهيمَ وإِسْمَاعيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حين رَفَعَا القَواعِدَ من البيتِ، فقالا: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧].

وانْظُرْ إلى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- حيث كان إذا ضَحَّى قال: «بِسْمِ اللهِ، وَاللهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»[1]؛ لأنَّ العَمَلَ إذا لم يُقْبَلْ فهو تَعَبُ جِسْمٍ وضَياعُ وَقْتٍ، وإذا قُبِلَ فهاهي الثَّمَرةُ: الحَسَنةُ بعَشْرِ أَمْثالِها، إلى سَبْعِ مِئةِ ضِعْفٍ، إلى أَضْعافٍ كَثيرةٍ.

٤- أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ إذا عَمِلَ العَمَلَ الصَّالِحَ أنْ يكونَ خَائِفًا -أنْ يكونَ في عَمَلِهِ تَقْصيرٌ يكونُ سببًا للرَّدِّ- رَاجِيًا ثَوابَ اللهِ، حيث وَفَّقَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى للقيامِ بالعَمَلِ؛ لأنَّ اللهَ لم يُوَفِّقْهُ للقيامِ به إلَّا لِيُثيبَهُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأضاحي، باب استحباب استحسان الضحية، رقم (١٩٦٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

٥- إِثْباتُ هَذَينِ الاسْمَينِ العَظيمَينِ للهِ عَزَّوَجَلَّ: (السَّميعِ) و(العَليمِ)، وقد مَضى الكَلامُ على مَعْناهما.

والثَّمَرةُ من الإيمانِ بهَذَينِ الاسمَينِ، وما تَضَمَّناهُ من وَصْفِ السَّمْعِ في (السَّميعِ)، والعِلْمِ في (العَليمِ)، من ثَمَراتِ الإيمانِ بذلك: أنَّ الإنسانَ يَحْفَظُ لِسانَهُ من قَولِ ما لا يَرْضاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ يَسْمَعُهُ، وأنَّ الإنسانَ يَحْفَظُ حالَهُ من أنْ يُضْمِرَ في قَلْبِهِ ما لا يَرْضاهُ اللهُ، أو يَفْعَلَ بجَوارِحِهِ ما لا يَرْضاهُ اللهُ، أو يَقُولَ بلِسانِهِ ما لا يَرْضاهُ اللهُ؛ لأنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَليمٌ، فإنَّك مهما كُنتَ فاللهُ عَليمٌ بك، حتَّى لو كُنتَ في حُجرةٍ عليها مِئاتُ الجُدْرانِ فاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَليمٌ بك، حتَّى إنَّ اللهَ تَعالى قَال: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ يعني: في قُبورِهِمْ ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق:٤].

•••

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾﴾

قَوْلُه: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾ أي: ما في بَطْنِها، ولا يُشكِلُ عليك أنَّ اللهَ قال: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾، ولم يَقُلْ: «فَلَمَّا وَضَعَتْهُ» مع أنَّ الضَّميرَ للمُذَكَّرِ في الآيةِ السَّابقةِ؛ لأنَّ الضَّميرَ في الآيةِ الثَّانيةِ عاد إلى ما في البَطْنِ باعتِبارِ المَعْنى، فإنَّه قد تبيَّنَ أنَّ الَّذي في بَطنِها أُنْثى، ولهذا قال: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، وكأنَّها تَعْتَذِرُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ من كَوْنِ الَّذي في بَطنِها أُنْثى.

وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ هذا دفْعُ توَهُّمِ أنْ يكونَ في قولِها: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ إعلامٌ للهِ تعالى أنَّه أُنْثى، فإنَّ اللهَ يَعْلَمُه؛ لِيَتبيَّنَ بذلك أنَّ قولَها: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ من بابِ الاعْتِذارِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْلُه: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ يعني: ليس الذَّكَرُ في كَوْنِهِ مُحَرَّرًا يَخدِمُ بُيوتَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَقومُ بما يُرْضي اللهَ عَزَّوَجَلَّ ممَّا لا تُطيقُهُ الإناثُ، ليس كالأُنْثى، فالأُنْثى أَضْعَفُ وأَكْثَرُ تَقْصيرًا من الرَّجُلِ، هذا في الغالِبِ.

قالت: ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ أي: سَمَّيتُ هذه الأُنْثى مَرْيَمَ ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ﴾ أي: أَلْتَجِئُ إليك في حِفْظِها وعِصْمَتِها ﴿وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ وهو شَيْطانُ الجِنِّ ﴿ٱلرَّجِيمِ﴾ أي: المَرْجومُ المُبْعَدُ عن رَحْمةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ لأنَّه إذا لم يُعِذِ اللهُ العَبْدَ من الشَّيْطانِ اسْتَوْلى عليه الشَّيْطانُ، فأَضَلَّهُ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ٣٦ وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٧].

في هذه الآيةِ فَوائِدُ وأَحْكامٌ، منها:

١ - أنَّ الإِنْسانَ إذا لم يَتِمَّ مَقْصودُهُ فيما بَيْنَه وبيْنَ ربِّهِ فإنَّه يَعتَذِرُ من اللهِ، فإذا قدَّرْنا أنَّه همَّ بطاعةٍ، ثُمَّ لم يَتيسَّرْ له، فإنَّه يقولُ: ربِّي إنِّي نَوَيْتُ كذا، ولكِنْ حَصَلَ هذا العُذْرُ، وما أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ هذا من أَسْبابِ مَغْفِرَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

٢- أنَّه يَنْبَغي للإنسانِ إذا تَكَلَّمَ بكَلامٍ فيه إيهامٌ، أنْ يأتيَ بما يَدْفَعُ هذا الإيهامَ؛ حتَّى لا يتسلَّطَ الشَّيْطانُ على أَفهامِ المُخاطَبينَ بما لا يَلِيقُ، يُؤْخَذُ هذا من قَولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾.

٣- بيانُ الفَرْقِ بيْنَ الرِّجالِ والنِّساءِ في العَمَلِ والعَقْلِ والخِلْقةِ وغَيرِ ذلك من الفَوارِقِ الظَّاهِرَةِ والباطِنَةِ، ولقد حاوَلَ يَائِسًا مَن أرادَ أنْ يُسَوِّيَ بيْنَ الرِّجالِ والنِّساءِ، حتَّى كانوا يُطْلِقونَ على الإِسْلَامِ أنَّه دِينُ التَّسْويةِ.

والحقيقةُ أنَّ الإِسْلَامَ ليس دِينَ التَّسْويةِ، بل دِين العَدْل، بمَعْنى: أنَّه يُعطِي كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ، وإلَّا فمن المَعْلومِ أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يُسَوِّيَ بيْنَ شَيْئَينِ مُختَلِفَينِ اختِلافًا يَقْتَضِي اختِلافَ الحُكمِ، ولْنَضرِبْ لهذا أَمْثالًا كَثيرةً:

المِثَالُ الأوَّلُ: الطَّهارةُ بالماءِ واجِبةٌ على القَادِرِ عليها الَّذي لا يَتضرَّرُ بها، وعلى العاجِزِ أو المُتضَرِّرِ ليست واجِبةً، بل يَتيمَّمُ، فهذا فَرْقٌ.

المِثَالُ الثَّاني: الصَّلاةُ قائِمًا في الفَرِيضةِ واجِبةٌ على القَادِرِ، وعلى غَيرِ القادِرِ غيرُ واجِبةٍ.

المِثَالُ الثَّالثُ: الزَّكاةُ على مَن يَمْلِكُ مالًا زَكَوِيًّا وَاجِبةٌ، وعلى مَن ليس عِندَه مالٌ زَكَويٌّ غيرُ وَاجِبةٍ.

المِثَالُ الرَّابعُ: إِعْطاءُ الزَّكاةِ للفَقيرِ جَائِزٌ، وللغَنيِّ غَيرُ جائِزٍ.

المِثَالُ الخَامِسُ: الحجُّ على القَادِرِ واجِبٌ، وعلى غَيرِ القادِرِ غيرُ وَاجِبٍ.

المِثَالُ السَّادسُ: الجِهادُ على الرِّجالِ واجِبٌ، وعلى النِّساءِ غيرُ واجِبٍ.

وأَشْياءُ كَثيرةٌ تَختَلِفُ فيها الرِّجالُ والنِّساءُ، ويَختَلِفُ فيها المُخالِفُ في مُقْتَضِي الإِيجابِ أو التَّحْريمِ.

وأَكْثرُ ما في القُرآنِ نَفيُ التَّسْويةِ، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى

﴿ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد:١٦]، ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة:١٨]، ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠].

فلذلك نقولُ: إنَّ مَن قال: إنَّ دِينَ الإِسْلامِ دِينُ تَسْويةٍ. قد هَضَمَ الإسلامَ، بل الواجِبُ أنْ يُقالَ: إنَّ دِينَ الإسْلامِ دِينُ عَدْلٍ، كما أَمَرَ اللهُ بذلك في قَولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل:٩٠]، فأَمَرَ بأَشْياءَ، ونَهى عن أَشْياءَ.

وإنِّني بهذه المُناسَبةِ أَوَدُّ أَلَّا يَتلقَّفَ إِخْوانُنا من أَهْلِ العِلْمِ أو المُتعلِّمينَ أو الأُدباءِ أو غَيرِهم، أَلَّا يَتلقَّفوا الكَلِماتِ من غَيرِهم حتَّى يَعْرِفوا مَدْلُولَها، وهل مَدْلُولُها صَحيحٌ على الإطلاقِ، أو يَحْتاجُ إلى تَفْصيلٍ؟ وهل يَصِحُّ إطْلاقُها، أو لا يَصِحُّ؟

إذَنْ، نقولُ: الدِّينُ الإِسْلَاميُّ دِينُ العَدْلِ، أو نُقيِّدُ، فنقولُ: دِينُ التَّسْويةِ فيما لا تَقْتَضي الحالُ فيه التَّفْرِقةَ، وأمَّا على الإِطْلَاقِ فلا.

٤- التَّسْميةُ من حينِ الوِلادةِ؛ لِقَولِها: ﴿وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾، فإنَّ ظاهِرَ القِصَّةِ أنَّها سَمَّتْها حينَ الوَضْعِ، وهذا هو الَّذي وَقَعَ من النَّبيِّ ﷺ حين وُلِدَ ابْنُهُ إبراهيمُ من مَاريةَ القِبْطيَّةِ، وقال لأَهْلِهِ: «**وُلِدَ لِي اللَّيْلَةَ وَلَدٌ، وَسَمَّيْتُهُ إِبْرَاهِيمَ**»[1]، فالأفضَلُ: المُبادَرةُ بتَسْمِيَةِ المَوْلودِ إذا كان الاسمُ قد هُيِّئَ، أمَّا إذا لم يَكُنْ مُهيَّأً عِندَ الوِلادةِ فالأَفْضَلُ أنْ تُؤجَّلَ التَّسْميةُ إلى اليومِ السَّابعِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان، رقم (٢٣١٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويَنْبَغي للإنسانِ أنْ يَختَارَ من الأَسْماءِ ما هو أَفْضَلُ، وأَحَبُّ الأَسْماءِ إلى اللهِ: عبدُ اللهِ، وعَبدُ الرَّحْمنِ. كما ثَبَتَ ذلك عن النَّبيِّ ﷺ[1].

وقَد اشتَهَرَ عِندَ العامَّةِ لَفظٌ زَعموهُ حَديثًا، وهو: «خَيْرُ الأَسْماءِ ما حُمِّدَ وعُبِّدَ»[2]، وهذا ليس حَديثًا، بل هو مَوْضُوعٌ مَكْذُوبٌ على الرَّسولِ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، والحَديثُ الصَّحيحُ: «**أَحَبُّ الْأَسْماءِ إِلَى اللهِ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ**».

ولا يَحِلُّ للإِنْسَان أنْ يُسَمِّيَ ابْنَهُ بالأَسْماءِ الخاصَّةِ بالكُفَّارِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»[3]، ولا شكَّ أنَّ الكُفَّارَ يَفخَرونَ إذا سمَّى المُسلِمونَ بأَسْمائِهِمْ، ويَفْرَحونَ، ويُسَرُّونَ، ونحنُ مَأْمُورونَ بأنْ نَفْعَلَ ما يَغِيظُ الكُفَّارَ، كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح:٢٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة:١٢٠]، فكيف نَفْعَلُ ما يُدخِلُ السُّرُورَ عليهم والفَرَحَ؟!

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٩١).

(٢) انظر: الجد الحثيث فيما ليس بحديث (ص:٩٤) رقم (١٥٠)، وكشف الخفاء (١/ ٣٩٠) رقم (١٢٤٥).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، وأحمد (٢/ ٥٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولقد ضلَّ قومٌ انبهروا بما عليه الكُفَّارُ من التَّقدُّمِ الماديِّ الدُّنيويِّ، وصاروا يَرَوْنَهُمْ في مَنزِلةٍ عاليةٍ رَفيعةٍ، مع أنَّ اللهَ تَعالى قال في كِتابِهِ: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد:٣٥]، فالمُسْلِمُ هو العَالي على غَيرِهِ من البَشَرِ الَّذين ليسوا بمُسلِمينَ، فلْيَعرِفْ مَنزِلَتَهُ، ولْيَرفَعْ رَأْسَهُ عاليًا على الكُفَّارِ.

أَسْأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَنْصُرَ دِينَهُ، ويُعْلِيَ كَلِمتَهُ، وأنْ يُهِينَ أَعْداءَهُ ويُذِلَّهم؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

٥- أنَّ الإنسانَ يَنْبَغي له أنْ يَدْعُوَ لأَوْلادِهِ بمِثْلِ ما دَعَتْ به امْرَأةُ عِمْرانَ، فيقول: «اللَّهُمَّ إنِّي أُعيذُ أَوْلادي بك من الشَّيطانِ الرَّجيمِ»؛ لِما في ذلك من حِفْظِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى للأَوْلادِ؛ فإنَّ الشَّيْطانَ عَدُوٌّ للإنسانِ، يَتحيَّنُ الفُرَصَ الَّتي يَدخُلُ عليه منها، إلَّا أنْ يُعِيذَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى من شَرِّهِ.

٦- أنَّ الشَّيْطانَ مَرْجُومٌ، أي: مُبْعَدٌ مَطْرودٌ عن رَحْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد قال اللهُ له: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص:٧٨].

• • ● • •

ثُمَّ قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾ أي: تَقبَّلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ هذه الأُنْثى ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾، فأَسْبَغَ عليها النِّعَمَ، وأعاذَها من الشَّيْطانِ الرَّجيمِ، ويَسَّرَ لها زَكَرِيَّا كَافِلًا لها، أي:

ضامًّا لها إلى عِيالِه، ووَجدَ فيها شَيئًا من الكَراماتِ ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ والمِحْرابُ هو: مَوضِعُ صَلاتِها ﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ أي: طَعامًا، وقد قِيلَ: إنَّه يَجِدُ عِندَها فَاكِهةَ الشِّتاءِ في الصَّيفِ، وفاكِهةَ الصَّيفِ في الشِّتاءِ، فاللهُ أعلَمُ، لكِنْ مهما كان هذا الرِّزقُ الَّذي يَأْتيها، وهِيَ امْرأةٌ في مِحْرابِها، فمن أينَ لها هذا؟ فيقولُ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: من أينَ لكِ هذا؟ ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، كَرامةً لها من اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُيسِّرُ اللهُ لها هذا الرِّزقَ الَّذي أسْبابُهُ المُعْتادةُ غيرُ مَعْلومةٍ.

ثم بيَّنَتْ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا أنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَن يشاءُ بغَيرِ حِسابٍ، أي: يُعْطِي العَطاءَ مَن يشاءُ من عِبادِهِ بغَيرِ حِسَابٍ، أي: بغَيرِ حُسْبَانٍ له، أو المَعْنَى: بغَيرِ عَددٍ، وكِلاهُما صَحيحٌ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٣].

وفي الآيةِ الكَريمةِ من الفَوائِدِ والأحْكامِ:

١ - استِجابةُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ للدُّعاءِ، وهذا أَمْرٌ مَعْلومٌ، وذَلِكَ من العِلْمِ بكَرَمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وفَضْلِهِ، وإِحْسانِهِ، فهو المُتفضِّلُ على عِبادِهِ، ولم يَأمُرْهُم بالدُّعاءِ إلَّا لِيُجيبَهُم إذا تَمَّتْ شُروطُ الإجابةِ، ولقد قال اللهُ تَعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقال تَعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَتفضَّلُ على عِبادِهِ بأَوْقاتٍ تكونُ أَحرى بالإجابةِ فيها، منها: ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فقد ثَبَتَ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيا

حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي، فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي، فَأَغْفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»(١).

ومنها: حالُ السُّجودِ، فقد قال النَّبيُّ ﷺ: «وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ؛ فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ»(٢)، وقَال -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»(٣).

ومنها: الدُّعاءُ بيْنَ الأَذَانِ والإقامةِ.

ومنها: الدُّعاءُ عَشيَّةَ يومِ عَرَفةَ.

إلى غَيرِ ذلك من مَواطِنِ الدُّعاءِ أَمْكِنةً وأزْمِنةً، فعليك -يا أَخِي- بدُعاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وألِحَّ عليه في الدُّعاءِ، وكُنْ حالَ دُعائِكَ ناظِرًا إلى فَضْلِهِ وإِحْسانِهِ، لا إلى ذُنُوبِكَ؛ حتَّى لا تَقْنَطَ من رَحْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وادْعُ اللهَ دُعاءَ مُفتَقِرٍ لِمَنْ هو مُسْتَغْنٍ عنك، ادْعُ اللهَ تَعالى وأنتَ راجٍ مُحسِنٌ للظَّنِّ برَبِّكَ؛ فإِنَّ اللهَ تَعالى عِندَ ظَنِّ عَبدِهِ به، ولا تَدْعُ بإِثْمٍ، ولا بقَطِيعَةِ رَحِمٍ.

٢- الإِشَادةُ بفَضْلِ مَن أَنْبَتَهُ اللهُ نباتًا حَسَنًا، أي: شَبَّ على شَبابٍ حَسَنٍ، وقَد ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَنَّه قَال: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ

(١) تقدم تخريجه (ص:٥١٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ»[1].

ولهذا يُؤمَرُ الأولياءُ أنْ يُرَبُّوا مَن ولَّاهُمُ اللهُ عليه من الأَهْلِ والصِّغارِ على عِبادةِ اللهِ، وعلى الأَخْلاقِ الجَميلةِ؛ حتَّى يكونَ أَهْلُوهُمْ قُرَّةَ عَينٍ لهم.

والغالِبُ أنَّ مَن ضَيَّعَ حَقَّ اللهِ في أَهْلِهِ ضَيَّعَ أَهْلُهُ حَقَّ اللهِ فيه، فالجَزاءُ من جِنْسِ العَمَلِ، تَجِدُ الرَّجُلَ الَّذي مَنَّ اللهُ عليه بِرِعايةِ أَهْلِهِ وتَرْبِيَتِهِم تَرْبيةً حَسَنةً يُيسِّرُ اللهُ له أنْ يُعامِلَهُ أهْلُهُ مُعاملةً حَسَنةً، والعَكْسُ بالعَكْسِ.

٣- أنَّ مِن نِعْمةِ اللهِ على العَبدِ أنْ يُيَسِّرَ له مَن يَكْفُلُهُ من الصَّالِحِينَ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾، وهو أحَدُ الأَنْبياءِ الكِرامِ.

ولهذا يجِبُ أنْ تكونَ حَضَانةُ الصَّبيِّ من ذَكَرٍ أو أُنْثى تحتَ صَالِحٍ من عِبادِ اللهِ، فلا حَضانةَ لِفاسِقٍ، ولا لكافِرٍ على مُسْلِمٍ، فإذا قُدِّرَ أنَّ رَجُلًا طلَّقَ زَوْجَتَهُ، وله منها أَوْلادٌ، ثُمَّ طَلَبَ الأبُ أنْ يكونَ حَاضِنًا لهم في وَقْتٍ زالت فيه حَضانةُ الأُمِّ، فإنَّنا لا نُجيبُهُ إذا عَلِمْنا أنَّه سيُهْمِلُ الأَوْلادَ، ويَجْعَلُهم تحت رِعَايةِ زَوْجَتِهِ الأُخرى الَّتي هي ضَرَّةُ أُمِّهِم، فإنَّها قد لا تقومُ بمَصالِحِهم، بل قد تُهْمِلُهُم وتُفضِّلُ أَوْلادَها عليهم، فيَفْقِدونَ رِعايةَ الأُمومةِ، ولهذا قال أَهْلُ العِلمِ: إنَّ المَحْضُونَ لا يُقَرُّ بيَدِ مَن لا يَصُونَهُ ولا يُصْلِحُهُ.

٤- إِثْبَاتُ الكَراماتِ لأَوْلياءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والكَرامةُ هي: الأَمْرُ الخارِقُ للعادةِ الَّذي يُجريهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ على يَدِ وليٍّ من أَوْلياءِ اللهِ تَكْريمًا له، وتَأْييدًا لِمَا هو عليه من الحقِّ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٥٠٩).

فكَراماتُ الأَوْلياءِ لها فائِدَتانِ:

الفائِدةُ الأُولى: تَكْريمُ مَن وَقَعَتْ له.

والثَّانيةُ: تَأْييدُ الطَّريقِ الَّذي هو عليه، وبيانُ أَنَّه حقٌّ.

ولكِنْ مَن أَوْلياءُ اللهِ؟ هل كُلُّ مَنِ ادَّعَى أَنَّه وليٌّ للهِ فهو وليٌّ له؟

الجوابُ: لا، إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جعَلَ مِيزانًا عَدْلًا لِبَيانِ مَن هو وليُّ اللهِ، فقال تَعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]، فالإيمانُ راسِخٌ في قُلوبِهِم، والتَّقْوى سَارِيةٌ في جَوارِحِهم، فقد صَلُحُوا ظاهِرًا وباطِنًا، فهؤلاء هُمْ أَوْلياءُ اللهِ.

وأمَّا مَن زَعَمَ أَنَّه وليٌّ للهِ، ولكِنَّه مُضِيعٌ لِدِينِ اللهِ، لا يُصلِّي إلَّا حيث شَاءَ، ومتى شاءَ، وكيف شاءَ، ولا يتقيَّدُ بحُدُودِ اللهِ، بل يُبيحُ لِنَفْسِهِ ما حَرَّمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فليس -واللهِ- هذا بوليٍّ، بل هذا عَدُوٌّ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولذلك إذا رأيتَ مَن يَدَّعي أَنَّه وليٌّ فانْظُرْ إلى أَفْعالِهِ: هل هي مُطابِقةٌ لِشَريعةِ اللهِ؟ هل عِندَه إيمانٌ باللهِ؟ والإيمانُ وإنْ كان مَحَلُّهُ القَلْبَ، لكِنَّ الجَوارِحَ تدُلُّ عليه؛ لِقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[1].

فكيـف يكـونُ من أَوْلياءِ اللهِ مَن يَستبيحُ من النِّساءِ ما شاءَ، حتَّى بَلَغَنا أَنَّ بَعْضَهم يَسْتَبيحُ لِنَفسِهِ أنْ يَتزوَّجَ خَمْسِينَ امْرأةً أو مِئةَ امْرأةٍ؟!

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال، رقم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وكيف يكـونُ من أَوْلياءِ اللهِ مَن يقولُ: إنَّ الصَّلاةَ لا تَجِبُ على الخَواصِّ، وإنَّما تَجِبُ على العَوامِّ من المُسْلِمين؟!

وكيف يكونُ من أَوْلياءِ اللهِ مَن يقولُ: إنَّ الحَجَّ إلى القَبرِ الفُلانيِّ أَفْضَلُ من الحَجِّ إلى بَيتِ اللهِ؟!

إلى غَيرِ ذلك ممَّا يَدَّعيه أَدْعِيَاءُ الوِلايةِ.

وكَراماتُ الأَوْلياءِ ثابتةٌ في الأُمَمِ السَّابقةِ، وفي هذه الأُمَّةِ، إلى قيامِ السَّاعةِ، ففي الأُمَمِ السَّابقةِ هذه القِصَّةُ: الرِّزْقُ الَّذي يَجِدُهُ زكريَّا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِندَ مَرْيَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على وَجْهٍ ليس بمُعْتادٍ.

ومن ذلك أيضًا: ما جَرى لِمَريَمَ نَفسِـها عِندَ وِلادةِ عيسـى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فقد أَجاءَها المَخاضُ إلى جِذْعِ النَّخْلةِ، قالت: ﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ يعني: يا ليتَ هذا لم يُصِبْني، ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ أي: هُزِّي النَّخْلةَ من جِذْعِها ضَمًّا إليكِ ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾، وهذا من آياتِ اللهِ، ومن كَراماتِ مَرْيَمَ، وإلَّا فكيف امْرأةٌ أَجاءَها المَخاضُ إلى هذا الجِذْعِ، تَهُزُّ النَّخْلةَ من جِذْعِها، فتَهتَزُّ النَّخْلةُ، ثُمَّ تَتساقَطُ الرُّطَبُ اللَّيِّنةُ على الأَرْضِ، ولا تَتأَثَّرُ؛ لأنَّه قال: ﴿رُطَبًا جَنِيًّا﴾، كأنَّ الإِنْسانَ جَناهُ بيَدِهِ، قال: ﴿فَكُلِى﴾ من ثَمَرِ النَّخْلِ ﴿وَٱشْرَبِى﴾ من السَّرِيِّ، وهو النَّهْرُ الَّذي جَعلَهُ اللهُ تحتَها ﴿وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم:٢٣-٢٦].

ومن الكَراماتِ في الأُمَمِ السَّابِقةِ: قِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذي مرَّ على قَرْيةٍ، وهي خَاوِيةٌ على عُروشِها، قـال: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [البقرة:٢٥٩]، فأكرَمَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بأنْ يُريَهُ الآيةَ بعَينِه.

ومنها: قِصَّـةُ أَصْحابِ الكَـهفِ، حيث هَاجَروا من بِلادِهِم، فيسَّرَ اللهُ لهم ذلك الكَهْفَ الَّذي لا تَأتيهِ الشَّمسُ، لا عِندَ الشُّروقِ، ولا عِندَ الغُروبِ، ﴿إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧]، وبقُـوا نائِمينَ ثلاثَ مِئةٍ سَنةٍ، وتِسعَ سِنينَ، ولم يَتغيَّروا، لا طَالَتِ الشُّعورُ، ولا الأظْفارُ، ولا جَاعُوا، ولا عَطِشُوا ثلاثَ مِئةٍ وتِسعَ سِنينَ، مع أنَّ العادةَ خِلافُ ذلك.

ولهذا لمَّا اسْتَيْقَظوا قال بعضُهم لِبَعضٍ: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩]، قال العُلَماءُ: لأنَّهم ناموا في الصَّباحِ، واسْتَيْقَظوا في المساءِ، فظَنُّوا أنَّهم لا زَالُوا في يَومِهِم؛ حمايةً لهم وحِفظًا.

ثُمَّ إنَّ من حمايـةِ اللهِ لهم أنَّ اللهَ قَـال: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف:١٨]، أي: لهَـربتَ فارًّا مَرْعُوبَ القَلْبِ حِمايةً لهم، وإلَّا لكان كُلُّ إنسانٍ يَدْخُلُ على هذا الكَهفِ، ويَنظُرُ إلى هؤلاءِ القَومِ، سَبعةٍ وثامِنُهم كَلبُهُم، والكَراماتُ كَثيرةٌ.

كذلك في هذه الأُمَّةِ حَصَلَتْ كَراماتٌ عَظيمةٌ للصَّحابةِ وللتَّابعينَ، وهي في التَّابِعينَ أَكْثَرُ؛ لأنَّ الصَّحابةَ عِندَهُم من اليَقينِ التَّامِّ والإِخْلاصِ الخَالِصِ ما يُغْنِيهم عن الكَراماتِ الَّتي تُؤيِّدُ إِيمانَهم وتُقوِّيهِ، وهي مَوْجُودةٌ إلى يَومِ القيامةِ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: إثباتُكَ للكَراماتِ يَستلزِمُ أنْ يَشْتَبِهَ مَن يَستخدِمونَ الشَّياطِينَ بأَهْلِ الكَراماتِ.

فالجَوابُ: لا اشْتِباهَ؛ لأنَّ الكَرامةَ تَأْتي الإنسانَ بدُونِ تَصنُّعٍ، وبدُونِ تَطلُّعٍ، وبدُونِ فِعْلٍ منه إلَّا إذا توصَّلَ إليها بالأَسْبابِ الشَّرعيَّةِ.

وأمَّا الَّذين يَسْتَعينُونَ بالجِنِّ فإنَّها لا تَأْتيهم الخَوارِقُ إلَّا عن قَصْدٍ، واستِخْدامٍ للجِنِّ، **هذا وَجْهٌ**.

وَجْهٌ آخَرُ: أنَّ أَصْحابَ الكَراماتِ عِندَهُم من الإِيمانِ والتَّقْوى ما أَجْرى اللهُ على أَيْديهم من الكَراماتِ ما يُؤيِّدُهُم، ويَشْهَدُ لِصِدْقِهم.

وأمَّا الَّذين يَسْتَخدِمونَ الشَّياطِين فعلى العَكسِ، تَجِدُ الرَّجُلَ يَستخدِمُ الشَّيْطانَ وهو بَعيدٌ عن المَظْهَرِ الدِّينيِّ في شَكْلِهِ، وفي زِيِّهِ، وفي تَقْصيرِهِ في الوَاجِباتِ، ونحن إنَّما نقولُ: كَراماتُ الأَوْلياءِ. ولم نَقُل: الكَراماتُ. وأطْلَقْنا، فمَن جَرى على يَدِهِ شَيءٌ من خَوارِقِ العاداتِ، وليس بوَلِيٍّ، فهذه ليست كَرامةً، بل هي من الشَّياطِينِ.

٥- قُوَّةُ توكُّلِ مَرْيَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا، حيث لم تَأْتِ بشَيءٍ يَحتاجُ إلى مُجادلةٍ، قالت: ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ وكَفَى، فلا قَوْلَ لأَحَدٍ بعدَ هذا القَولِ.

٦- أنَّ اللهَ تَعالى يَرزُقُ العَبْدَ على وَجْهٍ لا يَحتسِبُ الرِّزقَ من جِهَتِهِ، بمَعْنى: أنَّه يأتيهِ بلا كَسْبٍ منه، وبلا اسْتِشْرافِ نَفْسٍ، وبلا تَقْديرٍ أَصْلًا، ويَشْهَدُ لهذا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣].

٧- أنَّ رِزقَ اللهِ لا نَفَادَ له، ولا إِحْصاءَ له، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَرزُقُ مَن يشاءُ بغَيرِ حِسابٍ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص:٥٤].

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يُعْطِيَنا مِن رِزْقِهِ، وألَّا يَحرِمَنا فَضْلَهُ، وأنْ يَمُنَّ علينا بالعِلْمِ النَّافِعِ، والعَمَلِ الصَّالِحِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

وهنا نُنبِّهُ إلى شَيءٍ يَفعَلُهُ بعضُ المُنشِئينَ للمَساجِدِ، فتَجِدُهُ يَكتُبُ بحَرفٍ كَبيرٍ

على مِحْرابِ القِبْلَـةِ، وهو الطَّـاقُ الذي جُعِلَ عَلامةً على القِبْلَةِ، يَكتُبُ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾، وهذا لا يَجوزُ، لكن لماذا؟

الجوابُ: لأنَّ هذا الَّذي كَتَبَ الآيَةَ أرادَ أن يُنزِّلَها على هذا المِحْرابِ المَوْجودِ في القِبْلَةِ، وليس كذلك، فالمِحْرابُ مَكانُ الصَّلاةِ، وليس طَاقَ القِبْلَةِ، بدَليلِ: قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [ص:٢١-٢٢]، ولا يجوزُ أنْ تُنزَّلَ الآياتُ الكَريمةُ على شَيءٍ لا تَمُتُّ إليه بصِلَةٍ، لكِن الجَهْلُ من العوامِّ، وعَدَمُ التَّنبيهِ من طَلَبَةِ العِلْمِ، هو الَّذي يُؤدِّي إلى مِثلِ هذا، نَسألُ اللهَ العِلْمَ النَّافِعَ، والعَمَلَ الصَّالِحَ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾﴾

قال اللهُ تَعالى: ﴿هُنَالِكَ﴾ (هنا) اسمُ إشارةٍ إلى المكانِ، واللَّامِ للبُعْدِ، والكافُ حَرفُ خِطابٍ ﴿دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ أي: طَلَبَ من اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فقال: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾، وكان -صَلَّى اللهُ عليه وعلى نَبيِّنا وآلِهِ وسلَّمَ- لم يُولَدْ له؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [الأنبياء:٨٩-٩٠].

وهنا لَمَّا رَأى ما يَحصُلُ لمَريَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من رِزقٍ لا يُحْتَسَبُ، عَلِمَ أنَّ اللهَ على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، وهو قد عَلِمَ ذلك، لكِن رَبْطُ الأشْياءِ بَعْضِها ببَعْضٍ جَعلَهُ يَدْعو اللهَ بهذا

الدُّعاءِ: ﴿هَبْ لِي﴾ أي: أعْطِني ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ أي: من عِندِكَ ﴿ذُرِّيَّةً﴾ الذُّرِّيَّـةُ هُمُ: الأوْلادُ من بَنِينَ وبَناتٍ ﴿طَيِّبَةً﴾ أي: طَيِّبَةَ الخُلُقِ، طَيِّبَةَ الخَلْقِ، طَيِّبَةَ العَمَلِ، طَيِّبَةً مِن كُلِّ وَجْهٍ هو طَيِّبٌ.

والطَّيِّبُ يُقابِلُ الرَّديءَ، ويُقابِلُ الخَبيثَ، قال اللهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٢٦٧]، فالخَبيثُ هنا الرَّديءُ؛ لأنَّه في مُقابِلِ المالِ الطَّيِّبِ الجيِّدِ، وقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ﴾ [النور:٢٦].

وقَوْلُه: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ الجُمْلةُ استِئْنافيَّةٌ، يُرادُ بها التَّوسُّلُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بكَونِهِ سَمِيعَ الدُّعاءِ، أي: مُجِيبَ الدُّعاءِ، أي: الطَّلَبِ، فاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُجِيبُ الطَّلَبِ ما لم يكُنْ بإثْمٍ أو قَطِيعَة رَحِمٍ، وقد تتخلَّفُ الإجابةُ لِحِكْمةٍ يَعْلَمُها اللهُ، ولا يَعلَمُها العَبدُ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بيانُ أنَّ الأَشْياءَ لها أَسْبابٌ، ومِن أَسْبابِها وُجُودُ نظائِرِها، فزكريَّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ دَعَا ربَّهُ أنْ يَهَبَ له ذُرِّيَّةً طيِّبـةً، فأجابَهُ عَزَّوَجَلَّ، ولكِـن كَونُـهُ يَدْعُو بعـدَ أنْ شَاهَدَ ما حَصَلَ لِمَرْيَمَ هذا من بابِ قَولِهِم: الشَّيءُ بالشَّيءِ يُذْكَرُ.

٢- أنَّ كُلَّ أحَدٍ مُضطَرٌّ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، مُفتَقِرٌ إلى دُعائِهِ، حتَّى الأَنْبياءُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، بل حتَّى أُولُو العَزمِ من الرُّسُلِ.

ولهذا لمَّا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ

بِعَمَلِهِ» قَالُوا: ولا أنت يا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ بِرَحْمَتِهِ»[1]، فحتَّى النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يُدخِلُهُ عَمَلُهُ الجَنَّةَ إِلَّا برَحْمةٍ من اللهِ، مع أنَّه أفضَلُ الخَلْقِ، وأَقْوَمُهُم بعِبادةِ اللهِ، وأَتْقاهُم للهِ، وأشكَرُهم للهِ، ومع ذلك لا يَدخُلُ الجَنَّةَ بعَمَلِه.

وقَولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» لا تظُنَّ أنَّه يُنافي قَولَهُ تَعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]؛ لأنَّ القُرآنَ والسُّنَّةَ الصَّحيحةَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لا يُمكِنُ أنْ يُناقِضَ بعضُهما بعضًا.

قال العُلَماءُ: والجمعُ بيْنَهما: أنَّ قَولَ النَّبيِّ ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» يعني: أنْ تكونَ الجَنَّةُ عِوَضًا عن العَمَلِ، وذَلِكَ لأنَّ العَمَلَ مهما كان فإنَّه لا يُكافِئُ نِعْمةً من نِعَمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بل العَبدُ إذا عَمِلَ للهِ، وتَعبَّدَ له، فإنَّ هذا نِعمةٌ من اللهِ عليه، ولله عليه المِنَّةُ بها، كما قال عَزَّوَجَلَّ في الأَعْرابِ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:١٧].

فإذا كانت نِعمةُ اللهِ عليك بالعَمَلِ نِعْمةً تَحتاجُ إلى شُكرٍ، فإنَّك إذا قُمتَ بشُكْرِها فشُكْرُكَ إيَّاها نِعْمةٌ أُخرى تَحتاجُ إلى شُكرٍ، وهَلُمَّ جرًّا، حتَّى لا تَستطيعَ أنْ تَقُومَ بشُكرِ اللهِ على نِعَمِهِ، ولهذا يقولُ الشَّاعِرُ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةَ اللهِ نِعْمَةً ... عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَجِبُ الشُّكْرُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، وفي كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم (٦٤٦٧)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، رقم (٢٨١٦) (٢٨١٨) من حديث أبي هريرة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَكَيْـفَ بُلُـوغُ الشُّـكْرِ إِلَّا بِفَضْـلِهِ وَإِنْ طَالَتِ الْأَيَّامُ وَاتَّصَـلَ الْعُمْـرُ[1]

وأمَّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ فالباءُ هنا للسَّببيَّةِ، أي: أنَّ العَمَلَ سَببٌ لدُخولِ الجَنَّةِ، وليس عِوَضًا، وفَرْقٌ بيْنَ الأمرَينِ.

٣- أنَّ الإنسانَ إذا سأَلَ ربَّهُ فلْيَسأَلْهُ أَفْضَلَ ما يكونُ، فإنَّ اللهَ تَعالى لا يَتعاظَمُهُ شَيءٌ أَعْطاهُ، كُلُّ شَيءٍ عِندَه يَسيرٌ سَهْلٌ، فلا تَتَعاظَمْ، ولا تَقُلْ: هذا شَيءٌ كَبيرٌ، هذا شَيءٌ صَعْبٌ. فإنَّ كُلَّ شَيءٍ عِندَ اللهِ سَهلٌ.

ولهذا قال زكريَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾، ولم يقُلْ: «ذُرِّيَّةً» ويَسكُت، بل قال: ﴿طَيِّبَةً﴾، فأنتَ إذا أَردتَّ أنْ تَدْعُوَ اللهَ فادْعُ اللهَ بأعْلى ما يكونُ، ولهذا نَهى النَّبيُّ ﷺ عن قَولِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي إنْ شِئتَ. اللَّهُمَّ ارْحَمْني إنْ شِئتَ. وقال: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا مُكْرِهَ لَهُ**»[2]، وقال: «**إِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ**»[3]، فكُلُّ شَيءٍ فبإرادتِهِ عَزَّوَجَلَّ، وكُلُّ شَيءٍ سَهْلٌ عليه.

٤- أنَّ العَطيَّةَ تَعظُمُ بحسبِ عَظَمةِ مُعْطيها، ولهذا قال: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ أي: من عِندِكَ، وإذا كانت من عِندِكَ وأنتَ أَكْرَمُ الأكْرمينَ، وأَفْضَلُ المُعْطينَ، فلْتَكُنْ هذه العطيَّةُ عُظْمَى؛ لأنَّ العطاءَ بحسبِ المُعْطي.

---

(١) البيتان لمحمود الوراق كما في موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا (٣/ ٣٦) برقم (٨٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، رقم (٦٣٣٨) (٦٣٣٩)، ومسلم: كتاب الذكر، باب العزم بالدعاء، رقم (٢٦٧٨) (٢٦٧٩/ ٩) من حديث أنس وأبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الذكر، باب العزم بالدعاء، رقم (٢٦٧٩/ ٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولذَلِكَ لـو تَصـدَّقَ رَجُلٌ حالُهُ قَـريبةٌ بعَشَرَةِ ريالاتٍ لَرَأيتَ هذا كَبيرًا، ولو تَصدَّقَ بها مَن عِندَه مَلايين رَأيتَ هذا صَغيرًا، ورأيتَ أنَّ مَن عِندَه الملايينُ يَجِبُ أنْ يُعطِيَ عطيَّةً أَكْثَرَ بكَثيرٍ.

٥- التَّوسُّلُ إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بذِكْرِ ما يكونُ سببًا للإجَابةِ، حيث قال زكريَّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾.

٦- تمامُ عِلْمِ اللهِ، وسَمْعِ اللهِ، وكَرَمِ اللهِ، وقُدْرةِ اللهِ؛ لأنَّ إجابَةَ الدُّعاءِ لا تكونُ إلَّا بهذا، وله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من أَوْصافِ الكَمالِ أَعْلاها وأتمُّها، فسُبْحانَهُ، لا نُحْصي ثَناءً عليه، هو كما أَثْنى على نَفْسِهِ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾﴾

قَولُهُ: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ أي: نادتْ زكريَّا، والملائِكةُ عالَمٌ غَيْبيٌّ، خَلَقَهُمُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من نُورٍ، صُمْدٌ لا يَحْتاجونَ إلى أَكْلٍ ولا شُرْبٍ، أَعْطاهُمُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عِبادةً تامَّةً، وتَذلُّلًا لِرَبِّهم عَزَّوَجَلَّ، وقُدْرةً على ما يَأمُرُهم به، وقُوَّةً على ذلك، فقال اللهُ تعالى فيمَن عِندَه: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:١٩-٢٠].

نادتْ زكريَّا ﴿وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾، وهذه الجُمْلةُ حالٌ من ضَميرِ الهاءِ في (نادَتْهُ)، يعني: والحالُ أنَّه قائِمٌ يُصلِّي في المِحْرابِ.

وقَوْلُه: ﴿قَآئِمٌ يُصَلِّي﴾ يحتمِلُ أنَّ المَعْنى: أنَّه يُصلِّي، وصادَفَ تَبْشِيرُ الملائِكةِ له في حالِ قِيامِهِ، ويَحتمِلُ أنَّ المَعْنى: أنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ ثابِتٌ على الصَّلاةِ، سواء كان راكِعًا أو ساجِدًا أو مُسَلِّمًا من الصَّلاةِ، ويَنْتَظِرُ صَلاةً أُخرى، والمِحْرابُ: مَكانُ الصَّلاةِ.

والنِّداءُ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾، والتَّبْشيرُ هو: الإِخْبارُ بما يَسُرُّ من أُمورِ الدِّينِ والدُّنيا، وسواء كان ذلك يَقَظةً أو مَنامًا، كما قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا المُبَشِّرَاتُ، الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الإِنْسَانُ أَوْ تُرَى لَهُ**»[1].

وقَوْلُه: ﴿بِيَحْيَىٰ﴾ أي: بذَكَرٍ اسْمُهُ يَحْيَى، فسُمِّيَ مِن عِندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهذا الاسمُ اسمُ تَفاؤُلٍ، أنْ يَحْيَى هذا الابْنُ المُبَشَّرُ به ﴿مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ أي: أنَّ يَحيى عَلَيْهِ السَّلَامُ سيكونُ نَبيًّا، ويُصدِّقُ بكَلمةِ اللهِ، وسيَكونُ سيِّدًا، أي: ذا شَرَفٍ في قَومِهِ ﴿وَحَصُورًا﴾ أي: عَفيفًا، أو حَصُورًا في طَاعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، مُلازِمًا لها ﴿وَنَبِيًّا﴾، والنَّبيُّ هو: الَّذي أُوحِيَ إليه بشَرْعٍ، ولم يُؤْمَرْ بتَبْليغِهِ، هكذا عرَّفَهُ أَكْثَرُ العُلَماءِ.

ولكِن كُلُّ مَن وُصِفَ بالنُّبُوَّةِ في القُرآنِ فهو نَبيٌّ رَسولٌ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء:١٦٣]، فيكونُ التَّعريفُ الَّذي عرَّفَهُ أَكْثَرُ العُلَماءِ بحَسَبِ الاصطِلاحِ، أمَّا بحَسَبِ الوارِدِ في القُرآنِ فكُلُّ مَن وُصِفَ في القُرآنِ بأنَّه نَبيٌّ فإنَّه رَسُولٌ.

وقَوْلُه: ﴿مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ أي: القائِمينَ بحَقِّ اللهِ، وحقِّ العِبادِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الأحْكامِ:

١ - إِثْباتُ القَولِ للمَلائكةِ، يَعْني: أنَّهم يقُولون قولًا معْلُومًا مفْهُومًا؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، وبيَّنَ ما نادت به، والنِّداءُ: رَفعُ الصَّوتِ بالقَولِ.

٢- إثْباتُ الملائكةِ، والإيمانُ بهم -أي: بالملائكةِ- أحَدُ أرْكانِ الإيمانِ السِّتَّةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ حين قال له جِبريلُ: أَخبِرْني عن الإيمانِ؟ قال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1].

فمَن أنكرَ وُجودَ الملائكةِ فهو مُكذِّبٌ للهِ ورَسُولِهِ، فيُعرَّفُ إنْ كان جَاهِلًا، فإنْ أصرَّ على الإِنْكارِ فهو مُرتَدٌّ يَحِلُّ دَمُهُ.

٣- أنَّه يجوزُ أنْ يُخاطَبَ المُصلِّي، بشَرطٍ: أنْ نَأْمَنَ عليه الفِتْنَةَ، بمَعْنى: ألَّا نَخْشى أنَّنا إذا كَلَّمْناهُ ردَّ علينا؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ إذا كُلِّمَ سَها عن الحالِ الَّتي هو عليها، وردَّ الكَلامَ.

وأيضًا، لو كان هذا الكَلامُ يَشْغَلُ بالَهُ، فإذا كَلَّمْناهُ به انْشَغَلَ به عن صَلاتِهِ، فلا نُكلِّمُهُ حتَّى يَنْتَهِيَ من صَلاتِهِ، إلَّا عِندَ الضَّرورةِ.

٤- أنَّه يَنْبَغي البَشَارةُ للإنسانِ بما يسُرُّهُ، وكان هذا من هَدْيِ النَّبيِّ ﷺ، فإذا حصَلَ لأخيكَ ما يسُرُّه فمِنَ السُّنَّةِ أنْ تُبشِّرَهُ، تقولُ: يا فُلانُ، أَبْشِرْ، قد حَصَلَ لك كذا وكذا، أو نَجَوْتَ من كذا وكذا أو ما أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ هذا من إِدْخالِ السُّرورِ على أخيكَ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ لكَعْبِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين تاب اللهُ على كَعْبٍ،

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٩٧).

قَال لـه: «أَبْشِرْ بِخَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْكَ مُنْذُ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ»[١]، وقال اللهُ تَعالى في قِصَّةِ إبراهيمَ: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴾ [الصافات:١٠١].

٥- الثَّناءُ على المُصَلِّينَ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾، ولا شكَّ أنَّ المُصلِّينَ من أَهْلِ الثَّناءِ؛ فإنَّ الصَّلاةَ خَيرُ مَوْضوعٌ، والمُحافِظُ على الصَّلاةِ دَليلٌ على أنَّه مُحافِظٌ على دِينِهِ، ومَن ضيَّعَ صَلاتَهُ فهو لِما سِواها أَضْيَعُ، ولهذا كان أَوَّلَ ما يُحاسَبُ عليه العَبدُ يومَ القيامةِ صَلاتُهُ.

٦- جَوازُ اتِّخاذِ الإنسانِ مُصَلًّى له في البَيتِ، أو في أيِّ مكان؛ لِقَولِهِ: ﴿وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾، وطَلَبَ عِتْبانُ بنُ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أنْ يَزُورَهُ في بَيتِهِ؛ لِيُصلِّيَ في مَكانٍ يَتَّخِذُهُ عِتْبانُ مُصلًّى[٢].

وقد كان النَّاسُ فيما سَبَقَ تَتَّخِذُ نِساؤُهم مُصلَّياتٍ في بُيوتِهِنَّ، كُلَّما أرادتِ المرأةُ أنْ تُصلِّيَ جاءت إليه، وصَلَّتْ.

٧- أنَّ الرَّسولَ إذا أُرسِلَ بشَيءٍ فإنَّـه يُحافِظُ على الصِّيغـةِ الَّتـي أُرسِلَ بها، لا يتجاوَزُ ما قِيلَ له، ولا يُوصي غَيْرَهُ بها، بل هو يُباشِرُ ما وُصِّيَ به، ويَنقُلُهُ كما كان؛ لِقَولِ الملائكةِ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، ولم تَقُلِ الملائكةُ: أَبْشِرْ بكذا. مع أنَّ الملائكةَ تعلَمُ أنَّ ما ذكَرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ حقٌّ.

٨- مَنقَبةُ يَحْيى بْنِ زكـريَّا عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ، حيثُ تَولَّى اللهُ عَزَّوَجَلَّ تَسمِيَتَـهُ، واللهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك، رقم (٢٧٦٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت، رقم (٤٢٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر، رقم (٣٣/ ٢٦٣) من حديث عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَمُنُّ على مَن شاءَ من عِبادِهِ، فقد زوَّجَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ زَينبَ بِنتَ جَحْشٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا رَسولَ اللهِ ﷺ من فوقِ سَبعِ سَمواتٍ، فقال جَلَّوَعَلَا: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب:٣٧]، وكانت رَضِيَٱللَّهُعَنهَا تفتخِرُ على زَوْجاتِ النَّبيِّ ﷺ بأنَّ اللهَ تَعالى زوَّجها نبيَّهُ بنَفسِهِ[1].

٩- الثَّناءُ على يَحيى بتَصْديقِهِ بكَلِمةٍ من اللهِ، ولا شكَّ أنَّ مَن صَدَّقَ بكَلِماتِ اللهِ فهو محلُّ ثَناءٍ، وقد قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١١-١٢]، فتَصْديقُ المَرءِ بخَبَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا شكَّ أنَّه من مَناقِبِهِ، ولا يجوزُ إطلاقًا أنْ نُعارِضَ ما أَخْبَرَ اللهُ به بعُقولِنا وأَهْوائِنا.

فقد أخبَرَ اللهُ تَعالى عن نَفْسِهِ بأُمورٍ تحارُ فيها العُقُولُ، لكِنْ لا تُنكِرُها، فالواجِبُ علينا التَّصْديقُ والقَبولُ، فمن ذلك: أنَّ اللهَ تَعالى أَخْبَرَنا عن نَفسِهِ أنَّه اسْتَوى على العَرشِ، أي: عَلَا على العَرْشِ، والعَرْشُ أعظَمُ مَخْلوقاتِ اللهِ المَعْلومةِ لنا، ولا يَعْلَمُ كيفيَّتَهُ إلَّا اللهُ، ولا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فعلينا أنْ نُصدِّقَ بأنَّ اللهَ اسْتَوى عليه، أي: عَلَا عليه عُلُوًّا خاصًّا به، وهذا غيرُ العُلُوِّ العامِّ على كُلِّ المَخْلوقاتِ، وليس لنا إطلاقًا أنْ نُنكِرَ هذا بعُقُولِنا الفاسِدةِ، وأَهْوائِنا الباطلةِ، ونقولَ: اسْتَوى بمَعْنى: اسْتَوْلى. فإنَّ هذا قَولٌ على اللهِ بلا عِلْمٍ، وعُدوانٌ على كِتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، رقم (٧٤١٨).

فلو قالَ قائِلٌ: كيف اسْتَوى على العَرْشِ، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أكبَرُ من كُلِّ شَيءٍ، والأرضُ جميعًا قَبْضَتُهُ يَومَ القيامةِ، والسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بيَمينِه؟

فالجَوابُ: أنَّ هذا مَرْدودٌ على مُورِدِه، باطِلٌ في حالِه، فهل سأل الصَّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ الرَّسولَ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ عن كيفيَّةِ ذلك؟! مع أنَّنا نعلَمُ عِلمَ اليَقينِ أنَّهم أشدُّ منا حِرصًا على مَعْرِفةِ اللهِ تَعالى، فقُلْ: آمَنتُ باللهِ، آمَنتُ باللهِ، آمَنتُ باللهِ، صَدَّقتُ بكَلِماتِ اللهِ. ولا تَسأَلْ.

ومن ذلك: أنَّ اللهَ تَعالى يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حين يَبْقى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقولُ: مَن يَدْعُوني، فأَستجيبَ له؟ مَن يَسْأَلُني، فأُعطِيَهُ؟ مَن يَسْتَغفِرُني، فأَغْفِرَ له؟ فيَجِبُ علينا أنْ نُصدِّقَ بذلك، وأنْ نَقُولَ: إنَّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَنزِلُ نُزولًا يَليقُ بجَلالِه وعَظَمَتِه.

فإذا قال قائِلٌ: كيف نُزولُهُ، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فَوْقَ كُلِّ شَيءٍ؟ وكيف يكونُ النُّزولُ، وثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ يَختَلِفُ باختِلافِ الجِهاتِ؟

فنقولُ: علينا التَّصْديقُ بكَلِماتِ اللهِ، وليس لنا أنْ نُورِدَ إيراداتٍ باطلةً، فالصَّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ لَمّا حَدَّثَهم النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- بهذا الحديثِ لم يَقُولُوا: كيف؟ بل آمَنوا بذلك حقًّا، وقالوا: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ليس كَمِثْلِهِ شَيءٌ، وهو السَّميعُ البَصيرُ.

ومن ذلك: قَوْلُه تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، فأَخْبَرَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ أنَّه في يَومِ القيامةِ تكونُ هذه الوُجوهُ النَّضِرةُ الحَسَنةُ ناظِرةً إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ نَظَرًا حَقِيقيًّا بالعَينِ، ووَصَفَ النَّبيُّ ﷺ هذا النَّظَرَ بوَصفٍ لا مِرْيةَ فيه، فقالَ:

«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ»[١]، أَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يجعَلَنا من هؤلاءِ، فيَجِبُ علينا أنْ نُصدِّقَ بكَلِماتِ اللهِ، ولا نَقُولَ: كيف يكونُ هذا؟ ولا نَقُولَ: كيف يُمكِنُ النَّظَرُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لمَّا تجلَّى للجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا؟!

ولا يجوزُ لنا إطلاقًا أنْ نَعْرِضَ النُّصوصَ الشَّرعيَّةَ على عُقُولِنا، فإنْ قَبِلَتْها قَبِلْناها وإلَّا رَدَدْناها؛ لأنَّنا لو فَعَلْنا هذا لكان مُقْتَضى ذلك ألَّا نُصَدِّقَ بكَلِماتِ اللهِ، ما دُمْنا نَعْرِضُ كَلِماتِ اللهِ وكَلامَ رَسولِهِ على عُقُولِنا، وهي عُقُولٌ فاسِدةٌ أيضًا؛ لأنَّ عُقُولَ أَهْلِ الصَّلاحِ والإصْلاحِ قَبِلَتْ هذا، ولم تَرَهُ أمْرًا مُستحيلًا، وعلى هذا فَقِسْ.

والمجالُ لا يَتَّسِعُ لِذِكْرِ كُلِّ ما قيلَ حَوْلَ هذه الأُمورِ، المُهِمُّ: أنَّ التَّصْديقَ بكَلِماتِ اللهِ من المَناقبِ العاليةِ للبَشَرِ.

١٠- إثْباتُ السِّيادةِ لِيَحْيى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لقَوْلِه: ﴿وَسَيِّدًا﴾، أي: شَرِيفًا في قَومِهِ، والسَّيِّدُ وَصفُ تَشْريفٍ وتَعْظيمٍ وتَكْريمٍ، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»[٢]، قال ذلك مُفتخِرًا، لا مُتفاخِرًا على النَّاسِ، صَلَواتُ اللهِ وسَلامُهُ عليه.

١١- الثَّناءُ على يَحْيى عَلَيْهِ السَّلَامُ بكَمالِ العِفَّةِ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَحَصُورًا﴾، ولا شَكَّ أنَّ كَمالَ العِفَّةِ من مَناقِبِ الإنسانِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أرأيتَ ما جَرَى لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع امرأةِ العَزيزِ حين أَرادتْ به سُوءًا، فدَعَتْهُ، وأدْخَلَتْهُ إلى أَقْصى مَكَانٍ في بَيْتِها، وغَلَّقَتِ الأَبْوابَ حتَّى لا يَدخُلَ أحَدٌ، وقالت: هَيْتَ لك. لكِنَّ اللهَ مَنَّ عليه بالحَصانةِ والعِفَّةِ التَّامَّةِ، ففي هذا المَقامِ الَّتي هي سَيِّدتُهُ، وهي زَوجُ سيِّدِ مِصْرَ، وفي هذا المكانِ الَّذي لم يَحضُرْهُما فيه إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، قال: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَاىَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف:٢٣]، فامْتَنَعَ عن هذا، ولكِنَّه لم يَعْتَمِدْ على ما في قَلبِهِ، بل لجَأَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، قال: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾.

وانْظُرْ إلى قَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ. وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ**»[1].

والشَّاهِدُ: قَولُهُ: «**رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ**»، فهو آمِنٌ من أنْ يَطَّلِعَ عليه أَحَدٌ من النَّاسِ؛ لأنَّه لم يقُلْ: أخافُ أنْ يَطَّلِعَ النَّاسُ، أو أنْ يَراني فُلانٌ أو فُلانٌ. وإنَّما قال: إنِّي أخافُ اللهَ. فالمكانُ خالٍ، ومع ذلك مَنَعَهُ خَوفُ اللهِ من الوُقوعِ في الفاحِشةِ مع تَوَفُّرِ أَسْبابِها.

فالمُهِمُّ: أنَّ العِفَّةَ خُلُقٌ فاضِلٌ، لا ينالُهُ إلَّا الخُلَّصُ، ولهذا قال اللهُ تَعالى في قِصَّةِ يُوسُفَ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٥٠٩).

وينبني على هذا: أنَّه إذا كانتِ العِفَّةُ بهذه المَنزِلةِ من الخُلُقِ، فإنَّه يَجِبُ علينا أنْ نَبْتَعِدَ عن كُلِّ ما يَخْرِمُ هذه المَنزِلةَ، فنَغُضَّ الطَّرْفَ، أو الاسْتِماع إلى أَصْوَاتِ النِّساءِ اللَّاتي يَخْضَعْنَ بالقَولِ؛ حتَّى تَحصُلَ لنا العِفَّةُ، نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يُوفِّقَنا لها؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

١٢- الثَّناءُ على يَحْيى أنَّه نَبيٌّ، وهي بَشارةٌ عُظْمى، ذَلِكَ لأنَّ الأنبياءَ الَّذين هُمُ الرُّسُلُ أَعْلى طَبَقاتِ الخَلْقِ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء:٦٩]، اللَّهُمَّ اجْعَلْنا معهم.

١٣- أنَّ الصَّلاحَ مَرْتَبةٌ عاليةٌ، ولهذا قال: ﴿وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، وقال اللهُ تعالى عن يُوسُفَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١]، وقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ عن إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت:٢٧].

أَسأَلُ اللهَ أنْ يُصلِحَ قُلُوبَنا وأَعْمالَنا وأَحوالَنا وحالَنا ومُسْتَقْبَلَنا؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿٤٠﴾﴾

قَـوْلُه: ﴿قَالَ﴾ يعني: زكـريَّا ﴿رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ يعني: أَصَابَني الكِبَرُ ﴿وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ لا تَلِدُ، يَسْتَفهِمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، واستِفْهامُهُ هذا ليس للاستِنْكارِ؛ لأَنَّه هو نَفْسُهُ سَأَلَ اللهَ أن يَهَبَ له من لَدُنْهُ ذُرِّيَّةً طيِّبَةً، ولا يَسْأَلُ شيئًا يُنكِرُهُ فيما بَعْدُ، لكِنْ أرادَ أَنْ يَسْتَثْبِتَ في الأَمْرِ، كما فَعَلَ إبراهيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَـال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، فقَولُ زكريَّا: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ يُريدُ به أَنْ يَسْتَثْبِتَ ويَطمئِنَّ.

ولا أَحَدَ يشُكُّ أَنَّ طلَبَ الاستِثْباتِ، وأَنَّ الاسْتِيقَانَ من الشَّيءِ أَمْرٌ مَطْلوبٌ، خُصوصًا في الأَمْرِ البَعيدِ المَنالِ؛ لأَنَّ النُّفوسَ قد يَلْحَقُها الشَّكُّ فيما قِيلَ لها، ولستُ أُريدُ بذلك أَنَّ زكريَّا لَحِقَهُ شكٌّ أبدًا، بل كان يَعْلَمُ أَنَّ هذا حقٌّ، لكِنْ لِيتيقَّنَ ويَسْتَثْبِتَ.

﴿قَالَ﴾ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يعني: الأَمْرُ كذلك، وأَنَّه سيكونُ لك وَلَدٌ اسْمُهُ يَحْيى، ﴿اللَّهُ﴾ مُبْتَدأٌ ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ من الأُمورِ المُوافِقةِ للعادةِ، ومن الأُمورِ المُخالِفةِ للعادةِ؛ لأَنَّه جَلَّ وَعَلَا على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، وَ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

وفي هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- جَوازُ طَلَبِ الإنسانِ ما يَثبُتُ بـه الخَبَرُ، وإنْ كان الَّذي أَخْبَرَهُ صادِقًا لا شكَّ في صِدْقِهِ، وَجْهُ الدَّلالةِ: من قَولِهِ: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾، وقال: ﴿رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾، فإذا وقَعَ هذا من نَبيٍّ في خَبَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فما بالُك بمَن دُونَهُ؟!

٢- أنَّ الإنسانَ لا يُلامُ على مِثْلِ هذا ما دامَ قَصْدُهُ الحَقَّ، لا الاستِبْعادَ؛ لأنَّ الحَقَّ مَقْصُودٌ، والوسيلةُ إليه ليست مَحْصُورةً بشَيءٍ مُعَيَّنٍ.

٣- أنَّ زكريَّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لَمَّا بَشَّرَتْهُ الملائكةُ بأنَّ ابْنَهُ يكونُ سيِّدًا وحَصُورًا ونبيًّا من الصَّالِحِينَ، عَلِمَ أنَّ هذا سيكونُ، ويكونُ المُبشَّرُ به غُلامًا، ولهذا قال: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾.

٤- أنَّ الإنسانَ إذا كَبِرَ نَقَصتْ منه الحَيَواناتُ المَنويَّةُ أو فُقِدَتْ، وهو كذلك، فإنَّ الإنسانَ عِندَ الكِبَرِ لا بُدَّ أنْ يُصابَ بأَمْرَينِ أو أحَدِهما: إمَّا بضَعفِ العُضوِ، بحيث لا يَقْدِرُ على الانْتِشَارِ، أي: الانتِصابِ، وإمَّا بضَعْفِ المَنيِّ، بحيث لا يكونُ فيه حَيَواناتٌ مَنَويَّةٌ، وإمَّا بالأَمْرينِ جميعًا.

٥- أنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيي من الحقِّ، وأنَّه يَنْبَغي للإنسانِ أنْ يَصِفَ حَالَه الحقيقيَّةَ عِندَ الحاجةِ لذلك، فلا يَتستَّرَ، ويُظهِرَ نفسَهُ مَظْهَرَ القَويِّ الصَّحيحِ النَّشيطِ عِندَ الحاجةِ إلى بَيانِ حالِهِ؛ لأنَّ بعضَ المَرْضى لا يَصِفُ حالَهُ بدِقَّةٍ للطَّبيبِ، فرُبَّما يُعطيهِ عِلاجًا على حَسَبِ ما سَمِعَ منه، وتكـونُ النَّتيجةُ عَكسيَّـةً، فالعاقِـلُ لا يَسْتحْيي، ولا يُخْفِي، بل يقولُ الأَمْرَ على ما هو عليه؛ لأنَّ ذلك أَنْفَعُ وأَجْدى، بدَليلِ: قَـولِ زكريَّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾.

٦- بيانُ قُدْرةِ اللهِ على كُلِّ شَيءٍ، وأنَّ بيَدِهِ الأَمْرَ، وأنَّ الأُمورَ تَأْتي على خِلَافِ العادةِ بأَمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٤٩-٥٠].

٧- إِثْباتُ المَشيئةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ ما شاءَ اللهُ كان، وما لم يَشَأْ لم يكُنْ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾.

•●۞●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴿٤١﴾﴾

طَلَبَ زكريَّا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ علامةً يستَثبِتُ بها، ﴿قَالَ﴾ يعني: زكريَّا الَّذي بُشِّرَ بيَحْيى ابْنًا له: ﴿رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾ أي: صيِّرْ لي آيةً، أي: عَلامةً تَزيدُني طُمأنينةً بهذا الوَعْدِ الصَّادِقِ أنَّه سيأْتيني وَلَدٌ، ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾، أي: أنَّك لا تَسْتَطيعُ أنْ تُكلِّمَ النَّاسَ، مع أنَّه لا آفَةَ به؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ في سُورةِ مَرْيَمَ: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾﴾، فالقادِرُ على مَنْعِ الكَلامِ مع القُدرةِ عليه قادِرٌ على أنْ يَأْتيَ بالوَلَدِ على الكِبَرِ.

فكانت العَلامةُ على أنَّه سيأْتيه وَلَدٌ أنَّه سيَعْجَزُ عن شَيءٍ كان قادِرًا عليه، لكن يَقْدِرُ على جِنْسِهِ، وإن لم يكن من نَوْعِهِ، ولهذا قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ أي: اذْكُرْ ربَّكَ بلِسانِكَ، فصار إذا خاطَبَ النَّاسَ لا يَسْتَطيعُ أنْ يتكلَّمَ، وإذا ذكَرَ اللهَ

ذَكَرَهُ بكَلامٍ فَصيحٍ ﴿وَسَبِّحْ﴾ أي: سبِّحْ ربَّكَ ﴿بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾، فالذِّكْرُ والتَّسْبيحُ يَنطِلِقُ بهما لِسانُهُ، أمَّا كَلامُ النَّاسِ فلا يُمكِنُ ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ أي: إشارةً.

وقَولُهُ: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ قال بعضُهم: إنَّ الاسْتِثْناءَ هنا مُنقطِعٌ؛ لأنَّ الرَّمْزَ ليس من جِنْسِ الكَلامِ.

وقال بَعْضُهم: إنَّ الاستِثْناءَ مُتَّصِلٌ، وإنَّ الرَّمْزَ -وهو الإشارةُ المَفْهُومةُ- بمَنزِلةِ الكَلامِ، فهي من جِنسِهِ، والخِلافُ في هذا قَريبٌ من اللَّفظِيِّ، وإنْ كان يترتَّبُ عليه اختِلافٌ في الأَحْكامِ في بعضِ المَسائِلِ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ يَعْنـي: أَكْثِرْ من ذِكْـرِ اللهِ، وذِكْـرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يكونُ بالقَلْبِ، بأنْ يَسْتَحضِرَ الإنسانُ عَظَمةَ ربِّهِ دائمًا، وكِبْرياءَهُ، وفَضْلَهُ، وإِحْسانَهُ، فعِندَما يَهُمُّ بالمَعْصيةِ يَذكُـرُ عِقابَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وعَذابَ اللهِ، وعِندَما يَهُمُّ بالطَّاعةِ يَذكُرُ رَحْمَةَ اللهِ، وفَضْلَ اللهِ، وإِحْسانَهُ.

وكذلك يكونُ الذِّكرُ باللِّسانِ أيضًا، وهو مَعْروفٌ، مِثلُ: (لا إلهَ إلَّا اللهُ، وَحْدَه لا شَريكَ له، له المُلكُ، وله الحَمدُ، يُحْيي ويُميتُ، وهو على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ)، فهذا ذِكْرٌ باللِّسانِ.

والثَّالِثُ: ذِكرٌ بالأَرْكانِ، يَعْني: بالجَوَارِحِ، وهو كُلُّ فِعلٍ يُقرِّبُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقَـولُهُ: ﴿وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ الباءُ هنا بمَعْنى: (في)، والباءُ تَأْتي بمَعْنـى: (في) كَثيرًا، ومنه: قـولُهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾ يَعْني: في اللَّيلِ، فقَولُهُ: ﴿بِٱلْعَشِيِّ﴾

الباءُ هنا ظَرفيَّةٌ بمَعْنى: (في)، والعَشِيُّ: ما بعدَ زَوالِ الشَّمسِ، والإبْكارُ: ما بعدَ طُلوعِ الفَجرِ.

ففي هذه الآيةِ من الأحْكامِ:

١- أنَّه لا حَرَجَ على الإنسانِ أنْ يَطْلُبَ التَّثبُّتَ الَّذي تَزيدُ به طُمَأنينَتُهُ، وهذا كقَولِ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة:٢٦٠].

٢- قُدْرةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، حيث كان زكريَّا يَتكلَّمُ بالتَّسْبيحِ والذِّكرِ كَلامًا عادِيًّا، ومع النَّاسِ لا يَسْتَطيعُ أنْ يَتكلَّمَ إلَّا رَمْزًا.

٣- العَمَلُ بالقَرائِنِ، وَجْهُ ذلك: أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ جعَلَ لزكريَّا آيةً، أي: قَرينةً تدُلُّ على إِمْكانِ ما بُشِّرَ به.

والعَمَلُ بالقَرائِنِ ثابِتٌ، فمن ذلك: قَولُ شاهِدِ يُوسُفَ لَمَّا اتَّهَمَتِ امرأةُ العَزيزِ يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأنَّه رَاوَدَها عن نَفْسِها، قال الشَّاهِدُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾؛ لأنَّه يدُلُّ على أنَّه لحِقَها، فقَدَّتْ قَميصَه، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف:٢٦-٢٧]؛ لأنَّ ذلك يدُلُّ على أنَّها هي الَّتي لحِقَتْهُ، وأمسَكَتْ بقَميصِهِ، وهذا قَرينةٌ.

ومن ذلك أيضًا: قِصَّةُ المرأتينِ اللَّتينِ خَرَجَتا بأَوْلادِهِما، ثُمَّ أَكَلَ الذِّئبُ وَلَدَ الكُبْرى، فاخْتَصَمَتا إلى داوُدَ، ثُمَّ إلى سُلَيمانَ، وكان داوُدُ قد قَضَى به للكُبْرى، أي: بالطِّفْلِ الباقي، فقال سُلَيمانُ: لا. ودَعا بالسِّكِّينِ؛ لِيَشُقَّهُ نِصفَينِ، فيكونَ للكُبْرى النِّصفُ، وللصُّغْرى النِّصفُ، أمَّا الكُبْرى فوافَقَتْ؛ لأنَّه ليس وَلَدًا لها، فليس في قَلْبِها

رَحْمَةٌ له، وأمَّا الصُّغْرَى فقالت: يا نبيَّ اللهِ، هو لها. فقضَى به سُلَيمانُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للصُّغْرى، فآثَرَتْ أنْ يَبْقَى الوَلَدُ حيًّا، ولا يَكُون معها.

٤- العَمَلُ بالإشارةِ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾، والإشارةُ المَفْهومةُ يُعْمَلُ بها، سواءٌ كانت من أَخْرَسَ أو من ناطِقٍ؛ لأنَّ المَقْصودَ الدَّلالةُ على ما في القَلْبِ، وهو حاصِلٌ بالإشارةِ كما هو حَاصِلٌ بالعِبارةِ.

٥- الحثُّ على كَثْرَةِ ذِكْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد توافرتِ النُّصوصُ في ذلك، مِثْلُ: قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ﴾ يَعْني: صلاةَ الجُمُعةِ ﴿فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة:١٠]، وكما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، وكَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة:٢٠٠].

٦- أنَّ التَّسبيحَ يكونُ صباحًا ومَساءً؛ لقَوْلِه: ﴿وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ﴾ أي: مَساءً ﴿وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ يَعْنِي: صباحًا.

• • ● • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ أي: واذْكُرْ إذ قالتِ الملائكةُ؛ لِمَا في هذه القِصَصِ من المَواعِظِ والعِبَرِ، والملائكةُ: عالَمٌ غيبيٌّ، خلَقَهُمُ اللهُ تعالى من نُورٍ،

وسَخَّرَهُم لِعِبادتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وطاعةِ أَمْرِهِ.

وعبَّرَ بالملائكةِ عن الوَاحِدِ منهم؛ لأنَّ المُعتبَرَ الجِنسُ، ويَحتمِلُ أنَّ المُرادَ بالملائكةِ جَمْعٌ، فتَتواردُ هذه البُشْرى من وَاحِدٍ لآخَرَ.

قالت: ﴿يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ﴾ أي: اختارَكِ لِعِبادَتِهِ ﴿وَطَهَّرَكِ﴾ من الشِّركِ والأَحْقادِ وسُوءِ الأَخْلاقِ ﴿وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ أي: فَضَّلَكِ على نِساءِ العالَمِينَ، والمُرادُ بِنساءِ العالَمِينَ: نِساءُ أَهْلِ زَمانِها.

ففي هذه الآيةِ من الأَحْكامِ:

١- مَنقَبةٌ عَظيمةٌ لِمَرْيَمَ بنتِ عِمْرانَ، وقد جاء في الحديثِ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه قال: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا آسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ، وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**»[1].

٢- إِثْباتُ أنَّ للملائكةِ قَوْلًا مَسْمُوعًا مُكوَّنًا من حُرُوفٍ؛ لأنَّ هذا الَّذي قالَتْهُ الملائكةُ مَسْمُوعٌ بلا شكٍّ، سَمِعَتْهُ مَرْيَمُ، وهو مُكوَّنٌ من حُروفٍ.

٣- طَهارةُ مَريَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ممَّا نَسَبَهُ إليها اليَهودُ المُفْتَرونَ، الَّذين زَعَموا أنَّها كانت بَغِيًّا، قاتَلَهُمُ اللهُ.

٤- أنَّ فَضلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا حَصْرَ له، فلا يُحصَرُ بالذُّكورِ، ولا بالإِناثِ، بل

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٣٧٦٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَخْتَارُ عزَّوجلَّ ما شاءَ؛ كما قال تَعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨].

٥- جَوازُ إطْلاقِ العامِّ، ويُرادُ به الخاصُّ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يعُمُّ نِساءَ العالَمِينَ في وَقْتِها وبَعْدَهُ وقَبْلَهُ، والمُرادُ: نِساءُ العالَمِينَ في وَقْتِها؛ لأنَّ النِّساءَ من هذه الأُمَّةِ يُساوِينَ مَرْيَمَ في هذا الاصْطِفاءِ والفَضلِ، كما أشارَ إليه الحَديثُ الَّذي ذَكَرْناه.

٦- أنَّ هذه المَنقَبةَ مُهِمَّةٌ؛ حيث أشادَ اللهُ تَعالى بها، ونَوَّهَ بذِكْرِها.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عزَّوجلَّ:

﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾

قَوْلُه: ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ﴾ القُنُوتُ هو: دَوامُ الطَّاعةِ مع الخُشُوعِ. والمُرادُ بالرَّبِّ هنا: الخالِقُ المالِكُ المُدبِّرُ، لكِنَّها رُبوبيَّةٌ خاصَّةٌ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱسْجُدِى﴾ أي: لِرَبِّكِ، والسُّجودُ بيَّنَه النَّبيُّ ﷺ في قَولِه: «**أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الجَبْهَةِ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ- وَالْكَفَّيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ**»[1].

وقَوْلُه: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ الرُّكُوعُ: أنْ يَحْنِيَ الإنسانُ ظَهرَهُ تَعْظيمًا للهِ عزَّوجلَّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب السجود على الأنف، رقم (٨١٢)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، رقم (٤٩٠/ ٢٣٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وتَأَمَّلْ قَولَهُ: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾، ولم يَقُلْ: «مع الرَّاكِعاتِ» إِشَارةً إلى كَمالِ مَرْيَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأَنَّها في صُفُوفِ الكُمَّلِ من الرِّجالِ، وهذا كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١٢]، ولم يَقُلْ: «من القانِتاتِ»؛ لِتَكونَ داخِلةً في الكُمَّلِ من الرِّجالِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الأَمْرُ بالقُنوتِ، وهو دَوامُ الطَّاعةِ مع الخُشوعِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو بالنِّسْبةِ لِمَريَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا واضِحٌ، وبالنِّسْبةِ لِغَيرِها وَجْهُ الدَّلالةِ في هذه الآيةِ عليه: أَنَّ هذه عِبادةٌ أُمِرَتْ بها امرأةٌ صالِحةٌ، فكان المَعْنى يَقْتَضي أَنْ يكُونَ ذلك عامًّا لكُلِّ أَحَدٍ.

٢- الإشارةُ إلى الإِخْلاصِ؛ لِقَولِهِ: ﴿لِرَبِّكِ﴾.

٣- أَنَّ الإِقْرارَ بالرُّبوبيَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ يَستلزِمُ تَوْحِيدَ الأُلوهيَّةِ؛ لأَنَّك إذا اعْتَقَدتَ أَنَّ اللهَ وَحْدَهُ هو الرَّبُّ الخالِقُ المالِكُ المُدبِّرُ لجَميعِ الأُمورِ، لَزِمَكَ أَلَّا تُشْرِكَ معه في العِبادةِ أحدًا.

٤- الإشارةُ إلى فَضْلِ السُّجودِ والرُّكوعِ، وذلك لأَنَّه خَصَّهُما بالذِّكْرِ، وقد ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّه قال: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[1].

٥- ذِكْرُ ما يكونُ سببًا للنَّشاطِ في العبادةِ، وذَلِكَ بذِكْرِ عِبادةِ الآخرينَ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾، وهذا أَمْرٌ مُجرَّبٌ، أَنَّ الإنسانَ إذا ذُكِرَ له

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٥٧٣).

شَخصٌ مُتعبِّدٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ مُؤَدٍّ لِحُقوقِ اللهِ، وحُقوقِ عِبادِ اللهِ، وطُلِبَ أنْ يكونَ مِثلَهُ، صارَ هذا أَبْلَغَ في الحثِّ على فِعْلِ هذا.

•••••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾

قَوْلُه: ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ما سَبَقَ من الأَخْبارِ النَّافِعةِ ﴿مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ أي: من أَخْبارِ الغَيْبِ الَّتي كان النَّبيُّ ﷺ لا يَعْلَمُها ولا قَوْمُهُ، كما قال تعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [هود:٤٩].

والغَيْبُ: ما غابَ عن الإنسانِ، وهو نَوْعانِ:

- غَيْبٌ مُطلَقٌ، وهو الَّذي لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.
- وغَيْبٌ مُقيَّدٌ، وهو الَّذي يكونُ مَعْلومًا لأُناسٍ دُونَ آخَرينَ.

وقَوْلُه: ﴿نُوحِيهِ إِلَيۡكَ﴾ أي: وَحْيَ رِسالةٍ، وهو -أَعْني الوَحْيَ- شَرعًا واصطِلاحًا: إِخْبارُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الرَّسولَ بما يُوحِي إليه من شَرْعٍ أو قَدَرٍ.

قال: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ﴾ أي: ما كُنتَ عِندَهُم ﴿إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ﴾، وذلك أنَّهم تنازَعوا أيُّهم يكونُ كافِلًا لمريمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فجعَلوا يُلقونَ أَقْلامَهُم في النَّهرِ، وجعَلُوا علامةً تدُلُّ على أنَّه إذا حصَلَتْ هذه العَلامةُ لِقَلَمِ واحِدٍ منهم

فهو الَّذي يَكفُلُها، فوَقَعَ الأمْرُ على زكريَّا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وقَوْلُه: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ أي: ما كُنتَ عِندَهُم حين اخْتِصامِهِم على هذا، ولكِنَّ الله تَعالى أَوْحاهُ إلى نبيِّهِ ﷺ، فبلَّغَهُ للنَّاسِ.

ومن فَوائِدِ هذه الآيةِ الكَرِيمَة:

١- إِثْباتُ نُبُوَّةِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لِقَولِهِ: ﴿مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾.

٢- المَنقَبةُ العَظيمةُ لِرَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، حيث علَّمَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ما لم يكُنْ يَعْلَمُهُ من أَنْباءِ الغَيبِ.

٣- اعْتِبارُ القُرْعةِ، والعَمَلُ بها، وقد جاء ذِكْرُ القُرْعةِ في القُرآنِ في مَوْضِعينِ، هذا أحدُهُما، والثَّاني: قَولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عن يُونُسَ: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات:١٤١].

وتَتعيَّنُ القُرْعةُ إذا اشْتَرَكَ جَماعةٌ في شَيْءٍ، ولا مَزيَّةَ لأحَدِهِم على الآخَرِ، فثَمَّةَ القُرعةُ للتَّمْييزِ، وكذلك تَمْييزُ الأَشْياءِ المُبهَمةِ في المَبيعَاتِ وغَيرِها.

المُهِمُّ: أنَّ القُرْعَةَ سببٌ لِتَعْيينِ المُبهَمِ، وتَمْييزِ المُستحِقِّ، وتكونُ في العِبَاداتِ، وفي المُعامَلاتِ، وفي جَميعِ الشُّؤونِ.

وقد ذكَرَ ابنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابِهِ (القَواعِد) أَمْثِلةً كَثيرةً على القُرْعةِ، فمَن شاءَ المزيدَ من ذلك فلْيَرجِعْ إليه[1].

(١) قواعد ابن رجب (٣/ ١٩٥) القاعدة (١٦٠).

٤- أنَّه عِندَ الاخْتِصَامِ تُحَلُّ المُشْكلةُ بالقُرْعةِ إذا لم يكن هُناك طَريقٌ آخَرُ مُقَدَّمٌ عليها، فلو تَنازَعَ شَخْصانِ في الأذانِ، قال أحَدُهُما: أنا أُريدُ أنْ أكُونَ مُؤذِّنًا. وقال الآخَرُ: بل أنا. ولم يُفضِّلِ الجيرانُ وَاحِدًا على الآخَرِ، ولم يكُنْ لأحَدِهما على الآخَرِ مَزِيَّةٌ شَرعيَّةٌ، فيُقْرَعُ بيْنَهما، وما أكْثَرَ ما حُلَّتِ المَشاكِلُ وهُدِّئَتِ الخُصُوماتُ بالقُرْعةِ.

•●◦●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾﴾

المَعْنَى: اذْكُرْ يا مُحَمَّدُ هذه القِصَّةَ الغَريبةَ: أنَّ الملائكةَ قالت: ﴿يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾، وهذا كقَولِ الملائكةِ لزكريَّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حين نادَتْهُ وهو قَائِمٌ يُصلِّي في المِحْرابِ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران:٣٩].

والبَشَارةُ: إخْبارُ الإنسانِ بما يسُرُّهُ، وقد تُطْلَقُ في إخْبارِهِ بما يَسوؤُهُ؛ توسُّعًا في الكَلامِ، مِثْلُ قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران:٢١].

وقَولُهُ: ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ أي: بإنْسانٍ خُلِقَ بكَلِمةٍ من اللهِ، لا على الوَجْهِ المَعْروفِ المَألوفِ.

والكَلِمةُ هي: أنَّ اللهَ تَعالى قالَ له: «كُنْ» فكان، كما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]، وليس المَعْنى: أنَّ عِيسَى نَفْسَهُ كَلِمةُ اللهِ؛ لأنَّ كَلامَ اللهِ غَيرُ مَخْلوقٍ.

وقَـوْلُه: ﴿ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ﴾ هـذا اسْمٌ باللَّقبِ، و﴿عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ هـذا اسمٌ بالعَلَمِيَّةِ، وسُمِّيَ: مَسِيحًا؛ لأَنَّه كان لا يَمْسَحُ ذا عَاهَةٍ إلَّا أَبْرَأَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّه كان يُبرِئُ الأَكْمَهَ والأَبْرَصَ بمَسْحِ يَدِهِ على محلِّ المَرَضِ.

وقَـوْلُه: ﴿عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ نُسِبَ إلى مَرْيَمَ؛ لأَنَّه لا أَبَ له، وأمَّا مَن له أبٌ فإنَّه يُنسَبُ إلى أبيهِ؛ كـما قَـال اللهُ تَعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:٥].

وقَوْلُه: ﴿وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ أي: ذَا جاهٍ، والجاهُ هو: الشَّرَفُ والمَكانةُ والرِّفْعةُ في الدُّنيا والآخِرَةِ، وذَلِكَ لأَنَّه رَسُولٌ من عِندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بل هو من أُولي العَزْمِ الَّذين هُمْ أَشْرَفُ الأنبياءِ، وهُمُ المَذْكُورونَ في قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى:١٣]، وفي قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا﴾ [الأحزاب:٧].

وهو أيضًا وَجِيهٌ في الآخِرةِ؛ لأنَّ الرُّسُلَ -عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ- لهم وَجاهةٌ في الآخِرَةِ، ولهذا يأتي النَّاسُ إلى عِيسَى كما يَأْتونَ إلى آخَرينَ من الرُّسُلِ، يَطْلُبونَ منه الشَّفاعةَ.

وقَوْلُه: ﴿وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ أي: من المُقرَّبينَ عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الفوائِدِ والأحْكامِ:

١- إِثْبَاتُ القَولِ للملائكةِ، وأَنَّهم يَقُولُون قَولًا مَسْمُوعًا مُكوَّنًا من حُرُوفٍ، فإِنَّهم يُوجِّهونَ القَوْلَ إلى مَرْيَمَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا، فتَسمَعُهُ، وبحُروفٍ مُكوَّنةٍ مُرتَّبةٍ.

٢- مَشْروعيَّةُ البَشَارةِ بما يَسُرُّ، سواء كانت للشَّخصِ نَفْسِهِ، أو لغَيْرِه، بمَعْنى: أَنَّك تُخبِرُ أخاكَ الَّذي يُحِبُّ لك ما يُحِبُّ لِنَفسِهِ بما يَسُرُّهُ فيك، أو تُخبِرُهُ بما يَسُرُّهُ في نَفْسِهِ.

٣- جَوازُ التَّوكيلِ في الأَخْبَارِ والبَشَارةِ؛ لأنَّ الملائكةَ ذَكَرَتْ أنَّ اللهَ يُبَشِّرُها، فالملائكةُ تقولُ بقَولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٤- أنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكُنْ مَوْلُودًا على المُعتادِ، بحيث يكونُ مَوْلودًا بيْنَ الذَّكَرِ والأُنْثى، ولكِنَّه بكَلِمةِ اللهِ فقط؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾، والكَلِمةُ هذه هي قَوْلُهُ: «كُنْ»، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إذا أمَرَ شيئًا أَمْرًا كَونيًّا فلا بُدَّ أنْ يَقَعَ، ولا يُمكِنَ أنْ يَتخلَّفَ.

٥- جَوازُ تَهيئةِ الاسمِ قَبْلَ الوِلادةِ؛ لِقَولِهِ: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾.

٦- ذِكْرُ اللَّقَبِ قبلَ الاسْمِ العَلَمِ؛ لِقَولِهِ: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، فبَدَأَ بالوَصْفِ -وهو اللَّقَبُ- قَبلَ العَلَمِ -وهو عِيسَى- وعلى هذا فإذا أَخبَرْتَ عن أحدِ الأئمَّةِ بشَيءٍ تقولُ: قال الإمامُ فُلانٌ كذا وكذا. ويجوزُ أنْ تقولَ: قال فُلانٌ الإِمَامُ كذا وكذا. فأنتَ مُخيَّرٌ بيْنَ هذا وهذا، لكِنْ إذا كان لَقَبُهُ أَشْهَرَ من اسمِهِ قُدِّمَ اللَّقَبُ.

٧- أنَّ مَن ليس له أبٌ فإنَّه يُنسَبُ إلى أُمِّهِ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وهل تكونُ أُمُّهُ بمَنزلةِ أَبيهِ في المِيرَاثِ وغيرِهِ؟ في هذا خِلافٌ بيْنَ أَهْلِ العِلمِ، والرَّاجِحُ: أنَّها تُنزَّل مَنزِلةَ أبيهِ في الميراثِ؛ لأنَّه ليس له نَسَبٌ من طَرِيقٍ آخَرَ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: إذا كانت نِسبَتُهُ إلى أُمِّهِ تُؤذيهِ، ويَتأَثَّرُ بها، فما الجَوابُ؟

فالجَوابُ: أنْ يُسمَّى باسمٍ يُنْسَبُ إلى أَبٍ بالوَصْفِ، لا بالعَيْنِ، فمَثَلًا يُقالُ: عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ. و(عبدُ الرَّحمنِ) تَصلُحُ لكُلِّ أحَدٍ، أو: عبدُ العَزيزِ بنُ عبدِ الكَريمِ. أو ما أشبَهَ ذلك.

٨- فَضيلةُ عيسى ابنِ مَريَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأنَّه وَجيهٌ في الدُّنيا، وفي الآخِرةِ، ومن وَجاهَتِهِ في الآخِرةِ: أنَّه أحَدُ الرُّسُلِ الَّذين يُراجِعُهُم النَّاسُ في الشَّفاعةِ لهم.

٩- فَضيلةُ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لكَونِهِ مُقرَّبًا إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولا شكَّ أنَّ المُقرَّبَ إلى اللهِ من أَفْضَلِ بَني آدَمَ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: بماذا يَحصُلُ التَّقرُّبُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟

فالجوابُ: يَحصُلُ التَّقرُّبُ إلى اللهِ بالطَّاعاتِ والعِباداتِ، كما ثَبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»(١)، وفي الحَديثِ القُدسيِّ: «**مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»(٢).

نَسْأَلُ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنْ يَجعَلَنا من المُقرَّبينَ إليه، وأنْ يَهَبَ لنا منه رَحْمةً؛ إنَّه هو الوَهَّابُ.

•••

(١) تقدم تخريجه (ص:٥٧٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥/ ٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كما أخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾﴾

هذه من آياتِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّه يُكلِّمُ النَّاسَ وهو في المَهدِ صَغيرٌ، وهذا خِلافُ ما جَرَتْ به العادةُ؛ فإنَّ الصَّبيَّ لا يُمكِنُ أنْ يَتكلَّمَ في المَهدِ، لكِنَّ اللهَ على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، وهو أَنْطَقَ كُلَّ شَيءٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَكَهْلًا﴾ أي: كَبيرًا، وكَلامُهُ في مَهْدِهِ ككَلامِهِ في كُهُولَتِهِ، يَعْني: أَنَّه كَلامٌ مَفْهومٌ مَعْلُومٌ، ويدُلُّ لهذا: ما في سُورةِ مَريَمَ لَمَّا أشارَتْ إليه، قالوا: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:٢٩-٣٣]، وهذا كَلامٌ عَظيمٌ من أَفْصَحِ الكَلامِ وأَبْيَنِه، وهو في المَهدِ.

وقَوْلُه: ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ يَعْني: وهو من الصَّالحِينَ، أي: الَّذين قَامُوا بحُقوقِ اللهِ، وحُقُوقِ عِبادِهِ.

من فَوائِدِ هذه الآيةِ الكريمةِ:

١- تَمامُ قُدْرةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وأَنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، يُنطِقُ مَن لا عَهْدَ له بالنُّطقِ، ويُسكِتُ مَن له عَهْدٌ بالنُّطقِ، وسَبَقَ في قِصَّةِ زكريَّا أنَّ اللهَ أَعْطاهُ آيةً أَلَّا يُكلِّمَ النَّاسَ ثَلاثةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا.

٢- أَنَّها مُناسِبةٌ للحالِ؛ فإنَّ زَمَنَ عِيسَى -على ما قالوا- كان زمَنَ تَقدُّمٍ في الطِّبِّ، والطَّبيبُ مهما كان تَقدُّمُهُ لا يُمكِنُ أنْ يُعالِجَ صَبيًّا، فيَتكلَّمَ، فجاءَتْ هذه

الآيةُ مُعجِزةً لهؤلاءِ الأطِبَّاءِ؛ لأنَّهم لا يَسْتَطيعونَها أبدًا.

٣- الثَّناءُ على عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بكَونِهِ من الصَّالِحِينَ.

اللَّهُمَّ اجْعَلْنا من عِبادِكَ الصَّالِحِينَ المُصلِحينَ، واغْفِرْ لنا ولوَالِدِينا، ولجَميعِ المُسلِمينَ.

• • ❧ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ مَرْيَمَ بِنتِ عِمْرانَ:

﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾

قَوْلُ مَرْيَم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾ هذا الاستِفْهامُ ليس للإشْكَالِ أو للشَّكِّ في بُشْرى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ على المَلائكةِ، ولكِنْ للتَّعجُّبِ أنْ يَكُونَ لها وَلَدٌ، ولم يَمْسَسْها بَشَرٌ، أي: لم يُجامِعْها؛ لأنَّ المَسَّ يُكْنَى به عن الجِماعِ، كما في قَولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة:٢٣٧]، وقال تَعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة:٢٣٦].

﴿قَالَ﴾ أي: اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾، أي: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَخْلُقُ ما يَشاءُ، حتَّى ولو كان وَلَدًا من غيرِ مَسِّ بَشَرٍ ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ أي: قَدَّرَهُ وقَضى أنْ يَكُونَ ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، كَلِمةٌ واحِدةٌ: ﴿كُن﴾، فيكونُ مهما كان هذا الأَمْرُ، ويكونُ حَسَبَ أَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ولهذا لَمَّا أمَرَ اللهُ القَلَمَ أنْ يَكتُبَ قال: ربِّ، وماذا أَكْتُبُ؟ قال: «اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، فكَتَبَ ما هو كائِنٌ إلى يَومِ القيامةِ[1]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾ [القمر:٥٠]، يَعْني: أنَّه جَلَّوَعَلَا إذا أمَرَ لا يُكرِّرُ الأَمْرَ، إنَّما هو أَمْرٌ واحِدٌ يكونُ به ما أَرادَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ لكَمالِ قُدْرَتِهِ وسُلْطانِهِ.

ففي هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بيانُ جَوازِ سُؤَالِ الإنسانِ عن الشَّيْءِ الَّذي يُسْتَغْرَبُ، حتَّى ولو كان المُخبِرُ صادِقًا؛ لأنَّ ذلك فيه اطْمِئْنَانُ القَلْبِ، وطَرْدُ الشَّكِّ والوَسَاوِسِ.

٢- أنَّ الوَلَدَ لا يَأْتِي إلَّا بأَبٍ؛ لِقَولِها: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ﴾، هذه هي العادةُ المُطَّرِدةُ، ولكِن قُدْرةُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ فوقَ العادةِ، قال العُلَماءُ: والإنسانُ في هذه المسألةِ أَرْبَعةُ أَقْسَامٍ:

- مَخْلوقٌ بلا أُمٍّ ولا أَبٍ، وهو آدَمُ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، خَلَقَهُ من تُرابٍ.
- ومَخْلوقٌ من أبٍ بلا أُمٍّ، وهي زَوْجُهُ حَوَّاءُ.
- ومَخْلوقٌ من أُمٍّ بلا أبٍ، وهو عِيسَى عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.
- ومَخْلوقٌ بيْنَ أبوَينِ، وهم سائِرُ البَشَرِ.

واللهُ تَعالى على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السُّنَّة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، باب ما جاء في الرضا بالقضاء، رقم (٢١٥٥)، وأحمد (٥/ ٣١٧) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

٣- أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَخلُقُ ما يشاءُ، سواء كان جارِيًا على وَفقِ العادةِ أو مُخالِفًا، والخَلْقُ هو الإيجادُ بالتَّقْديرِ والتَّسْويةِ والتَّنْظِيمِ.

٤- أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يُعْجِزُهُ شَيءٌ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، و﴿أَمْرًا﴾ نكِرةٌ في سياقِ الشَّرطِ، والنَّكرةُ في سياقِ الشَّرطِ يقولُ العُلَماءُ: إنَّها للعُمومِ، يَعْني: أيُّ أَمْرٍ يَقْضيهِ فلا بُدَّ أنْ يكونَ، والمُرادُ بالقَضاءِ هنا: القَضاءُ الكَونيُّ القَدَريُّ؛ لأنَّ القَضاءَ نَوْعانِ:

- قَضــاءٌ شَرْعيٌّ، وهو: ما قَضاهُ اللهُ تَعالى شَرعًا من الأَوامِرِ والنَّواهي الَّتي يُكلِّفُ بها عِبادَهُ.

- وقَضــاءٌ قَـدَريٌّ، ليس للإنسانِ فيه حِيلَةٌ، وهو: ما يَقْضيهِ اللهُ تَعالى خَلْقًا وتَكْوينًا.

ولكُلٍّ منهما شَواهِدُ، فمِنَ القَضاءِ الشَّرعيِّ: قَولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، فـ: (قَضَى) بمَعْنى: شَرَعَ، وليس المَعْنى: قَدَّرَ؛ لأنَّه لو كان المَعْنى: قَدَّرَ لكان كُلُّ العِبادِ مُخلِصينَ، لا يَعْبُدونَ غَيرَ اللهِ، لكِنَّه قَضَى، أي: شَرَعَ، فمِن الخَلْقِ مَن ذَلَّ وعَبَدَ اللهَ وَحْدَهُ، ومنهم مَنِ اسْتَكْبَرَ.

ومن القَضاءِ القَدَريِّ: قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤]، فـ: (قَضَـيْنا) بمَعْنـى: قَدَّرْنا، وليس قَضاءً شَرعيًّا؛ لأنَّ اللهَ لا يَقْضي شَرْعًا أنْ يُفْسِدَ أَحَدٌ في الأرضِ، بل هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَنْهَى عن الفَسادِ في الأرضِ.

ومن ذلك: قَـولُ اللهِ تَعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ﴾ أي: على سُلَيمانَ ﴿ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ﴾ أي: دلَّ الجِنَّ ﴿عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾؛ لأنَّ الجِنَّ يَدَّعُونَ أنَّهم يَعْلَمونَ الغَيْبَ، فأرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أن يَفْضَحَهم، ويُبيِّنَ أنَّهم لا يَعْلَمونَ الغَيبَ، فماتَ سُلَيمانُ على كُرْسِيِّهِ، والجِنُّ تَعْمَلُ وتَكْدَحُ؛ لأنَّ اللهَ سخَّرَهُم له؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴾ [ص:٣٧-٣٨]، وبَقُوا على هذا العَذابِ، ولم يَعْلَموا أنَّه ميِّتٌ، فسَلَّطَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بحِكْمَتِهِ دابَّةَ الأرضِ، وهي الأَرَضَةُ المَعْروفةُ، فأكَلَتْ مِنْسَأَتَهُ، وهي ما يَعتَمِدُ عليه (عصًا)، فخرَّ، قَـال اللهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ [سبأ:١٤].

والشَّاهِدُ من هذا: قَولُهُ تَعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ ﴾، وهذا قَضاءٌ قَدَريٌّ.

وهُنا في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ الظَّاهِرُ أنَّه من هذا القِسْمِ، وأنَّ القَضاءَ هنا هو القَضاءُ القَدَريُّ.

٥- مَسألةٌ تَتعلَّقُ بالعَقيدةِ، وهي قَولُهُ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، ففيها دَلالةٌ واضِحةٌ على إثْباتِ القَولِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه يقولُ بصَوْتٍ يَسْمَعُهُ من وُجِّهَ إليه القَوْلُ، وبحُرُوفٍ يكونُ منها الكَلامُ، فهنا يقولُ له: «كُنْ»، وهي حُرُوفٌ، فيكونُ.

وهذا يَتضمَّنُ الرَّدَّ على مَن يقولُ: إنَّ اللهَ لا يَتكلَّمُ بحَرْفٍ وصَوتٍ، وإنَّما كَلامُهُ هو المَعْنى الَّذي في نَفْسِهِ. وهذا يَعْني نَفْيَ الكَلامِ في الحَقيقةِ؛ لأنَّ الإنسانَ لو أَضْمَرَ في نَفْسِهِ شيئًا ما قيلَ: إنَّه قال، أو تكلَّمَ. ولو فُرِضَ أنَّه نُسِبَ القَولُ إلى هذا لقُيِّدَ، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨].

فاعْتَقِدْ -أخي المُسلِم- أنَّ ربَّكَ يَتكلَّمُ بحَرْفٍ وصَوْتٍ مَسْموعٍ، يَتكلَّمُ بما شَاءَ، ويَتكلَّمُ متى شاءَ، ويَتكلَّمُ كيف شاءَ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ يَعْني: لو كانت جَميعُ الأشْجارِ في الأَرْضِ أَقْلامًا ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ يَعْني: كان مِدادًا يُكتَبُ منه مِثلَ الحِبْرِ ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧]، تَعالَى اللهُ.

٦- أنَّ ما أَمَرَ اللهُ به كَونًا كان فَوْرًا، بدَليلِ الفاءِ في قَولِهِ: ﴿فَيَكُونُ﴾، فإنَّها دالَّةٌ على التَّرتيبِ والتَّعْقيبِ.

وانْظُرْ -أخي المُسلِم- قَوْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر:٥٠]، يَعْني: أنَّ اللهَ إذا أرادَ شيئًا أَمَرَ أمْرًا واحِدًا فقط، وصار المَأْمورُ فَوْرًا كلَمْحٍ بالبَصَرِ، تَعالى اللهُ.

وانْظُرْ إلى الوَقائِعِ تَشهَدُ بهذا، فالزَّلازِلُ تَقَعُ بأمْرِ اللهِ، وتُدمِّرُ بلَحْظةٍ ما لا تُدمِّرُهُ القَنابِلُ العَظيمةُ الثَّقيلةُ في أيَّامٍ.

وانْظُرْ إلى مُوسى لمَّا ضَرَبَ البَحْرَ تَميَّزَ البَحْرُ فَورًا، وتَفرَّقَ، وكان كُلُّ فِرْقٍ كالطَّودِ العَظيمِ، أي: كالجَبَلِ العَظيمِ، ثُمَّ الأَرْضُ الَّتي هي أرضُ البَحْرِ الرَّطْبةُ صارت يَابسةً في الحالِ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه:٧٧]، فسُبْحانَ العَليمِ القَديرِ العَزيزِ الحَكيمِ القَويِّ القَهَّارِ، وسُبْحانَ اللهِ، والحَمدُ للهِ، ولا إلَهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبَرُ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ الفَاعِلُ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، والمُعلَّمُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ يَعْني: الوَحْيَ المُنزَّلَ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ المَكْتوبَ ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ يَعْني: مَعْرِفَةَ أَسْرارِ الشَّريعةِ ومَقاصِدِها ﴿وَٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ يَعْني: الكِتابَ الَّذي أُنزِلَ على مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَٱلْإِنجِيلَ﴾ يَعْني: الكِتابَ الذي أُنزِلَ على عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وهذه بَشَارةٌ عَظيمةٌ لِمَريَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ ابْنَها هذا سينَالُ هذه المَرْتَبةَ العَظِيمةَ.

ففي هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إِخْبَارُ الإِنْسَانِ بما يسُرُّهُ، ويُسمَّى هذا: بَشَارةً.

٢- فَضِيلةُ العِلْمِ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾، ولا شكَّ أنَّ العِلْمَ من أَفْضَلِ العِباداتِ وأَجَلِّها وأَعْظَمِها أثَرًا وتَأْثيرًا، حتَّى قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: العِلْمُ لا يَعْدِلُهُ شَيءٌ لِمَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ. قالوا: يا أبا عَبْدِ اللهِ، كيف تَصلُحُ النِّيَّةُ؟ قال: يَنْوي رَفْعَ الجَهْلِ عن نَفسِهِ وعن غَيرِهِ[1].

٣- التَّرغيبُ في مَعرِفةِ الحِكْمةِ وأَسْرارِ الشَّريعةِ، حتَّى يكونَ الإنسانُ على طُمَأْنينةٍ واقْتِناعٍ تامٍّ.

٤- الثَّناءُ على هَذَينِ الكِتابَينِ: التَّوْراةِ، والإِنْجيلِ.

---

(١) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ (٢/ ١٦٨)، ويُنْظَر: الفروع (٢/ ٣٣٩).

فإنْ قالَ قائِلٌ: ما الفائِدةُ من تَعْليمِ عِيسَى التَّوْراةَ، وقد أُنزِلَ عليه الإِنْجيلُ؟

فالجَوابُ: أنَّ الإِنْجِيلَ مُتمِّمٌ لِلتَّوْراةِ، والأَصْلُ هي التَّوْراةُ، كما قَال عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لِبَني إسرائيلَ: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران:٥٠]، فالإنجيلُ مُتَمِّمٌ، وليس مُسْتَقِلًّا.

والتَّوْراةُ والإِنْجيلُ قد نُسِخَا بالقُرآنِ الكَريمِ، والَّذي نَسَخَهما هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ الَّذي أَنْزَلَهما، فلا يُتعبَّدُ للهِ بهما بعدَ القُرآنِ الكَريمِ، بل قد رُوِيَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ رأى مع عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ شيئًا من التَّوْراةِ، فغَضِبَ، وقال: «**أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟! لَقَدْ أَتَيْتُ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَوْ كَانَ أَخِي مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي**»(١).

ويَتفرَّعُ على هذه الفائدةِ: تَحريمُ الرُّجوعِ إلى التَّوْراةِ والإنجيلِ؛ لأنَّهما كِتابانِ مَنْسُوخانِ لا عَمَلَ عليهما، وكُلُّ ما فيهما من خَيْرٍ خَبَرِيٍّ أو حُكْميٍّ ففي القُرآنِ مِثْلُهُ أو خَيْرٌ منه، فلا يجوزُ الرُّجوعُ إليهما، ولا قِراءتُهما، اللَّهُمَّ إلَّا إذا قَرَأَهما إنسانٌ مُتمَكِّنٌ في عِلمِ الشَّريعةِ الإِسْلَاميَّةِ مُوقِنٌ إيقانًا لا شكَّ فيه، وقَرأَهما؛ لِيَعْرِفَ ما فيهما من حقٍّ يَشْهَدُ له القُرآنُ، وما فيهما من حقٍّ يَشْهَدُ للقُرآنِ، ولِيَعْلَمَ التَّحْريفَ والتَّبْديلَ والتَّغْييرَ الَّتي وَقَعَت ممَّن يَزعُمونَ أنَّهم أَتْباعٌ لهما، فهذا لا حَرَجَ عليه أنْ يَقْرَأَ التَّوْراةَ والإنْجيلَ؛ لِيَرُدَّ على مَن يتعبَّدُ للهِ منهما، وقَد فَعَلَ ذلك كَثيرٌ من العُلَماءِ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: التَّوْراةُ المَوْجودةُ والإنجيلُ المَوْجودُ بيْنَ أَيْدي اليَهودِ والنَّصارى، هل فيهما تَغْييرٌ، أو تَبْديلٌ، أو إِخْفاءٌ، أو إِضَافةٌ؟

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٧) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجَوابُ: نَعَمْ، قال اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام:٩١]، وقال تَعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦].

وكذلك وقَعَ للنَّصارَى، وتَحْريفُهُم وتَغْييرُهُم ظاهِرٌ، حتَّى قَسَّموا الإِنْجِيلَ الَّذي يَدَّعونَهُ مُنزَّلًا على عِيسَى، وهو عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قد نَزَلَ عليه كِتابٌ هو الإِنجيلُ، لكِنَّنا لا نقولُ: إنَّه هذا الَّذي بيْنَ أَيْدِي النَّصارى؛ لأَنَّهم بدَّلوا وغيَّروا حتَّى جَعَلوهُ أَرْبَعَةَ أناجيلَ، أو خَمْسةَ أَنَاجِيلَ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾﴾

قال عَزَّوَجَلَّ مُبشِّرًا بَشَارةً ثانيةً: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ يَعْني: ويُرسِلُهُ رَسُولًا إلى بَني إسرائيلَ، والرُّسُلُ أَشْرَفُ أنواعِ البَشَرِ؛ لأَنَّ البَشَرَ رُسُلٌ وأَنْبِياءُ وصِدِّيقونَ وشُهَداءُ وصَالِحونَ، وأَفْضَلُهُم الرُّسُلُ.

وقَوْلُه: ﴿إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ يَعْني: بَني يَعْقوبَ؛ لأَنَّ إسرائيلَ لَقَبٌ لِيَعْقوبَ ابنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ.

وقَوْلُه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ هذا تَفْسيرٌ للرِّسالةِ، أي: عَلامةٍ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ تدُلُّ على قُدْرةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وعلى صِدْقِ رِسالةِ عِيسى، والآيةُ في اللُّغَةِ: العَلامةُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء:١٩٧]، يَعْني: أوَلَمْ يَكُنْ لهم عَلامةً تدُلُّ على أنَّه نَزَلَ من ربِّ العالَمينَ -يَعْني: القُرآنَ- أن يَعْلَمَهُ عُلَماءُ بَني إسْرائيلَ.

ثُمَّ بيَّنَ شيئًا من الآياتِ، قال: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ أي: أَخْلُقُ لكم من الطِّينِ صُورةً كهَيْئةِ الطَّيرِ، وهي من الطِّينِ، ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، يَعْني: يكونُ طَيْرًا حقيقةً، ولهذا في قِراءةٍ أُخرى: ((فَيكُونُ طَائِرًا بِإِذْنِ اللهِ))[1]، وهذه قُدْرةٌ عظيمةٌ، أنَّ طَيْرًا من طِينٍ يُنفَخُ، فتَحِلُّ فيه الرُّوحُ، ويَتحرَّكُ، ويَطيرُ، وهذا مِثالٌ.

مِثالٌ آخَرُ: ﴿وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وأضافَ الإِبْراءَ إلى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأنَّه سببٌ، وإلَّا فالبارِئُ والمُبرِئُ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

والأَكْمَهُ هو: الَّذي ليس له عَيْنٌ، والأَبْرَصُ: الَّذي تَغيَّرَ جِلدُهُ بمَرَضِ البَرَصِ.

وقَوْلُه: ﴿وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يعني: يَرجِعُ المَيِّتُ حيًّا بإِذْنِ اللهِ، وفي الآيةِ الثَّانيةِ قال اللهُ له: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾ [المائدة:١١٠]، أي: تُخرِجُ المَوْتى من القُبورِ بإِذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أي: بأَمْرِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

مِثالٌ ثَالِثٌ: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾، وهذا من جُملةِ رِسالَتِهِ، وهو من عِلْمِ الغَيبِ، لكِنَّ اللهَ أَطْلَعَهُ عليه، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ

(١) هي قراءة نافع، وقرأ باقي السبعة بغير ألف، انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٣٤٥).

فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن:٢٦-٢٧].

وقَوْلُه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ يقولُه عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، يَعْني: إنَّ في ذلك المَذْكورِ لآيةً لكُمْ، أي: علامةً لكُمْ على أنَّ عِيسَى صادِقٌ، وعلى قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنْ يَخْلُقَ هذا الإنسانَ من غَيرِ أبٍ على خِلَافِ العادةِ.

وكذلك إحياءُ المَوْتى وإِخْرَاجُهم من القُبورِ على يَدِ إنسانٍ خِلافُ العادةِ، وإِبْرَاءُ الأكمَهِ والأبرَصِ خِلافُ العادةِ، ولهذا لا أحَدَ -إلى الآنَ- يَسْتَطيعُ أنْ يُبرِئَ الأَكْمَهَ والأبرَصَ إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ أي: فآمِنوا؛ لأنَّ هذا أَمْرٌ واقِعٌ، لا يُمكِنُ إنكارُهُ.

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يُرِيَنا من آياتِهِ ما تَطْمئِنُّ به قُلُوبُنا، وتَطيبُ به نُفوسُنا، وأنْ يُوفِّقَنا لِما يُحِبُّ ويَرْضى؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

في هذه الآيةِ من الفَوائِدِ والأحْكَامِ:

١- أنَّ من أَعْظَمِ مِنَّةِ اللهِ على عِبادِهِ أنْ يَتَّخِذَ منهم رَسُولًا، ومِن المَعْلومِ أنَّه لا رَسُولَ بعدَ مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، ولكِنْ هُناك وَرَثةٌ يرِثُون النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في أُمَّتِهِ تَعْليمًا وتَرْبيةً ودَعْوةً، وهُمُ العُلَماءُ، وقد جاءَ في الحَديثِ أنَّ العُلَماءَ وَرَثةُ الأنبياءِ[1]، والمُرادُ بذلك: العُلَماءُ العامِلونَ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب في فضل العلم، رقم (٣٦٤١)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، رقم (٢٦٨٢)، وابن ماجه في المقدمة، باب فضل العلماء، رقم (٢٢٣)، وأحمد (٥/ ١٩٦) من حديث أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

بما عَلِمُـوا، المُحققونَ لإرْثِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في عِبادَتِـهِ، وتَعْليمِهِ، ودَعْوتِهِ، وجِهادِهِ.

ويتفرَّعُ على هذه الفَائِدَة: الحثُّ على طَلَبِ العِلمِ؛ لِيكونَ الإنسانُ وارِثًا للرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

٢- أنَّ رِسالةَ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خاصَّةٌ، ولَيْسَت إلى جَميعِ النَّاسِ، حيث قال: ﴿إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، والمقامُ مَقامُ بَشارةٍ، ولو كانت رِسالتُهُ تعُمُّ أَكْثَرَ من ذلك لبُشِّرَ به، وقد ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه قال: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ** -يَعْني: الشَّفَاعَةَ الْعُظْمَى- **وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»[1].

٣- أنَّ الرَّسولَ لا بُدَّ أنْ يَأتِيَ بآيةٍ تدُلُّ على صِدقِهِ، وإلَّا لم تَقُمْ به الحُجَّةُ؛ لِقَولِهِ: ﴿أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾، وقد أخبرَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه ما من رَسولٍ بَعَثَهُ اللهُ إلَّا آتاهُ من الآياتِ ما يُؤمِنُ على مِثلِهِ البَشَرُ[2]؛ حتَّى لا يكونَ لأحَدٍ عُذْرٌ.

٤- أنَّ الآياتِ لا تَحصُلُ بكَسْبِ الإنسانِ وعَمَلِهِ، بل هِيَ من عِندِ اللهِ؛ لِقَولِهِ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ﴾، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، رقم (٥٢١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، رقم (٤٩٨١)، ومسلم كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا، رقم (١٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ويَشْهَدُ لهذا: قولُهُ تَعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت:٥٠].

٥- أنَّ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ له الحُكْمُ، فقد يَأْذَنُ في شَيْءٍ في وَقْتٍ، ويَمْنَعُهُ في وَقْتٍ، فالصُّورةُ بالتِّمْثالِ مُحَرَّمةٌ، لُعِنَ فاعِلُها، كما ثَبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه لَعَنَ المُصوِّرينَ(١)، لكِنْ لَمَّا كانت مَصْلَحةُ التَّصْويرِ في زَمَنِ عِيسَى رابيةً على مَفْسَدَتِهِ أُبيحَ له أن يُصوِّرَ صُوَرًا تِمْثاليَّةً، وذلِكَ في قَولِهِ: ﴿أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾.

٦- تمامُ قُدْرةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، أنَّ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يَنفُخُ في هذا التِّمْثالِ من الطِّينِ، ويكونُ طَيرًا حيًّا يَتحرَّكُ ويَطيرُ.

٧- أنَّ جَميعَ الأَسْبابِ لا تَسْتَقِلُّ بالتَّأثيرِ، وإنَّما هي من عِندِ اللهِ؛ لِقَولِهِ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، وإلَّا فعِيسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يَسْتَطيعُ أنْ يَفْعَلَ هذا الفِعلَ، لكِن ذلك بإذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٨- أنَّ الأَكْمَهَ والأبرَصَ لا عِلاجَ لهما فيما يَعْلَمُهُ البَشَرُ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ﴾؛ لأنَّه لو كان البَشَرُ يَسْتَطيعُ أنْ يُبرِئَهما بما اكتَسَبَهُ من عِلْمِ الطِّبِّ لم يكُنْ ذلك آيةً لعِيسَى.

٩- الدَّلالةُ الواضِحةُ على إِثْباتِ البَعْثِ يومَ القيامةِ؛ لِقَولِ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، فالقادِرُ على إِحْياءِ المَوْتى في الدُّنيا قادِرٌ على إِحْيائِهم في الآخِرةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب مهر البغي، رقم (٥٣٤٧) من حديث أبي جحيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

١٠ - أنَّ اللهَ قد يُطْلِعُ مَن شاءَ من عِبادِهِ على ما يَخْفَى من أَفْعالِ الآخرين؛ لِقَولِ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾.

١١ - الإشارةُ إلى فائدةٍ اقْتِصاديَّةٍ عَظيمةٍ، وهي: أنَّ الإنسانَ يَنبَغي له فيما رَزَقَهُ اللهُ أنْ يَأكُلَ ما يَحْتاجُ إلى أَكْلِه، ويَدَّخِرَ ما لا يحتاجُ إلى أَكْلِهِ، وألَّا يُسرِفَ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ إذا تَوفَّرَ عِندَهُ الرِّزقُ من طَعامٍ أو غَيرِهِ أَسْرَفَ حتَّى يَنفَدَ بسُرعةٍ، وهذا غَلَطٌ.

ولهذا أرشَدَ يُوسُفُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ المَلِكَ الَّذي رأى سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ يَأكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ، وسَبْعَ سُنبُلاتٍ خُضْرٍ وأُخَرَ يابِساتٍ، قال: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ﴾ [يوسف:٤٧-٤٨].

١٢ - مِنَّةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على عبادِهِ، حيث يُعْطي الرَّسولَ آياتٍ تدُلُّ على صِدْقِهِ، فيكونُ في ذلك نِعْمةً على الرَّسولِ، وعلى المُرْسَلِ إليه؛ لأنَّ الرَّسولَ يَقْوى بما عِندَهُ من الآياتِ، والمُرسَل إليه يَطْمئِنُّ ويُصَدِّقُ، ولا يَعْتريهِ الشَّكُّ، ولهذا قال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، أي: فآمِنوا، فإنَّها آيةٌ بيِّنةٌ.

اللَّهُمَّ ارْزُقْنا إيمانًا لا كُفْرَ معه، ويَقينًا لا شَكَّ معه، وإِخْلاصًا لا شِرْكَ معه، واتِّباعًا لا ابْتِداعَ معه، يا ذا الجَلالِ والإِكْرامِ.

• ● ۞ ● •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾﴾

قَال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن عِيسَى ابْنِ مَريَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ يَعْني: أَنَّه جاء عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُصدِّقًا لِما بيْنَ يَديهِ من التَّوْراةِ، وهذا له وَجْهانِ:

أَحَدُهما: أَنْ تكونَ التَّوْراةُ أَخْبرَتْ به، فجاء تَصْديقًا لِما أَخْبرَتْ به.

والوَجْهُ الثَّاني: أَنَّه مُصدِّقٌ بالتَّوْراةِ بأَنَّها حقٌّ.

والتَّوْراةُ هي: الكِتابُ الَّذي أنزَلَهُ اللهُ تَعالى على مُوسى بْنِ عِمْرانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقَوْلُه: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ يَعْني: أَنَّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بُعِثَ ليُحِلَّ لِبَني إسرائيلَ بعضَ الَّذي حُرِّمَ عليهم، فقد حرَّمَ اللهُ على بَني إسرائيلَ أَشْياءَ بظُلْمِهم، كما قَال تَعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء:١٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام:١٤٦].

وقَوْلُه: ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي: بعَلامةٍ على صِدْقي، والآيةُ هي: العَلامةُ الدَّالَّةُ على صِدْقِ ما جاءت عَلامةً عليه، ومِن شَرطِها بالنِّسْبةِ للرُّسُلِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ: أَلَّا يَتمكَّنَ البَشَرُ من الإِتْيانِ بمِثْلِها.

وعِيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ جاءَ بآياتٍ مُتعدِّدةٍ، منها:

- أَنَّه يُبرِئُ الأَكْمَهَ والأبرَصَ بإذْنِ اللهِ.
- ويُحْيي المَوْتـى بإذْنِ اللهِ، بل يُخْرِجُهُم من قُبـورِهِم بإذْنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهـذا لا يُمكِنُ للبَشَرِ أنْ يَأْتُوا بمِثلِهِ.

وفي قَولِهِ: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ إشارةٌ إلى أَنَّه يَجِبُ عليهم القَبُولُ؛ لأنَّهم مَرْبُوبونَ للهِ عَزَّوَجَلَّ، عِبادٌ له، فيَجِبُ عليهم أنْ يُصَدِّقوا بما أَخْبَرَ به، وأنْ يَمْتَثِلوا ما أَمَرَ به، وأنْ يَجْتَنِبوا ما نَهى عنه، ولهذا أَعْقَبَهُ بقَولِهِ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾، وأَتى بالفاءِ الدَّالَّةِ على التَّفريعِ.

فأَمَرَهُم بتَقْوى اللهِ، وما أَكْثَرَ ما تمُرُّ تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ في القُرآنِ الكريمِ، وهي: أنْ يَتَّخِذَ الإنسانُ وِقايةً من عَذابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وذَلِكَ بفِعْلِ ما أَمَرَ اللهُ به، وتَرْكِ ما نَهى عنه على عِلمٍ وبَصيرةٍ.

وقَوْلُه: ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ أي: امْتَثِلوا أَمْري، فلا تُخالِفُوني.

من فَوائِدِ هذه الآيةِ الكريمةِ:

١- أنَّ عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جاء مُصدِّقًا لِما بيْنَ يَدَيهِ من التَّوْراةِ على الوَجْهَينِ السَّابِقَينِ.

٢- أنَّ من حُسْنِ إقامةِ الدَّليلِ: أنْ يَستدِلَّ الإنسانُ بشَيْءٍ يُقِرُّ به الخَصمُ؛ لِيكونَ مُلْزِمًا له، فإنَّ أهْلَ التَّوْراةِ قَرَؤُوها، وعَرَفوا ما جاءَت به عن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقَرَؤُوا الإنجيلَ، وعَرَفوا أنَّه لم يَأْتِ بما يُكذِّبُ التَّوْراةَ.

٣- جَوازُ النَّسْخِ، أي: أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَنْسَخُ ما يَشاءُ، فيَجْعَلُ الحَرامَ حَلالًا، والحَلالَ حَرامًا، والواجِبَ مُباحًا، والمُباحَ وَاجِبًا؛ لأنَّ اللهَ تَعالى له الحُكْمُ، لا مُعقِّبَ لحُكْمِهِ.

ولكِنْ هل يَنْسَخُ لمُجرَّدِ إِرادةٍ ومشيئةٍ، أو يَنْسَخُ لحِكْمةٍ اقْتَضَتْ أنْ يُغيَّرَ الحُكمُ الأوَّلُ؟

الجَوابُ هو: الثَّاني، أنَّ اللهَ تَعالى لا يَنْسَخُ حُكمًا إلى آخَرَ إلَّا لحِكْمةٍ اقتَضَتْ ذلك، فتكونُ الحِكْمةُ في المَنْسوخِ، وفي النَّاسِخِ، ففي المَنْسوخِ؛ لأنَّه صارَ غَيْرَ مُناسِبٍ للأُمَّةِ، وفي النَّاسخِ؛ لأنَّه صارَ مُناسِبًا للأُمَّةِ.

٤- أنَّ عيسى ابْنَ مَريَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جاء بالتَّيْسيرِ والتَّسْهيلِ على بَني إِسْرَائيلَ؛ حيث أَحَلَّ لهم بعضَ ما حُرِّمَ عليهم.

٥- أنَّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أتى بآيةٍ تدُلُّ على صِدْقِهِ، وهكذا كُلُّ نَبيٍّ بَعَثَهُ اللهُ، فإنَّ اللهَ تعالى يَجْعَلُ على يَدَيهِ آياتٍ يُؤمِنُ على مِثْلِها البَشَرُ، وهذا من حِكْمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ومن رَحْمَتِهِ.

أمَّا كَونُهُ حِكْمةً فلأنَّه يَبْعُدُ أنْ يُطيعَ النَّاسُ رَجُلًا يقولُ: إنِّي رَسولُ اللهِ إليكم. بدُونِ آيةٍ، فكان من الحِكْمةِ أنْ تَكُونَ الآياتُ مُقارِنةً للرِّسالاتِ.

وأمَّا الرَّحْمةُ فهي أنَّ اللهَ أقامَ الدَّليلَ على صِدْقِ رُسُلِهِ؛ رَحْمةً بالمُرسَلِ إليهم، حتَّى يُؤمِنوا ويَتَّبِعوا، فللَّهِ الحَمدُ ربِّ العالَمِينَ.

٦- وُجوبُ تَقْوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ في كُلِّ مِلَّةٍ؛ لِقَولِهِ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، وعَرَفتَ أيُّها القارئُ مَعْنى التَّقْوى.

٧- وُجُوبُ طاعةِ الرَّسولِ؛ حيث قال: ﴿وَأَطِيعُونِ﴾، وهذا لا شكَّ أنَّه هو الغَرَضُ والمُرادُ من إرسالِ الرُّسُلِ، أنْ يَقوموا بالطَّاعةِ، وإلَّا فما فائِدةُ الرَّسولِ إذا لم يُطِعِ الخَلْقُ؟!

٨- أنَّ الدَّاعيَ إلى اللهِ يَنْبَغي أنْ يَذْكُرَ ما يكونُ مُلْزِمًا بالطَّاعةِ؛ حيث قال عِيسَى: ﴿وَجِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾، والرَّبُّ له الحُكْمُ، وله الطَّاعةُ؛ لأنَّه الخَالِقُ المالِكُ المُدبِّرُ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ ۝٥١﴾

هذه الجُمْلةُ تأكيدٌ لِرُبوبيَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لعِيسَى ومَن أُرسِلَ إليهم، فأَخْبَرَهُم أنَّ اللهَ تَعالى ربُّهُ وربُّهُم، ورتَّبَ على ذلك قَولَهُ: ﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾ أي: قُوموا بعِبادَتِهِ، وذَلِكَ بالتَّذلُّلِ له بفِعْلِ ما أَمَرَ به تَعالى، وتَرْكِ ما نَهَى عنه.

ثمَّ قال: ﴿هَٰذَا﴾ أي: ما جِئتُ به ﴿صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ أي: طريقٌ يُوصِلُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، مُستقيمٌ ليس به اعْوِجَاجٌ.

ففي هذه الآيةِ الكريمةِ فوائدُ، منها:

١- إِقْرارُ عيسى ابْنِ مَريَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأنَّ اللهَ تعالى ربُّهُ، وأنَّ رُبوبيَّتَهُ له ثابِتةٌ كما ثَبَتَتْ رُبوبيَّتُهُ لِغَيرِهِ.

٢- إبْطالُ قَولِ النَّصارى بأنَّ عِيسَى إلهٌ، فإنَّ قَولَهم هذا بَاطِلٌ، يُنكِرُهُ عيسى ابْنُ مَريَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولهذا كان يُجيبُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ إذا سَأَلَهُ يومَ القيامةِ: ﴿يَٰعِيسَى

ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، فيقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة:١١٦-١١٧].

٣- أنَّ مَن أقرَّ برُبوبيَّةِ اللهِ لَزِمَهُ أنْ يَعبُدَ اللهَ؛ لأنَّه إذا أقرَّ بأنَّ اللهَ الخالِقُ المالِكُ المُدبِّرُ للأُمورِ كُلِّها، كان إقرارًا منه بأنَّه هو المُستحِقُّ للعِبادةِ، فيَعبُدُهُ.

ولهذا يُقيمُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ هذه الحُجَّةَ في عِدَّةِ مَواضِعَ على المُشرِكينَ الَّذين يُقِرُّونَ برُبوبيَّةِ اللهِ، ولكِنَّهم لا يُقِرُّونَ بأُلوهيَّتِهِ، أي: بانْفِرادِهِ بالأُلوهيَّةِ.

٤- وُجوبُ عِبادةِ اللهِ تَعالى، وهذا هو الَّذي من أَجْلِهِ خُلِقَ الإنْسُ والجِنُّ، كما قال تَعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٦-٥٨].

والعِبادةُ صَلاحُ الأُمَّةِ؛ لأنَّه لا بُدَّ من ضابِطٍ يَضبِطُ النَّاسَ، والرُّجوعُ في ذلك إلى عُقولِ النَّاسِ يُوجِبُ الفَوْضى؛ لأنَّ كُلَّ إنسانٍ له عَقْلٌ يُريدُ أنْ يكونَ المُنظِّمَ للأُمَّةِ، فلم يَبْقَ إلَّا الرُّجوعُ إلى عِبادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فَبِها صَلاحُ الدِّينِ والدُّنيا والآخِرةِ.

٥- أنَّ عِبادةَ اللهِ تَعالى وَحْدَهُ هي الصِّراطُ المُستقيمُ المُوصِلُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وما خالَفَها فهو صِراطٌ مُعْوَجٌّ، إمَّا أنْ يكونَ مُعْوَجًّا اعْوِجاجًا تامًّا كالكُفرِ الأَكْبَرِ، أو مُعْوَجًّا اعْوِجاجًا ناقِصًا كالفُسوقِ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾﴾

قَوْلُه: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ أي: عَلِمَهُ بحِسِّهِ، وهذا يَعْني أنَّه تأكَّدَ من كُفْرِهِم ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يَعْني: مَنِ الأَنْصارُ الَّذين يَنْضَمُّونَ معي إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ وهُمْ أَصْحابُهُ الخُلَّصُ ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾، قالوا ذلك إِقْرارًا، واسْتِعْدادًا لِما سيُطلَبُ منهم في نُصرةِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثمَّ أَعْلَنوا إيمانَهُم، قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾؛ لِيتبيَّنَ أنَّ قولَهم: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ صادِرٌ عن إِيمانٍ واقْتِناعٍ، ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ يَعْني: اشْهَدْ يا عِيسَى أنَّا مُسْلِمونَ، أي: مُنقادُون للهِ عَزَّوَجَلَّ مع الإيمانِ، فجَمَعُوا بيْنَ الاسْتِسْلامِ القَلْبيِّ، والاسْتِسْلامِ البَدَنيِّ، الاستِسْلامِ الباطِنِ، والاستِسْلامِ الظَّاهِرِ.

ومن فَوائِدِ هذه الآيةِ الكريمةِ:

١- أنَّ عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ استمَرَّ في دَعْوةِ قَومِهِ من بَني إِسْرائيلَ، ولكِنَّ ذلك لم يُجْدِ شَيئًا؛ لِقَولِهِ: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾.

٢- جَوازُ الانْتِدابِ للعَمَلِ الصَّالِحِ؛ لِقَولِ عيسى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؛ لِيتبيَّنَ الصَّادِقُ مِنَ الكاذِبِ.

٣- أنَّ بَني آدَمَ مُفتَقِرٌ بَعْضُهم إلى مُساعدةِ بَعْضٍ؛ لِقَولِ عيسى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

٤- الإشارةُ إلى الإخْلَاصِ، وأنْ يَبْتَغيَ الإنسانُ بعَمَلِهِ وَجْهَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقولِهِ: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

٥- فَضيلةُ الحَوارِيِّينَ؛ حيث انْتَدَبُوا إلى ما نَدَبَهم إليه نبيُّهُم عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقال الحَواريُّونَ: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾.

٦- جَوازُ قَولِ القائِلِ: آمَنتُ باللهِ. أو: أنا مُؤمِنٌ باللهِ. بدُونِ اسْتِثْناءٍ، وذَلِكَ لأَنَّه خَبَرٌ عن شَيْءٍ واقِعٍ، والخَبَرُ عن شَيْءٍ واقِعٍ لا تَدْخُلُ فيه المَشيئةُ الَّتي يُقْصَدُ منها التَّعْليقُ؛ لأنَّ التَّعْليقَ إنَّما يكونُ في أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ، يُؤخَذُ من قَولِهِم: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾.

٧- جَوازُ الإِشْهادِ على الإِسْلَامِ، يَعْني: أن يُشْهِدَ الإنسانُ على إِسْلامِهِ، وهذا الإِشْهادُ كالتَّعهُّدِ بالالْتِزامِ بما يَقْتَضيهِ هذا الإِسْلَامُ؛ لِقَولِهِ عنهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾

هذا من تَمامِ قَولِ الحَوارِيِّينَ، والمُرادُ بما أنزَلَ: الإِنْجِيلُ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران:٣-٤].

وقَوْلُهم: ﴿وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ﴾ المُرادُ بالرَّسولِ: عِيسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فـ: (أل) هنا للعَهْدِ الذِّهْنيِّ، فجَمَعوا بيْنَ الإقْرارِ بالقَلْبِ، والعَمَلِ بالجَوارِحِ، ﴿فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ يَعْني: اجْعَلْنا مع الشَّاهِدينَ بالحَقِّ؛ لأنَّ المرءَ حالُهُ حالُ مَن صَاحَبَهُ.

من فَوائِدِ هذه الآيةِ وأَحْكامِها:

١- فَضيلةُ الحَوارِيِّينَ بإعْلانِهِم ما ذُكِرَ: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلۡتَ وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ﴾.

٢- الإِشَارةُ إلى كَمالِ العَمَلِ بالإِخْلاصِ والْمُتابَعةِ، فالإِخْلَاصُ في قَولِهِ: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلۡتَ﴾، والْمُتابَعةُ في قَولِهِ: ﴿وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ﴾.

٣- أنَّ تَعَيُّنَ الشَّخصِ يكونُ بالإشارةِ، مِثْلُ: هذا. ويكونُ بالاسمِ، مِثْلُ: مُحَمَّد. ويكونُ بالإضافةِ، مِثْلُ: رَسول اللهِ. ويكونُ بـ: (أل) الذِّهْنيَّةِ، مِثْلُ قَولِهِ: ﴿وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ﴾.

٤- سُؤالُ العَبْدِ ربَّهُ أنْ يَكْتُبَهُ مع الشَّاهِدينَ؛ فإنَّ صُحْبَةَ الأَبْرارِ خَيرٌ وبِرٌّ، وصُحْبَةَ الأَشْرارِ شَرٌّ وقَطيعةٌ.

٥- تَصْديرُ الدُّعاءِ بالرَّبِّ، يَعْني: التَّوسُّلَ إلى اللهِ تَعالى برُبوبيَّتِهِ؛ لِقَولِهِم: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلۡتَ وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، وفي الحَديثِ الصَّحيحِ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إلى السَّماءِ: يا رَبِّ. يا رَبِّ. ومَطْعَمُهُ حرامٌ، ومَلْبَسُهُ حرامٌ، وغُذِّيَ بالحَرَام، «**فَأَنَّى يُسْتَجابُ لِذَلِكَ؟**»[1] فجعَلَ النَّبيُّ ﷺ التَّوسُّلَ إلى اللهِ برُبوبيَّتِهِ من أَسْبابِ إجابةِ الدُّعاءِ.

• • • •

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعَالَى:

﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ وَمَكَرُواْ ﴾ أي: المُكذِّبونَ لِعيسى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، والمَكْرُ هو: التَّحيُّلُ على الغَيرِ على وَجْهِ الخَديعةِ والخَفاءِ؛ لِيُوقِعَ به، وذَلِكَ أنَّ بَني إِسرائيلَ المُكذِّبينَ لعيسى همُّوا بقَتْلِهِ، فعَدَوْا عليه في مَكانِهِ؛ لِيَقْتُلوهُ على وَجْهٍ سِرِّيٍّ، فأَلْقى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ شَبَهَهُ على واحِدٍ منهم، فقَتَلوهُ، وصَلَبُوهُ، وقالوا: قَتَلْنا عِيسَى، وصَلَبْناهُ. قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡ﴾ [النساء:١٥٧]، فصار مَكْرُهُم عائِدًا إليهم؛ حيث قُتِلَ رَجُلٌ منهم، ولعلَّه زَعيمُهُم.

قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ أي: مَكَرَ اللهُ بهم وخَدَعَهُم ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ أي: أَشَدُّهم مَكْرًا.

والمَكْرُ بالعَدُوِّ صِفةُ كَمالٍ؛ لأنَّه يدُلُّ على قُوَّةِ الماكِرِ، وتمَكُّنِهِ من الخِداعِ لِعَدُوِّه، ولهذا جاءَ في الحديثِ: «الحَرْبُ خَدْعَةٌ»[1].

من فَوائِدِ هذه الآيةِ الكريمةِ:

١- أنَّ مَن مَكَرَ وخادَعَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ خدَعَهُ اللهُ، ومَكَرَ به، وهذا كَقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿٥٠﴾ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ وَقَوۡمَهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [النمل:٥٠-٥١]، وكَقَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء:١٤٢].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٨) (٣٠٣٠)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠) (٧١٣٩) من حديث أبي هريرة وجابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا.

ومِن ذلك: تحيُّلُ بعضِ النَّاسِ على صَفقاتِ البَيعِ الرِّبويَّةِ بأنْواعٍ من الحِيَلِ؛ فإنَّ ذلك لا يُغْنيهم شَيئًا، ولا يُحِلُّ لهم ما حَرَّمَ اللهُ عليهم، بل لا يَزيدُ المُحرَّمَ إلَّا قُبحًا؛ لأنَّ المُتحيِّلَ على المُحرَّمِ فيه شَبَهٌ من اليَهودِ، لَمَّا حرَّمَ اللهُ عليهم شُحُومَ المَيْتةِ أذابُوه، ثُمَّ باعوهُ، وأكَلوا ثَمَنَهُ، وقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- فيهم: «**قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ، لَمَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَذَابُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، وَأَكَلُوا ثَمَنَهُ**»[1].

ونَهَى -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أُمَّتَهُ أنْ تَرْتَكِبَ ما ارْتَكَبَتِ اليَهودُ، فتَسْتَحِلَّ مَحارِمَ اللهِ بأدْنى الحِيَلِ[2].

ووَقَعَ في هذه الأُمَّةِ مَن يَتَحيَّلونَ على مَحارِمِ اللهِ بأنْواعِ الحِيَلِ، فصَدَقَ فيهم قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- مُحذِّرًا أُمَّتَهُ، قال: «**لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**»، قالوا: اليَهودَ والنَّصارَى؟ قال: «**نَعَمْ**»[3].

فالحيلةُ على إِسْقَاطِ الواجبِ لا تُسقِطُ الواجِبَ، والحِيلةُ على المُحرَّمِ لا تَجْعَلُهُ حَلالًا، فلْيَحْذَرِ المُسلِمُ من ارْتِكابِ الحِيَلِ في البَيعِ والشِّراءِ والإِجارةِ والرَّهْنِ وغَيرِ ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، رقم (٢٢٣٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة، رقم (١٥٨١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن بطة في إبطال الحيل، (ص:١١٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه بمعناه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»، رقم (٧٣٢٠)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كما أخرجه البخاري في الموضع السابق برقم (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- إثْباتُ صِفةِ المَكْرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهي دَليلٌ على كَمالِ صِفَاتِهِ؛ لأنَّ مُقابلةَ الماكِرِ بمَكرٍ مِثْلِهِ أو خَيرٍ منه تدُلُّ على القُوَّةِ، وعلى أنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ لا يُخْدَعُ.

ولكِن صِفةُ المَكْرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ لا تُقالُ على سَبيلِ الإطْلَاقِ، بمَعْنى: أنَّه لا يجوزُ أنْ نقولَ: إنَّ اللهَ ماكِرٌ. بل نقولُ: إنَّ اللهَ ماكِرٌ بمَن يَمْكُرُ بدِينِهِ. أو ما أَشْبَهَ ذلك، أو نقولُ: إنَّ هؤلاءِ يَكِيدُونَ للإِسْلامِ، ويَمْكُرونَ بأَهْلِهِ، واللهُ خَيرُ الماكِرينَ.

ولهذا لا تَجِدُ صِفةَ المَكْرِ في القُرآنِ الكَريمِ ولا في السُّنَّةِ إلَّا مَقْرُونةً بمَكْرِ الغَيرِ.

ومِثْلُ ذلك: الكَيْدُ، يُثْبَتُ للهِ عَزَّوَجَلَّ، لكِنْ في مُقابَلةِ مَن يَكيدُ له، كما قَال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦].

وكذلك الخِداعُ، يُثْبَتُ للهِ في مُقابَلةِ مَن يَخْدَعونَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لِيَتبيَّنَ أنَّ خِداعَهُم لن يُغْنِيَ عنهم شَيئًا.

فإنْ قالَ قائِلٌ: هل تُثْبِتونَ الخيانةَ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وحَاشَاهُ؟

فالجَوابُ: لا، لا نُثبِتُ الخيانةَ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الخِيانةَ خِداعٌ في مَوْضِعِ الائْتِمانِ، وهذا صِفةُ نَقْصٍ، ولهذا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ**»[1].

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: كتاب البيوع، رقم (١٢٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

كما أخرجه أبو داود في الموضع السابق، رقم (٣٥٣٤)، وأحمد (٣/ ٤١٤) من حديث رجل مبهم.

وعلى هذا، فقولُ بَعْضِ العوامِّ لِمَنْ يُريدُ أن يُطمئِنَهُ على الأمانةِ: إنْ خُنْتُكَ فاللهُ يَخُونَنِ. أو قَوْلُ بَعْضِهم: خانَ اللهُ مَن يَخُونُ. كلُّ هذا حَرامٌ لا يَحِلُّ؛ لأنَّ الخيانة صِفةٌ ذَميمةٌ، ولهذا نَهَى النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عنها، حتَّى فيمَن خانَكَ فلا تَخُنْهُ.

مِثالُ ذلك: رَجُلٌ اقْتَرَضَ منك أَلْفَ ريالٍ، ثُمَّ أنكَرَ، قال: لم أَقْتَرِضْ شَيئًا. ثُمَّ عاد يومًا من الدَّهرِ، وباعَ عليك شَيئًا بأَلْفِ ريالٍ، فأخَذْتَ المَبيعَ، ثُمَّ قُلتَ: سأَدَّعي أَنَّني أَوْفَيتُهُ الثَّمَنَ أَلْفَ ريالٍ؛ لأَنَّه خَدَعَني في الأَوَّلِ. فنقولُ: هذا حَرامٌ؛ لأنَّ الرَّجُلَ ائْتَمنَكَ، فأَدِّ الأَمانةَ إليه.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِۖ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٥٥﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ يَعْني: اذْكُرْ إذ قال اللهُ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أي: قابِضُك إليَّ، وذَلِكَ بأنَّ اللهَ أَلْقى عليه النَّومَ، ثمَّ حَمَلَهُ إلى السَّماءِ، فهو الآنَ في السَّماءِ جِسْمًا ورُوحًا ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾؛ لأنَّ اللهَ تَعالى فوقَ كُلِّ شَيءٍ، فهو جَلَّ وَعَلَا في السَّماءِ ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ أي: من أَرْجاسِ الَّذين كَفَروا، فلا يَنالُكَ منهم شَيْءٌ ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ﴾ أي: تَعبَّدُوا للهِ تَعالى برِسالَتِكَ كالحَوارِيِّينَ ﴿فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ فلم يَتَّبِعوكَ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ثُمَّ﴾ بعدَ نِهايةِ الدُّنيا ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ أنت

ومَنْ آمَنَ بكَ ومَنْ خالَفَكَ ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ أي: أُخبِرُكُم بما كُنتُم فيه تَخْتَلِفونَ، وأنَّ الصَّوابَ مع هَؤُلاءِ، والخَطَأَ في هؤلاءِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ فوائِدُ، منها:

١- مَشْرُوعيَّةُ قَصِّ قصصِ الأَنْبياءِ السَّابقينَ للعِبْرةِ والعِظَةِ؛ لِقَولِهِ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ﴾؛ لأنَّ المَعْنى -كما قَرَّرْناهُ- اذْكُرْ إذ قال اللهُ.

٢- إثْباتُ القَولِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يقولُ ويَتكلَّمُ ويُنادي، وقولُهُ عَزَّوَجَلَّ من صِفاتِهِ، وصِفاتُهُ غيرُ مَخْلُوقةٍ، وعليه فيَجِبُ علينا أنْ نُثبِتَ أنَّ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يَتكلَّمُ ويقولُ ويُنادي بكَلامٍ حَقيقيٍّ مَسْمُوعٍ بحُرُوفٍ؛ لأنَّ هذا هو مَعْنى القَولِ في اللُّغةِ العَرَبيَّةِ الَّتي جاءَ بها القُرآنُ.

وقد ضَلَّ مَن قال: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يَتكلَّمُ، وإنَّما يَخْلُقُ كَلامًا يُعبِّرُ عمَّا في نَفْسِهِ، وأمَّا أنْ يكونَ اللهُ نَفْسُهُ يَتكلَّمُ فهذا مُحالٌ. وهذا عَينُ الضَّلالِ، أنْ يَحكُمَ الإنسانُ على ربِّهِ بعَقْلِهِ في أُمورٍ غَيْبيَّةٍ، مَوْقِفُنا فيها التَّسْليمُ دُونَ التَّحْريفِ، ثُمَّ أيُّ عَقْلٍ يمنَعُ أنْ يكونَ اللهُ يَتكلَّمُ حقيقةً؟! إنَّ أيَّ إنسانٍ يَمْنَعُ أنْ يكونَ اللهُ يَتكلَّمُ حَقيقةً فقد بَنى على غَيرِ دَليلٍ عَقْليٍّ؛ لأنَّ الكَلامَ من صِفاتِ الكَمالِ، فعلى مَنِ ابتُلوا بنَفْيِ الكَلامِ عن اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنْ يَتُوبُوا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنْ يَرْجِعُوا إليه قَبلَ أنْ يَفْجَأَهُمُ المَوتُ، ثُمَّ لا يَسْتَطيعونَ الخَلاصَ.

فعلى كُلِّ مُسلِمٍ أنْ يُؤمِنَ بأنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بكَلامٍ حَقيقيٍّ بحَرفٍ وصَوتٍ مَسْمُوعٍ غَيرِ مَخْلوقٍ؛ لأنَّه من صِفاتِهِ، وصِفاتُ الخالِقِ غَيرُ مَخلوقةٍ.

٣- إِثْباتُ عُلُوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، وهذا صَريحٌ في أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في السَّماءِ.

وإِثْباتُ عُلُوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالقُرآنِ والسُّنَّةِ وإِجْماعِ السَّلَفِ والفِطْرةِ والعَقْلِ، كُلُّها اتَّفَقَتْ على إِثْباتِ عُلُوِّ اللهِ تَعالى في السَّماءِ، وأنَّه فَوْقَ كُلِّ شَيءٍ، دُونَ أنْ يَحْصُرَهُ مَكانٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ والأرضَ.

وقد ضَلَّ مَن أَنْكَروا عُلُوَّ اللهِ، ضَلُّوا في تَحْريفِ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ الدَّالَّةِ على عُلُوِّ اللهِ، وضَلُّوا في تَعْطيلِ اللهِ عن هذه الصِّفةِ العَظيمةِ، وهي العُلُوُّ، وضَلُّوا في مُخالَفةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وضَلُّوا في مُخالَفةِ العَقْلِ الصَّريحِ، وضَلُّوا في الخُروجِ عن مُقْتَضى الفِطْرةِ، ما قال قائِلٌ: يا أللهُ. إلَّا وَجَدَ مِن قَلْبِهِ ارتِفاعًا إلى السَّماءِ، وما رَفَعَ يَدَيهِ إلَّا وهو يُؤمِنُ بأنَّ اللهَ تَعالى في السَّماءِ.

فنَصِيحَتي لهؤلاءِ: أنْ يَتُوبوا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنْ يَتأمَّلوا ويَتَدبَّروا ما قَالُوهُ من الضَّلالِ العَظيمِ، وأنْ يَرْجِعوا إلى ما دلَّتْ عليه هذه الأدِلَّةُ الَّتي أَشَرْنا إلى أُصولِها: الكِتابِ، والسُّنَّةِ، وإِجْماعِ السَّلَفِ، والعَقْلِ، والفِطْرةِ. قَبلَ أنْ يَفْجَأَهُمُ المَوتُ، فلا يَسْتَطيعونَ الخَلاصَ.

ولا أَدْري عن هؤلاءِ إذا قالوا: إنَّنا لا نُثْبِتُ أنَّ اللهَ في السَّماءِ، فأينَ اللهُ؟! أيقولون في كُلِّ مَكانٍ؟ أَمْ يَقولون: إنَّه ليس فَوقُ، ولا تَحتُ، ولا يَمينٌ، ولا شِمالٌ، ولا مُبايِنًا، ولا مُتَّصِلًا، ولا مُحايِثًا؟ وكُلُّ ذلك ضَلالٌ.

ويا سُبْحانَ اللهِ! كيف نقولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ في كُلِّ مَكانٍ؟! فعلى هذا الأمكِنةُ تَحْصُرُهُ، ويُمكِنُ أنْ يَتعدَّدَ أو يَتَجزَّأَ؛ لأنَّه يكونُ عِندَ إنسانٍ في حُجْرتِهِ، وعِندَ المُصلِّينَ

في مَسْجِدِهِم، وعِندَ أَهْلِ السُّوقِ في مُتَّجَرِهِم، وفي السُّفُنِ في البِحارِ، وفي الطَّيَّاراتِ في الأَجْواءِ، وفي السَّيَّاراتِ في البَرِّ، فكيف يكونُ هذا؟! اللهُ أكبَرُ، أنْ يَنْتَهيَ عَقلُ الإنسانُ إلى هذا!

ثُمَّ نقولُ: يَلْزَمُ على قَولِهم هذا القَولِ الباطِلِ المُنكَرِ العَظيمِ أنْ يكونَ اللهُ تَعالى في الأَمَاكِنِ القَذِرةِ، والعياذُ باللهِ؛ لأَنَّه في كُلِّ مَكانٍ.

وإنْ قالـوا: لا في مَكانٍ. فمَعْناهُ: أَنَّه لا يُوجَـدُ؛ لأَنَّـه ما من عَيْنٍ مَوْجُودةٍ إلَّا وهي في مَكانٍ، فإذا لم تكـن فَـوقُ، ولا تَحتُ، ولا يَمينُ، ولا شِمالُ، ولا أمامُ، ولا خَلْفُ، فأين تكونُ؟!

ولكِنَّا نُؤمِنُ بأنَّ اللهَ فَوقَ كُلِّ شَيءٍ، ولكِنْ لا يُحيطُ به شَيءٌ من مَخْلوقاتِهِ، ومَعْلُومٌ أنَّ ما فَوقَ الكائِناتِ عَدَمٌ، لا شَيْءَ فيه، حتَّى نقولَ: إنَّه يُحيطُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ لو أَثْبَتْنا عُلُوَّهُ.

فأُكَرِّرُ نُصْحي لهؤلاءِ الَّذين يُنكِرونَ أنْ يكونَ في مَكانٍ، والَّذين يَقُولُون: إنَّه في كُلِّ مَكانٍ. نَصيحةَ مُخلِصٍ، أنْ يَتُوبُوا إلى اللهِ، وأنْ يَرْجِعوا إلى الرُّشْدِ قَبلَ أنْ يَفْجَأَهُمُ العَذابُ من حيثُ لا يَشعُرونَ.

٤- فَضيلةُ عيسى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ حيث رَفَعَهُ اللهُ إليه، وطَهَّرَهُ من الَّذين كَفَروا، فسَلِمَ من أَذِيَّتِهِم، وسَلِمَ مِن قَتْلِهِم الَّذي زَعَموهُ.

٥- أنَّ أَتْباعَ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فَوقَ الَّذين كَفَروا إلى يَومِ القيامة؛ لِقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، ولكِنْ يَرِدُ علينا أنَّ النَّصـارى لم يَكُـونُوا كذلك إلى يَومِ القيامةِ، فقـد غُلِبـوا عِدَّةَ مرَّاتٍ، وهُمُ الآنَ

لا يَكُونُون فوقَ الَّذين كَفَروا إلى يَومِ القيامةِ، بل لهم أَنْدادٌ وأَضْدادٌ، ثُمَّ إنَّ الظُّهورَ والعُلُوَّ للدِّينِ الإسلاميِّ، وأَهْلُهُ هُمُ الأَعْلَوْنَ إن كانوا مُؤمِنينَ.

والجَوابُ أنْ يُقالَ: إنَّ هؤلاءِ النَّصارى المَوْجودينَ الآنَ لم يَتَّبِعوا عِيسَى، ولم يُؤمِنوا به حقًّا؛ لأنَّ عيسى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بشَّرَهُم بمُحمَّدٍ ﷺ، فأنْكَروا رِسالةَ مُحمَّدٍ، ومَضْمُونُ هذا: أنَّهم كَذَّبوا عِيسَى، ولم يُؤمِنوا به.

واتْلُ قَوْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم﴾ أي: الرَّسولُ الَّذي بشَّرَ به عِيسَى، لَّما جاءَهُمْ ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف:٦]، فهل الَّذين رَدُّوا بَشارَتَهُ، ولم يُؤمِنوا بما بشَّرَ به، هل يكونون مُتَّبِعينَ له؟

الجوابُ: لن يَكونوا مُتَّبِعينَ له، بل عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لو كان حيًّا ما وَسِعَهُ إلَّا اتِّباعُ مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، كما يُروى عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أنَّه رَأى مع عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحيفةً من التَّوراةِ، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «لَوْ كَانَ أَخِي مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي»(١).

وقد دلَّ على هذا قولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٨١]، ومَعْلُومٌ أنَّ مُحمَّدًا -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- جاءَ بهذا الكِتابِ مُصدِّقًا لكُلِّ الكُتُبِ الَّتي بيْنَ يَديهِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٦١٤).

وعلى هذا فيكونُ هؤلاءِ النَّصَارى لم يُؤمِنوا بعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حقًّا، ويكونُ اليَهودُ الَّذين أنْكَروا نُبُوَّةَ عِيسَى لم يُؤمِنوا بمُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حقًّا، وإذا كانوا مُؤمِنينَ به لَزِمَهُم أنْ يُصَدِّقوا عيسى، ثم يُصَدِّقوا -أي: اليَهودُ والنَّصارى- مُحَمَّدًا ﷺ.

واتْلُ قَولَ اللهِ تَعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، فقال: ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، مع أنَّه لم يُرْسَلْ إليهم إلَّا واحِدٌ، وكُلُّ الرُّسُلِ من بَعدِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وذلك لأنَّ مَن كَذَّبَ برَسُولٍ واحِدٍ فقد كذَّبَ الرُّسُلَ كُلَّهم؛ لأنَّ الرِّسالةَ وَاحِدةٌ من عِندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فتكْذيبُ بَعْضِها تَكْذيبٌ بجَميعِها.

واتْلُ قَـولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في سُورةِ النِّساءِ في الَّذين يُؤمِنونَ ببَعْضِ الرُّسُـلِ، ويَكْفُرونَ ببَعْضٍ، قال اللهُ فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء:١٥١].

وحينئذٍ يَزُولُ الإشْكالُ حيث يقولُ قائِلٌ: كيف يَتعهَّدُ اللهُ أنْ يَجْعَلَ النَّصارى فَوْقَ الَّذين كَفَروا إلى يَومِ القيامةِ، مع أنَّ المُسلِمينَ هُمُ الَّذين لهم العُلُوُّ؛ كما قال تَعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٩]؟

فنقولُ: إنَّ النَّصارى الَّذين كَذَّبوا مُحَمَّدًا -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لم يُؤمِنوا بعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، بل هُمْ كافِرونَ به.

٦- إثْباتُ يَومِ القيامةِ، وهو اليَومُ الَّذي يَقُومُ فيه النَّاسُ لِرَبِّ العالَمِينَ من قُبورِهِم، يَقُومُونَ حُفاةً لا نِعَالَ عليهم، عُراةً لا كِسْوةَ عليهم، غُرْلًا غيرَ مَخْتُونِينَ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٠٤]، ويُقامُ في ذلك اليَوْمِ الأَشْهادُ، ويُقامُ العَدْلُ، ولهذا سُمِّي: يَوْمَ القِيامةِ.

والإيمانُ بذلك أحَدُ أرْكانِ الإيمانِ السِّتَّةِ، كما قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وسَلَّمَ- لِجبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حينَ سألَهُ عن الإيمانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[1].

٧- إثْباتُ عِلْمِ اللهِ الواسِعِ، وأنَّه لا يَخْفى عليه شيءٌ؛ لِقولِهِ: ﴿ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾، ولا يُمكِنُ أنْ يُنبِّئَهُم بذلك إلَّا عن عِلْمٍ جَلَّ وَعَلَا.

٩- أنَّ مَرْجِعَنا إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وهذه فائِدةٌ عَظيمةٌ، فلْنُعِدَّ لهذا المَرجِعِ جَوابًا مُنْجِيًا عاصِمًا من عَذابِ اللهِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق:٦-١٢]، وتَأمَّلْ قَولَهُ: ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾، فإنَّ الفاءَ تدُلُّ على التَّرتيبِ والتَّعقيبِ، وأنَّ مُلاقاةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قَريبةٌ.

فإذا كان الإنسانُ كادِحًا إلى اللهِ كَدْحًا ومُلاقِيَهِ فعليهِ أنْ يَكْدَحَ الكَدْحَ الَّذي يُرْضي اللهَ عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنَّه مُلاقيهِ، وسيُنبِّئُهُ بما عَمِلَ، فلْيَستعِدَّ لهذه المُلاقاةِ.

جَعَلَ اللهُ أيَّامَنا وأيَّامَكُم أَسْعَدَها يَوْمَ نَلْقاهُ عَزَّ وَجَلَّ، ووَفَّقَنا لِمَا فيه الخَيرُ والصَّلاحُ في الدِّينِ والدُّنيا والآخِرةِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• • ◌ • •

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٩٧).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٧﴾﴾

لَمَّا ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حالَ النَّاسِ بالنِّسْبةِ للتَّصْديقِ بعِيسَى ابْنِ مَرْيَم عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَرَ الجزاءَ، قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ أي: بما يَجِبُ الإيمانُ به، فكَفَروا باللهِ، أو بمَلائكتِهِ، أو كُتُبِهِ، أو رُسُلِهِ، أو اليومِ الآخِرِ، أو القَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ ﴿فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ أي: قَوِيًّا مُؤْلِمًا ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾، ففي الدُّنيا بما يَحصُلُ عليهم من الهَزائِمِ على أَيْدي المُؤمنينَ، وكذلك بما يَحصُلُ لهم من النَّكَباتِ الآفاقِيَّةِ أو الأَرضيَّةِ، كالزَّلازِلِ، والحَصْباءِ، وما أَشْبَهها.

وأمَّا في الآخِرةِ فأشَدُّ وأنكى، والعياذُ باللهِ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه:١٢٧].

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾، فلا أَحَدَ يَنصُرُهُم من اللهِ، ويَمْنَعُهُم من عَذابِهِ، وهذا جَزاءُ الكافِرينَ.

ثمَّ قال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي: بما يَجِبُ الإيمانُ به من الإيمانِ باللهِ، وملائكتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليومِ الآخِرِ، والقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ أي: عَمِلُوا الأَعمالَ الصَّالحاتِ، وهي المَبْنيَّةُ على أمْرَينِ: الإخْلاصِ للهِ، والمُتابعةِ لرَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ أي: يُعْطيهم أَجْرَهُم وافِيًا، والأَجْرُ هو: الثَّوابُ الَّذي جعَلَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ للمَرءِ إذا عَمِلَ عَمَلًا صالحًا، وسَمَّاهُ: أَجرًا؛ لأنَّه يُعْطَى العامِلِ على عَمَلِهِ.

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ المرادُ بِهِم: الَّذين ظَلَموا أنفُسَهم بمَعْصيةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وذلك بتَرْكِ أَوَامِرِهِ، وفِعْلِ نَواهيهِ.

في هاتَينِ الآيتَينِ من الفوائِد:

١- بيانُ جَزاءِ الكافِرينَ والمُؤمنينَ.

٢- أنَّ الكَافِرينَ يُعاقَبونَ في الدُّنيا والآخِرةِ.

٣- أنَّ الجزاءَ من جِنْسِ العَمَلِ، فالمُؤمِنُ جَزاؤُهُ جنَّاتُ النَّعيمِ، والكافِرُ جَزاؤُهُ عَذابُ الجَحيمِ، والعِياذُ باللهِ.

٤- أنَّه لا ناصِرَ لهؤلاءِ الكُفَّارِ يَمْنَعُهُم من عَذابِ اللهِ.

ويَترتَّبُ على هذا: قَطْعُ رَجاءِ أُولئك القَومِ الَّذين يَعْبُدونَ القُبُورَ، ويَتقرَّبونَ بعِبادتِهم إيَّاها إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ هذه القُبُورَ لن تَنْفَعَهُم لا بجَلْبِ نَفْعٍ، ولا بدَفْعِ ضَرَرٍ، بل لا تَزيدُهُم إلَّا ضَرَرًا وبُعْدًا من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، قَال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة:٧٢].

٥- أنَّه لا بُدَّ من إيمانٍ وعَمَلٍ صالِحٍ لِمَنْ أرادَ ثَوابَ الآخِرةِ؛ لِقَولِهِ تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾.

٦- أنَّه لا بُدَّ من أنْ يكونَ العَمَلُ صالِحًا، وإلَّا فلا يَنْفَعُ صاحِبَهُ، والعَمَلُ الصَّالِحُ ما كان مَبنيًّا على أَمْرَينِ: الإِخْلَاصِ للهِ، والمُتابَعةِ لرَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

فمَن أَشْرَكَ مع اللهِ أحَدًا في العبادةِ فهي مَرْدُودةٌ عليه، حتَّى وإنْ كانت من الأَعْمالِ الصَّالحِةِ في صُورَتِها وهَيْئَتِها، فمَنْ قامَ يُصلِّي رِياءً فصَلاتُهُ مَرْدُودةٌ عليه، قال اللهُ تَعالى في الحَديثِ القُدسيِّ: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[1].

ومَن تَصدَّقَ بمالٍ؛ لِيُقالَ: إنَّه جَوادٌ. لم يُقْبَلْ منه؛ لأنَّه أشرَكَ به مع اللهِ.

ومَن أَمَرَ بمَعْروفٍ أو نَهَى عن مُنكَرٍ؛ لِيُقالَ: إنَّه مُحتَسِبٌ، آمِرٌ بالمَعْروفِ، ناهٍ عن المُنكَرِ. فلا ثَوابَ له عِندَ اللهِ.

كذلك مَن أَخْلَصَ للهِ العَمَلَ، لكِنْ عَمِلَ عَمَلًا ليس بمَشْروعٍ، فلا ثَوابَ له عِندَ اللهِ؛ لِقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[2]، أي: مَرْدُودٌ على صاحِبِهِ.

ومن ذلك: لو وَقَّفَ الإنسانُ بَيْتَهُ على عَمَلٍ ليس ببِرٍّ، فإنَّ الوَقْفَ لا يَصِحُّ، ولا يَنْفُذُ.

ومن هذا: إذا وَقَّفَ الإنسانُ بيتَهُ على بَعْضِ أَوْلادِهِ دُونَ بَعْضٍ، فإنَّ هذا جَوْرٌ وباطِلٌ؛ لِقَولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»، وهذا العَمَلُ -أي: تَفْضِيلُ بَعْضِ الأَوْلادِ على بَعْضٍ- ليس عليه أَمْرُ اللهِ ورَسولِهِ ﷺ، بل بالعَكْسِ؛ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قال: «**اتَّقُوا اللهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ**»، ولَمَّا أعطى بَشيرُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابنَهُ النُّعْمانَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب تحريم الرياء، رقم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:٥٢٢).

عَطِيَّةً قال له النَّبيُّ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِكُلِّ وَلَدِكَ، أَوْ بِكُلِّ بَنِيكَ؟» قال: لا. فقال: «اتَّقُوا اللهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»، فردَّ بَشيرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذه الصَّدَقَةَ الَّتي تَصدَّقَ بها على ابْنِهِ النُّعْمانِ[1].

٧- كَرَمُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حيث جعَلَ ثَوابَ الأعْمالِ الصَّالحةِ أجْرًا يَسْتَحِقُّهُ العامِلُ كما يَسْتَحِقُّ ذلك الأَجِيرُ، مع أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ هو الَّذي تفضَّلَ أوَّلًا بالعَمَلِ الصَّالِحِ، فالفَضْلُ له أوَّلًا وآخِرًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفي هذا يقولُ الشَّاعِرُ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةَ اللهِ نِعْمَةً ... عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَجِبُ الشُّكْرُ

فَكَيْفَ بُلُوغُ الشُّكْرِ إِلَّا بِفَضْلِهِ ... وَإِنْ طَالَتِ الْأَيَّامُ وَاتَّصَلَ الْعُمْرُ[2]

٨- إثْباتُ المَحَبَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ولولا ثُبوتُ المَحَبَّةِ للهِ تَعالى في غَيرِ هذا المَوضِعِ لكان نَفْيُها في هذا المَوضِعِ عَبَثًا لا حاجةَ إليه.

ومَحَبَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ليست هي إِكْرامَ العَبدِ، بل إِكْرامُ العَبدِ من آثارِ المَحَبَّةِ، ومَحَبَّةُ اللهِ صِفةٌ قائِمةٌ بنَفْسِهِ جَلَّ وَعَلَا، وهي كسائِرِ الصِّفاتِ، لا تُماثِلُ صِفاتِ المَخْلوقِينَ.

٩- تَحْريمُ الظُّلْمِ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وقد ثَبَتَ في الحَديثِ القُدسيِّ الَّذي رواه مُسلِمٌ من حَديثِ أبي ذَرٍّ الغِفاريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ اللهَ تَعالى قال في

(١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب الإشهاد في الهبة، رقم (٢٥٨٧)، ومسلم: كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، رقم (١٦٢٣/ ١٣) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) تقدم (ص:٥٨٢).

الحَديثِ القُدسيِّ: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»[1].

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ۝٥٨﴾

قَوْلُه: ﴿ذَٰلِكَ﴾ المُشارُ إليه: ما سَبَقَ من قِصَّةِ عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وآلِ عِمْرانَ ﴿نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ أي: نُوحيهِ إليك بتِلاوةٍ مِنَّا سَمِعَها جِبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ أَلْقى ما سَمِعَهُ على قَلبِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

وقَوْلُه: ﴿مِنَ ٱلْءَايَٰتِ﴾ بيانٌ لِمَا يُتلى، والآياتُ: جَمعُ آيةٍ، وهِيَ: العَلامةُ الدَّالَّةُ المُعيِّنةُ لِمَدْلولِها، ﴿وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ أي: ما فيه التَّذكُّرُ، والمُرادُ بذلك: القُرآنُ الكَريمُ.

والحَكيمُ بمَعْنى: المُحكَمِ المُتقَنِ المُشتَمِلِ على الأَحْكامِ الشَّرعيَّةِ، فهو مُحكَمٌ مُتقَنٌ ليس فيه اختِلَافٌ، ولا تَناقُضٌ، ولا كَذِبٌ، ولا جَوْرٌ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام:١١٥].

من فَوائِدِ هذه الآيةِ الكَريمةِ:

١- أنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ؛ لأنَّ التِّلاوةَ لا تكونُ إلَّا بكَلامٍ.

٢- أنَّ هذا القُرآنَ من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ووَجْهُ ذلك: ما فيه من الأَخْبارِ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

الصَّادقةِ النَّافعةِ، والقِصَصِ الَّتي فيها العِبْرةُ، والأَحْكَامِ الَّتي فيها العَدْلُ، فهو من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقد تَحدَّى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الخَلْقَ أنْ يَأْتوا بمِثلِهِ، فلم يَسْتَطيعوا، بل أَخْبَرَ جَلَّ وَعَلَا، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨]، أي: مُعِينًا ومُساعِدًا، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود:١٣]، فهو آيةٌ من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ

واعْلَمْ أنَّ الآياتِ نَوْعانِ: كَونيَّةٌ، وشَرْعيَّةٌ.

فأمَّا الكَونيَّةُ فهي مَخْلوقاتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كالشَّمسِ، والقَمَرِ، والنُّجومِ، والجِبالِ، والشَّجَرِ، والدَّوابِّ، وكُلُّ مَخلوقٍ فإنَّه آيةٌ على خالِقِهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو اللهُ، وفي هذا يقولُ الشَّاعِرُ:

فَوَاعَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ ... أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجَاحِدُ؟!

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ[1]

أمَّا الآياتُ الشَّرعيَّةُ فهي ما جاءتْ به الرُّسُلُ من الشَّرائعِ المُصْلِحَةِ للخَلْقِ في كُلِّ زَمانٍ ومَكانٍ، وأَعْظَمُها وأَشْمَلُها وأَنْفَعُها للعِبادِ: شَريعةُ مُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، قال اللهُ تَعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية:١٨].

---

(١) البيتان لأبي العتاهية، في ديوانه (ص:١٢٢).

٣- أنَّ هذا القُرآنَ ذِكْرٌ يتذكَّرُ به مَن كان ذا لُبٍّ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، وهذا من فَوائِد قَوْلِه: ﴿وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾.

فإذا رأيتَ من نَفسِكَ أنَّك تَتذكَّرُ بهذا القُرآنِ فاعْلَمْ أنَّك مُوفَّقٌ، وإذا رأيتَ أنَّك لا تَتَّعِظُ فاتَّهِمْ نَفْسَكَ، فإنَّ القُرآنَ لا بُدَّ أنْ يُؤثِّرَ على القَلْبِ السَّليمِ.

٤- الثَّناءُ على القُرآنِ الكَريمِ بأنَّه حَكيمٌ في أَخْبارِهِ وأَوَامِرِهِ ونَواهيهِ وقَصَصِهِ، وفي كُلِّ شَيْءٍ.

ولنا أنْ نقولَ: الآيَةُ تَتضمَّنُ شيئًا آخَرَ غَيرَ الحِكْمةِ والإتْقانِ، وهي: أنَّه حاكِمٌ مُهَيْمِنٌ على الكُتُبِ السَّابقةِ، حَاكِمٌ عليها، وَاجِبٌ على الأُمَّةِ أنْ يُحَكِّموهُ، وهذا المَعْنى لا يَأْباهُ اللَّفظُ، وهو مَعْنًى صَحِيحٌ، فتكونُ الآيةُ دالَّةً عليه، وعلى ما سَبَقَ من الإِحْكامِ والإتْقانِ.

• • ❧ • •

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ يَعْني: حال عيسى عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكيف وُلِدَ من غَيرِ أبٍ، كمَثَلِ آدَمَ، بل آدَمُ أعظَمُ غَرابةً منه؛ لأنَّ آدَمَ وُلِدَ من غَيرِ أبوينِ، ولهذا قال: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن﴾ والأَمْرُ هنا أَمْرٌ قَدَرِيٌّ ﴿فَيَكُونُ﴾ أي: فهو يكونُ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- استِعْمالُ القياسِ، وهو: أنْ يُقاسَ الشَّيءُ بنَظيرِهِ وما يُساويهِ، وهذا هو العَدْلُ والميزانُ الَّذي ذَكَرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في قَولِهِ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَٰبَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، أي: بالعَدْلِ.

٢- بيانُ قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، حيث خَلَقَ آدَمَ من تُرابٍ، وفي الآيةِ الأُخرى: ﴿مِّن طِينٍ﴾ [ص:٧١]، وفي الثَّالثةِ: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ﴾ [الرحمن:١٤]، وفي الرَّابعةِ: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر:٢٦]، ولا مُنافاةَ؛ لأنَّ أصْلَهُ التُّرابُ، ثُمَّ صارَ طِينًا، ولِطُولِ مُدَّتِهِ اسْوَّدَ، فصارَ حَمَأً مَسْنونًا، حتَّى صَلُبَ، وصار صَلْصالًا كالفَخَّارِ، فخَلَقَ اللهُ منه إنسانًا، ونَفَخَ فيه من رُوحِهِ، وتَحرَّكَ، وتكلَّمَ.

ويُقالُ كذلك في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، نَفَخَ اللهُ تَعالى من رُوحِهِ من جِبريلَ في فَرْجِها، فتكَوَّنَ من هذا الهَواءِ وَلَدٌ بدُونِ ماءِ رَجُلٍ، ووَلَدٌ كان عِبْرةً للنَّاسِ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَابْنَهَا ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:٩١].

فعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يَمتَنِعُ على قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كما أنَّ آدَمَ كذلك، بل آدَمُ أَبْلَغُ؛ لأنَّ آدَمَ خُلِقَ مِن غَيرِ أبٍ ولا أُمٍّ، وعِيسى خُلِقَ من أُمٍّ بلا أبٍ.

٣- إِثْباتُ القَولِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه مَسْموعٌ وبحُرُوفٍ؛ لِقَولِهِ: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فنُثْبِتُ للهِ عَزَّوَجَلَّ كَلامًا حَقيقيًّا مَسْمُوعًا بحُروفٍ.

٤- تَمامُ قُدْرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّه لَمَّا قال: «كُنْ» كان بدُونِ تأخُّرٍ، وهكذا كُلَّما أرادَ شيئًا قال له: «كُنْ» فيكونُ؛ كما قال تَعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

ويدُلُّك على هذا: أَنَّه عِندَ البَعْثِ من القُبورِ، زَجْرةٌ واحِدةٌ فإذا هُمْ بالسَّاهِرةِ على سَطْحِ الأرضِ، وصَيْحةٌ واحِدةٌ فإذا هُمْ جَميعٌ عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ويَترتَّبُ على هذه الفائِدةِ: أَلَّا تَستَصعِبَ شَيئًا على اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإذا كان الإنسانُ مَريضًا مَرَضًا مُزمِنًا فلا يَستَصعِبْ أنَّ اللهَ تَعالى يَشْفيهِ منه.

ولَمَّا بُشِّرَ زكريَّا بالوَلَدِ، وقال: كيف يكونُ، وهو شَيخٌ كَبيرٌ؟! قال اللهُ تَعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٩]، فهذا المريضُ لا يَستَصعِبْ ولا يَستبعِدْ أنْ يَشفِيَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، بل يَتذكَّر أنَّ اللهَ خَلَقَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ نَزَلَ به المَرَضُ من عِندِ اللهِ، ثُمَّ اللهُ قادِرٌ على أنْ يَرْفَعَهُ، كما قال النَّبيُّ ﷺ: «وَاشْفِ؛ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ»[1].

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝٦٠﴾

قَوْلُه: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ يَحتمِلُ أنْ تكونَ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ مُبتَدَأً، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ خَبَرَهُ، ويَحتمِلُ أنَّ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ خبرٌ لِمُبتدأ مَحذوفٍ، والتَّقْديرُ: هذا الحقُّ من ربِّكَ.

والحقُّ: ضِدُّ الباطِلِ، والحقُّ هو: الشَّيءُ الثَّابِتُ المُستقِرُّ المُطابِقُ للواقِعِ.

وقَولُهُ: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ يَعْني: لا مِن غَيرِه، فهو وَحْيُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وليس من كِهَانةٍ ولا من سِحْرٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، رقم (٥٦٧٥)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، رقم (٢١٩١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

﴿فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ أي: من الشَّاكِّينَ فيه، والنَّبيُّ ﷺ لم يشُكَّ بلا شَكٍّ؛ فإنَّه مُؤمِنٌ غايةَ الإِيمانِ بما أنزَلَ اللهُ إليه، لكِنَّ هذا النَّهيَ؛ لِيُبيِّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ نبيَّهُ مُحَمَّدًا -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- لم يَطْرَأْ عليه شكٌّ، ولن يَطْرَأَ عليه شكٌّ؛ امْتِثالًا لأمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في قَولِهِ: ﴿فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾.

من فَوائدِ هذه الآيةِ الكريمةِ:

١- أنَّه لا يَصْدُرُ من اللهِ إلَّا الحقُّ؛ لِقَولِهِ: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، فلا يَصدُرُ من أَقْوالِهِ باطِلٌ، ولا من أَفْعالِهِ باطِلٌ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٢٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان:٣٨-٣٩]، فهو حقٌّ، ولا يَصْدُرُ عنه إلَّا الحقُّ.

٢- فَضْلُ رَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وذَلِكَ بإضافةِ رُبوبيَّةِ اللهِ تَعالى إليه في قَولِهِ: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾، وهي رُبوبيَّةٌ خاصَّةٌ تَقْتَضي العِنايةَ التَّامَّةَ.

٣- النَّهْيُ عن الامْتِراءِ والشَّكِّ في الحقِّ؛ لأنَّ الحقَّ يَجِبُ الإيمانُ به بدُونِ تَردُّدٍ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾.

• • ● ● • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾

قَوْلُه: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ﴾ أي: في عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾

الَّذي أَوْحَاهُ اللهُ تَعالى إليك ﴿فَقُلْ﴾ أي: لهؤلاء المُحاجِّينَ ﴿تَعَالَوْا﴾ ائْتُوا إلينا ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ أي: لِنَجتَمِع في مَكانٍ واحِدٍ ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾ أي: نتضرَّعْ إلى اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى بالدُّعاءِ، ونُبالِغْ في الدُّعاءِ ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ أي: بأنْ نقولَ: لَعْنَةُ اللهِ على الكَاذِبِينَ.

ففي هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائدِ ما يلي:

١- بَيانُ أنَّ أَعْداءَ المُسلِمينَ والإِسْلَامِ يُحاجُّونَ، ويُجادِلونَ، ويَأْتونَ بزُخْرُفِ القَولِ والبَيانِ والبَلَاغةِ، وهو كذلك، ولكِنْ يَمْكرونَ، ويَمكُرُ اللهُ، واللهُ خَيرُ الماكِرينَ.

٢- الدَّعْوةُ إلى المُباهَلةِ، وهذا من الإِنْصافِ والعَدْلِ.

٣- ألَّا يُجادِلَ أَحَدٌ أو يُباهِلَ إلَّا عن عِلْمٍ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾، وذلك لأنَّ المُجادِلَ أَمَامَهُ خَصْمٌ قد جَمَعَ له كُلَّ ما يُمكِنُهُ من حُجَّةٍ، فإذا لم يكُنْ عِندَ الآخَرِ عِلْمٌ يَدْفَعُ به هذه الشُّبُهاتِ فإنَّه سَوفَ يَنْهزِمُ، وهَزيمةُ المُحِقِّ هَزيمةٌ للحَقِّ، فالمَسْألةُ خَطيرةٌ.

ولهذا نقولُ لإِخوانِنا وأبْنائِنا الَّذين يَذْهَبونَ إلى دُوَلِ الكُفرِ: لا تَدْخُلوا معهم في جِدالٍ في عَقِيدَتِهِم إلَّا إذا كان لَدَيكم عِلْمٌ راسِخٌ؛ حتَّى لا تَفْشَلُوا أمامَهُم، والفَشَلُ أمامَهم ليس بالهَيِّنِ؛ لأَنَّه يَعْني أنَّ الحَقَّ قد هُزِمَ.

٤- الدَّعْوةُ إلى المُباهَلةِ، بأنْ يَجتَمِعَ المُتَجادِلونَ في مَكانٍ، ويَدْعُوا أبناءَهُم ونِساءَهُم، ثُمَّ يَبْتَهِلُوا بالدُّعاءِ أنْ تكونَ لَعْنَةُ اللهِ على الكاذِبِينَ، لكِن هذا في الأُمورِ الكَبيرةِ، كمَسائِلِ العَقائِدِ، أو الأُمورِ المُهِمَّةِ من عِلْمِ الفِقهِ.

أمَّا الصَّغيرةُ فلا تَحتاجُ إلى مُباهلةٍ، كما لو اخْتَلَف شَخْصَانِ في وُجوبِ التَّسْميةِ في الوُضوءِ، فقال أحَدُهُما: لا تَجِبُ. وقال الثَّاني: تَجِبُ. فهنا لا نَحْتَاجُ إلى المُباهلةِ؛ لأنَّ هذه مَسْألةٌ يَسيرةٌ من الأُمورِ العَمَليَّةِ، لكِن المَسائِلُ الكِبارُ نَعَمْ، تُشرَعُ فيها المُباهَلةُ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٢﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ المُشارُ إليه: ما سَبَقَ من طَلَبِ المُباهَلةِ، أو ما سَبَقَ من ذِكْرِ سِيَرِ الأَنْبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ ﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ يَعْني: الثَّابِتَ المُطابِقَ للواقِعِ الَّذي ليس فيه باطِلٌ ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ أي: ما إلَهٌ يُعْبَدُ حقًّا ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ عَزَّوَجَلَّ، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ يَعْني: ذا العِزَّةِ، وهي: الغَلَبةُ والقَهْرُ، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: ذُو الحِكْمةِ، وهي: وَضْعُ الأَشْياءِ مَواضِعَها، فهو بمَعْنى: المُحْكِمِ، ويجوزُ أنْ يكونَ بمَعْنى: الحاكِمِ، وهو الَّذي يَحكُمُ على عِبادِهِ بحُكْمِهِ القَدَريِّ، وبحُكْمِهِ الشَّرعيِّ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- تَأْكيدُ الخَبَرِ المُهِمِّ؛ لِقَولِهِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾، فإنَّ الجُملةَ هُنا مُؤَكَّدةٌ بمُؤكِّدَينِ، وهُما: (إنَّ)، واللَّامُ.

٢- حَصْرُ الحقِّ فيما جاءَ به القُرآنُ، وقَصَّهُ علينا؛ لِقَولِهِ: ﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾؛ لأنَّ (هو) ضَميرُ فَصْلٍ، وضَميرُ الفَصْلِ يُفيدُ الحَصْرَ.

٣- أنَّ القَصصَ يكونُ حقًّا وباطِلًا، وقَصصُ القُرآنِ ليس فيها بَاطِلٌ بوَجْهٍ من الوُجُوهِ؛ لِقَولِهِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾.

٤- أنَّه لا إلَهَ إلَّا اللهُ، أي: لا مَعْبودَ حَقٌّ إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وما عُبِدَ من دُونِهِ فهو باطِلٌ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج:٦٢].

٥- الرَّدُّ على النَّصارى الَّذين قالوا: إنَّ الله ثَالِثُ ثَلَاثةٍ. فإنَّ الإلَهَ إلَهٌ واحِدٌ عَزَّوَجَلَّ، وكيف يكـونُ ثَالِثَ ثَلاثـةٍ، وأنتُم تَقولـون: إنَّنا نُوحِّدُ اللهَ؟! فاعتِقادُهُمْ مَبْنيٌّ على الشِّركِ، وَ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة:٧٢].

٦- إثْباتُ هَذَينِ الاسْمَينِ العَظيمَينِ الكَريمَينِ، وهما: (العَزيزُ) و(الحَكيمُ).

٧- إِثْبَاتُ ما تَضمَّنَهُ هَذانِ الاسْمانِ من صِفةِ العِزَّةِ، وصِفةِ الحِكْمةِ، وصِفةِ الحُكْمِ أيضًا.

٨- وُجوبُ اقْتِنَاعِ الإنسانِ بأَحْكامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وألَّا يُشكِّكَ فيها أو يَشُكَّ؛ لأنَّها صادِرةٌ عن حِكْمةٍ، ونحن بعُقُولِنا القاصِرةِ قد لا نُدرِكُ هذه الحِكْمةَ، لكِنِ المُؤمِن يقولُ: إنَّ مُجَرَّدَ كَونِها حُكْمًا من اللهِ حِكْمةٌ.

ولهذا لَمَّا سُئِلَتْ أُمُّ المُؤمِنينَ عائِشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن الحائِضِ: ما بالُها تَقْضي الصَّومَ، ولا تَقْضي الصَّلاةَ؟ قالت: كان يُصِيبُنا ذلك، فنُؤْمَرُ بقَضاءِ الصَّوْمِ، ولا نُؤْمَرُ بقَضاءِ الصَّلَاةِ[1]. فجَعَلَتِ العِلَّةَ هي الشَّريعةَ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض، رقم (٣٣٥).

كذلك أيضًا يجِبُ أنْ نَرْضَى بأَحْكامِ اللهِ تَعالى الكَونيَّةِ، وهي: ما خَلَقَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في الكَوْنِ، فنَرْضى بالجَدْبِ -وهو عَدَمُ نَباتِ الأرضِ- وبالقَحْطِ -وهو عَدَمُ نُزولِ المَطَرِ- وبالأَمْراضِ وبالزَّلازِلِ، سواء علينا أو على غَيرِنا من المُسلِمينَ؛ لأنَّنا نَعْلَمُ أنَّ ذلك من قَضاءِ اللهِ وقَدَرِه، وأنَّ قَضاءَ اللهِ وقَدَرَهُ لا يكونُ إلَّا عن حِكْمةٍ، ولهذا قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١٣٧]، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة:٢٥٣]، فإذا عَلِمْنا أنَّ هذا من عِندِ اللهِ رَضِينا وسَلَّمْنا.

٩- أنَّ اللهَ تَعالى جَمَعَ بيْنَ هَذَينِ الاسْمَينِ في مَكانٍ واحِدٍ: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، وذَلِكَ لأنَّ العَزيزَ من البَشَرِ قد تَأْخُذُهُ العِزَّةُ بالإثْمِ، فيَتصرَّفُ تَصرُّفًا مَشِينًا بَعيدًا عن الحِكْمةِ، فبيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في هذه الآيةِ أنَّ عِزَّتَهُ مَقْرونةٌ بحِكْمَتِهِ، وأنَّه لن يَفْعَلَ إلَّا ما يُطابِقُ الحِكْمةَ من خَيرٍ في المَخْلوقاتِ، أو شرٍّ في المَخْلوقاتِ، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

• • ••• • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٣﴾﴾

أي: إنْ تولَّى هَؤلاءِ الَّذين دَعوتَهُم إلى المُباهَلةِ، وأَعْرَضوا، ولم يُوافِقوا على هذا، وهُمْ لا يُوافِقُونَ؛ لأنَّهم يَعْلَمونَ أنَّهم لو وافقوا لأُخِذوا باللَّعْنةِ، إن تَوَلَّوا ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ أي: فهُمْ مُفْسِدونَ، واللهُ عليمٌ بهم.

ففي هذه الآيةِ فوائِدُ، منها:

١- أنَّ المُتولِّيَ عن المُجادَلةِ الَّتي يُقصَدُ بها إِظْهارُ الحقِّ من المُفْسِدينَ؛ لأنَّ الواجِبَ أنْ يَحضُرَ ويُجادِلَ، فإنْ تبيَّنَ له الحَقُّ وَجَبَ عليه الأَخْذُ به، وإنْ تبيَّنَ أنَّ الحقَّ معه وَجَبَ على خَصْمِهِ أنْ يُوافِقَ.

٢- إِثْباتُ عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَولِهِ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

٣- أنَّ هؤلاءِ مُفْسِدونَ في الأَرْضِ، يُفسِدونَ الأَدْيانَ والأَخْلاقَ والعِبَاداتِ والمُعاملاتِ، وبكُلِّ ما تَحتمِلُهُ هذه الكَلِمةُ: (مُفسِدٌ).

٤- تَهْديدُ هؤلاءِ المُعرِضينَ عن المُجادَلةِ بالحقِّ للحقِّ؛ لِقَولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

•●✿●•

ثُمَّ قَالَ تعالَى:

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾

قَوْلُه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ هذه عامَّةٌ لليَهودِ والنَّصارى؛ لأنَّ كُلَّ واحدةٍ من هاتَينِ الطَّائِفتَينِ تُسمَّى: أَهْلَ كِتابٍ. فاليَهودُ كِتابُهم التَّوْراةُ، والنَّصارى كِتابُهم الإِنْجيلُ.

وقَوْلُه: ﴿تَعَالَوْا۟﴾ هذا دُعاءٌ، يَدْعوهُم إلى الحُضورِ ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا

وَبَيْنَكُمْ﴾ يَعْني: احْضُروا، ولْنَطرَحْ هذه الكَلِمةَ بَيْننا وبَيْنكم على السَّواءِ، ونَتَّفِقْ عليها، وهي ثَلَاثُ جُمَلٍ:

الأُولى: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ أي: لا نَتذلَّلَ ونَخْضَعَ بالعِبادةِ إلَّا للهِ وَحْدَهُ، لا شَريكَ له.

الثَّانِيَة: ﴿وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ أي: لا تَكُونَ عِباداتُنا مَشُوبةً بشِركٍ، وهو أنْ يُريدَ الإنسانُ بعِبادَتِه غيرَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّالثَة: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ نُطيعُهُم فيما أَحَلَّ اللهُ، فيُحرِّمونَهُ ونُحرِّمُهُ، أو فيما حرَّمَ اللهُ، فيُحِلُّونَهُ ونُحِلُّهُ.

وقَولُهُ: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: من سِوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

قال: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ عن هذه الكَلِمةِ السَّواءِ المَبْنيَّةِ على العَدْلِ ﴿فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، أي: أَعلِنوا لهم أنَّكم مُسلِمونَ مُنْقادونَ لأَمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهذا من بابِ التَّوْريةِ، يَعْني: أنَّنا مُسْلِمونَ، وأنتُم غيرُ مُسْلِمينَ، كما يقولُ الرَّجُلُ لصاحِبِهِ إذا أرادَ أنْ يَذُمَّهُ، يقولُ له: أنا لَسْتُ أُجالِسُ أهْلَ السُّوءِ. يَعْني: وأنتَ تُجالِسُ أهْلَ السُّوءِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بيانُ عَدْلِ الإسلامِ، وأنَّه مع مُعارضيهِ يَدْعُو إلى العَدْلِ؛ لِقَولِهِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾.

٢- أنَّه لا بَأسَ أنْ نُلقِّبَ اليَهودَ والنَّصارى بأهْلِ الكِتابِ، لا ثَناءً عليهم، ولكِنْ إلْزامًا لهم بقَبُولِ ما جاء به النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-؛ لأنَّ كُتُبَهم

تَشْهَدُ بصِدْقِ رسالةِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، فعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قد بشَّرَ به النَّصارى، ووَصْفُ مُحمَّدٍ ﷺ مَوْجودٌ في التَّوْراةِ والإنْجيلِ، ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧].

٣- وُجوبُ عِبادةِ اللهِ وَحْدَهُ؛ لِقَولِهِ: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾.

٤- تَنْقِيةُ هذه العِبادةِ من الشِّرْكِ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾.

٥- تَنقيتُها من اتِّخاذِ بَعْضِنا لبَعْضٍ أَرْبابًا، بل يَجِبُ أَنْ نَجْعَلَ ربَّ العالَمِينَ هو الرَّبَّ، له الحُكْمُ، وبيَدِهِ الأَمْرُ كُلُّه.

٦- أنَّه يَنْبَغي لِمَنْ جادَلَ أَهْلَ الكُفرِ، وأبَوْا أنْ يَقبَلُوا الحقَّ، أنْ يُعْلِنَ الحقَّ؛ لِقَولِهِ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، وهذا أَقَلُّ ما يكونُ، فيَجِبُ على المُسلِمِ أنْ يُعلِنَ إسْلامَهُ ولا يُبالِيَ بأحَدٍ، لاسيَّما في مَقامِ المُجادَلَةِ والمُخاصَمةِ.

٧- جَوازُ استِشْهادِ العَدُوِّ على النَّفْسِ؛ لِقَولِهِ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، ولاسيَّما إذا كان في ذلك مُراغَمةٌ للعَدُوِّ، كما في هذه الآيةِ.

• • • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنجِيلُ إِلَّا مِن بَعْدِهِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾﴾

هذا من اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُخاطِبُ أَهْلَ الكِتابِ (اليَهودَ والنَّصارى) مُنكِرًا عليهم

مُحاجَّتَهُم في إِبْرَاهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حيث زَعَمَ اليَهـودُ أنَّ إبراهيمَ كان يَهـودِيًّا، والنَّصارى أنَّ إِبْرَاهيمَ كان نَصْرانيًّا، فيقولُ: ﴿لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾، فيدَّعي اليَهودُ أنَّه يَهُوديٌّ، والنَّصارى أنَّه نَصْرانيٌّ ﴿وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾، فكيف يكونُ هذا؟! ولهذا قال: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾؛ إشارةً إلى أنَّ هذا نَوْعٌ من الخَبَلِ والجُنونِ وعَدَمِ العَقلِ، وإلَّا فكيف يكونُ السَّابِقُ زَمَنًا تابِعًا لِمَا جاءَ مِن بَعدِهِ؟! هذا لا يُمكِنُ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- جَوازُ مُخاطبةِ اليَهودِ والنَّصارى وغَيرِهِم من الكُفَّارِ لِبيانِ الحقِّ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يُخاطِبُ في هذه الآية الكَرِيمَة هؤلاءِ أهلَ الكِتَابِ.

٢- إنْكارُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على اليَهُودِ والنَّصارى ادِّعاءَهُم أنَّ إِبْرَاهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ منهم، فاليَهودُ يقولون: هو يَهُوديٌّ. والنَّصارى يَقُولُون: هو نَصْرانيٌّ.

٣- بَيانُ خَبَلِ وجُنُونِ اليَهودِ والنَّصارى؛ لأنَّ هذه الدَّعْوى لا يَدَّعيها أيُّ إنسانٍ له عَقـلٌ، أنَّ رَجُلًا سابِقًا يَتَّصِفُ بأَوْصافِ كُتُبٍ نازِلةٍ مِن بَعـدِهِ، فـإنَّ هذا لا يُمكِنُ، وهو مُخالِفٌ للعَقلِ.

٤- وُجُوبُ تَوْبيخِ مَن قال بالبَاطِلِ، وأنَّه لا يُسْكَتُ عنه؛ لأنَّ السُّكوتَ عن البَاطِلِ قد يَجْعَلُهُ حقًّا، خُصُوصًا عِندَ أَهْلِ الأَهْواءِ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

• • ☙ • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ الخِطابُ لليَهودِ والنَّصارى، و(ها) للتَّنْبيهِ.

والمُحاجَّةُ: المُجادَلةُ والمُخاصَمةُ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ من المُتخاصِمَينِ يُريدُ أنْ تَكُونَ الحُجَّةُ له على صَاحِبِهِ.

ومُحاجَّةُ اليَهُودِ في عِيسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وكذلك مُحاجَّةُ النَّصارى في عِيسَى، فاليَهودُ قالوا: إنَّه دَعِيٌّ، وابْنُ بَغِيٍّ. واعْتَدَوْا عليه حَسَبَ اعْتِقادِهِمْ، فقَتَلوهُ، وقالوا: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٥٧]، يَعْني: يَعْنون رَسولَ اللهِ.

والنَّصارى بالعَكْسِ، جَادَلوا، وقالوا: إنَّ المسيحَ ابْنُ اللهِ. أو: إنَّه ثالِثُ ثَلاثةٍ مع اللهِ. فغَلَوْا في الإِفْراطِ وجَادَلوا.

وهذه المُجادَلةُ في أَمْرٍ كان لهم فيه عِلْمٌ، ولكِنَّهم لم يَسِيرُوا على العِلْمِ الَّذي كان عِندَهُم، ولهذا قال: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾، فإنَّ هذا أَكْبَرُ وأَعْظَمُ، أنْ يُحاجَّ الإنسانُ في شَيءٍ لا عِلْمَ له به، وذَلِكَ في قَولِهِم: إنَّ إِبْرَاهيمَ كان نَصْرانيًّا. واليَهودُ قالوا: كان يَهوديًّا. وهذا جَهْلٌ فاضِحٌ، ليس فيه عِلْمٌ بوَجهٍ من الوُجُوهِ، والإِنْكارُ عليهم في الحالَيْنِ: في مُجادَلَتِهِم بعِلْمٍ، وفي مُجادَلَتِهِم بغَيرِ عِلْمٍ. والثَّاني أَعْظَمُ، ولهذا قال: ﴿فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقد بيَّنَ لكم حَقِيقَةَ الأمْرِ، ولكِنِ العِنادُ والحَمِيَّةُ والعَصبيَّةُ أوْجَبَتْ لهؤلاءِ المُحاجَّةَ.

في هذه الآيةِ الكَرِيمَةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- الإنْكارُ على المُحاجَّةِ بالباطِلِ، وأنَّ الواجِبَ الرُّجوعُ للحَقِّ أيًّا كان، ومن أيِّ أَحَدٍ أَتَى به.

٢- الإِنْكارُ الأشَدُّ والتَّشْنيعُ البَليغُ على مَن يُجادِلُ بغَيرِ عِلمٍ؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٩﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الحج:٨-١٠]، وذلك لأنَّه يكونُ ظالِمًا من وَجْهَينِ: المُحاجَّةُ بالباطِلِ، وكَونُهُ عن غَيرِ عِلْمٍ.

٣- إثْباتُ العِلْمِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَوْلِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾، وعِلْمُ اللهِ تَعالى واسِعٌ مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ جُملةً وتَفْصيلًا، في الماضِي والحاضِرِ والمُسْتَقْبَلِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود:٦].

وفي قَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ إِشْهارُ جَهْلِ هؤلاءِ، وأنَّه لا عِلْمَ عِندَهُم.

ويَتفرَّعُ على ذلك: أنَّ مُحاجَّةَ المُسلِمينَ لهم مُحاجَّةٌ غالِبةٌ؛ لأنَّ المُسلِمينَ يُحاجُّونَ عن عِلْمٍ، وهؤلاءِ يُحاجُّونَ عن غَيرِ عِلْمٍ، وما أَقْطَعَ هَزيمةَ مَن يُحاجُّ بغَيرِ عِلمٍ، وما أَقْرَبَها.

•••

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾

قَوْلُه: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا ﴾ كما زَعَمَتِ اليَهودُ ﴿وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ كما زَعَمَتِ النَّصارى ﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا﴾ أي: مائِلًا عن كُلِّ الأدْيانِ ﴿مُّسْلِمًا﴾ أي: مُتديِّنًا مُتعبِّدًا للهِ تَعالى بالإسْلامِ ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ لكَمالِ تَوْحيدِهِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- إبْطالُ قَولِ اليَهودِ: إنَّ إبْراهيمَ كان يَهُوديًّا. وإبْطالُ قَولِ النَّصارى: إنَّ إبْراهيمَ كان نَصْرانيًّا.

٢- براءةُ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من دِينِ اليَهُوديَّةِ والنَّصْرانيَّةِ؛ لأنَّ دِينَهُم باطِلٌ؛ إذ هو قد نُسِخَ، فدِينُ اليَهُودِ مَنْسُوخٌ بدِينِ النَّصارى، ودِينُ النَّصارى واليَهُودِ مَنْسُوخٌ بدِينِ الإسْلَامِ.

٣- الثَّناءُ على إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بكَونِهِ حَنيفًا مُسلِمًا، وقد أَوْحى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إلى نبيِّهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أنْ يَتَّبِعَ مِلَّةَ إبراهيمَ، فقال: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل:١٢٣].

٤- الإشارةُ إلى فَضِيلةِ هذه الأُمَّةِ، وأنَّها هي المُتَّبِعةُ لإبْراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حقيقةً، وذلك في قَولِهِ: ﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾، وهذه الأُمَّةُ هي الَّتي رَضِيَ اللهُ لـها الإسـلامَ دِينًا؛ كـما قـال تَعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فالحَمْدُ للهِ على نِعْمَتِـهِ وتَوْفيقِـهِ، ونَسأَلُ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنْ يَتـوفَّانا وإخوانَنا على الإسلامِ، وأنْ يُلْحِقَنا بالصَّـالِحِينَ؛ إنَّـه جَوادٌ كَريمٌ.

•●∽●•

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾﴾

لَمَّا أَبْطَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قَولَ اليَهودِ: إنَّ إبْراهيمَ يَهوديٌّ. وقَولَ النَّصارى: إنَّ إبْراهيمَ نَصْرانيٌّ. بيَّنَ مَن أَولى النَّاسِ به ﷺ، فقال: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ﴾ يَعْني: أَحَقَّهم بوِلايَتِهِ واتِّباعِهِ ﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ اللَّامُ هنا للتَّوكيدِ، و(الَّذين) هي خَبَرُ المُبتَدأ، أي: أَوْلاهُمُ الَّذين اتَّبعوهُ، أي: في زَمَنِهِ ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

وقَوْلُه: ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ﴾ المُشارُ إليه: مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وأتتِ الإشارةُ إليه بإشَارةِ القَريبِ؛ لأنَّ القُرآنَ يُوحَى إليه.

والنَّبيُّ هو مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، نبَّأَهُ اللهُ تَعالى أوَّلًا، ثُمَّ أَرْسَلَهُ ثانِيًا، نبَّأهُ اللهُ بالوَحْيِ حين أَنْزَلَ عليه الآياتِ الخَمْسَ الأُولى من سُورةِ ﴿ٱقْرَأْ﴾: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى

عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق:١-٥]، فصار نبيًّا، ثُمَّ أنزلَ اللهُ عليه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر:١-٢]، فصار بذلك رَسُولًا.

فمُحمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- أَوْلَى النَّاسِ بإِبْرَاهيمَ، وكذلك الَّذين آمَنوا، أي: بمُحمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: يَتولَّى المُؤمنينَ عَزَّوَجَلَّ وِلايةً خاصَّةً، فيُوفِّقُهُم للخَيرِ، ويُعِينُهُم عليه، وهذه وِلايةٌ خاصَّةٌ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَـٰتِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، جَعلَنا اللهُ وإيَّاكُم منهم.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائدِ ما يلي:

١- شَهادةٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنَّ أَوْلى النَّاسِ بإبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو مُحمَّدٌ ﷺ والمُؤمِنونَ، وكذلك مِن قَبْلِهم الَّذين اتَّبَعوا إِبْراهيمَ في زَمَنِه.

٢- فَضيلةُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- والمُؤمِنينَ.

٣- أنَّ هذه الأُمَّةَ أَوْلى بإِبْرَاهيمَ من اليَهُودِ والنَّصارى؛ لِقَولِهِ: ﴿أَوْلَى ٱلنَّاسِ﴾، و﴿أَوْلَى﴾ اسمُ تَفْضيلٍ.

٤- إِثْباتُ النُّبُوَّةِ لرَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وهو -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- خاتَمُ النَّبيِّينَ، فمَن أنكرَ نُبُوَّتَهُ فقد كفَرَ، ومَن أنكرَ كَونَهُ خاتَمَ النَّبيِّينَ فقد كَفَرَ، فمَنِ ادَّعَى النُّبُوَّةَ بعدَه فهو كافِرٌ، ومَن صدَّقَ هذا المُدَّعِيَ فهو كافِرٌ؛ لِقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠].

٥- أنَّ الَّذين آمَنوا برَسولِ اللهِ ﷺ داخِلُونَ في كَوْنِهم أَوْلى النَّاسِ بإِبْراهيمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

٦- إِثْباتُ وِلايةِ اللهِ الخاصَّةِ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

واعْلَمْ أنَّ وِلايةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا تُنالُ إلَّا بأمْرينِ: الإيمان، والتَّقْوى. كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]، فمَن كان مُؤْمِنًا تَقيًّا كان للهِ وَلِيًّا، وأمَّا مَن كَفَرَ باللهِ فليس من أَوْلياءِ اللهِ، بل مِن أَوْلياءِ الشَّيْطانِ، حتَّى وإنْ تَنَسَّكَ ظاهِرًا.

واعْلَمْ أنَّ الوِلايةَ ليست -كما زَعَمَ أَهْلُ الضَّلالِ- أَعْلى رُتْبةً من النُّبُوَّةِ، كما قال بَعْضُهم:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخٍ ... فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِي[1]

فزَعَمَ أنَّ أَعْلى شَيءٍ الوليُّ، ثُمَّ النَّبيُّ، ثُمَّ الرَّسولُ، والأَمْرُ بالعَكسِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ أحقَّ النَّاسِ بوَصْفِ الوِلايةِ، وأَصْدَقَ مَن وَقَعَ عليهم وَصْفُ الوِلايةِ هُمُ الأنبياءُ والرُّسُلُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ لأنَّهم أئمَّةُ المُتَّقينَ.

وأمَّا مَن زعَمَ أنَّ إِمَامَهُ أو وَلِيَّهُ أَفْضَلُ من الرَّسولِ فهو كافِرٌ، فلْيُعِدِ النَّظَرَ في أَمْرِهِ قَبلَ أنْ يُدْفَنَ في رَمْسِهِ.

٧- فَضيلةُ الإيمانِ، وأنَّها مَرْتَبةٌ عاليةٌ تُنالُ بها وِلايةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

---

(١) عزاه ابن تيمية في منهاج السُّنَّة (٥/ ٣٣٦)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢٢١) إلى ابن عربي.

٨- أنَّ كُلَّ مَن كـان أَقْـوى إيمانًا كان أَصْـدَقَ وِلايـةً، وذَلِكَ من قـاعِدَةٍ مَعْرُوفةٍ: «أنَّ الحُكْمَ إذا عُلِّـقَ على وَصْفٍ ازْدَادَ بزيادةِ ذلك الوَصْفِ، ونَقَـص بنُقْصانِهِ».

اللَّهُمَّ زِدْنا من الإيمانِ والتَّقْوى، واجْعَلْنا من أَوْليائِكَ المُتَّقينَ، وحِزْبِكَ المُفلِحينَ، وجُنْدِكَ الغالِبينَ؛ إنَّك على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٩﴾﴾

قَوْلُه: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ أي: أحبَّتْ، والوُدُّ: خالِصُ المَحبَّةِ. والطَّائِفةُ: الفِرْقةُ من النَّاسِ، وَ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: اليَهودِ أو النَّصارى ﴿لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾ (لو) بمَعْنى: أَنْ. يَعْني: وَدَّتْ أَنْ يُضِلُّوكُم.

ووُدُّهُم لم يَنالوا به مُرادَهُم، ولهذا قال: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾؛ لأنَّهم إذا وَدُّوا أَنْ يَضِلَّ المُسْلِمُونَ فسيَسْعَونَ بكُلِّ سَببٍ يُضِلُّ المُسلِمينَ، وهذا السَّبَبُ الَّذي يَسْعَوْنَ فيه مُحَرَّمٌ وضَلالٌ، فيكون سَعْيُهم في إِضْلالِ المُسلِمينَ إِضْلالًا لهم، ولهذا قال: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾، يظُنُّونَ أَنَّهم سوف يَكْسِبُون الجَوْلةَ، ولكِن الأَمْرُ بالعَكسِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بيانُ شِدَّةِ عَداوةِ بَعضِ أَهْلِ الكِتابِ للمُؤمِنينَ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾، فإنْ كانت هذه الطَّائِفةُ هُمْ زُعَماءَهُم فهذا يَعْني: أنَّ الجَميعَ يَوَدُّونَ ذلك؛ لأنَّ النَّاسَ تَبَعٌ لِزُعَمائِهِم.

ويَترتَّبُ على مَوَدَّتِهم أنْ يُضِلُّونا: الحَذَرُ منهم، وألَّا نَغْتَرَّ بأَلْسِنَتِهم وأَقْوالِهم.

٢- أنَّ مُتابَعةَ هؤلاءِ الكُفَّارِ ضَلالٌ، وقد أَيَّدَ ذلك قَولُ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»[1].

٣- أنَّ مَن سَعَى لإِضْلالِ غَيرِهِ فإنَّما أَضَلَّ نَفْسَهُ؛ لأنَّه سوف يَتَّخِذُ جَميعَ الإِجْراءاتِ وجَميعَ السُّبُلِ الَّتي يَضِلُّ بها غَيْرُهُ، وهذه السُّبُلُ والإِجْراءاتُ ضَلالٌ عليه؛ لأنَّه يَكسِبُ بها إثْمًا، فمَنْ دَعا إلى ضَلالةٍ فهو ضالٌّ.

٤- أنَّ الإنسانَ قد يَقَعُ في الضَّلالِ من غَيرِ شُعُورٍ؛ لأنَّه زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِهِ، والعياذ بالله، ولهذا قال تَعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥].

٥- أنَّه يَجِبُ على الإنسانِ أنْ يَزِنَ تَصرُّفاتِهِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ، لا بما تَهواهُ نَفْسُهُ؛ لأنَّ نَفْسَهُ قد تُزيِّنُ له ما هو ضَلالٌ عليه، وشُؤْمٌ عليه؛ لِقَولِهِ: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

•●●●•

(١) تقدم تخريجه (ص:٥٧٠).

ثُمَّ قَالَ تعَالَى:

﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾

قَوْلُه: ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ يَعْني: اليَهُودَ والنَّصارى ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: بما أَوْحَاهُ اللهُ إلى مُحَمَّدٍ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ أنَّ فِعْلَكُم كُفرٌ، وأنَّ ما كَفَرتُمْ به حقٌّ؛ لأنَّ مُحَمَّدًا -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- قد بَيَّنَ اللهُ وَصْفَهُ في التَّوْراةِ والإنْجيلِ وَصْفًا تامًّا؛ كما قال تَعالى في وَصْفِ النَّبيِّ ﷺ: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦]، فهُمْ يَشهَدونَ أنَّ ما هُمْ عليه فهو باطِلٌ، وأنَّ مُحَمَّدًا ﷺ حقٌّ، وأيُّ جَهلٍ وضَلالٍ أَعْظَمُ من هذا؟! لكِن مَن لم يَجعَلِ اللهُ له نُورًا فما له من نُورٍ، نَسأَلُ اللهَ العافيَةَ.

والاستِفْهامُ هنا للإِنْكارِ والتَّعْجيبِ، يَعْني: اعْجَبْ أيُّها الإنسانُ من حالِ هؤلاءِ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- تَوْبيخُ اليَهُودِ والنَّصارى على كُفْرِهِم بآياتِ اللهِ، وذلك في قَولِهِ: ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾.

٢- أنَّ الكُفْرَ بعدَ العِلْمِ أشَدُّ وأَعْظَمُ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾.

٣- أنَّ شَريعةَ النَّبيِّ ﷺ الَّتي جاء بها القُرآنُ من آياتِ اللهِ الدَّالَّةِ على حِكْمَتِهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ القُرآنَ إمَّا خَبرٌ، وإمَّا حُكْمٌ، فالخَبَرُ كُلُّه صِدْقٌ، وكُلُّه نَافِعٌ، والحُكْمُ كُلُّه عَدْلٌ ومَصلَحةٌ.

فالكُفْرُ به -مع شُهودِ صِدْقِ الأَخْبارِ ومَنفَعَتِها، وعَدْلِ الأَحْكامِ ومَصالِحِها- خُلُقٌ ذَميمٌ، يَسْتَحِقُّ التَّوبيخَ على مَن فَعَلَهُ.

٤- أنَّ أهْلَ الكِتابِ يَعْلَمونَ الحقَّ، ويَدْرُونَهُ، ويَشْهَدونَهُ، ويَشْهَدونَ به، ومع ذلك أَصَرُّوا على كُفرِهِم، والعياذُ باللهِ.

•••

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ:

﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٧١﴾

يقولُ اللهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وهُمُ اليَهودُ والنَّصارى ﴿لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ أي: تَخْلِطونَهُ به تَلْبيسًا وتَضْليلًا، والحقُّ هو: الصِّدقُ في الأَخْبارِ، والعَدْلُ في الأَحْكامِ. والباطِلُ ضِدُّهُ، فالكَذِبُ باطِلٌ، والجَوْرُ باطِلٌ، والصِّدقُ حقٌّ، والعَدْلُ حقٌّ.

وقَوْلُه: ﴿وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ يَعْني: ولِمَ تكتُمونَ الحقَّ وأنتُم تعْلَمونَ، أي: تَكْتُمونَ الحقَّ الخَالِصَ الصَّريحَ الَّذي لم يُخلَطْ بالباطِلِ، لماذا؟!

والاستِفْهامُ هنا للتَّوبيخِ، وجُملةُ ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ جُمْلَةٌ حاليَّةٌ، يَعْني: أنَّكم تَفْعَلون هذا وأنتُم تَعلَمونَ ما أَنْتُم عليه من التَّضليلِ والضَّلالِ، وهذا تَوْبيخٌ آخَرُ لليَهودِ والنَّصارى.

يُستفادُ من هذه الآيةِ الكريمةِ:

١- الإنكارُ على مَن خَلَطَ الحقَّ بالباطِلِ، ولَبَّسَهُ على النَّاسِ.

٢- أنَّ مَن فَعَلَ هذا، ولبَّسَ الأَحْكامَ على النَّاسِ، وألْقى الشُّبُهاتِ في نُفُوسِهم، ففيه شَبَهٌ من اليَهُودِ والنَّصارى.

والواجِبُ على المُسلِمِ: أنْ يكونَ صَرِيحًا، يُبيِّنُ الحقَّ حقًّا، ويُبيِّنُ الباطِلَ باطِلًا، ولا يَقْلِبُ الحقَّ بصُورةِ باطِلٍ، أو الباطِلَ بصُورةِ حقٍّ.

٣- تَوبيخُ مَن كَتَمَ الحقَّ، ولهذا جاء في الحَديثِ: أنَّ مَنْ سُئِلَ عن عِلْمٍ، فكَتَمَه، أُلْجِمَ بِلِجَامٍ من نَارٍ[1]، فلا يحِلُّ للإنسانِ أنْ يَكْتُمَ الحقَّ ما دام الدَّاعي لِبَيانِهِ وإظْهارِهِ مَوْجُودًا.

٤- أنَّه يَجِبُ على أهْلِ العِلْمِ بَيانُ الحقِّ، سَواء سُئِلُوا عنه مُباشرةً، أو دَعَتِ الحاجةُ إلى بَيانِهِ؛ لأنَّه رُبَّما يَقَعُ النَّاسُ في أَمْرٍ من الباطِلِ، ولا يَسْأَلُونَ، فيَجِبُ على العالِمِ أنْ يُبيِّنَ الباطِلَ وإنْ لم يُسْأَلْ عنه، ويُقالُ في هذا: إنَّه سُؤالٌ بلِسَانِ الحالِ.

ويُستفادُ من ذلك: أنَّك إذا رأيتَ أخاكَ على مُنْكَرٍ وَجَبَ عليك أنْ تُعْلِمَهُ بأنَّه مُنكَرٌ، وإذا رَأَيْتَهُ على تَرْكِ وَاجِبٍ وَجَبَ عليك أنْ تُنبِّهَهُ، ولهذا قال العُلَماءُ: يَجِبُ على اليَقْظانِ أنْ يُوقِظَ النَّائِمَ إذا ضاقَ وَقْتُ الصَّلاةِ؛ من أجْلِ أنْ يُؤدِّيَ الصَّلاةَ في وَقتِها.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، رقم (٣٦٥٨)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، رقم (٢٦٤٩)، وابن ماجه في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه، رقم (٢٦١)، وأحمد (٢/ ٢٦٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- أنَّ مَن لم يَعْلَمِ الحقَّ فإنَّه لا يَحِلُّ له أنْ يَتكلَّمَ بشَيءٍ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، فجعَلَ مَقامَ الذَّمِّ إذا كان الإنسانُ عالِمًا، وأمَّا إذا كان لا يَعْلَمُ فالواجِبُ عليه السُّكوتُ، حتَّى لو سُئِلَ حَرُمَ عليه أنْ يُفْتِيَ بغَيرِ عِلْمٍ؛ لأنَّه إذا أَفْتَى بغَيرِ عِلْمٍ أضَرَّ النَّاسَ أكْثَرَ ممَّا يَنفعُهُم.

ولهذا يَجِبُ الحَذَرُ من الإفْتَاءِ بغَيرِ عِلْمٍ، ويَجِبُ التَّحْذيرُ ممَّن عُرِفَ بالتَّساهُلِ في الإفْتاءِ بغَيرِ عِلْمٍ؛ فإنَّ هذا من بابِ إزالةِ المُنكَرِ ودَفْعِه.

وإذا لم تَجِدْ إلَّا مَن يُفْتي بغَيرِ عِلْمٍ فتَمهَّلْ، واسْتَفْتِ مَن عندَه عِلْمٌ، والمَسْأَلةُ في بِلادِنا سَهْلةٌ، فهُناك اتِّصالاتٌ عَبْرَ الهاتِفِ، واتِّصالاتٌ بالمُراسَلةِ بالكِتابةِ، فالأمْرُ مُيسَّرٌ الآنَ، والحَمدُ للهِ.

فلْيَحذَرِ المُسْتَفتي من أنْ يَسْتَفتِيَ مَن يُفتي بغَيرِ عِلْمٍ، ولهذا قال بعضُ السَّلَفِ: إنَّ هذا العِلْمَ دِينٌ، فانْظُروا عمَّنْ تَأخُذونَ دِينكُم[1]. يَعْني: هل تَأخُذونَهُ عن أَهْلٍ للأخْذِ منه؛ لِعِلمِهِ وأمانَتِهِ، أو لا؟

نَسأَلُ اللهَ لنا ولإِخْوانِنا العِلْمَ النَّافِعَ، والعَمَلَ الصَّالِحَ، وأنْ يُعِيذَنا من مُضِلَّاتِ الفِتَنِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

• ● ✿ ● •

---

(١) أخرجه مسلم في المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين، رقم (٢٦) من قول ابن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (٧٢)﴾

قَوْلُه: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ فِرْقَةٌ ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ من اليَهودِ، قالت لِفِرْقةٍ أُخرى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ﴾ أي: أوَّلَهُ ﴿وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، يَعْني: انْدَمِجوا مع المُسلِمينَ أوَّلَ النَّهارِ، وقُولوا: هذا دِينٌ طيِّبٌ، هذا دِينٌ حقٌّ. وأَظْهِروا أنَّكم مُؤمِنونَ به، فإذا كان في آخِرِ النَّهارِ فاكْفُروا به، وقُولوا: بعدَ أنْ نَظَرْنا وفكَّرْنا تَبيَّنَ أنَّ هذا الدِّينَ غيرُ صَحيحٍ.

وهذا خِداعٌ منهم ومَكْرٌ، واليَهودُ مَعْرُوفونَ بالحِيَلِ والمَكْرِ، ولهذا قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ، فَتَسْتَحِلُّوا مَحَارِمَ اللهِ بِأَدْنَى الْحِيَلِ**»[1].

وقَولُهُ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يحتمِلُ أنْ تكونَ للتَّعْليلِ، يَعْني: لأجْلِ أنْ يَرْجِعُوا. ويَحتمِلُ أنْ تكونَ للرَّجاءِ، أي: لعلَّ هذا يَنْفَعُ في إِخْراجِ المُسلِمينَ عن دِينِهم. وكِلا المَعْنَيينِ صَحيحٌ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بيانُ خُبْثِ اليَهودِ وخِداعِهم بهذه الطَّريقِ الَّتي يَتلاعَبُونَ بها في عُقُولِ النَّاسِ: آمِنُوا، ثُمَّ اكْفُروا.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٦٣٠).

٢- الحَذَرُ والتَّحْذيرُ من مَكْرِ اليهودِ، وأنَّ المَكْرَ وَصَلَ بهم إلى هذه الحالِ، أنْ يُوصِيَ بعضُهم بعضًا بأنْ يُؤْمِنَ بالإِسْلَامِ في أَوَّلِ النَّهارِ، وَيَكفُرَ في آخِرِهِ، مُدَّعِيًا أَنَّه تأَمَّلَ الإسلامَ، ووَجَدَ أَنَّه ليس دِينًا صحيحًا.

٣- ثَباتُ المُؤمِنينَ على دِينِهم؛ لأَنَّهم يَعْتَقِدُونَ أَنَّه حقٌّ، وأنَّ الهُدَى هُدى اللهِ، ولا أَحَدَ يَسْتَطيعُ أنْ يُضِلَّ مَن يَهْدي اللهُ، ولا أنْ يَهْدِيَ مَن أَضَلَّ اللهُ.

٤- تَحْريمُ الحِيَلِ على محارِمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكُلَّما عَظُمَ المُحرَّمُ كانتِ الحيلةُ عليه أَعْظَمَ.

٥- أنَّ المُتحيِّلينَ على محارِمِ اللهِ من هذه الأُمَّةِ فيهم شَبَهٌ من اليَهودِ، ومع الأسفِ فما أَكْثَرَ الحِيَلَ على محارِمِ اللهِ في بَعضِ النَّاسِ، ولا سيَّما في المُعامَلاتِ، حيث يَتحيَّلونَ على محارِمِ اللهِ بأَنْواعٍ من الحِيَلِ، ثُمَّ يُسمُّونَ هذه الحِيَلَ بأَسْماءٍ شَرعيَّةٍ؛ حتَّى يُلْبِسُوا على النَّاسِ الأَمْرَ، فإذا تحيَّلَ على ربًا بأَنْواعٍ من الخِداعِ قال مَثَلًا: هذا بَيعٌ وشِراءٌ، ولا شَيْءَ فيه. كقَولِ الَّذين قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥].

ومن ذلك: ما يَفعَلُهُ بعضُ النَّاسِ اليَومَ من أنَّه يَتَّفِقُ هو والتَّاجِرُ على أنْ يَشْتَرِيَ التَّاجِرُ له سِلْعةً بخَمْسِينَ أَلفًا، ويَبيعَها عليه مُؤجَّلةً بسِتِّينَ أَلفًا، فيقولُ التَّاجِرُ لهذا: اذْهَبْ إلى المَعرِضِ الفُلانيِّ، واخْتَرِ السَّيَّارةَ الَّتي تُريدُها، وأنا أَشْتَريها من المَعرِضِ بثَمَنٍ نَقْدٍ، وأبيعُها عليك بثَمَنٍ مُؤجَّلٍ أَكْثَرَ، فيَذهَبُ الرَّجُلُ إلى المَعرِضِ، ويَختارُ السَّيَّارةَ الَّتي يُريدُها، ويُعْطِيهِ المَعرِضُ كَشْفًا بالقِيمةِ، ثُمَّ يأتي إلى التَّاجِرِ، ويقولُ: تَفضَّلْ. فيَكتُبُ التَّاجِرُ شيكًا للمَعرِضِ بقيمةِ السَّيَّارةِ خَمسينَ أَلفًا، ثُمَّ يَبيعُها على هذا المُحتاجِ بسِتِّينَ أَلفًا مُؤجَّلةً.

وهذه حِيلةٌ مَكْشوفةٌ وَاضِحةٌ؛ لأنَّ التَّاجِرَ لم يَشْترِ هذه السِّلعةَ إلَّا من أَجْلِكَ، فأنتَ الَّذي جِئتَ، وطَلَبْتَ أنْ يَشترِيها لك، ولأنَّ التَّاجِرَ زادَ عليك القِيمةَ بسَبَبِ تَأخيرِ الوَفاءِ، فبَدَلًا من أنْ يُعطِيَكَ خَمْسينَ أَلفًا نَقْدًا، ويقولَ: خُذْ خَمْسينَ أَلفًا، واشْترِ السَّيَّارةَ، وأُقيِّدُ الخَمْسينَ عليك بالسِّتِّينَ إلى أَجَلٍ. ذَهَبَ يَدُورُ بهذه الحيلةِ، ويقولُ: أنا بِعتُ عليه سيَّارةً. فنقولُ: سُبْحانَ اللهِ! هل اشْتَرَيتَ السَّيَّارةَ من الأَصْلِ، وهِيَ عِندَكَ لهذا ولغَيرِهِ، أو ما اشْتَرَيتَها إلَّا من أَجْلِهِ؟ فسيَقُولُ: ما اشْتَرَيتُها إلَّا من أجْلِهِ. فنقولُ: إذَنْ، هذه حيلةٌ واضِحةٌ، والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ لا تَخْفى عليه خافيةٌ.

ولهذا يقول أَيُّوبُ السِّخْتيانيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: إنَّ هؤلاءِ -يَعْني: المُتحيِّلينَ على المَحارِمِ- يُخادِعونَ اللهَ كما يُخادِعونَ الصِّبْيانَ، ولو أنَّهم أَتَوُا الأَمْرَ على وَجْهِهِ لكان أَهْوَنَ[1].

لكن قد يتعلَّلُ بعضُ النَّاسِ، ويقولُ: إنَّ التَّاجِرَ إذا اشْتَرى السَّيَّارةَ لا يُلْزِمُني بها، فلو تَراجعتُ لم يَقُلْ شيئًا. فنقولُ: هذا الكلامُ ليس له معنًى؛ لأنَّ هذا الَّذي جاءَ يَشْتري السَّيَّارةَ، واخْتارَها بنفسِهِ، لا يُمكِنُ أنْ يَرجِعَ، وما الفائِدةُ أن يَذْهَبَ ويَتْعَبَ ويُتْعِبَ غَيْرَهُ، ثُمَّ يقول: تَراجعتُ؟! هذا إنْ وُجِدَ فلا يُوجَدُ في الأَلْفِ إلَّا واحِدٌ.

ثُمَّ إنَّه بَلَغَني أنَّ هذ الرَّجُلَ لو أنَّه رَجَعَ كُتِبَ في القائمةِ السَّوداءِ، بحيثُ لا يُعامِلُهُ التَّاجِرُ في المُستَقبلِ أبدًا.

---

(١) قال ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٦٤): قال وكيع في مصنفه: ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب، بهذا.

فلْيَتَّقِ اللهَ عِبادُ اللهِ! ولْيَعْلَموا أنَّهم مَبْعُوثونَ لِيَومٍ عَظيمٍ، يَوْمَ يقومُ النَّاسُ لِرَبِّ العالَمِينَ، ولْيَعلَموا أنَّ المالَ، بل الدُّنيا كُلها حُلْوةٌ خَضِرةٌ، وأنَّ الإنسانَ إذا انْهَمَكَ فيها كان على خَطَرٍ عَظيمٍ.

والمالُ -أيُّها الأخُ المُسلِمُ- إمَّا أنْ يَفْنَى في حياتِكَ، فتَبْقى فَقيرًا، وإمَّا أنْ تَموتَ عنه، فتُخلِّفَهُ لِمَنْ بَعدَكَ، فلن يُخلَّدَ لك المالُ، ولن تُخلَّدَ للمالِ.

فاتَّقِ اللهَ يا أخي! وأَجمِلْ في الطَّلَبِ، ولا تُحاوِلْ أنْ تَسْتَعْجِلَ الرِّزقَ بالمعاصي؛ فإنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣]، فانْظُرْ إلى هذا الوَعْدِ ممَّن لا يُخلِفُ الميعادَ عَزَّوَجَلَّ، أنَّك إذا اتَّقيتَ اللهَ جَعَلَ لكَ مَخرَجًا من كُلِّ ضِيقٍ، ورَزَقَكَ من حيثُ لا تَحْتَسِبُ، ومَن تَرَكَ شيئًا للهِ عَوَّضَهُ اللهُ خَيْرًا منه.

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَهْدِيَنا وإِخْوانَنا صِراطَهُ المُسْتقيمَ، وأنْ يَتولَّانا جميعًا في الدُّنيا والآخِرةِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•●○●•

ثُمَّ قالَ تعالَى:

﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٧٣ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝٧٤﴾

قَوْلُه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ هذا من بقيَّةِ قَولِ الطَّائفةِ من أهْلِ الكِتابِ الَّذين أَرادُوا أنْ يَخدَعوا المُسلِمينَ، فقالوا: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ

ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، أي: لا تُذْعِنوا ولا تَنْقادوا إلَّا لِمَنْ تبعَ دِينكُم، وأمَّا مَن بَقِيَ على إيمانِهِ فلا تَنْقادوا له.

قَال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ يَعْني: وأنَّكـم مهما فَعَلتُم من الخِداعِ والمَكْرِ فإنَّ الهُدى هُدى اللهِ، فلن يَضُرَّ المُؤمنينَ شيئًا.

وقَوْلُه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ هذا مَفْعولٌ من أَجْلِهِ، أي: لِئَلَّا يُؤتى أحَدٌ مِثْلَ ما أُوتيتُمْ، وهُم يُخاطِبُ بعضُهم بعضًا ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ يومَ القيامةِ، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

وقد فضَّلَ اللهُ هذه الأُمَّةَ على مَن سَبقَها -ولله الحمدُ- حيث جَعلَها خيْرَ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ للنَّاسِ، وقال تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد:٢٨].

وقَوْلُه: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ أي: وَاسِعٌ في جَميعِ صِفاتِهِ، وكُلُّ صِفاتِهِ كامِلةٌ: الحياةُ، والعِلمُ، والقُدْرةُ، والسَّمعُ، والبَصَرُ، وغَيْرُها، كُلُّها وَاسِعةٌ لا يُحاطُ بها ﴿عَلِيمٌ﴾ أي: ذو عِلْمٍ، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذو عِلْمٍ بالفَضلِ، وأهْلِهِ، ومَن يَستَحِقُّهُ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، ولهذا قال هنا: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، يَعْني: ممَّن اقْتَضَتْ حِكمَتُهُ أنْ يَخُصَّهُ بشَيءٍ، ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ أي: صاحِبُ العَطاءِ العَظيمِ الَّذي لا يُماثِلُهُ شَيءٌ، فاللَّهُمَّ اختَصَّنا برَحمَتِكَ يا ربَّ العالَمينَ.

في هَاتَيْن الآيَتَيْن الكَرِيمَتَينِ من الحِكَمِ والفَوائِدِ ما يلي:

١- بَيانُ خِداعِ أَهْلِ الكتابِ، وأَنَّهم يَتَظاهَرونَ أَنَّهم مُؤمِنونَ في أَوَّلِ النَّهارِ، ثمَّ يَكفُرونَ في آخِرِهِ، كأَنَّما يقولون: نحن دَخَلْنا في الدِّينِ الإِسْلَاميِّ نَظُنُّ أَنَّه الحقُّ، ثُمَّ تبيَّنَ لنا أَنَّه ليس بحَقٍّ، فرَجَعْنا إلى دِينِنا.

٢- أَنَّ الهُدى هُدى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَنَّ مَن شاءَ اللهُ هِدايَتَهُ فلن يَسْتَطيعَ أَحَدٌ أَنْ يَخْدَعَهُ أو يضُرَّهُ، وفي الحَديثِ الصَّحيحِ عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّه قال لابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ**»[١].

٣- أَنَّ أَهْلَ الكِتابِ يُؤمِنونَ باليَومِ الآخِرِ، لكِنَّ إِيمانَهم به لن يَنْفَعَهُم؛ لأَنَّهم كافِرونَ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فلا يَنفَعُهُم إيمانُهُم به؛ إذ لو كانوا صادِقِينَ في إيمانِهِم باليَومِ الآخِرِ لَعَمِلُوا له، واتَّبَعوا مُحَمَّدًا -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-.

٤- أَنَّ الفَضْلَ والعَطاءَ والنِّعْمةَ بالعِلْمِ والإِيمانِ والمالِ والوَلَدِ كُلَّها بيَدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقَوْلِه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾.

٥- أَنَّ فَضْلَ اللهِ لا يَجُرُّه حِرصُ حَريصٍ، ولا يَرُدُّه كراهيةُ كارِهٍ، فهو يُؤْتيهِ مَن يشاءُ، أي: يُعْطيهِ مَن يَشاءُ مِمَّن اقْتَضَتْ حِكْمتُهُ تَعالى أَنْ يُعْطِيَهُ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: وهل هذا يَعْني أَلَّا نَعْمَلَ الأَسْبابَ للحُصولِ على فَضْلِ اللهِ؟

فالجَوابُ: لا، بل لا بُدَّ أَنْ نَعْمَلَ بالأَسْبابِ للحُصولِ على فَضْلِ اللهِ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ حَكيمٌ، قدَّرَ الأَشْياءَ ورَبَطَها بأَسْبابِها؛ حتَّى تُعرَفَ بذلك الحِكْمةُ، فلو أَنَّ

---

(١) أخرجه بنحوه الترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٥١٦)، وأحمد (١/ ٢٩٣).

إنسانًا قال: لن أَسْعَى في طَلَبِ الرِّزقِ، ولن أَبِيعَ، ولن أَشْتَرِيَ، وإذا أرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَعْطاني. فنقولُ: هذا غَلَطٌ، بل اعْمَلِ السَّببَ لِفَضلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد قال اللهُ تَعالى لَمَّا أَمَرَ بالسَّعْيِ إلى الجُمُعةِ عِندَ النِّداءِ، قال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:١٠]، ولم يَأْمُرْهم أنْ يَبْقَوا في المسجِدِ، بل قال: ﴿فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك:١٥]، أي: اطْلُبوا الرِّزقَ في جِهاتِ الأَرْضِ وأَقْطارِها.

٦- سَعةُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ في أَسْمائِهِ وصِفاتِهِ، فجَميعُ صِفاتِهِ وأَسْمائِهِ وَاسِعةٌ، أي: كَامِلةُ المَعْنى، ليس فيها نَقْصٌ بوَجْهٍ من الوُجوهِ، حياتُهُ وَاسِعةٌ، عِلمُهُ واسِعٌ، سَمْعُهُ واسِعٌ، بَصَرُهُ واسِعٌ، ... إلخ.

٧- إثْباتُ هذا الاسمِ للهِ عَزَّوَجَلَّ: الواسِعِ.

٨- إثْباتُ عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

وإذا آمَنَ الإنسانُ بهَذَينِ الاسمَينِ الكَريمَينِ: (الواسِعِ) و(العَليمِ) خافَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أنْ يَراهُ على المَعْصِيَةِ، وطَمِعَ في رَحمَتِهِ؛ لِسَعةِ رَحمَتِهِ عَزَّوَجَلَّ، فعَمِلَ صالحًا، وتجنَّبَ المَعاصيَ.

٩- أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يختَصُّ برَحمَتِهِ مَن يشاءُ مِن عِلْمٍ، وإيمانٍ، وغِنًى، وبنينَ، وصِحَّةٍ، وعَقْلٍ، وغَيرِ ذلك، ولهذا تجِدُ النَّاسَ مُتفاوِتينَ تفاوُتًا عَظيمًا في هذه الأُمورِ، وكُلُّ ذلك بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، ولكِنْ لن يَختَصَّ أحدٌ بشَيءٍ إلَّا لأنَّه أَهْلٌ لذلك؛ لأنَّ اللهَ حَكيمٌ، يَختَصُّ برَحمَتِهِ مَن يَشاءُ ممَّن تَقْتَضي الحِكْمةُ أنْ يُخَصَّ بهذه الرَّحمةِ.

١٠- إثْباتُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مَوْصُوفٌ بالفَضْلِ العَظيمِ الَّذي لا أَعْظَمَ منه، فمهما بَلَغَ أَهْلُ الجُودِ والكَرَمِ فلن يَبلُغوا فَضْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

أَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يُؤتِيَنا من فَضْلِهِ، وأنْ يَمُنَّ علينا بِهدايَتِهِ؛ إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

•••

يقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾

قَسَّمَ اللهُ تعالى أَهْلَ الكِتابِ -وبالأخصِّ اليَهود- إلى قِسمَينِ:

الأَوَّل: قِسمٌ أمينٌ، لو تَأْمَنُهُ بِقِنْطارٍ أَدَّاهُ إليك كامِلًا، والقِنطارُ قيلَ: إنَّه أَلْفُ مِثْقالٍ من الذَّهَبِ. وقيلَ: إنَّه مِلْءُ جِلدِ الثَّورِ الصَّغيرِ من الذَّهَبِ. وأيًّا كان فهو قَدْرٌ كَبيرٌ، وفي هذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ أي: يُوصِلُهُ إليكَ متى طَلَبتَهُ.

القِسْمُ الثَّاني: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾ مِثْقالٍ واحِدٍ ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ لِغَدْرِهِ وخِيانَتِهِ ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ أي: ما دُمْتَ عليه مُراقِبًا مُلاحِظًا، وإلَّا فسيَخُونُكَ.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: هذه الخِيانةُ من أَهْلِ الكِتابِ ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ يَعْنون: العَرَبَ ﴿سَبِيلٌ﴾، فنَفْعَلُ بهم ما شِئْنا، ونأخُذُ من أَمْوالِهم ما شِئْنا، ونُخادِعُهم، ليس علينا فيهم سَبِيلٌ؛ لأنَّنا أَهْلُ الكِتاب، وهُم أَهْلُ جاهِلِيَّةٍ.

لكن قال اللهُ تَعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ يعني: أنَّ هذه المَقالةَ كَذِبٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهُم يَعْلَمون أنَّهم كَاذِبونَ، بدَليلِ: أنَّ بَعْضَهم تأمَنُهُ على القِنْطارِ، ويُؤَدِّيهِ إليكَ.

ثمَّ قال جَلَّوَعَلَا: ﴿بَلَىٰ﴾ وهذا حَرفُ إِضْرابٍ ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ﴾ أي: عَهدِهِ مع اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بأنْ يَعبُدَهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ له، ويُؤمِنَ به، وبرُسُلِهِ ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾ معاصيَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سواء من الأُمِّيِّينَ، أو من أَهْلِ الكتابِ.

في هاتَينِ الآيتَينِ الكريمتَينِ فوائدُ، منها:

١- أنَّ أهْلَ الكتابِ يَنقَسِمونَ إلى قِسمَينِ:

- قِسْمٍ أمينٍ، لو تَأمَنُهُ على مالٍ كَثيرٍ لوَجَدتَّهُ أمينًا، يُؤَدِّيهِ إليك متى طَلَبتَهُ.
- وقِسمٍ آخَرَ بالعَكسِ، غَيرِ أَمِينٍ.

٢- أنَّه لا بأسَ أنْ نَأْمَنَ مَن كان مِن أَهْلِ الكِتابِ إذا ظَهَرَتْ لنا أمانَتُهُ، فنُودِعَ عِندَهُ الشَّيءَ، ونَشتَرِيَ منه الشَّيءَ، ولهذا اشْتَرى النَّبيُّ ﷺ من يَهُوديٍّ في المدينةِ، اشْتَرى منه طَعامًا لأَهْلِهِ، ورَهَنَهُ دِرْعَهُ[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب ما قيل في درع النبي ﷺ، رقم (٢٩١٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الرهن، رقم (١٦٠٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ويَتفرَّعُ على هذا: أنَّه إذا وُجِدَ طَبِيبٌ من أَهْلِ الكِتابِ حاذِقٌ أَمِينٌ حَريصٌ على صَنْعَتِهِ، فإنَّنا نَأْخُذُ بقَوْلِهِ، حتَّى لو قال هذا الطَّبِيبُ للمَريضِ: إنَّ صَوْمَ رَمَضانَ يُؤَثِّرُ عليك. فإنَّه يُفْطِرُ، ولو قال: إنَّ القيامَ في الصَّلاةِ يُؤَثِّرُ عليك. فإنَّه يُصَلِّي قاعِدًا؛ لأنَّ المَدارَ كُلَّه على الأَمَانةِ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: وهل المُشرِكُ الوَثَنيُّ مِثلُ الكِتابيِّ، إذا أَمِنَّاهُ على مِثلِ هذه الأُمورِ نَأْخُذُ بقَولِهِ؟

فالجَوابُ: نَعَمْ، ودَليلُ ذلك: أنَّ النَّبيَّ ﷺ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا مُشرِكًا يدُلُّهُ على الطَّرِيقِ في هِجْرتِهِ من مكَّةَ إلى المدينةِ[1]، مع أنَّ المَسْألَةَ خَطيرةٌ جِدًّا، فقُرَيشٌ أَخْرَجَتْ مِئةَ بَعيرٍ لأبي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومِئةَ بَعيرٍ للرَّسولِ ﷺ، لِمَنْ دلَّهم عليهما، لكِنَّ الرَّجُلَ كان أَمِينًا، فاسْتَأْجَرَهُ النَّبيُّ ﷺ؛ لِيَدُلَّهُ على الطَّريقِ.

وعلى هذا، فلـو وُجِدَ طَبيبٌ وَثَنيٌّ مُشرِكٌ، لكِنَّـه أمينٌ، وقال للمَريضِ: إنَّ صَوْمَكَ يَضُرُّك. فله أنْ يُفْطِرَ، وكذلك لو قال: إنَّ قيامَك في الصَّلاةِ يَضُرُّك. فله أنْ يُصلِّيَ قاعِدًا؛ لأنَّ المَدارَ كُلَّه على الأَمَانةِ.

٣- كَذِبُ أَهْلِ الكِتابِ، حيث قالوا: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾، مع أنَّ كُتُبَهُم تُحرِّمُ العُدْوانَ على كُلِّ أحدٍ.

٤- بَيانُ حالِ العَرَبِ قَبلَ الإِسْلَامِ من الذُّلِّ والإِهَانةِ والمَهانةِ، حتَّى أَرَاذِلُ خَلْقِ اللهِ من اليَهُودِ يَحتَقِرونَهُم إلى هذا الاحْتِقَارِ، ويَقُولُون: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، رقم (٢٢٦٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

سَبِيلٌ﴾، وهُمْ لو قَتلوا هِرَّةً لوَجَدوا أنَّ عليهم سَبيلًا منها إنْ كانوا يَرَوْنَ ذلك، لكِن الأُمِّيُّ ليس عِندَهُم بشَيءٍ.

ثُمَّ انقَلَبَتِ الحالُ -والحَمدُ للهِ- فصار الأُمِّيُّونَ باتِّباعِهِم لرَسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- هُمُ السَّادةَ، وأَخَذُوا الجِزْيةَ من اليَهودِ والنَّصارى.

٥- أنَّ أَهْلَ الكِتَابِ لا يُبالونَ بالكَذِبِ على اللهِ، ولهذا حَرَّفوا كُتُبَهم، وحَذَفُوا منها ما حَذَفُوا؛ كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام:٩١].

٦- أنَّ افْتِراءَ هؤلاءِ الكِتابِيِّينَ الكَذِبَ صادِرٌ عن عِلْمٍ، لا عن جَهْلٍ يُعْذَرونَ به، وهذا أَقْبَحُ ما يكونُ، أنْ يَفْتريَ الإنسانُ الكَذِبَ على اللهِ وهو يَعْلَمُ أَنَّه كاذِبٌ في ذلك، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٤٤]، وقال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (١٠٨) و(١١٠)، وفي كتاب الجنائز، باب ما يُكره من النياحة على الميت، رقم (١٢٩١)، ومسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، رقم (٢، ٣، ٤) من حديث أنس وأبي هريرة والمغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (١٠٧) و(١٠٩)، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٦١) من حديث الزُّبير وسَلَمة وعبد الله بن عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث، رقم (٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٧- أنَّ مَن أَوْفى بالعَهْدِ، فقَامَ بالواجِبِ، واتَّقى المَحارِمَ، فهو من المُتَّقينَ الَّذين يُحِبُّهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

٨- إثْباتُ محَبَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أي: أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُحِبُّ مَن يَسْتَحِقُّ المَحبَّةَ، وقد تَعدَّدَتِ الآياتُ في هذا، فاللهُ يُحِبُّ المُتَّقينَ، ويُحِبُّ المُقْسِطينَ، ويُحِبُّ المُحْسِنينَ، والآياتُ في هذا كَثيرةٌ.

والمَحبَّةُ ليستْ هي الثَّوابَ، كما زَعَمَهُ أهْلُ التَّحْريفِ والتَّعْطيلِ، بلِ المَحبَّةُ وَصْفٌ قائِمٌ بالمُحِبِّ، من لوازِمِهِ الإثابةُ، وهذا أمْرٌ يَعرِفُهُ كُلُّ أحَدٍ.

فإذا قال قائِلٌ: أيُّهما أعظَمُ: المَحبَّةُ، أم الخُلَّةُ؟

فالجوابُ: الخُلَّةُ أَعْظَمُ وأبلَغُ؛ لأنَّ الخُلَّةَ غايةُ المَحبَّةِ؛ كما قال الشَّاعِرُ:

قَدْ تَخَلَّلْتِ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي ... وَبِذَا سُمِّيَ الخَلِيلُ خَلِيلَا[1]

ولهذا لا نَعْلَمُ أحدًا من البَشَرِ ثَبَتَتْ له الخُلَّةُ إلَّا رَجُلَينِ، هُما: إبراهيمُ الخَليلُ، ومُحمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمَّا إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، وأمَّا مُحمَّدٌ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- فقد قال: «إنَّ اللهَ اتَّخَذَني خَليلًا، كَما اتَّخَذَ إبْرَاهِيمَ خَليلًا»[2].

وعليه فوَصْفُنا الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالخَليلِ أَبْلَغُ من وَصْفِنا إيَّاهُ بالحَبيبِ، وكَثيرًا ما يَجْري على أَلْسِنةِ بعضِ النَّاسِ أنَّه يَصِفُ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحَبيبِ، فيقولُ: صَلِّ على

---

(١) البيت لبشار بن برد، كما في ديوانه (٤/ ١٣٩)، أو للبحتري كما في ديوانه (٣/ ٧٣٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المسجد على القبور، رقم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحَبيبِ. فنقولُ: يا أخي، لا تَقُل: الحَبيب. ولكن قُلِ: الخَلِيل، أو: صَلِّ على مُحَمَّدٍ؛ كما قال النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ**»(١).

فرَسولُ اللهِ ﷺ خَليلُ اللهِ، ورَسولُ اللهِ خَليلُنا، وهذا أَبْلَغُ ممَّا إذا قُلْنا: حَبِيبُنا. فلْيَتفطَّنْ لهذا مَن يَنشُدُ الحَقيقةَ.

اللَّهُمَّ إنَّا نَسأَلُكَ حُبَّكَ، وحُبَّ مَن يُحِبُّكَ، وحُبَّ العَمَلِ الَّذي يُقرِّبُنا إلى حُبِّكَ، يا ربَّ العالَمينَ.

• • ● • •

ثُمَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾

قَوْلُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أي: يَأخُذونَ به ثَمَنًا قَليلًا، والمُرادُ بِه: ما كان من أُمورِ الدُّنيا، كالجاهِ، والمالِ، والتَّزْويجِ، وما أَشْبَهَ ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٧)، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (٣٣٦٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٤٠٦) (٤٠٧) من حديث كعب بن عجرة وأبي حميد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٨) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (٤٠٥) من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعَهْدُ اللهِ وأَيْمانُهُم: ما عَاهَدُوا اللهَ عليه من الإيمانِ به عَزَّوَجَلَّ، والتَّصْديقِ لِرُسُلِهِ، فيَحرِصونَ على بَقائِهم على الرِّئاسةِ، وعلى المالِ والجاهِ، وما أَشْبَهَ ذلك، مع كُفْرِهِم باللهِ تَعالى، يَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هو أَدْنَى بالَّذِي هو خَيْرٌ.

فهؤلاء لا يُكلِّمُهُم اللهُ، يَعْني: تَكليمَ رضًا، أمَّا تَكْليمُ تَوْبيخٍ فقد يُكلِّمُهُم عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال اللهُ تَعالى لأَهْلِ النَّارِ: ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون:١٠٨].

وكذلك لا يَنْظُـر إليهم يومَ القِيامَة، أي: نظَـرَ رضًا، وأمَّا النَّظَـرُ العامُّ فإنَّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُحيطٌ بكُلِّ شَيءٍ.

وكذلك لا يُزَكِّيهم، أي: لا يُطهِّرُهم، ويَنْفي عنهم ما يَقْدَحُ فيهم، لا في الدُّنيا ولا في الآخِرةِ، فهُمْ لا زَكَاةَ لهم -أي: لا تَزْكيةَ لهم- لا في الدُّنيا ولا في الآخِرةِ.

قَال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: مُؤلِمٌ، بَدَلَ ما تَنعمَّوا به من نَعيمِ الدُّنيا ورَفاهِيتِها، مع تَكْذيبِهِم لِرُسُلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّهم يُجازَوْنَ بهذا العَذابِ الأَليمِ المُهينِ؛ كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٦﴾ خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ صُبُّواْ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤٣-٤٩]، وهذا إهانةٌ وذُلٌّ -والعِياذُ باللهِ- فمع الأَلَمِ البَدَنيِّ يكونُ الأَلَمُ القَلْبيُّ.

في هذه الآيةِ الكريمةِ فَوائِدُ، منها:

١- أنَّ الَّذين يَشْترونَ بعَهدِ اللهِ وأَيْمانِهِم ثَمَنًا قَليلًا لا خَلاقَ لهم في الآخِرةِ، أي: لا نَصيبَ لهم في الآخِرةِ؛ لأنَّ نَصيبَهُم أَخذوهُ في الدُّنيا، فليس لهم نَصيبٌ في الآخِرةِ.

٢- أنَّ مَنِ ابتَغى بطَلَبِ العِلْمِ عَرَضًا من الدُّنيا فإنَّه لا نَصيبَ له في الآخِرةِ؛ لأنَّه اشْتَرى به ثَمَنًا قَليلًا، وفي الحَديثِ عن النَّبيِّ ﷺ: «**مَنْ طَلَبَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغى بِهِ وَجْهُ اللهِ، لا يُرِيدُ إلَّا أَنْ يَنالَ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيا، لَمْ يَرِحْ رائِحَةَ الجَنَّةِ**»[1].

فإنْ قالَ قائِلٌ: ما تَقُولُون في أُولئك النَّاسِ الَّذين يَدْرُسونَ في الجامِعاتِ وغَيرِها، ويَأخُذونَ على ذلك مُكافأةً، أيَدْخُلونَ في هذا؟

فالجَوابُ: إنْ كانوا دَخَلُوا من أَجْلِ المالِ فلا حظَّ لهم في الآخِرَةِ، وإنْ دَخَلُوا من أَجْلِ العِلمِ، لكِنْ أَخَذُوا المالَ يَسْتَعينونَ به، فلهم نَصِيبٌ في الآخِرةِ، فيُفرَّقُ بيْنَ مَن طَلَبَ العِلْمَ لِيأخُذَ المالَ، ومَن أَخَذَ المالَ لِيَسْتَعينَ به على طَلَبِ العِلْمِ، فالأوَّلُ ليس له نَصِيبٌ في الآخِرةِ، والثَّاني له نَصيبٌ.

فإنْ قُلتُمْ: ما تَقُولُون فيمَن يَطلُبُ العِلْمَ في الجامِعاتِ أو غَيْرِها لِنَيلِ الشَّهادةِ؟

فالجَوابُ: إذا كان يُريدُ مِن نَيْلِ الشَّهادةِ أنْ يَصِلَ إلى مَرْتَبةِ الوَظِيفةِ -وهي المالُ- فقد طَلَبَ العِلْمَ لِغَيرِ اللهِ، وإنْ كان قَصْدُهُ أنْ ينالَ الشَّهادةَ؛ لِيَتمكَّنَ بها من نَفْعِ الخَلْقِ بالتَّدريسِ، وتَولِّي القَضاءِ، وتَولِّي إمامةِ الصَّلاةِ، وما أَشْبَهَ ذلك، فهذه نِيَّةٌ طيِّبةٌ، لا تَمنَعُهُ من نَصيبِ الآخِرةِ، ولقد قَال النَّبيُّ ﷺ كَلِمةً جامِعةً مانِعةً، قال: «**إنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوى**»[2]، وهذا الحَديثُ حديثٌ عظيمٌ، يَنْبَني عليه كُلُّ فِعلٍ وقَولٍ وعَقيدةٍ لِبَني آدَمَ، فهي على حَسَبِ النِّيَّةِ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله (٣٦٦٤)، وابن ماجه في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به (٢٥٢)، وأحمد (٢/ ٣٣٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٣- أنَّ مَنِ ابْتَغى الدُّنيا بالدِّينِ فقد أَتى كَبيرةً من كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ الآيَةَ فيها وَعيدٌ، وقد ذكَرَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قاعِدةً: «أنَّ كُلَّ ذَنبٍ فيه وَعيدٌ في الآخِرةِ فإنَّه من كَبائِرِ الذُّنوبِ».

وإذا كان كذلك فإنَّ نَصيحتي لإِخْواني الَّذين لديهم من هذه النِّيَّاتِ الباطِلةِ: أنْ يَتُوبُوا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنْ يُصَحِّحوا النِّيَّةَ، والرَّجُلُ إذا تاب وأَصْلَحَ عَمَلَهُ تاب اللهُ عليه مهما عَمِلَ من الأَعْمالِ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣]، وقال تَعالى في وَصْفِ عبادِ الرَّحمنِ في آخِرِ سُورةِ الفُرْقانِ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَـٰلِحًا فَأُو۟لَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾.

٤- إِثْباتُ الكَلامِ للهِ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾، فلَمَّا نَفَى تَكْليمَهُ هؤلاءِ حالَ الغَضَبِ دلَّ على أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُكلِّمُ أولياءَهُ حالَ الرِّضا، وهو كذلك، أَعْني: ثُبوتَ الكَلامِ للهِ، فهو ثابِتٌ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، أي: مَن كَلَّمَهُ اللهُ، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وقال تَعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وهذه مُحاوَرةٌ بيْنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ومُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ومُوسى يَسْمَعُ كَلامَ اللهِ، فيَرُدُّ عليه، واللهُ يَسْمَعُ كَلامَ مُوسى، فيَرُدُّ عليه.

وعليه فيكـونُ كَـلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بحُرُوفٍ مَعْلومةٍ للمُخاطَبِ، وأَصْواتٍ مَسْمُوعةٍ.

والقُرآنُ الكَريمُ كَلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، ولذلك يَجِبُ تَعْظيمُهُ، واحتِرامُهُ، حتَّى إنَّ الرَّجُلَ لا يَقْرَأُ القُرآنَ وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ المُصْحَفَ إلَّا مُتوضِّئًا.

وإنِّني -بهذه المُناسَبةِ- أَحُثُّ إِخْواني المُسلِمينَ على العِنايةِ بكِتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وعلى الحِرْصِ على أَوْلادِهِمُ الذُّكـورِ والإناثِ أنْ يَحْفَظـوا كَلامَ اللهِ، وما أَحْسَنَ الاسْتِعَانَةَ على ذلك بأن يُدْخِلَهم في حَلْقَاتِ تَحْفيظِ القُرآنِ المَوْجودةِ في المَساجِدِ، ففيها خَيْرٌ كَثيرٌ، وهي مُقرِّبةٌ لِحفْظِ القُرآنِ، والإنسانُ إذا حَفِظَ القُرآنَ في الصِّغَرِ لم يَنْسَهُ، كما قِيلَ: العِلْمُ في الصِّغَرِ كالنَّقْشِ في الحَجَرِ.

وأُوصي إِخْواني أنْ يَقْرَؤُوا القُرآنَ الكَريمَ بتَدبُّرٍ وتَفكُّرٍ في مَعَانيهِ حتَّى يَنْتَفِعوا به؛ لأنَّ القُرآنَ بلا تَدبُّرٍ يَحُولُ بيْنَ الإنسانِ ومَعرِفةِ المَعْنى، وإذا لم يَعرِفِ المَعْنى فكيف يَمتَثِلُ الأمْرَ، فيَفعَلُهُ، ويَعرِفُ النَّهيَ، فيَجتَنِبُهُ؟! فلا بُدَّ من مَعرِفةِ مَعاني القُرآنِ الكَريمِ.

٥- إِثْباتُ النَّظَرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهو نَوْعانِ:

الأوَّلُ: نَظَرٌ عامٌّ لِجَميعِ الخَلْقِ، فكُلُّهم لا يَغيبُ عنه عَزَّوَجَلَّ، يَرى دَبِيبَ النَّملِ على الصَّخْرةِ السَّوداءِ في اللَّيلةِ الظَّلْماءِ، كما قِيلَ:

يَا مَنْ يَرَى مَـدَّ البَعُـوضِ جَناحَهَـا ... فِي ظُلْمَـةِ اللَّيْـلِ البَهِـيمِ الأَلْيَـلِ

وَيَرَى نِيَاطَ عُرُوقِهَا فِي نَحْرِهَا ... وَالْمُخَّ فِي تِلْكَ الْعِظَامِ النُّحَّلِ

امْنُنْ عَلَيَّ بِتَوْبَةٍ تَمْحُو بِهَا ... مَا كَانَ مِنِّي فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ[1]

والثَّاني: نَظَرٌ خاصٌّ، نَظَرُ رَحْمةٍ ورَأْفةٍ وتَوْفيقٍ، وهو المَنْفيُّ في هذه الآيةِ: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾.

٦- إثْباتُ يَومِ القيامةِ، وهو يَوْمُ البَعثِ، وسُمِّي: يومَ القيامةِ؛ لأنَّ النَّاسَ يَقُومُون فيه من قُبورِهِم لِرَبِّ العالَمِينَ، ولأنَّه -أي: ذلك اليَوْمَ- يُقامُ فيه العَدْلُ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء:٤٧]، ولأنَّه يُقامُ فيه الأَشْهادُ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴿٥١﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر:٥١-٥٢].

٧- أنَّ الزَّكِيَّ مَن زكَّاهُ اللهُ، ولكِنْ على الإنسانِ أنْ يَسْعى بالأَسْبابِ الَّتي تَزْكُو بها نفسُهُ، كما قَال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩-١٠].

٨- إثْباتُ العَذابِ الأَلِيمِ لهؤلاءِ الَّذين يَشْتَرُون بعَهْدِ اللهِ وأَيْمانِهِم ثَمَنًا قَليلًا؛ لِقَولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

نَسأَلُ اللهَ تَعالى أنْ يَجعَلَ عَمَلَنا جَميعًا خالِصًا لِوَجْهِهِ، مُوافِقًا لِمَرضاتِهِ، وأنْ يَهَبَ لنا منه رَحمةً؛ إنَّه هو الوَهَّابُ.

• • ❊ • •

---

(١) الكشاف للزمخشري (١/ ٢٤٣).

ثُمَّ قَالَ اللهُ تعالَى:

﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٨﴾

قَوْلُه: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ﴾ أي: من أَهْلِ الكِتابِ ﴿لَفَرِيقًا﴾ أي: طائِفةً ﴿يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: يُمِيلُونَها بالكِتابِ حتَّى إذا سَمِعَها السَّامِعُ قال: هذا من القُرآنِ. ولهذا قال: ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، ولكِنَّهم يَأْتُون بأَشْياء مُخالِفةٍ للكِتابِ، والَّذي يَسْمَعُهُ يقولُ: هذا من القُرآنِ. فيُصدِّقُ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

قال: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ يَعْني: مع لَيِّ أَلْسِنَتِهم ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، بل هو من عِندِ أنفُسِهم، فكذَّبَهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ بدَعْواهُمُ الحالِيَّةِ الفِعْليَّةِ، وهي لَيُّ أَلْسِنَتِهم بالكِتابِ، فقال: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وكذَّبَهُمُ اللهُ تَعالى بقَولِهم وافتِرائِهم: إنَّه من عِندِ اللهِ. فقال اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

ولهذا يَحْسُنُ السُّكوتُ على قَوْلِهِ: ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، ثُمَّ تَبتَدِئَ، فتَقُولَ: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وعلى قَولِهِ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، ثُمَّ تَسكُتَ، ثُمَّ تقولَ: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾؛ حتَّى لا يظُنَّ الظَّانُّ أنَّ قَولَهُ: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وقَولَهُ: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ من كَلامِ هؤلاء.

ثمَّ قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ فيما يَلْوُونَ به ألسِنَتَهُم ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنَّهم كَاذِبونَ في ذلك.

وهذه طَائِفةٌ أُخرى تُخادِعُ كما خادَعَتِ الطَّائِفةُ الأُولى بالإِيمانِ أَوَّلَ النَّهارِ، والكُفرِ آخِرَهُ، فهذه تُخادِعُ بالإِتْيانِ بكَلامٍ يُشبِهُ القُرآنَ، فكذَّبَهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

ففي هذه الآيةِ فوائِدُ، منها:

١- بَيانُ كيف يتصرَّفُ أَهْلُ الكِتابِ هـذه التَّصرُّفاتِ، ويُحاوِلـونَ هـذه المُحاوَلاتِ؛ من أَجْلِ إِضْلالِ عِبادِ اللهِ، ويَتفرَّعُ على هذه الفائِدةِ: أنَّ هؤلاءِ طَبيعَتُهم الإِضْلالُ والضَّلالُ بكُلِّ وَسيلةٍ، والعياذُ باللهِ، ويَتفرَّعُ على هذا: أنْ نَحْذَرَهُم، وألَّا نَغْتَرَّ بمَعْسُولِ كَلامِهِم، فإِنَّهم كَذَبةٌ أَعْداءُ.

٢- أنَّ الإنسانَ لا لَوْمَ عليه إذا ظَنَّ الباطِلَ حقًّا بما لُبِّسَ به عليه؛ لأنَّ الإنسانَ بَشَرٌ، فقد يَنْخَدِعُ، ولكِنْ عليه أنْ يَتبيَّنَ، ويَعْرِفَ من أين صَدَرَ هذا الكَلامُ؟ وهل صَدَرَ من ناصِحٍ مُخْلِصٍ، أو صَدَرَ من غاشٍّ مُريدٍ للإِيقاعِ بعِبادِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟

٣- أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لا يُقِرُّ باطِلًا أبدًا، ولا بُدَّ أنْ يُبيِّنَهُ؛ لِقَولِهِ: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، ولهذا نَسْتَدِلُّ على ما فُعِلَ في عَهدِ النَّبيِّ ﷺ بأنَّه مُباحٌ، نَستدِلُّ عليه بأنَّ اللهَ سَكَتَ عنه، ولو كان حَرامًا -مَثَلًا- ما سَكَتَ عنه، وهذا هو الطَّريقُ الَّذي مَشَى عليه الصَّحابةُ، قـال جابرٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: كُنَّا نعزِلُ -يَعْني: عن النِّساءِ- والقُرآنُ يَنزِلُ[1]. ومَعْنى العَزْلِ: أنَّ الرَّجُلَ إذا جامَعَ زَوجَتَهُ، وقارَبَ الإنزالَ، نَزَعَ؛ حتَّى لا يَنزِلَ الماءُ في مَكانِهِ؛ فقال رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: كُنَّا نَعزِلُ والقُرآنُ يَنزِلُ. يَعْني: ولو كان حَرامًا لنَهَى عنه القُرآنُ، وهذا ظاهِـرٌ؛ ولهذا لَمَّا أَخْفَى قَـومٌ ما أَخفَوْا مِمَّا لا يَرْضاهُ اللهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب العزل، رقم (٥٢٠٨)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب حكم العزل، رقم (١٤٤٠) من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

كَشَفَ اللهُ سِتْرَهُم، فقال: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء:١٠٨]، وهذه قاعِدةٌ يَنْتَفِعُ بها طالِبُ العِلْمِ فيما فُعِلَ في عَهدِ النَّبيِّ ﷺ، واسْتَدَلَّ بسُكوتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عنه على جَوازِهِ، وبه تَسْقُطُ مُعارَضةُ مَن يقولُ: نَعَمْ، فُعِلَ في عَهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لكِنْ هل عَلِمَهُ، فأقَرَّهُ؟ فنقولُ: سواء عَلِمَهُ أمْ لم يَعلَمْهُ، لكِنْ عَلِمَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولو كان لا يُرْضِي اللهَ عَزَّوَجَلَّ لبيَّنَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

٤- أنَّ الكُتُبَ مُنزَّلةٌ من عِندِ اللهِ، لكِن منها ما هو مَحْفُوظٌ، ومنها ما ليس بمَحْفُوظٍ، فالقُرآنُ محفوظٌ؛ كما قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، أمَّا غَيْرُ القُرآنِ فحَصَلَ فيه التَّحْريفُ والتَّبْديلُ والإِخْفاءُ، كما قال تَعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام:٩١].

٥- أنَّ فَرِيقًا من أَهْلِ الكِتابِ يَقُولُون على اللهِ الكَذِبَ وهم يَعْلَمونَ أنَّهم كَاذِبونَ، وهذا أشَدُّ قُبْحًا، وأَكْثَرُ لَوْمًا.

ويَتفرَّعُ على هذه الفَائِدةِ: أنْ نَحْذَرَ من أَهْلِ الكِتابِ غايةَ الحَذَرِ؛ لأنَّهم إذا كانُوا يَقُولُون على اللهِ الكَذِبَ وهم يَعْلَمونَ، فقَوْلُهم علينا الكَذِبَ من بابِ أَوْلى، لكِنْ لا يَعْني هذا أنَّنا لا نَثِقُ بأيِّ واحِدٍ منهم، كما سَبَقَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[1]، لكِنْ علينا أنْ نَحْتَرِزَ، وأنْ نَنْتَبِهَ؛ حتَّى لا نَنخَدِعَ بما يُمَوِّهُ به هؤلاءِ الكَاذِبونَ على اللهِ، المُفْتَرونَ عليه.

---

(١) انظر: (ص:٦٧٦).

فِهْرِسُ الأَحَادِيث

الحديث	الصفحة

• ● ◆ ● •

فِهرسُ المَوْضُوعاتِ والفَوائدِ

الموضوع **الصفحة**